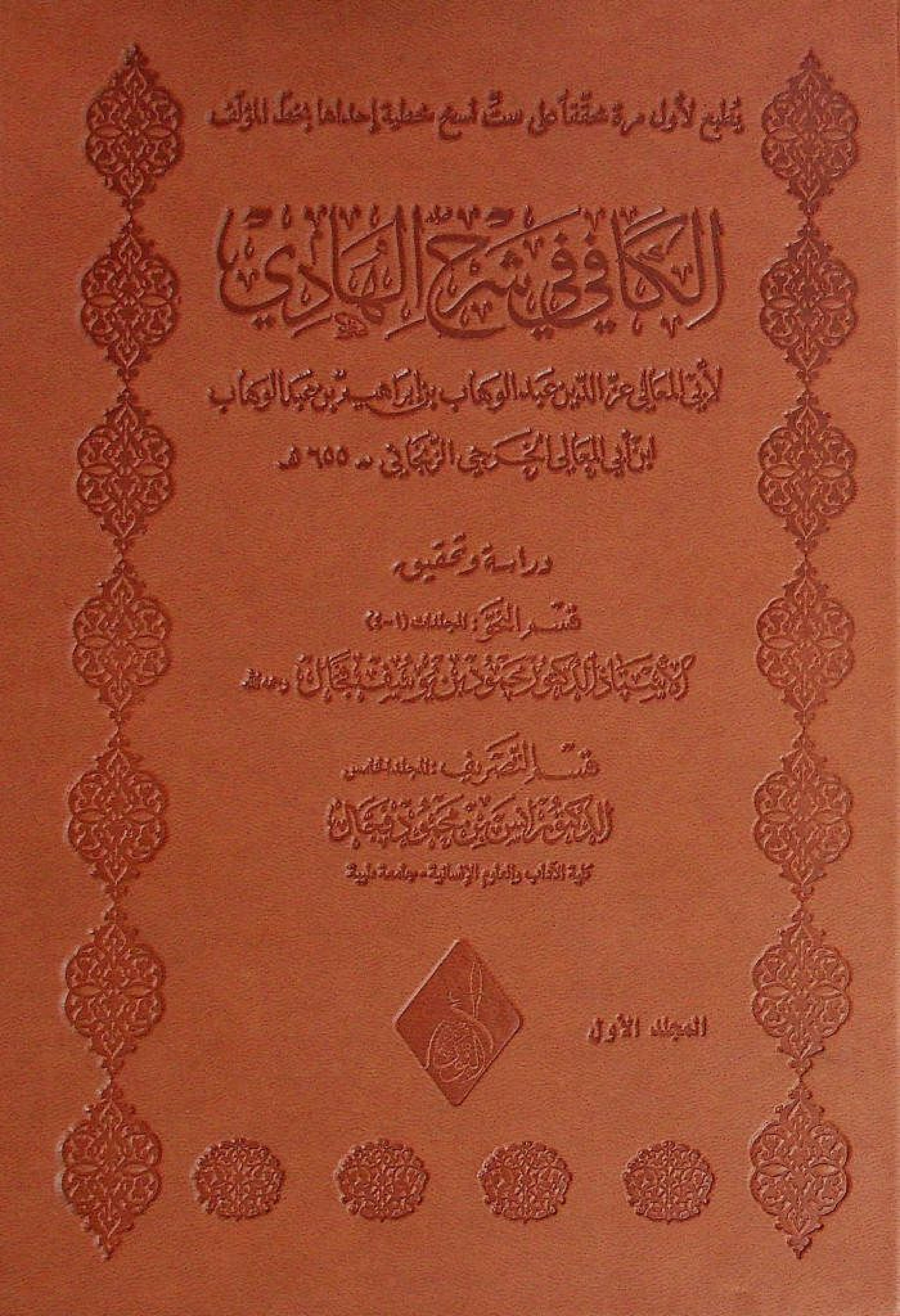


يطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية إحداها بخط المؤلف
الكافي في شرح الهادي
لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ
دراسة وتحقيق
قسم النحو: المجلدات (١-٤)
الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله
قسم التصريف: المجلد الخامس
الدكتور أنس بن محمود فجال
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة
المجلد الأول


الكافي في شرح الهادي

الكافي شرح الهادي للإمام الزنجاني
تحقيق: د محمود نحال رحمه الله، د أنس محمود نحال
الطبعة الأولى: ٢٠٢٠م
حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار النور المبين



عمان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859
Email: darannor@gmail.com
www.darannor.com

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب

ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني - ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)

الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله

قسم التصريف: المجلد الخامس

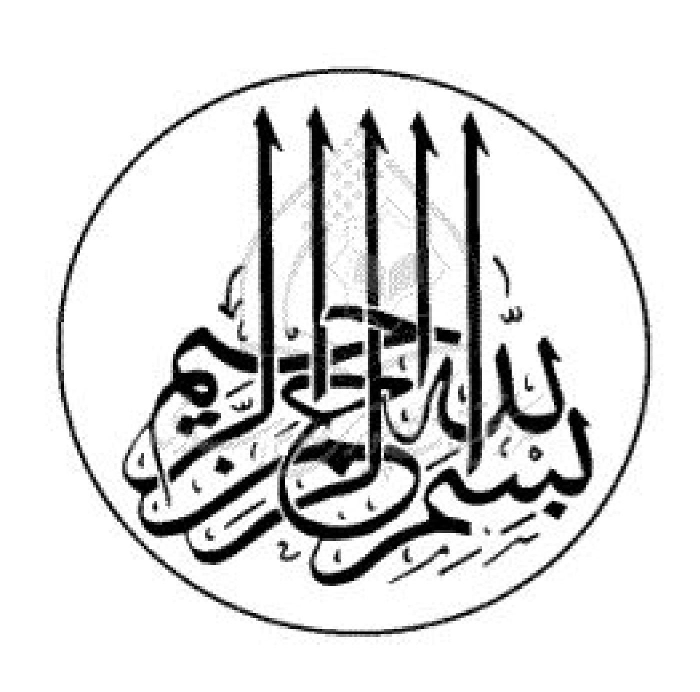
الدكتور أنس بن محمود فجال

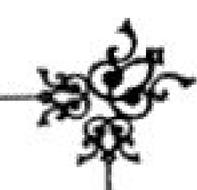
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المجلد الأول



٢٠٢٠

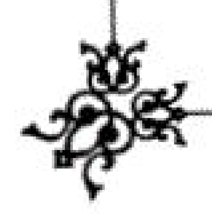

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول



الدراسة






المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

الحمد لله ربّ العالمين، أكملَ الحمد على كلّ حال، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين كلّما ذكره الذاكرون، وغَفَلَ عن ذكره الغافلون.

اللهم صلِّ عليه وعلى آله وسائر النبيين وآلِ كلٍّ، وسائر الصالحين نهايةَ ما ينبغي أن يسألَه السائلون، وعلى صحابته الغرِّ الميامين .

أما بعد، فإنَّ بي من حُبِّ العربية، والشغف بها ما يَدْفعُني إلى احتمال المصاعب، والرضا بركوب المخاطر والأهوال، وبذل النَّفيسَيْنِ: الوقت والراحة، وإنّي لأجد من السرور بهذا ما لا يبلغ معشارَه غريبٌ ألقى بين أهله عصا التَّرحال، أو محبٌّ لقي حبيبه بعد طول افتراق، وواصله بعد طول تَجَنٍّ.

ولقد رأيت من أنبل القصد، وأسمى الغرض، وأعظم الأعمال عند الله خدمةَ اللغة العربية، إذ هي لغة القرآن الكريم، ولا بدّ لتحقيق هذا الهدف من أن أتوفّرَ على كتابٍ من كتب أسلافنا فأحقّقه، وأحاول ردّه إلى الصورة التي خرج عليه من يد مؤلفه قبل أن يصيبه التحريف والتصحيف والمسخ.

وقد أخذت كتاب «الكافي في شرح الهادي» بهمّة قوية، وبعزم صادق، دارساً ومحقِّقًا، وحاولت في دراستي أن أكشف عن حياة الإمام « أبي المعالي الزنجاني » ونحوِه، وعن خصائصه في التأليف.

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل «الزنجاني» شِرعةً ومِنهاجاً، فجاء إمامُها «الكتابُ لسيبويه» على أبوابٍ. وعالجَ بعضُها مسائلَ بعينها، كالكامل للمبرد، وخَلص بعضها للعلل والأصول كالخصائص لابن جني، ثم شُغِلَ الناسُ من قبلُ ومن بعدُ بالخلاف بين البصريين والكوفيين كالإنصاف للأنباري، وظلت مسائل النحو مبعثرة

بعيدة الجنى، عسيرة المتناول.

وفي القرن السابع الذي عاش فيه الزنجاني ـ والذي قبله ـ كانت مسائل النحو قد أُشبِعَتْ درساً وتمثُّلاً وتعليلاً، ولم يبق إلا المصنِّف الألمعي، والمدقق اللوذعي، الذي أحاط بالصناعة واستوعبها، والذي يجيد صياغة هذا الموروثِ الضخم ليفيدَ منه المبتدئُ والمتوسط والمنتهي.

فجاء « الزنجاني » وهو إمامُ المنقول والمعقول، فأسهم في هذا الميدان الفسيح، فأملى « الكافي » فجاء بديعاً في أسلوبه، مستوعِباً في مسائله، جامِعاً لأبحاث النحو والصرف، بحراً زاخراً بالشواهد العربية.

ولعلوم العربية مكانةٌ ساميةٌ، ومنزلة عالية، وهي في المكان الذي لا يُدانى وخاصة علم النحو، ولقد تحدث المَقَّرِيُّ[1] عن قيمته وقيمة النحويين، فقال: «النحو عندهم في نهايةٍ من علوِّ الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جِدَّةً، وهم كثير، والبحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكلُّ عالمٍ في أيِّ علمٍ لا يكون متمكّناً من النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحقٍّ للتمييز، ولا سالمٍ من الازدراء » .

وقد ضمنت عملي على قسمين :

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : التحقيق والتعليق .

القسم الأول: الدراسة :

وتنتظم ثلاثة أبواب :

الباب الأول: الزنجاني .

---

(١) نفح الطيب ١ : ٢١.

الباب الثاني : المصنفات المتصلة به .

الباب الثالث : كتاب الكافي في شرح الهادي (دراسة تحليلية) .

* * *

وقد قسمت الباب الأول إلى فصلين:

الفصل الأول، تحدثت فيه عن عصره:

أ- الحالة السياسية، إذ القرن السابع الذي عاش فيه الزنجاني هو القرن الذي ساد فيه المغول.

ب- والحالة الثقافية، عرضت لتأثر النحاة في بغداد بالمدرستين: البصرية والكوفية، ثم ذكرت أبرز علماء العربية الذين عاشوا في بغداد. وأثبتُّ أن الاضطرابات والفتن لم تقف حَجَرَ عَثَرَة في مسيرة العلم ، بل ظهرت نهضة فكرية واسعة المدى في جميع الأقطار الإسلامية : بغداد والشام ومصر .

ثم تحدثتُ عن أشهر النحاة الذين عاصروا الزنجاني .

ج-ثم ألقيت نظرة عامة على اتجاهات الدراسات النحوية في عصر الزنجاني .

د ـ ثم تكلمت عن تأليف المختصرات النحوية.

هـ ـ وتأليف الشروح.

و ـ كما حددت معنى الإملاء.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن حياته:

أ ـ اسمه وكنيته ولقبه ونسبته، ومناقشة سريعة حول ذلك.

ب ـ وعن مولده ونشأته، فلم أجد من حدّد سنة ميلاده، وبيّنت أنه نزل تبريز، وأقام بالموصل مع شيخه ابن الخباز، وانتقل إلى بغداد حيث أمضى فيها بقية عمره.

ج ـ ألقيت نظرة على علمه، ورأي العلماء فيه، انتهيت فيها إلى أنه كان أديباً لغويًا

نحويًا، وإماماً لوذعياً في المنقول والمعقول.

د ـ تكلّمت عن شيوخه، وأنه لم تسعفنا المراجع بأكثر من شيخ واحد له هو «شمس الدين أحمد بن الحسين أبو عبدالله ابن الخباز» ـ ٦٣٧هـ بالموصل، وذكرت مؤلفات ابن الخباز.

هـ ـ ثم ألقيت نظرة عامة على نشاطه العلمي، وبيّنت أنه لا يشق له غبار في علمي النحو والصرف. وأثبتُّ قيامه بفكرة معجمية، وهي جمع المادة اللغوية بين كتابين مهمين (الصحاح) للجوهري، و(المُغْرِب) للمطرزي في كتاب أسماه: (المعرب عمّا في الصحاح والمغرب)، وأثبتُّ معرفته باللغة الفارسية.

و ـ حاولت التهدِّي إلى مذهبه الفقهي.

ز ـ تكلمت عن تلاميذه بأنه لم يذكر المترجمون له تلاميذ بعينهم.

ح ـ ذكرت وفاته حيث كانت في بغداد سنة ٦٦٠هـ وقيل سنة ٦٥٥هـ.

الباب الثاني:

جعلته لبيان المصنفات المتصلة به، وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: تحدثتُ فيه عن آثار الزنجاني، وذكرت له ستة عشر كتاباً.

والفصل الثاني: تحدثتُ فيه عن تصريف العزي، وتعرضت لبيان:

أ ـ مكانته، ومحتوياته.

ب ـ وشروحه.

ج ـ والحواشي والشروح على شرح السعد.

د ـ نظم تصريف العزي.

هـ ـ دفع وهم.

الباب الثالث:

وقفته على دراسة تحليلية لكتاب «الكافي في شرح الهادي» وقسمته إلى ثمانية فصول:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن الشواهد، وأدلة الصناعة.

أ ـ الشواهد: تحدثت فيها:

١ ـ عن الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات.

٢ ـ الاحتجاج بالحديث النبوي.

٣ ـ الاحتجاج بكلام العرب: النثر والشعر.

ب ـ أدلة الصناعة: تحدثت فيها عن كل من الأبحاث الآتية:

السماع، والقياس، والعلة، والعامل، والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، والضرورة.

ولقد تكلمت عن الأبحاث المتقدمة في ضوء كتاب الكافي في شرح الهادي.

الفصل الثاني:

تحدَّثتُ فيه عن مذهب الزنجاني النحوي، وأثبتُّ بصريّتَه، حيث يعرض لأقوال سيبويه ويرجِّحُها، ويذكر آراء الكوفيين ويناقشها، وغالباً يوهنها، ويعرض لآراء الكسائي والفراء. ويرجح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين كثيراً، وذكرت أمثلة توضيحاً على ما ادّعيتُ.

ولقد أوضحتُ براءة الزنجاني من العصبية التي تُعمي عن الحق وتصمّ، فلم يتعصب للبصريين لأنه بصري؛ بل لأنهم يسيرون وفق قواعد وضوابط سليمة، لذلك نراه يردُّ أقوالهم إن جانبت الصواب، وربما يرجّح قول الكوفيين إن كانت معللة بعلّة صحيحة. وذكرت أمثلة توضّح ذلك.

كما عرضت لردّه على بعض البصريين، مثل: المبرد، والأخفش، والجرمي، وأبي

طالب العبدي، وابن بابشاذ، مدعِّماً ما ذهبت إليه بالأمثلة.

الفصل الثالث:

أ ـ عقدت موازنة بين شرح الزنجاني لكتابه، وشرح ابن يعيش للمفصل.

ب ـ تساءلت عن استفادة الزنجاني من شرح ابن يعيش للمفصل.

ج ـ تعرّضت للملاحظات على كتاب الكافي في شرح الهادي.

د ـ تساءلت عن المقصود من قول الزنجاني: «بعض المتأخّرين».

الفصل الرابع:

أ ـ تكلّمت عن ملاحظات الزنجاني على الزمخشري.

ب ـ وملاحظات الزنجاني على ابن يعيش في شرح المفصل.

الفصل الخامس:

أ ـ تكلمتُ فيه عمّن نقل عن الكافي في شرح الهادي، وأشار إليه، ونصّصت على أن السيوطي نقل منه في «همع الهوامع»، و«الأشباه والنظائر»، والجاربردي في «شرح الشافية»، وابن جماعة في «حاشيته على شرح الجاربردي».

ب ـ تكلّمتُ عمّن نقل عن «معيار النَّظّار».

ونصصتُ على أن الزركشي نقل منه في «البرهان في علوم القرآن» وعليًّا صدرَ الدين بنَ معصومٍ في كتابِ «أنوار الربيع»، والسيوطيّ في «الإتقان».

الفصل السادس:

تتبّعتُ مواردَ الزنجاني في كتاب الكافي في شرح الهادي.

وبيّنْتُ أنه نصَّ على المصنّفات التي استفاد منها، ولم يذكرها على سبيل الحصر، فقد استفاد من مصنفات المتأخرين دون أن ينصّ على مصنّفاتهم.

الفصل السابع:

حاولتُ التَّهَدِّي إلى منهج الزنجاني في كتابه ، وبيّنت أنه عالج مسائل النحو والصرف ، وأنه يبدأ فصوله بالتعريفات ، ويستنبط تعريفه من المعنى اللغوي، وأثبتّ أن أثر المنطق بادٍ في شرحه، كما نلمح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية، كما نراه يتعرض لعلم القوافي والعروض. وألمحت بعنايته بشرح الشواهد ولوّحت بذكره اصطلاحات البصريين والكوفيين، أما تعليله لمسائله فقد كان مولَعاً بالعلّة. وتحدّثت أن مصطلحاته هي مصطلحات النحويين السابقين له.

ولقد امتاز أسلوبه العلمي بإشراق العبارة، ووضوح المعنى، والتنسيق والالتئام في التقسيم والأقسام.

الفصل الثامن:

أ ـ تكلمت على المنهج العام للتحقيق.

ب ـ وصفت نسخ الكتاب المخطوطة.

ثم يجيء دور:

القسم الثاني: التحقيق والتعليق.

وبعد الجولة الطويلة مع نصوص كتاب الكافي في شرح الهادي، والتطواف في حدائقه الغنّاء، والنهل من منابعه الفيّاضة، والصَّدَر عن علم جمٍّ غزير، ختمت عملي بالفهارس العامة.

وأخيراً: فهذه أول دراسة كاملة تفصيلية للزنجاني ولكتابه الكافي في شرح الهادي.

وإني لأرجو أن تكون دراستي هذه باقةَ عرفانٍ لرجلٍ وهب اللغة العربية كلَّ جهده، وأعطاها كلَّ وقته.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨].






الباب الأول

الزنجاني

فيه فصلان:

الفصل الأول: عصر الزنجاني

الفصل الثاني: حياته






الفصل الأول

عصر الزنجاني

أ ـ الحالة السياسية:

القرن السابع الهجري هو القرن الذي ساد فيه المغول، ولا بد من إلقاء نظرة سريعة على العالم الإسلامي لنحدد المعالم للحالة التي عاشها «الزنجاني» في تلك الحقبة الصعبة من الزمان، والتي اتّسمت بعدم الاستقرار والهدوء، وتعرّض المسلمون خلالها إلى أعظم هجمة في تاريخهم الطويل.

فقد كان العَالَمَ الإسلامي مقسّماً بين الدول الآتية:

١ . الخلافة العباسية في بغداد ونواحيها.

٢ . الدولة الخوارزمية في المناطق الشرقية على حدود التتر والأتراك.

٣ . الخلافة الفاطمية في مصر.

٤ . الدولة الأيوبية في بلاد الشام ومصر، ثم المماليك من بعدهم.

٥ . دولة الموحدين في الغرب الإسلامي.

وكانت الخلافة في هذا القرن ضعيفةً، وهذا العامل أدّى إلى تجزئة الأمّة، واستقلال كل وَالٍ في مدينة أو حصن لتشكيل دولةٍ منفصلةٍ عن غيرها من الدويلات الإسلامية، ومما زاد الأمر سوءًا تحوّل هذه الدويلات إلى قتال شديد فيما بينها، مما مهّد السّبيل إلى غزو الصّليبيين والتّتار، واحتلالهم ديار الإسلام.

و«الزنجاني» عاش في العصر العباسي الأخير في بغداد يؤلّف كتابه (الكافي في شرح الهادي) لذا يجدر بنا أن نسلّط الأضواء على هذه المنطقة، لينكشف لنا عصر المؤلّف جليًّا.

تظهر العلاقة عدائية بين دولة الخلافة العبّاسية والدولة السلجوقية والخوارزمشاهية، حيث سيطرت أولاهما بالقوّة على الدولة العباسية، والتي لم تتخلّص

دولة الخلافة منها إلا بعد تضحيات ومعاناة.

وثانيتهما حاولت السيطرة على الخلافة العباسية إلا أنها فشلت. كما تظهر العلاقة متينة بين دولة الخلافة العباسية والدولة الزنكية، ثم الأيوبية في بلاد الشام ومصر، ولكن هذه العلاقة الودّية المذكورة لم تكن مجدية حيث لم تزد مساعدة هذه الدول لدولة الخلافة عند مداهمة الخطر المغولي عن قوات رمزية.

ظهر التّتر كقوة جديدة في مشرق العالم الإسلامي سنة ٦١٥هـ عندما هاجموا المدن الواقعة خلف نهر جيحون مثل مدينة بخارى وسمرقند والرَّي وقزوين وهمذان حتى وصلوا أذربيجان وطردهم جيش السلطان علاء الدين محمد بن خوارزمشاه وكان ذلك في سنة ٦١٧هـ ثم جاؤوا في السنة التالية ٦١٨هـ حتى وصلوا إلى كرمان شاهان القريبة من الحدود العراقية. ثم تقدّموا بقواتهم سنة ٦٢٨هـ وطاردوا السلطان جلال الدين خوارزمشاه إلى ديار بكر، ثم هرب منهم إلى الجبل، وهناك قُتِل، وقضوا على كيان الدولة الخوارزمية.

وبعد ذلك بدأ الاحتكاك بين الدولة العباسية، والدولة المغولية سنة ٦٣٣هـ وقد اتّخذ الخليفة بعض الاستعدادات لمواجهة خطر المغول من إصلاح السُّور، وحفر الخندق. ثم جاءت جيوش المغول نحو بغداد سنة ٦٣٥هـ، وكانت هجمات المغول في أول الأمر للتّعرف على الطرق، ثم لجسِّ قوة جيش الخليفة، لذلك اعتمدوا على الهجوم السريع والرجوع السريع. ثم في سنة ٦٤٣هـ هجم المغول على بغداد وكانت الهزيمة مصيرهم.

وفي سنة ٦٤٧هـ عادوا إلى خانقين وما جاورها وقتلوا ونهبوا وانتقلوا إلى البت[١] والراذان، فهرب الناس من طريق خراسان والخالص[٢] ودخلوا بغداد.

وفي سنة ٦٥٠هـ وصلت عساكر المغول إلى الجبال فقتلوا عددًا كبيرًا، وسارت

---

(١) البت: قرية كالمدينة من أعمال بغداد، وهي قريبة من راذان. معجم البلدان ١ : ٤٨٨.

(٢) الخالص: كورة تقع في شرق بغداد. معجم البلدان ٢ : ٣٩٠ وهي الآن مدينة في محافظة ديالي.

طائفة منهم إلى حران والرها فأغاروا على ما هناك.

ثم اجتمع المغول سنة ٦٥٥هـ بقيادة هولاكو لفتح العراق، ثم تقدّموا نحو بغداد، وأسقطوا الخلافة العباسية وأزالوها. وكان آخر خليفة عباسي هو «المستعصم» الذي أوكل أمره إلى غير الأكفاء.

فلولا انهماك المؤلّف بالعلم، واشتغاله فيه بكليته لما استطاع أن يعطينا هذا الكتاب الضخم الذي امتلأ بالقواعد والشواهد والآراء والمذاهب، ولما قدر أن يجول بنا هذه الجولة الواسعة في ظل هذه الأحداث الخطيرة التي اجتاحت المسلمين وغيرهم.

قال دوسون: «لولا أن المصادر كلّها تتفق على تصوير ما قاموا به من قتل وتخريب وتدمير لما استطاع أحد أن يصدّق مقدار البلاء الذي أوقعته في سنين قليلة هذه الجموع البربرية بمساحات واسعة من العالم امتدّت من اليابان إلى ألمانيا»[1].

ب ـ الحالة الثقافية:

اختطّ العباسيون مدينة بغداد، واتخذوها عاصمة لهم.

بناها المنصور العباسي سنة ١٤٥هـ على نهر دجلة في بقعة متاخمة لبلاد فارس، وقد أصبحت مبعثاً للعرفان، ومثابة للعلماء، وقبلة للدارسين والمعلّمين، وتجلّت فيها عظمة الدولة العباسية وحضارتها، ونشطت ألوان الثقافة، وكانت محطّ أنظار العالم العربي.

فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم حتى كانوا دعامة الحركة العلمية وقائدي زمانها، وقد ذاع مذهبهم، ولقيت آراؤهم معاضدة وترجيحاً، وراجت أصولهم.

على أن نحاة البصرة لم يحجموا عن الذهاب إلى بغداد، فقد غشيها فريقٌ منهم، واتسع المجال لعرض آرائهم، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجري وقد أتيح للبغداديين أن

---

(١) المراجع: تاريخ العراق: لبدري محمد فهد ٣-٩٧. والنظم الإسلامية: د. حسن إبراهيم ٢٤ وما بعدها. والكامل: لابن الأثير. والنجوم الزاهرة: لابن تغري بردي. والبداية والنهاية لابن كثير، والعبر للذهبي.

ينظروا في المذهبين البصري والكوفي، ويوازنوا بين آراء الفريقين، فأنشؤوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين، وأضافوا إلى ذلك ما عنَّ لهم من آراء خاصة.

وقد ظلّ المذهب البغدادي ناشطاً فترة من الزمن، وظلّت بغداد مركزاً للثقافة العربية حتى مسّتها أحداث الزمان، فتلمّس علماؤها لهم مواطن علمية مختلفة، وانبثّوا في فارس وخراسان.

وأوّل هذه الأحداث استفحالُ نفوذ العنصر التركيّ الذي كان (المعتصم) قد استكثر منه، ثم ما كان من اضطهاد للشيعة أيام (المتوكّل)، ثم ما حدث من انقلاب في حياة البلاد العربية بتغلّب بني بوية على بغداد سنة ٣٣٤هـ، وامتداد نفوذهم على العراق وفارس وخراسان.

على أن هذا الانقلاب السياسي لم ينجم عنه إضعاف الحركة العلمية، بل صحبه نشاط ثقافي واهتمام بالبحث والدرس والتأليف في مختلف العلوم العربية.

ذلك أنّ الضعف الذي بدأ في قلب الدولة العربية نجم عن استقلال بعض الحكّام بشؤونهم، وظهور دولة جديدة في أطراف المملكة الإسلامية، وقد سارت الحركة العلمية تبعاً لذلك وامتد نشاطها، فبعد أن كانت محصورة في البصرة والكوفة ثم في بغداد، اتسع ميدانها، واتخذت لها أوطاناً جديدة في فارس وغيرها، وأخذ حكام هذه الأوطان الجديدة يضعون لنفوذهم أساساً من العلم، وتنشيط العلماء، فظهر كثير من العلماء الأعلام.

ثم جاء الانقلاب الجارف حين أغار التتار على بغداد، وطمسوا معالم الذخائر العلمية ووطِئوها بأقدامهم وبحوافر خيولهم. وحينئذٍ هجر العلماء مواطنهم، وولّوا وجوههم شطر العواصم الأخرى، فوجدوا في مصر والشام موئلاً.

فمن علماء العربية الذين عاشوا في بغداد:

١ - الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في بغداد.

٢ - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي (ت٣٧٧هـ) في بغداد.

٣ – علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) في بغداد.

٤ – عثمان بن جني ، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ).

٥– علي بن عيسى، أبو الحسن الربعي (ت٤٢٠هـ) في بغداد.

٦– عبد الواحد بن علي، ابن برهان، أبو القاسم العكبري (ت٤٥٦هـ) في بغداد.

٧– يحيى بن علي الخطيب، أبو زكريا، التبريزي (ت٥٠٢هـ) في بغداد.

٨ – هبة الله بن علي الشريف، ابن الشجري أبو السعادات (ت٥٤٢هـ) بالكرخ من بغداد.

٩– عبد الله بن أحمد، أبو محمد، ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) في بغداد.

١٠– سعيد بن المبارك أبو محمد ناصح الدين، ابن الدهان (ت٥٦٩هـ) في الموصل.

١١– عبد الرحمن كمال الدين بن محمد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في بغداد.

١٢– عبد الله الضرير بن الحسين أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) في بغداد.

أما عصر الزنجاني فإن الاضطرابات والفتن التي كانت فيه لم تقف حائلاً في تقدم مسيرة العلم، ولم تؤثر على الحركة العلمية، فكانت قافلة العلم والأدب تسير في غير توقف ولا تعثر، بل كانت بغداد والشام ومصر مسرحاً لنهضة فكرية واسعة المدى، وخاصة في علوم النحو واللغة والقراءات إلى جانب علوم الشريعة.

ولقد حظي عصر « الزنجاني » بكثرة العلماء في مختلف العلوم والفنون، ولم يقتصر

انتشار العلماء ونشاط حركة التأليف على بغداد، وإنما كان نصيب جميع البلاد الإسلامية.

فمن أشهر النحاة الذين عاصروا الزنجاني - على سبيل المثال - نجد:

١- علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي (ت٦٠٩هـ) .

٢- يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين الزواوي (ت٦٢٨هـ).

٣- علي بن محمد بن علي القيسي ضياء الدين أبو الحسن المعروف بالقيذافي (ت٦٣٠هـ) بحلب.

٤- نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد، ضياء الدين أبو الفتح، المعروف بابن الأثير الجزري الموصلي البغدادي (ت٦٣٧هـ).[١]

٥- علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المصري المقرئ (ت٦٤٣هـ).

٦- محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن الحافظ، محب الدين أبو عبد الله البغدادي المعروف بابن النجار (ت٦٤٣هـ).

٧- المنتجب بن أبي العز رشيد الدين أبو يوسف يعقوب الهمداني المقرئ نزيل دمشق (ت ٦٤٣هـ).

٨- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي المعروف بالشلوبيني (ت٦٤٥هـ).

٩- إبراهيم بن قاسم أبو إسحاق البطليوس، المعروف بالأعلم النحوي (ت٦٤٦هـ).

١٠- جمال الدين بن عثمان، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

---

(١) وأخوه علي عز الدين، أبو الحسن (ت٦٣٠هـ) بالموصل.

١١- عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر أبو محمد المقرئ الضرير المعري (ت٦٤٦هـ).

١٢- علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي أبو الحسن (ت٦٤٦هـ) بحلب.

١٣- محمد بن محمد بن أبي علي. جمال الدين أبو عبد الله المعروف بابن عمرون (ت٦٤٩هـ).

١٤- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو عمرو شهاب الدين الأشبيلي (ت٦٥١هـ).

١٥- محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي شرف الدين أبو عبد الله الأندلسي (ت٦٥٥هـ).

١٦- محمد بن يحيى بن عبد الله الجذامي أبو بكر المالقي المعروف بالخفاف النحوي المالكي (ت ٦٥٧هـ).

١٧-محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الأنصاري المالقي الأندلسي المعروف بالشلوبيني الصغير (ت٦٦٠هـ).

١٨- علي بن موسى بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن (ت٦٦٩هـ).

١٩- محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله (ابن مالك) الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) وابنه (ت٦٨٦هـ).

٢٠- علي بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الحسن الكناني الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت٦٨٠هـ).

٢١- محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل جمال الدين الحموي الشهير بابن واصل (ت٦٩٧هـ).

٢٢- هبة الله بن عبد الله بهاء الدين أبو القاسم القفطي المعروف بابن سيد الكل (ت٦٩٧هـ).

٢٣- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النحوي ، المعروف بابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله الحلبي (ت٦٩٨هـ).

ومن هذا العرض لأبرز العلماء نخلص إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن الدراسات النحوية في بغداد قديمة النشأة، ارتبط ظهورها بظهور مدرستي البصرة والكوفة.

ثانياً: إن بغداد تمثل مذهباً جديداً يقوم على الانتخاب من المدرستين البصرية والكوفية.

ثالثاً: إن الدراسات النحوية انتقلت من مدرستي الكوفة والبصرة إلى بغداد، ومنها انطلقت إلى جميع الأقطار الإسلامية حاملة لواء النحو البغدادي.

رابعاً: الفتن والاضطرابات لم تكن حائلاً في إيقاف مسيرة العلم والتأليف، بل كانت سبباً في بدء طلائع هجرات العلماء من بغداد إلى مصر والشام.

ج ـ اتجاهات الدراسات النحوية في عصر «الزنجاني»:

إن المذهب البصري هو المذهب الذي رجحت كفته في عصر «الزنجاني»، لأنّ كتابَ سيبويه تناوله العلماء بالدرس والشرح. وهو يُمثِّل نحوَ البصرة، في حين نجد المذهب الكوفي في ذلك الوقت قد عُدِم المصنَّف الذي يضم نُثاره، ويجمع شَتاته، وحاول بعض العلماء كأبي البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) أن يحصر خلافات البصريين والكوفيين، ويعزوَ كلَّ مسألة إلى صاحبها، وفيه يعول على مذهب البصريين إلا مسائل نادرة فقد رجح فيها مذهب الكوفيين.

وقد استدرك ابنُ إياز (ت ٦٨١هـ) في كتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) على أبي البركات الأنباري، مسائل خلافية كثيرة فاتته في الإنصاف.

ومن هؤلاء الذين ألّفوا في الخلاف أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ).

ونستطيع أن نخلص إلى أن الطابع البصري أغلب ما يسمى بالمذهب البغدادي ـ في الجملة ـ كما هو الشأن في بقية الأمصار، ولا عجب في ذلك فإن الأصالة التي فيه فرضت نفسها، وكان مما أخذ من المذهب الكوفي مسائل اتجهوا فيها اتجاهاً أصح وأيسر.

أما منشأ الخلاف بين الكوفيين والبصريين فمردّه إلى أمرين:

الأول: الكوفيون قبلوا كل ما جاء عن العرب واعتدوا به، وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها، ويقيمون عليها، فتلقّفوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذة.

وأما البصريون فيقفون عند ما يُروى لهم من نصوص، ليستوثقوا منها، وليتبينوا صحتها، بأن يكثر سماعهم لأمثالها حتى تصبح جديرة بالأخذ، وموضعاً للاعتبار.

الثاني: الكوفيون يحكمون بالقياس في المسموع عن العرب دون أن يكون لهم سند من نقل. والبصريون يؤثرون السماع الكثير، والقياس الصحيح[١].

د ـ تأليف المختصرات النحوية:

بدأ تأليف المقدمات والمتون النحوية مع انكباب الناس على طلب علوم العربية، واتجاههم إليها، فانصرف جمهرة من النحاة منذ القرن الرابع للهجرة، إلى وضع المقدمات التي يجمعون فيها أشتات مسائل النحو منسقة في أبواب، أو مجملة في سردٍ عام، وأغلب هذه المقدمات إمّا أن يضعها النحوي لتلامذته عندما تلجئه الحاجة إلى تجميع مادة النحو لهم، أو يضعها نزولاً عند رغبة أميرٍ أو وزير.

ففي طليعة من استجلب لهذا اللون من الرغائب هو: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٢٧هـ) حين صدع بأمر المأمون في تأليف كتابٍ يجمع به أصول النحو فصنف له (الحدود)[٢]. ثم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عندما وضع كتابه (الإيضاح) وحمله إلى

---

(١) المراجع: مراتب النحويون ٩٠، من تاريخ النحو ٩٣-٩٥، مدرسة البصرة النحوية ١٤٥-١٧٦.

(٢) إنباه الرواة ٤: ١٠.

عضد الدولة البويهي الذي استخفَّ به، فوضع له أبو علي (التكملة) وضعاً صعّب فيه المسالك وأعضل في كثير من مسائله، فقال عضد الدولة: «غَضِبَ الشيخُ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»[١].

وتوالى وضع المقدّمات والكتب المختصرة على هذا النمط، بعضها موجز غاية الإيجاز، حتى تتعقد أساليبه، وتَنْبَهم عباراته، وبعضها على شيء من السلاسة والوضوح، كـ(اللُّمع) لابن جني (ت ٣٩٧هـ)، ولما آذن القرن الخامس بالانصرام جاء الزمخشري (ت٥٣٩ هـ) وصنّف كتابه (المفصّل) ويعدّ مرحلة تامّة النمو، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية[٢]، ثم جاء ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فوضع كتابَيْه: (الكافية) في النحو، و(الشافية) في الصرف، وهما ذائعان بين كتب هذين العِلْمَيْن، ثم جاء عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٦٠هـ)، فصنف كتابه (الهادي) وقد عَرَّفَنا به نفسُه بقوله في مقدمته:

«هذا مختصرٌ هادٍ لذوي الألباب إلى علم الإعراب، أمليتُه لبعض أعزّة أحباب، سالكاً فيه سبيل الإيضاح مع الاختصار، مجتنباً طريق التقصير والإقصار، مشيراً إلى قواعد هذا العلم موضّحاً إياها بأمثلتها، ليكون فيه كفاية للمبتدي، وإقناع للمنتهي».

وقال في شرحه: «... لكن المختصر الذي سمّيته بـ(الهادي) قد شُغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، وكان يرغبهم في حفظه نَزَارَةُ حجمه وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه وعسر فهمه».

و«الزنجاني» يعرض قواعد اللغة العربية في النحو والصرف والخط عرضاً كاملاً بإيجاز. ولقد قَسَمَ كتابه (الهادي) إلى قسمين رئيسين: قسم النحو، وقسم التصريف. والقسم الأعظم هو النحو.

---

(١) معجم الأدباء ٧: ٢٣٨.

(٢) القواعد النحوية ٢٦٢.

ولقد كان من منهج «الزنجاني» أنه ألحق بمباحث النحو مباحثَ النسب والتصغير والخط والإمالة والوقف.

وجعله ثلاثة أقسام:

(المرفوعات)، و(المنصوبات)، و(المجرورات).

أما الأبحاث التي تحت هذه الأقسام فصدّرها بـ(فصل).

ويبدأ التصريف من صفحة ٦٠٨ من (د)، ولم يتعرّض فيه للخلاف بين النحاة.

ولقد ضمّ (الهادي) القواعد والمسائل الجوهرية في العِلْمَيْن: النحو والصرف بنظام تام، وجمع المتجانس من الموضوعات.

هـ ـ تأليف الشروح:

لما كانت عبارة المختصرات تحمل أكثر ما يمكن من أحكام، على طريق الإيجاز والتكثيف، كان لزاماً على العلماء التصدي للشرح والتوضيح، وبدأ ذلك في القرن الرابع الهجري، حيث تصدّى فئة لشرح الكتاب، فشرحه علي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) شرحاً أُعجب به المعاصرون له، وشرحه أبو الحسن علي بن سليمان الرماني (ت ٣٨٤هـ) وأبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٤هـ) وغيرهم.

وفي القرن السادس ظهر (المفصّل) وبلغ من تعظيم قدره أنه شرط الملك عيسى الأيوبي سلطان الشام لمن يحفظه مئة دينار وخلعة[1]، وقال ابن يعيش في مقدمته لشرح المفصل: «إن هذا الكتابَ جليلٌ قدرُه، نابه ذكره، قد جَمَعَت أصولَ هذا العلمِ فصولُه، وأوجز لفظُه فتيسَّر على الطالب تحصيلُه».

ويعدّه النقّاد ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه. ولهذا نال عنايةَ العلماء بالدرس

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣: ٤٧.

والشرح، فقد[1] شرحه الزمخشري نفسه، وشرحه أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وشرحه علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، وشرحه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرحه ابن عمرون الحلبي (ت ٦٤٩هـ) وغيرهم.

وأشهر شروح المفصل شرح ابن يعيش، فقد أماط اللثام عن مشكلات النحو بأسلوب بعيد عن التعقيد والتمحّل في أغلبه، وقدرة الشارح في النحو مكّنته من البحث الذي أطنب فيه بالإحاطة بمسائل النحو عن تدبّر وفهم.

ولقد كان ابن يعيش دقيقاً في التقصّي، ثاقباً في التحرّي، متتبّعاً اللفظة الشرود، والمشكلة النافرة، فلا يدعها حتى تكون مغاليقها مفتحة، وأسبابها موصولة، وعباراتها واضحة، فهو يستشهد بآي القرآن الكريم، وبالحديث الشريف، والأثر، وبشواهد الشعر، وأقوال العرب، من أجل هذا يصح اعتبار شرح ابن يعيش كتاباً ذا فوائد جمّة في اللغة والنحو بما تضمّه من مسائلها التي تناولها بروح الباحث الجاد. ولنستمع إلى ابن يعيش وهو يحدّثنا عن موجبات شرحه للمفصّل، ذاكراً ما له من محاسن صراحة، وما عليه من مآخذ إشارةً وتلميحاً، فيقول:

«.... وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - رحمه الله - جليلاً قدره، نابهاً ذكره، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه، وأوجز لفظه، فتيسَّر على الطالب تحصيلُه، إلا أنه مشتمل على ضروب: منها لفظ أغربت عباراته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل، استخرت الله في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله، ولا أدّعي أنه - رحمه الله - أخلّ بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ١٠٢-١٠٧.

الإيجاز، كان قادراً على بلاغة الإطناب»[١] .

ثم ظهرت (الكافية) لابن الحاجب وهي مقدّمة في النحو وجيزة، ولكنها على وجازتها الشديدة مغنية محيطة بمسائل النحو، سار ابن الحاجب فيها على نهج الزمخشري في مفصّله، وقفّى على آثاره وتتبعه.

فالزمخشري قسّم كتابه إلى أقسام: الأسماء، والأفعال، والحروف والمشتركات. فمنهجه منهج سديد بالإضافة إلى ما اتّبعه المصنفون قبله، ولقد تأثر ابنُ الحاجب بصاحب المفصّل تأثُّراً كبيراً، إذ قام على مفصّله بالشرح، وقام عليه بالتلخيص، واتّبعه من حيث المنهج وطريقة البحث.

ولقد كان لانكباب ابن الحاجب على النحو بالدرس والتدريس ما رفده بفيض نحويّ ثرّ، ومكّنه من الاطلاع على مناهج النحاة، وانتقاء أصلحها فيما يراه، وقد بلغ من اهتمام الناس بها، وإقبالهم عليها أنْ طَلَبَ صاحب الكرك الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي إلى ابن الحاجب عندما رحل إلى الكرك سنة (٦٣٣هـ) أن ينظمها له، فنظمها في منظومة سمّاها (الوافية)، ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة فشرحها. ولقد كانت شهرة (الكافية) قد اتجهت شرقاً حيث كانت عدّة طالب النحو، أكبَّ عليها المشارقة بالشرح والتعليق. فلقد شرحها ابن الحاجب نفسه، وابن الخباز (ت ٦٣٨هـ) وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ[٢]) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وشرحها بدر الدين ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) والقاضي ناصر الدين عبدالله البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، وشرحها رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) وهو أعظم الشروح وأدقّها، وأجملها لمسائل النحو . قال السيوطي[٣] فيها: «لم يُؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلُه، جمعاً وتحقيقاً،

---

(١) ومما زاد في جماله والإقبال عليه نشرُه في عشرة أجزاء وعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ولم يرقم عليه اسمه ، ولم يدخله في حساب ما قام على نشره . قاله الأستاذ عبد السلام هارون . حاشية الموافقات (٦ : ٨٣) .

(٢) الخزانة ٣: ٦٣٥.

(٣) البغية ١: ٥٦٧.

وحسنَ تعليل، وقد أكبَّ الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر ومَن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمّة، ومذاهب ينفرد بها».

وشرحها نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) وغيرهم[١].

ثم جاء عبد الوهاب الزنجاني بكتابه (الهادي) وقد ترسّم خُطا سابقيه، فالبحوث التي تضمّنها كتاب (الكافي) تساير في اصطلاحاتها، وفي نهجها العام وفي شواهدها في كثير من النواحي ما اتّبعه الزمخشري في كتابه (المفصّل).

ولقد رأى «الزنجاني» إقبالَ الناس على كتابه (الهادي) وشغفَ علماء الدهر به، وفقهاء العصر حتى أقبلوا على حفظه لنَـزَارة حجمه، وغزارة علمه فكان مغتبطاً بذلك حيث يشيع علمه، وينتفع به القاصي والداني، إلا أنهم كان يصدّ بعضهم عنه ما يعترضه من صعوبة إدراكه وعسر فهمه، فشمّر المؤلف عن ساعد الجد، وأقبل بهمّة لا تني يملي شرحاً عليه سماه (الكافي في شرح الهادي).

ولنستمع إلى قوله في مقدمة شرحه:

«فسألني من لا يمكن أن يُرد سؤاله لأتجشم عبء ما طلب واحتماله، أن أملي له شرحاً موجزاً أجلو به صدأه عند ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله، وأسعفته بمراده، وأمليت على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي هذا الكتاب وفق مراده جامعاً فيه بين الأحكام الصحيحة والتعاليل الصريحة والشواهد الغزيرة، والمسائل العزيزة....».

و ـ تحديد معنى (الإملاء):

لا بدَّ لنا من وقفة مع كلمة «الأمالي» التي ترددت في (الهادي وشرحه) للزنجاني، لقد جاء في اللسان: «الإملاء والإملال على الكتاب واحد، وأمليت الكتاب أملي، وأمللته

---

(١) ابن الحاجب النحوي آثاره ومذاهبه ٥٧-٦٧.

أمله لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، واستمليته الكتاب سألته أن يمليّه عليّ»[١].

وقيل: إن الأمالي جمع إملاء على غير قياس[٢]. والإملاء هو الوظيفة العليا للحفّاظ في اللغة[٣].

وطريقة اللغويين المتقدمين أن تكون أماليهم أشتاتاً من القرآن، والحديث والشعر، وأقوال العرب، ونوادرهم، وأخبارهم، وما أثر عن فصائحهم، دون أن يجمعها جامع، أو يربطها رابط- في الغالب- وإنما هي نسيج ثقافة اللغويّ آنذاك لا يضنّ عن المستملي بشيء منها، ولا يزال يحرص على تزويد شداة المعرفة بما يحفظ ويعي. ومن هذا اللون أمالي الزجاجي، وأمالي القالي[٤].

وقد أفادنا ابن الصلاح في مقدمته ٢٤٥ عند كلامه على: (بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله) وأنها ثمانية أقسام بأن القسم الأول هو السماع من لفظ الشيخ، وهو ينقسم إلى إملاء وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير.

ثم قال في ٣٦٦: «وينتقي ما يُمليه، ويتحرى المستفادَ منه» وقال في ٣٦٧: «إذا نجز الإملاءُ فلا غنى عن مقابلته وإتقانه إصلاحَ ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه».

وقول «الزنجاني» في مقدمة الهادي: «هذا مختصر هادٍ لذوي الألباب، أمليته لبعض أعزة الأحباب...». وقوله أيضاً في مقدمة شرحه: «فسألني من لا يمكن أن يرد سؤاله لأتجشم عبء ما طلب واحتماله، أن أمليَ له شرحاً....». يحتمل أنه أملاه معتمداً على حفظه، فلم يكن بين يديه نسخة يملي منها، بل كان يقرأ نصًّا من المتن ثم يملي شرح هذا النص، ثم أنه أخذ نسخة مما أملاه، وكتب نسخة منها بخط يده ونقحها، لذا نراه يلغي

---

(١) اللسان وتاج العروس (ملا).

(٢) مقدمة عبد السلام هارون لكتاب أمالي الزجاجي ١٤.

(٣) المزهر ٢: ٣١٣، ٣١٤.

(٤) انظر ابن الحاجب النحوي ٩٦.

صفحاتٍ كاملةً بعد كتابتها، كما نراه يطمس أبياتاً من الشعر، لأنه تحدّث عنها في موضع آخر، أو سيتحدث عنها فيما بعد، وهذا مما لا ينتبه إليه الذي يُملي كتابه، فكان ينسخ ما كتبه الطلاب، ثم يعيد النظر على ذلك فيطمس.

فنخلص إلى أن المؤلف أملى كتابه أولاً ثم أعاده ثانية بخطه، فاكتسب الكتاب إفادة بعد إعادة.

وقد يحتمل قولُه أنه كان يُملي من نسخته الخاصة، وهذا أقرب، لأن الكتاب جاء متناسباً في فصوله وأبحاثه. أو كان يملي وقد وضع خطة البحث أمامه كاملة.

وبعد: ففي تلك الظروف السياسية القاسية، ووسط ذلك الجو الثقافي النابض، وفي حومة هذه الاتجاهات المتعددة للدراسة النحوية عاش «عبد الوهاب الزنجاني» ولَـمَعَ في سماء العلم في تلك الفترة من الزمان، فكان علماً من الأعلام الكبار.

فمن هو «عبد الوهاب الزنجاني»؟

هذا ما سأتناوله في الصفحات الآتية إن شاء الله تعالى .

***

الفصل الثاني

حياته[1]

لم يصلنا من أخبار الزنجاني إلا نتف لا تُبْرز لنا صورة حياته كاملة متسلسلة، ولكنها تعيننا على معرفة ملامح من هذه الحياة.

أ. اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته:

هو «أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَزرجي

---

(١) انظر ترجمة الزنجاني في الكتب الآتية:

- الأعلام للزركلي ٤: ١٧٩.
- أعيان الشيعة ٣٩: ١٨٦.
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: لادوور دكر نيليس فنديك.
- إيضاح المكنون ٢: ٥١٧.
- بغية الوعاة ٢: ١٢٢.
- تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣: ٤٥.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥: ١٧٩، ٢٢٩.
- تاريخ الأدب العربي في العراق.
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، الجزء الرابع، القسم الأول ٢٣٤، ٢٣٥.
- دائرة المعارف الإسلامية: ترجمة أحمد الشّنتاوي وزميله (مادة زنجان) ج١٠.
- روضات الجنات ٥: ١٧٣.
- ريحانة الأدب ٢: ٣٨٦.
- الصحاح «مقدمته» ١: ١٦٥.
- كشف الظنون: ١٣٢٦، ١٥٧٨، ١٦٥٠، ١٧٣٨، ١٨٦٩، ٢٠٢٧.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ٦: ٢١٦.
- معجم المطبوعات العربية: يوسف إليان سركيس: ٩٧٧.
- مفتاح السعادة ١: ١١٩.
- المورد: المجلد الرابع ١: ٢٠٩ والمجلد الخامس ٤: ٢٥٧.
- الموسوعة العربية الميسرة: محمد شفيق غربال ٩٢٨.
- هدية العارفين ١: ١٢، ٦٣٨.

الزنجاني » هذا ما ذكره بخط يده في آخر كتابه « الكافي ».

وجاء في تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: « عز الدين أبو محمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الخرجي الزنجاني ».

وجاء في كشف الظنون ٢: ١١٣٩: «عز الدين أبو الفضائل، إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين بن إبراهيم الزنجاني ».

وجاء في هدية العارفين ١: ٦٣٨: « تاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي ».

وجاء في روضات الجنات ٥: ١٧٣: « عبد الوهاب بن إبراهيم الملقب بعزالدين الزنجاني » .

وجاء في أعيان الشيعة ٣٩: ١٨٦: « عز الدين أبو محمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الخزرجي الزنجاني».

وجاء في اكتفاء القنوع لفنديك: « إبراهيم بن عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني ».

وجاء في معجم المؤلفين ٦: ٢١٦: « عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الجرجاني، الزنجاني، الخزرجي عزّ الدين ».

مناقشة سريعة حول اسمه وكنيته ولقبه ونسبته:

- تكاد تجمع المصادر على أن اسم المؤلف واسم أبيه واسم جده: «عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب». وشذَّ بعضهم فذكر اسمه (إبراهيم) وهو خطأ نبه عليه د.مصطفى جواد في تعليقه على تلخيص مجمع الآداب في القسم الأول من الجزء الرابع ٢٣٥.

- وتكاد تجمع المصادر أيضاً على أن لقبه: (عز الدين)، وشذّ بعضهم فذكر لقبه: (تاج الدين).

- واختلفت المصادر في كنيته فمنهم من يقول هو: (أبو المعالي) ومنهم من يقول هو

(أبو محمد) ومنهم من يقول هو: (أبو الفضائل)، ولعل هذا من قبيل تعدّد الكنى.

ـ وفي نسبته انقسمت المصادر إلى قسمين:

قسم ذكرت نسبته بأنه (خزرجي)، وقسم آخر ذكرت نسبته بأنه (خرجي).

ويحق لنا أن نتساءل عن بيان مدى صحة نسب الزنجاني إلى الخزرج؟ وهل هي نسبة صلبية أو ولاء؟

ونحن لا نملك إزاء هذه التساؤلات الإجابة الصحيحة المدعمة بالسند التاريخي المقبول.

ويترجح عندي أن تصبح نسبته بأنه (الخرجي) نسبة إلى بلد (خرجى) كما ذكر «الزنجاني» ذلك بخط يده، وكما ذكر صاحب تلخيص مجمع الآداب، وكما ذكر صاحب الذريعة[١]، وقد نسب إلى هذه البلدة بعض العلماء[٢].

ـ ولم تختلف كلمتهم بأنه منسوب إلى (زنجان) [٣] وهو بلد مشهور بين الجبال[٤] وأذربيجان[٥]، تَـخَرَّج فيه جماعة من العلماء[٦].

ـ وجاء في هدية العارفين ١: ١٢: « أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الشافعي النحوي » ولعل ما جاء ها هنا هو والد صاحب الترجمة[٧].

---

(١) انظر الذريعة ١٧: ٢٤٩.

(٢) منهم (نور الدين عبد الرحمن الملقب بالمولى الجامي) نسبة إلى بلدة (خرجَي) و(جام) من بلاد ما وراء النهر فقد ولد بها ٨١٧هـ. انظر روضات الجنات ٥: ٦٨.

(٣) مدينة (زنجان) على نحو خمسين ميلاً إلى شمال غربي (أبهر) على نهر زنجان. وقال ابن حوقل: إن زنجان أكبر من أبهر وأنها على طريق أذربيجان، وذكر ياقوت أن العجم يقولون: زنكان. «بلدان الخلافة الشرقية» (٢٥٧).

(٤) الجبال الواقعة ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين وهمذان والدينور وقرميسين والري. انظر معجم البلدان.

(٥) أذربيجان إقليم جنوب الديلم، وأشهر مدائنه تبريز والمراغة وسلماس. انظر معجم البلدان ١: ١٢٨.

(٦) انظر معجم البلدان ٣: ١٥٢.

(٧) انظر طبقات الشافعية للأسنوي ٢: ١١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٢٩.

وجاء في مقدمة شرح تصريف العزي للتفتازاني: «عزّ الملة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني» ولعل لقب (عفيف الدين) من قبيل إضفاء الألقاب والمدح على العلماء.

كما قال عنه في الذريعة ٧: ٢٤٩ : «الإمام العالم العلامة مفخرة العلماء عزّ الحق والدين كهف الإسلام والمسلمين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخرجي الزنجاني قدس روحه ونور ضريحه».

وبعد هذا البيان بإمكاننا أن نجزم بأن اسمه هو:

« عزّالدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخرجي الزنجاني » .

ب. مولده ونشأته:

لم أجد من يحدد - من الذين ترجموا له سنة ميلاده، كما أن القرائن لا تعيننا على تحديدها.

ولا نجد في المصادر التي بين أيدينا تفصيلات دقيقة عن مراحل حياته.

أما نشأته فلم تذكر المصادر التي ترجمت له ما يفيدنا في معرفة أبعاد نشأته، ومعرفة عائلته وصباه، وحالته المادية، وغير ذلك مما يلقي الضوء على حياته، وأغلب الظن أن «الزنجاني» قد نشأ في كنف عائلة لم يكن لها نصيب من أسباب الجاه أو الثراء.

وكل ما يمكن أن نعرف أنه تَرَبَّى في بيت علم وفضل، فلقد كان والده فقيهًا شافعيًّا، وإمامًا لغويًّا صرفيًّا.

ولوالده شرح على (الوجيز) مختصر من شرح الرافعي سماه: «نقاوة العزيز» في فروع الشافعية[1].

---

(١) انظر ترجمة «إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني» في: طبقات الشافعية للأسنوي ٢: ١١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٢٩، ونسبة تصريف العزي إليه خطأ.

ولقد تمرّس «عبد الوهاب الزنجاني» على التصنيف مقتديًا بوالده، وسائرًا على منواله، ولقد نزل «تِبْرِيز»[١] واستوطن بها.

ثم قام برحلة إلى خراسان[٢]، وعبر النهر إلى بخارى، ورجع إلى تبريز. وكان قد أقام بالموصل، وكان مجاوراً في المدرسة القاهرية ثم انتقل إلى بغداد، وأمضى فيها بقية عمره.

ج. علمه ورأي العلماء فيه:

شغف «الزنجاني» منذ نشأته الأولى بكل العلوم، فضرب في كل علم بسهم وأخذ من كل فن بنصيب، فتلقى العلم عن شيخه «ابن الخباز» الذي لا يضارع ولا يجارى، لذا أجمع المترجمون له على أنه –أي : الزنجاني– كان إماماً مبرزاً في علوم العربية. قال ابن الفوطي: كان أديباً حكيماً، عارفاً بالمنقول والمعقول. ووصفه السيوطي بأنه غايةٌ في جودة الخط.

وكان عالماً بالنحو واللغة والتصريف وعلم المعاني والبيان والقوافي والعروض وله مشاركة طيبة بعلم الهيئة والرياضة. كل هذا بالإضافة إلى علمه الجمّ بعلوم التفسير

---

(١) تبريز: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء وياء ساكنة، وزاي. من أشهر مدن «أذربيجان». مرَّ بها التتر لما خربوا البلاد في سنة ٦١٨هـ فصالحهم أهلها ببذول بذلوها، فنجت من أيديهم. وقد خرج منها جماعة وافرة من أهل العلم.

(٢) وتشتمل على أمهات من البلاد، منها نيسابور، وهواة، ومرو، وبلخ، وطالقان، ونسا، وأبيورد، وسرخس، وقد فتحت عنوة وصلحًا في سنة ٣١هـ في أيام عثمان –رضي الله عنه– بإمارة (عبدالله بن عامر بن كريز). أمّا العلمُ فأهلُ خراسان فرسانُه وساداتُه وأعيانُه، ومن أين لغيرهم مثل: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري، وأبي عيسى الترمذي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وأبي حامد الغزالي، والجويني – إمام الحرمين – والحاكم أبي عبدالله النيسابوري. وغيرهم من أهل الحديث والفقه. ومثل الأزهري، والجوهري، وعبدالله بن المبارك، وكان يعد من أجواد الزهاد والأدباء، والفارابي صاحب ديوان الأدب، وعبد القاهر الجرجاني، وأبي القاسم الجرجاني، وأبي القاسم الزمخشري، وغير هؤلاء من أهل الأدب والنظم والنثر. وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، فقيه أهل خراسان، روى عنه مالك، وكان مالك ممن ينتقي الرجال. انظر معجم البلدان ٢: ٣٥٠.

والقراءات والفقه.

وفي روضات الجنّات ٥: ١٧٣: كان غزير العلم، جيد التصرف، سديد التأليف، حصين القول، مبين الكلام.

وذكر صاحب تلخيص الآثار ضمن ترجمته لزنجان[١]، الذي هو من: بلاد أذربيجان فقال: «مدينة مشهورة بأرض الجبال بين أبهر وخلخال، جادة الروم وخراسان، أهلها أحسن الناس ظرافة، وينسب إليها الإمام الفاضل: عبد الوهاب بن إبراهيم، الملقب بعزّ الدين الزنجاني، كان غزير العلم».

د. شيوخه:

لم تسعفنا المراجع بأكثر من شيخ واحد له – بالإضافة إلى والده –، هو: شمس الدين، أبو عبدالله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي، المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي، الضرير النحوي[٢]. والزنجاني يكنيه في شرح الهادي بـ«أبي العباس»، ويلقبه بـ(الشيخ). نشأ بإربل، وتلقى العلم بالموصل[٣]، واشتهر قدره.

كان إماماً بارعاً، وأستاذاً مفتناً، علامة زمانه في النحو واللغة والشعر والعروض،

---

(١) زَنْجَان بفتح أوله وسكون ثانيه ثم جيم، وآخره نون، وقد خرج من هذه البلدة جماعة من أهل العلم والأدب، ومن أهل الحديث.

وكان عثمان بن عفان – رضي الله عنه – سنة ٢٤ من الهجرة ولّى (البراء بن عازب) الريّ، فغزا أبهر وفتحها، ثم قزوين وملكها، ثم انتقل إلى زنجان ففتحها عنوة. انظر اللباب ٢: ٧٧، ومعجم البلدان ٣: ١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٣٠٤، ونكت الهميان ٥٩٦، والشذرات ٥: ٢٠٢ ومرآة الجنان ٤: ١٠١، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٤٢، ٣٤٤ ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٠ وروضات الجنات ١: ٣١٤، والأعلام ١: ١١٤، وتعليق د. مصطفى جواد على تلخيص مجمع الآداب، الجزء الرابع، القسم الأول ص٢٣٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٠٦-٣٠٧، ونشأة النحو ١٨٠، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٥٧، والبلغة ١٩.

(٣) الموصِل: بالفتح وكسر الصاد، مدينة مشهورة عظيمة، محط رحال الركبان، ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلى أذربيجان. ويقال لها: البصرتان والمروتان، وينتسب إليها علماء كثيرون. معجم البلدان ٥: ٢٢٣.

والفقه والفرائض.

هـ- مؤلفات ابن الخباز:

له المصنفات المفيدة منها:

١ - الغُرَّة المخفية في شرح الدرّة الألفية[١] لابن معط .

وفي بروكلمان ٥: ٣٠٥: أكملها أحمد بن محمد بن الأسعري في سنة ٦٣٥ هـ ومنه نسخة بباريس ٦٥٠٩، وبرلين ٦٥٣٣، والإسكندرية ٢٦ نحو.

وفي تاريخ الأدب العراقي ١: ١٥٧ منها نسخة في خزانة الإسكوريال كتبت سنة ٦٤٤ هـ بخط نفيس مشكول، كتبت بالمدرسة القاهرية بالموصل، وقد كانت قدمت لحاكم مدينة إربل: أبي حامد محمد بن سعيد بن محمد سنة ٦٤٧هـ، وعليها خط العلامة الصفدي. ومنها نسخة (بالميكروفيلم) بمعهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

أما (الدرة الألفية) فهي منظومة أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور زين العابدين الزواوي المغربي (ت٦٢٨هـ) اشتهر في بلدة دمشق بالتعليم والتأليف[٢].

٢- شرح «الفصول الخمسون». ذكر بروكلمان ٥: ٣٠٧ منه نسخة في ميونيخ ٧٠٣ والفصول هذه لابن معط المتقدم ذكره. وفي روضات الجنات ١: ٣١٤ عند كلامه على ابن الخباز: هو غير شارح (فصول ابن معط).

٣- شرح اللمع لابن جني[٣] . واسمه (توجيه اللمع) ، وقد طبع بتحقيق د. فايز دياب عام ١٤٢٣ هـ .

---

(١) انظر الفصول الخمسون، ٥٠ .

(٢) ترجمته في إنباه الرواة ٤: ٣٨، وبغية الوعاة ٢: ٣٤٤، والنجوم الزاهرة ٦: ٢٧٨، والبداية والنهاية ١٣: ١٢٩، ١٣٤، وبروكلمان ٥: ٣٠٥ .

(٣) ذكره في معجم البلدان ١: ٢٠٠.

٤ – شرح ميزان العربية . للأنباري .

٥ – الإلماع في شرح اللمع . أشار إليه ابن الخباز في كتابه توجيه اللمع .

٦ – النهاية في النحو . نقل منه ابن هشام في المغني .

٧ – شرح الجزولية . أشار إليه ابن هشام في المغني .

٨ – شرح الإيضاح للفارسي . أشار إليه ابن هشام في المغني[١] .

٩ – الكفاية . ذكره الزنجاني في كتابه الكافي حيث يقول: قال الشيخ في الكفاية، انظر : الكافي ص٣١٦/ د وذكر بروكلمان ٥: ٣٠٦ في صدد كلامه على الغرة المخفية: كتاب الكفاية مع حاشية النهاية، موجودة في جاريت ٣٥٩. وقد تكرر ذكر ابن الخباز هذا والإشارة إلى أقواله في همع الهوامع.

ولابن الخباز شيخ ذكره الزنجاني في الكافي بقوله: «... هكذا حكاه شيخنا عن شيخه مجد الدين أبو حفص عمر السفني»[٢] . وتوفي بالموصل سنة ٦٣٩هـ.

فلقد تلمذ الزنجاني لابن الخباز، وأفاد منه، وانتفع به. ولقد كان ينقل عنه فيقول: (قال الشيخ)، أو (قال شيخنا). وما جاء في أعيان الشيعة، عند ترجمة الزنجاني ٨٧٩٩: «واستملى من الشيخ شمس الدين ابن النجار تصنيفه» فهو تصحيف عن (ابن الخباز) فيما يبدو لي.

و. نشاطه العلمي:

كانت حياة «الزنجاني» حافلة بالنشاط العلمي والعطاء، فهو إمام في كل العلوم، مبرز فيها، استطاع أن يبدع آثاراً حساناً.

أما اللغة فله في ميدانها صولات تدلُّ على تمكّنه من علومها، ومعرفة دقائقها، فلقد

---

(١) انظر « توجيه اللمع » الدراسة : ٢٨ – ٢٩ .

(٢) قال الزنجاني في « الكافي » ٣٣٣/ د: السفني: منسوب لـ« عرسفنا » قرية من قرى الموصل.

قام بفكرة معجمية تجمع المادة بين كتابين مهمين في كتاب سماه: «المعرب عما في الصحاح والمغرب» صنفه في المدرسة القاهرية بالموصل، ومما لا شك فيه أنه لا بدّ لمن يقوم بهذا العمل الضخم من اطلاع شامل على المادة اللغوية الواسعة، ومعرفة تامة بمأخذها وأصلها، بالإضافة إلى فهم تام لما جاء في (الصحاح) و(المغرب) ليستطيع الكتابة في هذا الميدان الفسيح، ولا يستطيع هذا إلا من كانت عنده ملكة وقدرة قوية على الإحاطة باللغة العربية ليعرف الصحيح من الفاسد، والمقبول من المرفوض.

وتظهر قيمة «الزنجاني» اللغوية بظهور قيمة الكتابين اللذين اعتمد عليهما في تصنيف كتابه.

فالكتاب الأول وهو (الصحاح) لأبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٢هـ) قال فيه الزبيدي شارح القاموس في مقدمة التاج[1]: «أول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوي البراعة وأغلاها كتاب (الصحاح)».

وقال ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) في مقدمة التاج أيضاً: «إن الجوهري خطيب المنبر الصرفيّ، وإمام المحراب اللغويّ».

وقال ابن بري: «إن الجوهري أنحى اللغويين».

ويحتوي (الصحاح) على ثمانين ألف مادة، وهو (دائرة معارف لغوية)، وكان المؤرخون يعدّون من مزايا العالم أو الأديب اتصاله بالصحاح، ويحسبونه من المفاخر والمزايا مما يدلّ على عظم قدره، وسموّ منزلته، ويذكرون أن أبا علي الواسطي محمد بن عُبدوس (ت ٦٠١هـ) كتب (الصحاح) بخطه، وأن ابن النحاس الحلبي، بهاء الدين (ت ٦٩٨هـ) تفرد بسماع (الصحاح)، وأن تاج الدين الخواري (كان حيًّا سنة ٥٨٠هـ) حفظ كتاب (الصحاح) عن ظهر قلب بعد ما قرأه على الميداني، وأن ابن معطٍ الزواوي كان يحفظ (الصحاح).

---

(١) انظر مقدمة الصحاح ١: ١١٥.

والكتاب الثاني وهو (المُغْرِب في ترتيب المعرب) لناصر الدين بن عبد السيد بن علي الطوزي الخُوارزمي، المعروف بأبي الفتح بن أبي المكارم (ت ٦١٠هـ) [١]، وهو معجم مرتّب على حسب الحرف الأول (وقد طبع في حيدر آباد سنة ١٣٢٨هـ) [٢] وهو مستقى من كتابه المفقود «المعرب» الذي ألّفه للفقهاء، ويقدّره الحنفية تقدير الشافعية لكتاب «غريب الفقه للأزهري».

وقد فَصَلَ «الزنجاني» نص (الصحاح) عن (المغرب)، وأشار إلى (الصحاح) بحرف (ص) وإلى (المغرب) بحرف (م).

وأما النحو والصرف فلا يشق له غبار، ولا أدلّ على ثقافته وتمكّنه فيهما من كتابه (الكافي في شرح الهادي) فقد استوعب فيه أبوابه ومسائله، وتحدَّث عن كل مسألة حديث العالم المتمكن من علمه.

ولم تنحصر ثقافة «الزنجاني» في علومه اللغوية والنحوية، وإنما كان أديباً متذوِّقاً للأدب، دارساً فيه، حسن الاختيار، فعلى الرغم من سيطرة الجانب اللغوي في شرحه (الهادي) يبدو وقد ملك إحساس الأدب ورفاهته.

وله معرفة باللغة الفارسية - وليس هذا عنه ببعيد حيث نشأ في وسطها - ذكر في كتابه: (المضنون به على غير أهله) بيتين من الشعر (الوافر):

ولستُ بقائلٍ يا نفسِ صبراً ... فإنّ الصبر يقبُح في فراقِكْ

وكيف يدومُ في الدنيا سرورٌ ... لِمَنْ أمسى وأصبحَ لم يُلاقِكْ

قال شارح (المضنون) ٢٥: وكتب الشيخ عز الدين جامع هذه الأبيات - رحمه الله- تحت البيت الثاني بيتاً فارسيًّا، وهو:

روزى كه رُخ خوب تود ربيش ندارم ... آن روزدل خلُق وسرخويش ندارم

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢: ٣١١، وبروكلمان ٥: ٥٤٠.

(٢) ثمّ حققه العلامة الأستاذ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، وطبع سنة ١٣٩٩ هـ بحلب.

ترجمته ما معناه:

يوم لا يكون وجهك الجميل أمامي ، فقلبي لا يميل إلى الخلق ولا إلى نفسي.

فالزنجاني إمام في عدة علوم لا سيما العربية فهو فارسها، ومالك زمامها، وحامل لوائها.

مذهبه الفقهي:

الزنجاني علم من أعلام العربية، ومبرز في فنونها، بالإضافة إلى ثقافته الشرعية.

ولم يتعرض مَن ترجم له لبيان مذهبه الفقهي. والذي اتّضح لي من خلال كتابه «الكافي» أنه شافعي كما كان والده «إبراهيم».

يقول الزنجاني:

«لما كانت (كذا) كناية عن العدد، فإذا قال: له عليّ كذا درهماً، فنصب، يلزمه عشرون درهماً؛ لأنّ أقلَّ عدد يميّز بالمفرد المنصوب وهو غير مركبٍ عشرون. وبهذا قال أبو حنيفة، ووافقه أبو إسحاق المروزي من أصحابنا، فيما إذا كان المقرّ عارفاً بالعربية.

ولو قال: (له عليّ كذا درهمٍ) بالجر، فقضيّة العربية أن يلزم مائة درهم؛ لأنه أقل عدد يميز بالمفرد المجرور. وهو رواية عن أصحاب أبي حنيفة، والمشهور من مذهبه أنه لا يلزم إلا درهمٌ واحد كما هو **مذهبنا المشهور**. وعن بعض أصحابنا أنه يلزمه بعض درهم، وهو اختيار «ابن الصباغ» فكأنه قال: (كذا من درهم) وهو بعيد، إذ لا دليل على إضمار الحرف.

ولو قال: (له عليّ كذا درهمٌ) بالرفع يلزمه درهمٌ واحد، بلا خلاف؛ لأنّ العدد لا يفسّر بالمرفوع، وقد لفظ بدرهم فيلزمه.

وكذا لو قال: (عليّ كذا درهمان) ألزمناه درهمين، لأنه مثنّى مرفوع كما إذا قال: درهم، بالرفع.

والمشهور من مذهبنا أنه يلزمه درهمٌ واحدٌ سواء نَصَب أو جَرَّ أو رَفع، فكأنه قال في النصب أعني درهماً، وفي الجر تضمر (مِن) التي للتبيين، وفي الرفع كأنّه قال (له عليّ

شيءٌ هو درهم) ولو قال: (له علي كذا كذا درهماً) يلزمه في حكم الإعراب أحدَ عشرَ درهماً، لأنه أول عدد مركب يفسر بمفرد منصوب، وبه قال أبو حنيفة ووافقه أبو إسحاق في العالِمِ بالعربية، ولو قال: (عليَّ كذا وكذا درهماً) يلزمه في حكم الإعراب أحد وعشرون درهماً، لأنها أول عدد معطوفٍ يميّز بمفرد منصوب»[١].

ونحن حين نتأمل هذا النص نراه يقول: (أبو إسحاق المروزي من أصحابنا) (ت٣٢٠هـ) وأبو إسحاق هذا قد انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج.

ونراه يقول: (وهو رواية عن أصحاب أبي حنيفة، والمشهور من مذهبه أنه لا يلزم إلا درهم واحد كما هو مذهبنا المشهور).

ونراه يقول: (وعن بعض أصحابنا..) ثم يقول: (وهو اختيار ابن الصباغ) (ت٤٧٧هـ) وابن الصباغ فقيه شافعي، برع حتى رجّحوه في المذهب على الشيخ أبي إسحاق. ويقول: (والمشهور من مذهبنا... ثم يقول: وبه قال أبو حنيفة، ووافقه أبو إسحاق).

ومن هذه النصوص يتّضح أنه شافعيُّ المذهب، إذ المراد من (أصحابنا): الشافعيون. وهو يحترم أبا حنيفة وأصحابه وينقل عنهم، إذ يقول: من مسائل (أي) المسألة التي ذكرها محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله - في كتاب الإيمان ...[٢]

ز. تلاميذه:

نهل «الزنجاني» من العلوم، وأخذ الكثير منها، فكما أخذ أعطى بسخاء وبذل، ويبدو أن «الزنجاني» قد جلس لتلاميذه جلوساً عاماً، حين أقرأ الناس النحو والصرف، واللغة والأدب، فلم يُؤْثر أحداً منهم يدرس أو إملاء، ولذلك لم يذكر المترجمون له تلاميذ بعينهم.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٩٠.

(٢) انظر مخطوط (د) ٤٨٣.

ح. وفاته:

ذكر ابنُ الفوطيّ في تلخيص مجمع الآداب، الجزء الرابع، القسم الأول، ٢٣٥: بأن وفاته كانت سنة ستين وست مئة ببغداد، وقيل: توفي سنة خمس وخمسون وست مئة من الهجرة.

***








الباب الثاني

المصنفات المتصلة بالزنجاني

فيه فصلان:

الفصل الأول: آثار الزنجاني

الفصل الثاني: تصريف العزّي






الفصل الأول

آثار الزنجاني

ترك لنا «الزنجاني» مجموعة قيمة من الكتب في اللغة والأدب والنحو والصرف والعروض والقافية والحساب والهيئة وغيرها، وكتابه التصريف الموسوم بـ(العزيّ) مألوف في الأقطار العربية والإسلامية، وله شهرة واسعة، وأقبل عليه الطلاب يدرسونه ويحفظونه، حتى تناوله العلماء بالشرح والتحقيق.

وقد طبع مع ترجمة لاتينية في رومية سنة ١٦١٠م[١] عدا الطبعات العربية الكثيرة، وقد عصفت حوادث الأيام بكثير من مصنفاته، وبقي لنا أنفعها، وسأتناول الكلام على مصنفاته مرتبة أبجديًّا:

١. (التذكرة في علم الهيئة):

جاء في تلخيص مجمع الآداب في القسم الأول من الجزء الرابع ٢٣٤: «ولما دخل مولانا السعيد نصير الدين الطوسي[٢] تبريز التمس منه أن يصنف له شيئاً في علم الهيئة فصنف له (التذكرة)».

ويبدو من نص (ابن الفوطي) أن التذكرة من مصنفات «عبد الوهاب الزنجاني» مع العلم أن نصير الدين الطوسي من علماء الهيئة. وقد جاء في الذريعة ٤: ٥٠ كتاب (التذكرة النصيرية) في علم الهيئة لخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٦٧٢هـ وفي أوله: «... نريد أن نورد جملة من علم الهيئة تذكرة لبعض الأحباب» فرغ من

---

(١) انظر تاريخ آداب اللغة العربية ٣: ٤٥.

(٢) نصير الدين الطوسي كان من العلماء المؤرخين، وأحد الذين صاحبوا هولاكو في حروبه وقد شجع هولاكو على اقتحام بغداد واحتلالها، وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والشرعية ولد بطوس ٥٩٧هـ وتوفي ٦٧٢هـ في بغداد. انظر النجوم الزاهرة ٧: ٢٤٥، روضات الجنات ٦: ٣٠٠-٣١٩، وتاريخ العراق لبدري محمد ٩٣، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣: ٢٥٠.

تأليفه في ٦٥٧هـ.

٢. (التذكرة المجديَّة):

ذُكِرَ في تلخيص مجمع الآداب في القسم الأول من الجزء الرابع ٢٣٤ ، وفي أعيان الشيعة رقم ترجمة ٨٧٩٩ .

٣. (التصريف العزي) أو (العزي في التصريف) أو (مبادئ التصريف):

أكمله في بغداد سنة ٦٥٥هـ، وهو مشهور مطبوع، وعليه شروح كثيرة، وسيأتي الكلام عليه.

٤. (تلخيص المسائل التي أنشأها نظام الدين أحمد بن محمود الحصري):

ذكره بروكلمان ٥: ١٨٤ وأفاد بوجود نسخة منه في (برلين *oct* ٣٥٦٤ رقم ٨).

٥. (تلخيص القياس):

وهو شرح القسطاس في العروض للزمخشري[1]، نسب إلى «عبد الوهاب الزنجاني» في كشف الظنون ٤: ٥١٤. وورد في بروكلمان ٥: ٢٢٩ اسم الشرح بـ(تصحيح المقياس). وللقسطاس شرح لأحمد بن الحسين بن أحمد النحوي الموصلي، ومنه نسخة في «ليدن ٢٨٦».

٦. (رسالة عن المربَّعات السحرية):

ذكرها بروكلمان ٥: ١٨٤ وأفاد بوجود نسخة منها في (فيض الله ١٣٦٢ رقم ٥).

٧. (شرح الأبيات المشكلات الأغراض):

والأبيات المشكلات هي التي أنشأها الحسن بن أسد بن الحسن النحوي الفارقي، وشرحها بنفسه في كتاب سمّاه (الإفصاح) بروكلمان ٥: ١٨٤ .

---

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٩٤.

٨. (فتح الفتاح في شرح المراح):

ذُكر في هدية العارفين ١: ٦٣٨، وفي معجم المؤلفين ٦: ٢١٦. ولا أدري أي (مراح) قام بشرحه «الزنجاني» فإن كان (مراح الأرواح) الذي هو لأحمد بن مسعود - كما يُتَوَهَّم - فعند ذلك لا يصح أن يكون هذا الشرح للزنجاني؛ لأن أحمد بن مسعود عاش في القرن الثامن أو التاسع الهجري[1].

وأما المراح فقد شرحه عدة علماء: أشهرهم «بدر الدين العيني» (ت٨٥٥هـ) سمّاه (ملاح الألواح شرح مراح الأرواح).

وقد نشر في المجلد الرابع ٢: ١٩٥ من المورد، وشرحه «علاء الدين بن الأسود» سمّاه (المفراح في شرح مراح الأرواح).

ومنه نسخة في مكتبة المتحف العراقي. وشرحه أيضاً «أحمد ديكقوز» وقد طبع شرحه مراراً. وهناك أيضاً في مكتبة المتحف شرح جيد للمراح لمؤلف مجهول[2].

٩. (قسطاس المعادلة في علم الجبر والمقابلة):

للزنجاني (كان حيًّا سنة ٦٥٠ هـ /١٢٥٢م). تحتفظ بهذه النسخة مكتبة جستربيتي-دبلن. أوراقها ٢٦٦ق، وتاريخها ٦٤٣: ١١٤٥، وهي نسخة فريدة[3].

١٠. (الكافي في شرح الهادي):

ذكر المؤلف في آخر نسخته أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة، أربع وخمسين وست مئة. وهو الكتاب الذي حققناه .

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي في العراق ٢: ١٤٦.

(٢) انظر المورد المجلد الرابع ٢: ١٩٦.

(٣) انظر المورد المجلد الرابع ١: ٢٠٩.

١١. (الكافية في الحساب):

أوله (... هذه رسالة كافية في علم الحساب رتبناها على عشرة فصول الفصل الأول في معرفة الأسامي والمراتب...)، منه نسخة في موقوفة الحاج مولى نوروز علي البسطامي. كتبت سنة ٨٣٩هـ. ومنه نسخة أخرى في النجف عتيقة جدًّا ناقصة الآخر، مكتوب على ظهرها: (من تصانيف الإمام العالم العلامة مفخرة العلماء عز الحق والدين كهف الإسلام والمسلمين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخرجي الزنجاني قدّس روحه ونوّر ضريحه).

ولعله المذكور في ٢: ٤٩ من كشف الظنون بأنه للشيخ عز البتول بتصحيف عز الدين، والزنجاني هذا هو مؤلف التصريف المعروف بـ (تصريف العزي) ترجم في بغية الطالب ٣١٨[1].

١٢. (المختصر في علم الإسطرلاب):

ذُكر في الموسوعة العربية الميسرة ٩٢٨، وأشار بروكلمان ٥: ١٨٤ بوجود نسخة منه في ليدن ١٠٩١، قال: (وفيه النسبة: الحرمى خطأ) أقول: ولعلها (الخرجى) فيكون صوابًا.

١٣. (المُعْرِب عما في الصحاح والمُغْرب):

أشار فيه بالميم إلى المغرب، وبالصاد إلى الصحاح، أتمّه في صفر سنة ٦٣٧هـ في المدرسة القاهرية بالموصل[2].

١٤. (المضنون به على غير أهله):

وهو مختارات شعرية، انتخب أبياتاً من دواوين العرب من أحسن ما قيل نظماً، وقد شرحه (عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العُبَيْدِي) فرغ منه سنة ٧٢٤هـ، نشره

---

(١) الذريعة ١٧: ٢٤٩.

(٢) تاريخ الأدب العربي في العراق ١: ٨٦، وكشف الظنون ١٧٣٨، وهدية العارفين ١: ٦٣٨.

إسحاق بن يهودا بالقاهرة سنة ١٩١٣-١٩١٥ عن مخطوطة القدس ديوان رقم ٢٢، بطرسبرج ثان ١٦٨[1].

والشرحُ مستوفٍ سلسُ الألفاظ متينُ العبارة، لا بالطويل الممل، ولا بالقصير المخلّ. وذكر في معجم المؤلفين ١٠: ٢٧٩ (كتاب الرد على المضنون به على غير أهله) لمحمد بن عبيد الله بن محمد بن يوسف بن عيسى بن عبيد الله يحيى بن أحمد بن محمد بن منظور القيسي، المالقي (أبو بكر) (ت ٧٥٠هـ).

١٥ . (معيار النَّظَّار في علوم الأشعار):

وهو مختصرٌ مرتّب على ثلاثة أقسام: في العروض والقوافي والبديع، تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة منه برقم ١٣٦م أدب، مقاسها ٥, ٢٠×١٥، مسطرتها ٢٥ سطراً، وكلمات السطر ٨-١٢ كلمة، أوراقه ٨٤ق، مخطوط بقلم معتاد بخط: محمد الأزهري، ابن زين الحموي. **وقد حققتُ منه قسم العروض.**

وجاء في المجلد الثالث من المورد ٢: ٢٤٨: تحتفظ مكتبة جستربيتي - دبلن بنسخة منه تشتمل على القسمين الثاني والثالث أوراقها ٧٦ق. تاريخها ٧٥٦.

وأفاد بروكلمان ٥: ١٨٤ بوجود نسخة منه في مكتبة كوبريلي ١٣٩٢ رقم ١.

١٦ . (الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب):

في النحو والصرف، له شرح كبير سماه (الكافي).

وجاء في روضات الجنات ١: ٢٩١: « لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) صاحب مجمع الأمثال كتاب يسمى (الهادي الشادي) في مداليل الأدوات وطرق استعمالاتها، وفيه أيضاً أبواب متفرقة من العربية، وفوائد نادرة جمّة مع صغر حجمها في الغاية، وعندنا منه نسخة عتيقة - وبالبال أن المحققين من أرباب الأدب ينقلون منه في كتبهم كثيراً بل وعن شرحه المشهور الذي هو لعبد الوهاب بن إبراهيم بن

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ١٨٤.

عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، صاحب كتاب (متن التصريف) المشهور بـ(تصريف العزيّ) وكتب في العروض والقوافي...».

وما قاله وَهَم، لأنّ الزنجاني شَرَح كتاب (الهادي) الذي هو من تأليفه[1].

***



(١) انظر آداب اللغة العربية ٣: ٤٦.

الفصل الثاني

تصريف العزّي

أ. مكانته ومحتوياته:

لقد كان لكتاب التصريف للزنجاني الموسوم بـ(العزّي) شهرة واسعة، حتى أقبل عليه الطلاب يدرسونه ويحفظونه، وتناوله العلماء يشرحونه ويحققونه وينظمونه؛ لأنه يحتوي على قواعد لطيفة، ومباحث شريفة. وأذكر الآن المباحث التي تناولها «الزنجاني» في مقدمته هذه:

بدأ بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته، متعرّضاً لمعناه اللغوي والاصطلاحي إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين.

ثم بحث في الفعل وقسمه إلى ثلاثي ورباعي، وإلى مجرد ومزيد، وكل واحد من هذه الأربعة إما سالم أو غير سالم.

ثم عرف السالم في صناعة التصريف، وبحث تقسيم الفعل إلى متعدٍّ ولازم. ثم أفرد فصلاً في (أمثلة تصريف الأفعال)، وبحث الأبحاث الآتية:

اجتماع التاءين في أول المضارع، وقلب تاء افتعل طاء، وقلب تاء افتعل دالاً، وبحث لحاق الفعل نونا التوكيد.

ثم أفرد فصلاً في الكلام على المضاعف، وفصلاً في المعتل وأنواعه، وفصلاً في المهموز، وفصلاً في بناء اسمَي الزمان والمكان، وتكلّم في هذا الفصل عن اسم الآلة.

ثم ختم كتابه بتنبيه بَحَثَ فيه كيفية بناء المرة من المصدر الثلاثي.

وبعد هذا العرض السريع لمباحث التصريف تظهرُ لنا قيمةُ الكتاب العلمية، وضرورة إتقان هذه الفصول لطلاب علم العربية، فهي الأساس المتين، الذي تقوم عليه الدراسات الصرفية في هذا الفن.

ب. شروح تصريف العزّي:

نورد فيما يلي بعض شرّاح هذه المقدمة مرتبين على الأحرف الأبجدية:

ـ إبراهيم بن موسى الفيومي (ت ١١٣٧هـ) شيخ الجامع الأزهر[١].

ـ وأحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن يوسف الحصكفي، المعروف بابن الملا الحلبي الشافعي (ت ١٠٠٣هـ[٢]).

ـ وأحمد بن محمود الجيلي الأصفهبذي، شرحه شرحاً كبيراً وصغيراً[٣].

ـ وإسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكناني عماد الدين، أبو الفداء (ت ٨٦١هـ[٤]).

ـ وحاجي بن إبراهيم عكاشة الجيلي[٥].

ـ وحسن بن موسى الباني، نزيل دمشق (ت ١١٤٨هـ)[٦].

ـ وحسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل، سماه (غاية الأماني في شرح تصريف العزّي للزنجاني) فرغ منه سنة ١٠٠٠هـ[٧]، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب [٣٨] صرف.

ـ وعبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأَهْدَل الحسيني المحدث اليمني (ت ١٢٥٠هـ) سماه (الجنى الداني على مقدمة الزنجاني)، و(فتح اللطيف شرح

---

(١) انظر الأعلام ١: ٧١.

(٢) انظر كشف الظنون ١١٣٨، وهدية العارفين ١: ٥٣٤، وبروكلمان ٥: ١٨٣.

(٣) انظر بروكلمان ٥: ١٨٢.

(٤) انظر الأعلام ١: ٣٠٢، ومعجم المؤلفين ٢: ٢٥٥، وبروكلمان ٥: ١٨٢.

(٥) انظر بروكلمان ٥: ١٨٢.

(٦) انظر معجم المؤلفين ٣: ٢٩٧، وبروكلمان ٥: ١٨٣.

(٧) انظر إيضاح المكنون ٢: ١٠٠، وهدية العارفين ١: ٣٢٠.

مقدمة التصريف[١].

ـ وعبد القادر بن مُصلح، ولد ٨٤٤هـ ووفاته مجهولة[٢].

ـ وعبدالله بن أحمد الجيلي[٣]. وهو شرح بالقول. منه نسخة مخطوطة بدار الكتاب برقم [٢٧٣] صرف، وبه ترقيم.

ـ وعلي بن حامد المعروف بالأشنوي - بالشين - وعليه حاشية علي القزلجي، وحاشية عمر بن محمد بن أمين المشهور بـ «ابن القرداغي»[٤].

ـ وعلي بن محمد الجرجاني السيد الشريف (ت ٨١٦هـ)[٥].

ـ وعلي بن محمد بن عبدالله الطبيب الأفزوي (ت ٨١٥هـ)[٦].

ـ وعلي نور الدين بن شهاب الدين أبو الحسن الكيلاني الشافعي[٧].

ـ ومحمد بن أحمد شمس الدين المصري المعروف بالخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) وسماه (الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف عز الدين الزنجاني)[٨].

ـ ومحمد بن خليل بن إبراهيم المشيش الطرابلسي أبو المحاسن الشهير

---

(١) انظر الأعلام ٤: ٧٩، ومعجم المؤلفين ٥: ١٤٠.

(٢) انظر معجم المؤلفين ٥: ٢٩٤.

(٣) انظر بروكلمان ٥: ١٨٣.

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي العراقي ٢: ١٤٨.

(٥) نشره فرج الله زكي الكردي، وقد قررت مشيخة الأزهر تدريسه للسنة الثالثة الثانوية بالمعاهد الدينية، وصححه محمد الزفزافي المدرس في كلية اللغة العربية. انظر تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣: ١٥٢.

(٦) انظر هدية العارفين ١: ٧٢٨، وبروكلمان ٥: ١٨٢.

(٧) طبع مراراً في القاهرة انظر بروكلمان ٥: ١٨٢. وفي فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار ٢/ ٦٠ سرد لنسخ منها مطبوعة وورد اسمه هكذا: أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني.

(٨) انظر معجم المؤلفين ٨: ٢٦٩.

بالقاوقجي (ت ١٣٠٥هـ)[١].

ـ ومحمد بن علي شمس الدين المعروف بابن هلال الحلبي[٢].

ـ ومحمد بن مصطفى بن أحمد الحسيني البرزنجي الشافعي الشهير بمعروف (ت١٢٥٤هـ) وسماه (توصيف المباني في نظم تصريف الزنجاني)[٣].

ـ ومحمود بن عمر الأنطاكي[٤].

ـ ومسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)[٥] أضاف إليها فوائد شريفة، وزوائد لطيفة، كان له من العمر عند تأليفه ست عشرة سنة.

ـ ومصطفى بن يوسف بن صالح، مصلح الدين، البرسوي المعروف بخواجَهْ زادَهْ (ت ٨٩٣هـ) شرحه لما صار معلماً للسلطان محمد الفاتح، وقرأ عليه المتن[٦].

ـ ومفرج بن أبي الحسن بن مفرج الأبرزي[٧].

ـ وابن موسى الرزكي، ألفه سنة ١١٩٥هـ[٨].

ـ ويحيى بن إبراهيم بن عبد السلام الزنجاني الإمام المعظم شرحاً مجرداً بالقول[٩]

---

(١) انظر هدية العارفين ٢: ٣٨٧.

(٢) انظر معجم المؤلفين ١١: ٩٩.

(٣) انظر هدية العارفين ٢: ٣٦٩.

(٤) انظر بروكلمان ٥: ١٨٣.

(٥) انظر بغية الوعاة ٢: ٢٨٥، والأعلام ٨: ١١٤. وانظر أرقام مخطوطاتها في فهرس مخطوطات دار الكتب ٢: ٥٩.

(٦) انظر الأعلام ٨: ١٤٨، ومعجم المؤلفين ١٢: ٢٩١.

(٧) انظر بروكلمان ٥: ١٨٣.

(٨) منه نسخة في مكتبة طوب قابي سرايي بإستانبول. أوراقه ١٠٨ق. ع س ٢٥، ط س ١٠ سم، رقمها ١٨٤٢، انظر المورد، المجلد الخامس ٤: ٢٥٧.

(٩) انظر كشف الظنون ١١٣٨، وبروكلمان ٥: ١٨٢.

(ت ١٠٥٠هـ) تقريباً. منه نسخة بدار الكتب [١٩٥] صرف ، ونسخة أخرى [٦م] صرف، ونسخة ضمن مجموعة مخطوطة [٦٥٠ مجاميع] ملحق الصرف .

ـ ويوسف بن أحمد بن داود العيني الشُّغْري، الشافعي نزيل حلب (ت ٨٥٥هـ).

ـ ويوسف جان بن عباس البير حضراني (ت ١٠٩٤هـ) تقريباً[١].

ج. الحواشي والشروح على شرح السعد:

سأذكر بعض الحواشي والشروح على شرح السعد لتصريف العزي مرتبين على الأحرف الأبجدية:

ـ إبراهيم اللقاني، ناصر الدين (ت ١٠٤١هـ) سماه: (خلاصة التعريف بدقائق التصريف للتفتازاني)[٢].

ـ إبراهيم بن يخشى دده خليفة كمال الدين قرجنسي[٣].

ـ أحمد بن شاهقل[٤].

ـ إسحاق بن إسلام الجركسي المرتقي الأرسلاني (شرح خطبة شرح التفتازاني[٥]).

ـ سعد الله البردعي[٦]. منه نسخة مخطوطة سنة ١١٢٩ هـ في دار الكتب برقم [٢٦] صرف .

---

(١) انظر بروكلمان ٥: ١٨٢.

(٢) انظر كشف الظنون ١١٣٨، منه نسخة في الخزانة الآلوسية في مكتبة المتحف العراقي برقم ٨٥٦٢، صفحاتها ٨٧ مقاسها ٢١×١٥ سم، س٢١. انظر المورد المجلد الرابع ١: ١٩٢.

(٣) طبعت في بولاق سنة ١٢٥٥هـ. انظر بروكلمان ٥: ١٨١.

(٤) طبعت في دلهي سنة ١٨٨٦م، ولكند سنة ١٣٠٣هـ.

(٥) (حاشية الحلبي) لأبي علي حسن المعروف بالحلبي على شرح مسعود بن عمر التفتازاني على التصريف العزي. منها مخطوطة بها نقص من الأول نحو الخطبة. وعلى هامشها تقييدات ، ضمن مجموعة مخطوطة [٣٤٥] ملحق الصرف دار.

(٦) طبع في القاهرة سنة ١٣١٣هـ. وانظر بروكلمان ٥: ١٨١.

ـ عبد الرحمن بن الحسن الحلبي[١].

ـ عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) واسمها: (الترصيف على شرح التصريف)[٢].

ـ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، سماه (تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني)[٣].

ـ عبد الحكيم السيالكوتي (ت ١٠٦٧هـ)[٤].

ـ القاسم بن قطلوبغا بن عبدالله المصري، زين الدين أبو العدل (ت ٨٧٩هـ)[٥].

ـ كمال الدين دده، خليفة، المعروف بقره دده (ت ٩٧٣هـ) جمع شيئاً كثيراً على شرح السعد بالاستطراد، فصار مجموعة لطيفة مفيدة، يقال لها: دده جونكى[٦].

ـ محمد بن أحمد بن محمد المشهور بالبَدَوي (ت ١٣٣١هـ) واسمها (حاشية الفتح الرباني على شرح التفتازاني في الصرف)[٧].

ـ محمد بن عرب بن حاجي بن عرب[٨].

ـ محمد بن علي بن الحلبي العرضي، شمس الدين، المعروف بابن هلال النحوي، (ت ٩٣٣هـ) سماها (التطريف على شرح التصريف)[٩] وعلى هذه الحاشية حاشية لمحمد

---

(١) انظر بروكلمان ٥: ١٨١.

(٢) انظر كشف الظنون ١١٣٨.

(٣) طبعت في عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٤٨.

(٤) انظر معجم المؤلفين ٥: ٩٥.

(٥) انظر الأعلام ٦: ١٤، وكشف الظنون ١١٣٨.

(٦) انظر بروكلمان ٥: ١٨١ طبعت في القاهرة سنة ١٢٥٥هـ.

(٧) انظر معجم المؤلفين ٨: ٣١٩.

(٨) انظر بروكلمان ٥: ١٨١.

(٩) في دار الكتب المصرية منه مخطوطة برقم (١٦٠) صرف. وحُقِّقت في بعض الجامعات في رسائل ماجستير.

بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ) وسماها: (التعريف على تغليط التصريف)[١]. يوجد منها نسخة مخطوطة سنة ٩٢٣ هـ من «التطريف على شرح التصريف» في دار الكتب المصرية برقم [١٦٠] صرف .

ـ محمد بن عمر الحلبي، سراج الدين (ت ٨٥٠هـ)[٢].

ـ محمد بن قاسم الغزي، المعروف بابن قاسم، وبابن الغرابيلي، شمس الدين أبو عبدالله (ت ٩١٨هـ)[٣].

ـ محمد اللقاني، ناصر الدين، أبو عبدالله (ت ٩٥٨هـ)[٤] وعلى هذه الحاشية حاشية لتلميذه شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي[٥] (ت ٩٩٤هـ)[٦] جمعها تلميذه أحمد بن محمد الشهير بالخفاجي الخطيب[٧].

ـ منصور الطبلاوي سبط شيخ الإسلام ناصر الدين (ت ١٠١٤هـ) سماها (طالع السعد[٨] في شرح تصريف العزي للسعد التفتازاني)[٩].

---

(١) انظر معجم المؤلفين ٨: ٢٢٣، وبروكلمان ٥: ١٨١.

(٢) انظر معجم المؤلفين ١١: ٨١، وبروكلمان ٥: ١٨٠.

(٣) انظر معجم المؤلفين ١١: ١٤٧، ومن كتبه المشهورة: (فتح القريب المجيب في شرح الغاية والتقريب في الفقه الشافعي). يوجد نسخة مخطوطة بخط الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الدمنهوري الشافعي من (حاشية ابن قاسم الغزي) في دار الكتب برقم [٢] صرف وبأثنائها خرم.

(٤) انظر بروكلمان ٥: ١٨١.

(٥) يوجد نسخة مخطوطة من (حاشية ابن قاسم العبادي) بخط الشيخ محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي سنة ١٠٣٨ هـ في دار الكتب المصرية تحت رقم [١] صرف .

(٦) هو صاحب حاشية (الآيات البينات على جمع الجوامع) في أصول الشافعية.

(٧) انظر كشف الظنون ١١٣٨.

(٨) (طالع السعد) منه نسخة بدار الكتب بخط عبد الرحمن بن عبد العظيم بن محمد بن تقي الدين الأشموني، أتمّ كتابه سنة ١٠٩٠ هـ برقم [٣٥] صرف .

(٩) انظر معجم المؤلفين ٣: ١٥.

د. نظم تصريف العزي:

نذكر فيما يلي بعض من نظم تصريف العزي مرتبين على الأحرف الأبجدية:

ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني (أو النتروني) الطرابلسي (طرابلس الشام) زين الدين الحنفي (ت ٩٧٧هـ) بحلب[١].

ـ عبدالله بن سعيد بن عبدالله بن أبي بكر باقشير المكي (ت ١٠٧٦هـ) وقد شرح نظمه[٢].

ـ محمد بن مصطفى معروف النودشي البرزنجي (ت ١٢٥٤هـ) مساء (ترصيف المباني في نظم تصريف الزنجاني)[٣].

ـ يوسف بن أحمد بن داود العيني الشفري الشافعي، نزيل حلب (ت٨٨٥هـ).

قال السخاوي[٤]: رأيت له نظم تصريف العزي مع شرحه، وشرح النظم.

هـ. دفع وهم:

جاء في هدية العارفين ٢: ٥٤٨ (حاشية على تصريف العزي لابن جني) لموفق الدين أبو البقاء ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ).

وهذا تصحيف ظاهر، أو وهم من البغدادي.

ولعل التصحيف أو الوهم جاء من كشف الظنون ٤١٢ فقد نسب لابن يعيش (حاشية على كتاب المنصف لابن جني) وابن يعيش وشرح التصريف الملوكي لابن جني.

---

(١) انظر هدية العارفين ١: ٥٤٦، ومعجم المؤلفين ٥: ١٨٠.

(٢) انظر معجم المؤلفين ٦: ٥٨، والأعلام ١: ٤٧٨.

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي في العراق ٢: ٥١، ١٤٠.

(٤) انظر الضوء اللامع ١٠: ٢٩٣.

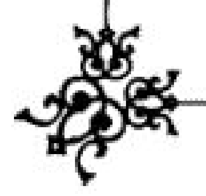
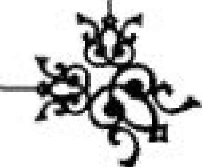
ملاحظة: يحسن مراجعة تاريخ الأدب العربي لبروكلمان للتعرف على المكتبات التي تحتفظ بمخطوطات الشروح والحواشي المتعلقة بتصريف العزي.




الباب الثالث

كتاب الكافي في شرح الهادي

دراسة تحليلية



الفصل الأول

الشواهد وأدلة الصناعة

أولاً - الشواهد:

١ - الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات:

القرآنُ الكريم الأساسُ الأوّل في الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاتُه جميعاً الواصلةُ إلينا بالسند الصحيح حجّةٌ لا تضاهيها حجّة، وسماتُ القرآن العظمى تواترُه.

وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج بروايات القرآن، قال السيوطي: «كل ما ورد أنه قُرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»[1].

ولقد اشترط القرّاء لصحة القراءة ثلاثة شروط:

١ - صحة السند بها إلى رسول الله ﷺ.

٢ - موافقتها وجهاً من الوجوه العربية[2].

٣ - موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.

وقد صرّح القرّاء أن القراءة سنّةٌ متّبعة، وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح. والاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون.

---

(١) انظر الاقتراح ٤٨.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر ١: ٩-١٤.

أمّا الاحتجاجُ بالقراءات الشاذة، والقياسُ عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعدّون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردّوها، وموقفهم هذا مع القراءات كموقفهم من سائر النصوص اللغوية، فما وافق منها أصولهم - ولو بالتأويل- قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدّوها شاذّة تُحفظُ ولا يُقاس عليها [١].

ولقد ظهرت حملةٌ آثمةٌ على القرّاء بتلحينهم، وردّ قراءاتهم، استفتح بابها، وحمل لواءها نحاةُ البصرة المتقدّمون، ثم تطاير شررُها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها [٢].

قال الفراء [٣]: «وقد خَفَضَ الياءَ من قوله: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] الأعمشُ، ويحيى بن وثّاب جميعاً.

وقال: ولعلها من وَهَم القُرّاء طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم».

وقال الفراء [٤]: «فقرأها حمزة على هذا المعنى ﴿إلا أنْ يُخَافا﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولا يعجبني ذلك».

وفي خزانة الأدب [٥]: «والزمخشري في طعنه على هذه القراءة - قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] - مسبوق أيضاً بالفراء، فكان ينبغي الرد على الفراء، فإنه هو الذي فتح باب القَدْح على قراءة

---

(١) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣٨٤.

(٢) انظر دراسة الشيخ عبد الخالق عضيمة حول المقتضب للمبرد: ١١١.

(٣) معاني القرآن ٢: ٧٥.

(٤) معاني القرآن ١: ١٤٥.

(٥) ٢: ٢٥٤.

ابن عامر»[١].

ولقد كان للكسائي مشاركةٌ في هذه الحملة، قال أبو حيان[٢]: قال خلف بن هشام البزاز: سمعت الكسائي يقول: من قرأ ﴿قد سمع﴾ فبين الدال عند السين، فلسانه عجمي ليس بعربي.

قال أبو حيان: ولا يلتفت إلى هذا القول: فالجمهور على البيان.

وموقف **الزنجاني** من القراءات معتدل، فلم يحمل على القرّاء، ولم يردَّ قراءاتهم، بل كان يحتجّ بالقراءات كلّها، ولقد انزلق قلمُه في الحكم على بعض القراءات السبعية بأنها شاذّة، متأثّراً بالنحاة.

وهاك بعضَ الأمثلة:

قال: شذّت قراءة ابن عامر : ﴿بالغدوة والعشي﴾ [الأنعام: ١٠٩][٣].

وقال: وقد قُرئ: ﴿تكاد السماوات تتفطرن﴾[٤] وهو غريب[٥].

وقال: وشذَّت قراءة حمزة: ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بالكسر، وعذرته أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار كالأصل، فلما تقدمها ساكن حركها بالكسر لالتقاء الساكنين، ليدلّوا بذلك على أنّ الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء[٦].

وقال: قد أجمع السبعة على تصحيح ياء ﴿معايش﴾ [الأعراف: ١٠]، ويروى عن نافع أنه قرأ ﴿معايش﴾ وهو شاذ جدًّا، وعذرته أنّه شبه الياء في (مَعِيشة) بياء (صَحِيفَة) حيث

---

(١) انظر معاني القرآن ١: ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) انظر البحر المحيط ٨: ٢٣٢.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٦٧.

(٤) مريم: ٢٠، الشورى: ٥.

(٥) انظر مخطوط (د) ١٥.

(٦) انظر مخطوط (د) ٢٧١.

سكنت وانكسر ما قبلها[١].

فتعبيره بشاذ، وغريب، وشاذ جدًّا، يجدر الابتعاد عنه، لأنّ القراء السبعة عربٌ أقحاحٌ عُدولٌ، تَلَقَّى أكثرُهم القراءة عن الصحابة.

كما أنَّ صاحبنا تهجّم على القرّاء بقلّة بضاعتهم اللغوية، وبضعف نصيبهم في العربية، فقال:

«قُرِئ ﴿وكذلك نُجِّيْ المؤمنين﴾ [الأنبياء: ٨٨] بتشديد الجيم وإسكان الياء، وقيل: التقدير: نُجِّي النجاءُ، وهو خطأ، إذ لو كان مبنيًّا للمفعول لفتح الياء، إذ لا ضرورة إلى إسكانه، ولعلّ القارئ أخفى النون، فظنَّ السامعُ تشديداً، فحمله على الفعل المبني للمفعول، ولم يعلم أنَّ مثلَ هذا يفتح ياؤه البتة، فإن القرّاء قليلٌ حظُّهم من العربية»[٢].

وهذا قول لا يصحّ على إطلاقه، لأن أئمة القرّاء كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وقالون، وورش، هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً.

والحق يقال: إن صاحبنا لم يسترسل في نقد القراءات، ولم يُسرف في الطعن بالقراء، كما فعل المازني وابن جني والمبرد وغيرهم.

قال أبو عثمان المازني: فأمّا قراءةُ مَن قرأ مِن أهلِ المدينة ﴿معائِش﴾ [الأعراف: ١٠] بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لَـحْناً نحواً من هذا[٣].

وقال أبو الفتح: قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يَرْوي عنه ﴿مَعايِشَ﴾ بلا همز، والذي روى عنه بالهمز «خارجةُ بن مُصْعَبٍ»[٤].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٦٦٦.

(٢) انظر مخطوط (د): ٧٩.

(٣) المصنف ١: ٣٠٧ مثلاً.

(٤) (ت ١٦٨هـ)، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما. انظر غاية النهاية ١: ٢٦٨.

وردّه أبو حيان بقوله: «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة»[١].

فأمّا الزنجاني فقد تأثّر بمَنْ تقدّمه من نحاة البصرة، وبعضِ نحاة الكوفة في التوقف من القراءات، وإن كان تأثّره ضيّقاً ومحدوداً، حتى أنه قد يتكلّم على بعض القراءات ويخرّجها تخريجاً سليماً ومقبولاً، في حين أن بعض النحاة قد طعن بالقراءة طعناً شنيعاً، وسخر من القرّاء.

نذكر مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة بجرّ ﴿الأرحامِ﴾ وتناول النحاة هذه القراءة، كما تناولوا قارئها حمزة[٢].

أما الزنجاني فقد حملها على القَسَم في قول بعضهم، قال: أراد وبالأرحامِ ، يحملها على القَسَم على مقتضى استعمالهم، فإنهم كانوا يُقسمون بالأرحام ويعظمونها ، ويكون قوله: ﴿ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ جوابَ القسم.

ويجوز أن يعتقد فيه باء ثابتة، فكأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت في نحو قولهم: (بمن تمرّ أمرّ، وعلى من تنزلْ أنزل) ولم يقولوا: أمرُّ به، ولا أنزل عليه[٣].

ولقد وقف ابن مالك من القراءات موقفاً مغايراً، حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة، وقد ردَّ على علماء العربية الذين يعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار،

---

(١) البحر المحيط ٤: ٢٧١.

(٢) انظر الكامل: ٧٤٩، والقرطبي ٥: ٢.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٤٨، ٣٠٥.

بقراءة حمزة: ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ [النساء: ١].

وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥].

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر بقراءة ابن عامر: ﴿قتلُ أولادَهم شُرَكائِهم﴾ [الأنعام: ١٣٧].

وهي قراءات مردودة من البصريين(١).

وأما سيبويه -شيخ النحاة البصريين- فلم يُعِب قارئاً، ولم يخطّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربية، وليقوي ما ورد عن العرب، وما كان من القراءات المفردة يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب؛ لأنّه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وإن قلّ مَن يتكلّم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئاً.

مثال ذلك قوله: « إذا تكلّم عربي في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر، فلا تظنن أنه مخطئ»(٢)، فكيف يُـخطِّئ القرّاء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم، وما قرؤوا به لا يخالف، لأنّ القراءة سنّة متّبعة. يقول: «فأما قوله عز وجل: ﴿إنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فإنما هو على قوله: (زيداً ضربتُه)، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿وأمّا ثمودَ فَهَدَيْناهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] إلا أن القراءة لا تخالَف لأن القراءة سنة»(٣).

ولقد استشهد الزنجاني بالقرآن كثيراً، وله فيه استقصاء، نذكر على سبيل المثال نصوصاً من كتابه توضّح ذلك:

- يقول: التوكيد والتأكيد لغتان، والأولى لغة القرآن(٤).

---

(١) الاقتراح: ٤٩.

(٢) الكتاب ٢: ٢٦٣.

(٣) الكتاب ١: ٧٤، وانظر كتاب الشاهد وأصول النحو ص٥١ ففيه الرد على الدكتور عبد الفتاح شلبي القائل بتضعيف سيبويه للقراء.

(٤) انظر مخطوط (د) ٦٥٤.

- ويقول في لغات (لعل) : ولم يأت في التنزيل من لغاتها إلا (لعل) و(أنَّ) في قوله: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ [الأنعام: ١٠٩] فيمن فتح الهمزة[١].

- ويقول: والبدل الغلط لا يكون في القرآن، لأنَّ الله تعالى منزّه عن السهو والبَداء[٢].

- ويقول: والقرآن على كثرة جمله، وغزارة تأليفاته، لم يأت فيه (مذ) ولا (منذ)[٣].

- ويقول: وقد كثر مجيء ضمير الشأن في القرآن مع (أن) و(إن)[٤].

- ويقول: ولم يتّصل ضمير الشأن في القرآن بـ(ليت) ولا بـ(لعل) ولا بـ(كان) ولا بـ(ظننت) وأخواتها[٥].

- ويقول: ذكر عبد القاهر أن حكم (نوح، ولوط) حكم (هند) حتى يجوز فيه الصرف وتركه. وتابعه الزمخشري، وهو بعيدٌ مخالفٌ لنصّ سيبويه والنحويين أجمع، ولم يأتِ في القرآن العزيز شيء منها غير مصروف، ولم يمنع قارئ فيها الصرف، ولم يأتِ أيضاً في أشعار العرب شيءٌ من ذلك بخلاف المؤنث فإنه جاء فيه مصروفاً وغير مصروف[٦].

- ويقول: وفي سورة الطور اثنتا عشرة آية مصدّرة بـ(أم) كل واحدة إضراب عما قبلها من القصة[٧].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٩٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٨٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٤٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٤٣.

(٥) انظر مخطوط (د) ٣٤٣.

(٦) انظر مخطوط (د) ٣٢٦.

(٧) انظر مخطوط (د) ٣٠٢.

- ويقول: أنواع مجاز القرآن كثيرة، ومَنْ لم يرمُقها بعين البصيرة ارتبك في الشكِّ، وحام حول الظاهر فأغنى به حيامه إلى الضلال البعيد، نعوذ بالله منه[١].

- ويقول: وقال المفسرون: (لعل) إذا جاءت في القرآن كانت للتعليل بمعنى (كي)، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥] إلا قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩] فإنه جاء للرجاء المحض. وأما قوله: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]. فمنظور فيه إلى رجاء موسى وهارون -عليهما السلام- لأنهما لا يكونان جازمين بعدم إيمان فرعون.

وأما قوله حكاية عن فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦] فبلوغ السماء ممكن، لكن الناس مصدقون عنه، أو أنه ممتنع لكن فرعون اعتقد أنه ممكن[٢].

وأحياناً يذكر الزنجاني بعض القراءات، وينسبها للنبي ﷺ.

- يقول: وقد قَرَأَتِ القرَّاء باللغتين – أي: بالفتح والكسر- في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] – والكسر هو لغة النبي عليه السلام[٣].

- ويقول: روي أنه عليه السلام قرأ: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٨][٤].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٧٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٩٧.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٣٧.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٩٤.

والمراد بقراءة رسول الله ﷺ أنّ المحدِّثين نقلوها عنه، ولم يدوّنها القرّاء من طرقهم، وهذا اصطلاح للمفسرين[1].

ولقد نرى العديد من القراءات، وقد نسبها الزنجاني في كتابه لبعض القرّاء، فلقد ذكر أبا عمرو، وإبراهيم بن أبي عبلة، وأبا جعفر، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وابن مسعود، والسوسي، والأعمش، وأبا الحسن، وأُبـيّ، وعمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير، وأبا السمال العدوي، وغيرهم.

ولقد كان لكل قارئ من القراء رواة كثيرون، فاختار العلماء منهم اثنين لكل قارئ، وها أنا أذكر القراء الأربعةَ عشرَ مع رواتهم، لتُعْرَف القراءة بمعرفة القارئ.

القرّاء الأربعة عشر ورواتهم:

الأول: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم -١٦٩هـ (إمام الناس في القراءة بالمدينة). وله راويان:

١ - عيسى بن مينا أبو موسى، الملقب بـ(قالون) - ٢٢٠هـ.

٢ - عثمان بن سعيد المصري أبو سعيد، الملقب بـ(ورش) - ١٩٧هـ.

الثاني: عبد الله بن كثير أبو معبد المكي - ١٢٠هـ (إمام الناس في القراءة بمكة).

وله راويان:

١ - أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، أبو الحسن - ٢٥٠هـ.

٢- محمد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي مولاهم، أبو عمر الملقب بـ(قنبل) ٢٩١هـ.

الثالث: أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني - ١٥٤هـ (قارئ البصرة).

---

(١) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٦: ٣٣٧، والتعليق على الخصائص ٢: ٣٠٠.

وله راويان:

١ – حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري البغدادي، أبو عمرو – ٢٤٦هـ.

٢ – صالح بن زياد السوسي الأهوازي، أبو شعيب – ٢٦١هـ.

الرابع: عبد الله بن عامر الدمشقي اليحصبي أبو عمران – ١١٨ هـ وكان عمر بن عبد العزيز يَأْتَمُّ به ، (قارئ دمشق). وله راويان:

١ – هشام بن عمار الدمشقي، أبو الوليد – ٢٤٥هـ.

٢ – عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو – ٢٠٢هـ.

الخامس: عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود، أبو بكر – ١٢٧هـ (قارئ الكوفة).

وله راويان:

١ – شعبة بن عياش، أبو بكر – ١٩٣هـ.

٢ – حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ الكوفيّ، أبو عمرو – ١٥٦هـ.

السادس: حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أبو عمارة – ١٥٦هـ (قارئ الكوفة بعد عاصم). وله راويان:

١ – خلف بن هشام البزاز، أبو محمد – ٢٢٩هـ.

٢ – خلاد بن خالد الأحول الصيرفي، أبو عيسى – ٢٢٠هـ.

السابع: علي بن حمزة النحوي، الكسائي، أبو الحسن – ١٨٩هـ (إمام الناس في القراءة في زمانه). وله راويان:

١ – الليث بن خالد البغدادي، أبو الحارث – ٢٤٠هـ.

٢ – حفص بن عمر الدوري أبو عمرو، المتقدم (راوي أبي عمرو بن العلاء).

الثامن: يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي– ٢٣٠هـ على الأصح (قارئ

المدينة). له راويان:

١ - عيسى بن وردان أبو الحارث المدني الحذاء- ٢٦٠هـ.

٢ - سليمان بن مسلم بن جماز أبو الربيع الزهري المدني - ٢٧٠هـ.

التاسع: يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، أبو محمد - ٢٠٥هـ (قارئ البصرة) بعد أبي عمرو. له راويان:

١ - محمد بن المتوكل أبو عبد الله ، اللؤلؤي البصري، الملقب بـ(رويس) - ٢٣٨هـ.

٢ - روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي البصري - ٢٢٤هـ.

العاشر: خلف بن هشام - تقدم (راوي حمزة). له راويان:

١- إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، أبو يعقوب المروزي، البغدادي الشهير بإسحاق الوراق - ٢٨٦هـ.

٢- إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، أبو الحسن - ٢٩٢هـ.

الحادي عشر: محمد بن عبد الرحمن المكي، ابن محيصن -١٢٣هـ .

له راويان:

١ - أحمد بن محمد بن عبد الله، البزي، أبو الحسن - المتقدم (راوي ابن كثير).

٢- أبو الحسن بن شَنَّبُوذ، محمد بن أحمد البغدادي - ٣٢٨هـ.

الثاني عشر: يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد العدويّ البصري المعروف باليزيدي ٢٠٢هـ. له راويان:

١- سليمان بن أيوب بن الحكم أبو أيوب الخياط، يعرف بصاحب البصري - ٢٣٥هـ.

٢- أحمد بن فرح بن جبريل، أبو جعفر الضرير البغدادي - ٣٠٣هـ.

الثالث عشر: الحسن بن يسار البصري – ١١٠هـ. له راويان:

١ – شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي، أبو نُعَيم – ١٩٠هـ.

٢ – حفص بن عمر الدوري، أبو عمرو (المتقدم) راوي أبي عمرو بن العلاء، والكسائي.

الرابع عشر: سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي – ١٤٨هـ. له راويان:

١ – الحسن بن سعيد المطوعي العباداني البصري العمري – ٣٧١هـ.

٢ – محمد بن أحمد بن إبراهيم بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي ٣٨٨هـ.

القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان:

القرآن: هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان ، **والقراءات**: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[1].

والقراءات ثلاثة أقسام:

١ – قسم متفق على تواتره، وهي السبعة المشهورة.

٢ – قسم اختلف فيه، والصحيح المختار تواتُرُهُ، وهي الثلاثة بعدها.

٣ – قسم اتُّفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية[2].

والزنجاني يميل في تحديد القراءة الشاذة إلى الرأي القائل بأنها خارجة عن السبعة.

يقول: وقرئ: ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ذلك نادر، والقراءة شاذة

---

(١) انظر الإتحاف: ٥.

(٢) انظر الإتحاف: ٩.

خارجة عن السبع[١].

ولقد كانت عناية القرّاء بالقرآن والقراءات عظيمة، حتى رواها عنهم مَنْ بعدهم، فكانت سلسلةً محكمةَ الحلقات، وصفحاتٍ ناصعةً، سطَّرها علماء ثقات، كان لهم عظيم الفضل في تدوين القراءات على أحكم نهج من الدقة والتحري، وبالرجوع إلى كتب القراءات، إلى تسلسل النقل في طرقه، نرى مثالاً أعلى مِنْ إحكام الضبط، والتدقيق البالغ غايتُه في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم، وكلماته، وآياته، وطرق أدائه.

وفي (غاية النهاية) لابن الجوزي، و(النشر) له أيضاً، وغيرهما من كتب القراءات تسجيل دقيق لسلسلة القراء، وأخذ بعضهم عن بعض.

والقرّاء الذين اشتركوا في هذا هم إلى جانب إجادة القراءات، علماء في اللغة، وفي القواعد النحوية، ومنهم أعلام في هذه الناحية، وذلك لأن القراءات تتجلى فيها خصائص اللغة العربية، وما من وجه من وجوه القراءات، أو أسلوب من أساليب الضبط الصرفي، أو الإعرابي، إلا له سبب يرتكز عليه من لغة العرب، ومن القواعد العربية.

فالقرآن الكريم أُنزل بلسان عربي مبين، ولقد كان حافزاً للبحث العلمي واللغويّ، لأنه منبع ثقافي عظيم الشأن، وباعث على الاشتغال بشتى ألوان الثقافة العربية والشرعية.

واستشهاد الزنجاني بالقرآن يختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه، فقد استشهد بالقرآن لبيان وجه إعرابي كالآيات التالية:

﴿ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم﴾ [البقرة: ١٧٧][٢] بنصب (البرَّ).

﴿وزلزلوا حتى يقولَ الرسول﴾ [البقرة: ٢١٤][٣] بنصب (يقول) ورفعِه.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٤٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٤٣.

(٣) انظر مخطوط (د) ٤٠٤.

﴿يا ليتنا نرد ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين﴾ [الأنعام: ٢٧][١].

﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾ [سبأ: ١٠][٢] قُرئ (والطير) بالرفع والنصب.

﴿فهب لي من لدنك ولياً* يرثُني ويرث من آل يعقوب﴾ [مريم: ٦][٣] قُرئ: (يرثني) بالرفع والجزم.

﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ [الأعراف: ١٨٦][٤] قرئ (يذرهم) بالرفع والجزم.

﴿لقد تقطع بينكم﴾ [الأنعام: ٩٤][٥] قراءة الفتح.

﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾ [النساء: ٦٦][٦] بالرفع والنصب.

وقد استشهد الزنجاني بالقرآن للنواحي اللغوية كالآيات التالية:

﴿عرباً أتراباً﴾ [الواقعة: ٣٧][٧] لأن المتكلم إذا أعرب كلامه حَسُنَ موقِعُه في السمع فمال إليه السامع ﴿فَصُرْهُنَّ إليك﴾ [البقرة: ٢٦٠][٨] بضم الصاد وكسرها.

﴿فقالوا هذا لله بزَعمهم﴾ [الأنعام: ١٣٦][٩] بالفتح والضم.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٠٠.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢١٥.

(٣) انظر مخطوط (د) ٤١٠.

(٤) انظر مخطوط (د) ٤٠٩.

(٥) انظر مخطوط (د) ٩٣.

(٦) انظر مخطوط (د) ١٩٨.

(٧) انظر مخطوط (د) ١٣.

(٨) انظر مخطوط (د) ٨٩.

(٩) انظر مخطوط (د) ١٣٧.

﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ [التكوير: ٢٤][١] أي: ببخيل، وقرئ (بظنين)، أي منهم.

﴿إنا أرْسَلنا عليهم صيحةً واحدةً فكانوا كهشيم الـمُحْتَظَـرِ﴾ [القمر: ٣١][٢] قرئ بكسر الظاء وفتحها.

وقد استشهد بالقرآن للنواحي البلاغية كالآيات التالية:

﴿كانا يأكلان الطعام﴾ [المائدة: ٧٥][٣] كني بذلك عن قضاء الحاجة.

﴿يا أيها النبي إذا طلقتُمُ النساءَ﴾ [الطلاق: ١][٤] خاطبتِ العربُ الواحدَ بخطاب الجمع.

﴿ألقيَا في جهنم﴾ [ق: ٣٤][٥] خاطبت العرب الواحد بخطاب الاثنين.

ومن هذا العرض يتبيّن لنا قيمة الاحتجاج بالقرآن، وأنه في المكان الأول كما تبين لنا موقف الزنجاني المعتدل بالنسبة لقدامى النحاة من مدرستي: البصرة والكوفة، من القراءات واهتمامه بها.

٢ - الاحتجاج بالحديث النبوي (٦):

الحديث النبوي هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد، ويمكننا أن نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف:

الأولى: طائفة منعت الاحتجاج به جملةً، وحمل لواء المنع أبو حيان ـ ٧٤٥هـ

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٤٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٨٧.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٣٥.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٣٩.

(٥) انظر مخطوط (د) ٣٣٩.

(٦) انظر الاقتراح ٥٢-٥٥، والخزانة ٤-٧، ودراسات في العربية وتاريخها ١٦٦، وأصول النحو ٤٤-٥٠، والشاهد وأصول النحو ٦١، والدراسات النحوية واللغوية ٥٠.

وشيخه أبو الحسن ابن الضائع ـ ٦٨٠هـ وتعلّلوا بعلتين:

١ - أن الـمُحَدِّثِينَ أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى، ولم يتقيدوا باللفظ.

٢ - وقوع اللحن في بعض الأحاديث، لأنّ في الرواة مَنْ ليس عربياً، ولا علم له بصناعة النحو.

الثانية: طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كله، منهم أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف ـ ٦٠٩هـ، ثم ابن مالك ـ ٦٧٢هـ، وابن هشام ـ ٧٦١هـ، ومحمد بن الحسن الرضي ـ ٦٨٨هـ.

الثالثة: طائفة اتخذت الوسط سبيلاً، وحمل لواءهم الشاطبي ـ ٧٩٠هـ، والسيوطي ٩١١هـ فأجازت الاستشهاد بما نُقِل بلفظه، ولم تجزه فيما نقل بمعناه.

أما الـمُحْدَثون فقد كان أشدهم دفاعاً عن الاستشهاد بالحديث الشيخ محمد الخضر حسين، وقرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استناداً إلى ما توصّل إليه الشيخ محمد الخضر حسين الاحتجاج بالحديث، ونص قراره:

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مُبَيَّنة فيما يأتي:

أ ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصحاح السنة فما قبلها.

ب ـ يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١ - الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢ - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣ - الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم.

٤ - كتب النبي ﷺ.

٥ - الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦ - الأحاديث التي عُرِفَ من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٧ - الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة».

هذا موقف القدماء والمُحْدَثين من علماء العربية من الاستشهاد بالحديث.

أما الزنجاني فقد أورد أحاديث كثيرة في أثناء كلامه على بعض المباحث اللغوية، وبعض المباحث النحوية لتبيين بعض الأوجه الإعرابية، وبعض الاستعمالات العربية، مثل: قوله: وفي الحديث: «الثيِّب تعرب عن نفسها»[(١)].

استشهد به على أن معنى الإعراب: البيان.

وقوله: وفي الحديث: «من ادَّعى دعوى الجاهلية فأعضوه بهَنِ أبيه ولا تكنوا»[(٢)].

استشهد به على أنَّ من العَرَبِ مَنْ يعرب الأسماء الستة بالحركات في حال الإضافة.

وقوله: وفي الحديث: «مَثَلُ المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين».

استشهد به على جواز تثنية اسم الجنس (الغنم)[(٣)].

وقوله: وفي الحديث: «إنّ أهل الجنة يقولون: لبيك ربّنا وسعديك، والخير كلّه بيديك»[(٤)]. استشهد به على أن (سعديك) لا تستعمل إلا معطوفة على (لبيك).

وقوله: وقوله عليه السلام: «اللهمّ متّعنا بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منّا». استشهد به على أنّ الهاء عائدة إمّا إلى الأسماع والأبصار لأنه مذكور وجمع،

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ١٢٩.

أو إلى المصدر الذي دلّ عليه (متّعنا)، وهو التمتّع أو المتاع فكأنه قال: واجعل التمتّع الوارث منا[١].

وقوله: وفي الحديث: «اللهم حوالينا لا علينا»[٢].

استشهد به على أن (حول) يجوز فيها (حواليه، وحوالينا).

وقوله: في فصل (عطف البيان): رُوِي قوله عليه السلام : «ليس فيما دون خمسٍ ذود صدقة». بتنوين خمس[٣].

استشهد به على مجيء عطف البيان في النكرات.

وقوله: أورد أبو سعيد قوله - عليه السلام - : «كلّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه، وينصّرانه».

فـ(كل مولود): مبتدأ، وخبره: (يولد على الفطرة)، لا مجرد يولد، إذ لا فائدة في الإخبار عن كل مولود بأنه يولد، فلا بدّ من انضمام الجار والمجرور إليه ليكون الخبر مفيداً[٤].

من هذه الأحاديث التي أوردناها من شواهد الزنجاني نستطيع أن نستنتج أنه احتجّ بها لأجل إثبات معنى لغويّ، أو استعمالٍ عربيّ، أو بيان وجه إعرابي.

٣ - الاحتجاج بكلام العرب (النثر والشعر) :

أ - النثر:

كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٣٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٦٣.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٨٦.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٤١.

القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها، من منثور ومنظوم، قبل بعثته ﷺ وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم، وكثرة المولدين، وفشوّ اللحن[١].

ولقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط الجزيرة كأسد وقيس وتميم وهُذَيل. قال أبو عمرو: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً، لجاءكم علمٌ وشعر كثير.

ولقد استشهد الزنجاني بلغات العرب، وأعلاها وأفصحُها وأقدمها اللغةُ الحجازية، وهي اللغةُ المتّبعة.

والزنجاني يقرن لغة أهل الحجاز بلغة بني تميم في الغالب.

يقول: «أهلُ الحجاز شبّهوا (ما) بليس ويعملونها، وبنو تميم يهملونها»[٢].

ويقول: «ومثل: حذامِ وظفارِ مبني على الكسر عند أهل الحجاز، ومعرب غير مصروف عند بني تميم»[٣].

ويقول: «أهل الحجاز يجيئون بالضم على الأصل فيقولون: بِهوداء»[٤].

ويقول: «بنو تميم لغتهم الإمالة»[٥].

ويعرض الزنجاني لغة طيِّئ، فيقول: «ويجوز في لغة بني تميم (غزْي) بإسكان العين، فتقول مع الواو: غُزْيوا ورُمْيُوا، فلم تُحذف الياء لسكون ما قبلها. وطيِّئ يستثقلون الياء والكسرة قبلها، فيبدلون من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فيقولون: غُزَا ورُمَى»[٦].

---

(١) انظر الاقتراح ٥٦، والخزانة ٣-٤، والشاهد وأصول النحو: ٧٨.

(٢) انظر مخطوط (د) ٩٢.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣١٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٣٦.

(٥) انظر مخطوط (د) ٣٢٢.

(٦) انظر مخطوط (د) ٧٨-٧٩.

ويقول: «طيّئ تقول: هذا ذو قال ذلك، يريدون الذي، وهي ذو التي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذي»[١].

ويعرض الزنجاني لغة هذيل، وثقيف، فيقول: «يقولون - أي هذيل- : أجمعت القوم، في معنى جمعتهم».

ويقول: «ولغة هذيل وثقيف (عتى) بالعين، وبه قرأ ابن مسعود: ﴿عتى حين﴾».

وربما عرض لغة خُثَيْم متصرفاً. يقول: «أن تضيف ذا، وذاتا، اللذين بمعنى صاحب إلى الزمان، تقول: سرنا ذا صباح، وذات يوم، ولقيته ذات ليلة، لأنهما ليسا في الأصل زمانين، ولكنهما لما أضيفا إلى الزمان صارا زماناً، فصارا دخيلين فيه، فلم يتصرّفا تصرّف الأسماء وقد جاء في لغة خُثَيْم متصرّفاً»[٢].

وربما عرض لغة أسد، وتميم، وبكر، وجرم، وقضاعة، وحمير، وقيس[٣].

والمؤلف حين يعرض لغات العرب لا يرجّح لغة على أخرى.

* * *

وتندرج **الأمثالُ** تحت النثر من حيث الاحتجاج، فيحتجّ بأمثال العرب الفصحاء، ولا يحتجّ بأمثال المولدين والمحدثين.

وقد عرّفه ابن السكيت بقوله: المَثَلُ لَفْظٌ يُخَالِفُ لفظَ المضروب له، ويوافق معناه، معنى ذلك اللفظ، شَبَّهُوهُ بالمثال الذي يُعْمَلُ عليه غيره.

ولقد استشهد الزنجاني بالأمثال العربية كما استشهد بالنثر في كتابه.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٦٠٦.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٦٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ٦٠٦.

ب- الشعر:

وهو ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة. قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- : «كان الشعرُ علمَ قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصح منه»[١].

ولـمّا كان الشعر مدعاة العناية والاهتمام، وللشعراء مكانة بين القبائل، حرص الرواة على التقاط الشعر من الأفواه.

ولغة الشعر لا تختلف عن لغة النثر من حيث الصوغ العربي، فكلا النوعين يجري على غرار الأساليب العربية في الكلمات وفي التراكيب، غير أن الشعر محل للضرورات التي يلجأ إليها الشاعر.

ولم يُعْن العلماء بأقوال الشعراء في الاستشهاد إلا في العصور التي صَفَتْ فيها اللغة من لوثة العجمة، وطغيان الدخيل من الأساليب، ولذا قسموا الشعراء إلى أربع طبقات:

١ - الجاهليون.

٢ - المخضرمون، وهم (من أدركوا الجاهلية والإسلام).

٣ - المتقدمون، ويقال لهم: (الإسلاميون) كجرير والفرزدق.

٤ - المولَّدون، وهم مَنْ بعدهم.

وبعضهم وسّع مدى التقسيم في الطبقة الأخيرة، فجعل الطبقات ستًّا:

فالخامسة: (طبقة المُحْدَثين) كأبي تمام.

والسادسة: (طبقة المتأخرين) كالمتنبي.

على أنه لا فائدة من زيادة التقسيم، ما دام العلماء يرون أن الطبقة الرابعة وما بعدها في منزلة واحدة من حيث الاستشهاد.

---

(١) انظر طبقات فحول الشعراء ٢٣، والشاهد وأصول النحو ١٠٠.

ورأيهم في الاستشهاد بشعر هذه الطبقات هو:

الطبقة الأولى والثانية: يستشهد بشعرهما إجماعاً.

الطبقة الثالثة: يستشهد بشعرها على الصحيح. ومن العلماء من لا يطمئن إلى شعراء هذه الطبقة، من حيث سلامةُ الأسلوب.

قال الزنجاني: «كان الأصمعي لا يرى قول ذي الرمة حجّةً»(١).

وكان أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهم، يُلَحِّنُون الفرزدق، والكُميت، وذا الرمة وأضرابهم، ويعدونهم من المولَّدين(٢).

والزنجاني أكثرَ من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء.

وأما **الطبقة الرابعة**، فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام مَنْ يُوثق به منهم، من هؤلاء أبو تمام ـ ٢٣١هـ، فقد استشهد الزمخشري بشعره، وتبعه الرضي.

والزنجاني استشهد بشعره في عدّة مواطن، وذكر في مبحث التصغير أن الكوفيين استشهدوا على أن الإنسان مشتق من النسيان، لا من الأنس، واستدلوا بقول أبي تمام [الكامل]:

لا تَنْسَيَنْ تلكَ العهودَ فإنَّما ... سُمِّيتَ إنساناً لأنكَ ناسي

وردَّ ذلك الزنجاني بقوله: «أبو تمام لا يحتجّ بشعره، وهو لا يعرف مذاهب الاشتقاق، وإنما صدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية»(٣).

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٤٦.

(٢) انظر القواعد النحوية ١٩٤-١٩٥.

(٣) انظر مخطوط (د) ٥٦٥.

ولقد احتجّ الزمخشري بشعر أبي تمام في (الكشاف) في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا أَظْلَمَ عليهم قاموا﴾ [البقرة: ٢٠] وقال: (وأظلم) يجوز أن يكون متعدّياً، واستدل بقراءة من قرأ: ﴿وإذا أُظْلِمَ﴾ وبقول أبي تمام [الطويل]:

هُمَا أظلمَا حالَيَّ ثُمَّتَ أجْلَيَا ظَلَامَيْهِمَا عن وَجْهِ أمْرَدَ أشيب

وقال: وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتسمون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه.

وردَّ بعضهم على الزمخشريّ هذا القياس، وحجتهم في ذلك: « أن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها» [١].

والذين أجازوا الاحتجاج بشعره احتجّوا بأن «إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية»[٢]. وعلى هذا فقد اعتبروا من يُعْتمد على روايته، ويحتج بما يرويه، يصح الاستشهاد بكلامه، والأخذ به كما فعل الزمخشري، وخاصّة إن كان عربياً نشأ ونما في بيئة عربية خالصة، كالإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة»[٣].

قال السيوطي: أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد ـ ١٦٧هـ وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّباً إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره.

---

(١) انظر هامش مخطوط (د) ٥٦٥، والاقتراح ٧٠، والخزانة ١ : ٤.

(٢) انظر الخزانة ١ : ٤.

(٣) انظر الاقتراح ٥٧.

ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ـ ١٧٦هـ[١].

فبشار بن برد لا يُحتجّ بشعره، وكذلك أبو تمام، والعباس بن الأحنف ـ ١٩٢هـ. وأبو محمد اليزيدي ـ ٢٠٢هـ، وابن الرومي، والبحتري ـ ٢٨٤هـ، وابن المعتز، والمتنبي ـ ٣٥٤هـ وأبو فراس، وعلي بن محمد العريني، وغيرهم.

وقال بعضهم: إنه يستشهد بكلام مَنْ يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشّار وأبي نُوَاس[٢].

ولقد استشهد الزنجاني ببيتٍ واحد لبشار، وببيت واحد للعبّاس بن الأحنف، وببيتين للبحتري، وببيتين لأبي محمد اليزيدي، وبستّ أبيات للمتنبي.

وبإمكاننا أن ندفع عن المؤلف ما قد يعترض عليه بذكره شعر هؤلاء بأنه ما ساق هذه الأبيات إلا عن طريق التمثيل والاستئناس، أو إلا على رأي مَنْ يرى أن العالم اللغويَّ يحتج بقوله كما يحتج بروايته[٣].

ولم يكن الزنجاني يَحتجُّ إلا بمن يُستَشْهَدُ بشعره.

نوضّح ذلك بمثال نورده: ذكر في مبحث (التعجب) أنّ (أحسن وما يجري مجراه) فعل عند البصريين، اسم عند الكوفيين، واستدل الكوفيّون على ذلك بتصغيره حيث يقال: ما أُحَيْسِنَه! وما أُمَيْلِحَهُ! ، وبما أنشد بعض المتأخرين:

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلنَ لنا: ... لَيْلايَ مِنكُنَّ أم لَيلى من البَشَر

يا ما أميلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَّ لها ... من هؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمرِ

زُعم أنّ الشعر لمجنون بني عامر.

---

(١) انظر الاقتراح: ٧٠.

(٢) انظر البداية والنهاية ١: ٢٢٨، والشاهد وأصول النحو ١٠٧.

(٣) انظر الدرر ١: ٣٨.

ثم قال الزنجاني - في صدد ردِّه على الكوفيين- : وأما الشعرُ فهو ليس للمجنون، وإنما هو لعلي بن محمد العريني، وهو متأخّر، وكان يروم التشبيه بطريقة العرب في الشعر، وله مدح في علي بن عيسى، وزير المقتدر، وقُتِلَ المقتدر في شوال سنة عشرين وثلاث مئة، فلا يصح الاحتجاج بشعره[1].

* * *

لم يكن العصرُ الذي أَلَّفَ فيه الزنجاني كتابَه عصرَ رواية وسماع، ولم يكن عصرَ استقراء أوّلي للغة يقوم على تلك الروايات المسموعة، بل جاء المؤلف بعد عصر جمعت فيه المادة اللغوية، وصُنِّفت ودُرست، ووُضعت في اللغة والنحو مؤلفات كثيرة تناولت لغة العرب بالدرس والتحليل والتقعيد، ولذا لم يكن غريباً أن نرى الزنجانيَّ ينهجُ نهجَ النحاة الذين سبقوه، ويدور في فلكهم، مستخدماً شواهدَهم وأدلَّتهم ومناهجهم.

وأبرزُ ما قدّمه كتاب (الكافي في شرح الهادي) جمهرة ضخمة من الشعراء، كما أتحفنا بمجموعة مستفيضة من الشواهد الشعرية والنثرية، بالإضافة إلى أنه كتاب ضخم امتلأ بالقواعد والآراء والمذاهب.

وبإمكاننا أن نسلّط الأضواء على شواهد الزنجاني الشعرية، لنتبيَّن منهجه في الشاهد الشعري.

١ - الزنجاني - أحياناً - يستعمل البيت الواحد في عدّة مواطن، مع تنوّع مكان الشاهد.

٢ - يستشهد بكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر.

٣ - يُعنى بنسبة الأبيات لقائليها عناية بالغة، وأحياناً يحتج بأبياتٍ مجهولِ قائلها، ولكنّ أكثرَها مذكور في أمهات كتب النحو، كالكتاب والمقتضب

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٧٣.

والكامل والأصول.

وقد قرر العلماء أن الشعر المجهول القائل، لا يجوز الاحتجاج به خوف أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته[١]، فإن كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقةً مأموناً، اعتبرت شواهده حجة، وإن كانت ممن لا يعرف قائله، ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقاً بها، مع أن بعضها مجهول القائل.

قال الجرمي: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، أما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها»[٢].

٤ - وللزنجاني استقصاء في الشعر لذا نجده أحياناً يقول: ونحن لم نجد مِن أشعار العرب فعلاً من هذه السبعة (عَلِم، ورأى، وأنبأ، ونَبَّأ، وأخبر، وخبّر، وحدّث) مسمى الفاعل مُعدّى إلى ثلاثة، وإنما وجدناها مبنية للمفعول به، متعدية إلى مفعولين[٣].

ويقول: «بدل الغلط لا يجيء في الشعر الفصيح، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه، فإذا وجد غلطاً أصلحه»[٤].

٥ - الزنجاني له عناية في تصحيح نسبة الشواهد الشعرية.

يقول: أنشد سيبويه للأخطل [الكامل]:

أبنـي كليـب إن عَمَّـيَّ اللـذا   قـتلا الملـوك وفكّكـا الأغـلالا

---

(١) انظر الاقتراح ٧١.

(٢) انظر طبقات الزبيدي: ٢٧، والخزانة ١ : ١٧٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٤٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٨٩.

ونسبه الزمخشري إلى الفرزدق، وهو غلط[١].

وينسبُ البيت التالي لرجل من النبيت، وهو حيّ من اليمن [البسيط]:

إذا اللقاح غدت مُلقى أصِرّتُها ولا كريمَ من الوِلدانِ مَصْبُوحُ

ثم يقول: وهذا البيت غَلِطَ فيه الزمخشريُّ، حيث نسبه إلى (حاتم)، والجرميُّ حيث نسبه إلى (أبي ذؤيب)، وغلط فيه ابنُ السراج وأبو علي، حيث رويا صدره: (ورَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مصرَّمةً) وهو صدر بيت آخر من هذه القطعة، وعجزه: (في الرأس منها وفي الأصلاب تمليح). وأول القطعة:

هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح[٢]

٦ - والزنجاني ينسب أبياتاً لم تُنْسب في كتب النحو المشهورة.

يقول: قال الراعي [الكامل] :

إنَّ لكم أصلَ البلادِ وفرعَها والخيرُ فيكم ثابتاً مَبْذُولاً[٣]

أقول: البيت مذكور في الكتاب ١ : ٩٢، وهو من دون نسبة.

ويقول: قال عنترة [الكامل]:

ولئن لقيتُك خاليَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيّي وأيُّكَ فارِسُ الأجْرَاف

أقول: ولم أجده في ديوانه.

٧ - وللزنجاني حرص على تحرير قافية البيت.

يقول: قال الشاعر في الإلغاء [البسيط]:

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣٥٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ١١٤.

(٣) انظر مخطوط (د) ٩٩.

أَبِالأراجِيز يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

وقال: هكذا ينشدون هذا البيت، والصواب (والفشل) لأن قبله:

إنِّي أنا ابنُ جلا إنْ كنتَ تَعرِفُني ... يا رُؤْبَ والصخرة الصماء والجبلُ[١]

٨ - له دقّة في تحقيق رواية البيت.

يقول: وأنشدوا [الرجز]:

تقول بنتي قد أنَى أناكا ... يا أبتا علَّكَ أو عَساكا

وقيل: هذا مصحَّف، إنما الرواية: (تأنَّيا علّك أو عساكا).

والذي رواه الثقات هو الأول[٢].

٩ - ربّما يبيّن البيت الملفق.

يقول: قال أنس بن العباس السلمي [السريع]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ ... اتَّسع الفتقُ على الراتق

وقال: ومن روى (اتسع الخرق على الراقع) فقد غلط، لأن هذا عجز بيت لابن حمام الأزدي، صدره: (كنا نداريها فقد مزقت)[٣].

ويقول: وأنشد المفضل:

وبنو رواحةَ يَنْظُرون إذا ... نَظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُثْمِ

حاشَى أبا ثوبانَ إنَّ أبا ... ثوبانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

عمرو بن عبدِالله إنّ به ... ضِنًّا على المُلْحاةِ والشَّتْمِ

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٣٩.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ١١٦.

وغُلِّط ابن جني فيه حيث أنشد صدر البيت الثاني مع عجز الثالث[١].

١٠ - ربما يستشهد بأبيات ملفّقة متابِعاً فيها بعضهم، دون أن يُشيرِ إلى تلفيقها.

يقول: قال الأعشى [الكامل]:

ولأنـتَ أشـجعُ مـن أسـامةَ إذ   دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ في الـذُّعْرِ[٢]

أقول: البيت لم أجده في ديوان الأعشى، وهو هكذا في الصحاح (أسم) وفي شرح الرضي للكافية ٢: ٧٦. وأفاد البغدادي في الخزانة ٣: ٦٢، وفي شواهد الشافية ٢٣١ بأن البيت مركّب من بيتين، فإنّ البيت الأول الذي فيه (دعيت نزال) وهو لزهير بن أبي سُلمى كذا:

ولَـنِعْمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أنـتَ إذَا   دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ في الـذُّعْرِ

وقوله: (ولأنتَ أشْجَعُ مِنْ أسامةَ إذْ) إنما هو صدر بيت للمسَيَّب بن عَلَس وعجزه: (يَقَعُ الصُّراخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ). وبيت زهير كما ذكرناه، هو رواية سيبويه، وسائر النحويين، وبيت المسيب بن عَلَس هو رواية الجاحظ في البيان والتبيين.

وذكر ثعلب في شرحه لديوان زهير: ٨٩ بعد أن ذَكَرَ بيت زهير قال: ويروى:

ولأنـتَ أشـجعُ مـن أسـامة إذ   دعيت..........................

يقول: وأنشدوا قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل [الكامل]:

غـدر ابـن جرمـوز بفـارس بُهمـة   لا طائشَ رَعِشِ السنانِ ولا اليـدِ[٣]

أقول: هذا البيت مركب من بيتين وهما:

غـدر ابـن جرمـوز بفـارس بُهمـة   يـوم اللقـاء وكـان غـير معـرد

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٩٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٠٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٠٨.

يـا عمـرو لـو نبهتـه لوجدتـه   لا طائشاً رعِشَ الجنانِ ولا اليـد

انظر الخزانة: ٤ : ٣٤٨.

يقول: وقال آخر [البسيط]:

وقـال رائـدهم سِـيَّانَ سَـيْرُكُمُ   حيث استَرَادَتْ مواشِيهمْ وتسريحُ(١)

أقول: هذا البيت مركب من بيتين لأبي ذؤيب، وهما:

وقـال ماشـيهم سِـيَّان سَـيْرُكُمُ   أو أن تُقِيمُـوا بـه واغْـبرَّتِ السُّـوحُ

وكان مِثْلَيْنِ ألا يَسْرَحُوا نَعَماً   حيث اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيهم وتَسْرِيحُ

انظر ديوان الهذليين ١ : ١٠٦، وشرح السكري ١ : ١٢٢.

يقول: وأما قول الشاعر:

وكان سيّان ألّا يَسْرَحُوا نَعَماً   أو يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ(٢)

أقول: البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ولكنه ليس بهذا النظام، والذي في ديوان الهذليين ١ : ١٠٧:

وقال ماشيهم: سِيَّان سَيْرُكُمُ   وأنْ تُقِيمُوا به واغْبَرَّت السُّوحُ

وكان مِثْلَيْنِ ألّا يَسْرَحُوا نَعَماً   حيث استرادَتْ مواشِيهِمْ وتَسْرِيحُ

١١ – نسب الزنجاني إنشاد أبيات لسيبويه، ولم أعثر عليها في كتاب سيبويه، أذكر أمثلة منها:

يقول: أنشد سيبويه لذي الرمة [الطويل]:

وغَـبراء يَحْمـي دونهـا مـا وَراءَهـا   ولا يَـخْتَطِيها الدَّهْرَ إلا الـمُخَاطِرُ(٣)

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٩٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٩٤.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٦١.

ويقول: كما أنشده سيبويه [الكامل]:

يــا أيُّهــا الـذَّكَرُ الـذي قـد سُـؤتني وفَضَحْتَني، وطَرَدْتَ أُمَّ عِياليِـا [١]

ويقول: وأنشد سيبويه [البسيط]:

يا كعبُ ما طَلَعت شَمْسٌ ولا غَرَبَتْ إلا تُقَــرِّبُ آجــالاً لِـــمِيعَادِ [٢]

١٢ - ربّما ينسب الزنجاني بيتاً لشاعر سهوًا، وينسبه غيره لشاعر آخر. أذكرُ أمثلةً على ذلك:

يقول:

دِيارُ التي كَادَتْ -ونحن على مِنىً- تَـحُلّ بِنَا، لولا نَجَـاءُ الرّكائِـبِ [٣]

نسبه المؤلف للحطيئة، وليس في ديوانه.

ونسبه المبرد في الكامل ٦٣٢ إلى قيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧.

ويقول: قال رؤبة [الرجز]:

ضَرْبــاً هَــذَاذَيْكَ وطَعْنــاً وَخْضَــا [٤]

ولم أجده في ديوان رؤبة، ونسبه بعضهم للعجاج وهو في ديوانه ٩٢.

ويقول: قال كعب بن زهير [الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عليـه بعـدما تـمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَــجْهَلِ [٥]

نسبه المؤلف لكعب بن زهير، ولم أجده في ديوانه، ولم أجد أحداً نسبه إليه، وأكثر

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢١٥.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٣٤.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٠٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ١٣٠.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٤١.

المصادر نسبته لمزاحم بن الحارث العقيلي.

ويقول: قال الصمّة بن عبد الله القشيري [الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عليه تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدما رأت حاجب الشمسِ ارتقى وتَرَفَّعَا[1]

أقول: ونسبه المبرد وغيرُه لابن الطَّثْرِيَّة، وهو يزيد بن سلمة بن سمرة القشيري. انظر الكامل ٣: ٨٢٤، والمقتضب ٢: ٣٢٠، ٣: ٥٣.

ويقول: قال الأحوص [البسيط]:

يا لَيْتَمَا أُمُّنا شالتْ نَعَامَتها أيما إلى جنة أيما إلى نارِ[2]

قال العيني: ٤: ١٥٣: «نسب الجوهري هذا البيت للأحوص، وليس بصحيح، وإنما هو لسعد بن قرظ».

ويقول: قال رؤبة:

يَذْهَبْنَ في غورٍ ونجداً ناجداً[3]

أقول: الرجز نسب في الكتاب للعجاج، برواية:

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغوراً غائراً

وفي ملحقات ديوان رؤبة ١٩٠ برواية:

يهوين في نجد وغوراً غائِراً

فَوَاسِقاً عن قَصْدِهَا جَوَائِرَا

يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائِرا

ويقول [الوافر]:

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٤١.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٠٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٣٥.

أَنَصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ   رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ[١]

نسبه المؤلف للخنساء، ونسبه في الكتاب ١: ٢٠٦، ٢٠٧ لإبراهيم بن هرمة وهو في ديوانه ١٨١.

ويقول: قال كعب بن جميل الأنصاري [البسيط]:

والناسُ أَلْبٌ عَلَيْنا فيكَ لَيْسَ لَنا   إلا السُّيُوفُ وأطْرافُ القَنا وَزَرُ[٢]

أقول: البيت في الكتاب منسوب لكعب بن مالك ١: ٣٧١، ونسبه بعضهم لحسان بن ثابت وهو في ديوانه: ٢٠٦.

ويقول: وقال الفرزدق [الطويل]:

بِقَبْرِ امرئٍ تَقْرِي المِئِينَ عِظَامُهُ   ولم يكُ إلا غالباً مَيِّتٌ يَقْرِي[٣]

أقول: لم أجده في ديوان الفرزدق، ونسبه المبرد في الكامل ٢: ٤٣٣ لمكاتب لبني مِنْقَرٍ.

ويقول:

يا ابن الزُّبَيْرِ طَالَ ما عَصَيْكَا

وطَالَ ما عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

لِنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكا[٤]

نسب المؤلف إنشاده لأبي سعيد على أنه لسحيم، ونسبه أبو زيد في نوادره ١٠٥ يخاطب عبد الله بن الزبير.

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٥٦.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٩٦.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٩٦.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٧٠.

ويقول: وقال القطامي [الوافر]:

ذريني إنَّ أمرك لن يُطاعا   وما أَلْفَيْتِني حلمي مُضَاعَا[١]

منسوب في الكتاب ١: ٧٨ لرجل من بَجيلَة، أو خثْعم، وصحّح البغدادي نسبته إلى عدي بن زيد العبادي.

١٣ - ربما ينسب بيتاً لشاعر، ويكون هذا البيت منسوباً لشاعر آخر أيضاً.

يقول: ومن أبيات الكتاب قول طرفة [الكامل]:

أَبَني لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَد   إلا يَداً لَيْسَتْ لها عضُدُ[٢]

هذا البيت في ديوان طرفة ١٤٧، وهو منسوب لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١ أيضاً.

ثانياً – أدلة الصناعة :

(١) السماع :

كان الزنجاني يقدم السّماع على القياس، لأنه الأساس في علوم اللغة، ولأن طرد القياس يبعد عن روح اللغة، ولم يكن في ذلك مبتدعاً، بل هو على سنن من تقدّمه من العلماء، فلقد اعتمد النحاة على السماع كثيراً في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها، لأنه طريق مهم.

أ- الزنجاني شديد التمسك بالسماع:

يقول: «بناء (فعال) الرباعي مثل قرقار، أي: قرقر، يقتصر على السماع، ولا يقاس عليه بالإجماع»[٣].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٩١.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٩٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ٤٤٩.

يقول: «حذف حرف الجر لا يُقْدَم عليه إلا بسماع»[١].

يقول: «لا تقول: (قام إلا زيدٌ) إذ لم يسمع عن العرب»[٢].

ب- كان يرفض كلّ قول غير مؤيّد بالرواية.

يقول: أجاز سيبويه أن يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه، واعتماده على الرواية عن العرب. قال يزيد بن أم الحكم الثقفي [الطويل]:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامِـهِ مـن قُلّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

وقال آخر [الطويل]:

أَتُطْمِـعُ فينـا مَـنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـا ... ولولاك لم تَعْرِض لأحسابنا عَبْس

وقال آخر [السريع]:

أومـت بعينيهـا مـن الـهَوْدَج ... لـولاك هـذا العـام لم أَحْجُـجِ

أنـت إلى مكـة أخرجتنـي ... لـولاك هـذا العـام لم أَخْـرُجِ

ومذهب سيبويه وسائر البصريين: أن الياء والكاف والهاء في موضع جر بـ(لولا)، وخالف الكوفيون سيبويه فيه بعد أن ساعدوه على صحة الرواية، وقالوا: هذه الضمائر هاهنا في موضع الرفع، اعتباراً للمضمر بالظاهر.

وثنّى الكوفيون ما كان مكسور الأول أو مضمومَهُ بالياء، وإن كان أصله من الواو نحو: الرضا، والضحى، وهو باطل بما سَمع أبو الخطاب في تثنية كِباً- وهي الكناسة- كِبَوان. وسمع الكسائي في تثنية حمًى ورضاً: حِمَوان، ورِضَوان، ويؤيّده ما ذكرناه من القياس، وهو: «المقصور تقلب ألفه واواً إن كانت عن واو وهو ثلاثي نحو عصوان، وإلا

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٤٥.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٩٤.

لباللياء نحو: رَحَيان، وملهيان»[١].

وحكى الكوفيون أن المقصور إذا جاوز الأربعة حذفت ألفه فيقولون في تثنية حُبارى وجُمادى: حُبَاران، وجُمادان، والمسموع عن العرب خلاف ذلك[٢].

قالوا: (عَقَلْتُه بثنايَين) بالياء، وكان القياس (ثِنَاءَينِ) بالهمز، ومنهم من أجاز (مِذْرَيان) قياساً، والمسموع خلافه[٣].

وأنكر المبرد أن يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه. وهذا مقاومة لكلام العرب، فلا يلتفت إليه[٤].

ويقول: لا تدخل (حتى) على المضمر، وأجازه المبرد، فتقول: حتى هو، وحتى إيّانا، وحتّاه، وحتاك، ولا يعضده سماع[٥].

ج- الزنجاني يحترم سيبويه، ويقف بإزائه في أقواله ويرجّحها؛ لأنه شديد التمسّك بالمسموع.

يقول: أنشد سيبويه للمرار الأسدي [الوافر]:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبُهُ وقُوعا

جَرَّ (بشراً) على أنّه عطف بيان، ولو كان بدلاً لنُصِبَ على مذهب سيبويه، ويجوز جرّه على البدل على قول مَنْ قال: العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وعلى قول الفرّاء أيضاً، حيث أجاز: الضاربُ زيدٍ، وكان المبرد ينشد بنصب (بشر)، ولا يجيز الجرَّ بدلاً كان أو عطف بيان، إذ لا يحسن أن يقع موقعه.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٥.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٥.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٤٧.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٣٢.

ثم عقب الزنجاني هذا بقوله: «والقول ما قاله سيبويه، إذ لا سبيل إلى ردّ الرواية»[١].

د- الزنجاني مع احترامه لسيبويه وانتصاره لمعظم آرائه، لا يتمسَّك بقوله، ولا يصير بجهته إذا كان يخالف السَّماع.

يقول: «والمنصوب لا يسكّن في الضرورة عند سيبويه، وهو فاسد؛ لأنه لو كان حرفاً لجاز إسكانه في غير الشعر، ولا يَرد»[٢].

ه- وهو يرشدنا إلى أن السماعي يُعرف من اللغة.

يقول: المسموع من المقصور والممدود كثير، وطريق معرفته اللغة، وقد أُلِّفَتْ فيه كتب، أَلَّف الأصمعي، وابن السكيت، وأبو عليّ.

وإذا أردت كمال معرفته فعليك بباب الواو والياء من كتاب الصحاح في اللغة، والذي يذكر في كتب النحو إنما هو المقيس، ومن ذكر مسموعاً فقد وضع على كتابه عِلاوة[٣].

من هذا العرض يتبين لنا أن الزنجانيّ كان شديد الأخذ بالسماع في معظم آرائه، وكان يخالف سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إذا خالف رأيُهم السماعَ، على الرغم من إجلاله لسيبويه، واحترامه لرأي البصريين في أكثر ما ذهب إليه.

(٢) القياس:

تعريفه في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايستُ الشيءَ بالشيء مقايسة

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٨٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٦١.

(٣) انظر مخطوط (د) ٥٧٠. والعِلاوة من كلِّ شيء ما زاد عليه. وعلاوة الذَّهب (في الاقتصاد): زيادة سعره على قيمته القانونية. أقرّه مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط.

وقياساً: قدَّرته، ومنه: المقياس، أي المقدار، وقِيس رمح، قدر رمحٍ.

وتعريفه في عُرف العلماء: هو حملُ فرع على أصل بعلّة، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع.

ولا بدّ لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم.

وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقول: «اسم أسند الفعلُ إليه، مقدَّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل».

فالأصل هو الفاعل، والفرعُ هو ما لم يُسم فاعلُه، والعلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع[1].

وقد عُني النحاة بالقياس حتى غدا قياساً، قال الكسائي (ت ١٨٩هـ): «إنما النحوُ قياسٌ يتّبع»[2]، ولكن سرعان ما طغى المنطق والفلسفة والفقه على فكرة القياس في النحو، حتى قسم إلى أقسام كثيرة، كقياس الطرد، وقياس التمثيل[3]، وقياس النسبة، وقياس العلة، وقد قادت المبالغة في التزام القياس والتوغل فيه إلى تخطئة بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين، كما انزلقوا في تخطئة بعض قراءات القرآن المتواترة، وفضّلوا قراءةً على أخرى، واخترعوا أبياتاً يستشهدون بها على قواعدهم وقياسهم.

وقد جرّ ذلك لإنكار بعضهم القياسَ، قال ابن جني: «على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها»[4].

ويقول أبو البركات الأنباري (ت ٥١٣هـ): «إن العربي قد يتكلّم بالكلمة إذا

---

(١) انظر لمع الأدلة ٩٣.

(٢) انظر إنباه الرواة ٢: ٣٦٧.

(٣) عرّفه الزنجاني بقوله: قياس التمثيل: حقيقته أن تبدي في النوع مناط الحكم الذي حصل في الأصل. انظر مخطوط (د) ٣٠٩، وانظر كتاب القياس لمحمد الخضر حسين: ٧٢، ٧٣.

(٤) انظر الخصائص ١: ١٢٥.

استهواه ضربٌ من الغَلَطِ، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله، وذلك ما لا يجوز القياس عليه»[١].

أ- أمّا الزنجاني فقد سلك طريق القياس متحرّيًا طريقة أهل البصرة، واتجاهُه فيه هو نفس اتجاهه في كل أصول النحو، ومسائله في منهجه التأليفي، فمن أمثلته قوله:

وقول العامة: (ثَمَّتَ) بالتاء، من قبيح اللحن ولم يدخلوا على (ثَمّ) ها، ولا كاف الخطاب، والعامة يدخلون عليها كاف الخطاب، وهو غير مسموع عن العرب، ولا يبعد جوازه في القياس، لأنا نقول: (هنالك) مع أن اللام قد صيرت هنا للبعيد[٢].

وقوله: يجوز كون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، مثل: (زيدٌ جالسٌ) على مقتضى القياس[٣].

وقوله: (في الدار راكباً رجلٌ) مطردٌ في القياس والاستعمال[٤].

وقوله: اللغة الجيدة الموافقة للقياس أنْ تقول: يا ابنَ أمي، ويا ابنَ عمّي، ويروى: يا ابنَ عَمّا، ويا ابنةَ عمّا، وهذان لا يقاس عليهما، لأنهما غُيِّرا لكثرة الاستعمال من حيث إنهم ينادونهما كثيراً[٥].

ب- يمنع الزنجاني القياس على القليل.

يقول: الحذف والتخفيف في الحرف مما يأباه القياس، وقد جاء ذلك قليلاً، وأكثره

---

(١) انظر القياس ٢: ٥٦٥.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٥٤.

(٣) انظر مخطوط (د) ٥٣.

(٤) انظر مخطوط (د) ١٨١.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٠٨.

فيما كان مضاعفاً، نحو: إنّ وأخواتها، وربّ[١].

ج- هو لا يرى القياس على النادر.

يقول: وأما تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَع فقليل من قبيل الغلط، لا يقاس عليه[٢].

ويقول: الشاذ لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على المسموع، يقال: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد القابلة، ومعقد الإزار، وهذه الكلمات لا يقاس عليها غيرها، فلا يقال: هو مني مربط الفرس، أو محبس الدابة[٣].

ويقول: إذا دخل الجازم على (يكون) فالأكثر (لم يكن) على القياس، ويجوز (لم يك) بإسقاط النون تشبيهاً بحروف العلّة اعتباطاً، لكثرة الاستعمال، ولا يقاس عليه[٤].

ويقول: (ربّه رجلاً) عند البصريين هو شاذ، ولا يتجاوزونه إلى تأنيث وتثنية وجمع، لأنه على خلاف الأصل، لما فيه من دخول (ربَّ) على المضمر، والكوفيون يقيسونه فيقولون: ربَّها امرأة وربَّهما رجلين، أو امرأتين، وربَّهم رجالاً، وربهنَّ نساءً[٥].

ويقول: أمّا قول بعض العرب: «قد كان من مطر فخل عنّي» فهو في غاية الشذوذ. أو يكون في (كان) ضمير الشأن[٦].

ويقول: وحكى أبو الحسن: «تَرَبِّ الكعبة» فإنَّ ربَّ الكعبةِ هو الله - جل وعلا - ولا يُقاسُ عليه؛ لأنّه شاذّ[٧].

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٠٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٥٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٦٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٨٨.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٤٠.

(٦) انظر مخطوط (د) ٢٣٠.

(٧) انظر مخطوط (د) ٢٥٢.

ويقول: وشذّ قول بعض العرب على ما حكاه الأخفش: «ما أصبح أبرَدَها»[١].

ويقول: لا يجوز إدخال الكاف على المضمر، مثل: كه، وكك، وما ورد من ذلك فهو شاذ. أنشد سيبويه للعجاج [الرجز]:

فــلا تَــرَى بَعْــلاً ولا حَلَائِــلاً
كَــهُ ولا كَهُــنَّ إلا حــاظِلَا

وأنشد أيضاً:

فَحَــيَّ الــذنابات شِــمالاً كَثَبــا   وأمَّ أوْعــالٍ كَهَــا أو أقْرَبَــا

وقال الشنفرى:

فإن يـك مـن جـن لأبـرح طـائراً   وإن يك إنساً ما كها الإنس تفعـل

وبنى أبو محمد اليزيدي – وهو إمام كبير في العربية – على الشاذ، وقال [المتقارب]:

شــكوتم إلينــا مجــانينكم   ونشــكو إلــيكم مجانيننــا
فلــولا المعانــاة كُنَّــا كَهُــمْ   ولــولا الــبلاءُ لكــانوا كَنَــا[٢]

د- البصريون لا يقيسون إلا على الكثير، والكوفيون يقيسون على القليل.

يقول الزنجاني: أجاز الكوفيون: (لا هؤلاء) و(لاهي لك) و(لا هذين) و(لا هاتين لك) على تقدير التنكير، كما تقول: لا رجل ولا امرأة لك، وحكوا من كلام العرب: «إن كان قد أخذ في هذا الفَج فلا هو» وأباه البصريون، وحملوا ما ورد على الشذوذ[٣].

هـ- كان قياس الزنجاني محدّداً بالسماع، فلا يجيز القياس فيما لا نصّ فيه:

يقول: أجاز الكوفيون وابن كيسان: تقديم خبر (ما انفك) عليها، وعقب على ذلك

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٧٦.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٤٣. وانظر أمثلة الشاذ كونه يسمع ولا يقاس عليه مخطوط (د) ٤٦٣، ٤٦٨، ٥٩٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ١١٣.

بقوله: ولم ينقلوا فيه نصًّا عن العرب[١].

ويقول: أبيّ، وأخِيّ، وحَمِيّ، وهَنِيّ، بياء مشددة، الأولى بدل من لام الفعل، والثانية ياء المتكلم، وهو ضعيف لا يعضده سماع[٢].

و- يَشْتَرِط لصحة القياس أمن اللبس.

يقول: يجوز حذف المضاف إذا أمن اللبس، ويعرب المضاف إليه بإعراب المضاف، كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢].

وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقيسه، بل يقصُرُه على السماع[٣].

ز- لا يقيس على الغريب.

يقول: حكى ابن الأنباري في الإنصاف جواز الإبدال على نية التأخير ويعضده ما رواه سيبويه عن يونس أن بعض العرب يقول: (مالي إلا أبوك أحد)، وهو غريب لما فيه من تقديم التابع على المتبوع[٤].

ح- يأخُذُ بالأفصح، ويترك القياس.

يقول: وكسر همزة (إدخال) أفصح في الاستعمال من فتحها الذي هو القياس[٥].

ط- أحياناً يأخذ بالقياس، ويكون غريباً في الاستعمال.

يقول: حكى أن من العرب من يعتقد في (أمس) التنكير، ويعربه ويصرفه، فيقول: (مضى أمس بما فيه) على التنكير، و(كل غد صائراً أمساً)، وهو غريب في الاستعمال

---

(١) انظر مخطوط (د) ٨٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٧٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٦٨.

(٤) انظر مخطوط (د) ١٩٦.

(٥) انظر مخطوط (د) ١٦.

دون القياس[١].

ي- أحياناً يترك القياس للمبالغة في التخفيف.

يقول: وقد خولف القياس في الأسماء الخمسة، فحذف لاماتُها حالة الإفراد مبالغة في التخفيف، وكان القياس أن يأتوا بها مقصورة كعصًا ورحىً، كما أتى بلحارث، فإنهم يقولون: هذا أباً، ورأيت أباً، ومررت بأباً، وهذا أباك وأخاك وحماك، وهناك كعصاك[٢].

والزنجاني أخذ بالقياس لأن اللغة موضوعة ليُعبر بها الإنسان عما يبدو له من المآرب، ويتردد في نفسه من المعاني. ومن البيّن جليًّا أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين، فكان من حكمة الواضع أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيّنها، ولم يضع لكلّ معنى لفظاً يختصّ به، دفعاً للحرج الذي تقع فيه اللغة من أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذّر على البشر حفظ ما يكفي للمجاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها. لذلك كان القياس أمراً ضرورياً، والكلم التي تصاغ بالقياس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح. ولولا القياس لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العيّ والفهاهة، ويُكثر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابيه محاولاً بها إفادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق، ومظهراً من مظاهر البلاغة[٣].

(٣) العلة:

قال صاحب المستوفى: إذا استقريت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غيرُ مدخولة، ولا مُتَسَمَّح فيها.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢١.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٠.

(٣) انظر دراسات في العربية وتاريخها: ٢٥.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام، من أنَّ علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ لا نستعملها على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتّباع، ولا بدّ فيها من التوقيف، فنحن حين نصادف الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وهي كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم - جلّ وعلا- نطلب وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب[1].

وفي الكتاب ١ : ١٣ : « وليس شيء يُضطَّرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ».

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبّدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.

وفي الخصائص ١: ٢٤٣-٢٤٤: « لا شك أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك...

ثم قال: ليس شيء من مواضع الخلاف على قِلَّتِهِ إلا وله وجهٌ من القياس يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً، وحَثْواً مهيلاً، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جرُّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأينما قد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم.

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة): اعتلالات النحويين صنفان:

- علّة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

---

(١) انظر الاقتراح ١١٢.

- وعلّة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثرُ استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعاً ثم عدَّدَها....

وقد مثل لهذه الأنواع وشرحها «التاج بن مكتوم» في (تذكرته) فقال:

١ - علة سماع، مثل قولهم: امرأة ثَدْيَاء، ولا يقال: رجل أثدى.

٢ - علة تشبيه، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.

٣ - علة استغناء، كاستغنائهم بـ(تَرَكَ) عن (ودع).

٤ - علة استثقال، كاستثقالهم الواو في: (يَعِد)، لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥ - علة فرق، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

٦ - علة توكيد، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

٧ - علة تعويض، مثل تعويضهم الميم في (اللهُمَّ)، بدلاً من حرف النداء.

٨ - علة نظير، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجر إذ هو نظيره.

٩ - علة نقيض، مثل نصبهم النكرة بـ(لا)، حملاً على نقيضها (إنْ).

١٠ - علة حمل على المعنى، مثل: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة، حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.

١١ - علة مشاكلة، مثل: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ [الإنسان: ٤].

١٢ - علة معادلة، مثل: جرّهم ما لا ينصرف بالفتح، حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

١٣ - علة مجاورة، مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وضم

لام (الله) في: (الحمدُ لُلّـه) لمجاورتها الدال.

١٤ – علة وجوب، وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه.

١٥ – علة جواز، وذلك مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيها أميل، لا لوجوبها.

١٦ – علة تغليب، مثل: ﴿وكانت من القانتين﴾ [التحريم: ١٢].

١٧ – علة اختصار، مثل: باب الترخيم، و﴿لم يك﴾ [الأنفال: ٥٣].

١٨ – علة تخفيف، كالإدغام.

١٩ – علة أصل، كاسْتَحْوَذَ، ويُؤَكْرِمُ، وصرف ما لا ينصرف.

٢٠ – علة أولى، كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١ – علة دلالة حال، كقول المستهل: الهلالُ، أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

٢٢ – علة إشعار، كقولهم في جمع موسى، موسَون – بفتح ما قبل الواو – إشعاراً بأن المحذوف ألف.

٢٣ – علة تَضَاد، مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

٢٤ – علة التحليل، قال ابن مكتوم: قد اعتاص عليّ شرحُها، وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيه شيء.

وقال شمس الدين ابن الصائغ (ت ٧٧٦هـ): قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي – حاكياً عن السلف – في نحو الاستدلال عن اسمية (كيف) بنفي حرفيتها، لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها، لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي(١).

---

(١) انظر الاقتراح ١١٥، وأصول التفكير النحوي ٢١٦-٢١٩.

وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له أبو عبد الله الدينوري، وقد بيّنه ابن السرّاج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان:

- ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوع، وكل مفعول منصوب.
- وضرب يسمى علّة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وفي الخصائص ١ : ١٧٣ : هذا الذي سماه علة العلة، إنما هو تجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جوابِ زيد من قولنا (قام زيد): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: «إنما ارتفع لأنه فاعل، حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل».

والزنجاني قد ذكر هذه العلل أو أكثرَها في كتابه، انظر مخطوط (د) الصفحات التالية: ٤٤، ٧١، ٧٥، ٨٨، ١١٢، ١٤٥، ١٦٨، ١٩٥، ٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩٤، ٥٩٥.

وأحياناً يذكر أحكاماً غير قابلة للتعليل. يقول: واختصاص النصب بـ(غدوة) لا علة له[١]، وقرر أن العلة تستلزم المعلول، وتكون موجودة عند وجود المعلول[٢].

(٤) العامل:

العامل في النحو كالدورة الدموية في جسم الإنسان، لأنّ النحو قام على أساس نظريّة العامل. والدارس لكتاب سيبويه[٣] يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه.

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٦٠.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٦٨.

(٣) انظر الكتاب ١ : ٣.

ولقد عَرَّفَ الزنجاني العامل بأنه «كلّ ما أثّر في كلمةٍ رفعاً أو نصباً أو جرًّا أو جزماً» ويجمع على عوامل.

ويقرر أن الإعراب يحدث عن عامل، فيقول: «الإعراب اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل».

ويقرر أنّ الإعراب يزول بزوال العامل، والبناء لا يزول بزوال العامل(١).

ولقد شق العامل طريقه في مباحث النحو، حتى أصبح علّة حقيقية تُؤثّر وتُوجِد وتمنع، وهي تُوجد المعنى، والعامل مع المعمول، كالعلة العقلية المعلول(٢).

والزنجاني ينثر أصول نظرية العامل في كتابه، ونظرات النحويين إلى هذه النظرية، دالاً بذلك على معرفة عميقة لها، ويرى أن العامل يكون ظاهراً، ويكون مقدراً(٣)، وقسم العامل إلى لفظيّ ومعنويّ.

يقول: المبتدأ مجرد من العوامل اللفظية، ويعني بالمجرّد أن لا يصحبه عامل يؤثر فيه، فيجوز أن يصحبه حرف يتعلق به تعلّقاً معنويًّا، ولا يؤثر تأثيراً لفظيًّا نحو: (ما زيد قائم).

ولهذا قيد العوامل باللفظية. ومراده بالعوامل اللفظية: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظنّ وأخواتها(٤).

ويقول: عامل المبتدأ معنوي، وعامل غيره من المرفوعات لفظي(٥).

وقد بيّن نوع الإضافة في (حروف الجر) فقال: هي من إضافة العامل إلى العمل، كما

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٢، ١٣.

(٢) الأشباه والنظائر ١: ٢٥٦.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٢، ١٣.

(٤) انظر مخطوط (د) ٤٨، ٤٩.

(٥) انظر مخطوط (د) ٥١.

قال: (حروف الجزم)[١].

ويذكر لنا اختلاف النحاة في رافع المضارع، ويذكر رأى سيبويه والبصريين في رافعه: أنه عامل معنوي[٢].

ولقد شغل موضوعُ العامِلِ حيِّزاً كبيراً من تفكير الزنجاني، ولقد ضبط قواعده وأحكامه على النحو الآتي:

١ - يرى أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء[٣].

٢ - يقرر عدم جواز إعمال عاملين في معمول واحد، وعلى هذا ظهر باب التنازع[٤].

٣ - قرر بأنه لا يهدر عامل لفظيّ قويٌّ لعاملٍ معنويٍّ ضعيف[٥].

٤ - وقد قسم العامل إلى أربعة أقسام:

الأول: المعنى، كعامل المبتدأ والخبر، وعامل فعل المضارع عند البصريين، وذلك لا يتحقق فيه إظهار، لأن المعاني لا ينطق بها، ولا إضمار، إذ لم يكن ثابتاً فيحذف.

الثاني: الحروف، وحقها أن لا تضمر، لأنها قليلة وضعيفة، حيث لم تتصرف في أنفسها، ولقد أضمر منها حرف النداء، وأنِ الناصبة للفعل، ومن الجوازم إنْ، ومن الـجَوَارّ (الواو) في القسم، و(ربّ) و(الباء).

الثالث: الأسماء، وما جزم منها لم يضمر، وما جر بالإضافة أضمر قليلاً، كقولهم:

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٢٩.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٩١.

(٣) انظر مخطوط (د) ٨٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٧٤.

(٥) انظر مخطوط (د) ١٧٠.

(ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك). وما نصب لم يضمر إلا اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال. وأضيف إلى اسم، وعطف على موضعه اسم آخر، كقولك: (هذا ضارب زيد الآن، وعمراً غداً)، تريد: وضارب عمراً غداً.

الرابع: الأفعال، وهي أقوى العوامل، إذ لا يوجد شيءٌ منها غير عامل، وقد يتعدى إلى عشر منصوبات[١].

٥ - يقول: كان وأخواتها أفعال عاملة في المبتدأ والخبر[٢].

٦ - يقرر رأي البصريين: في أن حق العامل أن يكون إلى جانب المعمول[٣]. كما يقرر رأي الكوفيين: في أن إعمال الأول أولى في حال اجتماع عاملين[٤].

٧ - يقرّر في مبحث (ظنّ وأخواتها) أنّ ما يتصرّف من هذه الأفعال من المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر يعمل عملها[٥].

٨ - يقرر أن (ما) أمُّ حروف النفي، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها[٦].

٩ - يقرر أن (إنّ وأخواتها) حروف عاملة بالمبتدأ والخبر[٧].

١٠ - يقرر أن الظرف ينتصب بعامل مضمر، لدلالة قرينة حالية أو لفظية عليه، كقولك: يوم الجمعة، لمن قال: متى سرت؟[٨].

١١ - يقرّر أنّه لا بدّ للحال من عامل، لأنّها معربة، فاختلافها لا يكون إلّا بعامل

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٢٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ٨٢.

(٣) انظر مخطوط (د) ٧٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ٧٥.

(٥) انظر مخطوط (د) ١٣٨.

(٦) انظر مخطوط (د) ١٥١.

(٧) انظر مخطوط (د) ٩٥.

(٨) انظر مخطوط (د) ١٦٣.

وحقّ العامل التقديم، لأنّه المؤثّر فله القوّة والفضل، وحقّ المعمول أن يكون متأخّراً، لأنّه محلٌّ لتأثير العامل فيه، وداخل تحت حكمه، وقد يعكس للتوسّع في الكلام.

ثم العامل في الحال إن كان فعلاً فإن كان غير متصرف، وهو حبذا، ونعم، وبئس، وفعل التعجب، فلا يجوز تقديمه عليه، لأنه لم يتصرف في نفسه فلم يتصرف في معموله[١].

١٢ - يقرر أنّ عامل مميّز الجملة إذا كان فعلاً متصرّفاً جاز تقديمه على الفاعل بالاتفاق، ومذهب سيبويه: أنه لا يجوز تقديمه على العامل، فلا تقول: (نفساً طاب زيد) كما لا يجوز ذلك في مميّز المفرد بالاتّفاق[٢].

١٣ - تكلّم على اختلاف النحاة في (عامل البدل)، وذكر أنّ الأصحّ أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[٣].

١٤ - أوضح أن فائدة المجيء بحرف العطف الاختصار، لأنه يُستغنى بحرف العطف عن إعادة العامل مع الثاني، وذكر اختلاف النحاة في عامل المعطوف، ويذكر أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول[٤].

١٥ - قرّر أنه لا يعطف الاسم على الفعل، ولا يعكس لأن اشتراكهما في عامل واحد محال، فإنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء؛ ولأنّ الاسم مفرد ، والفعل مع فاعله جملة ، وعطف المفرد على الجملة غير جائز ولا العكس[٥].

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٧٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٨٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٩٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٠٣.

(٥) انظر مخطوط (د) ٣٠٤.

١٦ - يقرر عدم جواز تقديم الحال على العامل، فلا تقول: (بيت بيت هو جاري) لأن العامل ضعيف، فلو قلت: (بيتَ بيتَ هو مجاوري أو جاورني)، جاز لقوة العامل[١].

١٧ - يذكر أنّ حروف النواصب تعمل في الفعل، لاختصاصها به، كما عملت حروفُ الجر في الأسماء، لاختصاصها بها[٢].

١٨ - يذكر أنّ حروف الجوازم تعمل في الأفعال، لاختصاصها بها[٣].

١٩ - عقد فصلاً في (الأسماء العاملة خمسة) وقال: الأصل في الأسماء أن لا تعمل لأنها وضعت للدلالة على المسميات، ولهذا لم يعمل أكثرها، والأصل في الأفعال أن تعمل؛ لأنها وضعت على اقتضاء الفاعلين والمفعولين، ولهذا لا تجد فعلاً إلا عاملاً، وهذه الأسماء عملت عمل الفعل من حيث إنّ لكل واحد منها اعتلاقاً بالفعل من وجهٍ سوغ أن يعمل عمله، فأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والمفعولين، تشارك الفعل في الاشتقاق، والدلالة على الحدث، والمصدر يشارك الفعل في لفظه، لأن المصدر أصل الفعل، واسم الفعل كَلِمٌ سميت به أفعال فتعلُّقها بالأفعال تعلّق الأسماء بالمسميات[٤].

وهناك خلاف بين النحويين فيمن يُـحْدث العمل، أهو المتكلم؟ أم هي الألفاظ؟ أم هو الله سبحانه وتعالى؟

١ - رأى سيبويه والبصريون ومنهم الزنجاني: اعتبار العامل النحوي أساساً في

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣٣٠.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٩٦.

(٣) انظر مخطوط (د) ٤٠٥.

(٤) انظر مخطوط (د) ٤٢٣.

الكلمة، فهو يحدث الأثر فيها، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها.

قال سيبويه في كتابه ١: ٢، ٣ في باب (أواخر الكلمة من العربية): « وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة».

٢ - رأى ابن جني: أن العامل في الكلمة، والمُحْدِثَ للأثر في نهايتها هو المتكلم، لا العامل النحويّ، كالفعل وما حُمل عليه، وأنّ نسبة العمل إلى الفعل في النحو مثلاً إنّما هو للتقريب والتعليم، تيسيراً للعلم، ومساعدة للمتعلم.

قال ابن جني في الخصائص ١: ١٠٩-١١٠ في (باب مقاييس العربية): « وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً من لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر

والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ».

٣ - رأى ابن مضاء القرطبي ـ ٥٩٢هـ في كتابه (الرد على النحاة) إلغاء هذه النظرية، ويذكر فيه «أن العمل لا يصحّ أن ينسب إلى لفظ أو إلى متكلّم وإنما العمل لله وحده، لأنّ أهل الحق يقولون: إن هذه الأصوات من فعل الله، ولا تنسب إلى الإنسان إلا كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[١].

وأما المحدثون فإنهم يرون أن التأثر بالفلسفة الكلامية هو الذي أضرم الجدل حول هذه النظرية. لذلك حاولوا هدم هذه النظرية[٢]، دون أن يضعوا بديلاً، وكان عليهم أن يستفيدوا من هذه النظرية، وينقوها من الشوائب والتعقيد.

(٥) الإجماع:

المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.

وذكر ابن جني في الخصائص ١: ١٨٩: أنه يكون حجةً إذا لم يخالف النصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِق له من علةٍ صحيحة، وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليلَ نَفْسِهِ وأبا عمرو فِكْرِه. إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان

---

(١) انظر الرد على النحاة ٨٦.

(٢) منهم الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» والأستاذ إبراهيم أنيس في كتابه «أسرار العربية» ومهدي المخزومي في كتابه: «النحو العربي نقد وتوجيه».

وإتقان »(١).

قال حسن العطار: والإجماع قسمان: إما لغوي، وهو مطلق الاتفاق، وإما اصطلاحي (أصولي) ولا يحسن أن نقدح بخرق الإجماع في مقام الرد على أحد النحاة فيما يتعلق بأمر اجتهادي نحوي، وإنما يتم الرد أن لو قلنا: إن الإجماع في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه، والمسألة ليست اتفاقية.

والإجماع في اصطلاح الأصوليين: هو اتفاق أهل الحل والعقد من الأئمة في عصر على حكم من أحكام الدين(٢).

أ- والزنجاني يحترم الإجماع:

يقول: (كان وأخواتها) أفعال بإجماع النحويين(٣).

ويقول: (أربع) منصرف بالإجماع(٤).

ويقول: لو سمي بالجملة، تقول: يا تأبط شرًا، ويا شاب قرناها، ولا يجوز ترخيمه، لأن النداء لم يؤثر فيه البناء، فصار كالمستغاث به والمعرب، وذلك لا يرخم بالإجماع.

ب- الزنجاني يرفض ما يخالف الإجماع(٥):

يقول: حكي أن أبا عثمان قال: فعل الشرط وجوابه مبنيان، وهو فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون مبنياً مع النواصب والجوازم، لوقوعه موقعاً لا تقع فيه الأسماء وأنه

---

(١) انظر الاقتراح ٨٨.

(٢) انظر حاشية العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهري ١٥.

(٣) انظر مخطوط (د) ٧٠.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣١٤.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٢٥.

خلاف الإجماع[١].

ج- وأحياناً يعبر بكلمة (الجمهور)[٢].

(٦) الاستصحاب:

قال ابن الأنباري: «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل».

قال: وهو من الأدلة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحاصل الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب[٣].

وقال ابن الأنباري: استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته[٤].

والاستصحاب من الأدلة التي اعتمد عليها الزنجاني.

- يقول: الإلغاء نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ) لأن الفعل ضعيف بتقديم أحد معموليه عليه، إذ الفعل يضعف إذا تقدم معموله عليه بإبعاده عن المصدر، ولهذا يقوى بحرف الجر، نحو (لزيد ضربت)، ولا يجوز (ضربت لزيد)، والإعمال أولى

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٠٦.

(٢) انظر مخطوط (د) ٥٦٠.

(٣) الاقتراح ١٧٢، الإعراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٤) الاقتراح ١٧٤.

لأنه استصحاب للأصل، وقيل: هما متساويان[١].

- ويقول في مبحث التنازع في المثال: (ضربت وضربني زيدٌ): إعمال الثاني هو الأجود، ويجوز إعمال الأول، وفيه ضعف؛ لما فيه من مخالفة الأصول: الإضمار قبل الذكر، وحذف الفاعل الذي هو أحد جزأي الجملة في المثال الأول، والمفعول الذي لا يكمل المعنى دونه في الثاني، والفصل بين العامل والمعمول بغيرهما، والأصل أن يوفى كل عامل معموله.

- ويقول في (ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف): أجازه الكوفيون بشرط أن يكون متحرك الأوسط مثل (عُمَر) تقول (يا عُم)، وكان المتنبي يميل إلى مذهبهم كثيراً، قال في مدح عمر بن سليمان الشرابي[الطويل]:

لعمـرُك مـا ينفـكُّ عـانٍ تَفُكُّـهُ عُـمَ بـنَ سـليمانٍ ومـالاً تُقَسِّـمُ

والصحيح مذهب البصريين، لأن الترخيم حذفٌ، وهو على خلاف الأصل، لأنه يورث في الاسم خفاءَ معناه الموضوع له، فلا يُقْدَم عليه إلا فيما ورد عن العرب، ولم يجئ في كلامهم ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف[٢].

- ويقول: وأجازوا (لولا رأسك مدهوناً لغسلته) أي: لولا كان رأسك، وهذا بعيد؛ لأن أكثر ما يقع بعدها الأسماء، والتقدير: مخالف للأصل[٣].

(٧) الاستحسان:

اختلف في تعريفه، كما اختلف في قيمته وحجيّته في البحث النحوي، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه ما يَستحسنه الإنسانُ من غير دليل.

---

(١) انظر المخطوط (د) ١٣٩.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٢٢.

(٣) انظر مخطوط (د) ٦٥.

ومن ثم رفض هؤلاء العلماء حجيّته، بناء على أنه مبني على التحكم وترك القياس؛ لأنه مرتبط بالذوق الشخصي المجرد من كل شرط موضوعي[١].

ولكن هذا التعريف - عند الجمهور - لا يعتدّ به، ولا يعوّل عليه، وهم يعرّفون الاستحسان بأنه: «ترك قياس الأصول لدليل، أو هو تخصيص العلة»[٢].

والاستحسان من الأدلة التي اعتمد عليها الزنجاني، يقول - في صدد كلامه على إعراب الفعل المضارع - وإنما دخلها الإعراب لضرب من الاستحسان[٣].

ويقول: أخذ الفرع بمشابهة الأصل ما ليس للأصل، ويحمل غيرها عليها، وإنما هي منها لضرب من الاستحسان[٤].

ويقول: (فَجَارِ) على وزن (نَزَالِ) مبني على الحركة والكسرة لالتقاء الساكنين وبناء المشاكل استحساني[٥].

ويقول: الكناية: التعبير عن المراد بلفظ غير موضوع له، لضرب من الاستحسان والإيجاز[٦].

ويقول: الهمزة حرف شديد مستفل يخرج من أسفل الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق بها، إذ كان كالتهوّع، فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز[٧].

---

(١) انظر الاقتراح ١٨٢، ولمع الأدلة ١٣٤.

(٢) انظر الاقتراح ١٨٢، ولمع الأدلة ١٣٣ - ١٣٤.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٩١.

(٤) انظر مخطوط (د) ١٧.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢١.

(٦) انظر مخطوط (د) ٣٣٥.

(٧) انظر مخطوط (د) ٥٨٥.

(٨) الضرورة:

قال الألوسي في كتاب (الضرائر) عند حديثه في تعريف الضرورة: ذهب الجمهور: إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومنهم من قال: إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره، على ما هو مبسوط في نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي. وبه قال ابن مالك، فإن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له[١].

وقد تعقب أبو حيان ابنَ مالك في مسألة الضرورة، وقال في شرحه للتسهيل: «لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتُها، ونَظْمُ تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، والمختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه»[٢].

والذي يظهر أنّ أبا حيان متحاملٌ على ابن مالك في هذه المسألة، كما تحامل عليه في غيرها. وابنُ مالك لم ينفرد بهذا الرأي، وإنما هو مسبوق بذلك.

أ- الزنجاني قال بهذا الرأي، فهو يشترط للضرورة أن تكون موافقة لأصلٍ من أصول العربية. قال عند كلامه على قول كعب بن زهير [البسيط]:

أرجـو وآمـل أن تـدنو مودّتُهـا ... ومـا إخـالُ لـدينا منـك تنويـلُ

لا يحمل رفع (تنويل) على ضرورة الشعر، إذ ليس للشاعر أن يُغَيِّر الإعراب، إلا

---

(١) انظر مقدمة الضرائر للألوسي ٦.

(٢) انظر التسهيل قسم التعريف بابن مالك لمحمد كامل بركات ٤٨.

إذا حاول به من القياس وجهاً يراعي به أصلاً من أصول العربية. وإنما أراد: وما إخاله، والهاء ضمير الشأن، وهو المفعول الأول، حذفه للضرورة، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني[١].

ويقول في (مبحث الإلغاء): قال ذو الرمة [الطويل]:

دعاني الهوى من حُبّ مَيَّةَ والهوى - أُرَى - غالبٌ مني الفؤادَ الـمُتَيَّما

فالهوى مبتدأ، وغالب خبره، وقد أَلْغَى مع أنه ليس فيه ضرورة[٢].

ب ـ والزنجاني أحياناً يأخذ بمفهوم جمهور النحاة في ضرورة الشعر على أنه اصطلاح تعارف عليه أكثرهم، يقول:

من شروط المخبر عنه ألا يكون تمييزاً، كقولك: طاب زيدٌ نفساً، وله عشرون درهماً، فلو أخبرت لقلت: التي طابها زيد نفس، والذي له عشروه، أو عشرونه، أو عشرون إياه درهم. وكل هذا مخالف كلام العرب، وأما ما ورد تعريفه في الشعر فنادر، لا يقاس عليه[٣].

***

(١) انظر مخطوط (د) ١٣٩.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٣٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٦٧.

الفصل الثاني

مذهب الزنجاني النحوي وترجيحاته

إذا استعرضنا الفرق بين نحاة البصرة والكوفة، وجدنا أنهم لا يختلفون في أصول المنهج، فكلهم يرى أن النحو سماع فقياس، وخلافهم ينحصر في التطبيق، فقد تشدّد نحاة البصرة في السماع والقياس، أمّا نحاة الكوفة فقد اتّسع أكثرهم فيهما. ومع كل ذلك لا نجد مسألة مهمة من مسائل الخلاف اتّفق على رأي فيها نحاةُ البصرة جميعاً، أو نحاة الكوفة جميعاً، بل قد يؤيّد بعضُ البصريين بعضَ الكوفيين، أو العكس في مسألة من المسائل.

وقد بدأت الخلافات في بغداد التي أَمَّها العلماء البصريون والكوفيون، وقد تأثّر نحاة بغداد بطريقة البصريين في تطبيق المنهج، لأنّها طريقة تعليمية، لذلك كانت علاقة الزنجاني بنحاة البصرة أقوى وأمتن، ومن الجليّ أنه يريد بقوله: «**أصحابنا**» البصريين.

فهو يعرض أقوال **سيبويه** ويرجحها.

يقول: ذهب الكسائي إلى أن (أشياء) أفعال.... ثم قال: وفي هذا تعسّف، والمختار قولُ سيبويه [١].

ويقول: أنشد سيبويه للمرار الأسدي [الوافر]:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ ... عليه الطيرُ ترقُبُهُ وقوعاً

وذكر رأي سيبويه في (بشر)، ثم عرض رأي المبرد فيها، وختمه بقوله: والقول ما قاله سيبويه [٢].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣١٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٨٧.

والزنجاني يشرح كلام سيبويه إن كان بحاجة إلى شرح[١].

ويعرض رأي الكوفيين ويرد عليهم.

يقول: قال الكوفيون: ما لامه واو تُقَرُّ همزته، نحو: عشواءان، حتى لا يتوالى واوان بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف، وهذا باطل، لأنهم قالوا في النسب إلى نَوًى، وهدًى: نَوَوِيّ، وهَدَوِيّ، فوالَوْا بين واوين من غير حاجز[٢].

ويقول: أجاز الكوفيون طَلْحون، بطرح التاء، وهو فاسد؛ لأن الواحد لم يصح، ووافقهم ابن كيسان لكنه حرّك اللام قياساً على طلحات، وهذا أشنع من قول الكوفيين، لإفراط التغير في جمع التصحيح، ومن شأنه ألا يغير واحده، مع أن السماع يخالف ما ذكروه[٣].

ويقول: (في الدار بكرٌ، وعندك خالدٌ) عند الكوفيين: بكرٌ وخالدٌ، مرتفعان بالظرف، ولا يجيزون أن يكونا خبرين لتقدم الضمر على الظاهر، وهو فاسد[٤].

ويقول: (كلُّ رجل وضيعتُه) قال الكوفيون: وضيعتُه هو الخبر؛ لأن الواو بمعنى (مع) والتقدير: كل رجل مع ضيعته، وهو فاسد[٥].

ويقول: أجاز الكوفيون خفض ما بعد (إلا) إذا كان نكرة لا غير، كقولك: (ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٌ) و(ما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به) وهو فاسد؛ لأنَّ حروف الجر هاهنا إنما دخلت لتأكيد النفي، ولا يتعلق بموجب و(ما) بعد (إلا) موجب[٦].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٨٢، ٣١٤، ٣٢٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٦.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٨.

(٤) انظر مخطوط (د) ٦١.

(٥) انظر مخطوط (د) ٦٦.

(٦) انظر مخطوط (د) ١٩٩.

والزنجاني يورد رأي الكسائي ويناقشه، وأحياناً يرده مع بيان وجه فساده، أذكر بعض الأمثلة لتوضيح ذلك:

يقول: قال الكسائي: إن الأصل في قولك: (قام القوم إلا زيداً): (قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم) وهو فاسد؛ لكثرة الإضمار، مع أنه لا دليل عليه، ولأنه أضمر (أن) وأعملها، وهو عديم النظير(١).

ويقول: ذهب الكسائي إلى أن (حتى) لا تكون حرف جر، فإذا قلت: (ضربت القوم حتى زيدٍ) فتقديره عنده: حتى أنهى ضربي إلى زيد، فيكون الجر بـ(إلى)، وهو فاسد لاشتماله على الحذف الكثير، وإضمار الجار(٢).

وكان يعرض رأي الفراء ويناقشه، وقد يوهنه، أذكر أمثلة على ذلك:

يقول: قال الفراء: الاسم بعد (لولا) يرتفع بها. وهو باطل؛ لأنها تلي الاسم والفعل(٣).

ويقول: قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] زعم الفراء أنّ (أحدٌ) مرتفع بالعائد الذي عاد عليه وهو ضمير الفاعل في «استجارك»، وهو فاسد(٤).

ويقول: قال الفراء (في مبحث ناصب المنادى): في المضاف أن المضاف إليه قد وقع موقع الألف المقدرة في (زيداه) لأنهم قصدوا النداء بصوتين، وما قبل الألف مفتوح، ففتح المضاف تشبيهاً به، وهذا تحكم محض(٥).

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٩٥.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٣٣.

(٣) انظر مخطوط (د) ٦٥.

(٤) انظر مخطوط (د) ٧٣.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٠٦.

ويقول: تقول: (هذا الضاربُ زيداً) ولا تضيف، وأجازه الفراء، وتأوّله بأنّ التقدير: (هذا الذي هو ضارب زيد)، وهو فاسد[١].

وهو يرجّح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين.

يقول: ذهب الكوفيون إلى أن (ربّ) اسمٌ مثل (كم)، واحتجوا: (ربَّ رجل ظريفٌ)، برفع (ظريف) على أنه خبر (ربّ) وأنشدوا [الكامل]:

إن يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يكنْ … عاراً عليك وربّ قتل عارُ

والصواب مذهب البصريين بأنها حرف جر، وأمّا ما رووا وأنشدوا فهو شاذ[٢].

ويقول في مبحث (إنّ وأخواتها) قُدم المنصوب فيها على المرفوع حطًّا لها عن درجة الأفعال، ووافَقَنا الكوفيون أن هذه الحروف تعمل في الاسم النصب، وخالفونا بأنهم قالوا: لا تعمل في الخبر الرفع، بل هو مرفوع على حاله، كما كان مع المبتدأ، وهو فاسد[٣].

يقول: أجاز أكثر الكوفيين ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون متحرك الأوسط مثل (عمر)... ثم قال: والصحيح مذهبُ البصريين الذين لا يجيزون ذلك؛ لأن الترخيم حذف، وهو على خلاف الأصل[٤].

والزنجانيُّ بريء من العصبية التي تُعْمى عن الحق وتُصِم، فلم يتعصّب للبصريين لأنه بصري، بل لأنهم يسيرون وفق قواعد وضوابط سليمة. لذلك نراه يرد أقوالهم إن جانبت الصواب.

وربما يرجّح قول الكوفيين إن كانت معلّلة بعلّة صحيحة.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٦٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٣٧.

(٣) انظر مخطوط (د) ٩٨، وانظر ٢٩٨، ٣٣١.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٢٢.

وأذكر بعض الأمثلة الموضحة لما نقول:

يقول: «قال بعض البصريين [في ناصب المنادى المضاف]: إنه انتصب بفعل مضمر، تقديره: يا أدعو، ويا أريد، ويا أنادي، ويا أعني. / وهو باطل؛ لأنه إخراج للنداء إلى باب الإخبار الذي يدخله صدق وكذب» [١].

ويقول: ذهب جماعة من البصريين إلى أن (لعلَّ) مركبة، أصلها (علّ) زيدت عليها اللام، والكوفيون يقولون: اللام أصلٌ، وأنها لغتان، وهو المنصور لأن الأصل عدم الزيادة؛ ولأن الزيادة نوع تصرف، وهو بعيد في الحروف[٢].

ولقد كان صاحبنا يورد - أحياناً - رأيَ المبرد ثم يوهنه موضّحاً وجه الحق، والمبرد زعيم من زعماء البصرة، حَمَلَ لواء النحو البصريّ في وقته، ودافع دونه، حتى أنه لم يصرح باسم الكوفيين في كتابه (المقتضب) إلا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ٢: ٤٣٦، وكان يكني عنهم بقوم من النحويين، أو ببعض النحويين، أو ببعض النحويين من غير البصريين، أو يقول: فإن زعم زاعم، ثم بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها.

أمثلةٌ ردَّ الزنجانيُّ فيها على المبرد:

يقول: ذهب المبرد إلى أن (إيّا) اسم مبهم أضيف، وهو فاسد[٣].

ويقول عند كلامه على (غسلين) وبابه: أجاز المبرد بالواو، فتكون مثل زيتون وهو ضعيف[٤].

ويقول: روى سيبويه عن العرب: اللهُمَّ ضَبُعاً وذِئْباً، يريدون: اجْمَعْ فيها، أي: في غنمٍ هناك ضبعاً وذئباً، وهو دعاء على الغنم لأنهما يفسدانها.

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٠٧.

(٢) انظر مخطوط (د) ٩٧.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٤٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ٤٦.

وقال المبرد: هو دعاء للغنم، لأنها إذا اجتمعا اقتتلا واختصما فأفلتت الغنم، وفي هذا تكلّف وتعسّف[١].

وأحياناً يرجّح قول المبرد.

مثال على ذلك: أجاز المبرد أن تكون (حاشا) حرفاً فتجرّ ما بعدها، وفعلاً فتنصب ما بعدها. ولعله أعدل الأقوال[٢].

وكذلك كان صاحبنا يورد آراء ابن جني ويناقشها وقد يردها، وهو بصري كشيخه أبي علي، يجْري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافع عنه ويذب.

أمثلة:

- يقول في كلامه على (حتّى) العاطفة: وذكر ابن جني أنها في الكلام على أربعة أضرب: ناصبة، وجارة، وعاطفة، وحرف ابتداء.

وهذا مذهب الكوفيين لا مذهبه، فإنه بصري.

وعند البصريين الناصبة هي الجارة، والنصب بأنْ مضمرة.

والحق ما قاله أبو عليّ في الإيضاح: وهي أنها على ثلاثة أضرب: عاطفة وجارة وابتدائية[٣].

- ويقول: وأساء ابن جني الترتيب، قدَّم الأسماء - أي: أسماء الاستفهام - على الحروف[٤].

والزنجانيّ أحياناً يخالف الأخفش والجرميّ وأبا طالب العبديّ وابن بابشاذ والمطرزيّ وعليّ بن عيسى الربعي، ويوَهِّن رأيهم.

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٤٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٩٣.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٣٢.

(٤) انظر مخطوط (د) ٤٨٠، وانظر ١٨٧.

أمثلة:

- يقول: وحكى أن الأخفش يرى أن (بَلْهَ) حرفُ جر إذا جرّ ما بعدها. وهو فاسد[١].

ويقول: وعن الجرميّ أن نصب الفعل بعد الفاء والواو بهما. وهو فاسد[٢].

ويقول: قال العبدِيّ (يا) اسم فعل نصبتْ كنصبه، لأن (يا) اسم لقولك: (أنادي)، كما أنّ (أفّ) اسم لقولك: (أتضجّر). وهو فاسد[٣].

ويقول: أجاز ابنُ بابشاذ: قامتِ الزيدون، نظر إلى أنه جماعة. وهو قبيح ضعيف[٤].

ويقول: روي عن علي بن عيسى الربعي: أنه أجاز الجر مع (ما عدا) و(ما خلا) على جعل (ما) زائدة، ولم يَرِدْ به سماع[٥].

ويقول: أخطأ المطَرِّزي حيث نقل في (المُغْرب) أن النوع - عند المتكلمين - أعم (أي: من الجنس) قال: فإنهم يقولون: الألوان نوع، والسواد جنس، وهذا تَقَوُّلٌ وافتراء[٦].

وهذا مسلك سليم يُحمد عليه الزنجانيّ حيث جعل لنفسه قانوناً يسير عليه في ضبط القواعد، فهو لا يتعصب لمذهب دون مذهب، وإنما يدور مع الحق أينما دار.

***

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٩٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٩٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٠٦.

(٤) انظر مخطوط (د) ٧٠.

(٥) انظر مخطوط (د) ١٩٥.

(٦) انظر مخطوط (د) ١٢٣.

الفصل الثالث

أ ـ موازنة بين شرح الزنجاني لكتابه وشرح ابن يعيش:

إنّ من تمام البحث أن نُجْرِيَ موازنة بين كتاب الكافي للزنجاني، وبين كتابٍ اشتهر بين الدارسين والباحثين، وهو شرح المفصل لابن يعيش الحلبي.

لقد عاش المؤلفان في النصف الأول من القرن السابع، وكانت وفاة الزنجانيّ سنة ٦٦٠هـ ووفاة ابن يعيش سنة ٦٤٣هـ، وكانت الموصل وبغداد موطن الزنجاني، وحلب موطن ابن يعيش، ولقد ارتحل ابن يعيش إلى بغداد أملاً في السماع من «كمال الدين الأنباري» لكنه توفي قبلٍ وصول ابن يعيش فعرّج على الموصل، ولبث بها مُدَيْدة ثم عاد إلى حلب، وقد اعتمد كلٌ من العَلَمين في كتابَيْهما على كتب المتقدمين.

و«شرح المفصل» نشره «يان» في ليبزج سنة ١٨٨٢م، في جزأين[١]، كما نشر في القاهرة بمطبعة إدارة الطباعة المنيرية، وقرر المجلس الأعلى للأزهر تدريسه، وقد علّق عليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ولم يرقم اسمه عليه، وطبع في عشرة أجزاء.

ومن أسباب الشهرة التي اكتسبها شرح ابن يعيش غزارة المادة، ومنهج البحث الذي سار عليه ابن يعيش في «المفصل» ، فكتاب المفصل مرتب ترتيباً تأليفياً، يجمع بين المتجانس من الموضوعات، وهو يمثل مرحلة من مراحل التدرّج في إخراج علم النحو، وقد أَلَـمَّ بها في كتاب سيبويه في نظامٍ علمي واضح.

وهاك أوجه الموازنة اختلافاً واتفاقاً:

١ - يختلف الكتابان في منهج البحث، فابن يعيش سار على المنهج الذي رسمه الزمخشري في المفصل من تقسيم كتابه إلى أربعة أقسام:

---

(١) انظر بروكلمان ٥: ٢٢٥.

قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم مشترك من أحوالها.

وأما الزنجاني، فقد قسَّم كتابه إلى قسمين: قسم النحو، وقسم التصريف وقد تكلم في قسم النحو على تعريف النحو، والكلمة، وتكلّم على الاسم والفعل والحرف، والإعراب والبناء... ثم على التثنية والجمع، ثم ى المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم حروف الجر، والإضافة، ثم تكلم على التوابع، ثم ما لا ينصرف، ثم النكرة والمعرفة، ثم الفعل، والحروف الناصبة والجازمة..

ثم تكلم على الأسماء العاملة، ثم أفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وفعل التعجب، وأسماء الزمان والمكان... وكم، ومتى، وأين، وأنى، والحكاية، وبعض الظروف، ثم تكلم على العدد، ثم النسب، وجمع التكسير، والتصغير، والألف المقصورة والممدودة، والاسم المذكر، والتأنيث، وبيان التقاء الساكنين، وهمزة الوصل، ثم الإمالة، والوقف.

وقد تكلّم في قسم الصرف على المجرد والمزيد، وحروف الزيادة والبدل، والاعتلال، وتوالي الهمزتين، والإدغام، ومخارج الحروف، وصفاتها، ثم تكلم على الخط.

٢ - يختلف الكتابان في قسم من المباحث من حيث التوسع والاختصار، فقد يطنب أحدهما في بحث مسألة أكثر من صاحبه.

٣ - يتفقان في العقلية المتحررة، والثقافة الواسعة، والأخذ عن القدامى مع المناقشة للمسائل، ولهما ترجيحات واستدراكات في غاية التحقيق.

٤ - يتفقان في تراجم الأبواب، وبكونها واضحة موجزة، فلا تطويل ولا خفاء في العناوين.

٥ - يتفقان بكثرة الشواهد الشعرية والنثرية كثرة مستفيضة.

٦ - الكتابان قريبًا الشبه في مادة البحث، وسرد المعلومات، حتى إنّ هذا التشابه ليحملنا على القول: بأن أحد الكتابين استفاد من صاحبه، وهذا الاتفاق يجعلني أميل إلى

أن الزنجاني حين ألّف كتابه كان بين يديه شرح المفصل لابن يعيش يستفيد منه في بحوثه، ولا بد من الإدلاء بالأدلة، وهو موضوع بحثنا الآن.

ب ـ هل استفاد الزنجاني من شرح ابن يعيش للمفصل؟

منذ الإعداد لهذه الرسالة والاشتغال بها كنت أطالع شرح المفصل، وكلما أنهيت فصلاً من تحقيق (الكافي) عكفت على مقايسته بما ورد في (شرح المفصل) ولطالما عجبت من التشابه الواضح في كثير من مادة الكتابَيْن، حتى أنني كنت إن التبست عليّ كلمة أو مسألة في (الكافي) قرأت في (شرح المفصل) فينكشف لي المراد، وبالعكس، فلقد كنت أصحح عبارات في (شرح المفصل) معتمداً على (الكافي). وقبل الشروع في الموضوع لا بدَّ من ذكر مسألتين:

الأولى: أن شرح ابن يعيش أُلِّف قبل «الكافي»، وابن يعيش لم يطلع على كتاب «الكافي» ولم يره، وذلك واضح، لأن ابن يعيش توفي سنة ٦٤٣هـ، والزنجاني فرغ من تأليف «الكافي» سنة ٦٥٤هـ.

الثانية: ثبت لديّ أن «الزنجاني» اطَّلع على شرح ابن يعيش، واستقرى أبحاثه ولا أدلّ على ذلك من قوله: «وقال بعضُ المتأخرين» و«قال بعضُ شرّاح الزمخشري» قاصداً «ابن يعيش».

أما أوجه الشبه بين الكتابين فإنها كثيرة، نذكر هاهنا قسماً منها، وأشير إلى الباقي في أثناء التحقيق.

نماذج لإيضاح الشبه بين الكتابين:

١ ـ قال الزنجاني في (فصل المفعول المطلق ١٣١/ د):

وقد يقال: بهراً لفلان، إذا دعا عليه بسوء، كأنه قال: تعساً له. لم يذكره غير سيبويه.

وقال ابن يعيش في (مبحث المفعول المطلق ١: ١٢١):

ويقال: بهراً إذا دعا عليه بسوء، كأنه قال: تعساً له، ولا أعلم أحداً تعرّض لتفسير ذلك إلا سيبويه.

٢ ـ قال الزنجاني في (فصل الحال ١٧٣/ د):

فلو قلت: ضربت زيداً قائماً، فلا يجوز أن تجعل قائماً حالاً من التاء للبس، وقول الزمخشري: تجعله حالاً من أيهما شئت، فيه تسمح.

وقال ابن يعيش في (مبحث الحال ٢: ٥٦):

وقوله: (تجعله حالاً من أيهما شئت) يعني أنك إذا قلت: ضربت زيداً قائماً إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء، وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمح.

٣ ـ قال الزنجاني في (فصل الاستثناء ١٩٧/ د):

وأما ما رواه سيبويه عن أبي الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما الأولى نافية، والثانية مصدرية، وهي مع الفعل في موضع نصب، وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور، فكأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيد إلا الضرر، فهذا وأشباهه لا يجوز فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل، إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم، وإيقاع المستثنى موقعه فلا يصح: ما زاد إلا النقصان، كما يصح: ما جاءني إلا حمار.

وقال ابن يعيش في (مبحث الاستثناء ٢: ٨١):

... ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ، فما الأولى نافية، وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب، وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور، وكذلك في نفع، والمعنى: ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضرّ أقام النقصان مقام الزيادة، والضر مقام النفع كما يقال: الجوع زاد من لا زاد له، فهذا وأشباهه، لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم، لتعذر البدل، إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول، وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت: ما فيها أحد إلا حمار.

٤ - قال الزنجاني في صدد بحثه في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ في (فصل حروف الجر ٢٢٩/ د):

وحمل بعضهم الآية على القلب، أي: الأوثان من الرجس. وفيه بُعْدٌ من جهة اللفظ والمعنى واحد.

وقال ابن يعيش في نفس الآية في (مبحث حروف الإضافة ٨: ١٢): وقد حمل بعضهم الآية على القلب، أي: الأوثان من الرجس. وفيه تعسف من جهة اللفظ والمعنى واحد.

٥ - قال الزنجاني عند الكلام على «أم» في (فصل حروف العطف ٣٠١/ د):

ويشترط في كونها متصلة ثلاث شرائط:

- أن تعادل همزة الاستفهام، أي: تتصل بها.
- وأن يكون السائل عند علم أحدهما ويجعل تعيينه.
- وألا يكون بعدها جملة ابتدائية.

قال ابن يعيش في (مبحث العطف ٨: ٩٨):

وينبغي أن يجتمع في «أم» هذه ثلاث شرائط حتى تكون متصلة:

أحدها: أن تعادل همزة الاستفهام.

والثاني: أن يكون السائل عنده علم أحدهما.

والثالث: أن لا يكون بعدها جملة من مبتدأ أو خبر.

٦ ـ انظر كلام الزنجاني في اختلاف النحويين في العامل في المعطوف، في (فصل عطف النسق ٣٠٣/ د)، وانظر كلام ابن يعيش في (مبحث حروف العطف ٨: ٨٩) تَرَ موافقة تامة في المعلومات، لكنّ الزنجاني بدأ بذكر الإمام ثم برأيه، وابن يعيش عكس حيث بدأ بالفكرة ثم ختمها بنسبها لقائلها.

٧ - قال الزنجاني في (فصل ما لا ينصرف ٣١٤/ د):

وتثبت الألف رابعة في التكسير نحو: حبلى وحُبالى، وسكرى وسُكارى، كما تثبت الراء في جعافر، والميم في دراهم، والتاء تحذف نحو: طلحة وطلاح، وجفنة وجفانٍ، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم هذا الاختلاط كان لها مزية على التاء، فصارت مشاركتها التاء في التأنيث علة، ومزيتها عليه علة أخرى، فكأنه تأنيثان.

وقال ابن يعيش في (مبحث الاسم المعرب: ١: ٥٩):

... ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو: حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى، كما تثبت الراء في حوافر، والميم في دراهم، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير، نحو طلحة وطلاح، وجفنة وجفان، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة، ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان.

٨ - قال الزنجاني في (فصل ما لا ينصرف ٣٢٨/ د):

وذهبوا أيدي سبأ. وذهبوا أيادي سبأ، فأيدي جمع يد جمع قلة، وأيادي جمع الجمع، وأصل المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما أُنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت: ذهبوا أيدي سبأ، والمراد بالأيدي

الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة، لأن التفرق وقع، واستعير لهم اسم الأيدي لأنهم في التَقَوِّي والبطش بمنزلة الأيدي.

وانظر ابن يعيش في (مبحث المركبات) ٤: ١٢٣ تَـرَ جميعَ ما قاله الزنجاني مأخوذاً منه.

٩ - اقرأ قول الزنجاني في (فصل عطف النسق ١٩٤/ د):

لأن الشيء لا يماثل نفسه، وأما قول الشاعر [البسيط]:

وكـان سـيان ألا يسرحوا نَعَماً　　　أو يسرحوه بها واغبرتِ السُّوحُ

إلى قوله في المتن (والفاء للترتيب والتعقيب....).

واقرأ قول ابن يعيش في (مبحث حروف العطف ٨: ٩١-٩٤).

واعقد بينهما موازنة تَـرَ ما قاله الزنجاني لا يخرج عما قاله ابن يعيش في الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، والضوابط النحوية إلا في جزئيات قليلة. ولم يَذْكُر ابنَ يعيش لا تصريحاً ولا تلويحاً.

١٠ - أنشد الزنجاني في (فصل الوقف ٦٠٥/ د) البيت التالي [المتقارب]:

إذا مـا ترعـرع فينـا الغـلام　　　فـما إنْ يقـال لـه مَـنْ هُـوَهْ

على أنه من أبيات الكتاب، كما أنشده ابن يعيش في (مبحث الوقف ٩: ٨٤). ونسب إنشاده لسيبويه. ولقد أنعمت النظر في كتاب سيبويه واستقريته فعلمت أنه لا وجود له فيه.

وما ذكرته غيض من فيض، تعزيزاً لما ذهبت إليه من استفادة الزنجاني وابن يعيش في شرح المفصل.

وليس لأحد أن يقول: إنها من قبيل توارد الخواطر، وتوافق الواردات، كما يقال: قد يقع الحافر موضع الحافر، لأنها من الكثرة بحيث لا يصدق فيها ذلك، ولأننا لا نظن

أن إماماً مثل الزنجاني لا ينظر في كتاب أُلِّفَ في عصره، وذاع في حياته، وهو المعروف بالعلم الغزير، والمستقري لمصنفات العلماء.

ج ـ ملاحظات على كتاب الكافي في شرح الهادي:

١ - إن الزنجاني أفاد الكثير من شرح ابن يعيش، كما أفاد من سائر المصنفات، وهذا ليس بضائره، فقد أعطانا خير ما ترسّم مما قرأ وادّارس طوال عمره، والذي يؤخذ عليه في هذا الموطن، عدم تصريحه بذكر اسمه ولا مرة واحدة إلا على الهامش عند شرحه كلمة (وقال بعض المتأخرين) أو أسفل منها.

٢ - يكتفي في مواضع من الكتاب بذكر كنية بعض المؤلفين أو لقبه أو نسبته، ثم يورد آراءهم من غير عزو إلى كتاب.

مثال ذلك: قوله: قال (ابن الدّهان). ومعلوم وجود عدد من النحاة بهذه الكنية، منهم: سعيد بن المبارك (٥٦٩هـ)، والمبارك بن المبارك (٦١٢هـ)، ويحيى بن سعيد بن المبارك (٦١٦هـ)[١].

مثال آخر قوله: (قال أبو البقاء) ومعلوم أنه يشترك بهذه الكنية نحويان:

الأول: عبدالله بن حسين العُكْبَرى (٦١٦هـ)[٢].

والثاني: يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين (٦٤٣هـ)[٣].

وأمثلة الألقاب والنسبة قوله: (قال الإمام الداعي إلى الله[٤]) و(قال البارقي[٥])

---

(١) انظر بغية الوعاة ١: ٥٨٧، ٢: ٢٧٣، ٣٣٤.

(٢) انظر بغية الوعاة ٢: ٣٨.

(٣) انظر بغية الوعاة ٢: ٣٥١.

(٤) انظر الكافي ٢٤، ٥٢/ د.

(٥) انظر الكافي ٣٨٢/ د.

و(قال الثقفي[١]) و(قال الأنصاري[٢]) ولم يحدد المراد من هذه الألقاب.

٣ - يكتفي أحياناً بذكر اسم الكتاب، ولا يُورد اسم مؤلفه، كقوله: (قال في الحواشي[٣]) و(قال صاحب الترقيص[٤]) ولا يمكن تحديد المؤلف إلا بعد العثور على النص معزواً إلى صاحبه، أو معرفة الكتاب المشار إليه.

٤ - يكتفي أحياناً بذكر كلمة واحدة من بيت الشعر، كقوله: (قال: فبيناه[٥]) والمراد البيت التالي [الطويل]:

فَبَيْنَاهُ يُشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قائلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

وإذا ادُّعي بأن مثل ذلك معروف في عصر المؤلف، فيقال: إن الكتاب لا يصنَّف لعصر بعينه دون عصر، وإنما لجميع العصور، فإن الباحث اليوم ليقف حائراً أمام هذه الرموز، ويحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ، ووقتٍ طويلٍ لإيضاح الرموز، وكشف الغوامض في البحث والترجيح.

على أن تلك الهنات تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوى عليها كتاب (الكافي) وهي لا تحط من قيمته، ولا تنقص من قدره، وحسب صاحبه أن يكون قد عرض لنا الآراء المختلفة، والخلافات الكثيرة في مصنف سيبقى مصدراً كبيراً، ومرجعًا ضخمًا يستفيد منه الدارس، وينهل منه الباحث في علمي النحو والصرف.

فكتاب الكافي صورة صادقة لما انطبع في نفس الزنجاني من معارف، وما تثقف من ثقافات: لغوية، ونحوية، وصرفية، وأدبية.

---

(١) انظر الكافي ١٨٨، ٢٩٧/ د.

(٢) انظر الكافي ٣٣١/ د.

(٣) انظر الكافي ٣٢٧/ د.

(٤) انظر الكافي ٢٤٨/ د.

(٥) انظر الكافي ٣٣١/ د.

فلقد عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح، والعبارة المبسوطة، وقد ألفه في آخر عمره بعد أن اكتمل نضجه العقلي، وعمق تفكيره، واستوت ثقافته. لذلك كان أنفسَ مؤلفاته، وأنضجَ ثمراته.

د ـ ما المقصود من قول الزنجاني: «بعض المتأخرين»؟

لقد ورد في مواطن متعددة في «الكافي في شرح الهادي» إسناد كلام لبعض المتأخرين، ويحسن معرفة المقصود من هذا القول:

أ ـ أحياناً يريد به ابن معط (٦٢٨هـ).

يقول الزنجاني: وما كان من حروف المعجم فثلاثة أقسام:

قسم يعرب، وهو ما كان حرفاً واحداً، أو حرفين، فالحرف كـ : ق، ص، ن، تقول: قرأت قاف، وإن شئت قافاً، لأنه كهند. والحرفان كـ : حم، يس، فهذا لا ينصرف، لأنه معرفة مؤنث على وزن الأعجمي كـ : قابيل، قال [الطويل]:

يناشد في حاميم والرمحُ شاجر ... فهلّا تلا حاميم قبلَ التقدُّم

وفي كلام بعض المتأخرين إشعار بأنه يبنى.

واستدرك عليه الشيخ بأنه إن أراد به البناء، وهو في صدر السورة فمسلّم، لأن التلاوة كذلك، وإن أراد به البناء مع جعله اسماً للسورة وتعاقب العوامل عليه فهو خطأ، لأنه على أوزان المفردات، وقد وليه العوامل فينبغي أن يعرب[١].

وكُتب تحت كلمة المتأخرين في (د): هو ابن معط صاحب (الدرّة).

ب - وأحياناً يريد به ابن يعيش (٦٤٣هـ).

يقول الزنجاني: وفرق آخر عن بعض المتأخرين، وهو أن (سوى) إذا أضيفت إلى

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣١٦.

معرفة صارت معرفة، لأنَّ إضافتها كإضافة خلفك وقدّامك بخلاف (غير) فإنها تبقى على تنكيرها[1].

وعبارة (بعض المتأخرين) مكتوب تحتها في(ع): وهو ابن يعيش. انظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٣-٨٤.

ج ـ وأحياناً يريد به ابن الحاجب (٦٤٦هـ).

يقول الزنجاني: قال بعض المتأخرين: وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كشمر وضرب، أو يكون أوّله زيادة كزيادته غير قابل للتاء. وقال هذا معنى كلام سيبويه. ولم يتعرض للغالب[2].

قوله: (ولم يتعرض للغالب) أي: ابن الحاجب. انظر شرح الرضي للكافية ١: ٦١.

***



(١) انظر مخطوط (د) ١٩٩.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣١١.

الفصل الرابع

أ ـ ملاحظات الزنجاني على الزمخشري:

علمنا فيما تقدم مكانة كتاب المفصّل، وأنه عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شاملاً، وأنه مرحلة تامة النمو، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية.

ولكنه لم يسلم من النقد على الرغم مما بلغه من مكانة عالية. فقد صنّف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت ٦٢٥هـ) في رد المفصّل كتاباً سماه: التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه.

وكتب محمد بن عبدالله بن أبي المفضل المريسي (ت ٦٥٥هـ) تعليقه على المفصل، أخذ فيها على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على خطئه فيها البرهان.

ولم يقع بين أيدينا واحد من هذين الكتابين.

وهاك بعض مآخذ الزنجاني على الزمخشري في كتابيه: «المفصل» و«الكشاف»:

- يقول في (تعريف الإعراب): الإعراب: اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وزاد فيه الزمخشري فقال: (لفظاً أو محلاً) ثم قال: (واختلافه محلاً) في نحو: (العصا، وسعدي). وفيه نظر[1].

- ويقول: اعلم أنّ الزمخشري حكى أنّ من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون على النون، ويلزم الياء إذ ذاك. هكذا أطلق، والمشهور أنهم إنما يفعلون ذلك فيما جعل الواو والنون فيه عوضاً من نقص لحِقَهُ نحو: (سنون، وقلون، وثبون) فيقولون: هذه سنينٌ، ورأيت سنيناً، ومررت بسنينٍ[2].

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٤.

(٢) انظر مخطوط (د) ٤٦.

ـ ويقول: مثل الزمخشري بأن يقال: مَنْ فَعَلَ؟ فتقول: زيد، وقال: إنه بإضمار فعل، وهذا غير مستقيم، لأن زيداً جواب، والجواب مبني على السؤال في الإعراب، وفي الجهة الموجبة لذلك الإعراب[(١)].

ـ ويقول (في صدد كلامه على كان): وتوهم الزمخشري أنّ (كان) المستكنّ فيها ضمير الشأن قسم من أقسامها، وليس كذلك بل كان وأخواتها، وسائر عوامل المبتدأ والخبر يدخلن على الجملة التي صدرها ضميرُ الشأن فيستكن الضمير في بعضها ويبرز في بعض[(٢)].

ـ ويقول: يجوز إدخال (الباء) على خبر (ما)، تقول: ما زيد بقائم.

وقال الزمخشري: إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيد بمنطلق، يريد أن ما بعد ما التميمية مبتدأ وخبر، والباء لا يدخل في خبر مبتدأ، وهو ضعيف، فإن أبا سعيد قال: إنما أدخلت الباء في خبر ليس؛ لأنها غير متصرفة فتنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف جر، فعديت إلى منصوبها بالباء وحملت (ما) على (ليس) في ذلك، لاشتراكهما في النفي فلا فرق في ذلك بين الحجازيّة والتميميّة[(٣)].

ـ ويقول: حكى صاحب الكشاف أنه قرأ قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بالجر على تأويل: والله يريد عرض الآخرة، وهو بعيد، والذي حسّنه جرى ذكر المضاف قبله، وإن كان الحكم الذي يتناول المضاف يصح تناوله المضاف إليه، لم يجز حذف المضاف للبس، لا تقول: (ذهب زيدٌ) وأنت تعني: ذهب غلامُ زيد؛ لأنّ الذهاب يصحّ من زيد كما يصح من غلامه، ولا يجوز: واسأل القريةَ وزيداً، وأنت تعني وأهل زيد، لما ذكرنا[(٤)].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٧٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٨٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ٩٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٦٨.

- ويقول: قال الزمخشري: التوابع هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وفيه نظر، فإنّ التوابع قد تكون للأسماء والحروف أيضاً ، ولكن لا يستوفيها إلا الأسماء، فلذلك خصّها بالذكر[١].

- ويقول في تعريف الصفة: وقال الزمخشري: هي الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات. وفيه نظر؛ لأن الصفة قد تكون بالجملة والظرف. وعذرته أنّ الاسم هو الأصل من حيث إنه مفرد، والجملة إذا وقعت صفة اعتبرت بالمفرد، ثم الحدّ ينتقض بالخبر، كقولنا: زيد قائمٌ، فإن قائماً دلَّ على بعض أحوال الذات، فإن أضاف إليه الجاري عليه في إعرابه خرج الخبر[٢].

- ويقول: وقول الزمخشري: والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به، يوهم جواز قولنا: مررت بغلام زيد أخيك، ومررت بغلام الرجل هذا، وليس كذلك، لأنّ ما جعلته صفة أقوى تعريفاً[٣].

- ويقول في صدد كلامه على (حتى): وأنها تفيد الجمع، وقد مثل بنحو: (مات الناس حتى الأنبياءُ) و(قدم الحاجُّ حتى المشاةُ) وقال: إنه لا يمتنع قدوم المشاة سابقين، ولا موت الأنبياء قبل الناس، بل لا يفيد إلا الجمع كالواو، وبهذا تبيّن ضعف ما قال الزمخشري: إنها تقتضي الترتيب[٤].

- ويقول: وذكر عبد القاهر أن حكمَ (نوح) و(لوط) حكمُ (هند) حتى يجوز فيه الصرف وتركه، وتابعه الزمخشري، وهو بعيد مخالف لنص سيبويه والنحويين أجمع، ولم يأتِ في القرآن العزيز شيء منها غير المعروف، ولم يمنع فيها الصرف ولم يأت أيضاً في أشعار العرب شيء من ذلك[٥].

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٧٢.

(٢) انظر مخطوط (د) ٢٧٧.

(٣) انظر مخطوط (د) ٢٨٣.

(٤) انظر مخطوط (د) ٢٩٦.

(٥) انظر مخطوط (د) ٣٢٦.

- ويقول: قال الزمخشري: الموصول ما لا بدَّ له في تمامه اسماً من جملة تردفه. وفيه نظر، فإنّ (الذي) وحده اسم، بدليل أنّ التثنية والجمع يلحقانه، ولعله يريد بذلك أنه لا بدَّ له من أن تلحقه جملة حتى يكون هو وتلك الجملة بمنزلة اسم مفرد حكمه حكمه، حتى يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً ومبتدأ وخبره، فتقول: (قام الذي عندك، وضربت الذي قام)[١].

- ويقول: وقول الزمخشري لما ذكر (الذي) ولغاته التي ذكرناها ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف، يوهم أمرين فاسدين....إلخ[٢].

- ويقول: قال الزمخشري: العَلَمُ ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه. وهذا القيد الأخير لا حاجة إليه، لأنّ زيداً إذا كان قد وضع على هذا الشخص بعينه فمن المحال أن يتناولَ غيره، وإلا لكان متناولاً بالوضع ما ليس موضوعاً عليه وأنه محال[٣].

- ويقول في صدد كلامه على (إضمار أن): والزمخشري لم يذكر الدعاء والتخصيص، واكتفى عن الدعاء بالأمر، فإن اللفظ واحد، وعن التخصيص بالعرض، فإن ذلك العرض نوع تخصيص على ذلك الشيء. وفيه نظر، فإنه في التمني أيضاً معنى الأمر، فإن في قولك: ليت لي مالاً: ارزقني مالاً. وفي الاستفهام معنى الأمر، وفي العرض معنى الاستفهام، إلى غير ذلك[٤].

- ويقول: قولُ الزمخشري: أيَّ الذي لقيتَ أكْرَمَ؟ فالصواب: أيُّ اللَذَيْنِ، أو أيُّ الذِين، بلفظ التثنية أو الجمع، ولو صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فمجازه أن (الذي)

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣٥٥.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٦٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ٣٧٧.

(٤) انظر مخطوط (د) ٣٩٩.

قد يراد به الكثرة [١].

- ويقول: وعَدَّ الزمخشري علامات التأنيث ثلاثاً: التاء والألف والياء في (هذي)، وفيه نظر؛ لأن ياء (هذي) عين الكلمة [٢].

- ويقول: وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة فيقول: اِقْرأ آية، وقول الزمخشري في هذه المسألة: وأن تجعلا معاً بينَ بينَ سهو منه [٣].

ونكتفي بهذا القدر، وهو ليس على سبيل الاستقصاء، وإنما هي نماذج.

ولا بدَّ من حقيقةٍ نُجلِّيها وهي: أن صاحبنا لم يكن متعصّباً ضدّ الزمخشري، فلقد أفاد منه الكثير، ولقد كان يرجّحُ قولَه في بعض المباحث.

أمثلة على ذلك:

ـ يقول في صدد كلامه على قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ : والمختار ما قاله صاحب الكشاف، وهو أنها عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدمٍ سابقٍ، ولا انقطاعٍ طارئٍ [٤].

ـ ويقول في صدد كلامه على (اللام): إنها للاختصاص، وللملك، وللتعليل، وللعاقبة، وللتعجب، ثم قال: وعبّر الزمخشري عن هذا كله بـ(الاختصاص) وهو جيد لأنه معنى عام في جميع مدارها [٥].

ب ـ ملاحظات الزنجاني على ابن يعيش:

علمنا فيما تقدم قيمة شرح ابن يعيش للمفصّل، وأنه كتاب جامع شامل لِعلْمَي

---

(١) انظر مخطوط (د) ٤٨٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٥٧٠.

(٣) انظر مخطوط (د) ٥٩١.

(٤) انظر مخطوط (د) ٨٧.

(٥) انظر مخطوط (د) ٢٣٦.

النحو والصرف، ولقد كان للزنجاني بعضُ الملاحظات عليه نورد نماذج منها على سبيل المثال:

– يقول: قال الزمخشري: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» وزعم أنه احترز بالمفرد عن المركب نحو: الرجل، فإنه يدل على معنيين:

التعريف، والمعرّف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة، ومن جهة المعنى كلمتان، وكذلك ضَرَبا وضربوا، وهو غَلَط؛ لأن الرجل ونظائره لفظتان لا لفظة واحدة، ثم ينتقض ما ذكره بنحو (ضرب) فإنه يدل على معنيين: الحدث، والزمان، وأنه كلمة بالاتفاق[1].

والزاعم هو ابن يعيش. انظر شرحه للمفصل ١ : ١٩.

– ويقول: واستدرك بعض الشراح على الزمخشري حيث عدّ قولهم: أفعل هذا بادي بدا، وذهبوا أيدي سبأ، من النوع الأول من نوعي المركب، وقال: هما من النوع الثاني، لأنهما ليسا علمَيْن. وهو فاسد؛ لأن الزمخشري لم يشترط في النوع الأول العلمية، وإنما قيده بأن يخلو ثانية من تضمين الحرف، وهذا المعنى موجود فيهما[2].

ـ ويقول: قال بعض المتأخرين: مع تسليم تفسيري التعليق والإلغاء بما ذكرنا: إن التعليق ضرب من الإلغاء، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً، وهو غَلَط. والصواب أنهما متباينان، وهو ظاهر.

ثم قال: ولما كان التعليق نوعاً من الإلغاء لم يجز أن تعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي هذه الأفعال، والمبني على الفاسد فاسد[3].

والمراد ببعض المتأخرين هنا هو ابن يعيش. انظر شرحه للمفصل ٧: ٨٦.

– يقول: في قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]:

---

(١) انظر مخطوط (د) ٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٢٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٤٠.

ومنهم من جعل (إلى) هاهنا غاية في الإسقاط، فإن اليد اسم للجارحة المخصوصة من رؤوس الأصابع إلى الإبط، فالآية تقتضي وجوب غسل جميعها كما اقتضى وجوب غسل جميع الوجه، فلما قال: «إلى المرافق» أسقط ما فوقها إليها. وهذا متكلف[١].

والمراد من قوله: (منهم) هنا «ابن يعيش». انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٥.

ولم يكن صاحبنا ليأخذ من شرح ابن يعيش دون أن يناقش آراءه وأقواله، فلقد كان ناقداً بصيراً فيما ينقل ويكتب، وكان حاذقاً ماهراً فيما يُناقش، ولقد كان يناقشه، ويردّ ما وهن من آرائه كما هو شأنه مع غيره من العلماء.

❊ ❊ ❊



(١) انظر مخطوط (د) ص٢٣١.

الفصل الخامس

أ ـ النقل عن الكافي في شرح الهادي(قسم النحو) ، والإشارة إليه :

١. السيوطي (ت ٩١١ هـ) :

- نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢: ١١٥ عن الزنجاني (فائدة):

قال الزّنجاني «شارح الهادي»: وقد يفسر الكلام بإذا، تقول: عسعسَ الليلُ، إذا أظلمَ، فتجعل أظلم تفسيرًا لعسعس، لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم بـ(أي) ضممتَ تاء الضمير، فتقول: استكتمتُه سِرّي، أي: سألتُه كتمانه - بضم تاء سألته - لأنك تحكي كلام المعبر عن نفسه.

وإذا فسرتها بإذا فتحتَ، فقلت: إذا سألتَه كتمانه، لأنك تخاطبه أي: أنك تقول ذلك إذا نقلت ذلك الفعل.

- نقل السيوطي في الهمع ١: ٢١١ عن الزنجاني أن (بين) بحسب ما تضاف إليه.

- قال السيوطي في الهمع ١: ٢١: زعم الزنجاني في «شرح الهادي» وجود الكسر والضم في الفعل، نحو (عِ) و(شِ) و(رُدُّ) بضم الدال. وهو مردودٌ، فإن الأول مبني على الحذف، والثاني على السكون تقديراً، والضمة إتباع لا بناء[١].

وهناك مواضع أخرى تتعلق بقسم التصريف ، وأكتفي بما ذَكَرَ من مسائل قسم النحو .

٢ . فخر الدين أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) :

وقد نقل في «شرح الشافية»، عن الزنجاني مواضع كثيرة ، سأقتصر على إيراد ما

---

(١) انظر يس على حاشية التصريح (١ : ٥٩) .

جاء في قسم النحو منها .

٣ . عزّ الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة (ت ٨١٩هـ) :

و نقل عن الكافي « في حاشيته على شرح الجاربردي». ومن تلك المواضع :

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٦:

(قبعثرى) للإبل القوي، وألفه ليست للتأنيث، لقولهم: قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسي، إذ ليس لنا أصل سداسي فنلحقه به، فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها.

وهذا معنى قول الزمخشري : « وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية»، هكذا ذكر في «شرح الهادي». ويظهر لك من هذا أنّ ما ذكر في «الصحاح» من أن ألف (قبعثرى) لإلحاق الخمسة ببنات الستة غير صحيح.

- وفي حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ٣٦ :

(قوله: في شرح الهادي) لمولانا عز الدين الزنجاني. قال ابن الحاجب: يريد - أي الزمخشري - أنها زيادة محضة ليست للإلحاق كما أن ألف كتاب ليست كذلك، ومعنى قوله: لإنافتها على الغاية أنها زائدة على نهاية ما بنيت عليه الأصول لأن نهايتها خمسة.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٩:

وليست الألف في (تغافل) للإلحاق لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً، لا في الاسم ولا في الفعل، لكن المصنف قيّد ذلك بالاسم في ذي الزيادة، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق، فـ(تكلم) لا يكون ملحقاً.

ذكر جميع ذلك في «شرح الهادي». ثم قيل: فيه إطلاق لفظ الإلحاق هاهنا سهو.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٥٢:

وفي «شرح الهادي»: أن (إفعَوَّلَ) للمبالغة كـ(افْعَوْعَلَ) نحو: اِخْرَوَّطَ بهم السير، أي: امتدّ، واجْلَوَّذَ بهم السير، أي: دام مع السرعة.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٧٠:

ذكر في «شرح الهادي»: أن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل، تقول: هو حَسَنُ الرِّكبة، أي إذا ركب كان ركوبُه حسناً، يعني أن ذلك عادته في الركوب، وهو حسن الطِّعْمَة، يعني أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له. ومثله العِذْرَة لحالة وقت الاعتذار، والقِتْلَة للحالة التي قُتل عليها، والـمِيتَة للحالة التي مات عليها.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ٧٢:

وذكر في «شرح الهادي»[١]: أن ما جاء على (مَفْعُلَة) بالضم، يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له، فإذا قالوا: المقبَرة، بالفتح، أرادوا مكان الفعل، وإذا ضمُّوا أرادوا البقعةَ التي من شأنها أن يقبر فيها، أي: التي هي متخذة لذلك، وكذا المشرقة أرادوا الموضع الذي تُشرق فيه الشمس المهيأ، والمشربة كذلك لأنها الموضع المهيأ للشرب، أو المتهيأ لأن يشرب ماء السماء قبل غير لارتفاعه.

فهذه الأشياء لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهوماتها، فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معانيها.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ١٣١:

وقد وجد رجلة بمعنى الرجالة، وهي خلاف الفرسان، فيكون المراد به الرجل بمعنى الراجل، فإنه ذكر في «شرح الهادي»[٢] أنه جاء رجل بمعنى راجل، واستشهد بقول الشاعر [البسيط]:

أمــا أُقاتِــلُ عــن دِينــى عــلى فَــرسِى ... أو هكـــذا رجـــلاً إلا بأصـــحابي

- قال الجاربردي في شرح الشافية ١٤٤:

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٤٧٨/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٦٧/ د.

في «شرح الهادي»[١]: الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء، بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى، والأصل فيها القصر للتأنيث، فزادوا قبلها ألفاً أخرى للمدّ توسّعاً في اللغة، وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناءان مقصور وممدود، فالتقى ألفان فلم يمكن حذف إحداهما؛ لأنّ الأولى للمد، والثانية علم للتأنيث، فحذفها يخلُّ بمدلولها، ولم يمكن تحريك الأولى؛ لأنها لو حرّكت لفارقها المدّ، فتعيّن تحريك الثانية فانقلبت همزة.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ١٨٢:

قوله – أي ابن الحاجب – : وغلامي حركت أو سكنت : يريد أن حذف ياء (غلامي) وإثباتها جائزان في الوقف، سواء حركت ياؤها حال الوصل أو سكنت، لكن إثباتها أكثر من حذفها على كلتا اللغتين.

وذكر في المفصّل أنه يقال: (غلاميْ، وضربنيْ) بإسكان الياء، و(غلاميه، وضربنيه) بإلحاق الهاء فيمن حرك في الوصل، و(غلامْ، وضَرَبَنْ) بحذف الياء فيمن أسكن في الوصل. وكذا قرّر في بعض شرح المفصل وفي «شرح الهادي»[٢].

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ١٩٨:

قال بعض الفضلاء في «شرح الهادي»[٣]: زيادة الألف حشواً لا تكون للإلحاق فلا يقال: كتاب، ملحق بقمطر، ولا عُلابط بقُذَعمل؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشواً وقبله حركة من جسمه، نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وياء سعيد، جرى مجرى الحركة والمدة فلا يقابل بحرف صحيح، فلا تلحق بناء ببناء.

– وفي ابن جماعة:(قوله: مجرى الحركة) أي: حرف المد حرف ضعيف ليس بقوي،

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٤٢/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٠٥ – ٦٠٦/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣٤/ د.

فلا يقم بمقابلة حرف قوي. (قوله: فلا يقابل بحرف صحيح) أي: لضعف حرف المد عن مقابلة حرف القوى.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ١٩٨:

وإنما قال[١] في الاسم، لأن مذهبه أن (تغافل) ملحق بـ(تدحرج)، واستدلاله هنا بقوله: (لما يلزم من تحريكها) يؤيده أيضاً، لكن المذكور في شرح المفصل و«شرح الهادي»[٢] يدلّ على أنّ الألف لا يقع للإلحاق حشواً لا في الفعل ولا في الاسم.

- قال ابن الحاجب في الشافية: (ويعرف الزائد بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه والترجيح عند التعارض) ، **قال الجاربردي في شرح الشافية ١٩٨**: للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق:

الأول: الاشتقاق، وهو اقتطاع حرف فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى، والمراد بمعرفة الزيادة به: أنه إذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف. هكذا ذكر في «شرح الهادي».

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٠٢:

... فإن قيل: الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة في الاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة، كما ذكرتم، وكما ذكر في «شرح الهادي» وغيره من الكتب، فما الإظهار الشاذ الذي ذكرتموه هاهنا؟

قلت: هذا وإن لم يكن دليلاً مستقلاً لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل.

قال ابن جماعة (قوله: فإن قيل: الدلائل الدالة): حاصل الاعتراض أنكم حصرتم الدلائل في الثلاثة أولاً، وهاهنا قد ذكرتم دليلاً آخر وهو الإظهار الشاذ، فلا يكون

---

(١) أي ابن الحاجب.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٢٧/ د.

الحصر صحيحاً، وحاصل الجواب منع أنه دليل مستقل بل بواسطته يحصل الترجيح.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٠٣:

قال الراجز:

ربيتـــه حتـــى إذا تمعـــددا   كـــان جزائـــي بالعَصَـــا أن أُجلـــدا

ولا شك أن التاء في (تمعدد) زائدة، فلو جعلنا الميم أيضاً زائدة لكان وزنه تمفعل، وهو ليس بموجود.

وأما قولهم: تمسكن، وتمدرع، إذا لبس المدرعة، وهو قميص صغير ضيق الكمّين، أو لبس الدرع، ودرع المرأة قميصها، وتمندل إذا مسح بيده المنديل، وتمنطق إذا لبس المنطقة، فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم أصلاً. ذكره في «شرح الهادي»[1].

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢١١:

وذكر في «شرح الهادي»[2]: أنه - يعني أبا تمام - لا يعرف مذاهب الاشتقاق، وإنما صدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢١١:

ذكر في «شرح الهادي»[3]: ناقة تربوت، أي: مذللة، والأصل دربوت، لأنه من الدربة. وأنا أقول: إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأن الأصل عدم الإبدال.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢١٥:

... فإن اعتد بمجانيق فـ(فنعليل) لأن حذف النون دلّ على زيادتها، وإذا كانت النون زائدة لا يجوز أن تكون الميم أيضاً زائدة، إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا أن

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣٧/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٦٥/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٥١/ د.

يكون جارياً على الفعل. هكذا ذكر في «شرح الهادي»[١].

قال ابن جماعة (قوله هكذا في شرح الهادي): بل نص عليه سيبويه وغيره.

- وقال الجاربردي في شرح الشافية ٢١٨:

... وأيضاً ذكر في «شرح الهادي»[٢]: أن تُرْتَباً، وهو الشيء الثابت من الرُّتُوب، وهو الثبات.

قال ابن جماعة: (قوله ذكر في شرح الهادي أنّ تُرْتبا) من الرُّتُوب، ذكره أيضاً الموصلي وغيره عن سيبويه، وأشار إليه المصنف - أي ابن الحاجب.

- وقال الجاربردي في شرح الشافية ٢٢١:

... إلا أن تشذ الزيادة كميم (مرزنجوش) وكنون (برناساء) فإنه يحكم بأصالتها، ووزنه (فعلالا). صرح بذلك في «شرح الهادي»[٣].

قال ابن جماعة: (قوله: صرح بذلك في شرح الهادي) بل نص عليه سيبويه، قال في كتابه: ويكون على فعلالا، وهو قليل، قالوا: برناسا.

- قال ابن الحاجب في الشافية: وأما كنابيل فمثل خزعبيل.

وقال الجاربردي في شرح الشافية ٢٢٢ شارحاً:

يدلّ على أنه جعل مزيد الخماسي على فعليل، لكن هذا اللفظ ذكر في «شرح الهادي»[٤] في مزيد الرباعي بهذه العبارة، وهي قوله: وفُعاليل، بضم الفاء ولم يأت منه إلا اسم واحد، وهو كُنابِيل، وأيضاً ذكر هذا اللفظ في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه حرفان، ولم يرد عليه المصنف أي ابن الحاجب - في شرحه بل اكتفى بقوله: هو اسم

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣٨/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٤٠/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦١٦ و ٦٣٨ / د.

(٤) انظر الكافي في شرح الهادي ٦١٦/ د.

أرض علم فينبغي ألا ينصرف...

- **قال ابن جماعة:** (قوله: ذكر في «شرح الهادي» في مزيد الرباعي) بل نص على ذلك سيبويه، قال: ويكون على مثال فعاليل، وهو قليل، قالوا: كنأبيل وهو اسم.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٢٥-٢٢٦:

والواو والألف زيدتا مع ثلاثة فصاعداً، كجوهر من الجهارة، وهو الحسن، وكوثر يقال: رجل كوثر، أي: كثير العطاء، قال:

وأنت كثير يا ابن مروان طيّب وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

وكضارب وكتاب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، فلذلك يقال: وزن (كَنَهْوَر) وهو السحاب العظيم (فَعَلْوَل). ذكر في المفصل وفي «شرح الهادي»[1] في الرباعي الذي فيه زيادة واحدة بعد اللام الأولى.

وذكر في «شرح الهادي»[2] أنه إذا وقعت الواو غير أول مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، فلا تكون إلا زائدة وتكون ثانية كما ذكرنا، وثالثة كجدول، ورابعة - كما مر -، وخامسة كعضرفوط.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٣١:

... ثم قال في «شرح الهادي»[3]: الحكم بزيادة الهاء أصح لقولهم: أم بنية الأمومة. وقولهم: تأمّهت، شاذ مسترذل.

ثم قال: وفي كتاب «العين» من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع، واعتقاد زيادة الهاء في أمهات أولى من اعتقاد حذفها من أمّات، لأنّ ما زيد في الكلام أضعاف

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦١٥/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣٨/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٤٠/ د.

ما حذف منه.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٣٣:

في «شرح الهادي»[١] ألحقوا (اذْلَولَى) بـ(اعْرَوْرَى)، وبَنَوه على الزيادة فلم تُفارقه كما كان (اعْرَوْرَى) كذلك، وكواو (حولايا)، وهو اسم مكان دون يائها لوجود فوعالا مثل زوعالا، وهو النشاط.

وعدم فعلايا، وكالياء الأولى مع التضعيف من يهير دون الياء الثانية لوجود يفعل، وعدم فعيل. ذكر في الصحاح: أن اليهير. بتشديد الراء: صمغ الطلح... وهو (يفعل) لعدم (فعيل).

و«صاحب الهادي»[٢] ذكر (يهيرا) في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع (يَلْمَع) وهو السراب، و(يَرْمَع) وقد فسرناه، و(يَلْمَق) وهو القباء، فارسي معرب، وفسره بالحجر الصلب، وصمغ الطلح، والسراب، وحكم بأن وزنه (يَفْعَل) بالتخفيف، وذكر في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره...

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٤٥:

وذكر في «شرح الهادي»[٣] أنه إذا تأخّر المستعلي على الألف، نحو: فارق، لم تجز الإمالة، لقوة المستعلي حينئذٍ.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٤٨:

قال في «شرح الهادي»[٤]: حكى سيبويه إمالة (ذا) لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغّر، وألفه منقلبة عن ياء. وأصله (ذي) فحذفت الياء

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣١/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٣٦/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٩٧/ د.

(٤) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٨٩/ د.

الثانية تخفيفاً وقلبت الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة طلباً للخفة.

ثم قال فيه: وإمالة (ذا) لحن، وكذا أُميل (أني) لاستقلاله، وتقول: من أني، لمن قال: ألك ألف دينار؟

ذكر صاحب «الكشاف» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥] أنه قرأ الحسين بن علي - رضي الله عنهما- (أني صببنا) بإمالة (أنا) أي: كيف صببنا، وكذا (متى) تقول: متى؟ لمن قال: زيد يسافر.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٥٤:

... وذكر في «شرح الهادي»[١] أنه يحتمل الحذف هنا وجهاً آخر، وهو أنه اجتمع في: (أرأى) همزتان بينهما حرف ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في أكرم، ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الفعل وغلب كثرة الاستعمال هنا على الأصل حتى هجر ورفض الثاني.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٠٦:

... وقالوا: نحي: جمع نحو، وهي الجهة والسحاب الذي أُريق ماؤه نحو، وحكوا عن أعرابي أنه قال: «إنكم لتنظرن في نُحُوٍّ كثيرة» يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام. قاله في «شرح الهادي»[٢].

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٢٢:

قال في «شرح الهادي»[٣]: لا يجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف، وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على (أنا) بالألف. ويجوز أن تكون الهاء لبيان حركة نون

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٨٤/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٧٣/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٠٢، ٦٠٥/ د.

(أنا)، وكذا الإبدال في (حيهله).

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٢٢:

وكذا الإبدال شاذ في (مه) مستفهماً كما في قول الشاعر[الرجز]:

قــــد وردتْ مـــــن أمكنـــــه   مـــــن هاهنـــــا ومـــــن هنـــــه

إن لم تُرَوِّهَـــــا فمـــــه

أي: وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروها فما تصنع. هكذا رواية البيت في المفصّل (إن لم تروها). وفي «شرح الهادي»[1]: (إن لم أُرَوِّها)، بالهمزة. ثم ذكر فيه: أنه يجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف لتقاربهما في المخرج ويجوز أن تكون زجراً، أي: مه يا إنسان، كأنه يخاطب نفسه ويزجرها.

وفي حاشية ابن جماعة ٣٢٢: (قوله: ويجوز أن يكون زجراً) سبق «شارح الهادي» إلى هذا أبو الفتح ابن جني، وروايته أيضاً بالهمزة، حكى ذلك عنه أبو حيان، ثم قال: والذي يظهر أن الهاء بدل من الألف.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٢٣:

ذكر في «شرح الهادي»[2]: أنه يمكن أن يقال: أصيلال تصغير (أصيل) على غير لفظه كعشيشية ونظائرها. فكلام سيبويه يدلّ على هذا.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٢٥:

... لا تجوز المضارعة في السين، لأنه لا إطباق فيه يذهبه القلب، فيقال (يزدق)، بإشمام الصاد الزاي، ولا يقال: (يزدل)، بإشمام السين الزاي..

ثم يقول: وبعض الشارحين توهّم بأن المعنى ضورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٥٢/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٦٧/ د.

يضارع بالزاي الصاد، وهو سهو، بل المعنى ما ذكرنا، يدل عليه ما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل، وغيره في «شرح الهادي»(١).

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٣٥:

وجملة المخارج ستة عشر... قال في «شرح الهادي»(٢): وهي على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتان والخياشيم.

ـ قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٣٧:

وذكر في «شرح الهادي»(٣) أنه ينبغي أن يقدّم ذكر السين على الزاي، لأن السين مقدم في المخرج، لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٣٨:

قال - عليه الصلاة والسلام- : «أنا أفصح من تكلم بالضاد. يعني أنا أفصح العرب».

قال في «شرح الهادي»(٤): من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ، لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلها.

ثم قال فيه(٥): وعَدُّ لامِ الألف حرفاً مستقلاً عاميٌّ لا وجه له، وقد عدها الحريري حرفاً واحداً في رسالة الرَّقطاء حيث قال: أخلاقُ سيّدنا تُحَبُّ وقال: إذا ناضلتَه غلّاب، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له.

وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله [الرمل]:

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٥٤/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٩٧/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٩٥/ د.

(٤) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٩٨/ د.

(٥) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٩٨/ د.

غيثُ خصب طوقُ عز طلُّه تاجُ ذكر ضدُّ مفش أحسنُ

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٣٩:

والفاء كالباء، وفي المفصل و«الهادي وشرحه»[١]: الباء كالفاء، ومثل له في «شرح الهادي» بقولهم في بور فور، والبؤر جمع البائر، وهو الهالك.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٤٠:

وذكر في «شرح الهادي» أن الحروف المستهجنة إنما نشأت لمخالطة العرب غيرهم، وذلك حين جاء الإسلام، واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد أخذوا حروفاً من لغة أمهاتهم فخلطوها بلغة العرب.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٤٣:

وقال بعض الفضلاء في «شرح الهادي»: إنها سميت لينة، وحروف اللِّين، وحروف المد؛ لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، وذلك لاتساع مخرجها، لأن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدّ ولَانَ، وإذا ضَاق انضغط فيه الصوت وصلب إلا أنّ الألف أشدُّ امتداداً واستطالة وأوسعُ مخرجاً. و(المنحرف) اللام؛ لأن اللسان عند النطق بها ينحرف إلى داخل الحنك.

و(المكرر) الراء؛ لأنك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بها فيه من التكثير، و(الهاوي) الألف؛ لأنه يهوى في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه: هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو والياء، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، يعني أن الواو والياء مثل الألف إلا أنك تضم الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحوَ الحنك في الياء فيحصل فيه عمل عضو، ولا كذلك الألف فإنك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا عصر، ويقال له الجرسي أيضاً، لأنه صوت لا معتمد

---

(١) لم أقف على موضعه في الكافي.

له في الحلق. والجرس الصوت الخفي، والهاوي من الهُوي، بضم الهاء، وهو الصعود، وبفتحها هو النزول. هكذا ذكر في «شرح الهادي»[١].

-وفي **حاشية ابن جماعة ٣٤٤** : (قوله: هكذا ذكر في شرح الهادي) قال في القاموس: يقال: هَوَىَ الشيءُ : سَقَطَ، كأهْوَى، وانْهَوَى هُوِيًّا، بالفتح والضم، وهَوَيانًا: سَقَطَ من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، والهَوِيُّ بالفتح للإصْعَادِ، والهُوِيُّ بالضم للانْحِدَار. اهـ ، وهو يخالف ما في «شرح الهادي».

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٤٤:

وذكر في «شرح الهادي»[٢]: أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان من اللهت، وهو إسراع الكلام، يقال لرجل إذا كان جيد السياق للحديث: هو يسرده سرداً، ويهته هتاً، ورجل هتات، أي خفيف، كثير الكلام؛ لأن الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف. وقيل: الهت عصر الصوت.

ثم قيل فيه: أما ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء فكأنه غلط من الناسخ.

ثم ذكر فيه: والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل: لولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء، وعنى بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٤٦:

قال في «شرح الهادي»[٣] : يقال: مستطيل وطويل؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام. وفي الياء والواو لين، وفي الميم غنة، وفي الشين والفاء تفش، من قولهم: تفش الشيء، أي: انتشر، والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرهما، وذلك لزيادة رخاوتها، وفي الراء تكرير.

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٧٠٣/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٧٠٤/ د.

(٣) انظر الكافي في شرح الهادي ٧٠٣/ د.

- وقال الجاربردي في شرح الشافية ٣٥٧:

(تذكرون) لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها، لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى ألف الوصل، وهو لا يدخل المضارع، ولأنه يكون إجحافاً بالكلمة بحذف إحدى التاءين، وإدغام الثانية.

قيل في «شرح الهادي»[1]: إن قول الزمخشري: لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى، وإدغام الثانية، لا يدل على أن التاءين لحذف إحدى التاءين حتى أنه لولا الحذف لجاز هذا الإدغام، وهو كلام صحيح.

-قال ابن جماعة في حاشيته (قوله: لئلا يجمعوا بين حذف الياء الأولى) لم أرَ في المفصّل لفظة الأولى، وكأن «شارح الهادي» فهمها من قول الزمخشري: وإدغام الثانية، فصرح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله: ولم يدغموا نحو: تذكرون؛ لأن أصله: تتذكرون، فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفًا، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً فيخلون بالكلمة، وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بالتاء أحديهما، وبالثانية أخرى بناءً على المذهبين السابقين. وعليه لا يكون كلامه مخالفاً لأصحها.

- قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٦٧:

... ومثل اغدودن، أي: لو بنيت للمفعول منهما قلت: اقوول، وابيويع على المذهبين فلا تدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر.

قال في «شرح الهادي»[2]: إنما لم يدغم، لأن الواو الثانية في (اقْوُوْوِلَ) والواو في (ابْيُوْيِعَ) صارت مدة زائدة، لسكونها وانضمام ما قبلها، فجرت مجرى ألف فاعل فلم تغير، ولهذا لم تلزم الهمزة في فُوْعل من الوعد إذا قلنا: (وُوْعِدَ)، لأن الثانية مدّة. وأبو الحسن لم يعتد بالواو الثانية لمدها كما لم يعتد بها في (سُوَير) فلم تقلب. هذا هو المذكور

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٧١٠/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٨٤/ د.

في «شرح الهادي».

- **قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٦٨:**

ولو بنيت مثل: عصفور من الغزو، قلت: غُزْوِو، وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات، ثم أدغمت الواو فيها وكسرت... وذكر في الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب أنهم قلبوا الأخيرة على الأصل المتقدم وأراد به نحو مرضى من رضى... ومما يدل على فساده ما ذكره في «شرح الهادي»[1] من أنك لو بنيت مفعولاً من القوة قلت: هذا مكان مَقْوِيٌّ فيه، بقلب الواو ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات، وتقول فيه من الشقاء: مشقو فيه، فلا يتغير كما لا يتغير مغزو.

- **قال الجاربردي في شرح الشافية ٣٧٤:**

وذكر في «شرح الهادي»[2] أنه لا يبدل من نون (إذن) ألف، لأنها من نفس الكلمة، فهي كنون: من، وعن، ولدن، وقد يوقف عليها بالألف تشبيهاً بالنون الخفيفة ونون التنوين، فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضاً فرقاً بينها وبين (إذا) التي هي ظرف.

ب - (النقل عن معيار النظار):

١- نقل عنه بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» ٣: ١٠٣، و٣: ٤١٥.

٢- ونقل عنه علي صدر الدين بن معصوم المدني - ١١٢٠هـ في «أنوار الربيع في أنواع البديع» ٥: ١٩٥، و٥: ١٩٩، و٥: ٢٣٥، و٥: ٢٨٠، و٦: ١٠٨، و٦: ١١٢، و٦: ١٤٨، و٦: ١٧٦، و٦: ٣١٦، ٣١٧، و٦: ٣١٩.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي ٦٨٥/ د.

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٧٤٢/ د.

الفصل السادس

موارد الزنجاني في كتابه (الكافي في شرح الهادي)

الزنجاني عندما أراد أن يضع كتابه الهادي وشرحه، ليحقق الهدف المنشود لمن يرتغب من طلاب علم العربية، كان لزاماً عليه أن يخرجه بصورة متكاملة، ويجلوه جلوة حسنة يَحْلَولي في أعينهم، ولقد أملاه ليكون مرجعاً للمنتهى إذا هو أراد أن يغوص في بحر النحو، ولما ألف كتابه تداعت الأشباه، وتجاوبت النظائر، فطاع له المراد، فقعّد القواعد، وأورد الأمثال والشواهد، وجال جولة المتمكّن بين الآراء إلى وضع معجم نحوي حاشد حافل مستقل، يهجم فيه الطالب على طِلْبَتِه، في أي مبحث من المباحث، من غير أن يحتاج في التنقير عنه إلى الإيجاف والإيضاع[1].

ومعوله الأول في هذا المشوار الكثير العثار على كتاب سيبويه، الذي دعاه النحاةُ قرآنَ النحو، وهو أولُ كتاب نحوي مكتمل رسمِ صورة المنهج البصري، فهو يَنبوع ثرُّ العطاء، يأخذ عنه كلُّ سدنة هذا العلم ومريدوه. وهو منهل الزنجانيِّ العذب الذي إليه الإيراد، ومنه الإصدار[2].

كما اعتمد في مادة النحو والصرف على (الإيضاح) و(التكملة) و(الحلبيات) و(الشيرازيات) لأبي علي الفارسي، و(اللمع) و(الخصائص) لابن جني.

وقد ذكر القفطي في إنباه الرواة: أن كتاب (الجمل) للزجاجي كان كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس بـ(اللمع) لابن جني، و(الإيضاح) لأبي علي الفارسي.

والزنجاني ينص على الكتب النحوية والصرفية التالية التي استقصى

---

(١) الإيجاف للخيل، والإيضاع للإبل، وهما ضربان من السير السريع.

(٢) يقال: أوردت القوم الماء إيرادًا، وصدروا عن الماء، ومن المجاز: طريق وارد صادر: يردُ فيه الناس ويصدُرون، وهو يعرف موارد الأمور ومصادرها. «الأساس».

منها مادته وبحثه:

(شرح الكتاب) لأبي سعيد السيرافي، و(الحواشي) ولعله حواشي الأخفش على كتاب سيبويه، و(التصريف) لأبي عثمان المازني، و(الكامل) للمبرد، و(سر الصناعة) و(المنصف) لابن جني، و(الأصول) لابن السراج، و(المرتجل) لابن الخشاب، و(المقتصد) لعبد القاهر الجرجاني، و(التبصرة) للصيمري، و(شرح الجمل) لابن بابشاذ، و(الكفاية) لشيخه ابن الخباز، وقد أفاد الزنجاني من (المفصل) للزمخشري، فاقتبس منه القواعد والشواهد الشعرية والنثرية، فكان يوافقه ويخالفه.

وفي صدد الخلافات بين البصريين والكوفيين ينص على كتاب (الإنصاف) لأبي بركات الأنباري.

وفي علوم القرآن والتفسير والقراءات ينص على الكتب الآتية: المصحف الشريف، و(الرعاية) لمكي بن أبي طالب القيسي ، والتفسير للثعلبي، و(الكشاف) للزمخشري، و(الحجة) و(الأغفال) [1] لأبي علي.

وفي اللغة والأدب يورد ذكر (العين) للخليل، كما يكثر النقل من (الصحاح) للجوهري، ويستفيد من (المغرب) للمطرزي. والزنجاني أنعم النظر في هذين المعجمين اللغويين، واستقراهما، وعمل منهما معجماً لغوياً فريداً أسماه: (المُعْرِب عما في الصحاح والمُغْرِب).

ويورد أيضاً ذكر (الإصلاح) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(مجمع الأمثال) للميداني، و(الأغاني) لأبي الفرج، و(نوادر ابن الأعرابي) و(تهذيب أدب الكاتب) لأبي منصور بن الجواليقي، و(شرح الفصيح) للعسكري و(أسماء الخيل) لأبي محمد الأعرابي، و(الزهرة) لأبي بكر الأصفهاني، و(درة الغواص) للحريري، و(مقامات الحريري) و(الفائق) للزمخشري.

وفي ميدان الشعر والقوافي يورد ذكر كتاب (النوادر) لأبي زيد، و(المفضليات)

---

(١) جمع (غُفْل) كأقفال جمع (قُفْل) . هكذا سمعته من الأستاذ علي النجدي ناصف في بيته في القاهرة .

للمفضل الضبي، و(القِسطاس) للزمخشري، و(المعرب) لابن جني، و(الإفصاح) لابن أسد، و(المعاني) للأشناداني، و(الحماسة) لأبي تمام، و(أسماء شعراء الحماسة) لابن جني، و(شرح الحماسة) للمرزوقي، و(كتاب الترقيص) لمحمد بن المعلى الأزدي، وديوان عبدالله بن قيس الرقيات، وديوان هميان بن قحافة.

وطريقة استفادته من هذه المصادر تتجلّى فيما ينقله عنها من آراء وأفكار مُدِلّاً بها على صحة ما يقوله، أو يستشهد بها في توضيح مسألة، أو شرح عبارة، أو يوردها في مواطن الردّ عليها، وهذا لا يعني أن موارد شرحه منحصرةٌ فيما نصَّ على ذكره.

فقد أفاد الكثير من مصنفات المتأخرين الذين عاصروه، أمثال ابن معطٍ، وابن الحاجب، وابن يعيش وغيرهم.

ولقد وضع صاحبُنا في هذا الكتاب خير ما تَرَسَّمَ مما قَرَأ وادَّارَسَ طِوال حياته.

***



الفصل السابع

منهج الزنجاني في كتابه الكافي في شرح الهادي

١ - لقد جمع الزنجانيُّ مسائل النحو والصرف، كما هو الشأن في جمهور المصنفات النحوية، لكنه عالج مسائلَ الصرف في آخر كتابه، وهو منهج سائد في كتب المتأخرين.

وممن سلك هذا المسلك في الجمع بين النحو والصرف السيوطيُّ في «الهمع» فكتابُه ينحصر في مقدمات وسبعة كتب.

المقدمات: في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام والكلم والجملة والقول، والإعراب والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العمد.

والثاني: في الفضلات.

والثالث: في المجرورات.

والرابع: في العوامل، الفعل وملحقاته، واشتغالها وتنازعها.

والخامس: التوابع، والحكاية، والضرائر الشعرية.

قال السيوطيُّ: وهذه الكتب الخمسة في النحو.

والكتاب السادس: في الأبنية للأسماء والأفعال، ومنها: الجمع، والمصغر، والمنسوب، والإمالة، والوقف.

والسابع: في التصريف.

وهناك لون آخر من ألوان التصنيف، وهو جعل مسائل النحو في كتاب مستقل على حدة، ومسائل الصرف في كتاب مستقل على حدة، مثل صنيع ابن الحاجب، فقد جمع

النحو في «الكافية »، كما جمع الصرف في « الشافية » وكتاب الشافية في التصريف جعله مشتملاً على الأبنية والتصريف.

والخضري علي شرح ابن عقيل ٢: ١٨٨ عرف التصريف لغة بأنه التغيير، واصطلاحاً بأنه يطلق على شيئين:

الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير واسمي الفاعل والمفعول والتثنية والجمع. وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب، كما فعل الناظم[١]، وهو في الحقيقة من التصريف.

والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعِها، لغرض غير اختلاف المعاني، كالإلحاق والتخلص من السكونين، ومن اجتماع الواو والياء، وسَبْق إحداهما بالسكون. ويسمى هذا التغيير بالإعلال، وهو المراد هنا، وينحصر في ستة أشياء:

الحذف، والزيادة، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. فهذه كلها أنواع تحت الإعلال، كما في الصبّان، وفي الشافية، وشرح العزي، والإعلال خاص بتغيير حرف العلة، بحذفٍ أو قلبٍ أو إسكانٍ للتخفيف، وما عدا ذلك ليس إعلالاً. وقد يطلق التصريفُ على ما يعمُّ الأمرين معاً.

٢ - يبدأ فصوله بالتعريفات والحدود، وهو يستنبط تعريفه من المعنى اللغوي، وللتوضيح أذكر مثالين على ذلك:

أ - يقول: للإعراب معنيان: لغوي وصناعي.

فاللغوي: البيان، يقال: أعربتُ عن الأمر إذا بينته، وفي الحديث «الثيِّبُ تُعْرِب عن نفسها»، والمعرب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحها.

والصناعي: اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل[٢].

---

(١) هو ابن مالك، وكذلك الزنجاني في الكافي في شرح الهادي.

(٢) انظر مخطوط (د) ١٢.

ب - يقول: للحال معنيان: لغويّ وصناعي.

فاللغويُّ: وسط متن الفرس، والحمأة والجملة التي يدرج الصبي للمشي عليها، والأمر من الأمور، يقال: سألته عن حاله، أي: عن شأنه، وتغير حاله أي: شأنه.

ويقال: حال وحالة، ولم يستعمل النحويون إلا الحال، وهو يُذَكَّر ويؤنث، وتصغيره: حُوَيْل، وحُوَيْلة على اللغتين، وألفها عن واو؛ لأنه من التحوّل والتحويل لتغيرها. ومنه الحَوْل لتقلبه.

وأما الصناعي فله معنيان:

أحدهما: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وفعله، فيقولون: فعل الحال، وزمان الحال.

والثاني: الاسم المنصوب الذي يشتمل عليه هذا الفعل[١].

٣ - في شرحه يعرض لألفاظ المتن فيشرحها، ثم يتبع ذلك بالتفصيلات والآراء يقول: فهذا شرحُ ألفاظ المختصر، ونتبع ذلك بمسائل على ترتيب الأبواب السابقة ليتخذها الناظر في هذا الفن إماماً به يقتدِي، ونجماً به يهتدِي بتوفيق الله تعالى[٢].

٤ - أثر المنطق بادٍ في شرحه، وخاصة في حدوده، فهو يذكر النوع والجنس، والدلالات بأنواعها: التضمنية، والمطابقية، والالتزامية، ويذكر المركبات الكلية والجزئية، كما يذكر القضية الكلية[٣]، ويذكر العموم والخصوص.

٥ - نلمَح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية[٤]، كما نراه يتعرض أحياناً لعلم القوافي والعروض[٥].

---

(١) انظر مخطوط (د) ١٧٣.

(٢) انظر مخطوط (د) ٣٦٨.

(٣) انظر مخطوط (د) ١٢٣، ١٥٠، ١٨٢، ٢٥٧، ٢٨٨، ٣٣٥، ٣٦٨، ٣٨٦، ٤١٤.

(٤) انظر مخطوط (د) ٦٢، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٣٥، ٣٨٤.

(٥) انظر مخطوط (د) ٩٦، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣.

٦ - احتج بالآيات القرآنية والقراءات، والأحاديث النبوية، وكلام العرب: نثره وشعره، كل ذلك باستفاضة، وكثرةُ استشهاده بالشعر مع حسن الاختيار يدلُّ على أن للزنجاني ذوقاً أدبياً رفيعاً، وله قدرة على البيان، وفصاحة التعبير.

٧ - له عناية بشرح الشواهد، وهذا يشهد بعلوِّ كعبه في الأدب.

٨ - يذكر اصطلاحات البصريين والكوفيين:

يقول: (الجر) من عبارات البصريين، و(الخفض) من عبارات الكوفيين[١].

ويقول: وحروف الجر، الكوفيون يسمونها (حروف الصفات)[٢].

كما يعرض لخلافات البصريين والكوفيين، ويهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه.

يقول في اشتقاق الاسم: وهو عند البصريين مشتق من السمو، لأنه من سما. وعند الكوفيين هو مشتق من الوسم، وهو العلامة.

ثم يرد على الكوفيين بقوله: ويفسد مذهبهم التصغير، لأنك تقول في تصغيره: سُمَيٌّ، وفي جمعه: أسماءٌ، وفي تصريف الفعل منه: سَمّيتُ وأسميت، وفي فُعَلٍ منه: سُمًى كهُدًى، وفيمن يناظرك في اسمه: سَمِيٌّ. ولو كان كما قالوا لوجب أن تقول: وُسَيْمٌ وأوسام، وَوَسَمْتُ، وأَوْسَمْتُ، ووُسَمٌ، ووَسِيمٌ[٣].

وقد عزوتُ المسائل الخلافية في قسم التحقيق إلى «الإنصاف» لأبي البركات الأنباري.

٩ - أما تعليله لمسائله فحدِّث ولا حرج، فلقد كان الزنجانيُّ مولعاً بالعلَّة، فلم يدع حكماً من الأحكام بلا تعليل، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة.

١٠ - أما مصطلحاته فهي مصطلحات النحويين السابقين له، وقد كانت

---

(١) انظر مخطوط (د) ٢٢٨.

(٢) انظر مخطوط(د) ٢٢٩.

(٣) انظر مخطوط (د) ٥٠٤.

المصطلحات النحوية مستقرةً في عصره.

١١ - التَزَم الزنجانيّ أن يقيد جميع وُعوده بالمشيئة (إن شاء الله).

١٢ - امتاز أسلوبُه العلميُّ بإشراق العبارة، ووضوح المعنى، والتنسيق والالتئام في التقسيم والأقسام.

١٣ - أخيراً فالزنجانيُّ لُغويٌّ نحويٌّ صرفيٌّ يستوعب بحوثه التي يخوض فيها بدقة وأناة. فكتابه من مطولات الكتب النحوية.

* * *



الفصل الثامن

أ ـ المنهج العام للتحقيق:

الأول: تحرير النص على وفق القواعد الإملائية المعروفة.

الثاني: طابقت نسخة (د) مع نسخة (ع)، ونسخة (ع) مع نسخة (أ) في أماكن الساقط من نسخة (د). وأثبت أوجه الخلاف، ونبهت على مواضع الخطأ والسقط والرطوبة في نسخة (د).

الثالث: عمدت إلى النص فضبطت ما يحتاج إلى ضبط، وقمت بتصحيح ألفاظ وردت مخالفة للقواعد النحوية، على وفق ما تتطلبه تلك القواعد.

الرابع: إذا كان الساقط من نسخة (د) أثبته بين حاصرتين [.......] ونبهت على ذلك في الحاشية، موضحاً البدء والانتهاء، وكررت رقم الصفحة وكتبت تحت الرقم الثاني المكرر لفظ (مكرر).

الخامس: الاعتناء بتخريج الشواهد الواردة في النص من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، ونصوص شعرية ونثرية، سالكاً في ذلك المنهج الآتي:

أ - بالنسبة إلى الشواهد القرآنية:

- أشرت إلى اسم السورة، ورقم الآية.

- أكملت الآية إن كان ثمة ضرورة، ودوّنت منها ما يدل على المعنى المطلوب.

- قمت بضبط الآية ضبطاً تاماً على حسب القراءة التي يريدها المؤلف.

- عدت إلى كتب القراءات مشيراً إلى أصحاب القراءة سواء أكانت من السبعة أم من العشرة، أم من الشواذ، وفي حال استشهاد المؤلف بقراءة شاذة أشير إلى سائر القراءات ليحيط الدارس بالقراءات في الآية لكيلا تشتبه عليه القراءات. وأدل على مراجع

القراءات في أكثر من مصدر إن مست الحاجة إلى ذلك.

- بينت موضع الشاهد فيها إن كان غامضاً.

ب - الشواهد الحديثية:

- قمت بتخريجها من كتب الأحاديث المعروفة، مشيراً إلى الكتاب والباب، ورقم الجزء والصفحة.

- أشرت إلى ورودها في كتب اللغة والنحو إن لم أعثر عليها في كتب الحديث.

- بينت موضع الشاهد فيها إن كان غامضاً.

- شرحت ألفاظها الغريبة.

ج - الشواهد الشعرية:

- قمت بضبطها بالشكل.

- عزوت ما لم يعزه المؤلف، وأشرت للعصر الذي عاش فيه بكلمة أو كلمتين غالباً، وخرجت البيت في الديوان غالباً.

- أشرت إلى تخريج البيت في كتب النحو والأدب واللغة والتفسير.

- بينت موضع الشاهد متى وجدت لذلك ضرورة.

- شرحت الألفاظ الغريبة، وبينت المعنى العام لبعضها، والمناسبة التي قيل البيت من أجلها.

- أشرت لروايات البيت إن كان ثمة ضرورة.

- أشرت إلى البيت إن كان ملفقاً من بيتين من قصيدتين مختلفتين لشاعرَيْن مختلفين.

- أعطيت الأبيات رقماً متسلسلاً مع المكرر، وأنبه على المكرر في الحاشية وإلى مكان تكراره.

- أكملتُ البيت في الحاشية إن ورد في النص صدرٌ أو عجز أو قطعة منه.

-ذكرت بحر البيت مميزًا له عن نص الكتاب بوضعه بين حاصرتين .

- أعتصمُ بالصمت حين لا أهتدي إلى تخريج بيت في المراجع التي بين يديّ بعد التنقيب الطويل.

- أشرت لأبيات أخرى في القصيدة التي ورد فيها الشاهد إن مست الحاجة لفهم المقصود من ذلك البيت سواء أكان لغويًا أم نحويًا.

د - أقوال العرب وأمثالهم:

- خرجتها من أهم كتب الأمثال واللغة، وبينت موردها ومضربها إن فرضت الضرورة ذلك، فإن كان الكلام الواردُ في المخطوط غير موجود في كتب الأمثال، بينتُ أهمَّ الكتب النحوية أو الأدبية التي ورد فيها.

السادس: عرَّفت بأعلام النصّ، وأشرت إلى بعض المؤلفات التي ترجمت لهم، وإذا تكرر العَلَم في موضع آخر - وهذا يحصل كثيراً - اكتفيت بالترجمة الأولى.

السابع: تتبعت الآراء والأقوال التي طرحها المؤلف، وأشرت إلى أماكنها في أكثر من مصدر غالباً، مبتدأ بمؤلفات صاحب الرأي إن وجدت له مؤلفاً.

الثامن: قمت بالتعليق على بعض المسائل التي طرحها الزنجاني، وأشرت إلى أهم الكتب النحوية التي تكفلت بإيراد هذا الخلاف.

التاسع: أشرت بخط مائل وسط الكلام إلى انتهاء صفحة الأصل المخطوط، وابتداء صفحة أخرى، ووضعت رقم الصفحة المبتدأة على الهامش من الشمال.

العاشر: وردت في الشرح ألفاظ مبهمة فشرحتها وفسرت معانيها معتمداً على كتب اللغة.

الحادي عشر: وضعت المتن المسمى بالهادي بين نجمتين، وجعلت خطًا تحته ليتميز

المتن عن الشرح[١].

الثاني عشر: وضعت في الحاشية ما وجدته واضحاً من هامش (د) و(ع).

الثالث عشر: ختمت التحقيق بفهارس عامة.

وهنا لا بدَّ لي من التنويه بما أرشدني إليه أستاذي الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله – رحمه الله – في بدء اشتغالي بالتحقيق فقد قال :

مهمة المحقق تكمن في إعطاء المحقَّق صورة صحيحة عمّا هو موجود في نسخة المؤلف من غير أن يتدخل في النص ، فإن كانت النسخ متعددة فيقابلها بعناية تامّة ، ويبين بكلام صريح في الحاشية اختلاف النسخ مع بيان ما اختاره من اختلافات النسخ .

ومما هو أهم من هذا أن لا يُغيِّر المحقق شيئًا من دون أن ينبه القارئ عليه، ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

وكذلك الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه القارئ على ذلك في الحاشية .

وعلى المحقق أن ينبّه في كل مرّة على الاختلاف بينها ، والرطوبة في بعضها ، ولا يكتفي بالإشارة إلى ذلك بنوع عام في المقدمة فقط، فتغيير النص ، أو إسقاط بعضه بغير تنويه عن ذلك يعدُّ تزويرًا .

وعلى كلٍّ فالكتاب الذي أسقط منه المحقق شيئًا لا يستحق أن يسمى كتابًا علميًّا وإن بلغ غاية الكمال في الطباعة والتجليد والأناقة .

وكان أستاذنا يبيّن أن المحقق كأنه ينقل القارئ إلى المكتبات العامة التي فيها هذه المخطوطات ويطلعه على كل ما جاء في النسخ من تصحيف وتحريف وسقط ورطوبة

---

(١) وقد رأينا في أثناء إعداد الكتاب للطبع الاستعاضة عن ذلك بجعل (متن الهادي) باللون الأحمر تميزًا له عن الشرح .

ونقص وغير ذلك بدقة وأمانة .

فالمحقق يتعب ويتحمل المشاق في سبيل راحة القارئ .

وقد وجدت على ذلك أستاذنا عبد السلام هارون . وقد التزمت بذلك والحمد لله.

ب - نسخ المخطوط ووصفها:

يوجد عندي من كتاب شرح الهادي سبع نسخ:

الأولى: في دار الكتب المصرية في القاهرة رقمها ٦٦ نحو/ م، صفحاتها ٧٤٨، مسطرتها ٢٥-٢٦ سطراً، كلمات السطر ٢٠-٢٥ كلمة. مقاسها ٥ , ٢٤×١٨ سم.

الورقة الأولى من الكتاب منزوعة، وفي مكانها ورقة أخرى كتب عليها مقدمة بخط مغاير للنسخة، ولا تتصل بالكتاب، وكتب على ظهرها تملكات، كما كتب عليها بخط مغاير (هذا هو شرح الكافي على متن الهادي، وكلاهما للعلامة الزنجاني، وهو بخطه، ما عدا الورقة الأولى، كما يؤخذ من العبارة المكتوبة في آخره، وقد ذكره السيوطي في طبقات النحاة. انتهى).

وقد دون في آخرها (تم الكتاب، والحمد لله على نواله، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وآله، على يدي مصنفه عبد الله الفقير إليه أبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخرجي الزنجاني، في العشرين من ذي الحجة حجة أربع وخمسين وستمائة بمحروسة بغداد حرسها الله تعالى مع سائر بلاد المسلمين. آمين يا رب العالمين).

وقد سقط من هذه النسخة صفحات نبهت عليها في أماكنها في الحاشية.

وفي أولها ترقيع ورطوبات مقدار عشر صفحات.

وقد أثبت الساقط من النسخة (ع) وقابلتها مع النسخة (أ) وأشرت إلى ذلك في أثناء التحقيق، ولقد اعتمدت في العشر الصفحات الأولى على نسختي (ع، أ) بالإضافة

إلى نسخة (د).

وخط المتن كبير جدًّا، وخط الشرح دقيق، ونوع خط هذه النسخة فارسي دقيق، وبعض حروفها نسخي، وكثير من كلماتها مشكول، ويتسم خطها بالجودة. والنسخة موشاة بتعليقات مهمة بخط المؤلف.

ولقد جعلت هذه النسخة هي الأصل، ورمزت لها بـ(د)، واستطعت الحصول على صورة عنها بـ(الميكروفيلم).

الثانية: في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة.

رقمها ١٠٣ نحو، أوراقها ٣٨٠ق، مسطرتها تتراوح بين ٣١-٣٣ سطراً، كلمات السطر تتراوح بين ١٧-٢٠ كلمة.

مقاسها ٢٤×١٦سم، وكتب في أولها: (الكافي في شرح الهادي) وعلى الجلد (كتاب الكافي شرح الهادي في النحو). وهذه النسخة قسمت إلى مجلدين، بداية المجلد الثاني ورقم ١٨٦ق. وكتبت في آخرها:

تم المجلد الأول من كتاب الكافي شرح الهادي، ويتلوه: فصل حق الفعل الماضي. وقد دوّن في آخرها أنها تمت كتابة عصر يوم الجمعة في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وستين وسبعمائة بجامع عتيق ببلدة شيراز بخط (علي بن الحسين بن علي).

وهذه النسخة كاملة، وخط المتن كبير جدًّا، وخط الشرح دقيق، ونوع خط هذه النسخة فارسي يقرب من النسخي، ويتّسم خطها بالجودة، وقسم من كلماتها مشكول، وفيها أخطاء كثيرة في الكلام والشكل، ويغلب عليها تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، موشاة بتعليقات مهمة أكثرها منقول من (بابشاذ)، وفي معهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية في القاهرة صورة عنها بـ(المكيروفيلم) تحت رقم ٢٢٦.

استطعت الحصول على نسخة عنها بالتصوير الشمسي.

ولقد قابلتها مع نسخة (د)، ورمزت **لهذه النسخة** بـ(ع).

الثالثة: في مكتبة أحمد الثالث في إستانبول.

ورقمها ٢٢٨١، أوراقها ٣٩٢ق، مسطرتها ٢٩ سطراً، وطول السطر ١٣,٥سم، مقاسها ٢٥×١٦سم، وهي مكتوبة سنة ٦٧١هـ - ١٢٧٢م وقد أتت الرطوبة على قسم كبير من هذه النسخة، لذا لم أعتمد عليها إلا في مقدار الساقط والعشر الأوائل من (د) فقد قابلتها مع نسخة (ع) ، **ورمزت لهذه النسخة** (أ).

وفي معهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية في القاهرة صورة عنها (ميكروفيلم) تحت رقم ١٢٧ نحو. وحصلت على صورة عنها بـ(الميكروفيلم).

ولقد أشارت مجلة المورد في العدد الرابع من المجلد الخامس ص٢٥٧ إلى هذه النسخة وأنها تحتفظ بها مكتبة طرب قابي سرايسي بإستانبول.

الرابعة: في مكتبة دار الكتب المصرية، ورقمها: ٢٠٠٢ نحو. عدد أجزائها: ثلاث مجلدات كبار. عدد صفحاتها: ٢٣٤٢.

الجزء الأول ينتهي بصفحة ٧٤٣، والجزء الثاني يبدأ بـ (فصل القسم) وينتهي بصفحة ٧٢٨، والجزء الثالث يبدأ بـ (فصل للاستفهام صدر الكلام) وينتهي ٨٧١. مسطرتها ٢١-٢٢. كلمات كل سطر ٨-١١. مقاسها ٢٥×١٨,٥سم.

وفي آخر الجزء الثاني: كتبه حسن رشيد على نفقة دار الكتب المصرية، نقلاً عن النسخة المحفوظة بالدار تحت نمرة ٦٦: م نحو، وكان الفراغ منه في يوم الأربعاء الموافق ٣٠ جمادى الأولى سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة بعد ألف من الهجرة، و٢٠ من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣م.

وأفاد في آخر الجزء الثالث أنه كان الفراغ منه في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٥٢هـ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣م وخطها نسخي جيد.

الخامسة: في بطرسبرج ، رقم الحفظ ٢٠٥.

وهذه النسخة لم أطّلع عليها، وأشار إليها جرجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية ٣: ٤٦، كما أشار إليها كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي ٥: ١٨٣.

وهي محفوظة باسم (شرح عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني على تأليفه النحوي : مختصر الهادي لذوي الآداب إلى علم الإعراب ، واسم الشرح : الكافي في شرح الهادي) ، وتقع في ٢٩٠ صفحة ، كتبت سنة ٧١١ هـ .

السادسة: نسخة المكتبة الأزهرية : قد وصلتني صورة عن كتاب الكافي ناقص من آخره عدد صفحاته ١٩٤ ، عدد أسطر الصفحة ٣١ سطراً تقريباً. وعدد كلمات السطر من ٢٥ – ٣٠ كلمة تقريبًا . وصل فيه إلى نصف (فصل الإضافة). وهي نسخة جيدة ، وخطها واضح ، فارسي نسخي ، استعنت بها مؤخرًا في حل بعض الإشكالات . **وقد أشرت إليها بـ(النسخة الأزهرية) .**

السابعة: كما وصلتني صورة عن مكتبة جستربتي ناقصة من أولها وآخرها وقد استأنست بها في بعض المواضع حين إعداد الكتاب للطبع.

❊ ❊ ❊



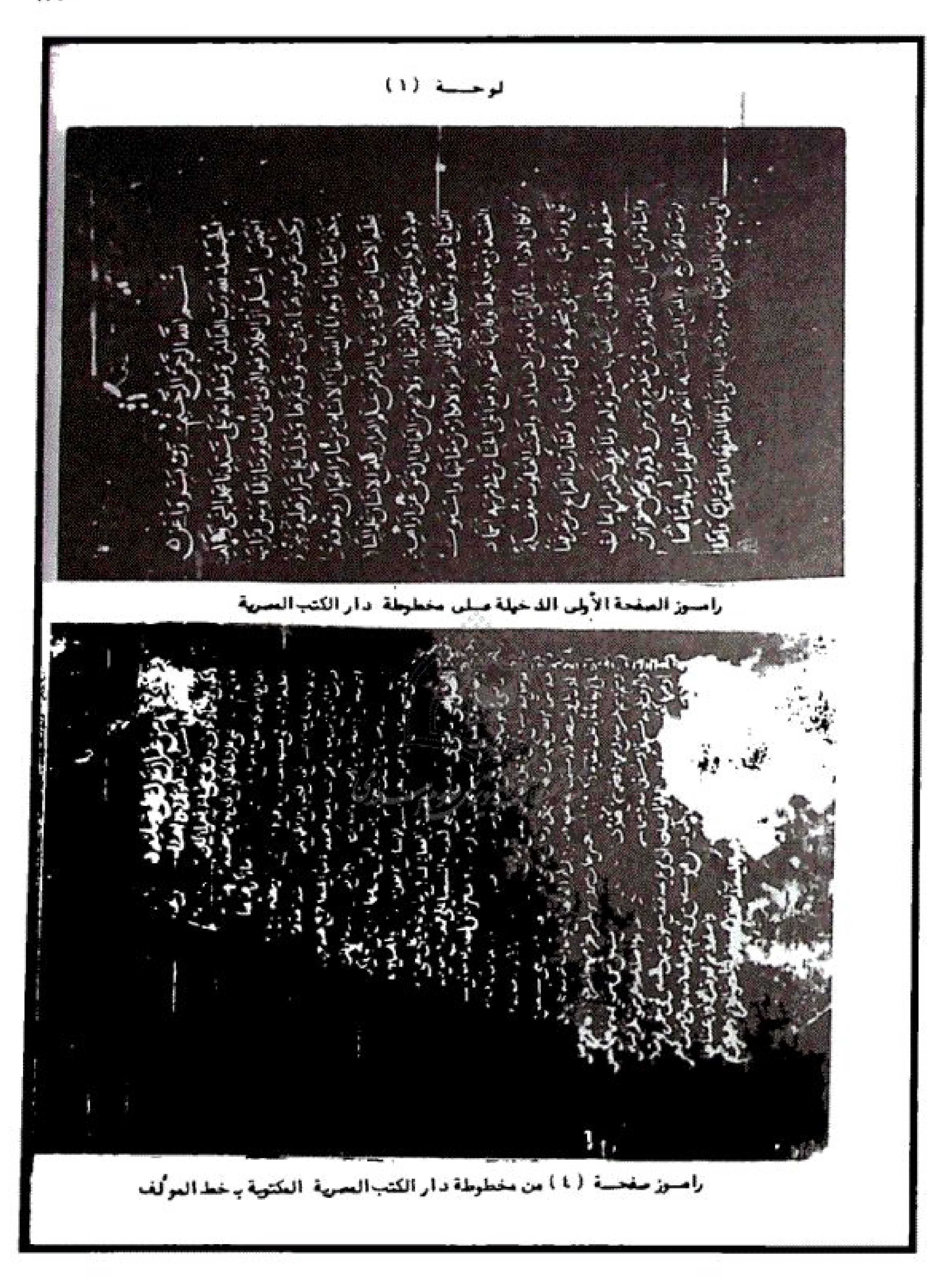



روامیز من مخطوطات

الكافي في شرح الهادي للزنجاني



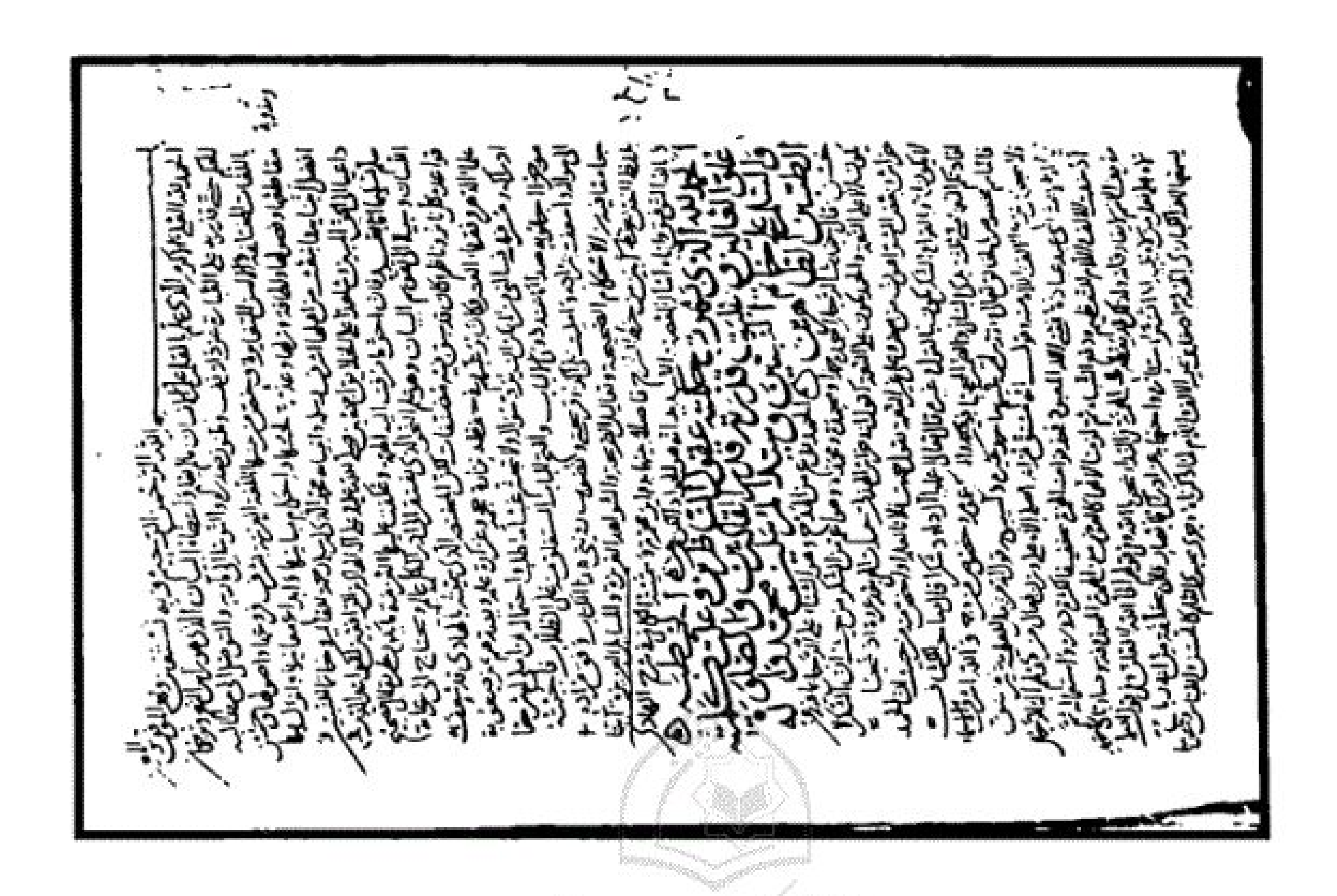




لوحة (١)

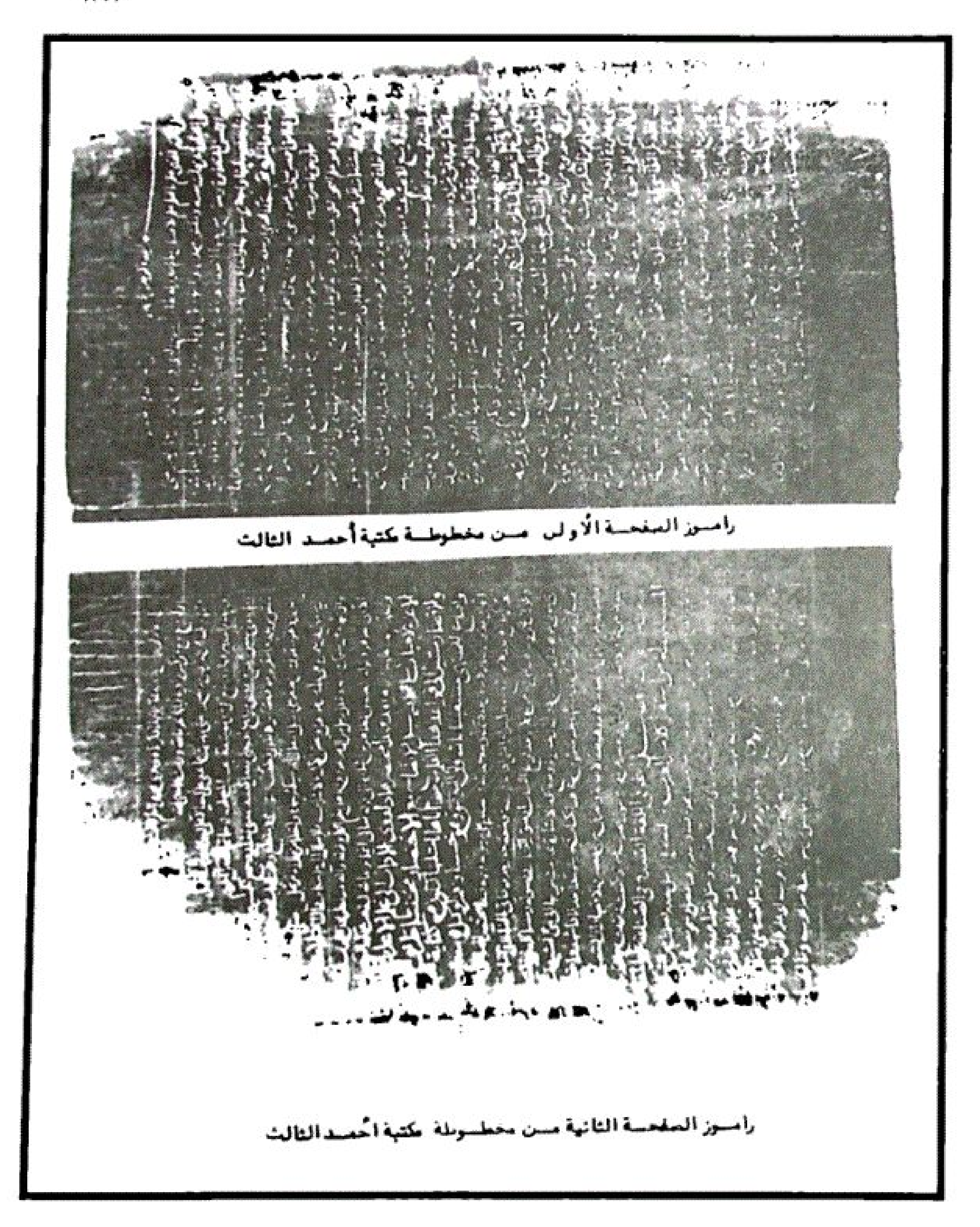
راموز الصفحة الأولى الداخلية على مخطوطة دار الكتب المصرية

راموز صفحة (٤) من مخطوطة دار الكتب المصرية المكتوبة بخط المؤلف

صورة (١) من مخطوطة دار الكتب المصرية ، (د) المكتوبة بخط المؤلف



صورة (٢) الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة عارف حكمت ، (ع)



رامـوز الصفحـة الأولى مـن مخطوطـة مكتبة أحمد الثالث

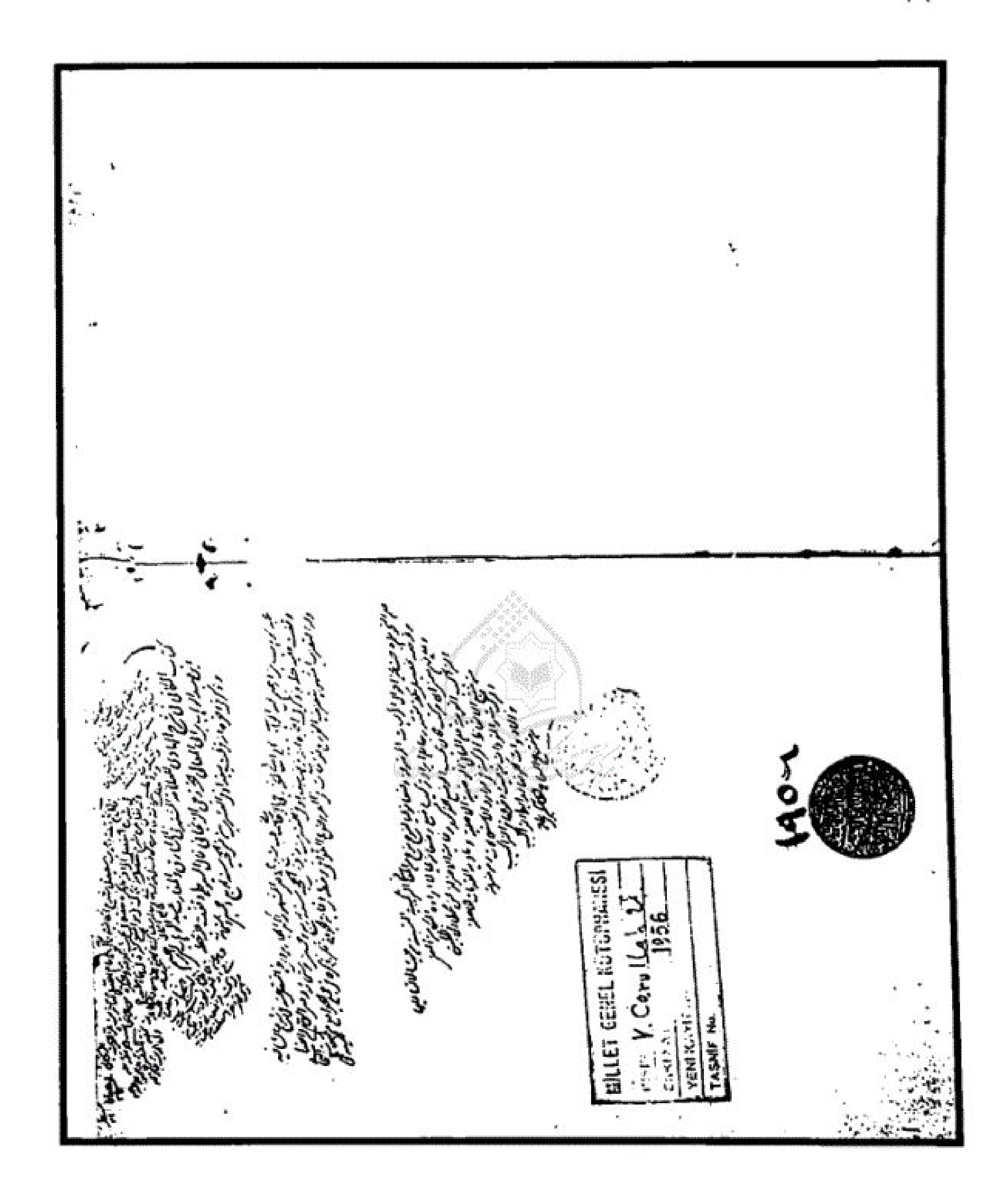
رامـوز الصفحـة الثانية مـن مخطـوطة مكتبة أحمد الثالث

صورة (٣) من مخطوطة مكتبة أحمد الثالث ، (أ) .

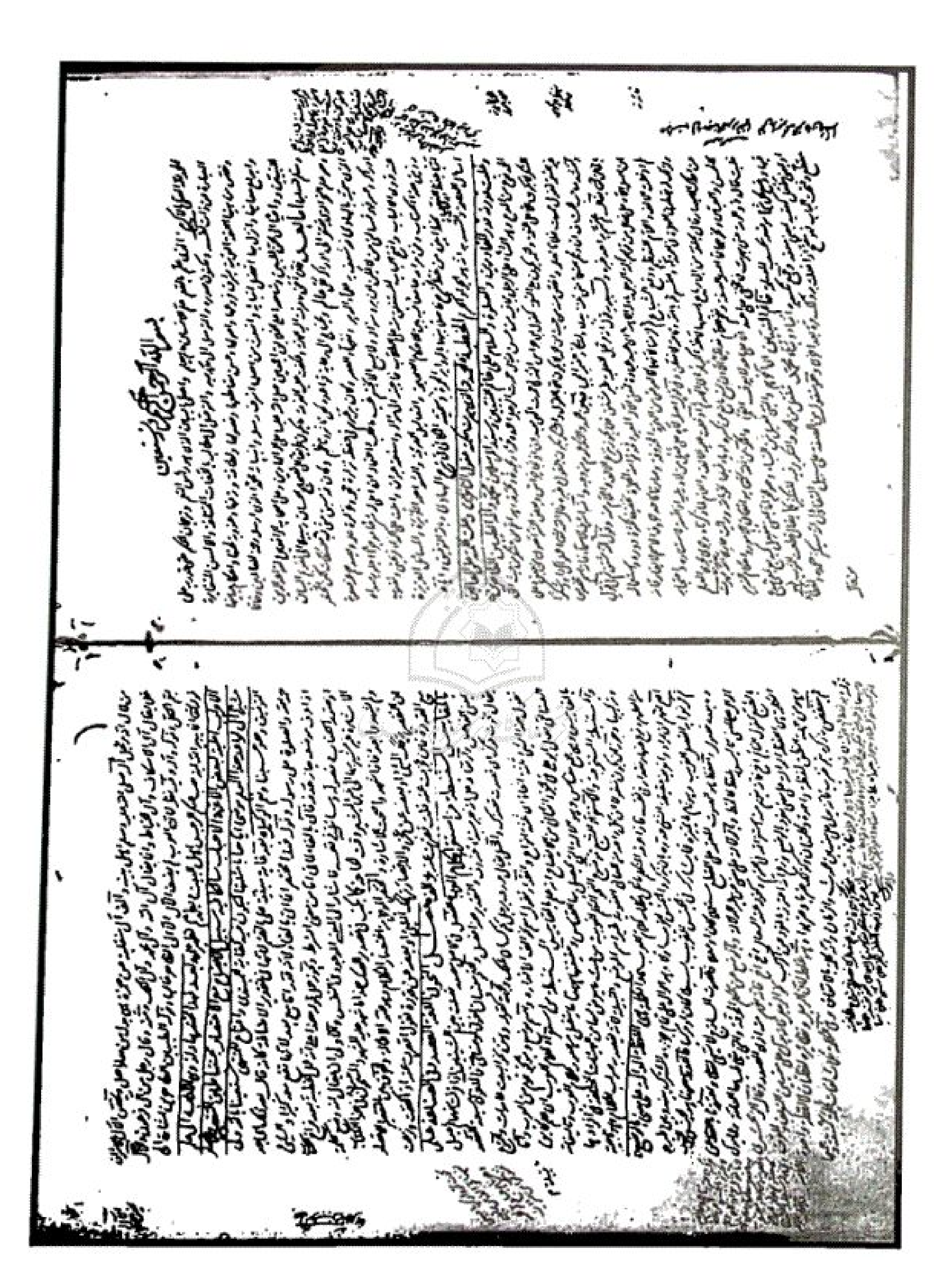


صورة (٤) من مخطوطة جستربتي

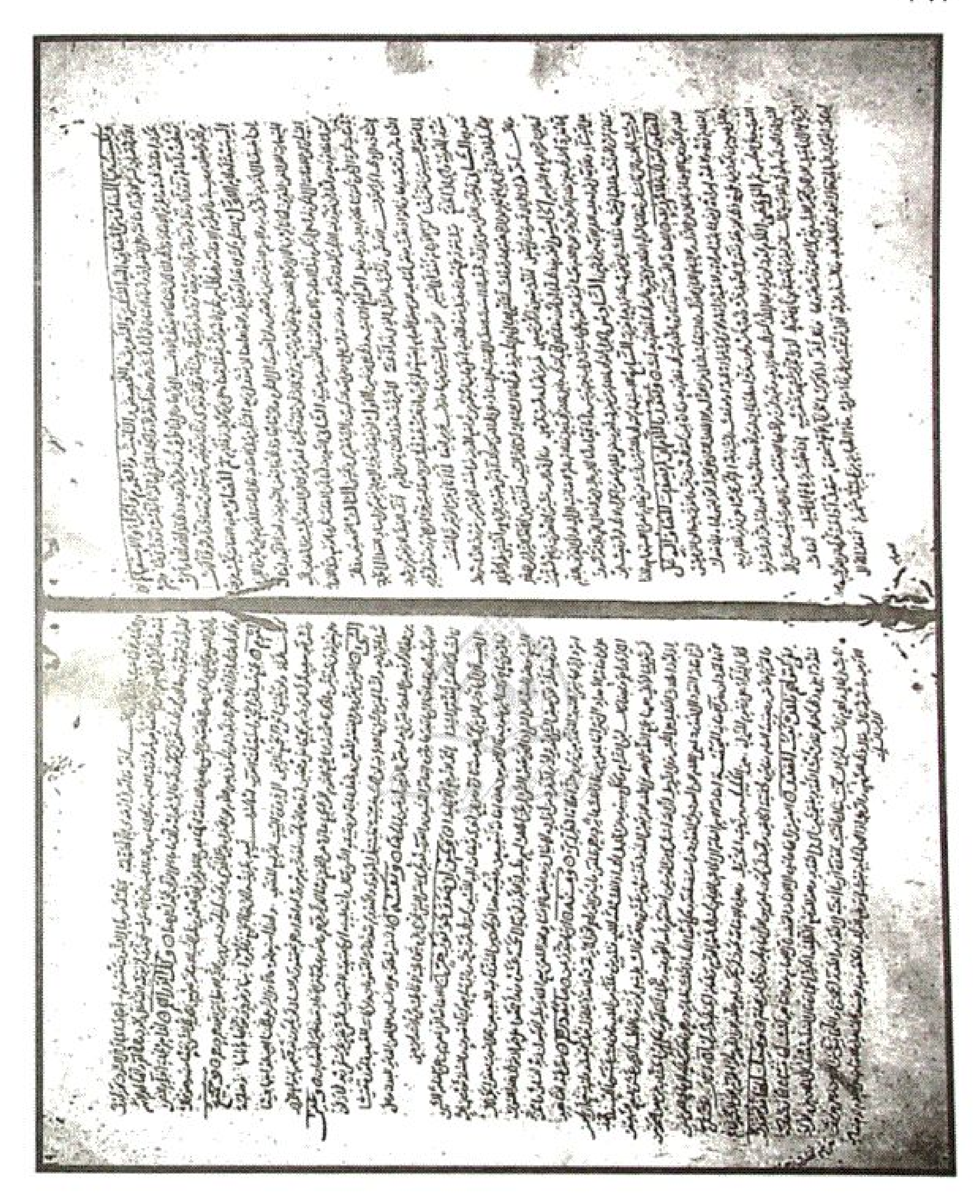
صورة (٥) من مخطوطة جستربتي



صورة (٦) من مخطوطة المكتبة الأزهرية (الغلاف)



صورة (٧) من مخطوطة المكتبة الأزهرية (الصفحة الأولى)

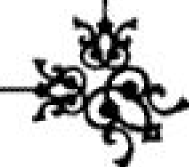


صورة (٨) من مخطوطة المكتبة الأزهرية (الورقة الأخيرة من النسخة الناقصة)




النَّصُّ المحقّق





بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين. وهو الموفق والمعين[(١)]]

الحمد لله العلي الأكرم، الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأعطاه البيان الذي هو رأس النعم، وتَرْجَمان الحكم، حتى قدر به على العبارة عن ذات نفسه، ومكنون صدره، والتوسل إلى مآربه، والتوصل إلى مطالبه، باللغات المختلفة، والألسن المتغايرة، وخَصَّ من بينها اللغة العربية بشرف فروعها وأصولها، وحُسْن مقاطعها وفصولها، ولطافة وزنها، وعذوبة لَحْنها، وإحكام مبانيها، وإبداع معانيها، وأَنْزَلَ بها أفضل أنبائه، وانبعث من أهلها أشرفُ رسله وأنبيائه، محمدٌ الذي أرسله رحمة للعالمين، وخاتماً للنبيين، وداعياً إلى الحق المبين، وشاهداً على الخلائق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله الهادين، [وعلى أصحابه[(٢)]] الرافعين لقواعد الدين، وسلَّم تسليماً.

أما بعد: فإن أحقَّ ما صُرِفَتْ إليه الهمة، وعُكفتْ عليه[(٣)] العَزمةُ[(٤)]، ما يكون طَريقاً إلى تصحيح اللسان، وسبيلاً إلى تقويم البيان، وهو علم النحو، الذي يفتقر إلى إدراكه كل عالم، ويحتاج إلى رعاية قواعده كل ناثر وناظم، وكان قد سبق [مني] [(٥)]فيه مُصَنَّفاتٌ، لكنَّ المختصر الذي سمّيته بـ(الهادي) قد شُغف به علماءُ الدهر، وفقهاءُ العصر، وكان يُرَغِّبُهم في حفظه نَزَارَةُ حجمه، وغزارةُ علمه، ويصدهم عنه[(٦)] صعوبة إدراكه، وعسر فهمه.

---

(١) (رب يسر ولا تعسر) في: أ، وما بين الحاصرتين من: ع.

(٢) ما بين الحاصرتين من: أ.

(٣) (عليها) في: ع.

(٤) العزمة: الأمر الجد.

(٥) (سبق مني) في: أ.

(٦) (عن) ف: ع.

فسألني من لا يمكن أن يُرَدَّ سؤاله، [ولا يسع إلا تجشم عبء[(١)]] ما طلب واحتماله، أن أملي له شرحاً موجزاً أجلو به صدأه عن ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله، وأسعفته بمراده، وأمليت - على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي - هذا الكتابَ وَفق مراده، جامعاً فيه بين الأحكام الصحيحة، والتعاليل الصريحة، والشواهد الغزيرة [والمسائل العزيزة[(٢)]] آتيًا بلفظ النص بخط أبين من خط الشرح، فاصلاً بينهما بالدوائر المحمرة[(٣)]، وسميته «**الكافي في شرح الهادي**».

وبالله التوفيق، وإياه أسأل الصحة والتسديد، إنه الجواد الكريم[(٤)].

«الخطبة: الحمد لله الذي بَهَرَتْ حكمتُه عقولَ الناظرين، وعَلَتْ كلمتُه عُلُوَّ العالِينَ، وغَلَبَتْ قدرتُه قُدَرَ القادرِينَ، والصلاة والسلام على خاتم النبينَ وسيد المرسلينَ، محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين»

الحمد: نوع من المدح، وهو الثناء على الرجل بما فيه من حُسْن، يقال: حَمِدْت الرجل أَحْمَدُهُ حَمْداً ومَحْمِدَةً ومَحْمَدَةً[(٥)]. وهو أعم من الشكر[(٦)] من حيث إنَّ الشكر لا يكون إلا على النعمة، كقول أبي خِراش الهذلي[(٧)]:

---

(١) ما بين الحاصرتين من: أ، وفي ع: ولا تجشم عبا.

(٢) ما بين الحاصرتين من: أ.

(٣) هكذا في: أو(بدوائر محمرة) ف: ع.

(٤) ملاحظة: اعتمدت في هذه المقدمة على نسختَيّ: أ، ع حيث الورقة الأولى من نسخة الأصل التي رمزت لها بـ(د) ليستْ من الكتاب، ولا تتصل به، وكُتِبَتْ بخط مغاير لخط النسخة التي بخط المؤلف.

(٥) المَحْمَدَة والمَحْمِدَة - بفتح الميم وكسرها - لغتان، والكسر نادر كما في اللسان (حمد) كالمذمة والمحمدة.

(٦) الحمد يقارب الشكر في المعنى، والفرق بينهما يظهر بضدِّهما، فضد الحمد الذم، وضد الشكر الكفران، وقد يوضع أحدهما موضع الآخر، لتقارب معنييهما. انظر شرح ابن يعيش: ١ : ٤.

(٧) هو خُوَيْلد بن مُرَّة، من بني هُذَيل، من مضر، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام (ت ١٥هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٦٣ والخزانة ١: ٢١٢ والأعلام ٢: ٣٧٣.

١ - حَمِدْتُ إلٰهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجَا ... خِراشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[١]

وعلى غير النعمة، تقول: حمدت فلاناً. و[٢] أخص منه من حيث إن الحمد لا يكون إلا بالقول، والشكر يكون بالقول وغيره، قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] وأنشد[٣] صاحب الكشاف[٤]:

٢ - أفادتكم النعماء مني ثلاثةً ... يدي ولساني والضميرَ المحجبا

فبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه[٥].

و(الله) أشرف الأسماء فإنه اسم مخصوص بالخالق تعالى[٦]، لم يَتَسَمَّ به أحد غيره.

ولسيبويه[٧] قول إنه مرتجل للعلمية غير مشتق، فلا يجوز نزع الألف واللام منه، وقولٌ أنه مشتق.

ثم في قول أن أصله (الإله) [٨] على وزن (فِعال) من قولهم: أَلِهَ الرجل يأله، إلاهةً،

---

(١) (عروة) أخوه و(خِرَاش) ابنه، وبعض الشر أهون من بعض، إذ لم يُقْتَلا جميعاً والبيت في ديوان الهذليين ٢: ١٥٧، وشرح السكري ٣: ١٢٣٠، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ١٤٣، والكامل ٢: ٥٢٩، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٧٨٢، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٧، والخزانة ٢: ٤٥٨.

(٢) هكذا في: أ، و(أو) في: ع.

(٣) هكذا في: أ و(قال) في: ع.

(٤) هو محمود بن عمر، الخوارزمي، الزمخشري، أبو القاسم، النحويّ، اللغويّ، المفسر، المعتزليّ، منسوب إلى زَمَخْشَر (بلد بخُوارَزْم) جاور بمكة، فلقب (جار الله)، أخذ عن الأصبهاني والنيسابوري (ت: ٥٣٨هـ) انظر نزهة الألباء ٣٩١، وإنباه الرواة ٣: ٢٦٥، وطبقات المفسرين للدوادوي ٢: ٣١٤، والأعلام ٨: ٥٥ وأنشد البيت في الكشاف ١: ٤٧ عند قوله تعالى «الحمد لله» الفاتحة: ١.

(٥) قوله (عموم وخصوص من وجه) قال المحققون: الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقاً سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال. والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر، فتبين من هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، يجتمعان في صورة، وينفرد كل قسم بصورةٍ فالحمد أعم سبباً وأخص محلاً، والشكر بالعكس. انظر شرح الأخضري على سلمه.

(٦) هكذا في: أ و(تعالى وقدس) في: ع.

(٧) الكتاب ١: ٣٠٩، ٢: ١٤٤.

(٨) هكذا في: أ، و(ثم إن أصله: إلاه) في: ع.

أي: عبد عبادةً، فمعنى الإله: المعبود، فحذفوا منه الهمزة تخفيفاً، لكثرة وروده واستعماله، ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم، ودفع الشياع[١]، ثم لزمتا لأنهما كالعوض من الهمزة المحذوفة، وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه[٢] ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء نحو (يا ألله) وفي[٣] قولهم «أَفَأَلله لأفعلنَّ».

وفي قولٍ[٤] أصله (لاهٌ) على (فعل) من: لاه، يليه، إذا تَسَتَّر، لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار، قال[٥]:

٣- بحَلْفَـــةٍ مِـــنْ أبي رِيَـــاحِ   يَسْـــمَعُهَا لاَهُـــهُ الكُبَـــارُ[٦]

أي: إلاهه[٧]، ثم أدخلت الألف واللام لما ذكرنا، وجرى مَجْرى العلم كالحسن والعباس، ونحوهما مما أصله الصفة، ويفخم اللام تعظيماً، إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياءٍ قبلها، نحو: بالله، ورأيت عابدي الله. بَهَرَتْ: غلبت، قال ذو الرمة[٨]:

---

(١) هكذا في: أ و(الشباه) في: ع.

(٢) (يفارقانه) بالياء في: أ، ع.

(٣) لعله سقط (القَسَم نحو) والعبارة في شرح ابن يعيش ١: ٣ ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء، والقَسَم نحو قولهم: يا أللهُ اغفر لي، وقولهم: أنا ألله لأفعلنَّ. وفي الكتاب ٢: ٤١٠ وتقول: يا ألله اغفر لي وأَفَأَلله لَتَفْعَلَنَّ.

(٤) نسب ابن يعيش هذا القول إلى سيبويه أيضاً، فيكون لسيبويه في اشتقاق اسم الله تعالى قولان. انظر شرح ابن يعيش ١: ٣.

(٥) قائله: الأعشى.

(٦) لاهه: إلهه، واستشهد المؤلف بالبيت على أن لفظ الجلالة (الله) أصله (لاه) ثم عُرف بالألف واللام، الكُبَار: العظيم، والمعنى: أقسم (أبو رياح) أمام الله، ألا يدفع دية القتيل، فَبَرَّتْ يمينُه، إذا مات في شر حال. ورواية الديوان (كحلفة) انظر ديوانه: ٢٨٣. واشتقاق أسماء الله: ٣٣ والقرطبي ٤: ٥٣، وشرح ابن يعيش ١: ٣، والخزانة ١: ٣٤٥، ٣: ٢٢٣، والعيني ٤: ٢٣٨، واللسان (أله).

(٧) (إلهه) في ع.

(٨) هو غَيْلان بن عُقْبة، العدوي من مضر، أبو الحارث، وذو الرمة لقبه، شاعر وصاحبته (مَيّ بنت عاصم) (ت: ١١٧هـ). انظر الشعر والشعراء: ١: ٥٢٤، والسمط ١: ٨١، والخزانة ١: ٥١، والأعلام ٥: ٣١٩، ١٠: ١٦٧.

٤ - ما زِلتَ في درجاتِ الأمرِ مُرْتَقِياً ... تَسْمو وَيَنمى بكَ الفرعانِ من مَضَرَا
حتى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ ... إلاّ على أحدٍ لا يعرفُ القَمَرَا[١]

والحكمة من الله تعالى هو إتقانُ الأمور، وإحكامُ التدبير فيها، ووضعُ كل شيء موضعه بحسب المصلحة.

خاتم النبيين: أي آخرهم. و(النَّبيُّ)[٢] فَعيلٌ من النَّبأ، وهو الخبر بمعنى مُفْعِل كبديع بمعنى مُبْدِع، أو بمعنى مُفْعَل كعقيد بمعنى معْقَد[٣]، وجمع تكسيره: أنبياء، ونُبَّآء، نبئ كتبيع[٤].

محمد: مُفَعَّل من الحمد، والتكرير فيه للتكثير[٥]، كما يقال: قَطَّعْتُ الثوب، فهو مقطع، وفتحت الباب فهو مفتّح، إذا فعلت به ذلك مرة بعد أخرى، وهو منقول عن الصفة على سبيل التفاؤل، أنه سيكثر حمده، وأخطأ من قال: إنه مرتجل.

آله ﷺ:[٦] أهل بيته.

وألف (آل) منقلبة[٧] عن همزة هي بدل من هاء (أهل)[٨]، ويخص الآل بالأشراف،

---

(١) البيت الأول ساقط من: ع، الفرعان: الأعمام والأخوال. والبيتان في الديوان (٢: ١١٦٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٢١، والهمع ٢: ١٥٠، والدرر ٢: ٢٠٥، والصحاح واللسان والتاج (بهر).

(٢) انظر ما جاء في لفظَيْ (النبيّ والنبيء) في اللسان (نبأ).

(٣) هكذا في: أ، و(كقعيد بمعنى مقعد) في: ع.

(٤) (نبئ كتبيع) ساقط من: ع، وهي في: أ.

(٥) والمحمد: الذي كثرت خصاله المحمودة: قال الأعشى:

إليك أبيتَ اللعنَ كان كَلالها ... إلى الماجد الفَرْعِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ

(٦) هكذا في: أ، و(عليهم السلام) في: ع.

(٧) هكذا في: ع و(منقول) في: أ.

(٨) في شرح الرضيّ للشافية ٣: ٢٠٨: قيل (آل) أصله (أهل)، ثم (أأل) بقلب الهاء همزة) ثم (آل) بقلب الهمزة ألفاً، وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً، وثبت قلبها همزة، فالحمل على ما ثبت مثله أولى. وقال الكسائي: أصله (أوَل)، لأنهم يؤَوِلونَ إلى أصل.

ولا يقال: آل الإسكاف وآل الخياط، وإنما يقال: آل الله، وآل محمد[١] وآل الملك، ومنه: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ [٢] مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [المؤمن: ٢٨] والأهل يعمّ الكل، وقوله (وآله) فيه نظر، لأن العرب لم تضف الآلَ إلا إلى الظاهر غالباً.

وقوله (الطيبين الطاهرين) إشارة إلى قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣][٣].

«وبعد: فهذا مختصر هادٍ لذوي الآداب إلى علم الإعراب، أمليتُه لبعض أعزّة الأحباب، سالكاً فيه سبيل الإيضاح مع الاختصار، مجتنباً طريقَ التقصير والاقتصار، مشيراً إلى قواعد هذا العلم، موضحاً إيّاها بأمثلتها، ليكون فيه كفاية للمبتدي، وإقناع للمنتهي، مستعيناً بالله، وهو ولي التوفيق، وهو[٤] حسبنا ونعم الوكيل»

(بعدُ) غايةٌ مبنية على الضم، لأنها في تقدير الإضافة، كأنه قال: بعد ذلك، أي: بعد حمد الله والصلاة على رسوله.

وقوله: (فهذا مختصر) إنما أتى بالفاء، لأنه قدر (أمّا) مع (بعد) لأنها تقع[٥] معه كثيراً، والشيء إذا عرُف موضعه جاز حذفُه، فأتى بالفاء كما في (أمّا) من معنى الشرط.

ويجوز أن يحمل قوله (هذا) على أنه عَمِلَ الخُطْبة بعد فراغ الكتاب، أو صَوَّر الكتاب وفصوله ومسائله في نفسه، فأشار إلى[٦] المعنى الموجود في النفس.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ٧.

(٢) (مؤمن) ساقط من: أ.

(٣) ملاحظة: اعتمدت في هذه الخطبة على نسختَيْ: أ، ع حيث الأوراق الأولى من نسخة الأصل قد تمزقت وبقي منها قطع صغيرة ملصوقة على الورقة الأولى بين الجلد والكتاب وقابلت عليها.

(٤) (وهو) ساقط من: أ.

(٥) (يقع) في: ع.

(٦) (إلى) من: أ، و(في) في: ع.

والأولى أنْ يقال: إنه وضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شيء[١] ليشير[٢] وقت الحاجة كما يُكتب في تصدير الصك: هذا ما شهد عليه[٣] المسمون في هذا الكتاب، ولم يشهدوا بعد، فإذا شهدوا صحت الإشارة[٤].

والمختصر: الموجز من اختصار الكلام، وهو ضد الإطالة.

والفرق بين التقصير والاقتصار: أن التقصير ترك الشيء أو بعضه عن قدرة،[٥] تقول[٦]: أَقْصَرْتُ عنه، إذا كففْت ونَزَعْت مع القدرة، فإن عجزت عنه قلت: قَصَرْت بلا ألف.

❊❊❊



(١) (إلى شيء) ساقط من: ع وأثبتها من: أ.

(٢) هكذا في: أ، (ليشير بها) في: ع.

(٣) هكذا في: أ، (عليه الشهود) في: ع.

(٤) هكذا في: أ، وكذلك على هامش: ع و(الإجازة) في: ع.

(٥) هكذا في: ع و(عجز) في: أ.

(٦) انظر الصحاح (قصر) ٢: ٧٩٥.



«فصل[١]:

النحو في اللغة: القصد، وفي الصناعة: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»

الفصل: في الأصل مصدر فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما، ثم جُعِلَ بمعنى الفاصل. وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل.

وللنحو معنيان: لغوي، وصناعيّ.

فاللغوي سبعة أشياء:

القصد، يقال: نحوتُ نحوَك، أي: قصدت قصدك.

والمِثْل، تقول: مررتُ برجل نحوك، أي: مثلك.

والجهة كقوله[٢]:

٥- وهُـنَّ نَحْـوَ البيـتِ عامِـدَاتِ[٣]

والنوع، تقول: هذا الشيء ثلاثة أنحاء، أي: ثلاثة أنواع.

والمقدار، تقول: هُنَّ[٤] نحوُ ألفٍ، أي: مقداره.

واسم موضع.

---

(١) على هامش (ع): كل فصل يجري مجرى باب، وكل باب فإنه يُسأل عن ثلاثة أشياء: ما ذلك الشيء؟ وما قسمته؟ وما حكمه؟

(٢) هكذا في: أ، و(كقولك) في: ع.

(٣) هكذا في: أ، و(عابدات) في: ع. و(نحو البيت) هو الخبر لهن، و(عامدات) حال من الضمير المستكن في الظرف. انظر الرجز في الخصائص ١: ٣٤، والصحاح والتاج (وحى).

(٤) هكذا في: أ، و(هم) في: ع.

و(بنو نَحْوٍ) قومٌ من العرب[١].

وأما الصناعي، فقال[٢] «أبو علي» في الجزء الثاني من الإيضاح:

إنه عِلْم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[٣]، أي: علم كائن بالمقاييس، وهي جمع مقياس، وهو الآلة التي يحصل[٤] بها القياس.

وحقيقتها ها هنا: ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته.

والمستنبطة: المستخرجة، والاستقراء: التتبع[٥].

فموضوع النحو: الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الهيئات المختلفة في إفرادها وتركيبها، ويجوز أن يكون منقولاً عن كل واحد من المعاني اللغوية، غير اسم الموضع

---

(١) قال في القاموس (مادة النحو): وبنو نَحْوٍ من الأزد.

(٢) هكذا في: أ، و(قال) في: ع.

(٣) وعرّفه «ابن عصفور» بقوله: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها» المقرب ١: ٤٥ فيكون النحو - على هذا التعريف - مرادفاً لقولنا (علم العربية) وليس بقسيم الصرف.

والنحو مصدر أريد به اسم المفعول، أي: المنحو، كالخلق بمعنى المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كل علم منحوًّا، أي: مقصوداً كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية، وإن كان كل علم فقهاً، أي: مفقوهاً أي: مفهوماً.

وقد قال «ابن مالك» في ألفيته «مقاصد النحو بها محوية» مع اشتمال ألفيته على كل من النحو والصرف.

وعرفه «الخضريّ» في مقدمة حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية بقوله: يطلق على ما يعم الصرف تارة، وعلى ما يقابله أخرى.

ويُعَرَّف على الأول: بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها - كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال - وحال تركيبها - كالإعراب والبناء - وما يتبعهما من بيان شروطٍ لنحوِ النواسخ وحذف العائد، وكسر «إن» أو فتحها، ونحو ذلك. ويُعَرَّف على الثاني: بأنهُ يخص بأحوال التركيب.

(٤) هكذا في: أ، و(تحصل) في: ع.

(٥) الاستقراء، لغةً: تتبع القرى، واصطلاحاً: تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي، ومفاده الظن.

والقبيلة، لأنه يقصد به صواب الكلام، وهو ناحية من العلوم، ونوع منها، ومقدار في نفسه، وإذا عَرَفَه المتكلم ماثَلَ كلامه بكلام العرب.

«والكلمة هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع»

اعلم أنهم إذا أرادوا تعريف حقيقة الشيء حدّوه، بأن يذكروا الجنس القريب[١] أوّلاً، وهو الدال على تمام جزئه، المشترك بينه وبين غيره.

ثم قرنوا به الفصل القريب، وهو ما يميزه عما يشاركه في الجنس القريب بسيطاً كان أو مركباً.

فـ(اللفظ) ها هنا هو[٢] الجنس القريب، وما بعده فصول.

واللفظ هو الصوت المعتمد على المقطع مستعملاً كان أو مهملاً، فالصوت الساذج لا يسمى لفظاً.

واحترز باللفظ عن الدال على المعنى مما ليس بلفظ كالخط، وبالدلالة على معنى عن غير الدالة.

وبالوضع عن الكلمة المُحَرَّفة التي تتخاطب بها العامة، وعما يدل بالطبع كقول النائم: أخ، فإنه يُفْهَم استغراقه في النوم، وكقوله عند السعال: أحّ، أح، فإنه يفهم منه أذى الصدر.

وقال الزمخشري[٣]: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع.

---

(١) فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة. انظر شرح ابن يعيش ١ : ١٨ .

(٢) (هو) ساقط من: ع.

(٣) انظر المفصل: ٦.

وزُعِم[١] أنه احترز بالمفرد عن المركب، نحو: الرجل، فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرَّف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة، ومن جهة المعنى[٢] كلمتان وكذلك: ضربا، وضربوا، وهو غَلَطٌ؛ لأن الرجل ونظائره لفظتان، لا لفظة واحدة.

ثم ينتقض ما ذكره بنحو: ضرب، فإنه يدل على معنيين: الحدث، والزمان وأنه كلمة بالاتفاق.

وفي (الكلمة) ثلاث لغات:

كَلِمة[٣] كنَبِقة، وجمعها: كَلِم، كنَبِق.

وكَلْمة، وجمعها: كَلْم، كتَمْرَة وتَمْر.

وكِلْمة، وجمعها: كِلَم، كسِدْرة وسِدَر.

وكذلك كل اسم على (فَعِل) - بكسر العين - فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث نحو: كَبِد، وكَبْد، وكِبْد[٤].

وقد تطلق الكلمة على القصيدة مجازاً، وعلى الجمل الكثيرة[٥].

«وأنواعها ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرف»

قالوا: ودليل الحَصْر أن المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطة للحَدث بالذات، فالذات: الاسم، والحدث: الفعل، والرابطة: الحرف.

---

(١) يبدو أن الزاعم هو «ابن يعيش» شارح مفصل الزمخشري. انظر شرح ابن يعيش ١: ١٩.

(٢) (ومن جهة المعنى) ساقط من: أ.

(٣) وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥].

(٤) وإن كان الوسط حرف حَلْق جاز فيه لغة رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذ، وشِهِد. انظر الشذور: ١١.

(٥) إطلاق لفظ الكلمة على الجملة والجمل مجاز مرسل، علاقته الجزئية والكلية.

ولأن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني، وهذه الأقسام يعبر بها المخاطبون عن جميع ما حصل[١] في أنفسهم من المعاني، فلو كان ثَمَّ[٢] قسم رابع متروك لبقي في النُّفُوس معانٍ لا يمكن التعبير عنها بإزاء القسم الساقط، ألا ترى[٣] أنه لو سقط بعض هذه الثلاثة لسقط معناه، ولأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإنْ دلت على معنى في نفسها، فإن دلّت على زمان معناها فهي الفعل، وإلا فالاسم[٤].

«فالاسم: كلُّ كلمة تدل على معنى / في[٥] نفسها من غير أن تدل على زمانه» [٤]

إنما بدأ بالاسم لأنه مستغن عن الفعل والحرف، لأنه مسند ومسند إليه، كقولك: زيد ذاهب، والفعل والحرف محتاجان إليه، فإن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، والحرف إنما يدل على معنى في غيره، فغيره إن كان اسماً فقد[٦] افتقر إليه، وإن كان فعلاً افتقر إلى ما افتقر إلى الاسم. وقدّم حدّه على علاماته، لكون الحد مُعَرِّفاً حقيقةَ المحدود، وسيبويه[٧] لم يحد الاسم بل اكتفى فيه بالمثال، فقال: فالاسم نحو: رجل، وفرس، وأقربُ ما ذكر في حده ما ذكرها هنا.

فقوله: كل كلمة تدل على معنى، شمل أنواع الثلاثة.

وقوله: في نفسها، معناه أن الذهن لا يفتقر في تصور معناه إلى غيره.

وهذا وصف مشترك بين الاسم والفعل، فإنه لو قيل لك: ما الإنسان؟ فقلت:

---

(١) هكذا في: أ، و(يحصل) في: ع.

(٢) هكذا في: أ، و(ثمّة) في: ع.

(٣) هكذا في: أ، و(يُرى) في: ع.

(٤) هذه القسمة دائرة بين النفي والإثبات، فتكون حاصرة، لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان، والدليل الذي دل على الانحصار في هذه الثلاثة عقلي. انظر شرح الرضي للكافية ١: ٧، والشذور: ١٤.

(٥) جاءت الرطوبة على أكثر صفحة (٤) في: د.

(٦) (فقد) ساقط من: ع.

(٧) الكتاب ١: ٢.

الحيوان الناطق. فَهِمَ السائل منه حقيقة الإنسان. ولو قيل: ما معنى ضرب؟ فقلت: ضَرْبٌ واقع في زمانٍ ماضٍ. فَهِمَ السائلُ منه حقيقة المسؤول عنه. وخرج عنه الحرف[١] فإنه يدل على معنىً في غيره، أي: لا يتم تصوّره إلا بتصوّر غيره، ألا ترى[٢] أنه لو قيل لك: ما معنى: كأنَّ؟ فقلت: التشبيه، فذلك لا يعرف إلا بعد معرفة أشياء، فإن التشبيه عبارة عن حمل شيءٍ على شيءٍ في صفةٍ، المحمولُ عليه فيها أقوى من المحمول، كقولنا: كأنّ زيداً الأسد، إذا شبهته به في الشجاعة [فالأسد أقوى في الشجاعة][٣] من زيدٍ، وهذا المعنى لا يتمثله الإنسان إلا بعد معرفة: الحمل، والأصل، والفرع، والتفاضل بينهما.

وقوله: من غير أن تدل على زمانه، يفصله عن الفعل، والهاء في: زمانه عائدة على المعنى، والمراد بالزمان ها هنا الزمان المحصّل، أعني الماضي على التعيين أو الحال على التعيين، أو المستقبل على التعيين[٤]، ودخل فيه: الصّبوح، والغبوق، والجاشِرِيّة[٥]، القَيْل، لأن أزمنتها غير محصَّلة، وكذلك المتقدم والمتأخر، فإن المتقدّم قد يقع في المستقبل والمتـأخر في الماضي كما تقول: الغدُ متقدّم على ما بعده، وأمسِ متأخر عما قبله، ونعني بزمانه زماناً خارجاً عن حقيقة ذلك المعنى، فدخل فيه: أمسِ، والآنَ، وغد؛ لأنها أسماءٌ لنفس الزمان، فلم[٦] يدل على معنى مغاير للزمان.

وأمّا الماضي والمستقبلُ فإنهما اسمَا الفاعل والمفعول، وذلك لا يدل على زمان محصل[٧] بدليل صحة إعمالهما في الحال والاستقبال وإضافتهما في الماضي.

---

(١) (حرف) في: د.

(٢) (يرى) في: ع.

(٣) ما بين الحاصرتين من: أ، ع وغير واضح في: د.

(٤) (أو المستقبل على التعيين) ساقط من: ع.

(٥) (الجاشرية) مؤخر عن (والقيل) في: ع. الصبوح: الشرب بالغداة. الصحاح ١: ٢٨٠، الغبوق: الشرب بالعشي. الصحاح ٤: ١٥٣٥، القيلولة، وهي النوم في الظهيرة، وأيضاً: شُرْبُ نِصفِ النهار، يقال: قَيَّلَهُ فَتَقَيَّلَ، أي: سقاه نصف النهار فشرب. الصحاح ٥: ١٨٠٨.

(٦) (ولم) في: ع.

(٧) (فحصل) في: ع.

ونعني بالدلالة: الدلالة الوضعية الأولية ليدخل فيه أسماء الأفعال كهيهات فإنها دالة على الزمان[1] الماضي، وأفّ على الحاضر، ونزال على المستقبل، لكن لا بالوضع الأول بل واسطة دلالة مسمياتها عليها، فصار ذلك كدلالة الهاء في قولنا: زيد[2] ضربته، على زيد، لا بالوضع بل لأنها عائدة عليه لتقدم ذكره.

وفي الأسماء خمسُ لغات:

اِسْمٌ، وأُسْمٌ: بكسر الهمزة وضمها، والكسر أجود، لأنها همزة وصل.

وسِمٌ، وسُمٌ: بكسر السين وضمها. وسُمًى كهُدًى.

وهو عند البصريين مشتق من السُّموّ لأنه سما على الفعل والحرف لكونه مسنداً ومسنداً إليه، وسَمَا بمُسَمَّاه فأوضحه وكشف معناه وأصله[3] عندهم (سِمْوٌ) بكسر السين أو ضمها كعُضوٍ وعِضْوٍ فحذفت الواو اعتباطاً، أي من غير علّة، ونقل سكون الميم إلى السين فجيء بالهمزة توصُّلاً إلى النطق بالساكن فوزنه (أفع).

وعند الكوفيين هو مشتق من الوَسم وهو العلامة، تقول: وَسَمْتُ البعيرَ إذا وضعتَ عليه علامةً يُعْرف بها، فالاسم علامة على المسمى يُعْرف بها، وأصله (وَسْمٌ) فحذفت الواو اعتباطاً وجيء مكانها بالهمزة فوزنه (أعل) ورجَّحوا ما ذَهبوا إليه[4] بقلة الحذف لأنهم حذفوا حرفاً وألحقوه الهمزة.

وزاد البصريون عليهم/ [5] بإسكان السين، ويُفْسد مذهبَهم التصريف لأنك تقول في تصغيره (سُمَيٌّ) وفي جمعه (أسماء) وفي تصريف الفعل منه سَمّيتُ وأسميت وفي فُعَل [٥]

---

(١) (زمان) في: ع.

(٢) (زيد) ساقط من: ع.

(٣) (والأصل) في: ع.

(٤) (ورجحوا ما ذهبوا إليه) أثبته من: ع، وقد لعبت يد النساخ هنا في: د.

(٥) جاءت الرطوبة على أكثر صفحة (٥) من: د.

منه سُمّي كهُدًى، وفيمن يناظرك في اسمه سَمِيٌّ، ولو كان كما قالوا لوجب أن تقول[١]: وُسَيْمٌ وأوسام وَوسَمْتُ وأَوْسَمْت ووُسَمٌ ووَسِيميٌّ، وأيضاً فألف الوصل لا تلحق[٢] إلا محذوف اللام، كابنٍ واسْتٍ واثنان، وما حُذِفَ فاؤه عُوّض في[٣] آخره كعدَةٍ وزِنةٍ، وإنما قالوا: امرأ وامرأة، لأن الهمزة مشبّهة بحروف اللين، ويلحقها التخفيف كما يلحق تلك الحذف فشبهها بما حذف لامه.

«ومن علاماته: الألف واللام، كالرجل»

العلامة فَعالة من العِلم لأنها تحصل[٤] للناظر العلم بالاسم أو الفعل، وليست نفسَ حقيقته لأنها تُفَارقُ، ومن حكمها الاطراد دون الانعكاس فكل[٥] موضع وُجدَ فيه ولو علامةٌ واحدة لَزِم وجود الاسمية[٦] والفعلية، ولا يلزم من وجودهما[٧] وجودُها.

وعلامات الاسم قسمان: لفظية ومعنوية. فاللفظيةُ ما يتكلم بها وهي أقوى من المعنوية، كما أن الإعراب الظاهر أقوى من الإعراب المقدّر.

فمن اللفظية: الألف واللام، أي: دخول الألف واللام[٨]، وهي على أنواعها التي سنذكرها في فصل المعرفة، والنكرة مختصة بالأسماء لأنها للتعريف المختَصّ بالأسماء؛ لأن الاسم يحدَّث عنه والمحدَّث عنه حقُّه أن يكون معرفة، والفعل خبر وحقه أن يكون نكرة. والحرف معناه في غيره فصار كالجزء منه، وجزءُ الشيء لا يوصف بكونه نكرةً أو معرفةً،

---

(١) هكذا في: أ، و(يقال) في: ع.

(٢) هكذا في: أ، و(لا يلحق) في: ع.

(٣) (في) ساقط من: ع.

(٤) هكذا في: أ، و(يحصل) في: ع.

(٥) هكذا في: أ، (وكل) في: ع.

(٦) هكذا في: أ، و(أو) في: ع.

(٧) هكذا في: أ، و(وجودها) في: ع.

(٨) (أي دخول الألف واللام) ساقط من: ع.

وأما قول الفرزدق[١]:

٦- ما أنت بالحكمِ التُّرْضى حُكُومَتُه ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والرَّشَدِ[٢]

ونظائره من أقبح الضرورات، والذي جرأه عليه أنه رأى الألف واللام في الصفات بمنزلة (الذي) فأجرى الفعل مجراها.

«والتنوين وحرف الجر، نحو: من زيدٍ»

التنوين: مصدر نوّنتُ الاسم تنويناً، إذا جئت في آخره بالنون. وهو مأخوذ من لفظ النون كما أخذوا من لفظ الياء[٣] فقالوا: يَيَّيْتُ ياءً حسنة، أي: كتبتها.

ثم إنهم سموا النون الساكنة التي تلحق الاسم بعد حرف إعرابه تنويناً. وهو إما أن يلحق الاسم المتمكن المنصرف، كرجل وزيد، ويسمى تنوين المكانة، أو اسم الفعل، كصهٍ، أو جمع المؤنث السالم كمسلماتٍ. أو ما لا ينصرف أو المنادَى المضمومَ للضرورة، أو أسماءَ الإشارة كما روى (هؤلاءٍ قومُكَ) أو عوضاً من المضاف إليه[٤] كقوله: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١].

وهذه كلها مختصة بالأسماء، لأنها زيادة حرف على أصل الكلمة، والأسماء أخفُّ

---

(١) هو همّام بن غالب التميمي، الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق، شاعر بصري يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومن أمهات كتب الأدب والأخبار (نقائض جرير والفرزدق) في ثلاثة مجلدات (ت ١١٠هـ) في بادية البصرة. انظر الشعر والشعراء ١: ٤٧١، والخزانة ١: ١٠٥، والأعلام ٩: ٩٦.

(٢) استشهد النحاة بالبيت على دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة، لأنه مثلها في المعنى، وهذا ضرورة عند النحويين. والرواية المشهورة ضد النحاة (والجدلِ) انظر الإنصاف ٢: ٥٢١، والخزانة ١: ١٤، والعيني ١: ١١١، والهمع ١: ٨٥، والدرر ١: ٦١، وحاشية يس ٢: ٢٨٩.

(٣) (كما أخذوا من لفظ الياء) ساقط من: ع.

(٤) (إليه) ساقط من: ع.

من الأفعال كما سيأتي[١] فكانت أقبل[٢] [للزيادة، ولأن الأصل من أنواع التنوين هو[٣] تنوين التمكن الفاصل بين المنصرف وغير المنصرف، وذلك لا يمكن في غير الأسماء، ولأن الفعل قد يتصل به ضمير الفاعل الذي هو كالجزء منه كضربت، فلو نوّن الفعل لفصل التنوين بينهما، ولصار بمنزلة تنوين بعض الكلمة، وأنه مُحال لأنه هيئته تلحق بعد إعراب الكلمة فلا تلحق قبل تمامها.

والحرف بمنزلة الجُزْء مما يدخل عليه، وجزءُ الكلمة لا ينوّن لما ذكرنا][٤] وقد يلحق القوافي المطلقة لقطع الترنم، كقوله:

٧- أقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابَنْ ... وقولِي إن أصَبْتُ لقد أصابَنْ[٥]

والقوافي المقيّدة التي إذا أطلقتْ كانت مرفوعة أو مجرورة، وتسمى الغالية كقول امرئ القيس[٦]:

٨- تَميمُ بنُ مُرٍّ وأَشْياعُها ... وكِنْدَةُ حَوْلي جميعاً صُبُرْنْ[٧]

---

(١) (كما سيأتي) ساقط من: ع.

(٢) هكذا في: د و(أصل) في: ع.

(٣) هكذا في: أ و(وهو) في: ع.

(٤) ما بين الحاصرتين جاءت الرطوبة على أغلبه في: د.

(٥) قائله «جرير» انظر ديوانه ٢: ٨١٣، والكتاب ٢: ٢٩٨، ٢٩٩، وشرح ابن يعيش ٤: ١١٥، ١٤٥، ٥: ٩، ٧، ٢٩: ٣٣، والخصائص ١: ١٧١، ٢: ٩٦، والنوادر: ١٢٧، أمالي ابن الشجري ٢: ٣٩، الخزانة ١: ٣٤، ٤: ٥٥٤، والهمع ٢: ٨٠، والدرر ٢: ١٠٣، ٢١٤ والمغني (النون المفردة) ١: ٣٧٨ (فقد) في: ع.

(٦) هو امرؤ القيس بن حُجْر الكندي، من بني آكل المُرَار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، اسمه: حُنْدُج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي (ت: ٨٠ق.هـ) بأنقرة. انظر الشعر والشعراء ١: ١٠٥، والأعلام ١: ٣٥١.

(٧) هو في ديوانه: ١٥٤. المعنى: لا يدّعي القوم، تميم بن مرّ أني أفرّ وكندة حولي. أشياعها: أصحابها وأنصارها.

وكقول رؤبة[١]:

٩- وقاتِمُ الأعماقِ خـاوِي المُخْـتَرَقِنْ[٢]

و[٣] هذان لا يختصان بالأسماء، فإذن مراده ما سبق من أنواعه. ومنها دخول حرف الجر، فإنها لتعدية الأفعال التي لا تتعدى[٤] بالوضع على ما سنُحكم ذلك في بابه، فدخولها على الفعل يُفضي إلى عمل الفعل في الفعل، وأما قول الراجز[٥]:

١٠- واللهِ مـا لَـيْلي بنـامَ صـاحِبُهْ
ولا مجانِـبِ اللَّيَـانِ جانِبُـهْ[٦]

فنام[٧] صفة لموصوف محذوف كأنّه قال: ما ليلي بليلٍ نام صاحبُه، فحذف الموصوف وأدخل حرف الجر على الجملة التي هي صفة. وهذا من قبيح الكلام.

وقيل: نام صاحبُه اسمُ رجلٍ كتأبّط شرًّا، والتقدير: ما ليلي بليلِ نامَ صاحبه، ولو دخلت على الحرف الذي هو كبعض الكلمة لكان الفعل قد عمل في بعض الكلمة،

(١) هو رؤبة بن العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد راجز، لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة (ت: ١٤٥هـ) . انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٩٤، والسمط ١: ٥٦، والخزانة ١: ٤٣، والأعلام ٣: ٦٢.

(٢) انظر البيت في الكتاب ٢: ٣٠١، والخصائص ١: ٢٢٨، ٢٦٠، ٢٦٤، ٣٢٠، ٣٣٣، والمنصف ٢: ٣، ٣٠٨، والمحتسب ١: ٨٦، ٢: ٢٧، والهمع ٢: ٣٦، ٨٠، والدرر ٢: ٣٨، ١٤٠، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٨، ٩: ٢٩، ٣٤، والخزانة ١: ٣٨، ٤: ٢٠١، والعيني ١: ٣٨، ٣: ٣٤٦.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (يتعدى) في: ع.

(٥) هو القناني. انظر معجم شواهد العربية: ٤٤٤.

(٦) والرواية المشهورة: ولا مخالطِ. و(الليام) في: ع وهو تصحيف. واللِّيان بكسر اللام الملاينة، وبفتحها اللين والدعة. انظر: البيت في الخصائص ٢: ٣٦٦، والإنصاف ١: ١١٢، والخزانة ٤: ١٠٦، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٨، والهمع ١: ٦، ٢: ١٢٠، والدرر ١: ٣، ٢: ١٥٣، واللسان (نوم)، والعيني ٤: ٣.

(٧) هكذا في: ع-و (فنام صاحبه) في: أ.

وذلك غير معقولِ المعنى.

وأما قولهم: جئتُ بلا زاد، فنتكلم[١] عليه في موضعه.

«وحرف النداء[٢] نحو يا زيدُ»

لأن المنادى لا يكون إلاّ اسماً؛ لأنه مخاطب ومفعول، وأما قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] و﴿يَٰلَيْتَنَا﴾ [الحاقة: ٢٧] وقول ذي الرمة:

١١- ألا يا اسْلَمي يا دارَمَيّ علىٰ البِلَى ... ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكَ القَطْرُ[٤]

فعلى حذف المنادى والتقدير: ألا يا قومِ اسجُدُوا، ويا هؤلاء ليتها، ويا دار مَيٍّ اسلمي.

«والإضافة: نحو: غلامُ[٥] زيدٍ»

من العلامات المعنوية كون الاسم مضافاً إذِ[٦] الغرض من الإضافة التعريفُ والتخصيصُ، والأفعالُ[٧] في غاية الإبهام والتنكير فلا[٨] يحصل من إضافتها إلى غيرها تعريفٌ ولا تخصيصٌ، وكذلك الحروف، ولأن الفعل لا بدّ له من فاعل[٩] فلو أضفته

---

(١) هكذا في: ع و(فيتكلم) في: أ.

(٢) ليس المرادُ بالنداء دخول حرف النداء؛ لأنَّ (يا) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿يا ليت قومي﴾ [يس: ٢٦] ﴿ألا يا اسجدوا﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي، بل المرادُ كونُ الكلمة مناداةً [أي: مطلوباً إقبالها بحرف مخصوص] نحو: يا أيها الرجلُ، ويا فُلُ، ويا مَكْرَمانُ. انظر أوضح المسالك: ١: ١٩.

(٣) من (لأنه) إلى (تعالى) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٤) الجرعاء: الأرض الرملية، انظر البيت في الديوان ١: ٥٥٩، والمغني (اللام: لا) ١: ٢٦٦، والعيني ٢: ٦، والهمع ١: ١١١، ٢: ٤، ٧٠، والدرر ١: ٨١، ٢: ٢٣، ٨٦، وعجز البيت أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٥) (والإضافة نحو غلام) أثبته من: أ، ع ومخروم في: د.

(٦) هكذا في: د، أ، و(لأن) في: ع.

(٧) من (الإضافة) إلى (الأفعال) أثبته من: أ، ع ومخروم في: د.

(٨) هكذا في: د، أ و(لا) في: ع.

(٩) (ولأن الفعل لا بد له من فاعل) أثبته من: أ، ع ومخروم في: د.

لأضفتَ الجملة وأنه غير جائز، والحرف لا بدّ له من غيره، فلو أضفتَه مجرداً كنتَ قد أضفته قبل تمامه، ولو أضفته[١] بعد أخذه غيره فالإضافة واقعةٌ على غيره لا عليه، وكون الاسم مضافاً إليه أيضاً خصيصة له؛ لأن المضاف إليه[٢] قائم مقامَ التنوين، فلو أضفتَ إلى الفعل مع أنه لا بُدّ له من فاعل فقد[٣] أقمتَ الجملة مقام التنوين الذي هو غاية الضعف[٤]، لكونه حرفاً أُحادِيًّا ساكناً وهو بعيد، لكن الفعل يضاف إليه أسماء الزمان على ما سيجيء.

«والإسناد إليه[٥] أو كونُه في معنًى ما يُسْنُد إليه كإذْ وإذا»

الإسناد إليه أعم من الإخبار عنه على ما نبينه[٦] في الفعل، والفعل لا يسند إليه لأنه يكون إسناداً إلى جملة غير مسمى بها وهو غير معقول المعنى، والحرف إن تعلّق[٧] بجملة فكذلك، وإن تعلّق بمفرد، ولا بد لذلك المفرد من شيء يعلّق[٨] به، فيكون أيضاً جملة.

فإن قلتَ: فقد أسند إلى الفعل[٩] في قولهم: «تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه[١٠]» قلت: المراد أن تسمع، ومسوِّغ حذفها مع أنه يريدها ثبوت (أن) الثانية[١١] كقول طرفة[١٢]:

---

(١) (أضفته قبل تمامه ولو أضفته) أثبته من: أ، ع ومخروم في: د.

(٢) (خصيصة له لأن المضاف إليه) أثبته من: أ، ومخروم في: د.

(٣) هكذا في: د، أ و(قد) في: ع.

(٤) (الذي هو غاية الضعف) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٥) (والإسناد إليه) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٦) (الإخبار عنه على ما نبينه) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٧) (والحرف إن تعلق) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(٨) (تعلق) في: أ، ع. وبدون نقط في: د.

(٩) (أسند إلى الفعل) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(١٠) مَثَلٌ يضرب لمن خَبَرُهُ خَيْر مِنْ مَرآه. وأول من قاله «المنذر بن ماء السماء» انظر عيون الأخبار ٤: ٣٥، والسمط ١: ٦١٣، وجمهرة الأمثال ١: ٢٦٦ وأمالي الزجاجي: ٢٠٠، ومجمع الأمثال ١: ١٢٩، والمغني ٣٠٦، ٤٧٧، ٦٥٥، ٧١٣، وتهذيب اللغة (معد) ٢: ٢٦٠.

(١١) (أنه يريدها ثبوت أن الثانية) أثبته من: أ، ع، ومخروم في: د.

(١٢) هو طرفة بن العَبْد، البكري الوائلي، أبو عمرو، شاعر، جاهلي، وهو أشعر الشعراء بعد امرئ القيس، وله معلقة مشهورة (ت: ٦٠ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ١٨٥، والسمط ١: ٣١٩، والخزانة ١: ٤١٤.

١٢- ألا أيُّهذا اللائمي أَحْضُرُ الوَغى   وأن أَشْهَدَ اللّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي[١]

أراد في أن أَحْضُرَ الوغى، أو نقول[٢]: هذا كلام هُجِر فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنَى لَفَظ بالفعل، والمراد الاسم كأنه قال: سَماعُك بالمعيديّ. وفي التنزيل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [٣] [البقرة: ٦] أي: سواء عليهم الإنذارُ وتركُه، وقال عُرْوَة بن الورد[٤]:

١٣- فقالوا ما تَشَاءُ؟ فقلْتُ: أَلْهُو   إلى الإصْبَاحِ آثِرَ ذي أَثِيرِ[٥]

أي: اللَّهْوَ على أنه مُعارض بما روى (أن تسمعَ) ويروى (تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه) ورجحه القياس.

وأما إذ وإذا، فإذْ: ظرف لما مضى من الزمان[٦]، وإذا: ظرف لما يستقبل منه، وسيأتي حكمها[٧] في موضعه، فهما وإن لم يُسنَد إليهما لكونهما ظرفين غير متصرفين، لكنهما[٨] في

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، وهو من معلقة طرفة برواية: (ألا أيُّهذا الزاجري...) انظر الكتاب ١: ٤٥٢، ومجالس العلماء: ٣٨٣، والإنصاف: ٥٦٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٧، ٤: ٢٨، ٧: ٥٢ والمغني ٢: ٤٢٩، ٧١٣ والهمع ١: ٥، ١٧٥، ٢: ١٧ والدرر ١: ٣، ١٥٢، ٢: ١٢ والخزانة ١: ٥٧، ٣: ٥٩٤، ٦٢٥ والعيني ٤: ٤٠٢ والديوان: ٣١.

(٢) من (في أن) إلى (أو نقول) من: أ، ع ومخروم في: د، و(الوغى) ساقط من: أ.

(٣) انظر الإتحاف: ١٢٨.

(٤) هو من بني عَبْس، من شعراء الجاهلية، كان يلقب بعروة الصعاليك. (ت نحو ٣٠ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٧٥ والسمط ٢: ٨٢٣ والأعلام ٥: ١٨.

(٥) كان الشاعر سبى امرأة ثم أعتقها وتزوجها ثم كان في بني النضير معها فعرض عليه أهلها أن يفتدوها منه، ففعل وهو سكران، وشرط عليهم أن يلهو بها ليلة. وقوله: آثر ذي أثر، أي: أول كل شيء. انظر الديوان: ٣٢ والخصائص ٢: ٤٣٣ والمحتسب ٢: ٣٢ وشرح ابن يعيش ٢: ٩٥ والهمع ١: ٦ والدرر ١: ٣.

(٦) (من الزمان) ساقط من: ع.

(٧) (حكمها) في: ع.

(٨) (لكنها) في: ع.

معنى ما يُسند إليه، وهو الوقت.

ومن علاماته[١] المعنوية: الفاعليةُ، والمفعولية؛ لأن الفاعل مُسنَد إليه، والمفعول معمول الفعل، والفعل والحرف لا يُسْنَد إليهما، ولا يَعْمَلُ فيهما الفعلُ.

«والتثنية والجمع والتصغير»

هذه علامات لفظية، وكان الأولى تقديمها على العلامات المعنوية. وإنما اختصت هذه الأشياء بالاسم، لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، والحرفُ معناه في غيره، فلو ثنّيا أو جُمعا أو صغِّرا كان كتثنية بعض الكلمة[٢]، أو جمعه أو تصغيره، ولأن الفعل مشتق من المصدر، والمصدر لا يُثَنّى ولا يُجمع ولا يُصَغّر؛ لأنه جنس فيكون دالاً[٣]، على القليل والكثير، والعظيم والحقير، فكذلك الفعل، ولأنك إذا أسندت الفعل[٤] إلى اثنين أو جمع فُهِمَ منه تثنيتُه[٥] وجمعُه فلا[٦] فائدة في تثنيته وجمعه. وأما قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ!/ وما أُمَيْلِحَهُ! [٧] يريدون: ما أحسنَه وما أملحَه، فذلك لأن فعل التعجب مضارعُ أفعلَ التفضيلِ، فصغّروه كما صغّروه هو، تقول: أحيسن منك[٧]، وأميلح منك. ومنها ياء النسب كبصري، وألف التأنيث، وهمزته، كحُبْلَى وحمراء.

«والفعل: كلُّ كلمةٍ تدُلّ[٨] على حَدَثٍ مقترن بزمان معيَّن من الثلاثة»

إنما قدّم[٩] ذكر الفعل على ذكر الحرف، لأن الفعل بمنزلة الاسم في كونه مسنداً

---

(١) (العلامات) في: ع.

(٢) من (كان) إلى (الكلمة) عليه رطوبة في: د.

(٣) من (لأنه) إلى (دالاً) عليه رطوبة في: د، و(اسم جنس) في: ع، وما أثبته من: أ.

(٤) (الفعل) ساقط من: ع.

(٥) (أو جمع فهم منه تثنيته) عليه رطوبة في: د.

(٦) (ولا) في: ع.

(٧) (هو تقول أُحَيْسن منك) عليه رطوبة في: د.

(٨) (يدل) في: ع.

(٩) (إنما قدم) عليه رطوبة في: د.

وإن فارقه في كونه مسنداً إليه، والحرف[١] لا يُسند لا يسند إليه[٢]، ويأتلف منه ومن الاسم كلام مستمراً[٣]، وله معنيان:

لُغَوِيّ: وهو الحَدَثُ، كالضرب والقتل[٤].

وصِنَاعيّ: ويطلقونه بالمعنى اللغوي، وعلى الاسم الدال على الحدث كلفظَيْ ضَرْبٍ وقَتْلٍ، وعلى نحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اضْرِبْ. وهذا الثالثُ هو المراد ها هنا، والحدُّ المذكور في المختصر متناول له.

وقال الزمخشري في حده: هو ما دل على اقتران حدثٍ[٥] بزمانٍ. وعليه استدراكان:

أحدهما[٦]: أنه أتى بلفظة[٧] (ما)، وهي للعموم، تشمل كلَّ دالٍّ من لفظ وغيره[٨]. ومراده منها القَدْرُ المشتركُ بين الكَلِمِ الثلاث، وهو الكلمة، فقد وضع العام موضع الخاص، وهكذا عمل في حدّ الاسم، ويجتنب عن مثل ذلك في الحدود، إذ المقصود منها معرفةُ حقيقة الشيء، وقد لا يحصل للسامع الاطلاعُ على المقصود، ولهذا لا تُستعمل[٩] فيها الألفاظ المجازية والمستعارة.

والثاني[١٠]: أن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وُجد وصفاً تابعاً، فلا يؤخذُ أصلاً في الحدّ. وقوله في المختصر (تدل على حَدَثٍ مقترن بزمان).

---

(١) (والحرف) عليه رطوبة في: د.

(٢) (والحرف لا يسند إليه ولا يسند) في: ع.

(٣) (مستمرا) في: ع.

(٤) (كالضرب والقتل) عليه رطوبة في: د.

(٥) (اقتران حدث) عليه رطوبة في: د.

(٦) (الأول) في: ع.

(٧) (بلفظ) في: ع.

(٨) (وعليه) عليه رطوبة في: د.

(٩) (لا يستعمل) في: ع.

(١٠) لا واو في: ع.

قال بعضهم معناه: أنه يدل[١] على حَدَثٍ واقع بجميع أجزائه في زمان. فخرج عنه المتقدّم والمتأخر[٢]، والماضي والمستقبل؛ لأن الأحداث التي دلّت عليها هذه الأسماءُ فإن الزمان جزءُ حقيقتها، ألا ترى[٣] أن التقدم هو السابق[٤] على غيره بالزمان، والمضيّ هو انقضاء الزمان، وهكذا القول في التأخر و[٥]الاستقبال، فالزمان جزء حقيقته إحداث هذه الأسماء[٦] فلا يكون أحداثها واقعةً في الزمان، وإلاّ لكان الزمان واقعاً في زمان[٧]، فكان للزمان زمانٌ وهو محال. ولا يخفى ضعفُ هذا الكلام.

وقوله (بزمان معيّن من الثلاثة) أي: من الأزمنة الثلاثة، والمراد بها الماضي والحاضر والمستقبل، كَضَرَبَ أمسِ، ويَضْرِبُ الآنَ، واضْرِبْ غداً، وهو دالّ على المصدر بلفظه، أي: بحروفه الأصلية، أي: الثابتة في جميع تصاريفه. وعلى الزمان بصيغته، فإذا تغيّرت الصيغة تغيّر الزمان، لا المصدر، ودلالته عليهما ليس على سبيل الاشتراك، والإيجاز أن يراد به أحدهما دون الآخر، بل على سبيل الاقتران.

وقد يقال: احترز بالمعين عن المصدر، فإنه يدلّ على الزمان، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه غير معين كما هو في[٨] الفعل. وفيه نظر، فإنّا لا نسلم أن المصدر يدل على الزمان، إذ المراد من الدلالة الدلالة الوضعية، والمصدر لم يوضع إلا على الحدث[٩]، ولهذا يعقل حقيقته حالة الذهول من الزمان، لكنه يدل عليه بطريق الالتزام، كما يدل على المكان والفاعل، بخلاف الفعل، فإنه وضع بإزاء المصدر والزمان دُفْعَةً واحدة، ولهذا لا

---

(١) (بعضهم معناه أنه يدل) مخروم في: د.

(٢) هكذا في: أ، وساقط من: ع.

(٣) (يرى) في: ع.

(٤) (السبق) في: أ، ع.

(٥) (وفي) في: ع.

(٦) هكذا في: أ و(الأشياء) في: ع.

(٧) هكذا في: أ و(الزمان) في: ع.

(٨) (في) ساقط من: ع.

(٩) (لا يوضع إلا للحدث) في: ع.

يعقل حقيقته حالة الذهول عن أحدهما، ولذلك عمل في كل مصدر وكل زمان. وإنما احترز عن مثل: الصَّبوح والغَبوق والمتقدّم والمتأخّر، وقد استوفينا الكلام عليها عند ذكر الاسم.

وسُمي فعلاً لدلالته على الحدث الذي هو فعلٌ حقيقي، كما سموا الـمَزَادَةَ رَاوِيَةً، والراويةُ البعير الذي يستقى عليه[١]، ولم يسم عملاً؛ لأن العمل يختص بما كان فيه علاج أو مباشرة[٢] للجوارح، كالأكل والشرب والقتل والضَرْب[٣]، والفعلُ يعمُّ كلَّ حدث، حتى[٤] أفعال القلوب.

(تنبيه):

ما ذكره من الحدّ إن جعله حدًّا لمطلق الفعل فليس كذلك، لأنه يتناول الأفعال[٥] الناقصة، وهي (كان) وأخواتها، فإنها أفعال بإجماع النحويين، ولدخول علامات الأفعال عليها، ولا تدل على حَدَثٍ، إذ لا مصادر لها[٦]، على ما سيأتي في بابها. وإنما يدل على الزمان المجرد.

---

(١) (يستسقى) في: ع. وفي الصحاح (زيد) ١: ٤٧٩: قال أبو عبيد: المزادة لا تكون إلا من جِلْدينِ تُفأمُ بجلد ثالث بينهما لتتسع. والجمع: المزاد والمزائد. وفي الصحاح أيضا (روى) ٦: ٢٣٦٤: الراوية: البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه، والعامة تسمي المزادة راوية، وذلك جائز على الاستعارة. والأصل ما ذكرناه. وانظر الخصائص ١: ٢٠.

(٢) (مباشر) في: ع.

(٣) (كالأكل والضرب والقتل) في: ع.

(٤) (يعم كل حدث حتى) عليه رطوبة في: د.

(٥) (لأنه لا يتناول الأفعال) عليه رطوبة في: د.

(٦) من (تدل) إلى (لها) عليه رطوبة في: د و(يدل) في: أ.

وإن جعله حدًّا للفعل الحقيقي فَحَسْب، فحينئذ لا تنحصر[١] أقسام الكلمة في الأنواع الثلاثة[٢]، لخروج الأفعال الناقصة عنها.

«ومن علاماته: دخول (قد) نحو: قد قامَ، وقد يقومُ»

علامات الفعل قسمان: لفظية ومعنوية، فمن اللفظية دخول (قد) وهي تدخل[٣] على الماضي؛ لتقريبه من الحال[٤]، وعلى المضارع لتقليل وقوعه، وله موضع يذكر فيه.

«والسين وسوف نحو: سيقوم، وسوف يقوم»

أي: و[٥]دخول السين وسوف، ويُسمَّيان حرفي الاستقبال ومعناهما: التنفيس[٦] في الزمان، فإذا دخلا على فعل مُضارع خَلَّصَاه للاستقبال، وأزالا عنه الشِّيَاعَ الذي كان فيه، كما تفعل[٧] الألف واللام بالاسم، إلاّ أن (سوف) أشَدّ تراخياً من السين وأبلغُ تنفيساً، ولذلك تقول: سَوَّفْتُ، إذا أطلت الميعاد[٨]، اشتقَقْتَ من لفظ سَوْف فعلاً[٩] كما اشتققتَ من لفظة آمين فعلاً، فقلتَ: أَمَّنتُ على دُعائه، واختلاف دلالتها[١٠] دليل على أنّ السين حرف قائمٌ بنفسه، لا أنها مُنَقَّصَة من (سوفَ)، كما ذهب إليه الكوفيون، مع أن القياس يأبى الحذَف[١١] في الحروف. وأما سَو أفعَلُ، وسَف أفعَلُ، فهو قليل غريب، وأما قوله

---

(١) (ينحصر) في: ع.

(٢) (الكلمة في الأنواع الثلاثة) عليه رطوبة في: د.

(٣) (يدخل) في: ع.

(٤) (لتقريبه من الحال) عليه رطوبة في: د.

(٥) لا واو في: ع.

(٦) (التنفيس) مخروم في: د.

(٧) (كما تفعل) مخروم في: د.

(٨) انظر الصحاح (سوف) ٤: ١٣٧٨ و(الميعاد) مخروم في: د.

(٩) (فعلاً) ساقط من: ع.

(١٠) (واختلاف دلالتها) عليه رطوبة في: د.

(١١) (الحذف) عليه رطوبة في: د.

تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فقد جاء[١] على مذهب التقريب تشديداً للترهيب، وأدخل اللام المؤكّدة لمضمون الجملة على (سوف) في قوله[٢]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [٣] [الضحى: ٥] والتقدير: ولأنت سوفَ يعطيك. وخلع من اللام دلالتها على الحال وبقي التوكيد.

وأجاز السيرافي[٤]: لَسَا[٥] فعل، وقيل[٦]: بالمنع؛ لأن حق هذه اللام دخولها على الأسماء، والسين على حرف واحد، فبعدت عن مشابهة الأسماء، بخلاف (سوف).

وإنما اختُصَت هذه الحروف بالأفعال؛ لأن معانيها لا يصحّ إلا فيها، فإن التقريب والتأخير لا يكون إلا في الأحداث. وكذلك دخول حروف[٧] الجزاء نحو: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فإن معنى تعليق الشيء على الشرط هو توقيف دخوله في الوجود على وجود غيره[٨]، وهذا المعنى لا يصح في الأسماء؛ لأنها موجودة ثابتة.

«واتصال الضمير المرفوع البارز به نحو: فعلتُ، وفَعَلا، وفَعَلُوا»

وكذا يفعَلْنَ وافعَلِي، وإنما قيد بالبارز احترازاً من الصفات نحو: ضارب، ومضروب، وحَسَنٍ، وشديدٍ، فإن هذه الأسماءَ تتحمَّل[٩] الضمائرَ تحمُّلَ الأفعال، إلاّ أن الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال.

---

(١) (جاء على) عليه رطوبة في: د.

(٢) (قوله تعالى) في: ع.

(٣) و(ربك فترضي) ساقط من: أ.

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافي، أبو سعيد، النحوي، له (شرح كتاب سيبويه) قال أبو البركات الأنباري: «ولم يشرح كتابَ سيبويه أحدٌ أحسنُ منه، ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً» (ت: ٣٦٨هـ) في بغداد. انظر نزهة الألباء: ٣٠٧، وإنباه الرواة: ١: ٣١٣، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧، والأعلام ٢: ٢١٠.

(٥) (ولسا) في: ع.

(٦) (وقيل) عليه رطوبة في: د.

(٧) (حرف) في: ع.

(٨) (غيره) عليه رطوبة في: د.

(٩) (يتحمل) في: ع.

«وتاء التأنيثِ الساكنة نحو: فَعَلَتْ»

أي: واتصال تاء التأنيث الساكنة به[١]، وهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي كالمنفصِلَة منه فلذلك[٢] كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان، والتاء اللاحقة بالأسماء لتأنيثها في نفسها، فهي كحرف منها فلذلك جُعلت حرفَ إعراب ولا تتحرك[٣] في الفعل إلا لالتقاء الساكنين، نحو: قامتِ الجارية، أو لإلقاء حركة همزة القطع عليها، نحو: قامَتُ مُك، أو لإسناد الفعل إلى ضمير الاثنين نحو: ذهبتا.

ومنها دخول النواصب والجوازم على ما سيأتي[٤].

«والتَّصَرُّف نحو: ذَهَبَ، يذهبُ، اذهبْ»

من ها هنا من العلامات[٥] المعنوية.

والتصرُّف عبارةٌ عن اختلاف صيغ الفعل، لاختلاف أزمنته، نحو: ذهبَ، يذهبُ، اذهبْ، لما تقدم: أن الدال[٦] على الزمان هو صيغة الفعل فإذا تغيرت الصيغةُ تغيرتْ[٧] دلالته على الزمان دون المصدر.

[٩] / «وكونه أمراً مشتقًّا جارياً على المضارع»

الأمر: طلبُ الفعل ممن هو دونك. والرغبة: طلبه ممن هو مثلُك. والدعاء: طلبُه ممن هو فوقك.

والمراد بالأمر ها هنا القَدْرُ المشترك بينها، وهو[٨] طلب الفعل، والمشتق هو اللفظ

---

(١) (به) ساقط من: أ، ع.

(٢) (فكذلك) في: أ.

(٣) (ولا يتحرك) في: ع.

(٤) ما بين الحاصرتين متن في: ع.

(٥) (من ها هنا من العلامات) عليه رطوبة في: د.

(٦) (اذهب لما تقدم أن الدال) عليه رطوبة في: د.

(٧) (الصيغة تغيرت) ساقط من: ع.

(٨) (بين) في: ع بدلاً من (هو).

المبنيُّ من لفظ آخر مشتملاً على أصوله، معبّراً عن بنائه لزيادة معنًى، كقولنا: اِضربْ، من الضرب. وقولنا (جارٍ[١] على المضارع) يريد به مجيئَه على طريقته في الحركات والسكنات، ولا يكون بين صيغتها خلاف إلا في نَزْع حرف المضارعة. فقولنا: اِضْرِبْ كيضْرِب في سكون الضاد وكسر الراء، وقد نَزَعْت في الأمر الياء[٢].

وقولنا[٣] (مشتقًّا) احتراز من نحو: صَهْ، ومَهْ.

وقولنا (جارٍ[٤] على المضارع) احتراز من (فَعالِ) أمراً[٥] نحو: نَزالِ وتَراكِ.

«ومسنَداً لا مسنَداً إليه»

الإسناد أعمُّ من الإخبار، فإنّ فعل الأمر لا يجوز إطلاق الخبر عليه؛ لأن الخبر ما دخله الصدقُ والكذبُ، ويجوز أن يطلق عليه الإسناد؛ لأن حقيقةَ الإسناد إضافةُ الشيء إلى شيء، وإمالته إليه، وجعله متّصلاً به[٦]، وملابساً له.. فإذا قلت: ليضرب زيد، فقد أضفت الفعل إلى زيد، وعلّقته[٧] به. وكذلك الاستفهام والنهي وأمثالها، وقولهم: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، تقدم الجواب عنه[٨].

واعلم أن دخول قد، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وكونه أمراً ومسنداً، مشروطٌ بكون الفعل متصرفاً، فأمّا الأفعال الجامدة وهي: نِعْم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبّذا، فلا يدخلها شيء من هذه العلامات[٩].

---

(١) هكذا في: د و(جادياً) في: ع.

(٢) (التاء) في: ع.

(٣) (وقولنا) عليه رطوبة في: د.

(٤) هكذا في: د، أ، و(جارياً) في: ع.

(٥) (أمراً) ساقط من: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (علقت) في: ع.

(٨) من (وقولهم) إلى (عنه) ساقط من: ع.

(٩) (الايلامات) في: ع.

«والحرف: كلُّ كلمة لا تدل على معنىً إلا في غيرها، نحو: مِن وهل»

ألا ترى أنّ (أَلْ) مفرداً لا يُفْهَم منه معنًى، فإذا قرنته بغيره، وقلت: الغلام، فُهِمَ منه التعريفُ، وقال الزمخشري[١]: الحرفُ ما دل على معنىً في غيره.

ونقضوه بأسماء الاستفهام[٢] بالاستفهام والشرط، نحو: أين، وكيف، ومَنْ، وما، فإنها تفيد[٣] الاستفهام فيما بعدها، ويُعلق[٤] وجود الفعل بعدها على وجود غيره. وعلى ما ذكرناه لا يتوجّه ذلك؛ لأنها دلت على معنًى في نفسها أيضاً، فإنّ (أينَ) دلت على المكان، و(كيفَ) على الحال و(مَنْ) على مَنْ يعقِل و(ما) على ما لا يَعقِل، فوُجد فيها حدُّ الأسماء لا حدُّ الحروف.

وأمّا قول بعضهم: الحرفُ ما جاء لمعنىً في غيره، فليس بحدّ له، بل هو إشارة إلى علّة مجيئه في الكلام، ومثّل بمِنْ وهل؛ لأن (مِنْ) مختصة بالأسماء، و(هَلْ) مشترك، وهو بالفعل أولى.

وإنما سُمّي هذا النوع حرفاً إمّا لانحرافه عن مذهب الاسم والفعل في أكثر عوارضها[٥] كالإعراب، ودخول حرف الزيادة، والإسناد، والتصرف، وإمّا لأنه لما لم يُسنَد ولم يُسنَد إليه، صار طرفاً في الكلام غير عمدة.

والحرف في اللغة: الطَّرَف. والذي يقال: (إن علامته خلوه من علامات الأسماء والأفعال) فاسد، لا[٦] من جهة أنه جعل عدم العلامة علامة، فيكون الشيء عين[٧]

---

(١) انظر المفصل: ٢٨٣.

(٢) (بأسماء الاستفهام) ساقط من: ع.

(٣) (يفيد) في: ع.

(٤) (وتُعلق) في: ع.

(٥) (عوارضها) في: ع.

(٦) (لا) ساقط من: ع.

(٧) (غير) في: ع.

نقيضه؛ لأنه جعل عدم علامة الأسماء والأفعال علامة، لا عدم مطلق العلامة، ولا عن جهة أنه جعل العلامة عدميَّةً، إذ العدم يجوز أن يكون علامة، فإن عدم نقط بعض حروف[١] المعجم علامةٌ يُميِّزها عمَّا نُقطَ مما يشابهها في الصورة، بل من حيثُ إنّ معرفة هذه العلامة الدالة لنا على معرفة الحرف، موقوفة على معرفة جميع علامات[٢] الأسماء والأفعال، التي بعضُها حروفُ الجر، وحروف الجزاء[٣] التي معرفتها موقوفة على معرفة الحرف فيفضي إلى الدور[٤].

وقد يُطلق لفظ الحروفِ مجازاً على الاسم والفعل، جاء ذلك في كلام سيبويه كثيراً[٥]. وقال أبو علي[٦]: زعموا أن في حرف[٧] عبد الله «فاقطعوا أيمانهما[٨]».

والحرف يدخل الكلام[٩] إما لإفادة معنى فيما دخل عليه، نحو: الرجلُ عندكَ[١٠]،

---

(١) (الحروف) في: ع.

(٢) (جميع علامات) عليه رطوبة في: د.

(٣) (الجر) في: ع.

(٤) (فيفضي إلى الدور) هكذا في: أ، و(إلى) ساقط من: ع والجملة عليها رطوبة في: د.

(٥) (كثيراً) ساقط من: ع، وانظر الكتاب ١: ١٢٣، ١٨٨، ٢٥٢، ٤٦٣، ٤٧١، ٢: ٣.

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، النحوي، أخذ عن ابن السراج، والزجاج، وعنه ابن جني، والربعي، والعبدي، والزّعفراني، من كتبه «الإيضاح والتكملة» و«الحجة في القراءات» و«الأغفال» (ت: ٣٧٧هـ) انظر نزهة الألباء: ٣١٥، وإنباه الرواة ١: ٢٧٣، وبغية الوعاة ١: ٤٩٦، والأعلام ٢: ١٩٣.

(٧) (قال أبو علي زعموا أن في حرف) عليه رطوبة في: د.

(٨) (أيمانهما) من: ع، المائدة: ٣٨، والآية في قراءة حفص كما يلي: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي الكشاف ١: ٦١٢ أريد باليدين اليمينان، بدليل قراءة عبد الله «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم» انظر معاني الفراء ١: ٣٠٦، والبحر ٣: ٤٨٣.

وعبد الله هو ابن مسعود، أبو عبد الرحمن الهذلي، أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة (ت: ٣٢هـ) بالمدينة. انظر الحلية ١: ١٢٤، وغاية النهاية ١: ٤٥٨، والأعلام ٤: ٢٨٠.

(٩) على هامش (ع): أحكام الحروف لا تخلو من أربعة أقسام: إما أن تدخل فتخص شيئاً بشيء، وإما أن تربط شيئاً بشيء، وإما أن تدخل على الاسم تارةً وعلى الفعل أخرى، وإما أن تدخل زائدة لضرب من التأكيد.

(١٠) (عندك) ساقط من: ع.

وسوف يقومُ، وأزيدٌ ضدّك، وإمّا لتعليق لفظٍ[١] بلفظ آخر، وربطه به، كقولك: جاء زيد وعمْرٌو[٢]، وقام زيدٌ وقعدَ[٣]، ونظرتُ إلى زيد، وإنْ تقمْ أقمْ[٤]، وإمّا زائداً لِضَرْبٍ[٥] من التأكيد، نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] .

وللحرف انقسامات كثيرة بحسب العدة إلى الأحاديّ والثنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ[٦] والخماسيّ، وبحسب أفرادها كمِنْ، وتركيبها كلولا، وبحسب كونها عاملةً في الأسماء والأفعال والجُمل، أو غير عاملة.

والعامل[٧] كلُّ حرف اختصّ بشيء، ولم ينزّل منزلة الجزء منه. قاله عيسى الجُزولي[٨] واحترز بقوله: ولم تنزّل منزلة الجزء منه من لام التعريف، وقد والسين[٩] وسوف، فإنهنَّ مختصات، ولم يعملن لأنّهنّ كالجزء مما يلينَه، وبحسب أنها تلي المفرد أو الجملة أو كليهما، وبحسب أنها زائدة[١٠] أو غير زائدة. وسيمر بك جميع ذلك في أبوابها إن شاء الله[١١].

---

(١) (وإما لتعليق لفظ) عليه رطوبة في: د.

(٢) على هامش (ع): ربطت اسماً باسم.

(٣) على هامش (ع): ربط فعلٍ بفعل.

(٤) على هامش (ع): إن تقم أقم: ربط جلة بجملة، فحرف الشرط ربط الشرط بالجزاء والجزاء بالشرط، وكانتا جملتين منفصلتين قبل دخول (إن) عليها.

(٥) (وإما زائداً لضرب) عليه رطوبة في: د.

(٦) (والثلاثي والرباعي) عليه رطوبة في: د.

(٧) (غير عاملة والعامل) عليه رطوبة في: د.

(٨) هو عيسى بن عبد العزيز البربريّ، أبو موسى الجُزُولي، وهو أحد نحاة الأندلس، لزم ابن بري، وأخذ عنه الشّلوبين، وابن معط. من كتبه (شرح أصول ابن السراج) و(المقدمة المشهورة). انظر إنباه الرواة ٢: ٣٧٨، والبلغة ١٧٩، وبغية الوعاة ٢: ٢٣٦.

(٩) (وقد والسين) عليه رطوبة في: د.

(١٠) (وبحسب أنها زائدة) عليه رطوبة في: د.

(١١) (الله تعالى) في: ع.

فإن قلت: قد زعمتَ أن الفعل والحرف لا يسنَد إليهما، و[١] المسند إليه[٢] في هذه القضيّة، إن كان اسماً كذبت القضيَّة، وإلاّ لزم التناقضُ، وأيضاً فقولك: لا يُسنَد إليهما، إمّا أن تعني به أنه[٣] لا يُسند إلى لفظهما[٤]، أو إلى معناهما، أو إلى المجموع.

الأول باطل؛ لأنا نقول: ضربَ: فعلٌ ماضٍ، وفي: حرف جرٍ، فقد أسندنا إلى لفظيهما[٥] مع بقاء الفعلية والحرفية، وإلاّ لم يصح الكلام.

والثاني باطل؛ لأنا نقول: مُسمّى (ضَرَبَ) غير مُسمى (فِي)، فقد أسندها إلى مسماها[٦].

والثالث يشركها[٧] فيه الاسم[٨]، فإنه[٩] لا يُسنَد إلى المجموع من لفظه ومعناه بل إمّا إلى لفظه فحسب، كما تقول: زيدٌ عَلَمٌ، أو إلى مسماه فحسب، كما تقول: زيد قائم. قلت: نحن[١٠] نعني بقولنا: الفعل والحرف لا يُسند إليهما، أنه لا يُسنَد إلى مسمّاهما[١١] بمجرّد ذكرهما، فإن لفظ (ضَرَبَ) مثلاً دالّ على معنًى فلا يُسنَد إلى ذلك المعنى بمجرد ذكر ضربَ، فالذي يصحّ الخبر عن مسماه بمجرد ذكره، هو الاسم فقط، فالموضوع في القضية المذكورة اسمان مدلولهما الفعلُ والحرفُ، فقد حكمنا على هذين الاسمين الخاصين، أنه لا يسند إلى مسمّى مدلولهما بمجرد ذكر ذلك المدلول، فاندفع السؤال.

---

(١) بالواو في: أ.

(٢) (إليه) عليه رطوبة في: د.

(٣) (أنه) عليه رطوبة في: د.

(٤) (لفظها) في: ع.

(٥) (لفظيها) عليه رطوبة في: د.

(٦) (مسماهما) في: ع.

(٧) (يشتركها) في: ع.

(٨) (للاسم) في: أ.

(٩) (لأنه) في: ع.

(١٠) (نحن) ساقط من: ع.

(١١) (مسماه) في: ع.

«والكلام: هو القول المركب من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى، ويسمى الجملةَ أيضاً»

القَول: هو اللفظ الدال على معنًى، مفرداً كان أو مركباً، تامًّا كان أو ناقصاً، وهذا التركيب يدل على الإسراع والخفة، ومنه القِلْوُ وهو: الحمار الخفيف(١)، ووقَل: إذا صَعِدَ(٢)، والوَلْقُ: الإسراعُ(٣)، واللُّقْوَة: الناقة السريعة اللِّقاح(٤)، واللُّوقة: الزُّبدَة(٥)، وفيه تَسَرُّع للينه، ولهذا قيل لكل ما يذِل به اللسانُ أو أسرع إليه قول.

وأما الكلام فهو(٦) عند النحويين عبارة عن كل قول مستقل بنفسه مفيدٍ لمعناه نحو: زيدٌ أخوك، وقام بَكر. وتُسمى (الجملة) أيضاً، لضمّ بعضه إلى بعض والتئامه، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] ولا نعني بالمركب مطلق ما فيه التركيب. فإن تركيب الإفراد مثل: معدي كرب، ليس بكلام، وإنما يريد تركيب الإسناد، وهو أن يكون لإحدى الكلمتين تعلّق بالأخرى على السَّبيل الذي به يحسُن موقعُ الخبر، وتمامُ الفائدة، ولهذا قال: أسندت إحداهما إلى الأخرى. وإنما عبر بالإسناد، دون الإخبار، ليشمل الأمر، والنهي، والاستفهام، على ما تقدم.

واختلفوا(٧) في (الكلام) فذهب قوم(٨) إلى أنه مصدر: كَلَّم محذوف(٩) الزوائد، مثل: سلّم سلاماً، وأعطى عطاءً، واستدلوا عليه: بأنه عُدِّي إليه الفعل، أنشد أبو عليّ:

---

(١) انظر الصحاح ٦: ٢٤٦٧ (قلا).

(٢) انظر الصحاح ٥: ١٨٤٤ (وقل).

(٣) انظر الصحاح ٤: ١٥٦٨ (ولق).

(٤) انظر الصحاح ٦: ٢٤٨٥ (لقو).

(٥) انظر الصحاح ٤: ١٥٥١ (لوق).

(٦) (فهو) من: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ١: ٢٠.

(٨) (فذهب قوم) عليه رطوبة في: د.

(٩) (فحذف) في: ع.

١٤ - فإن[١] تُمْسِ ابنةُ السَّهمِيّ مِنّا بعيداً ما تكلِّمُنا[٢] كَلاما[٣]

وبأنه أعمل إعمال المصادر / فتقول: عجبتُ[٤] من كلامِك زيداً[٥]. [١١]

وقال الشاعر:

١٥ - ألا هل إلى رَيّا[٦] سَبيلٌ وسَاعَةٌ تُكَلِّمُني فيها مِنَ الدَّهْر خالِيا

فأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تبارِيحِ ما بِها فإنَّ كَلامَيْهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[٧]

وذهب الأكثرون: إلى أنه ليس بمصدر، لأنه لو كان مصدراً ففِعْلُه إما: كلّم، وتكلّم، أو كالم، أو تكالم، فكلّم[٨]. مصدره التكليم، قال تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ[٩] مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وتكلّم: مصدره التكلّم، قال الحماسيّ[١٠]:

١٦ - وَتَجْهَلُ أيدِينَا ويَحْلُمُ رَأْيُنَا ونَشْتِمُ بالأَفْعَالِ لا بالتَّكَلُّمِ[١١]

---

(١) (الفعل أنشد أبو علي: فإن) عليه رطوبة في: د.

(٢) هكذا في: أ، و(يكلمنا) في: د، ع.

(٣) البيت في مجاز القرآن ١: ٢١٦، والتذييل والتكميل ١: ٢٣.

(٤) هكذا في: د، أ، و(أعجبت) في: ع.

(٥) (زيد) في: ع.

(٦) ويروى (ليلى) و(مَيَّ).

(٧) البيتان في شرح ابن يعيش ١: ٢١.

(٨) (وكلم) في: ع.

(٩) لفظ الجلالة ساقط من: ع.

(١٠) هو (مَعْبَد بن عَلْقَمة).

(١١) نسب الفعل إلى الجارحة على أسلوب المجاز والسَّعَةِ، و(نشتم بالأفعال) أي: نجعل جزاء الشتم والمنقصة والثلب الفعلَ لا القول؛ لأن القول يذهب أدراج الرياح، والفعل يبقى أثرُه على مرِّ الأيام. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٧٥٢.

وكالم: مصدره المكالمة أو[١] الكِلام[٢] بكسر الفاء، [وتكالم مصدره التكالم[٣]]، بل الكلام اسم للمصدر الذي هو التكليم، وكذلك السّلام اسم للتسليم، ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد مسمّاه.

وقد يطلق الكلام على المعنى القائم بالنفس، قال الأخطل[٤]:

١٧ - إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤاد وإنّما　　جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دَليلاً[٥]

فإذا كان اسم المعنى كان[٦] عبارة عمّا يتكلّم به من المعنى، وإذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان، وهو المحصّل للمعنى المتكلم به[٧]، وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان.

واشتقاقه من الكَلْم وهو الجَرْح؛ لأنه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجَرح، لأنه إن كان حسناً أثَّرَ سروراً في الأنفس، وإن كان قبيحاً، أثر حُزْناً، مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشرّ ويدعو إليه.

روي عن عليّ[٨] - كرم الله وجهه - أنه قال: طَعْنُ اللسان أشدُّ من طعن السِّنان،

---

(١) (و) في: أ.

(٢) (الكِلام) عليه رطوبة في: د.

(٣) ما بين الحاصرتين من: ع.

(٤) هو غياث بن غوث، من بني تغلب، أبو مالك، أحد الشعراء الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، نشأ على المسيحية، وكان شاعر الأمويين (ت: ٩٠هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٤٨٣، والخزانة ١: ٢١٩، والأعلام ٥: ٣١٨.

(٥) منسوب للأخطل وليس في ديوانه. انظر البيان والتبيين ١: ٢١٨، وشرح ابن يعيش ١: ٢١، والشذور: ٢٨.

(٦) (كان) ساقط من: ع.

(٧) من (وإذا كان) إلى (المتكلم به) ساقط من: ع.

(٨) الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، ابن عم النبي ﷺ وصهره (ت: ٤٠هـ) انظر الرياض النضرة ٢: ١٥٣، والأعلام ٥: ١٠٧، ١٠: ١٥١.

وجروحُ الكلام أصعبُ من جروح الحُسام، حدُّ[١] الحسام يقطع الأوصال، وحدُّ اللسان يقطع الآجال. وقال الأخطل:

١٨ - حتى اتَّقَوني وهُمْ منّي على حذرٍ   والقولُ يَنْفُذُ ما لا تَنْفُذُ الإِبَرُ[٢]

فقد عرفت بهذا البيان: أن القول أعمُّ من الكلام والكلم مطلقاً، وبين الكلام والكَلِم عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإنّ كلَّ واحد منهما يصدق على بعض أفراد الآخر دون بعض، فقولنا: زيدٌ قائم، كلام وليس بكلم، لأن الكَلِم جمع، وأقله ثلاثة.

وقولنا: إن خَرَج ذَهَبَ، كَلِمٌ لا كلام، وقولنا: إنْ زيد قائم، كلام وكَلِم.

«و[٣] يأتَلِفُ من اسمين نحو: زيدٌ قائمٌ، ومن فعل واسم نحو: قام زيدٌ، تحقيقاً أو[٤] تقديراً»

قد عرفتَ أن أقسام الكلمة ثلاثةٌ:

قسم يُسند ويُسند إليه، وهو الاسم، فيأتلف منه وحدَه كلام، نحو: زيدٌ قائمٌ، ويسمّى جملة اسمية؛ لأنه مصدَّر بالاسم[٥].

وقسم يُسند ولا يُسند إليه وهو الفعل، ويأتلف منه ومن الاسم كلام[٦]، نحو: قام زيدٌ، ويسمى جملةً فعلية؛ لأنه مصدّر بالفعل.

---

(١) (وحد) في: ع.

(٢) رواية الديوان: (حتّى اسْتَكَانُوا وَهُمْ منّي عَلَى مَضَضٍ..) انظر الديوان: ١٠٥، والخصائص (١: ١٥) و(ينفد) في: ع.

(٣) (وما) في: ع.

(٤) (و) في: ع.

(٥) (الاسم) في: ع.

(٦) (كلاماً) في: ع.

وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه، وهو الحرف فلا[١] يأتلف منه وحدَه[٢]، ولا منه مع غيره كلام، فثبت أن المفيد تأليفان اسمان وفعل واسم. وقوله تحقيقاً، أي: كما في المثالين المذكورين.

وقوله تقديراً، يحترز به عن صُوَرٍ ناقصة لما ذكرنا في الظاهر، وهي في الحقيقة عائدة إليه منها.

قولنا: زيدٌ في الدار، فهو في الظاهر مؤتلف[٣] من اسم وحرف جرّ، وأما المجرور فهو من تمام (في). وجوابه: إن كان[٤] حرفُ الجر متعلقًا بمحذوف إن كان (استقر) فهو وحدَه فعلٌ وفاعل، وإن كان (مستقراً) فهو جملة اسمية. وفي الدار: فضلة لا يجوز حذفها لنيابتها عن المحذوف، ومنها[٥] قولنا: لا رجلَ، وهل من طعامٍ، تقديره: لا رجل في مكان كذا، وهل من طعام في مكان كذا، فحذف، لدلالة السؤال عليه منها[٦] قولنا: اذهَبْ ولا تَذْهَبْ، فيهما ضمير مقدّر، أي: اذهبْ أنت، ولا تذهبْ أنت[٧]، والمقدر في حكم الملفوظ به[٨].

[١٢] ومنها قولنا:/ يا زيدُ، [٩]تقديره: أنادي زيداً، أو أدعو زيداً، هكذا أجاب النحويون عن هذه المسائل، وهو عندي[١٠] غيرُ مرضي فإن قولهم[١١] المفيد تأليفان: يفيد الحصر

---

(١) (ولا) في: ع.

(٢) بعد وحده (ولا منه وحده) في: ع.

(٣) (مؤتلف) في: أ.

(٤) (كان) من: أ.

(٥) (المحذوف ومنها) عليه رطوبة في: د.

(٦) من (لا رجل) إلى (عليه منها) ساقط من: ع و(لدلالة السؤال عليه منها) عليه رطوبة في: د وأثبته من: أ.

(٧) (اذهب ولا تذهب) في: أ.

(٨) (والمقدر في حكم الملفوظ) عليه رطوبة في: د.

(٩) (وتقدير) بالواو في: ع.

(١٠) (عن هذه المسائل..عندي) ساقط من: ع.

(١١) (غير مرضي فإن قولهم) مخروم في: د.

الإفادة فيهما، على ما هو مصرّح به في كلامهم. وإذا قلنا: زيدٌ في الدار، وقدرناه بـ: زيدٌ[1] استقر[2] في الدار، فحينئذ يكون الكلام مركباً من اسم وجملةٍ فعلية، وهو استقر مع الضمير الذي فيه فيكون خارجاً عن القسمين المذكورين[3].

وقوله[4]: (استقر وحده فعل وفاعل) إنما يتم أن لو كان هو وحده كلاماً مستقلاً، وليس كذلك، فإنه[5] محتاج إلى زيد لكونه خبراً عنه[6].

وهكذا الكلام في المبتدأ إذا جاء خبره جملة، وكذلك قولنا: إنْ تقمْ أقمْ، مركبٌ من جملتين، لا يتم الكلام إلا بهما، فيكون[7] خارجاً عما ذكروه[8].

ولعل الأصوب أن يقال: الكلام البسيط لا يأتلف إلا من اسمين، أو من فعل واسم، تحقيقاً أو تقديراً. ونعني بالبسيط[9]: ما لا يستقل جزء منه بالإفادة لو أُفرد. فخرج عنه المبتدأُ إذا كان خبرُه جملةً، فإن الخبر مستقل[10] بالإفادة، وكذلك[11] الجملة الشرطية، فإن كل جزء منه مستقل بالإفادة لو[12] أفرد[13] وحذف منه الأدوات.

---

(١) (بزيدٌ) من: أ، وساقط من: ع.

(٢) (استقر) مخروم في: د.

(٣) (القسمين المذكورين) مخروم في: د.

(٤) أي: في الشرح.

(٥) (لأنه) في: ع.

(٦) (زيد لكونه جزءاً عنه) في: ع ومخروم في: د، و(خبراً) من: أ.

(٧) (فيكون) ساقط من: ع.

(٨) (..رجاً عما ذكروه) مخروم في: د.

(٩) (بالبسيط) مخروم في: د.

(١٠) (في) في: ع.

(١١) (وكذلك) مخروم في: د.

(١٢) (ولو) بالواو في: ع.

(١٣) (فحذف) بالفاء في: ع.

وقولنا: تقديراً يدخل فيه نحو[١]: اِضْرِبْ[٢]، ولا تضرِبْ، ولا رجلَ ويا زيدُ ونظائرها.

واعلم أنك إذا قُلت: زيد قائم، فقد حصل معنى ثالث زائد على معنى المفردين، وهو الخبر، وشرطوا فيه: أن يكون ممكناً يمكن حمله، حتى لو قلت: النارُ باردةٌ، أو النارُ حارةٌ، لم يكن كلاماً، لامتناع الأول، ووجوب الثاني، فلم يحصل للسامع فيه فائدة.

«ويدخل الحرفُ على الجملتين، وهما كلام معه، كقولك: ما زيدٌ ذاهبٌ، وما ذهبَ زيدٌ»

المقصود من هذا: أن دخول الحرف على الجملة قد لا يُخرجها عن الإفادة كالمثالين، وقد يحوجها[٣] إلى شيء آخر، حتى يكون معه كلاماً، كحروف الشرط إذا دخلت على الجملة الفعلية تحوجها [٤] إلى جملةٍ أُخرى، حتى يكون الكلّ كلاماً واحداً، ولولا هي لكانت الجملة الأولى مستقلةً بالإفادة، غير محتاجة إلى غيرها.====

***

---

(١) (نحو) ساقط من: ع.

(٢) (اضرب) عليه رطوبة في: د.

(٣) هكذا في: ع، و(يحوجها) في: د، أ، (وقد يخرجها) في الأزهرية.

(٤) (يخرجها) في الأزهرية.

«فصل:

الإعراب اختلاف أواخر الكلم، باختلاف العوامل، كقولك: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ»

للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغويّ: البيان، يقال[1]: أعربتُ عن الأمر إذا بينّته[2]، وفي الحديث: «الثّيبُ تُعرب عن نفسها[3]» والمعرِب الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحها.

والصناعيّ: اختلافُ أواخر الكلم باختلاف العوامل.

فالاختلاف لا بد منه، وإلا لم يحصل معنىً زائد[4]، وإنما اختص الاختلاف بالآخر لأن مجموع حروف الكلمة دالٌّ على الذات، والإعراب عن الأحوال العارضة، وكما يجب تقدّم[5] الذات على أحوالها طبعاً، يجب تقدّم ما يدل على الذات على ما يدلّ على الأحوال وضعاً، فلا يؤتى بالإعراب إلا بعد تمام الحروف.

و[6]أيضاً فاختلاف حال الحرف الأول والثاني للدلالة على اختلاف أوزان[7] الكلمة، وبها تختلف المعاني، وكذا غيرهما مما قبل الحرف الأخير، فلم يبق لقبول الإعرابية إلا الحرف الأخير من الكلمة.

---

(١) (كقولك) في: ع.

(٢) (إذا بينته) ساقط من: ع.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه (كتاب النكاح - باب استئمار البكر والثيب) ١: ٦٠٢، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب النكاح) ٧: ١٢٣، وأحمد في المسند ٤: ١٩٢. وانظر المغني لابن قدامة ٩: ٤٠٩.

(٤) (زائداً) في: أ، ع.

(٥) (تقديم) في: أ، ع.

(٦) الواو من: د.

(٧) (أوزان) عليه رطوبة في: د.

وقوله[١]: باختلاف العوامل، احترز به عما يتحرك آخره لالتقاء الساكنين، أو لإلقاء حركة غيره عليه، نحو: مَنِ الرجلُ، ومَنَ بُوكَ، ومَنُ مَك[٢]؟

ولا فرق بين أن يكون العامل ظاهراً كما مثل في المختصر، أو مقدراً نحو قوله ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وقولهم: أهلاً وسهلاً. وقوله[٣]:

١٩- رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طلَلِه   كدتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِه[٤]

/ وقوله: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦] في قراءة من جَزَم[٥]، والظاهر هو الأصل؛ لأن حكم المؤثّر أن يكون موجوداً، والمقدر متأول به، والمراد بالعامل[٦]: كل ما أثّر في كلمة رفعاً أو نصباً أو جرًّا أو جزماً، ويجمع على (عوامل)، لأن فاعلاً إذا كان صفة لغير[٧] ذوي[٨] العلم[٩] جاز جمعه على فواعل، كقولك: سيوفٌ قواطعُ.

وليس المراد بالتأثير ها هنا، التأثير الطبيعي؛ لأنه يمكننا اللحن، ولا[١٠] الاختياري ضرورة اختصاص الاختيار بالحياة، بل المراد أن يكون أمارة على ذلك، وعلامة عليه،

---

(١) (الكلمة وقوله) عليه رطوبة في: د.

(٢) (بوك ومَنُ مَكَ) عليه رطوبة في: د.

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر، صاحب بثينة.

(٤) رواية الديوان (أقضي الغَدَاةَ) انظر ديوانه: ٨٤، والخصائص ١: ٢٨٥، ٣: ١٥٠، والإنصاف: ٣٧٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٢٨، ٨٩، ٨: ٥٢، والسمط: ٥٥٧، والخزانة ٤: ١٩٩، والعيني ٣: ٣٣٩، والهمع ١: ٢٥٥، ٢: ٣٧، ٧٢، والدرر ١: ٢١١، ٢: ٤٠، ٨٨، والمغني ١: ١٢٩، ١٤٥.

(٥) جزم الفعلين قراءة أبي عمرو، والكسائي. وقرأ باقي السبعة برفعهما. انظر السبعة ٤٠٧، والمشكل ٢: ٥٠، والإتحاف ٢٩٧.

(٦) (متأول به والمراد بالعامل) عليه رطوبة في: د.

(٧) (صفة لغير) عليه رطوبة في: د.

(٨) (ذوي) ساقط من: أ.

(٩) (علم) في: أ.

(١٠) (ها هنا يمكننا اللحن ولا) عليه رطوبة في: د.

وإنما سُمّي هذا النوع إعراباً[١]، لأنه يبيّن المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، أو لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم من قولهم: عَرِبَتْ مِعِدة الفصيل[٢] إذا تغيَّرَتْ، وأعربها المَرْعي أي: غَيّرَها، أو من أَعْرَبْتُ الكلامَ أي: أزلت عَرَبه، وهو فساد، كأعجمتُ الكتاب، أي: أزلت عُجْمته، والهمزة فيهما للسلب[٣]، أو من قولهم: امرأةٌ عَرُوبٌ، أي: مُتَحَبِّبَةٌ إلى زوجها. وفي التنزيل ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا [٤]﴾ [الواقعة: ٣٧]؛ لأن المتكلم إذا أعرب كلامه حَسُنَ موقعُه في السمع، فمال إليه السامع.

فإن قلت: يلزم على ما ذكرتم أن لا يكون المقصورُ معرباً، إذ لا يختلف آخره. وزاد فيه الزمخشري[٥] فقال: لفظاً أو محلاً، ثم قال[٦]: واختلافه محلاً في نحو: العصا وسُعدى. وفيه نظر؛ لأنه إذا جَعل المقصور معرباً، لكونه في محل إعرابٍ خاصٍ، فيلزمه أن يجعل الأسماء المبنية معربة لهذه العلة.

فإنّا إذا[٧] قلنا: مررتُ بمَن عرفت، نحكم على (مَنْ)، بأنها في موضع جر بالباء، على معنى: أنه لو كان في موضعها معرب لكان مجروراً، ولهذا يجر المعطوف عليها، كقولك: مررتُ بمَنْ عرفت وزيدٍ.

فقلت[٨]: نحن ندعي أن الإعراب اختلاف أواخر الكلم لفظاً أو محلاً، مما فيه مانع

---

(١) (وإنما سمي هذا النوع إعراباً) عليه رطوبة في: د.

(٢) انظر الصحاح (عرب) (١٧٩). الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِلَ عن أمّه. الصحاح (فصل) ١٧٩١.

(٣) من (أو من) إلى (للسلب) متقدم في: ع على (أو لأنه تغيير...).

(٤) عُرُباً جمع عروب، عن زيد بن أسلم (هي الحسنة الكلام)، واشتقاقه من أعرب إذا بيّن. انظر القرطبي ١٧: ٢١١، والصحاح (عرب) ١: ١٨٠.

(٥) انظر المفصل: ١٦.

(٦) (قال) ساقط من: ع.

(٧) (فإذا قلنا) في: ع.

(٨) (الفاء) ساقط من: ع.

لفظيّ، لا معنويّ[١]، لاختلاف العوامل، وفي المقصورات المانع لفظيّ فحسب، بخلاف المبنيات، فإن فيها معنًى يوجب[٢] بناؤها، ويمنعُها من الإعراب.

«وأنواعُه: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم»

لما كانت الحركات والسكون واقعةً في الإعراب والبناء، فُرقت بين أسمائها طلباً للاختصار، و[٣]سميت حركات الإعراب وسكونه بهذه الأسماء، وحركات البناء وسكونه بهيآتها عند النطق، وهي الضم والفتح والكسر والوقف.

فقولك[٤]: رفع بمنزلة قولك ضم بعامل، وكذلك غيره.

وإنما خُصَّتْ أنواع الإعراب بهذه الأسماء؛ لأن الرفع من إعراب الفاعل، وله فضل على المفعول وقوّة فهو من رفع المنزلة.

والنصب من إعراب المفعول، وهو منتصب متهيِّئ لقبول فعل الفاعل، ولأن المفعول مما يستغنَى عنه ويُطرَح، من نَصَبَهُ المرضُ أي: غيّره، والجر من إعراب المضاف إليه، وقد انجرّ إليه معنى المضاف بالإضافة.

والكوفيون: يسمونه خفضاً، من الخفض ضدُّ الرفع، لانحطاط مرتبته، لأنه كجزء الكلمة، فإنّ المضافَ والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة.

وأما الجزم فهو القطع؛ لأنه يقطع الحركة أو الحرفَ من آخر الفعل.

---

(١) (لا معنوي فحسب) في: ع.

(٢) (يوجبه) في: ع.

(٣) (فسميت) في: ع.

(٤) (وقولك) في: ع.

«والبناء: حركات[١] أواخر الكلم، على صورة واحدة، وإن اختلفت العوامل، كقولك: جاءني مَنْ عرفت، ورأيت مَنْ عرفت، ومررت بمَنْ عرفت»

للبناء معنيان: لغويّ، وصناعيّ.

فاللغويّ هذا البناء المعروف، ويستعملونه مصدراً، وحقيقته[٢] وضعُ الشيء على صفةٍ يراد بها الثبوتُ، وبمعنى المبني/ نحو ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ[٣]﴾ [لقمان: ١١] والثوبُ نسج اليمن، والدرهم ضَرْبُ الأمير، بمعنى: المخلوق، والمنسوج، والمضروب. [١٤]

وقد يستعار[٤] للشرف والمكارم، كقوله:

٢٠- بَنَى البُناة لنا مجداً ومَكْرُمَةً ... لا كالبناء من الآجُرّ والطين[٥]

ولضدِّ ذلك، كقول الأعشى[٦]:

٢١- قَدْ بَنَى اللُّؤْمُ عليهِمْ بَيْتَهُ ... وَفَشَا فِيهِمْ مَعَ اللُّؤْمِ القَلَحْ[٧]

وأما الصناعيّ، فيستعمل على ثلاثة أوجه:

---

(١) هكذا في: د و(ثبوت) في: أ، ع.

(٢) (وحقيقته) غير واضحة في: د.

(٣) وانظر البحر ٧: ١٨٥.

(٤) (يستعار) عليه رطوبة في: د.

(٥) قائل البيت أبو كدراء العِجْلي. والبيت في الفاضل ٣٩، والخصائص ١: ٤٠، برواية (مجداً ومأثرة)، وشرح الحماسة للتبريزي ٤: ١٢٠.

(٦) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة (ت ٧هـ) انظر: الشعر والشعراء ١: ٢٥٧، والسمط ١: ٨٣، والخزانة ١: ٨٤، والأعلام ٨: ٣٠٠.

(٧) القَلَح: صُفْرَةٌ في الأسْنَانِ. المعنى: قد ضرب عليهم اللؤم بيته، وبدتْ أسنانهم البغيضة وقد علتها الصفرة والصدأ. الديوان: ٢٤٥، الصحاح (قلح) ١: ٣٩٦.

الأول: أن[١] يُراد به نفس الهيئة التي وضعت عليها الكلمة، كقولنا: بناءُ كبِد: فَعِل[٢]، وبناء جَعْفَر فَعْلَل.

الثاني: أن يراد به تحويل صيغة إلى أخرى، كقول التصريفيّ:

اِبْنِ لي مِنْ: ضَرَبَ، مثل جَعْفَر، فيقول: ضَرْبَبَ.

الثالث: وهو المراد هاهنا ثبوتُ أواخر الكلم على صورة واحدة، وإن اختلفتِ العوامل كالمثال المذكور[٣]، فإنّ نُونَ (منْ) ساكنة في الأحوال.

والمبني قسمان: قسم يمكن إدخال العوامل عليه، فيعرف بناؤه بأنها لم تُغيّره، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والغايات والمركباتِ والموصولات والمضمرات. وقسم[٤] لا يمكن[٥] إدخال العوامل عليه كأكثر أسماء الأفعال، والفعل الماضي، وفعل الأمر، والحروف[٦]، فأفادت الواو في قوله: وإن اختلفت العوامل الاستمرار[٧] على تقديرَي اختلاف العوامل وعدمه، فإنك لو قلت: أزورك إن هجرتني، وقد[٨] جعلت الهجر سبب الزيارة، ولا يلزم منه الزيارة عند الوصل. ولو قلت: أزورك وإن هجرتني، فقد جعلت الزيارة مستمرة هَجَرَكَ أو وَصَلَكَ. وسُمّي هذا الثبوتُ بناءً، لمشابهته البناء من الطين والآجرّ، لأنه لازم موضعه، لا يزول من مكان إلى[٩] غيره، وليس كذلك ما[١٠]

---

(١) (أن) ساقط من: ع.

(٢) (كبد فعل) عليه رطوبة في: د.

(٣) (كالمثال المذكور) عليه رطوبة في: ع.

(٤) (وقسم) عليه رطوبة في: ع.

(٥) (لا يكن) في: ع.

(٦) (الحرف) في: ع.

(٧) (لاستمرار الثبوت) في: ع و(الاستمرار) في: د، أ.

(٨) (فقد) في: ع.

(٩) (إلى) ساقط من: ع.

(١٠) (بها) في: ع.

ليس ببناءٍ من نحو الخيمة، وبيت الشعر، فإنها أشياءُ منقولة من مكانٍ إلى مكانٍ.

«وأنواعه: الضم، والفتح، والكسر، والوقف»

قد بيّنّا أن حركات البناء وسكونه سميت بهيآتها عند النطق، ومنهم من علل تسمية الحركات الإعرابية والبنائية بأساميها المذكورة، بأن من أراد أن يتلفّظ بالضم، فلا بدَّ له من ضم شَفَتَيْه أوّلاً، ثم رفعهما ثانياً، فسمي رفعاً وضمًّا[1] باعتبارين.

ومن أراد التلفظ بالفتحة، فلا بدّ له من فتح الفم، بحيث ينتصب الشفة العليا عند[2] ذلك الفتح، فسمي نصباً وفتحاً باعتبارين.

ومن أراد التلفظ بالكسر، فلا بدّ له من فتح الفم فتحاً قويًّا، والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللّحْي الأسفل وانخفاضه، والانجرار القوي يوجب الكسر، فسمي جرًّا وخفضاً وكسراً، وأما تسمية السكون وقفاً وسكوناً، فلا يحتاج إلى التعليل.

«وهو يوافِقُ الإعرابَ لفظاً ويخالفه حُكماً»

قد بيّنا أن حركات الإعراب والبناء وسكونهما ثمانية أقسام، لكنها أربعة في الصورة، إذ ليس إلا ثلاث حركات وسكون، فالإعراب والبناء يتفقان لفظاً باتحاد[3] الحركات والسكون لفظاً فضمّتاهما، كقولك: الليثُ حيث زيدٌ[4] قائم، وفتحتاهما كقولك: أين رأيتَ[5] الحُسَينَ؟ وكسرتاهما كقولك: مررتُ بهؤلاء الفقهاء، وسكوناهما

---

(١) (ضماً ورفعاً) في: ع.

(٢) (عند) ساقط من: ع.

(٣) (لاتحاد) في: أ، ع.

(٤) (حيث زيد) عليه رطوبة في: د.

(٥) (رأيت) عليه رطوبة في: د.

كقولك: لم أقمْ[١]، فضمة ثاء (الليث) كضمة ثاء (حيث)، وكذلك البواقي[٢]. ويختلفان حكماً؛ لأن الإعراب يزول بزوال العامل كقولك: رأيتُ الليثَ حيثُ زيدٌ قائم، وأين رأيت[٣] الحسين؟ ورأيت هؤلاء الفقهاء، وأنا أقوم.

والبناء لا يزول بزوال[٤] العامل فثبت بما ذكرنا أن الإعراب[٥] ليس عبارةً عن الحركات والسُّكون/ الموجودة في أواخر الكلم[٦]، لاشتراك المبنيات فيها، بل هو عبارة عن اختلاف تلك الحركات بالعوامل، والاختلاف أمرٌ معقول، لا[٧] محسوس، فالإعرابُ حالةٌ[٨] معقولة لا[٩] مَحْسُوسة.

(تنبيه):

الحرف لا بدّ من أن يكون إمَّا متحركاً أو ساكناً والحركة والسكون في الحرف مجاز، إذ ليس[١٠] المراد حلول الحركة، وهي الانتقال من حيِّز إلى حيِّز، والسكون وهو الثبوت في الحيز فيه، فإن ذلك من صفات الأجسام، والحرف[١١] ليس بجسم، بل المراد من حركة الحرف بصوت[١٢] مخصوص، يوجد عقيب التلفظ بالحرف، والسكون عبارة عن أن

---

(١) (كقولك لم أقم) عليه رطوبة في: د.

(٢) (البواقي) عليه رطوبة في: د.

(٣) (مررت) في: ع.

(٤) (بزوال) ساقط من: ع.

(٥) (أن الإعراب) عليه رطوبة في: د.

(٦) (الموجودة في أواخر الكلم) عليه رطوبة في: د.

(٧) (معقول لا) ساقط من: ع.

(٨) (فالإعراب حالة) عليه رطوبة في: د.

(٩) (لا) ساقط من: ع.

(١٠) (مجاز إذ ليس) عليه رطوبة في: د.

(١١) (والحرف) عليه رطوبة في: د.

(١٢) بدون باء في: ع.

يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص، المسمى بالحركة، وهذا مبنيّ على أن الحركة بعد الحرف، ولعله الصحيح، فإنّا إذا[١] نطقنا بالحرف الساكن كالذال من (مذ) مثلاً، وجدنا اللسان لازماً لمخرجه[٢] لم[٣] يتجاوزه فإذا حركناه وجدنا اللسان قد جاوزه إلى مخرج الحركة، فدلّ ذلك على أن الحركة بعد الحرف، لكن لمّا لم يوجد بينهما فاصل صَعُب إدراك التقدّم والتأخر، وإذا ثبت أن المرجع بالحركة والسكون في هذا الباب إلى أَصْوَاتٍ مخصوصة، لم يجب أن نقطع بانحصار الحركات في العدد المذكور.

وقد حكى ابن جني[٤] عن أبي عليّ أنه قال: دخلتُ بلدةً[٥]، فسمعتُ أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل، فتعجّبْتُ منها، وأقمت أياماً هناك، فتكلمتُ بها، فلما فارقت تلك البلدة نسيتُها.

«والمعرب: الاسم المتمكنُ، وهو ما لم يعرض علة تدعو إلى بنائه، كزيد، وإبراهيم»

أي: هو ما خلا عما يوجب بناؤه، منصرفاً كان كزيد، أو غير منصرف كإبراهيمَ.

«والفعل المضارع، وهو ما أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: أتين، نحو: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ، لوقوعه مشتركاً، وتخصيصه بالسين»

معنى المضارع: المشابِه، يقال: ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وشاكهته، وحاكيته، إذا صرت مثله.

وأصل المضارعة تقابل السخلتين على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع

---

(١) (إذا) ساقط من: ع.

(٢) هكذا في: أ (تخرجه) في: ع.

(٣) (ولم) بالواو في: ع.

(٤) هو عثمان بن جني، الموصلي، أبو الفتح الأزدي - بالولاء - صحب أبا علي أربعين سنة، وأخذ عنه (الثمانيني) (ت: ٣٩٢هـ) في بغداد. انظر نزهة الألباء: ٣٣٢، وإنباه الرواة ٢: ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢: ١٣٢، والأعلام ٤: ٣٦٤.

(٥) هي هِيت على الفرات، وهو يريد الانحدار منها إلى بغداد. انظر الخصائص ١: ٩٢.

السخلتان، إذا أخذت كلُّ واحدة بحَلَمَةٍ من الضَّرْع، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان، [١]فاشتقاقه إذاً[٢] من الضَّرْع، لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء، أي: شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي حروف أتين، أو أنيت، أو نأيتَ ونأتي، أو تأتي[٣].

فالهمزة للمتكلم، مذكراً كان أو مؤنثاً، كقولك: أَفْعَلُ. والنون للمتكلّم إذا كان معه غيره، واحداً كان أو أكثر، كقولك: نفعل، وقد يطلق على الواحد العظيم مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٤٨] [الكهف: ٥٦] لأنه قد علم من فعل العظيم أنه إذا فعل فعلاً توبع عليه، فإذا قال: نفعل، فكأنه قال: أفعل أنا وتُبّاعي، والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً ومثنى ومجموعاً نحو: تفعل، تفعلين، تفعلان، تفعلون، تفعلْن. وللغائبة والغائبتين: كهندٌ تفعل، والهندان تفعلان، وقد يقال: إن التاء قد تجيء للغائبات[٤] وقد قرئ ﴿تكاد السماوات تَتَفَطَّرْنَ[٥]﴾ [مريم: ٩٠] [الشورى: ٥] وهو غريب.

والياء للغائب المذكر، مفرداً ومثنى ومجموعاً، ولجمع المؤنث الغائب نحو: يفعل، يفعلان، يفعلون، يفعلْن.

وإنما خصوا الزيادة بهذه الأحرف؛ لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، التي هي الواو والياء والألف؛ لأنها كانت أخفَّ الحروف؛ إذ كانت[٦] أوسعها مخرجاً،

---

(١) (فإذاً اشتقاقه) في: ع.

(٢) (إذاً) ساقط من: ع.

(٣) من (أو أنيت) إلى (أو تأتي) مخروم في: د.

(٤) (للغائبات) عليه رطوبة في: د.

(٥) قرأ ابن كثير في السورتين جميعاً «تكاد السماوات تَتَفَطَّرْنَ» وقرأ حفص «تكاد السماوات يَتَفَطَّرْنَ» في السورتين جميعاً أيضاً. وقرأ نافع والكسائي «يكاد السماواتُ تَتَفَطَّرْنَ» في السورتين جميعاً. انظر السبعة: ٤١٢، والكشاف ٢: ٥٢٥، والبحر ٦: ٢١٨، والإتحاف: ٣٠١.

(٦) (إذ كانت) عليه رطوبة في: د.

وأقلها كلفةً.

وقولهم: إن الواو والياء ثقيلتان[١] فبالنسبة إلى الألف، وأمّا بالنسبة إلى غيرها من الحروف، فخفيفتان، فالألف لا يمكن زيادتها أولاً/ لأنها ساكن، والابتداء بالساكن محال، عند الجمهور، فأبدلت منها[٢] الهمزة لمشاركتها[٣] إيّاها في المخرج، وتواشجهما، فإن[٤] كلاًّ منهما تُبدل من الآخر، مثل: آدم، وحمراء. [١٦]

والواو لا تزاد أولاً، إذ لو زيدَتْ لَتَطَرَّق إليها الهمز، كما سيأتي في التصريف، فلا يُدرى أن الهمزة أصل، أو منقلبة، مع أن المطلوب من زيادة الحرف نفسه، فإذا لم يسلم لفظه، لم يحصل الغرض، فأُبدِلَتْ منها التاء؛ لأن التاء أبدلتْ منها كثيراً، كتُراثٍ، وتُخَمَةٍ، وتيقُورٍ[٥].

وأما الياء فليس فيها ثقل الواو، ولا سكون الألف، وقد زادوها أوّلاً في الأسماء، كيَرْمَعٍ، ويَلْمَعٍ[٦]، فزادوها هاهنا، واحتاجوا إلى حرف[٧] رابع فوجدوا أشبه الحروف الصحيحة [بحروف المد[٨]] النون؛ لأن فيها غنةً، كما أنّ فيهنّ مدًّا، ومخرجها إذا كانت ساكنة في نحو[٩]: عنك من الخيشوم بدليل أنّ الإنسان إذا أمسك أنفه لم يمكن النطق بها، وليس لها في نفسها مخرج معين، بل يمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، ولذلك

---

(١) هكذا في ع والأزهرية، و(ثقيلتين) في: د.

(٢) (فيها) في: ع.

(٣) (ومشاركتها) في: ع.

(٤) (لأن) في: أ، ع.

(٥) التَّيْقُور: الوقار، وأصله: وَيْقُورٌ، قلبت الواو تاء. الصحاح (وقر) ٢: ٨٤٩.

(٦) وعلى هامش (د): تيقور: الوقار، اليرمع: حجار بعضها رقاق تلمع، واليلمع: السراب. انظر القاموس (رمع) ٣: ٣٢، (ولمع) ٣: ٨٢.

(٧) (حرف) ساقط من: ع.

(٨) ما بين الحاصرتين من: أ، ع.

(٩) (نحو) ساقط من: ع.

حذفوها، لالتقاء الساكنين من قوله[١]:

٢٢- ولَكِ اسقني إن كان ماؤُكِ ذا فَضْلِ[٢] ....

كما يحذفون[٣] حروف اللين، نحو: يَغْزُ الجيشُ، ويَرمِ الغرض، ويخشَ القومُ، ويكون ضميراً في فَعَلْنَ كما تكون حروفُ اللين ضميراً في: فَعَلا، وَفَعلوا، وافْعَلي ويصحبها في التثنية والجمع، فزادوها، وخصُّوا الهمزة بالمتكلم، لأن الهمزة[٤] أوّل الحروف مخرجاً، والمتكلم مقدّم على المخاطب والغائب، فأعطى الأوّل مشاكله، والنون بأكثر من الواحد، لأنها ذات مخرجين: الخيشوم إذا كانت ساكنة، ومن بين طرف اللسان، وما فويق الثنايا العُلَى إذا تحركت كعنت[٥]، ولأنها تكون لجماعة الإناث في: فَعَلْنَ، فَجُعِلَتْ لأكثر من الواحد. والتاء بالمخاطب[٦] والغائبة لأنها تكون[٧] ضميراً للمخاطب، وعلامة التأنيث للغائبة، نحو: فعلتَ، وفَعَلَتْ.

والياء بالغائب، لأنها خفيّة، والغائب أخفى من المتكلم والمخاطب. وهذه الحروف مفتوحة في أوائل الأفعال، نحو: يضرب، وينطلق، ويستخرج؛ لأن الفعل ثقيل باقتضاء المعمولات الكثيرة، فخُفِّف بفتح أوّله، كما خفف بالجزم والحذف، نحو: لم أبلْ ولم

---

(١) هو النجاشي الحارثي.

(٢) على هامش (د): (فائدة) أوله وهو من أبيات الكتاب: (فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه) اهـ. انظر الكتاب: ١: ٩، والشاهد فيه: حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهاً بالتنوين أو بحرف المد واللين من حيث كانت ساكنة وفيها غنة. والبيت زُعم على لسان ذئب استضافه النجاشيّ للطعام والماء، فقبل الذئب الماءَ، واعتذر عن قبول الطعام. و(ذا فضل) أي: فاضلاً عن ربّك. انظر الخصائص ١: ٣١٠، والمنصف ٢: ٢٢٩، والإنصاف: ٦٨٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٣١٥، وشرح ابن يعيش ٩: ١٤٢، والمغني ١: ٣٢٣، والإفصاح: ٥٨، والهمع ٢: ١٥٦، والدرر ٢: ٢١٠.

(٣) (كما يحذفون) عليه رطوبة في: د.

(٤) (المتكلم) بدل (الهمزة) في: ع.

(٥) من (لأنها ذات) إلى (كعنت) ساقط من: ع.

(٦) (للمخاطب) في: ع.

(٧) (يكون) في: ع.

يكُ(١)، ولا(٢) أدْرِ إلا مما(٣) كان ماضيه على أربعة أحرف، فإنَّ حرف المضارعة منه يكون مضموماً أبداً نحو: يدحرج، ويُكرمُ، ويقاتل(٤)، ويُكَرِّمُ(٥)، والأصل فيه: أُكْرِمُ، لأن أصله: أأَكْرِمْ بهمزتين، فحذفت الثانية، وضُم الأولى، لئلا يشتبه(٦) بالأمر(٧). وقاسوا(٨) ما لم يحذف منه شيء عليه، لاشتراكها في عدّة(٩) الماضي، هذه هي اللغة الفصحى.

وبنو تميم يكسرون حروف المضارعة(١٠) إلا الياء فيما كان ماضيه على فَعِل - بكسر العين(١١) - نحو: أنا إِعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وما في أوّل ماضيه(١٢) همزة وصل نحو: استخرج، أو تاء نحو: اتَّدَحْرَجُ، وتتقاتلون، ولا يكسرون الياء، فلا يقولون: هو يِعلم، لأن الياء من جنس الكسرة فاستُثقل الجمع بينهما، وإنما قالوا: يِيجَل، وِيِيجع، توصُّلاً إلى قلب الواو ياء. وكسر همزة: إِخال(١٣) أفصح في الاستعمال من فتحها الذي هو القياس.

ومن العرب مَنْ يفتح في بنات الأربعة فيقول(١٤): يَدحرج.

ومنهم من يضمها فيما زاد على الأربعة، فيقول: يُستخرج، وكل ذلك قليل شاذ.

---

(١) (والحذف نحو لم أبل ولم يك) عليه رطوبة في: د.

(٢) (ولم) في: ع.

(٣) (فيما) في: ع.

(٤)(يكرم ويقاتل) عليه رطوبة في: د.

(٥)(ويفرح) في: ع.

(٦)(تشتبه) في: ع.

(٧)(بالأمر) عليه رطوبة في: د.

(٨)(وقالوا) في: ع.

(٩)(علّة) في: ع.

(١٠) انظر الكلام على كسر حرف المضارع شرح الرضي للشافية ١: ١٤١.

(١١) (بكسر العين) عليه رطوبة في: ع.

(١٢) (وما في أول ماضيه) عليه رطوبة في: د.

(١٣) (ال) في: ع.

(١٤) (فتقول) في: ع.

وجميع حروف المضارعة مضمومةٌ إذا بُني الفعل للمفعول نحو[١]: يُضْرَب ويُقاتَل ويُدَحْرَج.

[١٧] / ودخول هذه الحروف على الفعل، لم يوجب له الإعرابَ، وإنما جَعَلَتْه على صيغَةٍ صار بها مشابهاً للاسم، والمشابَهة أوجبت له الإعراب، ووجه المشابهة: أن قولنا: زيدٌ يقوم، مبهم، يصلح للحال والاستقبال، فيدخل عليه السين أو سوف، فتخلِّصه للاستقبال[٢]، كما أنك إذا قلت: رجل، كان مبهماً، فيدخل عليهِ حرف التعريف، فيخُصُّه بواحد، ويقع خبراً لمبتدأ، و[٣]صفة يؤدي معنى[٤] الأسماء فتقول: زيدٌ يضرب، وهذا رجل يضربُ، فيؤدي معنى قوله: زيدٌ ضاربٌ، وهذا رجلٌ ضاربٌ، ويدخل عليه لام التوكيد التي هي في الأصل للاسم[٥]، لكونها فِي الحقيقة لامَ الابتداء نحو قولك: إنّ زيداً لَيقومُ، ولا يجوز: إنّ زيداً لقامَ، على معنى هذه اللام، لبُعد ما بين الماضي والاسم[٦]، وأما قول امرئ القيس:

٢٣- حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لنامُوا فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِ[٧]

فتلك اللام جواب القسم، ولأنه موازن لأسماء الفاعلين والمفعولين، فيُكرِم كمُكرِم، ويُكرَم كمُكرَم، وكذلك غيرها.

ولما أشبه هذا الفعل الأسماء أُعطي الإعراب الذي هو في الأصل للاسم، قضاء لحقّ المشابهة، إذ لا يمكن إعطاء غيره من خصائص الأسماء، مثل التثنية والجمع والتصغير، ونظائرها لما تقدم.

---

(١) (للمفعول نحو) عليه رطوبة في: د.

(٢) (فتخلصه للاستقبال) في: أ، وعليه رطوبة في: د، و(الاستقبال) في: ع.

(٣) بلا واو في: ع.

(٤) (معاني) في: أ، ع.

(٥) (الاسم) في: ع.

(٦) (الاسم والماضي) في: ع.

(٧) انظر الديوان: ٣٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٢٠، ٢١، ٩٧، والمغني ١: ١٨٨، ٢: ٧٠٨، والهمع ١: ١٢٤، ٢: ٤٢، والدرر ١: ٩٦، ٢: ٤٨، والخزانة ٤: ٢٢١، الفاجر هنا: الكاذب. والصالي: المستدفئ.

«ويَشتركان في الرفع والنصب، ويختص الاسم بالجرّ والفعل بالجزم»

لما استحق الفعل المضارع الإعراب كان القياس أن يدخلها جميع أنواعه، إلا أن الجرّ امتنع منه، لأن الجرّ لا يكون إلا لحروف الجرّ، أو الإضافة، وكلاهما ممتنع الدخول على الفعل.

فإن قلت: الجرّ بهما إنما يكون في الاسم، فهلاّ جَرُّوا الفعلِ بعوامل غيرها كما رفعوه ونصبوه بعوامل غير عواملها في الاسم؟

قلت: اتساعهم في الرفع والنصب أكثر منه في الجر؛ لأن الأصل في الرفع والنصب أن يكونا للفاعل والمفعول، والعامل فيهما الفعل[١] وقد دخلا على غيرهما بعامل معنويّ، كالمبتدأ، والخبر، وبأدواتٍ مجازية، نحو: كان، وإنّ، ولا، كذلك، فإن أدواته على منهاج واحد، فلم يعملوا فيه غيرهما، فجعل[٢] الجزم مكانَه، وساغ دخوله عليها، إذ كان حذفاً وتخفيفاً، ويليق ذلك بالأفعال لثقلها وامتناع دخول عوامله على الأسماء.

وفيه إشكال، لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء، فقد أخذ الفرع بمشابهة الأصل ما ليس للأصل.

ثم الإعراب في الأسماء إنما كان للفصل بين المعاني[٣] فكل واحد من أنواعه أمارة على معنىً، فالرفع عَلم الفاعلية[٤]، والنصب عَلم المفعولية، والجر عَلم الإضافة، ويحمل غيرها عليها على ما سيأتي، وليس كذلك في الأفعال، وإنما هي فيها لضربٍ من الاستحسان، ومُضَارَعَة الأسماء.

---

(١) (الفعل) ساقط من: ع.

(٢) (فجعلوا) في: ع.

(٣) (للفصل بين المعاني) عليه رطوبة في: د.

(٤) عَلم الفاعلية: أي علامتها: انظر شرح الرضي للكافية (أنواع الإعراب).

«والمبنيّ نحو: مَنْ، وحيثُ، وكيفَ، وهؤلاءِ، وقمْ، وذهبَ، وهلْ، ومنذُ، وإنْ[١] وجَيْرِ»

قد عرفتَ أنّ الكلم الثلاث خمسة أقسام: قسمان معربان وهما:

الاسم المتمكن، والفعل المضارع. وثلاثة أقسام مبنية، وهي: الاسم غير المتمكّن، والفعل غيرُ المضارع، والحروفُ كلها.

فالاسم يدخله جميع[٢] أنواع البناء، فالسكون[٣] نحو: مَنْ، ولها أربعة مواضع، أن تكون موصولة، نحو: جاءني مَنْ عرفت، وسنذكر[٤] علةَ بنائِها، والسكون لا حاجة إلى تعليله[٥].

وموصوفة، أنشد سيبويه:

٢٤- ألا رُبَّ مَنْ تغتشُّه لك ناصحِ ... ومُؤْتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أمينِ[٦]

وبُنيت لافتقارها إلى الصفة، كافتقار الموصول إلى الصلة:/

استفهاميةً، نحو: مَنْ عندك؟

وشرطيةً، نحو: مَنْ يزرْني أزُرْه.

---

(١) (وإنّ) ساقط من: ع.

(٢) (يدخله جميع) عليه رطوبة في: د.

(٣) (السكون) في: ع.

(٤) هكذا في: أ، ع وغير واضحة في: د.

(٥) (علة تعليله) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٢٧١، والهمع ١: ٩٢، ٢: ٢٨، والأشموني ١: ١٥٤ ويروى (ومنتصح بالغيب) تغتشه: تظن أنه يغشك. يعني أن المرءَ قد ينصحه من يخال به الغش، ويغشه من يخال به الأمانة. والشاهد فيه: تنكير (من) لوقوعها بعد رب، ودليله وصفها بناصح النكرة. و(لك ناصح) عليها رطوبة في: د.

وبناؤها[١] فيها لوقوعها[٢] موقع همزة الاستفهام، وحرف الشرط.

وعند الكوفيين أنها قد تكون زائدة، واحتجوا بقول عنترة[٣]:

٢٥- يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لما حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[٤]

ويقول الآخر:

٢٦- أهلُ الزُّبَيْرِ سَنامُ المجدِ، قد عَلِمَتْ ... ذاكَ العشيرةُ والأثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[٥]

والجواب: أمّا بيت عنترة[٦] فمَنْ في موضع جر، وقنصٍ صفته، أراد: يا شاةَ إنسانٍ قانصٍ.

وأما البيت الآخر بعَدَدا صفة لَمَنْ، كقولك: مررت برجْل عَدْل، كأنه قال: والأُثرَوْنَ إنساناً معدوداً، على أن بيت عنترة[٧] روي[٨]: يا شاةَ مَا قَنصٍ فالرواية معارضة بالرواية، والقياس عدم الزيادة؛ لأن (مَنْ) اسم، والأصل في الأسماء أن لا تزاد لأنها

---

(١) (وبناؤها) عليه رطوبة في: د.

(٢) (لوقوعها) في: ع.

(٣) هو عنترة بن شدّاد بن عمرو (العبسي) أشهر فرسان العرب في الجاهلية، وهو من رجال المعلقات، وكان مغرماً بابنة عمه (عبلة) (ت نحو ٢٢ق هـ) . انظر الشعر والشعراء ١: ٢٥٠، والخزانة ١: ٦٢، والأعلام ٥: ٢٦٩.

(٤) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٢١٣، والخزانة ٢: ٥٤٩ والمغني (من) ١: ٣٦٦. والشاة في البيت كناية عن المرأة، والقنص: الصيد.

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٣١٢، والمغني (مَنْ) ١: ٣٦٦، والهمع ١: ٩٢، والدرر ١: ٧٠، والخزانة ٢: ٥٤٨. وسَنام المجد: أعلاه، استعير من سنام الإبل، والأثرون: جمع أثري، وهو أفعل تفضيل من ثريت بك - بكسر الراء - أي: كثرت بك. ومن قوله (ويقول الآخر) إلى (من عددا) ساقط من: ع.

(٦) (أما بيت عنترة) ساقط من: ع.

(٧) من (وأما البيت الآخر) إلى (بيت عنترة) ساقط من: ع.

(٨) (وروي) بواو في: ع.

وضعت دالة على المسمين، وذلك ينافي زيادتها، و(مَنْ) في جميع أحوالها تكون[1] لذوي العلم.

والضم نحو: حيثُ، وفيه أربع لغات: حيثُ َ وحَوْثُ َ - بالضم والفتح فيهما - والذي أوجب بناءَها أنها تقع على الجهات الستّ وغيرها من الأمكنة، فهي مثل: إذًا المبهمة في الأزمنة[2] المستقبلة، ولما كانت (إذا) مفتقرةً إلى جملةٍ توضحها أوضحت حيثُ بالجملة، وحيث افتقرت إلى الجملة بعدَها أشبهت الموصولات، وأيضاً فلا يُضاف شيء من ظروف الأمكنة إلى الجملة إلا (حيث)، فلما خالفت أخواتها بنيت، لخُرُوجها عن بابها.

وقال عبد القاهر[3]: إنما بنيت لأنها ظرف لا يظهر معها (في) فقد تضمنت معنى الحرف[4]. وشذّ قول أبي ذؤيب الهذليّ[5]:

٢٧- على فَنْخَاءَ يَعْلَمُ حَيْثُ تَنْجُو ... وما في حَيْثُ تَنْجُو من طَرِيقِ[6]

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (الأمثلة) في: ع.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجاني، أبو بكر، فارسيّ الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، من كتبه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) و(الجمل) وشرحها (التلخيص) (ت: ٤٧١هـ) . انظر إنباه الرواة ٢: ١٨٨، ونزهة الألباء: ٣٦٣، وبغية الوعاة ٢: ١٠٦ والأعلام ٤: ١٧٤.

(٤) علة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة. انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ١٣٥، والهمع ١: ٢١٢.

(٥) هو خُوَيْلد بن محرِّث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وهو أشعر هذيل من غير مدافعة، وفد على النبي ﷺ في مرض موته فمات النبي ﷺ قبل قدومه بليلة، أدركه وهو مسجى وصلى عليه، وشهد دفنه ﷺ (ت٢٧هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٥٣، والخزانة ١: ٢٠٣، والأعلام ٢: ٣٧٣.

(٦) انظر ديوان الهذليين ١: ٨٨، وشرح السكري ١: ١٨١، في رواية (تعلم) وفي رواية (تعرف)، وفي رواية (حيث تنحو) بالحاء أي: تقصد. على فَتْخَاء: يريد يَقْتَري على فَتْخَاءَ، وهي يَدُه فيها فَتَخٌ، أي لِينٌ، يريد يد الذي يأخذ العَسَلَ. وصدر البيت ساقط من: ع.

وبُنيت على الحركة، لالتقاء الساكنين، ومَنْ فَتَحها طلبَ الخفَّة، لثقل الكسرة بعد الياء، ومَنْ ضَمَّها شبَّهها بالغايات.

ووجه الشَّبَه: أنها من حيث إنها ظرف، حقها أن تُضافَ إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحو: أمامَك، وقُدَّامك، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كَلا إضافتها، فأشبهت: قبل، وبعد، في قطعها عن الإضافة إلا أن الحركة فيهما لالتقاء الساكنين، وفي: قبل، وبعد، لعروض البناء على ما سيأتي في موضعه.

وحكى الكسائي[1] عن بعض العرب الكسرَ من (حيثُ) مع إضافتها إلى الجملة، فيقولون: ﴿مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ [2]﴾ [الأعراف: ١٨٢] فيجوز[3] أن تكون الكسرة بنائية[4]، على أصل التقاء الساكنين، ولم يبالوا الثقل، ويجوز أن تكون[5] إعرابيّة، أجروا (حيث) - وإن كان مكاناً - مُجرى ظروف الزمان، إذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان:

الإعراب، والبناء، كقوله[6]:

٢٨- عَلَى حِينَ عاتَبْتَ المَشِيبَ على الصِّبا - البيتَ[7]

---

(١) هو علي بن حَمْزة، الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، إمام الكوفيين وأحد القراء السبعة، أخذ عن (حمزة) القراءة، وأخذ عن أبي جعفر الرؤاسيّ، ومعاذ الهرّاء، وعنه الفرّاء، وأبو عبيدة القاسم بن سلام (ت١٨٩هـ) بالري. انظر مراتب النحويين ١٢٠، ونزهة الألباء: ٦٧، وإنباه الرواة ٢: ٢٥٦، وبغية الرواة ٢: ١٦٢، والأعلام ٥: ٩٣.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٩١، والمغني (الحاء: حيث) ١: ١٤٠.

(٣) (ويجوز) في: ع.

(٤) (يكون الكسر) في: ع (بنائه) في: د.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) النابغة الذبياني.

(٧) وتمامه: (فقلت: أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ) انظر الديوان: ٤٤، والكتاب ١: ٣٦٩، والمنصف ١: ٥٨، والإنصاف ١: ٢٩٢، والخزانة ٣: ١٥١، والعيني ٢: ٤٠٦، ٤: ٣٥٧، والهمع ١: ٢١٨، والدرر ١: ١٨٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٦، ٨١، ٤: ٩١، ٨: ١٣٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٦، ٢: ١٣٢، ٢٦٤.
الوازع: الناهي الزاجر، وإسناد الوزع إلى المشيب مجاز.

والجيد أن تكون الجملة[١] التي تضاف إليها (حيثُ) فعليةً كقوله[٢]: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: ٦] و﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ[٣]﴾ [الزمر: ٧٤] تشبيهاً بأسماء الزمان، فإنها تُضاف إلى الأفعال كثيراً.

ويجوز أن تكون[٤] اسمية، تقول: اجلِسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ. وتقلُّ[٥] إضافتُها إلى المفرد، أنشد ابنُ الأعرابي[٦]:

٢٩- ونطعنُهُم حيثُ الحُبَا بعدَ ضَربِهِـمْ   بِبِيضِ العـوالي حيـثُ لَيِّ العَمائِـمِ[٧]

وقال آخر:

٣٠- أما تـرى حيـثُ سـهيلٍ طالعـاً[٨]

ولم يمنَعْه بناؤُها من إضافتها إلى المفرد، كقوله[٩]: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]



(١) (يكون الجمل) في: ع.

(٢) (كقوله تعالى) في: ع.

(٣) (نتبوأ منها) في: د، ع، وهو خطأ.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) (ويقل) في: ع.

(٦) هو محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله، كان من أكابر أئمة اللغة، من أهل الكوفة. قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة، ما رأيت بيده كتاباً قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. (ت٢٣١هـ). انظر طبقات النحويين: ١٩٥، ونزهة الألباء: ١٥٠، وإنباه الرواة ٣: ١٢٨، وبغية الوعاة ١: ١٠٥، والأعلام ٦: ٣٦٥.

(٧) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٩٢، والمغني ١: ١٤١، والخزانة ٣: ١٥٢، والعيني ٣: ٣٨٧، والهمع ١: ٢١٢ والدرر ١: ١٨٠، والأشموني ٢: ٢٥٤. وتحت الحُبا: جمع حبوة، أي أوساطهم، والمراد من لَيِّ العمائم الرؤوس، والمعنى: نطعنهم في أوساطهم، بعد ضربهم في رؤوسهم، البيض: الحديد، المواضي: السيوف.

(٨) صدر بيت، وعجزه: (نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً) وهو في شرح ابن يعيش ٤: ٩٠، وشرح الرضي للكافية ٢: ١٠٨، والخزانة ٣: ١٥٥.

(٩) (كقوله تعالى) في: ع.

وقد يُستعار (حيث) للزمان. قال طرفة:

٣١- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ... حيثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ[١]

ولا مانع من حملها على المكان والفتح، نحو: كيف، وهي سؤال عن الحال، فإذا قلتَ: كيف زيدٌ، فكأنك[٢] قلت: أصحيحٌ أم سقيمٌ، إلى غير ذلك من أحواله، والأحوال أكثر من أن يُحاطَ بها، فجاؤوا بكيف، وهي اسم مُبْهم، يتضمن جميع الأحوال.

وقوم يُجْرونها/ مُجرى الظروف، ويقدِّرونها بحرف الجر. [٩]

فإذا قلت: كيف أنتَ؟ فتقديره: على أيِّ حال؟ والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، وإن كانت تؤدّي معنى: على أيِّ حال؟ والدليل عليه: أنك تُبدل منها اسماً، فتقول: كيف أنت، صحيحٌ[٣] أم سقيمٌ؟ ويقع الجواب: صحيحٌ أو سقيمٌ، أو نحوهما، في جواب مَنْ قال: كيف أنت؟ ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها، والجواب عنها، بالظرف، ألا ترى أنّ (أين) لمّا كانت ظرفاً[٤] لم تبدل منها، ولم يُجَبْ عنها، إلا بالظرف، نحو: أين أنت في المسجد أو في السوق؟ فيقال في الجواب: في المسجد، أو في السوق. ولو قلت في جواب مَنْ قال: (كيف أنت؟): على حال كذا، لم يمتنع وكان الجواب معنويًا لا على اللفظ[٥].

وأيضاً لو كانت ظرفاً، أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حرف الجر عليها، كما لم يمتنع دخولها على: أين، ومتى[٦]. والدليل على اسميّتها، أنها ليست بحرف، لأنها تفيد مع الاسم الواحد، نحو: كيف أنت؟ والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء، وليست بفعل،

---

(١) البيت في ديوانه: ٨٠، ومجالس العلماء: ٣٢٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٢، والعقد ٥: ٤٧٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٢، والهمع ١: ٢١٢، والدرر ١: ١٨١، والخزانة ٣: ١٦٢. والمعنى: من كان عاقلاً، وفتى متصرفاً، عاش حيثما مشت قدمه، وذهبت به من أرض غربة وغيرها.

(٢) (فإنك) في: ع.

(٣) (أصحيح) في: ع.

(٤) من (ألا ترى) إلى (ظرفاً) عليه رطوبة في: د.

(٥) من (لو قلت) إلى (لا على اللفظ) ساقط من: ع.

(٦) (ومتى) ساقط من: ا.

لأنها تفيد[١] مع الفعل، نحو: كيف أصبحتَ؟ ولأنه ليس[٢] في الأفعال فَعْل، ولا التفاتَ إلى ليس، وصَيْدَ البعير، لأن أصلهما: لَيِسَ، وصَيِد، فأسْكنا، وإنما دخل حروف الجر على (أين)، ولم يدخل على (كيف)، لأن (أين) سؤالٌ عن الأمكنة، ونائبه عن التلفظ بها، والأمكنة يدخلها الجارُّ، نحو: مِن السوق، وإلى السوق، فدخل على نائبها[٣].

وأما (كيف) فهي سؤال عن الأحوال التي لا يدخلها الجارّ، فلا تقول: أمِنْ صحيح ولا أمِنْ سقيم. وشَذَّ ما حكي: انظر إلى كيف يصنع، وعلى كيف تبيع الأحمرين[٤]، [وقوله الأحمران: اللحم والخمر[٥]]، وقوله:

٣٢- هلا سَألتَ بنا والدَّهْرُ ذو غِيَرٍ عن[٦] كيف صَقْعَتُنَا ذُهْلَ بنَ شَيْبانا

وبُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وبنيت على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة لخفتها، وفيها لغتان: كيف، وكي، قال آخر[٧]:

٣٣- أو طالبانِ لبُعرانٍ لنا شَرَدَت كي لا يُحِسَّان مِنّ بُعْرانِنا أَثَرا[٨]

أراد كيف لا يُحِسَّان.

---

(١) (لا تفيد) في: ع.

(٢) (ولأنه ليس) أثبته من: أ، وهو غير واضح في: د، ومن (ولأنه ليس) إلى (فأسكنا) ساقط من: ع.

(٣) (نائبها) عليه رطوبة في: د.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١١٠.

(٥) ما بين الحاصرتين من: ع وأسفل (الأحمرين) في: د.

(٦) (على) في: ع.

(٧) (آخر) ساقط من: أ، ع.

(٨) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ١١٠، وشرح الرضي للكافية ٢: ١١٧، والخزانة (٣: ١٩٥) ويروى: (أو راعيان لبعران شردن لنا...)، و(بعرانها) في: ع.

والكسر نحو: هؤلاءِ، ها: حرف تنبيه، وأولاء: يُشار به إلى ذَوي العلم وغيرهم، وفيه لغتان: القصر، والمد، فالمقصور مبني على السكون، والممدود على الكسر، وبني لتضمنه معنى حرف الإشارة، وشبهها بالمضمرات، وسنوضح ذلك عند ذكر أسماء الإشارة إن شاء الله[١]. والحركة والكسرة، لالتقاء الساكنين.

وأمّا الفعلُ فيدخله السكون والفتح، فالسكون في فعل الأمر، والفتح في الماضي، ويعرض لهما[٢] الضم، مع واو الضمير والكسر لالتقاء الساكنين، وسنأتي[٣] على ذلك في فصل الأفعال إن شاء الله[٤].

وأمّا الحرفُ فيدخله جميع أنواع البناء، فالسكون نحو (هل) ولا سؤال فيه، لأن الأصل في الحروف البناء، وفي البناء السكون والضم والفتح والكسر، نحو: منذ، وإنّ، وجَيرِ. وسنوضح ذلك في أبوابها إن شاء الله[٥].



(١) (الله تعالى) في: ع.
(٢) (لها) في: ع.
(٣) (وسيأتي) في: ع.
(٤) (الله تعالى) في: ع.
(٥) (الله تعالى) في: ع.

«والأصل في الأفعال والحروف البناءُ، وفي الأسماء الإعرابُ»

الأصل في الأسماء الإعرابُ؛ لأنها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفَة فاحتيج إلى إعرابها، للفَرق بين معانيها مهما أمكن، فإنَّ القائل إذا قال: ما أحسَن زيدٌ، فهو نافٍ، ونفي الإحسانِ ذمٌّ. وإذا قال: ما أحسنَ زيداً! فهو متعجب، والتعجبُ من الحُسن مدحٌ. وإذا قال: ما أحسنُ زيدٍ؟ فمستفهمٌ[١]، ولا يناط به مدح ولا ذم، والحاجة تدعو إلى الفرق بين هذه المعاني.

وقولنا: مهما أمكن احترازٌ من قولنا: ما أعلى موسى، فاللبس قائم، ولا يمكن دفعه[٢] إلا أن يؤتى له بتابع معرب بالإعراب الذي يستحقه[٣] الأصل. والأصلُ في الأفعال والحروف البناءُ. أمّا الأفعال، فلأنه بصيغه المختلفة، كضَرَبَ، يضربُ اِضربْ[٤]/ دلّ على المعاني المختلفة. وأمّا الحروفُ، فلأنه لا تعرض لها معان مختلفة، تحتاج إلى الفصل بينها بالإعراب، ولأنّ الحرف دلّ على معنى في غيره، فلا بدّ له منه، فهو كبعض الكلمة، فلو أعرب قبلَ المجيء به لكان إعراباً للكلمة قبلَ تمامها، وهو عيب لا فائدة فيه. واعلم أن قولنا[٥]: الفعل والحرف لا يستحقّان[٦] الإعراب لتحقيق، وذلك أن اللفظ إذا وضع لماهية،

---

(١) فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب. من أسرار العربية ٢٥.

(٢) هكذا في: أ، (رفعه) في: ع.

(٣) (يستحقها) في: ع.

(٤) ملاحظة: تمت المقابلة من أول الكتاب إلى هنا على نسخة (أ) مع (ع) مع مراعاة الكلمات والجمل الواضحة في (د).

(٥) (قولنا) ساقط من: ع.

(٦) وعلى هامش (ع): (فائدة) إن قيل: زعمتم أن الحروف لا يدخلها الإعراب البتة، وقد دخلها في قول الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليتُ ... إنّ ليتاً وإنّ لوّاً عناءُ

وقول الآخر:

ألامُ على لوٍّ ولو كنتُ عالماً ... بأعقاب لوٍّ لم تفتني أوائله=

وكانت تلك الماهية مورداً لأحوال مختلفة، وجب أن يكون ذلك[١] اللفظ مورداً لأحوال مختلفة، ليدل اختلافُها على اختلاف أحوال الماهية. فالاسم هو الدالّ على أصل الماهيّة، والأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية، هي الإعراب.

وأمّا الأفعال والحروف، فأحوالٌ عارضة للماهيّات فلا تعرض لها عوارض[٢] أخرَى غالباً، فلا يفتقر إلى الإعراب، فالمستحق للإعراب بالوضع الأول، هو الأسماء، لكنها تُبنى لمعان تعرض له[٣]، على ما بينه فقال:

«لكنها تُبنى إمّا[٤] لمشابهة الحرف[٥]، وهي افتقارُه إلى ما يوضحه كالموصُول والغاية»

الموصول في[٦] افتقاره إلى الصلة[٧] في إيضاح معناه، صار كبعض الكلمة الذي لا يستحق إعراباً. وأمّا الغاية فمنهم من عدّه من هذا السبب، ومنهم من عَدَّ القطع عن الإضافة سبباً آخر، ولا مُشَاحَّةَ[٨] في ذلك، وستأتي الغاية في الظروف إن شاء الله[٩].

= وقول أبي طالب:

ليت شعري مسافرَ بن أبي عمرٍو، وليتٌ يقولها المحزونُ

فـ: لو، وليت في هذه الأبيات معربان، وهما حرفان، فقد دخل الإعراب الحروف. أجاب الشريشي: إن ليتاً، ولوّاً في هذه الأبيات ليسا حرفين بل هما اسمان للحرفين المعلومين، يدلك على ذلك، أنهما لم يدلا على معنى في غيرهما بل دلاّ على معنى في أنفسهما، وحكم لهما بحكم الأسماء فَنُوِّنا وإعرابا، قالوا: وكذلك كل حرف نقل غير الحرفية وجعل اسماً. ومنه قول يحيى بن أكثم يمدح به المأمون:

كأنك في الكتاب وجدت لاءً محرمة عليك فلا تحلّ

(١) (ذلك) ساقط من: ع.

(٢) (عارض) في: ع.

(٣) (له) ساقط من: ع.

(٤) (أما) ساقط من: ع.

(٥) (الحروف) في: ع.

(٦) (في) ساقط من: ع.

(٧) (وسيأتي) في: ع.

(٨) أي: لا مجادلة فيما اصطلحوا عليه.

(٩) (الله تعالى) في: ع.

«أو لتَضَمُّنه معنَى الحرف، وهو استقرار معنى الحرف فيه، كأمسِ، ولا رجلَ، وخمسةَ عشرَ»

لأنه لو فهم منه معنى الحرف، صار بمنزلته، فبني كبنائه، أمّا أمسِ، ففيه لغتان:

إحداهما - وهي لغة أهل الحجاز - بناؤها على الكسر، فيقولون: فعلتُ ذلك أَمْسِ، ومضَى أمسِ بما فيه؛ وذلك لتضمنه لامَ التعريف، لأنه معرفة يوصف بالمعرفة، فيقال: لقيته أمسِ الدابرَ، وأمسِ الأحدث، وذهبَ كما ذهبَ أمسِ الدابرُ.

قال[١] صخر بن الشريد[٢]:

٣٤- ولقــد قَتَلْــتُكُمُ ثُنــاءً ومَوْحَــداً وتركــتُ مُــرَّةَ مثــلَ أمْــسِ المُــدْبِرِ[٣]

ويروى: وتركتُ جمعَكم كأمسِ[٤] الدابرِ.

وما ذاكَ إلا لتضمنه لام التعريف؛ لانتفاء غيره من أنواع المعارف، أمّا غيرُ العلم فظاهر، وأما العلمُ فلأنه يدخله اللام، وفي التنزيل: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] فلو[٥] كان علماً لم يدخل.

وأما نحو: الحارث والحسن والعباس، فليست أعلاماً صريحةً، وإنما هي صفات، وأمّا النجمُ والصَّعْقُ، فاللام فيهما من نفس العَلَم؛ لأن هذه [الصفات لما غلبت كانت اللام فيها فهي كبعض حروفه، ويتضح ذلك في فصل المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى[٦]].

---

(١) (الشاعر) في مكان (صخر بن الشريد) في: ع.

(٢) هو صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحي السُّلَمي، من قيس عيلان، أخو الخنساء الشاعرة، كان من فرسان بني سُلَيم، وللخنساء شعر كثير في رثائه (ت نحو ١٠ ق.هـ) انظر الأعلام ٣: ٢٨٨.

(٣) انظر اللسان (ثنى)، والهمع ١: ٢٦، والدرر ١: ٧ (والدابر) مكان (المدبر) في: ع.

(٤) (كالأمس) في: ع.

(٥) (ولو) في: ع.

(٦) ما بين الحاصرتين من: ع ولعل الرطوبة أزالته في: د.

وإنما حذف اللام وضُمّن معناها لوضوح معناه، لأنه يقع على اليوم المتقدِّم ليومك من أوّله إلى آخره، ولا كذلك الآنَ؛ لأنه الحد الفاصل بين الزمانين، وهو من ألطف ما يُدرك، فلم يُستَغن عن علامةٍ تكون[١] فيه، ولأن أمسِ قد عُرف بالمشاهدة فأقاموا المشاهدةَ فيه مُقام أداة التعريف، ولا كذلك غَد، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين؛ لأن الساكنين إذا التقتا من كلمة واحدة حرّك الثاني؛ لأنه لو حرك الأول، لتحرك الثاني أيضاً في بعض الأحوال، لالتقاء ساكنٍ آخر، فيكثر التغيير، وبُني على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ويُزيل منه البناءَ ظهورُ اللام، نحو: مضَى الأمسُ المبارَكُ، لعدم التضمن، والإضافة نحو: مضى[٢] أمسُنا؛ لأن التعريف بالإضافة، لا بالتضمُّن والتصغير إن جوزناه، نحو: مضى أُمَيْس؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، والأصل فيها الإعرابُ، ولأن التصغير[٣] بمنزلة صفة ممازجة مُغَيِّرة[٤] للبِنية وذلكُ يضعف التضمّنَ، والجمع كما أنشد بعضُهم:

٣٥- مَـرَّتْ بِنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ ... تَمِـيسُ فينـا مِشْـيَةَ العَـرُوسِ[٥]

المسموعُ: ما رأيتُه أوّلَ من أمسِ، وأوّلَ من أوّلَ أمس[٦]، ظرف[٧] لا غير.

الثانية - وهي لغة بني تميم - إعرابها ومنعها الصرف، فتقول: مضَى أمسُ بما فيه، من غير تنوين، وفعلتُه أمسَ - بالنصب - أنشد سيبويه:

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (مضى) ساقط من: ع.

(٣) من (من خصائص) إلى (التصغير) ساقط من: ع.

(٤) (معبرة) في: ع.

(٥) انظر البيت في المحتسب ٢: ٢٢٤، والهمع ١: ٢٠٩، والدرر ١: ١٧٦، والشذور: ١٠٠، واللسان (أمس).

(٦) (أول من أول من أمس) في: ع.

(٧) (ظرف) ساقط من: ع.

٣٦- لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا   عجائزاً مثلَ السَّعالى خَمْساً

يأكلْنَ ما في رحلِهِنَّ نَهْسا   لا تركَ اللهُ لهنَّ ضِرساً[1]

وعللوه بأن فيه التعريف والعدل/ كما في سحر، وستتكلم عليه في باب ما لا ينصرف إنْ شاء الله[2]. [٢١

وحُكي أن من العرب من يعتقد فيه التنكيرَ، ويعربه ويصرفه، فتقول: مضى أمسٌ بما فيه، على[3] التنكير، وكلُّ غدٍ صائر أمساً، وهو غريب في الاستعمال دون القياس.

وأما: لا رجلَ وخمسةَ عشرَ. فنذكرهما[4] في موضعهما إن شاء الله تعالى.

«أو لوقوعه موقعَ الحرف، وهو تأديتُه معنى الحرف وكائنَ»

وحقيقة ذلك: تحصيله معنى الحرف في غيره، أُجرى[5] مُجرى الحرف المُتأدّي هو معناه، كأسماء الاستفهام والشرط، وإنما مُثّل بـ(أين) لأنها استفهامية، وشرطية، وفي كلا الموضعين للمكان، تقول: أين زيدٌ؟ سائلاً عن مكانه، وأين تجلِس أجلِس، شرطاً على المكان، وبناؤها لوقوعها موقعَ همزة الاستفهام وموقع أنْ في الشرط، وتحريكها لالتقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة؛ لأنها كثيرة الاستعمال، ولأنها لو أعربت لكانت منصوبة؛ لكونها ظرفَ مكان، فجعلت حركة البناء كحركة الإعراب.

---

(١) أنشد سيبويه البيتين الأولين فقط، وذكر الأعلم البيتين الآخَرَيْن. والقائل «العجاج» انظر الكتاب ٢: ٤٤، ٤٥، والنوادر: ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٦، ١٠٧، والخزانة ٣: ٢١٩، والشذور ٩٩، والعيني ٤: ٣٥٧، والهمع ١: ٢٠٩، والدرر ١: ١٧٥. السعالى: أنثى الغول، أو ساحرة الجن.

(٢)(الله تعالى) في: ع.

(٣)(من) في: ع.

(٤)(فسنذكرهما) في: ع.

(٥) (فجرى) في: ع.

«أو موقعَ الفعل، أي: تَسْمِيَةُ الفعل به، كأسماء الأفعال»

نحو: هيهات، فإنه وقع موقع بَعُدَ، وأفّ، فإنه وقع موقع[١] اتضجرُ، وآمين، فإنه وقع موقع استجبْ.

«أو لمشاكَلته الواقع موقعَهُ، كفجارِ، فإنه على وزن نَزَالِ»

(فعالِ) إذا كان اسماً للمصدر، علماً عليه، كفجارِ للفَجْرة، أو صفةً لمؤنث كلَكَاعِ، أو علماً لمؤنث كحَذَامِ، بني إذا اجتمع فيه ما اجتمع في نزالِ وبابه من التعريف والتأنيث والعدل، فهو محمول عليه في البناء؛ لأنه على لفظه، ومشابه له في الجهات المذكورة، قال النابغة[٢]:

٣٧- إنّــا اقْتَسَــمْنا خُطَّتَيْنَــا بيننــا ... فَحَملْــتُ بَــرَّةَ واحْتَمَلْــتُ فَجــارِ[٣]

وبني على الحركة والكسرة لالتقاء الساكنين، وبناء المشاكلِ استحسانيّ.

«أو لوقوعه موقع المضمر، كيا زيدُ»

المنادى مخاطَب، وحقّ المخاطب أن يؤتى له بضميرٍ، كضربتَ، وضربتُكَ، ومررتُ

---

(١) (بعد وأف فإنه وقع موقع) ساقط من: ع.

(٢) هو زياد بن معاوية، الذبياني الغطفاني المضري، أو أُمامةَ، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، وكانت الشعراء تقصده، فَتَعْرِضُ عليه أشعارها بسوق عكاظ (ت نحو ١٨ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ١٥٧، والسمط ١: ٧٩، والخزانة ١: ٢٨٧، والأعلام ٣: ٩٢.

(٣) انظر الديوان ٩٨، والكتاب ٢: ٣٨، ومجالس ثعلب ٤٦٤، والخصائص ٢: ٢٩٨، ٣: ٢٦١، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٣، وشرح ابن يعيش ١: ٣٨، ٤: ٥٣، والخزانة ٣: ٦٥، والعيني ١: ٤٠٥، والهمع ١: ٢٩، والدرر ١: ٩، والأشموني ١: ١٣٧، وإصلاح المنطق ٣٣٦.

البيت يقوله لزرعة بن عمرو الكلابي، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببني أسد، وينقضوا حلفهم، فأبى. فجعل النابغة خطته في الوفاء. برّة: اسم البر، وخطة زرعة لما دعاه إليه من الغدر ونقض الحلف (فجار) و(خطيتنا) في: ع.

بك. فكان حقُّه أن يقال: يا إيّاكَ، أو[1] يا أنتَ، فوقع (يا زيد) موقعه، والمضمرُ أشبه الحرف بافتقاره إلى ما يفسّره، وسنحكم ذلك في باب النداء إن شاء الله[2].

«أو لإضافته إلى غير متمكن، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]
وكقول النابغة: على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَى»

إذا أضيف الاسم إلى غير متمكن بُني إمّا إلى الاسم كقوله تعالى ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ فيمن قرأ[3] بالفتح، أو إلى الفعل كقولك: سرّني يومُ قدمتَ، وقُرئ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ[4]﴾ [المائدة: ١١٩] بالفتح، وقال النابغة:

٣٨- على حينَ عاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا   فقلتُ: أَلمّا تَصْحُ والشيْبُ وَازِعُ[5]

ففتحَ (حينَ) لإضافته إلى غير المتمكن، وروي بالكسر على الإعراب. يصف أنه عاتب نفسه على صباهُ، والوازع الناهي، وأوقع الفعلَ على المشيب اتّساعاً، والمعنى عاتبتُ نفسي على الصِّبى لمكان مشيبي.

وقيل: إذا أضيف الاسم إلى الفعل المضارع، فالأحسَنُ إعرابه؛ لأن المضاف إليه معربٌ، وإذا أضيف إلى الفعل الماضي، فالأحسن بناؤه، لأن المضاف إليه مبني، وكذا إلى الحرف بطريق الأولى كما قُرئ: ﴿يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] بالفتح[6]، وقال أبو قيس بن رفاعة:

---

(١) (و) في: ع.

(٢) (إن شاء الله) ساقط من: ع.

(٣) قرأ بفتح الميم نافع والكسائي وأبو جعفر - كما في هود - على البناء للإضافة إلى غير المتمكن، و«من عذاب يومئذٍ» بتنوين «عذابٍ» ونصب «يومئذ» وانتصاب بعذابه، لأنه في معنى تعذيب. انظر الكشاف ٤: ١٥٨، والإتحاف: ٤٢٤، و(قرأه) في: ع.

(٤) قرأ نافع وحده بفتح ميم «يوم»، والباقون: بالرفع. انظر السبعة ٢٥٠، والبحر ٤: ٦٣.

(٥) تقدم الكلام عليه رقم (٢٨).

(٦) قرأ بفتح (يوم) الأعرج والأعمش وزيد بن علي وأبو حيوة وعاصم. وقرأ الجمهور برفعها. شواذ ابن خالويه: ١٦٧، والبحر (٨: ٤٠٧)، والإتحاف: ٤٣١.

٣٩- لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ   حَمَامَــةٌ في غُصـــونٍ ذاتِ أَوْقَـــالِ[١]

فتح غيراً لإضافته إلى أنْ، وذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة الشيء الواحد، ألا ترى أنهم قالوا: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[٢]. جَرُّوا[٣] خَرِباً؛ لأن جُحْراً لما أضيف إلى ضبّ خرب كأنه للضب.

«أو لإضافته[٤] إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي، على وجه»

يجب كسرُ ما قبل ياء المتكلم، لتسلم الياءُ من التغيير والانقلاب، وذلك لأن ياء المتكلم تكون[٥] ساكنة ومتحركة، فلو لم يكسر ما قبلها لانقلبت في الرفع واواً في اللغتين لتطرفها وانضمام ما قبلها، وانقلبت في النصب ألفاً في اللغتين، لتطرفها وانفتاح ما قبلها، فتذهب صيغة الإضافة.

وأما قولهم: يا غُلاما، فهو من خصائص النداء، كالعدل في نحو: يا غَدَارِ ويا غُدَر[٦]، ثم قيل: هذه الكسرة كسرة بناءٍ؛ لأنها لم تحدث بعامل، ولا يختلف بعامل مع إمكان الحركة، والكلمة مبنيةٌ، وقيل: الكلمة ليست مبنية، وهو الأظهر؛ لأن الإضافة إلى الضمير لا توجب البناء، بدليل غلامك وغلامه، ولأن العلة ليست عائدة إلى ذات الكلمة، بل هي عارضة، كحركة التقاء الساكنين، والكلمة معها باقية على إعرابها، فالكسرة ها هنا كالفتحة والضمة في نحو: لم يضرِبا، ولم يضربوا في كونهما عارضتين

---

(١) هو من شواهد سيبويه، ونسب للكناني. انظر الكتاب ١: ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٦، ٢: ٢٦٤، والإنصاف ٢٨٧، وشرح ابن يعيش ٣: ٨٠، ٨: ١٣٥، والمغني ١: ١٧١، ٢: ٥٧١، والخزانة ٢: ٤٥، ٣: ١١٤، ١٥٢، والهمع ١: ٢١٩، والدرر ١: ١٨٨، واللسان (وقل) والأوقال: جمع وَقَل، وهو المقل اليابس.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢١٧، والخصائص ٣: ٢٢٠.

(٣) (فجر) في: ع.

(٤) (لإضافته) ساقط من: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) (يا عذرا ويا عذر).

للألف والواو. وقيل: إنها ليست إعراباً لثبوتها في الحالات، ولا بناءً؛ لأن الكلمة لم يوجد فيها ما يُخرجها عن التمكن، إذ لا فرق بين غلامي وغلامك في التمكن، فإذن لها حكم بين الحكمين، والأول أقيس وسماه ابن جني: الخصي، لتوسطه بين الحالين.

وقيل: التسمية فاسدة؛ لأن الخَصي ذكَرٌ، واللائقُ أن يسمى الخُنثَى، لأنه لا ذكر ولا أنثى، كما أن هذا لا مُعرب ولا مبني، فهذه ثمانية أسباب[1] موجبة لبناء الاسم، وإن جعلنا الانقطاع عن الإضافة سبباً آخر صارت تسعة. فإن قلت: قد قنعتم في بناء الاسم بعلّة واحدة، مع أن البناء مُخرج له عن أصله، وإلى حكم الحرف، وهو بعيد عنه ولم يَقْنَعوا في كونه غير منصرف إلا بعلتين، مع أن منع الصرف مُبْق له على أكثر أصوله، ومخرج له إلى حكم الفعل، وهو قريب منه، فقد أُجيبَ عنه: بأن الحرف متمكن القاعدة في البناء، فجذب الاسم بأدنى شيء، والفعل غير متمكن القاعدة في الإعراب، فاحتاج في جذب الاسم إليه إلى علتين، وهو ضعيف؛ لأن الفعل لم يجذبه إلى الإعراب، بل جذبه إلى منع التنوين الذي الفعل أصيل فيه، بل الأولى أن يقال: اشتباه الاسم بالحرف أقوى؛ لأنه بأمرٍ معنويّ، موجود في الحرف، كافتقاره إلى ما يوضحه وغير ذلك. وأما اشتباه الاسم بالفعل في باب ما لا ينصرف فهو بأمر غير متحقق في نفس الفعل، مثل العجمة، والتعريف، وغيرهما، وإنما ينجر الاسم بها إلى الفرعية التي بها يشبه الفعل، فالشبه[2] فيه أضعف، فاحتاج إلى التكرير[3]. واعلم أنه لا واسطة بين المعرب والمبني؛ لأن الكلمة إن اختلف[4] آخرها باختلاف العامل، فهي معربة، وإن لم يختلف فمبنيةٌ.

ومنهم من أثبت الواسطة ومثّلوها بالمضاف إلى ياء المتكلم، وقد ذكرناه. وكَسَحَرَ في قولنا: جئتُ اليومَ سحرَ، وسيأتي في موضعه إن شاء الله[5].

---

(١) (أبواب) في: ع.

(٢) (ما يشبه) في: ع.

(٣) من (وأما اشتباه) إلى (التكرير) عليه رطوبة في: د، وأثبته من: أ، ع.

(٤) (اختلفت) في: ع.

(٥) (الله تعالى) في: ع.

«والأصلُ في البناء السكونُ»

لأنّ حركة المبني لما[١] لم تفد معنى فكان العدول إلى السكون أولى لخفته؛ ولأن الأصل في الإعراب الحركة؛ لأن الغرض منه الدلالة على المعنى ولا سبيل إلى معرفة المخاطب إيّاه إلا بلفظٍ يدلّ عليه، والسكون ليس بلفظ، فكان الأصل في ضده، وهو البناء ضدها، وهو السكون.

«وقد يُبنى على الحركة، إمّا لكون الكلمة على حرف واحد»

وذلك في الاسم، كالكاف في: ضَرْبكَ، وفي الفعل، نحو: شِ ثوبَك، وفي الحرف، نحو: لام الجرّ؛ وذلك لأن هذا الكلم قد يُبتدَأ بها، إمّا لفظاً كواو العطف، وألف الاستفهام، وكاف التشبيه، ونظائرها.

وإمّا حكماً، نحو ضمير المفعول من نحو: ضَرَبَك، وأكرمَكَ، فهذه الكاف منفصلة في الحكم، مبدءٌ بها في التقدير، إذ هي كلمة مستقلة بالمعنى، والابتداءُ بالساكن مُحال.

«أو لالتقاء الساكنين»

وذلك في الاسم نحو: أمسِ، وأين، ومنذ. وفي الفعل نحو: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ في الأمر، وفي الحرف نحو: إنّ، وجَيْرِ[٢]، ومُنذ، إذا جُرّ بها، وإنما كان التقاء الساكنين موجباً للتحريك؛ لأن الساكن[٣] الثاني يعتبر[٤] إدراكه، وكثرة السكون يفضي/ إلى عدم سماع العبارة، فلهذا لا يَجمعون بين ثلاث سواكن، إلا في الوقف على[٥] مثل: دوابّ، وبين الأربع مُحال. ويجوز الجمعُ بين متحركات كثيرة، كقولك: وَضَرَبَ عُمَرُ أحدَ عشرَ رجلاً، فهذه ستةَ عشرَ متحركاً. [٣]

---

(١) (لما) ساقط من: ع.

(٢) معناه أعترف وأقِرُّ. المقتصد في شرح الإيضاح: ١: ١٤١.

(٣) (موجباً للتحريك لأن الساكن) ساقط من: ع.

(٤) (يعسر) في: ع.

(٥) (على) ساقط من: ع.

«أو لكون الكلمةِ لها أصلٍ في التمكّن»

أي: لكون[١] الكلمة معربةً في حالٍ ما[٢] فيعرض[٣] لها البناء، وذلك في الاسم في[٤] نحو: يا زيدُ، ومن قبل، وغلامي، ولا رجلَ في الدار وخمسة عشر، وفي الفعل في نحو: لا يذهبَنْ، ولا يذهبَنَّ، وذلك لأن هذا المبني لما كان معرباً في الأصل، دخيلاً في البناء فرقوا بينه وبين ما هو عريق في البناء.

«أو للتشبُّه[٥] بالعرب كضَرَبَ»

كان من حقّ الماضي أن يُبنى على السكون، لأنه فعل، والأصلُ في الأفعال البناءُ، وفي البناء السكون، لكنه لما أشبهَ المضارع، الذي أشبه الأسماءَ، بُني على الحركة وأشباهُه إيّاه، لوقوعه خبرَ مبتدأ، وصفة كقولك: زيدٌ ذهبَ، ومررتُ برجلٍ كتبَ، كما تقول: زيد يذهبُ، ومررتُ برجل يكتبُ.

ووقوعه شرطاً وجزاءً، كقولك: إنْ قمتَ قمتُ، كما تقول: إن تقمْ أقمْ، وهذا السبب مختصٌّ بالفعل الماضي، فقد عرفت مما ذكرنا: أنَّ كل فعل أو حرف بُني على السكون فلا[٦] سؤال فيه، لأن الأصل فيهما البناء، وفي البناء السكون، وكل فعل أو حرف بُني على الحركة ففيه سؤالٌ عن جنس الحركة عن الخصوصيّة، وكلّ اسم بني على السكون، ففيه سؤال عن البناء، وكلّ اسم بني على الحركة، ففيه سؤال عن البناء، وسؤال عن جنس الحركة، وسؤال عن الخصوصيّة.

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (ما) في: أ، ع (بنا) في: د.

(٣) (فتعرض) في: ع.

(٤) (في) ساقط من: ع.

(٥) (للتشبيه) في: ع.

(٦) (ولا) في: ع.

«والبناء على الكسر على أصل التقاء[(١)] الساكنين غالباً؛ لأنها حركة لا توهم إعراباً»

والأصلُ في التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر، لأمور:

أحدها: أن الكسرة لا تكون[(٢)] إعراباً إلا ومعها التنوين، أو ما يعاقبه من الألف واللام والإضافة، وقد تكون[(٣)] الضمة والفتحة إعرابين، ولا تنوين يصحبها ولا ما[(٤)] يعاقبه فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكنين حركناه بحركة[(٥)] لا توهم أنها إعراب.

الثاني: أن الجزم الذي الأصل فيه السكون نظير الجرّ لاختصاص كل منهما بصاحبه، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره، وهو الكسر.

الثالث: أن التقاء الساكنين، قد يكون في الفعل المجزوم، فلو حركناه بالضم أو الفتح لتُوهم[(٦)] أنه إعراب، وأنّ الفعل ليس بمجزوم، ولا يُتوهم[(٧)] ذلك في الكسر، لأن الكسرة ليست من حركات إعراب الأفعال.

الرابع: ما حكاه الإمام عبد القاهر عن شيخه[(٨)] - رحمهما الله - وهو أن ما حرك لالتقاء[(٩)] الساكنين، فإنما حركته للبناء دون الإعراب، والكسرُ أبعد الحركات من الإعراب؛ لأنك تجد نوعين من المعرب لا كسر فيهما، وهاهنا[(١٠)] الاسم غير المنصرف،

---

(١) (البقاء) في: ع.

(٢) (لا يكون) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (ما) ساقط من: ع.

(٥) (بحركة و) ساقط من: ع.

(٦) (ليوهم) في: ع.

(٧) (يوهم) في: ع.

(٨) هو «أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث»، ابن أخت أبي علي الفارسي أخذ عن خاله علم العربية، وطوّف الآفاق، ثم استوطن جُرجانةَ. (ت٤٢١هـ). معجم الأدباء ١٨ : ١٨٦، وبغية الوعاة ١ : ٩٤.

(٩) (التقاء) في: د.

(١٠) (وهما) في: ع.

والفعل المضارع، ولا تجد معرباً يمنع الضم أو الفتح، فالكسر[١] أقل الحركات تصرّفاً في الإعراب، و[٢]أبعدها من الإعراب فيكون أقربها[٣] من البناء، فاختاروا لالتقاء الساكنين حركة ما هو أذهب في مناسبة البناء، وهي الكسرة. هذا كلامه في المقتصد[٤]. ولا يخفى ما فيه. وربما عُدل عنه للإتباع في نحو ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾ [يونس: ١٠١] وإنما قال: غالباً؛ لأنه قد يبنى على الكسر لغيره[٥]، فإن لام الجر بنيت على الكسر مع المظهر، نحو: المالُ لزيدٍ، لئلا يشتبه بلام الابتداء.

«وعلى الضم إمّا لانقطاع الكلمة عن الإضافة، أو للتشبُّه[٦] بما قُطِعَ عن الإضافة أو للإتباع»

فالأول كالغايات، والثاني كحيثُ، والثالث كمنذُ.

«وعلى الفتح طلباً للتخفيف غالباً»

الضمُّ أثقل الحركات، لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين، وذلك لا يتم إلا بعمل العضلتين الصلبيَّتين[٧] الواصلتين إلى طرفي الشفَةِ، ثم الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجاذبة، والفتحة أخفُّها، فإنه يكفي فيها عملٌ ضعيف لتلك العضَلة، وكما أن التشريح على هذا، فالتَجربة تظهره أيضاً[٨]، ولهذا سَكَنُوا مثل سَرُع وضَجِر في اختيار الكلام، ولم يسكنُوا مثلَ: جلَس إلا في ضرورة شاذّة كقوله[٩]:

---

(١) (الرفع أو النصب فالجر) في: ع.

(٢) (فهي) في: ع.

(٣) (البناء) مكان (أقربها) في د، وأثبت الذي في ع.

(٤) المقتصد في شرح التكملة: ١: ٢١٨-٢١٩.

(٥) (بغيره) في: ع.

(٦) (للتشبيه) في: ع.

(٧) (الصلبيتين) ساقط من: ع.

(٨) (أيضاً) ساقط من: ع.

(٩) «رؤبة».

٤٠- أَوْطَنْتُ وَطْناً لم يكُن مِنْ وَطَنِـي[1]

/ قال الإمامُ الداعي إلى الله[2] - رحمه الله -: [٢٤]

والحال في ذلك يختلف بحسب اختلاف أمزجة البلدان، فإن أهل أَذْربيجان يغلب على جميع ألفاظهم إشمامُ الضمة، وكثير من البلدان يغلب على لغاتهم إشمامُ الكسرة، وإنما قال: غالباً؛ لأن البناء على الفتحة قد يكون لغير الخفة كبناء الصَّدر من خمسةَ عشرَ.

***



(١) ديوانه: ١٦٣، الصحاح (وطن).

(٢) هو فخر الدين الرازي (أفدتُ ذلك من المؤلف ذاته في كتابه المضنون به على غير أهله) وهو محمد بن عمر، التيمي، البكري، الطبرستاني، الشافعي، عرف بالفخر الرازي، وبابن خطيب الري، أبو عبد الله، أبو المعالي، مشارك في العلوم، ولد بالري من أعمال فارس، ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان (ت ٦٠٦هـ) بهراة. له (مفاتيح الغيب في التفسير). انظر النجوم الزاهرة ٦: ١٩٧، ١٩٨، ومعجم المؤلفين ١١: ٧٩، وشرح المضنون لعبيد الله بن عبد الكافي ٤٣٩.

«فصل:

الاسم[١] المعرب المفرد. إن كان صحيحاً فهو إمّا منصرفٌ، وهو ما يدخله التنوين تضُمُّه في الرفع، وتفتحُه في النصب، وتكسره في الجر، وتنوِّنُهُ في الأحوال، إلا مع اللام والإضافة. تقول: جاءني رجلٌ، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ، وجاء غلامُك والغلامُ»

قوله الاسم المعرب المفرد، فالمفرد احتراز من التثنية والجمع، والصحيح والمعتل إنما يوصف بهما الاسم المعرب دون المبني.

والصحيح في اصطلاح التصريفيين[٢]: ما لم يكن فاؤه ولا عينُه ولا لامه حرفاً من حروف العلة، وهي: الألف والواو والياء، وإلا فهو معتل.

وأما في اصطلاح النحويين[٣]: فالصحيح ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً ولا ياءً قبلها كسرة، وإلا فهو معتل، فالعصا والقاضي معتل عندهما، والحُبْلى والمُسْلَنقي صحيح عند التصريفيين، معتلٌ عند النحويين. ووَعْد وقَول ودَلو[٤] على العكس.

ومراده بالصحيح في المختصَر: ما يكون حرف إعرابه حرفاً صحيحاً غير همزة حتى لا يلزم التكرار في قوله: وظبي، ودلو، ووليّ، وعدُوّ، ورَشَاد، وكِسَاء كالصحيح.

والمراد بحرف الإعراب محل الإعراب، وهو من كل معرب آخره كالدال من: زيد، والباء[٥] من: يضرب.

وأما المنصرف فقيل: إنه مشتَق من: التصرف[٦]، وهو التقلب لما يلحقه من

---

(١) (المعرب) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٣٢.

(٣) انظر شرح الرضي للكافية ١: ٢٩٣.

(٤) (ودلو) ساقط من: ع.

(٥) (والباب) في: ع.

(٦) (التعريف) في: ع.

الاختلاف. وقيل: من الصّريف[١]، وهو صوت الباب، والناب والبَكَرَةَ والقلم.

أنشد الجوهري[٢]:

٤١- وبابٌ إذا مَا مَالَ للغَلْقِ يَصْرِفُ

لأن في آخره التنوين، وهو غُنَّة في الخَيْشوم يجري مجرى الصريف. وقيل: من قولهم: كلبةٌ صارف[٣]، إذا صاحتْ من شدة شهوة[٤] البضاع. وأما معناه، فقيل: هو ما يدخله الجر والتنوين، لأن هذا تمام ما يتميز به المنصرف عن غيره، وهذا إنما يتم إن لو لم يجتمع الجرّ مع عدم الصرف.

والمختار أنا إذا قلنا: مررتُ بالمساجد، أن الاسم غير منصرف مع أنه مجرور. وقيل: هو ما يدخله التنوين، لأن الشاعر إذا اضطُر إلى تنوين ما لا ينصرف قيل: إنه صرفَ، وإن لم يجرر[٥]، كقول أبي كبير الهذلي[٦]:

٤٢- مِمَّنْ حَمَلْنَ بـه وهـنَّ عواقِـدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فشبَّ غيرَ مُهَبَّلِ[٧]

ولأنه إذا اضطُر إلى تنوين ما لا ينصرف في موضع الجرّ نوِّن وجُرّ، وإن لم يكن

---

(١) انظر الصحاح (صرف) ٤: ١٣٨٥.

(٢) في الصحاح (غلق) ٤: ١٥٣٨. وهو في لسان العرب (غلق) ١٠: ٢٩١.

(٣) انظر الصحاح (صرف) ٤: ١٣٨٦.

(٤) (بلهوة) في: ع.

(٥) (يجدر) في: ع.

(٦) هو عامر بن الحليس، أبو كبير، من بني سهل بن هذيل، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم، وله خبر مع النبي ﷺ وهو من شعراء الحماسة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٧٠، والسمط ١: ٣٨٧، والخزانة ٣: ٤٧٣، والأعلام ٤: ١٧.

(٧) ويروى (مما) بدل (ممّنْ) و(حبك الثِّياب فشبَّ غيرَ مُثَقَّلِ) انظر ديوان الهذليين ٢: ٩٢، والكتاب ١: ٥٦، والإنصاف: ٤٨٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٤، والخزانة ٣: ٤٦٦، والعيني ٣: ٥٥٨، والمغني ٢: ٧٦٤ والأشموني ٢: ٢٩٩، يقول: حَملتْ به أمه وهي فَزِعة، وكانوا يقولون: إذا حَملت المرأةُ وهي فَزِعة فجاءت بغلام جاءت به لا يطاق. والحُبُك: كلُّ ما حُزِم به شيء فهو حِباك.

محتاجاً إلى الجرّ، كقول عمران بن حطّان[١]:

٤٣ - صَدَعَتْ غَزَالَةُ جمعَهم بعساكرٍ ... خَلَّت جُموعَهُمُ كأمسِ الدابرِ[٢]

ولو كان الجر من الصرف، لم يجز أن يزيد على قدر ما يَدْفَعُ به الضرورة. ثم المنصرف لما لم يثقُل لمشابهة الفعل من وجهين، استوفى جميع الحركات مع التنوين علامة للأخف عندهم، والأمكن لديهم، لكون التنوين زيادةَ حرف على أصل الكلمة؛ إذ هو عبارة عن نون ساكنة تَعْقُب حركةَ الحرف، فلو أدخوله على ما ثقل لكان ضِغْثاً على إبّالة[٣]، وإنما اختاروا النون، لأن أوْلى الحروف بالزيادة حروف اللين، ولم يمكن زيادتها هاهنا؛ لأنهم لو زادوا الواو لانقلبت في الجر ياءً، وفي النصب ألفاً؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها، قُلبتْ ياء، نحو: ميزان، وإذا انفتح ما قبلها وهي طرف، قلبت ألفاً نحو: عصاً، ولو زادوا الياء لالتبست في[٤] الجر/ بالمضاف إلى ياء المتكلم، وانقلبتْ في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً؛ لأن الياءَ الساكنةَ إذا انضمَّ ما قبلها قُلبت واواً، كمُوسر، وإذا انفتح ما قبلها، وهي طرف قلبت ألفاً، كرحىً. ولو زادوا الألف، لانقلبت في الرفع واواً،

---

(١) هو عِمران بن حِطّان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي، أبو سماك، شاعر مفلق مكثر، كان من رجال الحديث ثم لحق بالشراة، ومات أباضياً (ت٨٤هـ) انظر الخزانة ٢: ٤٣٦، والأعلام ٥: ٢٣٣.

(٢) رواية الخصائص ٢: ٢٦٧:

خَبَلَتْ غزالةُ قلبَه بفوارسٍ ... تركت منازِلَهُ كأمسِ الدابر

ورواية رغبة الأمل ٦: ١٥٤:

صدعت غزالة قلبه بفوارس ... تركت مُدَابِرَه كأمس الدابر

وغزالة: امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحجاجَ، ولما دخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها وأغلق عليه قصره.

(٣) مَثَلٌ يُضرب لمن يُحَمِّل صاحبَه مكروهاً على مكروهٍ قبله، والإبَّالة: الحزمة من الحَطَب، والضِّغْث: الجُرْزَة التي فوقها، يجعلها الحطابُ لنفسه. انظر جمهرة الأمثال ٢: ٦، ومجمع الأمثال ١: ٤١٩، والصحاح (أبل) ٤: ١٦١٩.

(٤) (في) ساقط من: ع.

وفي الجر ياءً، لأن الألف إذا انكسر ما قبلها قُلبت ياء، نحو: مفاتيح. وإذا انضم ما قبلها، قلبت واواً، نحو: قوتل، وكل ذلك يفضي إلى إحالة لفظ العلامة المميزة، فاختاروا النون لمشابهتها إيّاها بما ذكرنا في حروف المضارعة.

وقوله (إلا مع اللام والإضافة) اعلم أن اللام والتنوين والإضافة ثلاثة أشياء متعاقبة، لا يجتمع اثنان منها في اسم، أمّا اللام والتنوين فلأن اللامَ دليلُ التعريف، والتنوينَ دليلُ التنكير، في مثل صهٍ، فلو جمع بينهما لزم[١]. أمّا[٢] الترك بأحد الدليلين، أو كون الاسم معرفة ونكرة معاً، وهو مُحال، ولأن اللامَ زيادةٌ على أول الكلمة، والتنوينَ زيادةٌ على آخرها، فكرهوا أن يجمعوا بين زائدين على طرفي الكلمة، وأمّا الإضافةُ والتنوينُ، فلئلا يجمع بين زائدين: التنوين، والمضاف إليه، ولأن كلَيْهما منتهى الاسم وتمامُه، ففي الجمع بينهما تناقض، ولأن الإضافة دليلُ الاتصال، والتنوين دليل الانفصال، فتعاندا، ولأن المضاف إليه بمنزلة لام التعريف من المضاف، لكونه مُعَرِّفاً له، فيمتنع معه التنوين، كما يمتنع مع اللام، ولأن المضاف عامل في المضاف إليه الجرَّ، فهو بمنزلة حرف الجار وذلك لا يفصل بينه وبين المجرور. وأمّا اللامُ والإضافةُ، فلا تجتمع اللام مع الإضافة الحقيقية؛ لأنّ اللامَ تفيد التعريف، فالإضافة[٣] إن أفادت التخصيص فحسب، تناقضا، وإن أفادت التعريف، اجتمع في الاسم تعريفان، أو اجتمع علتان مستقلتان[٤] على معلول واحد شخصيٍّ، وهو مُحال، ولأن المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف فلا يجتمع مع اللام.

وقولنا: مع الإضافة الحقيقية، احترزنا به من مثل قولنا: الضاربُ الرجلِ، والحسنُ الوجه، على ما تعرفه في باب الإضافة.

وقوله: والإضافة، يعني إضافةَ الاسم إلى غيره، فأمّا المضافُ إليه فيدخله التنوين،

---

(١) (لزم) ساقط من: ع.

(٢) (وأما) في: ع.

(٣) (والإضافة) في: ع.

(٤) (مستقلتان) في: ع.

نحو: غلامُ زيدٍ. واعلم[١] أنّا إذا قلنا: الرجل، وغلام زيد.

فالجمهور على أنهما منصرفان[٢]؛ لأنهما لو فارقهما اللام والإضافة لنوّنا.

وزعم ابن جني في الخصائص[٣] في بابٍ تَرْجَمَهُ بقوله: (هذا بابٌ في الحُكْم يقف بين الحكمين) إنه ليس بمنصرف إذا لم يدخله التنوين، ولا غير منصرف، لأنه لم يشبه الفعل من وجهين. وكذا ذكر أن المثنى والمجموع نحو: الزيدَيْنِ، والزيدِينَ[٤]، لا منصرف[٥] ولا غير منصرف، لهذه العلّة.

«وإمّا غيرُ منصرفٍ، وهو مثلُ المنصرف إلاّ أنك تفتحه في موضع الجرّ، ولا تنونه، تقول: هذا أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ»

غير المنصرف، هو[٦] ما شابه الفعلَ من وجهين، فثَقُل؛ لأن الفعل ثقيل، لأنه يقتضي فاعلاً ومفعولاً ومصدراً وظرفاً وعلةً وحالاً[٧]، فهو كالمركب منها، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك، بل هو سمة على المسمّى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخفُّ من المركب، ولأن الاسم أكثرُ من الفعل، إذ كلُّ فعلٍ لا بد له من فاعل اسم يصحبه وقد يستغني الاسم عن الفعل[٨] والشيء إذا كثر خفّ على الألسنة، وإذا قَلَّ ثقل، ولهذا[٩]

---

(١) (اعلم) ساقط من: ع.

(٢) إذ ليس فيهما شبه الفعل. ومنع التنوين لوجود المانع له، وآية ذلك أنه إذا زال المانع عاد الصرف.

(٣) الخصائص ٢: ٣٥٧، ٣٥٨.

(٤) (والزيدِين) ساقط من: ع.

(٥) هذا الضرب عند المتأخرين منصرف، لأنه لم يشبه الفعل. وفي الصبان على الأشموني ٣: ٢٢٨ في أوائل «ما لا ينصرف» قال شيخ الإسلام زكريا: وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات، وإلا فينبغي أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف، إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف، مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع. اهـ.

(٦) (و) في: ع.

(٧) (وحالاً) في: ع.

(٨) (الفعل و) ساقط من: ع.

(٩) (ولهذا) في: ع و(بهذا) في: د.

يثقل[١] على العجم تعاطي كلامَ العرب، وعلى العربيّ تعاطي كلامَ العجم[٢]، والفعل مع ثقله فرع على الاسم، لكونه مشتقًّا من المصدر الذي هو نوع من الاسم على الصحيح، ومفتقر إلى الاسم، إذ لا يقوم بنفسه، وقد حصل في هذا النوع من الأسماء ما يقتضي كونه فرعاً على غيره، من حيث إنه/ ثانٍ له ودخيل عليه، فحصَل بينه وبين الفعل مشاركة ومشابهة في الفرعية، والشيء إذا أشبه الشيء شبهاً قويًّا، أعطي حُكماً من أحكامه، على حسب قوة الشبه، فإذا اجتمع في اسم علتان فرعيتان من العلل التسع، أو علةٌ واحدة مكررة - على ما سيتضح في بابه - شابهَ الفعل من وجهين، وسَرَى إليه ثِقَلُ الفعل مُنِعَ الصرفَ، فضُم مرفوعاً وفُتح منصوباً؛ لأنّ هذين النوعين من الإعراب يدخلان الفعل، وفُتح مجروراً؛ لأنه لا بدّ له من حركة، إذ لو أسْكن لكان آخر المبني، وفيه تناقض، وتلك الحركة لا يجوز أن تكون كسرةً، إذ لو قلت: مررتُ بأحمدِ، بالكسر من غير تنوين لاشتبه بالمبنيّات، نحو: أمسِ، وجَيْرِ، ولالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في قول مَنْ قال: مررتُ بغلام زيد بغلامي، ولأنه لم مُنع[٣] التنوين مُنِعَ الجر، لما بينهما من المناسبة، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، ولا ضمةَ لأنّ الضمة من إعراب الأصول، والجرّ إعراب[٤] الفضلات، فتنافرًا فجيء بالفتحة لتواخيهما، إذ كل واحد منهما إعراب الفضلات، ومخرجَا حركتيهما[٥] متقاربان، والمجرور منصوب الموضع[٦] غالباً، ولأن حركة الجرّ قد استُعيرت للنصب، في نحو: رأيتُ مسلماتٍ، فعكس الأمر ها هنا[٧].

---

(١) (لا يثقل) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٧.

(٣) (امتنع) في: ع.

(٤) (وسائر الإعراب) مكان (والجر إعراب) في: ع.

(٥) (حركتيها) في: ع.

(٦) (الموضوع) في: ع.

(٧) من (ولأن حركة) إلى (ها هنا) ساقط من: ع.

وذهب الأخفش[١] والزجاج[٢] إلى أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة بناءٍ[٣]، لأن الفتحة علامة النصب، وقد دخلت على عامل الجر.

واتفق الجمهور على أنها حركةُ إعراب لأنها تَثبَتْ[٤] بثبوت العامل ويزول بزواله، ويخلو الاسم من علل البناء، ولم يُعْهَدِ اسم يكون معرباً في حال، مبنيًّا في أخرى من غير ضميمة كلمة أخرى[٥] إليه.

«واسم المتمكن يجمعها، ويختصُّ المنصرف بالأمكن»

المتمكن: اسم فاعل من[٦] تمكّن فلانٌ عند السلطان، واستمكنَ إذا نفذ قولُه عنده، والمراد بالتمكن هاهنا، رسوخُ القدمِ في الاسمية، أي: هو بمكان منها لم يخرج إلى شبه الحرف، فاستوفى ما له في أصله[٧]، وهو الإعراب، فإذن هذا الاسم شامل للمنصرف وغيرِه، و[٨] الأمكن على زنة أفعلِ التفضيل، لا من التمكن؛ لأن ما كان على خمسة أحرف

---

(١) هو سعيد بن مسعدة، المجاشعي - بالولاء - البلخي، ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ، أخذ العربية عن سيبويه (ت: ٢١٥هـ). انظر طبقات النحويين ٧٢، إنباه الرواة ٢: ٣٦، وبغية الوعاة ١: ٥٩٠، والأعلام ٣: ١٥٤.

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحق الزجاج، النحوي، البغدادي، كان ملازماً للمبرد، وعنه أخذ «الفارسي». انظر نزهة الألباء: ٢٤٤، وإنباه الرواة ١: ١٥٩، وبغية الوعاة ١: ٤١١، والأعلام ١: ٣٣.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٨.

(٤) (يثبت) في: ع.

(٥) (أخرى) ساقط من: ع.

(٦) (من) ساقط من: ع.

(٧) (الأصل) في: ع.

(٨) بلا واو في: ع.

لا يبنى منه أفعل التفضيل، بل من المكانة، يقال: هو مكين[١] وأمكن، ككريم وأكرم، أي: هو أتم تمكناً من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف، فتخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل من وجهين فينتقض تمكنه، ويمنع منه بعض حَركات الإعراب، وهو الجرّ، وما هو من خصائص الأسماء، وهو التنوين، فالمتمكن[٢] أعم من الأمكن، فكلُّ أمكنٍ متمكنٌ، من غير عكس[٣]، وقد يطلق المتمكنُ على الظرف الذي يجوز نقله عن الظرفية، كيوم، وليلة، وخلف، وأمام، على ما سيأتي في الظرف.

«وإن كان[٤] معتلاً، فهو إمّا منقوصٌ، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، فتُسكنه في الرفع والجر، وتفتَحه في النصب، تقول: جاءني القاضي، ومررتُ بالقاضي، ورأيتُ القاضِيَ»

المعتلُّ عند النحويين، انحصر في المنقوص والمقصور.

واحتُج عليه بأنّ الاسم إذا كان آخره حرفَ علة، فإن سكن ما قبله كظَبْي، ودلْو، وولِيّ، وعدوّ فهو كالصحيح[٥] وإن تحرّك[٦]، فإن كان حرف العلة ألفاً فهو مقصور كحُبلى، وإن كان واواً أو ياءً، فما قبلها إن كان مفتوحاً انقلبتْ ألفاً؛ لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وإن كان مكسوراً، فتسلم الياء، كالرّامي، وتقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كالداعي، وإن كان مضموماً أبدلت من الضمة كسرة، وتسلم الياء، وتقلب الواو ياء، فتصير من باب المنقوص[٧]، وذلك في الياء كأظبٍ في جمع ظَبْي، والتغنّي

---

(١) (مكين و) ساقط من: ع.

(٢) (فالتمكن) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٧.

(٤) (وهو إما) مكان (وإن كان) في: ع.

(٥) بلا واو في: ع.

(٦) (إن تحرك فإن تحرك) في: ع.

(٧) على هامش (ع): إنما سميت منقوصة؛ لأنها نقصت إعرابين: الرفع والجر، لثقلها في الياء التي قبلها كسرة.

والتّرامي/ مصدرين وفي الواو كأَدْلٍ في[1] جمع دلوٍ، والتعدّي والتعالي مصدرين، فثبت الحَصْر، وكلٌّ هذا تعسف، إذ لا نعني بالمعتل هاهنا إلا ما آخره ياء قبلها كسرة أو ألف، وما عداهما فصحيح، ومع هذا لا يحتاج إلى هذا الدليل الوارد على دعوى غير محرَّرة، وقدّم المنقوص؛ لأنه أقرب إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه، ثم إن كان غير منوّن إما باللام أو بالإضافة، فيثبت ياؤه؛ لأنها حرف إعراب، وأصل الكلمة، ويسكن في حال الرفع والجر، لأن الضمة والكسرة حركتان ثقيلتان، وحروف اللين مناسبة للحركات، والياء بمنزلة كسرتين، فلو كسرت مع كسرة ما قبلها لاجتمع في التقدير أربعُ كسرات، ولو ضمت لاجتمع في التقدير ثلاثُ كسرات، ولو ضمّة، و[2]كل ذلك ثقيل، فتقول: جاءني القاضي، وقاضيكم، ومررتُ بالقاضي وقاضيكم، وأصلهما: جاءني القاضيُ، ومررت بالقاضيِ، فالحركة المحذوفة[3] مقدّرة[4] فيها. [٧

وقيل: لا نقدّرها[5]؛ لأنّا قادرون على إظهارها، فهي في حكم الموجود، فكما لا يقدّر الموجود موجوداً[6] كذلك لا يقدّر[7] ما في حكمه، ولا يخفى ضعفُ هذا الكلام. ويفتح في حال النصب؛ لخفة الفتحة، فتقول: رأيتُ القاضيَ وقاضيَكم، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ[8]﴾ [القيامة: ٢٦] و﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ولا يحذف ياؤه في الوصل، ولا في الوقف، ولا في الفاصلة، وإن حذفت المرفوع والمجرور في بعض

---

(١) (في) ساقط من: ع.

(٢) (ولو) في: ع.

(٣) (المحذوفة) ساقط من: ع.

(٤) (مقدرة منوية) في: ع.

(٥) (يقدرها) في: ع.

(٦) (موجود) في: ع.

(٧) (مقدر) في: ع.

(٨) (حتى) بدل (كلا) في: د، وهو خطأ.

المواضع، كقوله[١]: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ [٢]﴾ [الكهف: ١٧] وسُمِّيَ منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين، ولأنه قد تحذف ياؤه لما نذكره الآن.

«ويحذف ياؤه مع التنوين، في الرفع والجرّ، تقول: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضياً»

إذا كان المنقوص منوّناً سكنت ياؤه في الرفع والجر، لما ذكرنا، وحُذفت لالتقاء الساكنين هي والتنوين، تقول: جاءني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] وقال[٣]: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]. وكان حذفُ الياء أَوْلى من حذف التنوين؛ لأن التنوين دخل لمعنًى، ويزول بزواله ذلك المعنى، بخلاف الياء، فإنها من نفس الكلمة، وتبقى بعد حذفها[٤] الكسرةُ دليلاً عليها، ولا دليل على حذف التنوين، ولأن التنوين قد زيدت على الكلمة، وزيادةُ الحرف دليل العناية به، وذلك ينافي حذفه، وتفتح ياؤه في النصب، تقول: رأيت قاضياً؛ لخفة الفتحة.

«وإمَّا مقصور، وهو ما آخره ألف، ويستوي[٥] في الأحوال، ويُنوّن[٦] المنصَرفُ منه فتسقط ألفه[٧]، تقول: هذه عَصاً وحُبْلَى، ورأيت عصاً وحبْلَى، ومررت بعصاً وحُبْلَى»

المقصور[٨]: ما آخره ألفٌ في اللفظ. وقولنا: في اللفظ، احتراز من مثل حمراء، فإن آخره همزة في اللفظ، وإن كان ألفاً في الأصل، ومن مثل رَشَاءٍ فإن آخره همزة في اللفظ،

---

(١) (كقوله تعالى) في: ع.

(٢) (يهدي) في: ع.

(٣) (وقال تعالى) في: ع.

(٤) (بعدها) في: ع.

(٥) (وتسوي) في: أ.

(٦) (وتنون) في: أ.

(٧) (فتسقط ألفه) ساقط من: ع.

(٨) وعلى هامش (ع): وسميت هذه الأسماء مقصورة لقصرها عن جميع الإعراب، أي: جمعها، وقيل: لأنها خلاف الممدود.

وإن كان ألفاً في الخط، ودخل فيه مثل (حُبْلَى) فإن آخره ألف في اللفظ، وإن كان ياء[١] في الخطّ. وقال بعضُهم: المقصور ما آخره ألف مفردة.

واحترز بقوله (مفردة) من مثل حمراء، فإن آخره ألفان، ألفُ التأنيث المنقلبة همزة، وألفٌ أخرىٰ قبلها للمدِّ، وهو فاسد؛ لأن آخر الكلمة هو آخر جزءٍ منه، وذلك من المحال أن تكون[٢] زائداً على حرف واحد، وسُمّي مقصوراً؛ لأنه قُصر عن غاية الممدود بقلّة بنائه، ولأن حركاته مقصورة/ عن آخره، أي: محبوسة لا تناله[٣]، أو مقصورة في آخره، أي: محبوسة مقدّرة فيها، من القصر، وهو الحبسُ، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ[٤]﴾ [الرحمن: ٧٢] أي: محبوسات على بعولتهن، لا ينالهن غيرُهم. [٢٨]

ثم المقصور إن كان منصرفاً منوّناً، حذفت ألفه لالتقاء الساكنين، فيكون في جميع الأحوال على صورةٍ واحدة، تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصًا، وما قبل الألف يكون مفتوحاً، لأن بعدها ألفاً منوية، كما كسرنا ما قبل الياء المنقوص في الرفع والجر، وإنما خصت الألف بالحذف، لما ذكرنا في ياء المنقوص، وإنما كان في الأحوال على صورة واحدة، لأن آخره ألف، وهي لا تكون إلا[٥] ساكنة؛ لأنها تخرج من أقصى الحلق، مستطيلةً مستعليةً إلى الحنك الأعلى، فيتّسع معها الحلق والفم اتساعاً شديداً، فتحريكها يزيل صفتها اللازمة لها، ولأن الحركة تقطع الحرف عن امتداده، ألا ترى أن الواو والياء إذا سكنتا وما قبلهما من جنسهما، نحو: عمود، وسعيد، أمكنك أن تمدّ صوتك بهما مهما ساعدك النفس، فإذا حركْتَهما كسُوُر[٦] وسِيَر بطل مدهما[٧]، فإذا أضفت المقصور، أو

---

(١) (بائي الخط) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (يناله) في: ع.

(٤) (حورات) في: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) (هكذا) في: أ (كسعير) في: د.

(٧) ومن (ولأن الحركة) إلى (مدهما) ساقط من: ع.

دخله الألف واللام ثبتت[١] الألف؛ لزوال التنوين، تقول: هذه عصاك، والعصا، ولا تحذف في الشعر أيضاً، لخفته، بخلاف ياء المنقوص، وإذا لاقى تنوين المنقوص أو المقصور ساكن، كقولك: مررتُ برجلٍ قاضٍ اليومَ، وأخذتُ عصاً البارحةَ، لم تردّ الياء والألف المحذوفتين؛ لأن حركة التنوين عارضة، لالتقاء الساكنين، وإن كان المقصور غير منصرف تثبت[٢] ألفُه على كل حال؛ لأن التنوين لا يلحقها، تقول: هذه حُبْلَى، ورأيتُ حُبْلَى، ومررت بحُبْلَى. ويحذف إذا لاقاها ساكن بعدها، نحو: حبلى القوم، قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾ [ص: ٤٦] والمختار أنه يقدر الإعراب في ألفه المقصور؛ لأنه لو خلا من تقدير الإعراب كما خلا من لفظه كان مبنيًّا، فإذا قلت: هذه عصا، حكمت على الألف بضمّة، أي: حكمت بأن الألف منقلبة عن واو لو ثبتت[٣] لكانت مضمومة، كقولك: هذه عَصَوٌ؛ لأن الألف منقلبة عن واو، وكذلك في هذه رحًى رَحَيٌ لأن الألف فيها منقلبة عن ياء، وإن لم تكن منقلبة عن أصلٍ، كألف (حُبْلَى) يقَدَّر في نظيرتها، وهي تاء التأنيث، أو همزته، وقسْ عليه حالتي النصب والجر.

ومنهم مَنْ منع مِنْ[٤] تقدير الإعراب، محتجًّا بأنا نقول: لم يَخْشَ، فتحذف الألف، فلو كان فيها حركة مقدرة لكان الجازم قد حَذَفَ الحرف والحركة، والجازم لا يحذف إلا الحركة، كـ: لم يضربْ، أو الحرف كـ: لم يضربوا.

وأُجيبَ: بأنه إذا دخل الجازمُ حكمنا بزوال الرفع، فحلّت الألف من تقدير الحركة، فيكون الجازمُ قد حذفَ الألفَ وحدَها، وأصل الحجة والجواب ضعيفان.

«وظَبي، ودلو، ووليّ، وعَدُوّ، ورَشَاء، وكِسَاء كالصحيح»

إذا كانت الكلمة مما لامه حرف علة، وقبلها ساكن، كظَبْي، ودلْو، جَرَتْ بوجوه الإعراب كما يَجْري الصحيح؛ لأنه إذا سكن ما قبلها كان في تقدير الموقوف عليه لسكونها، فيكون

---

(١) (بقيت) في: ع.

(٢) (تثبت) في: ع.

(٣) (أو يثبت) في: ع.

(٤) (من) ساقط من: ع.

الحرف الذي بعدها في حكم المبتدأ به؛ ولأن حرف العلة إنّما يزداد ثقله إذا تحرك ما قبله، لما بين حروف العلّة وبين الحركات من المجانسة، وكذلك حكم المدغم، نحو: وليّ، وعدوّ؛ لأن الحرف المدغم يكون ساكناً، وكذلك إذا كان آخرُ الكلمة همزةً، سواء كان قبلها[1] مدّة ككساء، أو غير مدة، كرَشَأ وهو ولد الظبية إذا تحرّك ومشى[2]، فإنها تجري بوجوه الإعراب.

[٢٩] «والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وقد يكون بالحروف، كما في الأسماء/ الستة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، يُرفعن بالواو، ويُنصبن بالألف، ويُجْرَرْنَ بالياء، إذا كانت مفردة، مكبّرة، مضافة إلى غير ياء المتكلم، تقول: جاءني أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، وكذلك سائرها»

أصل الإعراب أن يكون بالحركات[3]، والإعراب بالحرف فرع عنه[4]، وذلك لأن الحركة أخف، وبها نصل[5] إلى المعنى المقصود، فلا[6] حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولهذا كثُر الإعراب بالحركات، وقد أعرب بعض الكلم بالحروف، لأمر اقتضاه، فمنها الأسماء الستة المعتلة المذكورة، وذلك لأنهم لما أرادوا أن يعربوا التثنية والجمع بالحروف، أرادوا أن يُعربوا شيئاً من المفردات بها، تمهيداً للباب، وتوطئة له، كما قال أبو إسحاق[7]: إن اللام في قولهم: والله لئن زرتني لأكرمتك، دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم، وخصُّوا ذلك بهذه الأسماء، لأن منها ما يغلب[8] عليه الإضافة، ومنها ما يلزمها[9] فقد لزمت وصفاً هو فرع على الإفراد، فصارت كالمثنى والمجموع.

---

(١) (ما قبلها) في: ع.

(٢) الصحاح (رشأ) ١: ٥٣ (كرشاء) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥١.

(٤) (عليه) في: ع.

(٥) (يصل) في: ع.

(٦) (ولا) في: ع.

(٧) كما في شرح ابن يعيش ١: ٥٢.

(٨) (تغلب) في: ع.

(٩) (تلزمها) في: ع.

وتحقيق هذا الكلام: أن مسميات هذه الأسماء إلاّ فاك، وهناك أمورٌ إضافية لا يفهم معناها إلا بالإضافة إلى غيرها، ألا ترى أن الأب لا يُمكن أن يُعقل إلا مع تَعقُل ابن، وكذلك الثلاثة الباقية، والأسماء تابعة للمسميات في التعقل، فتعقلها موقوف على تعقل غيرها، فصارت كالتثنية[١] الدالة على اثنين، وكالتثنية[٢] والجمع اللذين لا يعقل معناهما إلا بتعقّل المفرد الذي هو غيرهما، وقد دخلها وَهْنٌ بحذف لاماتها، من غير تعويض عنها، فإذا أضيفت استحكمت شبهها بالتثنية والجمع؛ لأن كليهما إضافة اسم إلى غيره، فإذا أضيفت أعربت بالحروف جبراً للوَهْن، وتشبيهاً بالتثنية والجمع، وألحق بها (فوك) لكثرة ما حذف منه، فإنه قد حذف لامه وعينه في معرض الحذف، لالتقاء الساكنين، كقولنا: هذا فُ العبّاس، وكذلك هنوك، فإنه[٣] كناية عن شيء يقال: هذا هنوك، أي[٤]: شيئك، فهو أعم الموجودات[٥]، صادق على جميعها، فأعرب بالحروف، جبراً للوهن، وتشبيهاً بالتثنية والجمع، لصدقه عليهما، وهذا بخلاف: يد، ودم، وسائر الأسماء التي حذفت لاماتها، إذ يمكن تعقلها من غير أن يعقل معها غيرها، فإن مسمياتها ليست أموراً إضافية، وبخلاف (ابن) فهو وإن كان مسماه من الأمور الإضافية، وقد حذف لامه، لكنه قد عوّض عنها همزة الوصل في أوله، وإعراب هذه الأسماء بالحروف مشروط بأن تكون مفردة أي: ليست بمُثناة ولا مجموعة، فلو ثنيت أعربت[٦] إعراب التثنية. وفي التنزيل: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١].

وإن جُمعت جمع التصحيح أعربت إعراب الزيدين، كقوله:

---

(١) (كتثنية) في: ع.

(٢) (وكالتثنية) ساقط من: ع.

(٣) (لأنه) في: ع.

(٤) (أي) ساقط من: ع.

(٥) (الموجود) في: ع.

(٦) (أعرب) في: ع.

٤٤ - كـريمٌ طيبُ الأعـراقِ غَمْـرٌ ... وأشـبَهَ فِعْلُـهُ فِعْـلَ الأَبِينَـا

وكقوله[١]:

٤٥ - وكـانَ بَنُـو فَـزَارَةَ خـيرَ قَـوْمٍ ... وكنـتَ لهـم كَشَرِّ بنـي الأَخينـا

وإن جُمعتْ جمع التكسير أعربت بالحركات كـ: إباءٍ، وبأن تكون[٢] مكبّرة، فلو صغرت أُعربت بالحركات لوجوب[٣] ردّ لاماتها حينئذ تقول:

هذا أُبَيٌّ وأُبَيُّكَ، وبأن تكون[٤] مضافة إلى غير ياء المتكلم، فلو أفردت أعربت بالحركات لزوال العلة، كقوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف: ٥٩] و﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨].

ولو أُضيفت إلى ياء المتكلم وجب بناؤُها[٥]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ﴾ [القصص: ٢٥] و﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ [ص: ٢٣].

فإن اجتمعت هذه الشروط[٦] كان رفع هذه الأسماء بالواو، ونصبها بالألف، وجرّها بالياء، تقول: جاءني أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك. وكذلك سائرها، أي:

---

(١) هو عقيل بن علفة. والبيت في النوادر: ١١١، ١٩١، والبيان والتبيين ١: ١٨٦، والخزانة ٢: ٢٧٦، واللسان (أخا).

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (لوجود) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) الإضافة إلى ياء المتكلم بصفة عامة: قال الرضي في شرح الكافية ١: ٣٥: اعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم ابن الحاجب لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق بدليل إعراب نحو: غلامه وغلامك وغلاماي، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء بل لها شرط. أهـ والشرط هو أن تكون متوغلة في الإبهام كما ذكروا ذلك في (مثل) وما ذكره الزنجاني هو إضافة الأسماء الخمسة خاصة إلى ياء المتكلم ويمكننا أن نقول: أن ما ذكره المؤلف يدخل تحت باب غلامي فيكون الأقوى أنها معربة مقدرة الإعراب.

(٦) (الشرائط) في: ع.

[٣٠] باقيها. هذه/ هي اللغة الشائعة التي ورد عليه التنزيل، قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ [الأنعام: ٧٤] [الزخرف: ٢٦].

وأما قراءة من قرأ «تبت يدا أبو لهب[١]» فهو إما على الحكاية، كأن إنساناً ذكره بالرفع فحكى كلامه، أو لأن أكثر ما يشتهر الاسم بينهم في موضع الرفع، بأن يجعلوه[٢] مبتدأ أو[٣] خبراً أو فاعلاً، وإلى هذا نظر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في كنيته[٤] علي بن أبو طالب.

واختلفوا في هذه الحروف[٥]:

فذهب سيبويه[٦] إلى أنها حروف[٧] إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما تقدّر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر، للدلالة على الإعراب المقدر، ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة، لما ذكرنا، في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف، فلا يقاس عليها غيرها، ووافقه الأخفش[٨]، في أنها حروف إعراب، ويدل على الإعراب في أحد

---

(١) المسد: ١. والقارئ هو أبو معاذ. انظر الشواذ ١٨٢، والكشاف ٤: ٢٩٦.

(٢) (جعلوه) في: ع.

(٣) (و) في: ع.

(٤) (كتبه) في: ع.

(٥) عقد في الإنصاف مسألة للخلاف في إعراب الأسماء الستة ١: ١٧-٣٣.

(٦) في الهمع ١: ٣٨ نَسَبَ هذا المذهب لسيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وقال: صححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين.

(٧) (حروف) مكررة في: ع.

(٨) في الهمع ١: ٣٩: إن الحروف دلائل إعراب. قاله الأخفش. واختلف في معناه: فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها. وقال ابن السراج: معناه أنها حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

قوليه إلا أنه لا[١] تقول: إن فيها إعراباً منويًا[٢]. وذهب الجرمي[٣]: إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب.

وذهب المازني[٤]: إلى أنها معربة بالحركات، وما قبل حروف العلة حرف إعراب، كما كانت عند الانفراد، وهذه الحروف نشأت من إشباع حركات حروف الإعراب، كما نشأت الواو من إشباع الضمة في قوله[٥]:

٤٦ - وإنني حيث ما يُدني الهوى بَصَري ... من حيث ما سَلكوا أدْنو فأنظُورُ

أراد: فانظر، ونشأت الألف من إشباع الفتحة في قوله[٦]:

٤٧ - وَلَنِعْمَ مَأْوَى المُستضيفِ إذا دعا ... والخَيْلُ خارِجَةٌ مِنَ القَسْطَالِ

أراد: من القسطل. ونشأت الياء من إشباع الكسرة في قول الفرزدق:

٤٨ - تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَا في كلِّ هاجرةٍ ... نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنقادُ الصَّيَارِيفِ[٧]

---

(١) (إلا أنه لا) في: د (لأنه) في: ع.

(٢) (مبوباً) في: ع.

(٣) هو صالح بن إسحاق، الجَرْمِيّ بالولاء، أبو عمر، البصري، أخذ النحو عن الأخفش، ويونس، واللغة عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وحدّث عنه المبرد (ت٢٢٥هـ). انظر أخبار النحويين ٧٢، ونزهة الألباء ١٤٣ وإنباه الرواة ٢: ٨٠، وبغية الوعاة ٢: ٨، والأعلام ٣: ٢٧٤.

(٤) هو بكر بن محمد، أبو عثمان، المازني، من مازن شيبان النحوي البصري. أخذ عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، وعنه المبرد، والفضل بن محمد اليزيدي. (ت٢٤٩هـ) انظر نزهة الألباء: ١٨٢، وإنباه الرواة ١: ٢٤٦، وبغية الوعاة ١: ٤٦٣، والأعلام ٢: ٤٤.

(٥) هو إبراهيم بن هرمة. والبيت في المحتسب ١: ٢٥٩، والإنصاف: ٢٤، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٦، والخزانة ١: ٥٨، ٣: ٤٧٧، ٥٢٠، والمغني ١: ٤٠٧، والهمع ٢: ١٥٦ والدرر ٢: ١٠٧، والتمام: ١٦١ ويروى (يشرى) و(يسرى) و(يثنى) ويرجح ابن جني الرواية الأولى وهي رواية ابن الأعرابي.

(٦) هو أوس بن حجر. والبيت في الديوان: ١٠٨، والخصائص ٣: ٢١٣، وهو مرثية أبي دليجة. والقسطال: غبار الموقعة. والمستضيف: المستغيث.

(٧) انظر الكتاب ١: ١٠، والمقتضب ٢: ٢٥٨، والمحتسب ١: ٦٩، ٢٥٨، ٢: ٧٢، والخصائص ٢: ٣١٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٢، ٢٢١، ٢: ٩٣، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وشرح ابن يعيش ٦:=

أراد: الصيارف[١]، ويؤيده: أن من العرب من يُعربه بالحركات في حال الإضافة أيضاً، فيقولون: هذا[٢] أَبُكَ، ورأيتُ أَبَك، ومررتُ بأبِك.

وفي الحديث: (من ادعى دعوى الجاهلية فأَعِضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا) [٣] وفي المثل: (من يَطُل هَنُ أبيه ينتطِق به[٤]).

وذهب الزيادي[٥] إلى أنها أنفسَها إعراب.

وعلى المذهبين يلزم أن يكون اسمَ معربٍ على حرف واحد، وهو: فوك وذو مال. وذهب علي بن عيسى الربعي[٦] إلى أنها معربة بالحركات، وحروف العلة فيها لامات في الرفع أصلية، وفي النصب والجر مبدلة.

فإذا قلت: هذا أخوك. فأصله: (أَخَوُك) فنقلت الضمة[٧] من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد قلبت في حال النصب، وإذا قلت: مررتُ بأخيك، فأصله بأَخَوِك، فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قُلبت ياء لسكونها وانكسار

=١٠٦، والعيني ٣: ٥٢١، ٤: ٥٨٦، والأشموني ٢: ٢٨٩.

يصف سرعة الناقة في سير الهواجر. والهاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهر. فيراها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً، ويسمع له صليل كالدراهيم إذا انتقدها الصيرفي لينفي رديئها عن جيدها.

(١) (الدراهم) في: ع.

(٢) (هذ) في: ع.

(٣) رواه أحمد في مسنده ٥: ١٣٦، والترمذي عن أُبَيّ بن كعب. انظر فيض القدير ١: ٣٥٧.

(٤) مَثَلٌ يراد منه من كثر إخوته اشتد ظهره وعِزَّه بهم. انظر جمهرة الأمثال ٢: ٢٥٣، مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠.

(٥) هو إبراهيم بن سفيان الزِّيادي، أبو إسحاق النحوي، من أحفاد زياد بن أبيه أخذ عن الأصمعي، وعنه المبرد (ت٢٤٩هـ) انظر أخبار النحويين: ٨٨، ونزهة الألباء: ٢٠٥، وأنباه الرواة ١: ١٦٦، وبغية الوعاة ١: ٤١٤، والأعلام ١: ٣٤.

(٦) هو أبو الحسن النحويّ، أخذ عن السيرافي، ثم خرج إلىٰ شيراز فأخذ عن الفارسيّ له (شرح الإيضاح للفارسي) (ت ٤٢٠هـ). انظر نزهة الألباء ٣٤١، وإنباه الرواة ٢: ٢٩٧، وبغية الوعاة ٢: ١٨١، والأعلام ٥: ١٣٤.

(٧) (الكسرة) في: ع.

ما قبلها، وهذا مع أنه أقرب الأقوال لا ينفك من ضعف أيضاً؛ لأن نقل الحركة غالباً إنما يكون إلى الحرف الساكن.

وذهب الكوفيون: إلى أنها معربة من مكانين، بحروف العلة، والحركة قبلها، وهو أيضاً ضعيف، لأن الإعراب أمارة على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، فلا حاجة إلى أكثر منها، وإذا تأملت أمثال[١] هذه الاختلافات[٢]، وجدتها قليلة الجدوى، لا فائدة فيها، ولا بُرْهان عليها. واعلم أنّ لامات هذه الأسماء واو لأنك تقول: أبوان، وأخوان، وحموك، وهنوان. وقالوا في الجمع: هنوات، إلا فاك، فإن لامه هاء، بدليل: أفواه، وفُوَيه.

ووزن هذه الأسماء حالة الإفراد: فَعَل، كَجَمَل، بدليل جمعه على: أفعال كآباء، إلاّ فاك، فإنّ أصله: فَعْل، وجمعه: أَفْوَاه، كسَوْط وأسواط، وقد خُولف القياس في هذه الأسماء، فحُذف لاماتها حالة الإفراد مبالَغة في التخفيف، وكان القياس أن يأتوا بها مقصورة، كعصاً ورحىً، كما أتى بها بَلحارث فإنهم يقولون: هذا أباً، ورأيت أباً، ومررت بأباً،/ وهذا أباك وأخاك وحماك وهناكَ كعصاكَ، قال[٣]:

٤٩ - إنَّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بَلَغَـــا في المجـــدِ غايتاهـــا

وفي حموها لغات أخرى: حماٍ كرَشَاءٍ، وحَمْوٌ كدَلْوٍ، وحَـمْءٌ كخَبْءٍ، وهو قرابة المرأة من قِبَلِ زوجِها، كأبي زوجها وأخيه، وقد يقال لأبي زوجة الرجل أيضاً.

ثم هذه الأسماء على قسمين:

أحدهما: ما يغلب عليه[٤] الإضافة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك.

والثاني: ما يلزمه الإضافة، وهو: فُوك، وذو مال.

---

(١) (أمثال) ساقط من: ع.

(٢) (الاختلاف) في: ع.

(٣) (قال الشاعر) في: ع. وهو أبو النجم، أو رؤبة، أو بعض أهل اليمن. انظر البيت في الإنصاف: ١٨، وشرح ابن يعيش ١: ٥١، ٣: ١٢٩، والخزانة ٣: ٣٣٧، والمغني ١: ٣٧، ١٣١، ٢٣٨، والشذور: ٤٨، والعيني ١: ١٣٣، ٣: ٣٤٦، والهمع ١: ٣٩، والدرر ١: ١٢، والأشموني ١: ٧٠.

(٤) (عليها) في: ع.

أما (فوك) فإذا أضيفَ إلى غير ياء المتكلم، فليس فيه إلا الإعراب بالحروف على اللغة الفصحى. وإذا أفرد، فقد تقدم أن أصله: فَوْهٌ، كَفَوْز، والهاء شبيهة بحروف العلة، لخفائها وقربها منها[١] في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، فقلبت[٢] الواو التي هي عينٌ حرف الإعراب، وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثم يدخل[٣] التنوين على حدِّ دخوله في نحو: عصاً، ورحًى، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدوم النظير، فلما كان القياس يؤدي إلى ما ذكرنا أبدلوا من الواو ميماً، لأن الميم حرف صحيح يتحمل الحركات من غير استثقال، وهما من الشفتين، فهما متقاربان، وفي الميم غُنَّةٌ، كما في الواو مَدٌّ، فقالوا: هذا فمٌ، ورأيت فماً، ومررت بفمٍ، والأفصح فتح الفاء، ومنهم من يكسره، ومنهم من يتبعه حركات الميم. وقد يقال: فمٌّ، بتشديد الميم. وتقل الإضافة مع الميم كما قال رؤبة:

٥٠- كالحُوتِ لا يُرويه شيءٌ يَلْهَمُهْ
يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البحرِ فمُه[٤]

والتعليل الذي ذكروه ينتقض بما إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام، كقولك: هذا فُو[٥] العباس، فإن الواو تسقط لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وهو جائز بالاتفاق، وربما فرق بأن الإضافة عارضة، تابعة خصوصاً إلى ما فيه الألف واللام، بخلاف التنوين، فإنه عارض عند التنكير، الذي هو أصل في الأسماء، وأما (ذو)

---

(١) (فبقيت) في: ع.

(٢) (منها) ساقط من: ع.

(٣) (تدخل) في: ع.

(٤) هو في الديوان: ١٥٩، والمخصص ١: ١٣٦، والخزانة ٢: ٢٦٦، والعيني ١: ١٣٩، والهمع ١: ٤٠، والدرر ١: ١٤، والأشموني ١: ٧٣، والحيوان ٣: ٢٦٥.

(٥) (قول) في: ع.

فأصلها: ذوأ، كعصاً، وقفاً، بدليل قوله[١]: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] والأولى أن يجعل لامه ياءً لا واواً؛ لأن باب: شَوَيتُ أكثر من باب قُوَّة.

ولا تستعمل إلا مضافةً، وليس فيها إلا الإعراب بالحروف، ولا يُضاف إلا إلى اسم جنس، من نحو: مالٍ، وعَقلٍ، فلا يضاف إلى صفة، فلا يقال: ذُو صالح، ولا ذو طالح[٢].

وأما قراءة ابن مسعود[٣]: «وفوق ذي كل علم أعلم[٤]» فالأشبه أن يُجعل العالم مصدراً كالفالح والباطل، فكأنه قال: وفوق كل ذي علم عليم، فالقراءتان في المعنى سواء.

ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة (ذي)، فكأنه قال: وفوق كل عالم عليم. ويجوز أن يكون من إضافة المسمى إلى اسمه، أي: وفوق كل شخص يسمّى عالماً، أو يقال له: عالم عليم، وذلك على حد قول الكميت[٥]:

---

(١) (قوله تعالى) في: ع.

(٢) (صالح) في: ع.

(٣) هو عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن الهذلي. أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة، (ت٣٢هـ) بالمدينة. انظر الحلية ١: ١٢٤، وغاية النهاية ١: ٥٤٨، والأعلام ٤: ٢٨٠ (رضي الله عنه) في: ع.

(٤) يوسف: ٧٦ «وفوق كل ذي علم عليم» في: ع والأزهرية . والذي جاء في المحتسب ١: ٣٤٦ عن ابن مسعود موافق لما في: ع والأزهرية، وفي الشواذ ٦٥ «وفوق كل ذي علم عالم» عن ابن مسعود، وفي البحر ٥: ٣٣٣ «وفوق كل ذي عالم» عن ابن مسعود، وانظر شرح ابن يعيش ١: ٥٣.

(٥) هو الكميت بن زيد الأسدي، أبو المُستَهِلّ، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. وله في أهل البيت القصائد المشهورة، وهي أجود شعره (ت١٢٦هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٨١، والخزانة ١: ٦٩، والأعلام ٦: ٩٢.

٥١- إليكم ذَوِي النبيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ من قلبي ظِمَاءٌ وألْبُبُ[١]

وسنذكره في موضعه[٢].

ولا يضاف إلى مضمر، فلا يقال: ذُوه، ولا ذُوك؛ لأنها دخلت في الكلام وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس. وشذَّ مثل قول كعب بن زهير[٣]:

٥٢- صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها[٤]

وقول الآخر:

٥٣- إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفضلِ من النَّاسِ ذَوُوهُ[٥]

والذي جسَّرهم على ذلك كون المضمر عائداً إلى اسم[٦] الجنس.

وأضعف[٧] منه قول من يقول: اللهم صل على محمد وذَوِيهِ[٨]، من قبل أن المضمر لا يعود إلى جنس.

---

(١) البيت في الخصائص ٣: ٢٧، والمحتسب ١: ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ١: ٥٤، ٣: ١٢، ١٥٥، والخزانة ٢: ٢٠٥، واللسان (لبب)، وتهذيب اللغة (ذا) ١٥: ٤٦. والنوازع من النزاع إلى الشيء، وهو الحنين والميل إليه، والألبُبُ: جمع اللب، وهو العقل. المعنى: حنت إليكم القلوب، وتعطشت لفضائلكم العقول.

(٢) (إن شاء الله تعالى) في: ع.

(٣) هو ابن أبي سُلمى المازني، أبو المضرَّب، شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم، وجاء رسول الله ﷺ فأنشده لاميته المشهورة فخلع عليه بردته (ت٢٦هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٦٦ والسمط ١: ٤٢١، والخزانة ٤: ١١، والأعلام ٦: ٨١.

(٤) انظر الديوان ١٥٢، وشرح ابن يعيش ١: ٥٣، ٣: ٥٦، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦١.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٣، ٣: ٣٨، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦١، واللسان (ذو).

(٦) (الاسم) في: ع.

(٧) (وضعف) في: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٣.

وأورد الزمخشري في الكشاف[١] في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ [٢]﴾ [المائدة: ٥٤] الآيَةَ، أنه سُئل رسول الله ﷺ[٣] عنهم فضرب يده على عاتق سلمانَ[٤] فقال: هذا وذَووه، ثم قال: «لو كان الإيمان مُعلقاً بالثُّريا لتناوله رجال من أبناء فارس[٥]» والذي حسّنه قليلاً، أنها ليست صفةً موجودة الموصوف، فجرت مَجرى اسم الجنس.

***



(١) انظر الكشاف ١: ٦٢١.

(٢) (يحبهم ويحبونه) في: ع.

(٣) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في: ع.

(٤) (رضي الله عنه) في: ع.

(٥) الحديث في جامع الترمذي (أبواب المناقب – في فضل العجم) ٥: ٣٨٣ وتمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع: ١٣٢.

[٣٢]

/ «فصل:

التثنية ضَمُّ مفرد إلى مثله معنىً»

للتثنية معنيان: لغويّ، وهو فعل الشيء مرة بعد أخرى، ومنه: ضربهُ فلم يَثْنِ، أي: لم يضربْه أخرى، وأصله من ثَنَى[١] العُود إذا عَطفه عليه، فكان الثاني معطوفاً.

وصناعيّ وهو ضم مفرد إلى مثله معنًى، والمراد بمثله أن يكون مساوياً له في الإفراد، والاسم والحقيقة والحكم، وهو احتراز عن ضم مفرد إلى أكثر منه أو إلى ما يخالفه إمّا في الاسم، أو في الحقيقة، أو في الحكم. وقوله معنىً، احتراز من الضم اللفظيّ إمّا بواسطة العطف، كقولنا: جاء زيد وزيد، أو بغير واسطة، كقولنا: جاء زيد زيد[٢]، وهو التوكيد، وقد عرفت من هذا: أن قوله معنًى متعلق بالضم لا بمثله، ودخل فيه تثنية اسم الجنس، وحقُّه أن لا يثنى، فإنه يدل على القليل والكثير، فإن ثُنّي فهو على إرادة النوعين، تقول: قمتُ قيامين، وقعدت قعودَيْن، إذا أردت قياماً طويلاً، وقياماً قصيراً، وقعوداً حسناً، وقعوداً قبيحاً. وكذلك إذا قلتَ: إبلانِ، وذودان، ورَكبان.

وفي الحديث: «مَثَلُ المنافق كمثَل الشاة العائرة بين الغنمين[٣]» أي: بين القطيعتين، والعائرة: هي المترددة من قولهم: سَهْم عائر، وحجر عائر إذا لم يعلم من أين هو، ولا مَن رماه.

وخرج عنه تثنية المثنى والمجموع، أما المثنى فلا يثنّى؛ لأن المراد من التثنية الثانية إن كان نفس التثنية فهو حاصل بالأول[٤]، وإن كان الجمع فالجمع أخف منه، وأمّا الجمع

---

(١) (من ثنى) في: د (مثنى) في: ع.

(٢) (أو بغير واسطةٍ كقولنا: جاء زيد زيد) ساقط من: ع.

(٣) انظر صحيح مسلم (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم) ٤: ٢١٤٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) (الأول) في: ع.

فالقياس يأبىٰ تثنيته؛ لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، فهما معنيان متدافعان، فجمع التصحيح لم يُثَنَّ أصلاً، وتثنية جمع التكسير قليلة، قالوا: جِمالان على إرادة قَطِيعَين[١]، ولقاحان سوداوان. واللقاحُ: جمع لِقْحَة، وقال[٢]:

٥٤- بيـن رمـاحَيْ مالـكٍ ونَهْشَـلِ(٣)

إيذاناً بافتراق رماح هؤلاء من رماحِ هؤلاء.

ثم التثنية على ثلاثة أقسام:

تثنية لفظ ومعنىً، كزيدان[٤]، وتثنية لفظ فحسب، نحو: لبيك، وسعديك[٥] وتثنية معنى فحسب، وذلك أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس[٦]، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنك[٧] إن ضممتَ إليه مثله، فالأكثر أن تأتي[٨] بهما بلفظ الجمع، نحو: ما أحسنَ رؤوسَهما! وفي التنزيل: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا[٩]﴾ [التحريم: ٤]. وذلك أن التثنية جمع في الحقيقة، ولا لَبس، ويجوز أن يأتي بهما على لفظ التثنية

---

(١) (قطيعتين) في: ع.

(٢) أبو النجم.

(٣) قبله (تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٥٥، والسمط: ٨٥٦، وشرح الرضي للشافية ٣١٢، والخزانة ١: ٤٠١. ومالك: قبيلة من هوازن، ونهشل: قبيلة من ربيعة.

(بين رماح ونهشل) في: ع.

(٤) على هامش (ع): ورجلان وفرسان.

(٥) على هامش (ع): ومقصان ومقراضان والاثنان ليوم الاثنين، والكلبتان من آلة الحدادة، هذا إن لم يرد به ضم مفردٍ إلى مثله.

(٦) (كالرأس) ساقطة من: ع.

(٧) (فإن) في: ع.

(٨) (يأتي) في: ع.

(٩) أتى بالجمع في «قلوبكما» وحسن ذلك إضافته إلى مثنى، وهو ضميراهما والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى الجمع... التثنية جمع في المعنى. انظر البحر ٨: ٢٩١.

على الأصل، تقول[١]: ما أحسنَ رأسَيْهما! قال الفرزدق:

٥٥- بما في فؤادَيْنا من الهَمِّ والهَوَى　　فَيَبْرَأُ مُنْهاضُ الفُؤادِ المسَقَّفُ(٢)

ويجوز الإفراد، نحو: ما أحسنَ رأسَهما! قال[٣]:

٥٦- كأنه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غضِبا　　مُسْتَهْدَفٌ لِطعانٍ غيرِ تَذْبيبِ(٤)

وكلامُنا في هذا الباب في القسمين الأولين، إذ نظر النحوي في غالب الأمر إلى الألفاظ لا إلى المعاني.

«وشذَّ العمرانِ والقمرانِ»

قد جاء التثنية من غير شركة في الاسم على الشذوذ، قالوا في أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -: العُمران، وفي الشمس والقمر: القمران، وفي الحسن والحُسين: الحسنان[٥]، وفي الأذان والإقامة: الأذانان، واختاروا (عمر) لأنه مفرد و(القمرَ) لأنه مذكر، و(الحسَنَ) لأنه مُكبَّر وأكبر، و(الأذانَ) لأنه مذكر وأشهر، وقد يُثنى الشيء باعتبار

---

(١) (نحو) مكان (تقول) في: ع.

(٢) هو في ديوانه ٢: ٢٥، وشرح ابن يعيش ٤: ١٥٥، والهمع ١: ٥١، والدرر ١: ٢٦. منهاض الفؤاد: الذي أصاب فؤاده هيض، أي كسر بعد جبر. (المُسَعَّف) في: ع، ولعله (المُشْعَّف)، وهو الذي أصاب الحف شعاف قلبه وهو رأسه عند معلق النياط كما في الدرر.

(٣) (الفرزدق).

(٤) هكذا أنشده المؤلف كما أنشده الفراء في معاني القرآن ١: ٣٠٨، وابن الشجري في أماليه ١: ١٢، وقال: ذب فلان عن فلان: دفع عنه، وذبب في الطعن والدفع إذا لم يبالغ فيهما، وهذا يوافق ما في اللسان. وقال البغدادي في الخزانة ٣: ٣٧٢: «والبيت الشاهد قافيته رائية لا بائية» وأورد البيت فيه «غير منحجر» في مكان «غير تذبيب» وهو من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً، أولها:

ما تأمرون عباد الله أسألكم　　بشاعر حوله درجان مختمر

انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٥٧.

(٥) (رضوان الله عليهما) في: ع.

قِسْمَيْه قالوا:

مات حتف أنفَيْه، باعتبار المنخرين، وقوله:

٥٧- يــا حَبَّــذا عَينــا سُــلَيْمى والفَــما[1]

قيل: أراد الفمان، وحذف النون. وقيل: إنه مفردة، وهو مفعول معه والألف للإطلاق.

«ورَفْعُ المثنى بالألف[2] وجَرُّه ونصبه/ بالياء المفتوح ما قبلها، ويزاد بعدهما نون مكسورة، تقول: جاءني الزيدَان والهندَان، ومررت بالزيدَيْنِ والهندَيْنِ، ورأيت الزيدَيْنِ والهندَيْنِ» [٣

أصل التثنية والجمع العطف، فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله: قام زيدٌ وزيدٌ، وإذا قلت: قام الزيدون، فأصله: قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ[3]، ولهذا إذا اضطُر الشاعر عاود الأصل، كقوله[4]:

٥٨- كــأن بــين فكّهــا والفَــكِّ فــأرةَ مِسْــكٍ ذُبحــتْ في سُــكِّ[5]

أراد بين فكيها[6]، فلما لم يتزن له رجع إلى العطف، وكذلك يُعدل إليه للتفخيم،

---

(١) الرجز في الخصائص ١: ١٧٠، والهمع ١: ٣٩، والدرر ١: ١٣ واللسان (فوه).

(٢) على هامش (ع): في هذه الألف التي للرفع، وفي الياء التي للجر والنصب أربعة أقوال: مذهب المحققين: أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر، ومذهب الجرمي أن الانقلاب بمنزلة الإعراب، ومذهب الأخفش أنها دليل الإعراب ومذهب قطرب وطائفة من الكوفيين أنها بأنفسها إعراب. اهـ.

(٣) (وزيد) ساقط من: ع.

(٤) هو منظور بن مرثد الأسدي.

(٥) الرجز في المخصص ١١: ٢٠٠، ١٣: ٢٩ وأسرار العربية ٤٧، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٨، ٨: ٩١، أمالي ابن الشجري ١: ١٠. فأرة المسك: نافجة المسك أي: وعاؤه. والسُّك: ضرب من الطيب. الفك: اللَّحْيُ جمع فكوك: وهما فَكَّانِ أعلى وأسفل.

(٦) (فكيها) في: ع.

كقولك للمسيء إليه[١] مناناً عليه: قد صفحتُ لك[٢] عن ذنب وذنب وذنب فإنه أوقعُ في نفسه من قولك: صفحتُ لكن عن ثلاثة ذنوب.

ومنه قول الحَكَم بن المُنْذِرِ بن الجارود[٣] لأعرابي مدحه: لك مائة ومائة ومائة. وكذلك تأتي[٤] به في الأسماء المختلفة، حيث لم يدل أحد اللفظين على الآخر نحو: جاءني زيدٌ وعمرُ، ولكنهم اكتفوا في غير ذلك باسم واحدٍ، وزادوا عليه زيادة يدل على التثنية أو[٥] الجمع، طلباً للتخفيف، فصار في اللفظ اسماً واحداً، وإن كان في التقدير اسمين أو أكثر، فزادوا للتثنية[٦] في الرفع ألفاً ونوناً مكسورة، وفي الجر والنصب، ياءُ مفتوحاً ما قبلها ونوناً مكسورة، فلفظ المنصوب كلفظ المجرور، وسنعلّل ذلك كله في: باب الجمع، على أن من العرب مَنْ يفتح نون التثنية مع الياء، يجري الياء فيها - وإن كانت غير لازمة - مَجْرى الياء في: أين، وكيف، قال حُمَيْد بن ثَوْر[٧]:

٥٩- يا رُبَّ خالٍ لكَ من عُرَيْنَه
فَسْوته ما تنقضي شهرينَه
شَهْرَيْ ربيع وجُمَادَ يَيْنَهْ[٨]

---

(١) (عليك) في: ع.

(٢) (لك) ساقط من: ع.

(٣) هو أبو غَيْلان، سيد عبد القَيْس، مات في حبس الحجّاج الذي يُعرف بالدِّيماس. انظر جمهرة أنساب العرب: ٢٩٦.

(٤) (يأتي) في: ع.

(٥) (و) في: ع.

(٦) (لتثنية) في: ع.

(٧) هو من بني عامر بن صَعْصَعَة، أبو المثنى، شاعر مخضرم، وفد على النبي ﷺ وأسلم (ت نحو ٣٠هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٩٠ والسمط ١: ٣٧٦، والأعلام ٢: ٣١٨.

(٨) الرجز في المخصص ١٥: ١١٤، والإنصاف ٢: ٧٥٥، والخزانة ٣: ٣٣٨، وذكر أنه لامرأة من فقعس. (جمادينه) في: ع.

وفَتَحَها بعضهم مع الألف أيضاً. أنشد أبو زيد[١]:

٦٠- إنّ لسلمَى عندَنا ديوانا
أخزَى فُلاناً وابنَهُ فُلانَا
كانت عجوزاً عُمِّرَتْ زمانا
فهي ترى سَيِّئَها إحسانا
أعْرِفُ منها الأنْفَ والعَيْنانا
وَمَنْخِرَيْنِ أشْبَها ظَبْيانَا[٢]

وحكى أن بلحارث بن كعب[٣] يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال، وقالوا: ضَربتُ بين أذناه ومَن يشتري الخُفّانِ[٤].

وأنشدوا:

٦٢- تَزَوَّدَ منّا بين أُذْنَاهُ طَعْنَةً   دَعَتْهُ إلى هابِي التُّرابِ عَقيمُ[٥]

(١) انظر النوادر: ١٥، وقائل الرجز «رؤبة» أو رجل من ضبة.

(٢) والرجز في شرح ابن يعيش ٣: ١٢٩، ٤: ٦٤، ١٤٣، والخزانة ٣: ٣٣٧، والهمع ١: ٤٩، والدرر ١: ٢١، والأشموني ١: ٩٠، وملحقات ديوان رؤبة: ١٨٧. وظبيان: اسم رجل، وأراد منخري ظبيان، فحذف كما قال: «واسأل القرية» أي: أهلها.

(٣) الحارث بن كعب بن مَذْحِج بن كهلان بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان. وبنو الحارث قبيلة عظيمة من قبائل العرب من قحطان. انظر جمهرة أنساب العرب: ٤١٦، وإنباه الرواة ٢: ٣٤٦. وخزانة الأدب ٧: ٤٥٤ ط هارون (بلحرث) في: ع.

(٤) انظر روح المعاني ١٦: ٢٢٣.

(٥) قائله «هوبر الحارثي». وهو في شرح ابن يعيش ٣: ١٢٨، ١٠: ١٩، والهمع ١: ٤٠، والدرر ١: ١٤، واللسان: (صرع)، والمشكل: ٧٩، وحجة القراءات لأبي زرعة: ٤٥٤. وهابي التراب: ما اختلط منها بالرماد، وعقيم: لا يلد. يقول: تزود منا ضربة بين أذنيه ألقته ميتاً.

ومنه: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٣] فيمن قرأ بالألف[١].

وقيل: إنّ بمعنى: نعم[٢]، فاللام في الخبر إما زائدة، أو نظر إلى لفظ (إنَّ). وحكى عن بعضهم أنهم يضمون نون التثنية، وهو ردي، وكأنّ غرضهم زوالُ التقاء الساكنين فحسب، كما قرئ: «قُمَ الليل» [المزمل: ٢] بالفتح[٣]. وقوله: ورفع المثنى بالألف لا يريد بذلك أنّ الألف هو الإعراب، فإن ذلك مذهب الفراء[٤]، وإنما يريد أنك تَستدل[٥] بالألف على أن الاسم مرفوع، وإن لم يُذكر عامل الرفع، و[٦]تستدل بالياء، على أنه مجرور أو منصوب، والتعيين[٧] يكون بالعامل.

«وتقول: غلاما زيدٍ، وثوبَي عمرٍو، فتُسْقِطُ النون للإضافَة»

لما سَنُبين في الجمع: أن النون فيهما عوض من التنوين، فلا تثبت مع الإضافة كما لا يثبت التنوين، وأنها تحذف في غير الإضافة، لضرورة الشعر، كقوله:

٦٣- يـا حبُّ قـد أمسَينا ولَمْ تَنـامَ العَيْنَـا

«وتثبُتُ تاء التأنيث في التثنية. وشذّ: خُصيان، وألْيَان»

---

(١) هو الزهري، والخليل، وأبان، وابن محيصن، وابن كثير، وعاصم في رواية حفص عنه. انظر وجوه إعراب القراءات في هذه الآية معانيَ الفراء ٢: ١٨٣، وحجة القراءات: ٤٥٤، والمشكل ٢: ٦٩، والبحر ٦: ٢٥٥ والإتحاف: ٣٠٤.

(٢) نسبه أبو زرعة إلى المبرد. انظر حجة القراءات: ٤٥٥.

(٣) هذه القراءات حكاها قطرب. انظر الشواذ: ١٦٤، والمحتسب ٢: ٣٣٦، والبحر ٨: ٣٦٠.

(٤) يحيى بن زيادة، الديلمي، أبو زكريا، مولى بني أسد، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وهو أمير المؤمنين في النحو، أخذ عن الكسائي، ويونس، وعنه سلَمة بن عاصم، ومحمد بن الجهْم السَّمَريّ. له (معاني القرآن) (ت٢٠٧هـ) بطريق مكة. انظر نزهة الألباء: ٩٨، وإنباه الرواة ٤: ١، وبغية الوعاة ٢: ٣٣٣، والأعلام ٩: ١٧٨.

(٥) (يستدل) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (والتغيير) في: ع.

الأصل أن تسلم صيغة المفرد في التثنية، كما سلمت في العطف، وليكون دالًا على الاسم المحذوف، فإن كان في المفرد علامة تأنيث، ثبتت، إذ لو حذفت لالتبس بالمذكر، بخلاف الجمع في نحو: مسلمات، فإن التاء الثانية تُغني عنها في الدلالة، و[١] لم تحذف التاء في التثنية إلا في موضعين شذًا عن القياس، قالوا: خُصيان، وأليان، مع أن واحدهما: خُصَية، بضم الخاء، وقد تكسر / وألْيَة، بفتح الهمزة. قالت امرأة من العرب: [٣٤]

٦٤- لستُ أُبالي أنْ أكونَ مُحْمِقَهْ   إذا رأيتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ[٢]

وقال الشاعر:

٦٥- كَأنَّ خُصْيَيْهِ إذا ما جَبَّا   فَرُّوجَتَانِ تَلْقُطَانِ حَبَّا[٣]

وأنشد أبو زيد[٤]:

٦٦-   تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ[٥]

كأنهم ثَنوا: خُصياً، وألْياً، بغير تاءٍ جاؤوا بالمثنى على ما لا يُستَعمل، كما جاؤوا بشيءٍ من الجموع على غير واحدِه، نحو: حاجة، وحوائج، وشَبه، ومشابه، وذكَر، ومذاكير. وقال أبو عمرو[٦]: الخُصْيَتان البَيْضَتان. والخُصيان: الجلدتان اللتان فيهما

---

(١) (أو) في: ع.

(٢) هو في المخصص ١٦: ١٢٩، والمنصف ٢: ١٣٢، وإصلاح المنطق: ١٦٨.

(٣) هو في شرح التبريزي للحماسة ٤: ١٦٦، واللسان (خصا).

(٤) في نوادره ١٣٠.

(٥) وهو في المقتضب ٣: ٤١، والمنصف ٢: ١٣١، والاقتضاب: ٣٩٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤٣، ١٤٥، والخزانة ٣: ٣٦٦، ٣٦٧. الوطب: زق اللبن.

(٦) إسحاق بن مرار الشيباني – بالولاء – أبو عمرو: اللغوي الأديب، من رمادة الكوفة، سكن بغداد ومات بها، أصله من الموالي، جاورَ بني شيبان وأدَّب بعض أولادهم فنسب إليهم، وجمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودوّنها، وكان كلما عمل منها قبيلة أخرجها إلى الناس في «مجلد» وجعلها في مسجد الكوفة، وأخذ عنه جماعة كبار منهم: أحمد بن حنبل كان يلزم مجالسَه ويكتب أماليه، له: «كتاب

البيضتان[1]، وقد جاء تثنيتهما بالتاء على الأصل، وهو قليل.

قال الكميت بن ثعلبة[2]:

٦٧- بـلى أَيْـرُ الحِـمارِ وخُصْـيَتَاهُ　　　أَحَـبُّ إلى فَـزارةَ مِـن فَـزارِ[3]

وقال عنترة:

٦٨- متـى مـا تَلْقَنـي فَـرْدَيْنِ تَرْجُـفْ　　　رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُسْـتَطَارَا[4]

«وتثبت ياء المنقوص نحو: شَجِيَان، وقاضِيَان»

ياء المنقوص تثبت في التثنية طال الاسم وقَصُر، لأنها حرفُ الإعراب في المفرد، وأبلغُ أمرها أنها تفتح[5] قبل الألف والياء[6]، وذلك سائع فيها، نحو: رأيتُ قاضياً، فتقول: شَجِيَان، وقاضِيَان، ومشتَرِيان، ومُستدعِيانِ، وتَمثيله بِشَجِيان وقاضيان، مما يُنبيك على أن ياء المنقوص لا تقع ثانيةً، وكذا ألف المقصور، لأن التنوين يلحق ما هما فيه،

اللغات»، و«كتاب الخيل» و«النوادر في اللغة» و«غريب الحديث». (ت٢٠٦هـ). انظر بغية الوعاة ١: ٤٣٩، والأعلام ١: ٢٨٩.

(١) انظر إصلاح المنطق: ١٦٨.

(٢) الفقعسي الأسدي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية وأسلم، وعرف بالكميت الأكبر، وكان هجاءً مقذعاً. انظر الخزانة ٣: ٣٦٦، والأعلام ٦: ٩٢.

(٣) هو في السمط ٢: ٨٦١ والخزانة ٣: ٣٦٥.

(٤) انظر الديوان ٢٣٤، والسمط ١: ٤٨٢، والمخصص ٢: ٤٤، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٥، ٤: ١١٦، ٦: ٨٧، وشرح شواهد الرضي للشافية: ٥٠٥، والخزانة ٢: ٢٠٠، ٣: ٣٥٩، ٣٧٧، ٤٧٧، والعيني ٣: ١٧٤، والهمع ٢: ٦٣، والدرر ٢: ٨٠. روانف جمع رانفة، وهي طرف الألية الذي يلي الأرض وإذا كان الإنسان قائماً، وتستطارا بمعنى تطلب منك أن تطير خوفاً وجبناً، والعرب تقول لمن اشتد به الخوف: طارت نفسه خوفاً.

(٥) (يفتح) في: ع.

(٦) (والتاء) في: ع.

فيحذفان[١]، فيبقى الاسم المعرب[٢] المتمكن على حرف واحد.

وشَجِيَان: تثنية شجٍ من شجي يَشْجَى، فهو شجٍ، أي: حزين وامرأة شَجية على فَعِلَة، وقد يشدد الشجيّ على أنه (فعيل) من شجاه الحزن فهو مشجو وشجي، فحينئذ[٣] لا يكون منقوصاً بل يكون في حكم الإعراب كالصحيح على ما عرفتَ.

«والمقصور تُقلب[٤] ألفه واواً وإن كانت واو وهو ثلاثيّ نحو: عصوان، وإلا فالياء نحو: رَحَيان، ومَلهيَان»

إذا ثنيتَ الاسم المقصور فإمّا أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة لما بينا أنه لا يكون أقلَّ منها، فإن كان ثلاثيًّا، فإن كانت[٥] ألفه منقلبة عن واو نحو: عصاً لقولك[٦]: عصوتُه بالعصا إذا ضَربتَه بها، رددته في التثنية إلى الواو، فتقول: عصَوان، وفي رجاً واحد أرْجَاء البير، أي: نواحيها: رَجوان، قال:

٦٩- كــأَنْ لَمْ تَـرَي قَـبْلي أسِـيراً مُكَـبَّلاً ... ولاَ رَجُــلاً يُرْمَــى بــه الرَّجَــوَانِ[٧]

وإن كانت[٨] منقلبة عن ياء رددتها في التثنية إلى الياء نحو: فَتَيانِ في فتىً، قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦] لقولهم: فِتية، وفِتْيَان، ورَحَيان في رَحىً، لأن ألفه من الياء، لقولهم: رحَيْتُ بالرحى إذا طحنتَ بها، وأمّا رحوتُ بالواو فلغةٌ قليلةٌ، والحكم في التثنية على الغالب الأكثر، قال[٩]:

(١) (ويحذفان) بالواو في: ع.

(٢) (المفرد).

(٣) (وحينئذ) في: ع.

(٤) (يقلب) في: ع.

(٥) (كان) في: ع.

(٦) (كقولك) في: ع.

(٧) هو في اللسان (رجا) ونسبه فيه لـ(المرادي).

(٨) (كان) في: ع.

(٩) (مهلهل بن ربيعة).

٧٠- كأنّا غُدْوَةً وبني أبينا بجنب عُنَيْزَةٍ رَحَيا مُدِيرِ[١]

ومنهم من أجاز رَحَوان على لغة من قال: رحَوْتُ، وإنما قلبت الألف ها هنا إلى الأصل لأنها اجتمعت مع ألف التثنية، ولم يمكن حذف أحدهما، لأنه عند سقوط النون بالإضافة يلتَبِسُ الواحد في الرفع، كقولك: هذه عَصا زَيدٍ، ورَحَى عمروٍ، وحُبْلى القومِ. ويجمع المقصور في الجر والنصب، فوجب تحريك إحداهما، ولم يمكن تحريك الألف فوجب إبدالها من حرف[٢] فَردُّها إلى ما هي منقلبة عنه أولى من اجتلاب حرف أجنبي.

وثنّى الكوفيون ما كان مكسور الأول، أو مضمومَهُ بالياء[٣]، وإن كان أصله من الواو، نحو: الرضا والضحى[٤]، وهو باطل بما سَمع أبو الخطاب[٥] في تثنية: كِباً، وهي الكُناسة: كِبَوَان.

وسمع الكسائي في تثنية حِمىً ورِضاً: حِمَوان ورِضوان، ويؤيده: ما ذكرناه من القياس.

[٥] وإذا كانت الألف مجهولة الأصل، فإن سُمع فيها الإمالة، جعلت من الياء/ فلو سميتَ رجلاً بنحو: متَى، وبلَى، قلت في تثنيته: متَيان، وبلَيَان، وإن لزمت التفخيمَ جعلت من الواو، فتقول في تثنية[٦] مَنْ اسمه (إلى، ولذا، وإذا): إلوانِ ولَذَوَانِ، وإذَوانِ؛ لأنه ليس بشيء من الأسماء أصلية الياء، ويمتنع منه الإمالة.

---

(١) انظر البيت في الأصمعيات: ١٥٥، والأمالي ٢: ١٣٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤٧، والخزانة ٣: ٥٢٠. وعُنيزة: من أودية اليمامة قرب سواج، وقرئ عنيزة بالبحرين. رَحَيَا مديرٍ: مثنى الرحى التي يطحن بها.

(٢) (واحد) مكان (حرف) في: ع.

(٣) (الياء) في: ع.

(٤) (الضحى والرضا) في: ع.

(٥) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب (الأخفش الكبير) النحوي، لقي الأعراب وأخذ عنهم، أخذ عنه يونس، وأبو عبيدة، وسيبويه. (ت١٧٧هـ) انظر نزهة الألباء: ٢٣، وإنباه الرواة ٢: ١٥٧، وبغية الوعاة: ٢: ٧٤، والأعلام ٤: ٥٩.

(٦) (تثنيته) في: ع.

وإن كان المقصور زائداً على الثلاثة، قلبت ألفه في التثنية ياءً على كل حال؛ لأنها حينئذ إمّا منقلبة عن[١] ياء كالمَرمى، أو شبيهة بالمنقلبة عنها، سواء كان أصلها الواو، كالملهى، أو لا أصل لها، كحُبلى فإنها للتأنيث، وأرطى فإنها للإلحاق بجعفر وقَبَعْثَرى، فإنها زائدة لتكثير الكلمة، فتقول في تثنيتها إذا سميت بها: مَرْمَيَانِ، ومَلْهَيَانِ، وحُبليانِ، وأرطيانِ، وقَبَعْثَريانِ، وذلك لأن الواو متى وقعت رابعة فصاعداً طرفاً، قلبت ياءً، نحو: أغزيت، حَمْلاً على المضارع، وهو يُغزى، ولهذا يكتب ياءً، وتَسوغ فيها الإمالة، ولو صُرِفت لكانت بالياء، نحوك حَبْليتُ[٢].

وحكى الكوفيون أن المقصور إذا جاوز الأربعة، حذفت ألفه، فيقولون في تثنيته (حُبَارَى، وجُمادَى): حُبَارانِ، وجُمادانِ.

والمسموع عن[٣] العرب خلافُ ذلك.

«وشذ مِذْرَوَانِ[٤]»

أمّا مِذْرَوانِ[٥]، وهما طرفا الألية، والموضعان اللذان يقع فيهما الوتَر من القوس، فالقياس يقتضي أن يقال في تثنيته: مِذْريان[٦] كمِلْهَيَان، ولكن لما كانت هذه الكلمة بنيت على التثنية أوّلاً، ولم يُسْتَعمَل لها مفرد وقعت الواو في أول الوضع في وسط[٧] الكلمة،

---

(١) (غير) في: ع.

(٢) (حبلت) في: ع.

(٣) (من) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٩٥، ٣٩٦، والمقتضب ١: ١٩١، والكامل ١: ٩١، وأمالي الشجري ١: ١٩، والخزانة ٣: ٣٦٢.

(٥) (أما مذروان) ساقط من: ع.

(٦) (مذران) في: ع.

(٧) (أول) في: ع.

فصار كواو افعُوان، فلم يُعِلُّوها، وهذا كما قالوا: (عقَلتُه بثنايَينِ) [١] بالياء، وكان القياس: ثِنائَينِ بالهمز، ككسائين لكنهم لما لم يستعملوا له مفرداً، وبنوا الكلمة على التثنية لم يبالوا بوقوع الياء طرفاً بعد ألفٍ زائدة في التقدير، كما أنهم لما بنوا الكلمة على التأنيث من شَقاوة، وعَمَايَة لم يُعلوها.

ومنهم من أجاز: مِذْريانِ قياساً، والمسموع خلافه. قال عنترة:

٧١- أحَوْلي تَـنْفُضُ اسْـتُكَ مِـذْرَوَيْهَا   لِتَقْتُلَنِـي فهـا أنـا ذا عُـمارا [٢]

«والممدود إن كان همزته أصلية ثبتت تقول: قرّاءانِ كقارئانِ [٣] وإن كانت للتأنيث قلبت واواً، نحو: حَمراوَانِ، وإلا فالوجهان، نحو: كِساءانِ وعِلباوانِ»

الاسم إذا كان آخرُه همزةً. فإن كان قبلها غير ألف لم تكن [٤] الهمزة أصلاً، وتثبت في التثنية، تقول في (رشاء، وقارِئ، ومبتدِئ، ومُستَمرئ: رَشَاءان، وقارئان، ومُبتدئان، ومستمرئان [٥]).

ويجوز على التخفيف أن تبدل من الهمزة ياءً في نحو قارئانِ ومبتديانِ؛ لأنها مفتوحة، مكسور ما قبلها. وفي نحو: رَشَاءانِ، تجعلها بين بين.

---

(١) وفي المقتضب ٢: ١٦٤، «قوله: عقلته بثنايين، ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثنائَيْن». وفي شرح الجواليقي لأدب الكاتب ٤١١: الياء تحصنت من حيث إنه لم يفرد له واحده فتتطرف ياؤه، ولو تطرفت لاستحقت الهمز. ومعنى عقلته بثنايين أن تشدَّ يَدَيْه بطرفي حبل، فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير، وبالطرف الآخر اليد الأخرى، واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهمزوه، ويقال لذلك الحبل: الثناية، وخطئ الليث في تجويز همزه...

وفي الكتاب ٢: ٩٥ «وسألت الخليل عن قولهم: عقلته بثنايين وهِنايَيْن لِمَ لَمْ يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفْرَد الواحد ثم بنوا عليه فهذا بمنزلة السَّهاوة». وانظر الكتاب ٢: ٣٨٣.

(٢) انظر الديوان: ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٦، ٤: ١٤٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٩، والسمط ١: ٤٨٣.

(٣) (كقاريان) في: ع.

(٤) (يكن) في: ع.

(٥) (مستمريان) في: ع.

ولو سميتَ رجلاً بأكمُؤ قلت في تثنيته: أكمُؤَان، ولك قلب الهمزة واواً فتقول: أكمُوان[١]؛ لأنها مفتوحة مضموم ما قبلها، وتقول في تثنية (خَبْءٍ، ودِفءٍ: خَبْأان ودِفْأان) ويجوز: خَبانِ، ودِفان بالإلقاء. وإن كان قبل الهمزة ألف، وهو الممدود فإن كانت الهمزة أصلاً نحو: دَاء، وقُرَّاء، وهو الرجل المتَنَسّك، الكثير القراءة، قال الشاعر[٢]:

٧٢- بيضاءُ تصطادُ الحليمَ وتستبي بالحُسْنِ قلبَ المُسْلِمِ القُرَّاءِ[٣]

ووُضّاء وهو الوضيّ، فيثبتُها في التثنية تقول: داءانِ، وقُرّاءانِ ووضّاءانِ؛ لأنها أصل، وحرف إعراب في الواحد[٤] فجرت مجرى الميم من (قُلَّام) والقاف من (طُبَّاق).

وإن كانت بدلاً من أصل إمّا من[٥] واو نحو: كِساء؛ لأنه من الكسوة، وإمّا من الياء كرِداءٍ لقولهم: هو حسنُ الرِديَة، فالأجود إقرار الهمزة؛ لأنها بدل من الأصل فشبهت بالأصل.

ويجوز إبدالها واواً نحو: كِساوَان، ورداوانِ؛ لأن التغيير طرق عليها حيث كانت بدلاً فجرت مجرى الهمزة في: حمراء، وإن كانت بدلاً من ياء الإلحاق كـ: عِلياء، وهو عصَبُ العُنُق، وحِرباءٍ أصلها عِلبَاي، وحِرْباي، فقلبت الياء ألفاً ثم همزة، لتطرفها/ فالأجود أيضاً إقرارها لأنها بإزاءِ حَاءِ سِرْداح، وقاف حملاق، حيث كانت للإلحاق فتقول: عِلباآن، وحِرْباآن، ويجوز إبدالها واواً، لأنها زائدة بدل من حرف فجرت مجرى همزة حمراء، وإقرارها أضعفُ من إقرار همزة: كساء، وقلبها أحسن من قلبها، ولهذا مثّل في المختصر كساءانِ بالهمزة، وعلباوَانِ بالواو، وإن كانت بدلاً من ألف التأنيث كحمراء، وصحراء فيلزم إبدالها واواً تقول: حمراوانِ، وصحراوانِ، وإنما أبدلوها كراهة

---

(١) (أكمؤان) في: ع.

(٢) نَسَبَه في اللسان لـ(زيد بن تركي الزبيدي)، وفي الصحاح: قال الفراء: أنشدني (أبو صَدَقَةَ الدُّبَيْرِيُّ).

(٣) انظر الصحاح (قرأ) ١: ٦٥، واللسان ١: ١٢٥، وفيها (تصطاد الغَوِيَّ).

(٤) (واحد) في: ع.

(٥) (من) ساقطة من: ع.

أن تقع[١] همزة التأنيث حشواً في التثنية[٢] بخلاف تاء التأنيث في نحو شجرتان؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة شطر الكلمة، وذلك تثبت في التثنية كقولك: معدي كربان، وإنما أبدلوها حرف علة[٣] جبراً للأصل، لكونها بدلاً عن حرف علة، وإبدالها ألفاً غير ممكن إذ كان يجتمع ثلاث ألفات، وإبدالها ياء مستقبح لأن الياء[٤] قريبة[٥] من الألف، فإذا توسّطت بين ألفين[٦] كان كاجتماع ثلاث ألفات، ولأن الياء تؤنث[٧] بها أيضاً في نحو: اذهبي، وانطلقي، فلم يبق إلا الواو.

وقال الكوفيون: ما لامه واو يُقَرُّ همزته نحو: عَشْوَاءَانِ، حتى لا يتوالى واوانِ بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف، وهذا باطل، لأنهم قالوا في النسب إلى (نَوًى، وهوًى: نَوويّ، وهَوَويّ) فوالَوا بين واوين من غير حاجز وما لامه ياء يُثنّى بالواو بلا خلاف.

وفي الحديث: «أَعَمْيَاوَانِ أنتما» [٨]

وحكى حمراءانِ بالهمز[٩]، تشبيهاً بهمزة عِلْباءٍ، وكسايان، وردايان، بالياء، وكلاهما غريب.

وأجاز الكوفيون فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فقالوا: قاصِعان، ونافِقان، في: قاصِعاء، ونافقاء.

---

(١) (يقع) في: ع.

(٢) (التأنيث) في: ع.

(٣) (حرف علة) ساقط من: ع.

(٤) (الياء) ساقط من: ع.

(٥) (قربت) في: دمع عدم الوضوح.

(٦) (الألفين) في: ع.

(٧) (يؤنث) في: ع.

(٨) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب اللباس - باب في قوله تعالى: وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) (٤١١٢)، والترمذي في جامعه (٢٧٧٨)، وأحمد في مسنده ٦: ٢٩٦. بلفظ: أفعمياوان أنتما.

(٩) (بالهمزة) في: ع.

«وتقول: ابنان، وعدتان، وسَهان، وأبوانِ، وأخَوانِ، وحَـمَوان، وهَنَوانِ[١] وفَمان، وذوا مالٍ، وذواتا مالٍ، ويَدان، ودَمانِ، وشذّ: يَديان، ودَميان»

ما كان من الأسماء المعربة على حرفين أصليين. فإن كان فيه عوض من المحذوف، فلا يزاد معه شيء، ولا يغير الاسم، وذلك همزة وصل، كابن، أو تاء تأنيث كعدة، فتقول: ابنان[٢]، وعدتان.

وإن خلا من العوض، فإن كان محذوف العين مثل: سَهٍ، فلا يُرَدُّ ذاهبه إذ لم يُلاق المحذوفَ زائدُ التثنية، تقول: سَهان.

وإن كان محذوف اللام، فإن كان يُرَدُّ في الإضافة رُدَّ في التثنية؛ لأنها نوع من الإضافة فتقول: أبوان، وأخوان، وحموان، وهَنوان[٣] أما على لغة من قال: هذا أبوك وأخوك، فظاهر، لأنها حرف إعراب.

وأما على لغة من قصر فقال: هذا أباً[٤]، فلأنه بمنزلة عصاً، وأبوان كعصوان.

وفي التنزيل: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ﴾ [الكهف: ٨٠] ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ﴾ [يوسف: ١٠٠] وأنشد المبرد[٥]:

٧٣- دعَتْني أخاهَا بَعْدَ ما كَانَ بَيْنَنَا مِـنَ الأمْـرِ مـا لا يَفْعَـلُ الأخـوَانِ

وأبوان: يجوز أن يريد به أباً لزيد وأباً لعمرو، ويجوز أن يريد الأب والأم لا على[٦]

---

(١) (وهنوان) ساقط من: ع.

(٢) (اثنان) في: د.

(٣) (وهنوان) ساقط من: ع.

(٤) (أبا) ساقط من: ع.

(٥) في الكامل ١: ١٠٩ وقائله «عبد الرحمن بن الحكم» أخو مروان بن الحكم بن العاص بن أمية. والبيت أيضاً في شرح ابن يعيش ٦: ٢٧، ورغبة الأمل ٢: ٨٨.

(٦) (على) ساقط من: ع.

حد القمران[١]، بل لأنهم يقولون للأم: أبه، فغلبوا المذكر في التثنية كما قالوا: زيد وهند ضاربَاك، ومَنْ قال: أبُك وهَنُك، ولم يبعُد أن يقال على لغته: أبان وهنان كيدان.

ومَنْ قال: حَمْوٌ، قال: حَمْوَان كدَلْوان. ومن قال: حَمْؤٌ، قال: حَمْءان كخبءان، ومن قال: حَمَاء، قال: حَماءان كَرِشَاءان.

وقالوا: فمان، أوقَعُوا التثنية على (فم) لأن آخره حرف صحيح، ولأنهم كرهوا أن يقولوا: فوان، لئلا يتحرك حرف العلة عيناً.

وأما قول الفرزدق:

٧٤- ومــا نَفَثَــا فِي فِيَّ مـــن فَمَـــوَيْهِما عــلى النـابِحِ العـاوي أشـدَّ رِجَـامِ[٢]

فقد قيل: إنه جمع بين البدل والمبدل[٣]، وهو قبيح.

وقيل: أراد من فوهيهما فنقل الهاء إلى موضع الواو، والواو إلى موضع الهاء، وأبدل من الهاء الميم، فالميم[٤] مبدل[٥] من الهاء، التي هي لام، والواو عين الكلمة. وإن وقعت في موضع اللام، ووزنه (فَلَعَيْهما). وإن وزنت المبدل باعتبار حروف البدل، قلت:/ وزنه (فَمَعَيهما) وتقول في تثنية ذي مال: ذوا مال والألف للتثنية، والواو عين الكلمة. وفي

---

(١) (العمران) في: ع.

(٢) هو في ديوانه ٢: ٢١٥ برواية (همّا تَفَلا) والكتاب ٢: ٨٣، ٢٠٢، والمقتضب ٣: ١٥٨، ومجالس العلماء ٣٥٧، والخصائص ١: ١٧٠، ٣: ١٤٧، ٢١١، والمحتسب ٢: ٢٣٨، والإنصاف ٣٤٥، والخزانة ٢: ٢٦٩، ٣: ٤٤٦، وشرح شواهد الشافية ١١٥، والهمع ١: ٥١، والدرر ١: ٢٦ واللسان (فوه). نفثا: ألقيا على لساني. وأصل النفث بزق لا ريق معه. وألف الاثنين لإبليس وابنه. والناتج: عنى به من يتعرض للسب والهجو من الشعراء. والرجام: المدافعة وأصله من المراجمة بمعنى المراماة بالحجارة. والبيت في آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائباً إلى الله – عز وجل – مما فرط من مهاجاته الناس، وقذف المحصنات، وذم إبليس لإغوائه إياه في شبابه. (وجام) في: ع.

(٣) (والمبدل منه) في: ع.

(٤) (والميم) بالواو في: ع.

(٥) (بدل) في: ع.

التنزيل: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وأصل (ذات مال: ذوت مال[١]) فقلبت الواو ألفاً، فالتاء للتأنيث، والألف بدل من عين الكلمة، فتقول في تثنيته: ذواتا مال، بعيد اللام المحذوفة، وتقلبها ألفاً بعد رد العين إلى أصلها. وفي التنزيل: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] و﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦] الألف التي بعد تاء التأنيث للتثنية، والتي قبلها بدل من لام الكلمة، كما تقول: فتاتا زيد، وفتاتَيْ زيد.

وإن كانت اللام الذاهبة لا تُرَدُّ في الإضافة، كيد ودم، فلا تُرَدُّ في التثنية فتقول: يدان ودمان، فأما[٢] قول الشاعر:

٧٥- يَدَيَانِ بَيْضَاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ ... قد تَمْنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا[٣]

وقول الآخر[٤]:

٧٦- فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّميانِ بالخَبَرِ اليقينِ[٥]

---

(١) (مال) زيادة من: ع.

(٢) (وأما) في: ع.

(٣) البيت في المنصف ١: ٦٤، ٢: ١٤٨، وشرح ابن يعيش ٤: ١٥١، ٥: ٨٣، ٦: ٥، ١٠: ٥٦، والخزانة ٣: ٣٤٧. ومحلِّم يقال: إنه من ملوك اليمن وفي رواية عند محرِّق «وهو عمرو بن هند ملك الحيرة، وقيل: الحارث بن عمرو ملك الشام، وإذا أريد باليدين العضوان، أريد ببياضهما: طهارتها، وضامه: ظلمه، وضَهَده: قهره، والمعنى: إن لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الذّم، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوماً فتنصرك على ظالمك وتعينك عليه.

(٤) هو: (علي بن بدال) على ما رجحه البغدادي.

(٥) هو في المقتضب ١: ٢٣١، ٢: ٢٣٨، ٣: ١٥٣، ومجالس العلماء: ٣٢٨ والمنصف ٢: ١٤٨، والتمام: ٢٥١، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٧٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤، والإنصاف: ٣٥٧، وشرح شواهد الشافية: ١١٢، والأشموني ٤: ١١٩، واللسان (دمي) والمراد بالخبرة اليقين: ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين وعلى هامش (د) قبله:

لعمرك أنني وأبا رباح ... على طول التجارب منذ حينِ

ليُبْغِضُني وأُبْغِضُه وأيضاً ... يراني دونَه وأرَاهُ دوني

فحمل أصحابنا ردّ اللام هاهنا على الشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. ويجوز أن يكون على لغة مَنْ قال: هذه يداً ودماً مقصورين، قال:

٧٧- يـا رُبَّ سَـارٍ بـاتَ مـا تَوَسَّـدَا إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كـفَّ اليَـدَا[١]

وقال الحماسي[٢]:

٧٨- فَلَسْنَا على الأعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا ولكـنْ عـلى أَقْـدَامِنَا يَقْطُـرُ الـدَّمَا[٣]

فتثبيتَهما[٤] على هذه اللغة: يدَيان، ودميان لا غير كفتيانِ ورَحَيانِ.

* * *



(١) البيت في الخزانة ٣: ٣٥٥، والهمع ١: ٣٩، والدرر ١: ١٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٥٢. والعنس: الناقة الشديدة، ويروى العِيس وهي الإبل البيض، التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، يقول أكثر من يسير بالليل لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة، أو كف يده.

(٢) هو (الحُصَين بن الحُمام المُرّيّ).

(٣) البيت في المنصف ٢: ١٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤، وشرح ابن يعيش ٤: ١٥٣، ٥: ٨٤، وشرح الملوكي ٤١٥، والخزانة ٣: ٣٥٢، وشرح شواهد الشافية ١١٤، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٩٨. المعنى: نتوجّه نحو الأعداء في الحرب ولا نعرض عنهم، فإذا جرحنا الجراحات في مقدّمنا لا مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا.

(٤) (فتثبتها) في: ع.

«فصلٌ:

الجمع: ضمُّ مفردٍ إلى أكثر منه معنىً»

للجمع معنيان: لغوي: وهو الضم[١]، ويقال: جمعتُ زيداً وعمراً، ومنه: ضربتُه بِجُمْعِ[٢] كفّي.

وصناعيّ: وهو ضمُّ مفرد إلى أكثر منه معنًى، وقد شرحنا قوله معنًى في باب التثنية. فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية، والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار، كما في التثنية، وبل أولى، إذ كان التعبير باسم واحد أخفَّ من الإتيان بأسماءٍ متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد[٣] ذلك، وعطف بعضها على بعض.

«فإذا جَمعتَ المذكر الحقيقي العَلَم الخاليَ من التاء العالِمَ أو صفته ألحقتَه[٤] في الرفع واواً مضموماً ما قبلها، وفي الجر والنصب ياء مكسوراً ما قبلها، ونوناً بعدَهما مفتوحةً تُحْذَفُ في الإضافة، تقول: جَاءَني الزيدُون، ومررتُ بالزيدِين، ورأيتُ الزيدِين»

الجمع على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير.

فجمع التصحيح: ما سَلِمَ فيه الواحد من التغيير، بل تأتي بلفظه من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة، تدل[٥] على الجمع كما في التثنية.

ويقال له: الجمع السالم لسلامة لفظ واحده. ويقال له: الجمع على حدّ التثنية لسلامة صدره، كما أن المثنى كذلك، وإنما جعل التثنية أصلاً في السلامة؛ لأن المثنى لا

---

(١) (صم) في: ع.

(٢) (فجمع) في: ع.

(٣) (آحاد) ساقط من: ع.

(٤) (الحقيقية) في: ع.

(٥) (يدل) في: ع.

يكون إلا سالماً، والجمعَ يكون منه سالم وغير سالم، إذ ليس كل الأسماء تجمع جمعَ السلامة.

ويُحَدُّ جمع السلامة: بأنه الجمعُ الذي سَلِمَ فيه لفظُ الواحد وبناؤه.

والمراد بالنظم متابعة حروفه، وبالبناء الصيغة التي تُبْنَى عليها الكلمة بالنظر إلى الحركات والسكنات. ولو اقتصروا على أنه الجمع الذي سلم فيه بناء الواحد لكفى[١]، إذ[٢] يلزم من سلامة البناء سلامة النظم، ولا ينعكس.

والمجموع جمعَ السَّلامة على ضربين: مذكر ومؤنث، فالمذكر يكون آخره في الرفع بالواو المضموم[٣] قبلها، والنون المفتوحة، وفي الجر والنصب بالياء، المكسور ما قبلها، والنون المفتوحة، تقول: جاءني الزيدون الصالحون، ومررت بالزيدِين الصالحين، وكذلك النصب إلا في المقصور، فإنه يفتح ما قبل الواو والياء فيه على ما سيأتي.

وربما قالوا له: جمع هجائن، لأنه يكون مرة بالواو والنون وأخرى بالياء والنون، وذلك لخمسة[٤] شروط:

أن يكون مذكراً، فلا يجوز جمع المؤنث/ حقيقيًّا كان كهند أو غير حقيقي كشمس، [٣٨] وأن يكون حقيقيًّا[٥]، فلا يجوز جمع المذكر المجازيّ، كحَجَر وثَوْب.

وأن يكون علماً، فلا يجوز جمع الجنس، كرجل وغلام.

وأن يكون خالياً من تاء التأنيث، فلا يجوز جمع طلحة وحمزة؛ لأنك إن جمعته مع إثبات التاء وقلت: طلحتون، اجتمع علامة التأنيث الصريحة مع علامة التذكير الصريحة

---

(١) (يكفي) في: ع.

(٢) (إذ لم) في: ع.

(٣) (المضمومة) في: ع.

(٤) (بخمسة) في: ع.

(٥) من (فلا يجوز) إلى (يكون حقيقياً) ساقط من: ع.

بل هذا النوع يجمع بالتاء، قال[١]:

٧٩-رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٢]

وأجاز الكوفيون طَلْحون، بطرح التاء، و[٣]هو فاسد؛ لأن الواحد لم يصح ووافقهم ابن كيسان[٤]، لكنه حرك اللام قياساً على طلحات[٥].

وهذا أشنع من قول الكوفيين لإفراط التغير في جمع التصحيح، ومن شأنه أن لا يُغير واحدُه مع أن السماع يخالف ما ذكروه.

وأن يكون من ذوي العلم، فدخل فيه الثَقَلان والملائكة؛ لأنهم أولو العلم فلا يجوز جمع أعوج، في اسمَيْ فرسين.

وإذا كان المجموع جمع السلامة صفة اعتبرت[٦] فيه أربعة شروط:

التذكير[٧]. فلا يجوز جمع: قائمة، ولا طالق.

وكونه حقيقيًّا، فلا يجوز (قاطع) من قولنا: سيف قاطع.

وكونه عالماً، فلا يجوز جمع: ناهق، ولا صاهل.

وكونه خالياً من تاء التأنيث، فلا يجوز جمع: راوِيَة، ونسّابة وسأاله بالاتفاق.

---

(١) (عبيد الله بن قيس الرقيات) يمدح طلحة الطلحات.

(٢) البيت في الديوان: ٢٠ برواية (نضر الله) والمقتضب ٢: ١٨٨، ٤: ٧، والإنصاف: ٤١، وشرح ابن يعيش ١: ٤٧، والجنَى الداني ٦٠٥، والهمع ٢: ١٢٧، والدرر ٢: ١٦٢.

(٣) (فهو) في: ع.

(٤) هو «محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي» أخذ عن المبرد وثعلب (ت٣٢٠هـ). انظر نزهة الألباء: ٢٣٥، وإنباه الرواة ٣: ٥٧، وبغية الوعاة ١: ١٨.

(٥) الإنصاف ١: ٤٠.

(٦) (اعتبر) في: ع.

(٧) (المذكر) في: ع، (وسا اله) في: ع.

وأما شرطنا كونه عالماً، ولم نشرط[1] كونه عاقلاً، فإن هذا[2] الجمع قد وقع على صفات الله تعالى كثيراً، كقوله[3]: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤].

ويستثنى من الوصف ما لا يكون مؤنثه بالتاء، لبعده من الفعل، وذلك، إما بأن يكون مؤنثه على بناء آخر، وهو ما كان على (أفعَل) مؤنثة (فَعْلاَء) كأحمر وأسود وأمّا قول الكُميت[4]:

٨٠-فما وجدَتْ بناتُ[5] بني نِزارٍ ... حلائلَ أَحْمَرينَ وأسْوَدينا

فهو ضرورة، و(فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلى) كسكران وغضبان، إلا في لغةِ مَنْ قال: سكرانة، وغَضْبَانَةٌ، فإنه يقول: سكرانون، وغضبانون. وأمّا بأن يستوي مذكره ومؤنثه، وذلك ما كان على (مفْعَلٍ) كمدعَسٍ، و(مِفْعَال) كمِطعام، وعلى (مِفعِيل) كمِسكين. ومن قال: مسكينَة أجاز: مسكينون، وعلى (فَعُول) كصَبُور، وعلى (فَعيل) إذا كان في معنى (مفعول) كقتيل، وجريح إذا جرى صفة فإن لم يجر صفةً ألحقتَه التاء فقلتَ: مررت بقتيلتكم[6] فينبغي أن يجوز: مررت بقتيليكم[7]، كما يجوز بقتيلاتكم. وقوله في المختصر (الخالي من التاء) ولم يقل: من علامة التأنيث لما سنذكر أنك لو سميت رجلاً، بما فيه ألف

---

(١) (يسترط) في: ع.

(٢) (هذا) ساقط من: ع.

(٣) (كقوله) ساقط من: ع.

(٤) انظر شعر الكميت ٢: ١١٦ وكذلك نسب إلى الكميت في المقرب ٢: ٥٠، ونسبه البغدادي لحكيم الأعور يهجو قبائل مضر.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٦٠، والهمع ١: ٤٥، والدرر ١: ١٩، والخزانة ١: ٨٦، ٣: ٣٩٥، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، والأشموني ١: ٨١. والشاهد فيه جمع أسود وأحمر جمع تصحيح لضرورة الشعر.

(٦) (بقتيلكم) في: ع.

(٧) (بقتيلكم) في: ع.

التأنيث المقصورة، أو[١] الممدودة، جاز جمعه بالواو والنون.

واعلم أن التثنية والجمع إنما كانا بالزيادة غالباً ليناسب[٢] المعنى، وكان حق تلك الزيادة[٣] أن يؤتى بها بعد تمام الاسم، ليسلم لفظه، فيعرف معناه، ثم يؤتى بها يدل على التكثير اللاحق به، كما في النسب والتأنيث، نحو: زيديّ، وضَاربَة[٤].

وإنما زادوا هذه الحروف لأنها أخف الحروف، وكان القياس أن يكون الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء في التثنية، والجمع الذي على حدها، وذلك لأن الواو يشبه الضمة، وبها رفع الواحد، والألف يشبه الفتحة، وبها نُصبَ الواحد، والياءُ يشبه الكسرة، وبها جُرّ الواحد، لكنهم أرادوا الفَصل بين إعراب التثنية والجمع ولم يمكن الفصل بينهما بنفس الحروف؛ لأنها سواكن، ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف، فكان ينبغي أن يقال: جاءني الزيدَونِ، بفتح الدال وكسر النون في التثنية، وبضم الدال وفتح النون في الجمع، ورأيتُ الزيدانِ، بكسر النون في التثنية، وبفتحها في الجمع، ومررتُ بالزيدَيْن، بفتح الدال وكسر النون في التثنية، وبالعكس في الجمع، ولو فعلوا ذلك لاشتبهت التثنية بالجمع[٥] في حال النصب، ولا اعتماد على اختلاف حركة النون؛ لأنها في معنى السكون في الوقف / وفي معرض الحذف للإضافة، فأسقطوا الواو من [٣٩] إعراب التثنية لكونها مؤدية إلى الالتباس بجمع المقصور، نحو: المصطَفون والأعلَون، ولأن التثنية كثيرة الاستعمال، لدخولها على مُعظَم الأسماء، فاستُثقلت الواو فيها، وأسقطوا في مقابلته الألف من الجمع ليجيئا[٦] على منهاج واحد، وجعلت الألف في التثنية علامة الرفع، ولأن الرفع أول الإعراب، لأنه من إعراب العُمَدِ، والألف أول هذه

---

(١) (و) في: ع.

(٢) (لتناسب) في: د.

(٣) (وأن) بواو في: ع.

(٤) (وضربت) في: ع.

(٥) من (بالجمع في) إلى (من إعراب التثنية) ساقط من: ع.

(٦) (ليجيا) في: ع.

الحروف مخرجاً، ولأنهم يقولون: ذهبا، فيكون الألف في موضع رفع، وجعلت الواو في الجمع علامة الرفع، لأنه القياس، ولأنهم يقولون: ذهبوا، فتكون[١] الواو في موضع رفع، وجعلت الياء فيهما علامة للجر، فبقي النصب بلا علامة، فأُلحق بالجر لما بينهما من التآخي، لتوافقهما في الضمير[٢] المتّصل، نحو: ضربك وغلامك، ولاشتراكهما في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة[٣] غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة، وعلى المجرور بواسطةٍ؛ إذ لا فرق بين: نصحتُ زيداً، أو نصحتُ لزيد.

وفَتْحُ ما قبل ألف التثنية ضروري، وضَمُّوا ما قبل واو الجمع؛ لأن الكسرة تؤدي[٤] إلى قلب الواو ياءً، والفتحة إلى الإلباس بجمع المقصور؛ ولأن الواو الساكنتين إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما حَسُن اللفظ بهما، لكمال مدّهما، وفتحوا ما قبل الياء في التثنية، وكسروا في الجمع للفرق بينهما، وخُصَّت التثنية بالفتحة، لكون الفتحة أخف، والتثنية أكثر إلحاقاً لياء التثنية بألفها، ولأن التثنية أقربُ إلى الواحد فشبهت ياؤه بتاء التأنيث.

فالزيادة الأولى، وهي حروف اللين، عوض من الاسم المحذوف، ودال على التثنية والجمع[٥].

والزيادة الثانية، وهي النون، عوضٌ من الحركة والتنوين[٦]، اللذين كانا في الواحد؛ لأن الاسم بحكم الاسمية والتمكن يلزمه حركة ليدل على كونه فاعلاً، أو[٧] مفعولاً أو نحوهما، وتنوين ليدل على انصرافه، فامتنع بالتثنية والجمع منهما، ولم يعوض

---

(١) (فيكون) في: ع.

(٢) (ضمير) في: ع.

(٣) (الفضيلة) في: ع.

(٤) (الكسر يؤدي) في: ع.

(٥) من (بألفها) إلى (على التثنية والجمع) ساقط من: ع.

(٦) انظر أسرار العربية ٥٤.

(٧) (و) في: ع.

منهما حرف اللين، لأنه كان يؤدي إلى حذفه، أو قلبه، لاجتماعه مع الزيادة الأولى، فعوّض منهما النون لشبهها بحروف اللين على ما تقدم. وزيدت في: ذان وتان، واللذانِ، واللتانِ، والذينَ، نظراً إلى صيغة التثنية والجمع، وفي: عُمْرَانِ، وعمرون، لأن التثنية والجمع أزالا العلمية للشركة العارضة، فكأنّ واحدَه منوّن في التقدير.

وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وكان القياس يقتضي حذف حرف المد، لالتقاء الساكنين، كما حذف في نحو: لم يخفْ، ولم يقُلْ، ولم يبعْ، لدلالة حركة ما قبله عليه، ولكنه جيء به لمعنىً، وهو التثنية والجمع، فلو حذف لاختلّ المعنى، فكان نقضاً للغرض، ولم يقوَ حرف التعريف على حذفها، كما حذف التنوين، لأنها متحركة، ولهذا تثبت في الوقف وتسقط[١] حركتها، ولأنها لو حذفت لتطرف حرف العلة، فيتعرض للحذف، وكسرت في التثنية على أصل التقاء الساكنين، وفُتحت في الجمع للفرق بينه وبين التثنية، وجعلوا الكسرة التي هي أثقل من الفتحة مع الألف التي هي أخف من الواو، والفتحة التي هي أخف من الكسرة مع الواو التي هي أثقل من الألف للتعادل، ولم يعتبروا الياءَ في حال الجرّ والنصب بل أجروا الياءين[٢] على حكم الرفع الذي هو الأصل.

وفرق في الجمع بين من يعقل وبين مَن لا يعقل، لأن القياس يقتضي التفرقة بين كل مختلفين، واختص هذا النوع بمَنْ يعقل؛ لأنهم المقدّمون والمفضّلون على غيرهم.

قال[٣] تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

وهذا الجمع أفضلُ الجموع، لسلامة لفظ واحده فيه.

واختص بالذكور، لأنهم أشرف من الإناث، ولأن الواو التي هي ضمير تكون[٤]

---

(١) (ويسقط) في: ع.

(٢) (اليابين) في: ع.

(٣) (قال الله) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

علامة للذكور[١]، وكان في الأعلام، لأنها تدل[٢] على المسمى بعينه، وفي الصفات تبعاً لموصوفاتها، وإلحاقاً للصفة بالفعل؛ لأنها جارية عليها، فمسلمون محمول على يسلمون/ وجُمعتِ الصفات في التنزيل كثيراً، كالمؤمنون وملعونين وحَذرون. ولم يجيء منه علم مجموع، وجاء في غيره، قال رؤبة: [٤٠]

٨١- أنــا ابــنُ سَــعْدٍ أَكْــرَمُ السَّــعْدِينَا[٣]

وجاء محمد بن أبي بكر، ومحمد بن حاطب بن أبي بلتعة، ومحمد بن طلحة بن عبد الله، ومحمد بن جعفر بن أبي طالب، إلى باب عمرَ بنِ الخطابِ - رضي الله عنه[٤] - فدخل عليه زيدُ بنُ ثابتٍ[٥]، فقال: «هؤلاء المحمدون بالباب يستكسونك حللاً»[٦].

وذهب أبو إسحاق الزجاج[٧] إلى أن التثنية والجمع على حدّها[٨] مبنيان، لتضمنهما[٩] معنى حرف العطف، كما بُنيت خمسةَ عشرَ وهو باطل؛ لأن التضمن في المركب إنما يكون حيث يمكن الظهور فيه، نحو: خمسة وعشرة، وهاهنا لا يمكن، وينتقض ما ذكره بنحو: رجال، وهندات، فإنه لا يقول ببنائهما.

---

(١) (الذكور) في: ع.

(٢) (يدل) في: ع.

(٣) رؤبة من بني سعد بن زيد بن مناة، وفيهم الشرف والعدد. انظر الكتاب ١: ٢٨٩، ٢: ٩٦، والمقتضب ٢: ٢٢٣، وشرح ابن يعيش ١: ٤٦، وملحقات ديوانه: ١٩١.

(٤) (عنهم) في: ع.

(٥) (رضي الله عنه) في: ع.

(٦) انظر المفصل: ١٥، وشرح ابن يعيش ١: ٤٧، والتاريخ الكبير ١: ١٠.

(٧) انظر الإنصاف ١: ٣٣.

(٨) (حدهما) في: ع.

(٩) (لتضمنها) في: ع.

ومذهب جمهور النحويين أنهما معربان لوجوب حد المعرب فيهما، ثم المشهور من مذهب سيبويه[١] أنّ حروف المدّ فيهما حروف إعراب بمنزلة الدال من (زيد)، لأن الإعراب إنما يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها الذي لا يختلف، ليدل على اختلاف أحوالها، وحروف المد هاهنا من تمام الاسم، لدلالتها عل التثنية والجمع، فصارت كحرف التأنيث في: قائمة، وحبلى، وحمراء. وانقلابها لا يدل على عدم كونها حروف إعراب، فإنّ حروف العلة في الأسماء الستة حروف إعراب مع انقلابها، وألف: كِلا، وكِلتا حرف إعراب، مع انقلابها ياءً مع المضمر، في النصب والجرّ. ثم قيل على مذهبه فيها إعرابٌ مقدر كما في المقصور؛ وإنما قلبت هاهنا، ولم تقلب[٢] في المقصور، لأن للمقصور نظيراً، يظهر الإعراب في لفظه، فإن عصا كحمَل، وظهور الإعراب فيه، يبنى عن تقديره في عصا، ويمكن أن يؤتى له بتابع، يُبنى إعرابه الظاهر عن إعراب الأصل، ولا كذلك التثنية والجمع، فإن نظيرهما وتابعها أيضاً يكونان مثنيين ومجموعين مثلهما، فجعل قلب الحرف بمنزلة ظهور الإعراب.

ثم هذا الاختلاف إذا كان عوضاً من فقد النظر، ودليلاً على الإعراب، لا يكون لاختلاف العامل، فلا يتم الدليل على أنهما معربان.

وقيل: ليس فيها إعراب مقدرٌ، وإلاّ لانقلبت الياءُ ألفاً في التثنية، للحركة المقدرة، وانفتاح ما قبلها.

وقد يجاب بأنها إنما لم تنقلب لئلا يستوي اللفظ في الأحوال.

وقيل: مذهب سيبويه[٣] أن حروف المد نفسَها إعراب. فالألف والواو بمنزلة ضمة، والياء بمنزلة كسرة وفتحة، وإليه ذهب[٤] الفراء[٥]، وهو فاسد، لأنك متى

---

(١) انظر الإنصاف ١: ٣٣.

(٢) (يقلب) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٣، ١٧، وأسرار العربية: ٥١.

(٤) (مذهب) في: ع.

(٥) انظر أسرار العربية: ٥٢.

أسقطتها اختلّ معنى التثنية والجمع. و[١]بإسقاط الإعراب لا يختل معنى الكلمة ولأن الألف ثابتة في نحو: اثنان، اسم العدد، مع أن أسماء العدد كلها مبنية عند التجريد، نحو: ثلاثة، وأربعة، وخمسة، لأنها كالأصوات موقوفة الآخر.

وقال أبو الحسن والمبرد[٢]: هذه الحروف دليل الإعراب[٣]، إذ لو كانت حروفَ إعراب لم تدل على الإعراب، كالدال من (زيد). وينتقض هذا بحروف المد في الأسماء الستة، فإنها حروف إعراب، ودالة على الإعراب، ولأن الإعراب قد يكون بحذف شيء من الكلمة كـ: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ فليجز أنْ[٤] يكون بإثباته.

وقال أبو عمر[٥] الجرمي: الألف والواو حرفا الإعراب، وانقلابها هو الإعراب[٦] بجعل الإعراب في الرفع لفظاً، وفي الباقين معنى وذلك معدوم النظير.

وذهب أبو علي[٧] وأصحابه إلى أن حروفَ اللين فيهما حروفُ إعراب، من حيث إن الكلمة تختل بإسقاطها، وعلامات إعراب، من حيث إنها توجد بوجود العوامل، ويزول بزوالها، فالألف في (الزيدان) حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع والواو في الجمع حرف الإعراب وعلامة الجمع وعلامة الرفع، وقس الياء عليهما.

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) هو «محمد بن يزيد، الثُمالي، الأزدي، البصري، أبو العباس، المعروف بالمبرد» إمام العربية ببغداد. أخذ عن الجرمي، والمازني، وأبي حاتم، وعنه الصوليّ ونفطويه النحويّ، وأبو علي الطوماري له (الكامل) و(المقتضب) (ت٢٨٦هـ) في بغداد. انظر أخبار النحويين ٩٦، ونزهة الألباء ٢١٧، وإنباه الرواة ٣: ٢٤١، وبغية الوعاة ١: ٢٦٩، والأعلام ٨: ١٥.

(٣) انظر الإنصاف ١: ٣٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٣٩.

(٤) (فلبحران) في: ع، د.

(٥) (عمرو) في: ع.

(٦) انظر الإنصاف ١: ٣٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤٠، وأسرار العربية ٥٢.

(٧) (أبو علي) المراد منه هنا هو (قُطْرُب بن المُستَنِير). انظر الإنصاف ١: ٣٣.

وتأولوا قول سيبويه[١]: إنها حروف إعراب، على أنها آلة يحصل بها الإعراب، كما يقال: حركات الإعراب.

وقوله (يحذف في الإضافة) يعني أن نون الجمع تُحْذَف في الإضافة كنون التثنية فتقول/: جاءني مسلمو زيدٍ، ورأيتُ مسلمي زيدٍ، ومررتُ بمسلمي زيدٍ، لما بينا: أن [٤١] النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين، والتنوين لا يثبت مع الإضافة فكذلك ما هو بدل منه.

فإن قلتَ: فهلّا يثبت لثبوت أحد بدليها، وهو الحركة مع الإضافة. قلت: لما ثبتت[٢] النون مع اللام، نحو: الرجال، والمسلمون مع أن أحد بدليها لا يثبت، وهو التنوين، وحذفت مع الإضافة، مع أن أحد بدليها وهو الحركة لا يُحذف، لضرب من التعادل والتقاص.

فإن قلت: فهلا ثبتت مع الإضافة، وحذفت مع اللام. قلت: محل المضاف إليه، هو محل التنوين آخر الكلمة، ومحل اللام أولها، فكان حذف النون مع الإضافة أولى، لوجود ما يقوم مقامَه[٣]، ويحل محلَّها، ولأن حذفها مع اللام ربما ألبس[٤] الكلمة بالمفرد إذ لحقه ألف الإطلاق في أواخر الآي والقوافي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠[٥]﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وذهب بعضهم: إلى أن للنون في التثنية والجمع ثلاثة أحوال[٦]:

- حال يكون فيه عوضاً من الحركة والتنوين، وذلك إذا لم يكن الاسم المتمكن مضافاً ولا معرّفاً باللام، نحو: رجلان، ومسلمون.

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٣، ١٧، هارون، والإنصاف ١: ٣٤، وأسرار العربية ٥١.

(٢) (يثبت) في: ع.

(٣) (مقامها) في: ع.

(٤) (لبس) في: ع.

(٥) (فأضلوا السبيل) في: ع وهو خطأ.

(٦) انظر أسرار العربية ٥٤.

- وحال يكون فيه عوضاً من الحركة وحدها، وذلك مع لام التعريف، نحو: الرجلان والمسلمون.

- وحال يكون فيه عوضاً من التنوين وحدها، وذلك إذا كان مضافاً، نحو: غلاما زيدٍ، ومسلمو عمرٍو، حذفها كما يحذف التنوين. والمذهب هو الأول.

واعلم أنه قد يحذف ألف التثنية، وواو الجمع، وياؤه، إذا أضيف إلى ما أوله ساكن، نحو: جاءني غلامَا ابنك، والتقت حلقتا البطان[1]، وجاءني مسلمُو ابنك، ومسلمو البلَد، ورأيتُ مسلمي البلد، ومررتُ بمسلمي البلد.

والفرق بين هذا الموضع، وبين حذفها، لسكون نون التثنية بعدها، حيث معناه: أنّ نون التثنية لازمة للكلمة غالباً، فهي بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة، ولا كذلك هاهنا، فإن الإضافة عارضة، خصوصاً إلى ما أوله همزة وصل، أو[2] اللام فلا يعتد به، ولهذا لا يعاد المحذوف لحركة التاء والميم في نحو: رَمَتِ المرأةُ، ولم يقُم الرجلُ، إذِ الحركة فيهما ليست بلازمة.

«وتُحْذَفُ ياء المنقوص نحو: القاضون والقاضِين»

إذا جمعتَ المنقوصَ حذفتَ ياءَه، تقول: هؤلاء القاضون، ومررت بالقاضِين، ورأيتُ القاضِين، وفي التنزيل: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧، ٨] و﴿وَكَانُوا۟ عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦] و﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

وأصلُ القاضون: القاضِيُون كالضاربون، فأسكنتِ الياء استثقالاً للضمة عليها ثم حذفتْ لالتقاء الساكنين، لأنها طرفٌ، ولأن الطارئ يزيل حكمَ الثابت، إذ لو كانوا يحذفون الواو لما زادوها، ثم ضموا الضاد اتباعاً للواو، إذ لو بقيت مكسورة لانقلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان[3] يُفْضِي إلى مساواة الرفع[4] النصبَ والجرَّ،

---

(١) مَثَلٌ يضرب إذا بلغ الأمر في المكروه حده. البطان: حزام الرحل، أو القتب الذي يلي البطن، له حلقتان في كل طرف حلقة يصعب التقاؤهما، فإذا التقتا بلغ الشد غايته. انظر جمهرة الأمثال ١: ١٨٨، والسمط ٣: ١٩، ومجمع الأمثال ٢: ١٨٦، وشرح الرضي للشافية ٢: ٢٢٤، ورغبة الآمل ١: ١٠٠، ١٠٣.

(٢) (و) في: ع.

(٣) (وكان) في: ع.

(٤) (والنصب) في: ع.

وأصل القاضِينَ[١]: القاضِيينَ كالضارِبينَ، فأسكنت الياء استثقالاً للكسرة عليها، وحذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الضاد مكسورة كما كانت.

«وتُحْذَفُ[٢] ألفُ المقصور، ويَبْقى ما قبل الواو والياء[٣] مفتوحاً، كالأعلون والمصطفَيْن[٤]»

إذا جمعتَ الاسم المقصور حذفتَ الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنها طرف والفتحة قبلها[٥] تدل عليها، والواو والياء زيدا لمعنى الجمع، فلا يمكن حذفُهما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]/ فالأعلون: جمع الأعلى، والمصطفين: جمع المصطفى. فإن أضفت إلى ما أوله ساكن، وحذفت النون، تحركت الواو والياء، لالتقاء الساكنين، تقول: هؤلاءِ مُصْطَفَوُ الله، ورأيتُ مُصطَفَيَ الله. ولم تُرَدُّ الألف المحذوفة؛ لأن حركة الواو والياء عارضة لالتقاء الساكنين، وتقول في جمع موسى وعيسى ويحيى: مُوسَوْن ومُوسَيْنَ وعِيسَوْنَ وعيسَيْنَ ويحيَوْنَ ويحيَيْنَ.

وحكى الجوهري[٦] أن الكوفيين يجيزون عيسُون بضم السين، وعيسِين بكسرها، كأنهم لم يراعوا المحذوف، وأن الكسائي يفتح فيما إذا كانت الألف فيه أصلية كمُعْطَوْنَ، ويضم في غير الأصليّة كعِيسُونَ ولم يُجِزِ البصريون شيئاً من ذلك.

فإن قلت: قد ذكرتم أن جمع التصحيح ما سلم فيه لفظ الواحد وبناؤه وأسقطتم

---

(١) (القاضين) ساقط من: ع.

(٢) (ويحذف) في: ع.

(٣) (الياء والواو) في: ع.

(٤) (كالمصطفين والأعلون) في: ع.

(٥) (فيها) في: ع.

(٦) في الصحاح (عيسى) ٩٥٢، والجوهري هو «إسماعيل بن حَمَّاد، أبو نصر الفارابي» اللغوي، أخذ عن أبي علي الفارسي، من كتبه (الصحاح) وله مقدمة في النحو (ت٣٩٣ أو ٣٩٨هـ) في نيسابور. انظر نزهة الألباء ٣٤٤، وأنباه الرواة ١: ١٩٤، وبغية الوعاة ١: ٤٤٦، والأعلام ١: ٣٠٩.

ألف المقصور فلم يسلم.

قلت: لم تحذف الألف إلا بعد مجيء الواو والياء للجمع، فقد ورد الجمع على ما سلم نظمُه وبناؤه.

«وإذا جمعتَ المؤنثَ اسماً أو صفة أو علماً ألحقتَه ألفاً وتاءً،[١] تضمها في الرفع وتكسرها في الجر والنصب، تقول: جاءتني الهنداتُ، ومررتُ بالهنداتِ، ورأيتُ الهنداتِ»

الجمع السالم للمؤنث بالألف والتاء نحو: الهندات، والمسلمات، وكذلك ما أُلحق بالمؤنث ما لا يعقل، نحو: جمال قائمات، وجبال راسيات. فهذا الضرب من الجمع، إذا زيدت في آخره الألف والتاء، كالجمع المذكر السالم في سلامة واحده وإنما زادوا حرفين، لدلالة هذا الجمع على معنيين فرعيين[٢]: الجمع، والتأنيث، إذ الجمع فرع على الإفراد، والتأنيث على التذكير، وكانت أولى الحروف بالزيادة حرف المد واللين، والألف من بينها أكثر زيادة، فزيدت، فلو زيدت بعدها الواو والياء، لانقلبتا همزة فيلتبس بالممدود، وباقي الحروف لا تمكن لها في الزيادة فاختاروا التاء لأن الموضع للتأنيث، ولأن الألف والتاء يكونان علامتي تأنيث وجمع في الواحد، كحبلى، ورجال، وتمرة، وجَمَّالة، فزيدتا هاهنا للجمع والتأنيث. ثم قيل: إن الألف للجمع والتاء للتأنيث، وقيل: بالعكس، والصحيح أن مجموعها دال على مجموع المعنيين، لأنك لو أسقطت إحداهما لم يدل الباقي على جمع ولا تأنيث، وأُعرب[٣] هذا الجمع بالحركات، لأن آخره حرف صحيح، صيغت الكلمة عليها، فضم في الرفع، قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥] وكسر في الجر والنصب، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣] وقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام: ١، ٧٣ وغيرها] فالتاءُ والضمةُ عليها، بمنزلة الواو في: الزيدون، والتاءُ والكسرةُ عليها، بمنزلة الياء في الزيدِين. وحمل النصب هاهنا على الجر حملاً له[٤] على جمع

---

(١) (وتضمها) في: ع.

(٢) (فرعيتين) في: ع.

(٣) (وإعراب) في: ع.

(٤) (له) ساقط من: ع.

المذكر، ليكون الفرع على منهاج الأصل، ولأنه لو أعرب بثلاث حركات لفضَل الفرع الأصلَ. ثم ضمة الرفع، وكسرة الجر إعراب بالاتفاق، وكذا كسرة النصب، عند الجمهور، لأنها تزول بزوال العامل، وتثبت بثبوته.

وقال أبو الحسن: إنها بناء لأن الاسم لا يكون مكسوراً في حالة النصب، فكانت كسرةَ بناء، كقراءة من قرأ «أفرأيتم اللاتِ والعزى[1]» [النجم: ١٩] بكسر التاء، وحجتُه عين دعواه، فيكون مصادرة على المطلوب.

ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا. وأجاز الكوفيون فتحها فيما حذفت لامه، كأنهم جعلوا فتحها عوضاً من ذهاب اللام، وحكوا: سمعت لغاتَهم، بالفتح، وأنشدوا لأبي ذؤيب يصفُ مشتارَ العسل:

٨٢- فلـمّا اجْتَلاهَـا بالإِيَـام تَحَيَّـزَتْ ثُبَاتـاً عليهـا ذُلُّهـا واكتئابهـا[2]

والإيامُ: الدُّخانُ. وتَحَيَّزَتْ: تركت مكانَها وانتقلت.

والاكتئاب[3]: تغير اللون. ولا حجة فيها، إذ يجوز أن يكون لُغَات وثبات مفردين، قد ردّ لام الكلمة، وهي الواو وقلبها ألفاً، وتكون الكلمة على (فُعَلَة) بالتحريك، وحينئذ/ تكون إضافة لغة إلى الجمع من قبيل قوله: [٤٣]

---

(١) قال الأخفش: سمعنا من العرب من يقول «اللاتِ والعُزَّىٰ» فهذا مثل (أمسِ) مكسورٌ على كل، وهو أجود منه، لأن الألف واللام اللتان في (اللات) لا تسقطان، وإن كانتا زائدتين. انظر المحتسب ٢: ٢٩٤، والقرطبي ١٧: ١٠١.

(٢) البيت في الخصائص ٣: ٣٠٤، والمحتسب ١: ١١٨، والمنصف ١: ٢٦٢، وشرح ابن يعيش ٥: ٤، اللسان (أيم) وديوان الهذليين ١: ٧٩ وشرح السكري ١: ٥٣. اجتلاها: طردها، ثبات: جماعات، والواحد: ثبة. والمعنى: أنه لما خرج النحل من بيوتها بالدخان الذي دخن به عليها، لئلا تلسعه تضامّت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب. ورواية الديوان وشرح السكري (ثُباتٍ). و(اكتئابها) في: ع (وانكسارِها) في ابن يعيش ٥: ٨.

(٣) (والاكتئاب) في: ع.

٨٣- كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ (١)

ويجوز أن يكون أراد لغتهم، فمَطَلَ الفتحة، فنشأن عنها ألف كما حكى: أَكَلْتُ لَحْماً شاة(٢)، وكما قال الراجز(٣):

٨٤- أقولُ إذْ كَرَّت على الكَلْكالِ يا ناقَتَا لا جُلْتِ من مجالِ(٤)

أراد على الكلكل على أن رواية البيت قد صحّت بكسر التاء.

وقال الجوهري(٥): يقال: رأيت بَنَاتَك بالفتح، فيجرونه مُجرى التاء الأصلية، كأنه لم يسمع قولَه تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَـٰكُم بِالْبَنِينَ ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقولَه ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٣].

وما ورد من ذلك في الأشعار كقول ذي الرمة:

٨٥- وقومٍ كرامٍ انكَحَتْنَا بناتِهِمْ ظُباتُ السيُوفِ والرِّماحُ المَدَاعِسُ(٦)

فإن الرواية قد صحت بكسر التاء.

وهذا الجمع يدخل في الاسم والصفة، فالاسم إمّا جنس، كجفنَة وجفنات وإمّا

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٠٨، والمقتضب ٢: ١٧٢، والمحتسب ٢: ٨٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣١١، ٢: ٢٥، ٣٨، ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٥: ٨، ٦: ٢١، ٢٢، والهمع ١: ٥٠، والدرر ١: ٢٥، والخزانة ٣: ٣٧٩، والمخصص ١: ٣١، ٤: ٤١.

يقال: أكل في بعض بطنه، إذا كان دون الشبع. وأكل في بطنه، إذا امتلأ وشبع. والخميص: الجائع، أي: زمان جدب ومخمصة، والشاهد فيه: استعمال (بطن) بمعنى الجمع، أي: بعض بطونكم.

(٢) نسب ابن جني الحكاية للفراء، وقال: يريدون: لحم شاة. المحتسب ١: ١٦٥.

(٣) (الآخر) في: ع.

(٤) البيت في المحتسب ١: ١٦٦، والإنصاف ٢٥، ٧٤٩، والبحر ٣: ٥٠، واللسان (كلكل)، والكلكل: الصدر، أو ما بين الترقوتين. ويروى (إذخَرَّت) (أقول) ساقط من: ع.

(٥) في الصحاح (بنا) ٦: ٢٢٨٧.

(٦) انظر الديوان ٢: ١١٤٣، وحماسة ابن الشجري ٥٤. الظبة: حد السيف جمعوها على ظبين، وظبات، والمداعسة: المطاعنة. ورمح مِدعس: قوي على الطعن.

علم، كطلحة وطَلَحات، والصفة كصَعْبة وصَعْبات، و[1]إذا لم يكن في الاسم علامة التأنيث، وكان مؤنثاً، جاز جمعه بالألف والتاء، نحو: عُرْسٍ وعُرُسات. ويستثنى من ذلك الأبنية التي ليست بالتاء، نحو: سكرى، وحمراءَ، ومِذْكَار، لمن عادتها ولادة الذكور[2]، وصبور، ومسكين. ومَنْ قال: مسكينَةٌ جمعَ، ونحو: حائض وطالق، ومَنْ قال: حائضة، وطالقة جمعَ.

«ويُنَوَّن خالياً من اللام والإضافة»

هذا الجمع يدخله[3] التنوين، كمسلماتٍ وصالحاتٍ، وتَسْقُطُ مع اللام والإضافة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [طه: ٧٥] وأنكحتنا بناتهم؛ لأنه بمنزلة التنوين من غلام. واختلف في هذا التنوين:

فقيل: إنه عوض من فقد[4] الفتحة، وهو فاسد، للحوقة في الرفع والجر، ولأن الفتحة قد عوض عنها الكسرة.

وقيل: تنوين مكانة للصرف.

وقيل: تنوين مقابلة للنون في: زيدين، لأنه في جمع تصحيح بعد علامته، واحتجوا لهذا القول بثبوته في الاسم غير المنصرف، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] وهي معرفة مؤنث، لقوله «هذه عَرَفاتٌ مباركاً فيها»[5] فهذه، وفيها، دليل التأنيث، ونصب الحال عنها دليل التعريف.

---

(١) بلا واو في: ع.

(٢) الصحاح (ذكر) ٢: ٦٦٥.

(٣) (يدخلها) في: ع.

(٤) (فقد) ساقط من: ع.

(٥) نسبه سيبويه إلى العرب. الكتاب ٣: ٢٣٣.

وخُيِّل إلى[1] الزمخشري[2] استضعاف التأنيث فيها من حيث إن الألف والتاء جمع التأنيث لا تأنيث الواحد، وهو ضعيف لما بينا، ولأنه لانتقاص عما يؤنث بالتأويل كدمشق ومصر.

«وتقولُ: مسلماتٌ، فَتحذف التاء، وحبلياتٌ وصحراواتٌ، فتُبدل»

المجموع جمعَ التأنيث، إن كان خالياً من العلامة.

فالثلاثي المجرد الساكن العين، فمثل: دَعْد، يجمع[3] على: دَعَدات، بفتح العين، كجَفَنَات، ولك إسكانُه في الشعر، لأن العلامة مقدرة فيه، فصار كزَفْرة[4]، قال:

٨٦- لتستريحَ النفسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[5]

ومثل هِنْد يُجمع على: هِنَدَات - بكسر النون، وفتحها، وإسكانها - كما يجمع كِسْرة كذلك، لما ذكرنا، أن علامة التأنيث مقدرة فيه.

ومثل جُمْل يجمع على: جُمُلات[6]، بضم العين، وفتحها، وإسكانها، كغُرُفات، والمتحرك العين، وما تجاوز بناتِ الثلاثة ليس فيها إلا زيادة الألف والتاء، نحو: قَدَماتٍ، وعَجُزاتٍ، وكَبِداتٍ، وعُنُقاتٍ، وضِلَعَات، وزينبات، وعقْرَبات، وسُعادات وجَحمرشاتٍ.

وأما المؤنث[7] بالعلامة، فالمؤنث بالتاء تُحذف تاؤه، فتقول في جمع مسلمة: مسلماتٌ،

---

(١) (إلى) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكشاف ١: ٣٤٨.

(٣) (يحمل) في: ع.

(٤) (كزفراة) في: ع.

(٥) الرجز في الخصائص ١: ٣١٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٢٩، والمغني ١: ١٦٧، وشرح شواهد الشافية ١٢٨، والعيني ٤: ٣٩٦، ٥١٧، والأشموني ٣: ٣١٢، ٤: ١١٨. يروى (فتستريح). الزفرة: الشدة (تستريح) في: ع.

(٦) (حمل.. حملات) في: ع.

(٧) (المؤنثة) في: ع.

وأصله: مُسْلِمتات، فتحذف التاء الأولى، لئلا يجتمع علامتا تأنيث، وتخصص[١] الأولى، لأن الثانية مع الألف دليل الجمع والتأنيث، فلو حذفت لزال المقصود والمؤنث بالألف المقصورة، كسُعْدى، وحُبْلى، تُبدل من ألفه الياء، فتقول: سُعْدَيات، وحُبليات، قال جرير[٢]:

٨٧- إذا اجتمعوا علَيَّ فَخَلِّ عنهم ... وعن بازٍ يَصُكُّ حُبَارَيَاتِ[٣]

فقلبها لئلا يجتمع ألفان وحذفها/ غير ممكن؛ لأن الكلمة بنيت عليها فهي كأحد [٤٤] أصولها، وتخصيص التاء بالقلب إليها، لأنك تؤنِّث بها في قولك: تذهبين والمؤنث بالألف الممدودة، كصحراء، تقلب همزته واواً، فتقول: صحراوات، فالقلب لأن الإقرار يفضي إلى اجتماع الأمثال[٤]، إذ الهمزة من مخرج الألف.

فلو قلت: صحراءات، كان كاجتماع ثلاث ألفات، وأما من[٥] قال: كِساءان، فلأن الألف في التثنية غير لازمة، لأنها تنقلب إلى الياء[٦] في الجر والنصب، وكذلك من قال في الوقف: رأيتُ كساء؛ لأن الوقف ليس بلازم؛ لأنك تعيد التنوين في الوصل، وحذفها لا يمكن، لأن الكلمة بنيت عليها، ولأنها لو حذفت لوجب حذف الألف قبلها، لئلا يجتمع ألفان، فيزول المد، وتخصيص الواو بالقلب؛ لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياء

---

(١) (وتخصيص) في: ع.

(٢) هو «جَرير بن عَطيَّة بن حذيفة الخَطَفَى بن بدر الكلبي اليربوعي» من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وكان هجاءً مرًّا، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل (ت١١٠هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٤٦٤، والخزانة ١: ٣٦، والأعلام ٢: ١١١.

(٣) انظر الديوان ٢: ٨٢٧، والخصائص ١: ٧، والنقائض ٧٧٥ (طبعة أوربة) حباريات: واحدة حبارى، وهو طائر يصيده البازي، كنى بالبازي عن نفسه وبالحباريات عن بني نمير المذكورين في قوله قبل:

أنا البازيُّ المُطِلُّ على نُمَيْرٍ ... على رَغْمِ الأُنوفِ الراغِمَاتِ

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق.

(٤) (الأمثال) ساقط من: ع.

(٥) (وإنما) مكان (وأما من) في: ع.

(٦) (التاء) في: ع.

لكان كالجمع بين الأمثال، ولأن الهمزة أبدلت من الواو كثيراً، نحو: أخوه واحد، فأبدلت الواو منها هاهنا[١] للتقاص والتعارض.

«وتقول: هؤلاء ذَوُو مالٍ، وذوات مالٍ، ومررتُ بذوي مال، وذوات مال، وكذلك النصب»

تقول في جمع المذكر: هؤلاء ذوو مال، وفي جمع[٢] المؤنث: ذوات مال فالألف والتاء للتأنيث، والواو عين الفعل، فوزن ذو: فُعْ، ووزن ذات: فَعَتٌ، ووزن ذوا: فَعَا، ووزن ذوو: فَعَوا، ووزن ذواتا: فعلتا[٣]، ووزن ذوات: فعات.

وتقول في الجر: مررتُ بذوي مالٍ، وذواتِ مالٍ[٤].

وفي النصب: رأيت ذَوي مالٍ، وذواتِ مالٍ. وقد تقدم أن هذه الكلمة لا تجيء إلا مضافة[٥]، وشذ قول الكميت:

٨٨- فلا أَعْني بذلك أسْفَلِيكُمْ ولكنّي أُريد به الذّوينَا[٦]

يعني به الأذواءَ. من ملوك اليمن، المسمّون بذي يزن، وذي جَدَن، وذي نُواسٍ، وذي فائش، وذي أصبح، وذي الكلاع، وهم التَّبابعة، وإنما جرأه عليه المجيء بالألف واللام، لأنهما يعاقبان الإضافة.

---

(١) (ها هنا) ساقط من: ع.

(٢) (جمع) ساقط من: ع.

(٣) (فعاتا) في: ع.

(٤) (وذواتِ مال) ساقط من: ع.

(٥) (وقد) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٤٣، والخزانة ١: ٦٧، ٢: ٣٨٤، ٣: ٤١١، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦٢، والكميت قد هجا اليمن تعصباً لمضر. (أستليكم) في: ع (ولكنا) في: ع (بها ذوينا) في: ع.

«والعبرة في[1] التذكير والتأنيث بالمعنى، إلا مع التاء، فلو سميتَ رجلاً بطلحة، أو سعاد، لقلت: طَلَحاتٌ، وسُعَادون، أو امرأة بزيدٍ قلت: زيدات»

أما طلحة إذا كان اسماً لمذكر، فقد تقدم[2] شرحه، والخلاف في جمعه وأما سعاد فهو[3] في الأصل، من أسماء النساء المرتجل، مشتق من السعد، فإذا كان اسم مؤنث، قلت في جمعه: سعادات، وإن سميتَ به مذكراً، قلتَ في جمعه: سُعادون، لزوال التأنيث المعنوي، وإنما لم تصرفه حينئذ؛ لأن الحرف الزائد على الثلاثة، بمنزلة تاء التأنيث، فصار كطلحة، ولم يمتنع من الجمع بالواو والنون، كامتناع طلحة؛ لأن الزائد ليس علامة تأنيث، وإنما وقع موقع العلامة.

وأما زيد، فإذا سميت به امرأة، قلت في جمعه: زيدات؛ لأنّ العبرةَ بالمعنى، وقد صار مؤنثاً.

وقوله: (والعبرة بالمعنى إلا مع التاء) يعني به أن ما فيه التاء، يجمع بالألف والتاء، مذكراً كان أو مؤنثاً، وفيما سواه ينظر إلى المعنى، فلو سميت مذكراً بحُبلى جمعته[4] جمع المقصور. قلت: هؤلاء الحُبْلَوْنَ، ورأيت الحُبْلَيْنَ، ومررت بالحُبْلَيْنَ[5]. ولو سميته[6] بصحراء أبدلت همزته واواً، فقلت: هؤلاء صحراوون، ورأيت صحراوين، ومررت بصحراوين، فقيس جمع التذكير على جمع التأنيث، أو على التثنية، لأنه على حدها إذِ[7] الألف والهمزة لا يمكن إسقاطهما لبناء الكلمة عليهما.

فلو سميت مذكراً أو مؤنثاً بتمرات، فظاهر كلام سيبويه أنك لا تصرفه؛ لأنه

---

(١) (بالتذكير) في: ع.

(٢) (تم) في: ع.

(٣) (فهي) في: ع.

(٤) (جمعه) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ٣: ٣٩٤.

(٦) (سميت) في: ع.

(٧) (إذا) في: ع.

كطلحة، قال الأعشى:

٨٩- تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْراً ... وَرَجَّى أَوْلَهَا عَاماً فَعَامَا[١]

وعانات[٢]: اسم موضع، هكذا ينشد، مفتوح التاء.

/ ويؤيده: أن الألف قبل التاء بمنزلة الفتحة، فجرى عانات[٣] مَجْرى عانة[٤] [٤٥] وتقول في تثنيته: تمراتان، وفي جمعه، تَمْرات، والأصل تَمراتات، حذفت التاء الأولى، كما حذفت تاء مسلمة، وحذفت الألف التي معها، لئلا يلتقي ألفان، فصار لفظ الجمع، كلفظ الواحد، والفرق حكمي، ولا يجوز جمعه بالواو والنون بالاتفاق بخلاف طلحة عند الكوفيين، فإن الحذف في طَلْحُون يتناول حرفاً واحداً، وهاهنا يتناول حرفين.

ومتى سميت بجمع تكسير لم يمتنع من الجمع بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث، فتقول في أنهار: أنهارون، وفي كلاب: كِلاَبون، وأسماء: اسم امرأة، مَنْ جَعَلها جمع اسم، فوزنها (أفعال) وجمعها: أسماآت، ومن جعلها فعلاً من الوسامة، فجمعها عنده[٥]: أسماوات كصحراوات.

«وشذّ: سنون ومئون وأرضون وحَرّون وإوَزُّون وسُرادقات وحَمَامات»

الضابط الذي ذكرناه في جمع التصحيح في المذكر، قد شذ منه أشياء فمنها قول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر الديوان ١٩٧، والمقتضب ٣: ٣٣٣، وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٧، والخزانة ١: ٢٧. عانات: بلد بالشام. والمعنى: ظل تاجرها في (عانات) شهراً يختارها وينتقيها، ثم حبسها عنده، يرجى ما يعود عليه منها عاماً بعد عام. (عامات) في: ع.

(٢) (عامات) في: ع.

(٣) (فجرت غايات) في: ع.

(٤) (غاية فيقول) في: ع.

(٥) (عنده) ساقط من: ع.

(٦) هو النابغة الجعدي.

٩٠- وصهباءَ لا تُخفي القَذى وهو دونَه ... تُصـفَّقُ في راوُوقِها ثـم تُقْطَـبُ

شربتُ بها والديكُ يدعو صباحَهُ ... إذا ما بنُو نعشٍ دنَوْا فتصوَّبوا[1]

فقال: بنو نعش، والكلام بنات نعش، وقال: دَنَوا فتصوبوا، فجاء لها بضمير العقلاء، وهو الواو.

وعلته أن للكوكب[2] طريقةً في السير لا تخالفها[3] ونهجاً لا تسلك[4] غيره، فأشبهت في صحة قصدها العقلاء.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] لأنه وصفها بالسجود، وذلك من عمل ذوي العلم.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ * وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ[5]﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

جمع الصفة جمع التصحيح، والمراد الأصنام، وذلك لأن الكفار يصفون أصنامهم بأنها تشفع[6] لهم عند الله، كما حكى الله عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] والشفاعة من شأن ذوي العلم.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا

---

(١) البيتان في ديوانه ٤، والخزانة ٣: ٤٢٢، والبيت الثاني في الكتاب ١: ٢٤٠ والمقتضب ٢: ٢٢٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠٥، والمغني ١: ٤٠٤. وصهباء: أي رب صهباء، وهي الخمر، تصفق: تحويل الشراب من إناء إلى إناء ليصفو. الراووق: ناجود الشراب، الذي يروق به فيصفى. تقطب: تمتزج. بنو نعش، أي: بنات نعش، وهو من منازل القمر الثمانية والعشرين تصوبوا: دنوا من الأفق للغروب.

(٢) (للكواكب) في: ع.

(٣) (يخالفها) في: ع.

(٤) (يسلك) في: ع.

(٥) (يدعون) في: ع، وهو خطأ.

(٦) (يشفع) في: ع.

﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] لأنه وصف السماء والأرض بالقول، وهو من صفات ذوي العلم.

ومنها: عشرون إلى تسعين، لأنه واقع على من يعقل، وما لا يعقل، فغلَّبوا من يعقل، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥] فغلب في الكتابة ذوي العلم.

ومنها: أن هذا الجمع، قد جاء فيما حذف لامه مجيئاً صالحاً، قالوا في سنة، وأصلها (سَنَوة، أو سَنْهة): سِنُون وسَنَوات. وفي ثُبَة، وهي الجماعة من الناس[1] وأصلها (ثُبَيَ): ثُبُوت، وثُبَاتٌ. وفي كَرَة، وهي التي يضرب بالصولجان[2] وأصلها (كُرَوٌ): كُرونَ، وكُرات. وفي بُرَة، وهي حلْقة من صُفْرٍ تُجْعَلُ في لحم أنف البعير، أو في أحد جانبي المنخرين[3]، وأصلها (بُرَوٌ): بُرون[4]، وبُرات.

وفي قُلَة، وهي عودان يَلْعَب بها الصبيان الصغيرة التي تنصب أيضاً[5]، وأصلها (قُلَوٌ): قُلُون، وقُلاتٌ.

وفي عِضَه، وهي الكذب والبهتان[6]، ولامه واو، وقيل: هاء، وأصله (عَضَهَه): عِضُون. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وفي عِزَة، وهي الفرقة من الناس[7]، وأصله (عِزَو): عِزَى، وعِزُون، قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

---

(١) انظر الصحاح (ثبا) ٦: ٢٢٩١.

(٢) الهاء عوض. الصحاح (كرا) ٦٠: ٢٤٧٣.

(٣) انظر الصحاح (برا) ٦: ٢٢٨٠.

(٤) (برون) ساقط من: ع.

(٥) انظر الصحاح (قلا) ٦: ٢٤٦٧.

(٦) انظر الصحاح (عضه) ٦: ٢٢٤١.

(٧) انظر الصحاح (عزا) ٦: ٢٤٢٥.

وفي مائة من العدد، وأصلها (مِاءِيٌ) كمِعيٍ: مِئُون.

وأجازوا: مِئاتٍ كمِعَات، وربما كسَّروا أول هذه الجموع، فقالوا: سِنون، وثِبوت وكِرون، وبِرون، وقِلُون. وقالوا: مُؤُونَ بالضم، ليدخلها ضرب من التكسير، فيعلم أنه ليس مصحَّحاً من كل وجه، وأن حقَه أن لا يُجمع هذا الجمع.

وأما القُنون. في جمع قناة[١]، والكِبون في كِبا[٢] وهي كُساعة البيت، فكأنهم بنوه على قُنٍ[٣]، أو قُنَةٍ، وكِبٍ، وإن لم يستعمل، وإنما جمعوا هذه الأسماء بالواو والنون، جبراً لما لحقها/ من الوهن بحذف اللام، و[٤]لهذا إذا جمعوه بالتاء ردوا ما حُذف منه غالباً، فقالوا: سنوات، وإذا حذفوا، قالوا: سنونَ. [٤٦]

ومنها: أنهم قالوا: أرض، وأرَضُون، وذلك لأن أرضاً اسم مؤنث، والأصل أن يدخل المؤنث علم التأنيث، للفرق بينه وبين المذكر، فكأنَّ تاء التأنيث فيها مرادة محذوفة، فعوض عنها هذا الجمع، وفتحوا راءه ليدخله ضرب من التغيير كراهة أن يوفّوه لفظ التصحيح، وليعلموا به أن سبيله لو جمع بالتاء أن يفتح راؤه، فيقال: أرَضاتٌ، كجَفَنات، وقد يسكن في الشعر، قال عمرو بن قميئة[٥]:

٩١ - قد سألَتْني بنتُ عمِّي عن الـ ... أرضين إذ تُنكر أعْلامَها[٦]

---

(١) قناة: الرمح. انظر الصحاح (قنا) ٦: ٢٤٦٨. (القناة) في: ع.

(٢) كبا البيتَ كَبْواً: كنسَه، والكبا: الكناسة. انظر الصحاح (كبا) ٦: ٢٤٧١، واللسان (كبا) ١٥: ٢١٣ صادر. (كباء) في: ع.

(٣) (أقن) في: ع.

(٤) (فلهذا) في: ع.

(٥) هو من «قيس بن ثَعْلَبَة، من بني سعد بن مالك» شاعر جاهلي مقدم (ت٨٥ق هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ١٤١، والأعلام ٥: ٢٥٥.

(٦) انظر الديوان: ١٨١، والخزانة ٢: ٢٤٧، تنكر: تجهل، الأعلام: الجبال والمفرد عَلَم. يريد أنها سألته عن المكان الذي صارت فيه، وهي لا تعرفه، وتجهل طبيعته. (بنت عمرو) مكان (بنت عمي) في: ع. وهي موافقة للديوان. (الأرضين) في: د، ع. و(الأرض) في الديوان.

ومنها: أنهم قالوا في جمع حَرَّة، وهي أرضٌ ذاتُ حجارة سُودٍ نخرةٍ، كأنَّها أُحْرِقَتْ بالنار: حِرَارٌ، وحَرَّاتٌ، وحَرُّون، وأَحَرُّونَ أيضاً[١]، بفتح الهمزة وكسرها كأنه جمع إحَرَّة. وفي جمع إِوَزَّة: إِوَزُّون، جبراً لما لحقَ الكلمة من الإدغام الذي يشبه نقصان حرف؛ لأنك تلفظ بالحرفين معاً، كأنها[٢] حرف واحد.

واعلم أنَّ الزمخشري[٣] حكى أن من العرب من يجعل إعرابَ ما يجمع بالواو والنون في[٤] النون، ويلزم الياء إذ ذاك. هكذا أطلق. والمشهور أنهم إنما يفعلون ذلك فيما جعل الواو والنون فيه عوضاً من نقص لحقه، نحو سِنون، وقُلون وثُبون، فيقولون: هذه سنينٌ، ورأيتُ سنيناً، ومررتُ بسنينٍ؛ لأنَّ النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب، فجعلوها كلامِ الكلمة، وإنما ألزموها[٥] الياء ليصير نظير: غِسلِين، ونحوه من الأسماء المفردة، وغِسلِين (فِعلِين) من الغسالة، وهو ما انغسل من لحوم أهلِ النار ودمائهم.

وأجاز المبرد[٦] بالواو فتكون[٧] مثل: زيتون، وهو ضعيف، وأكثر[٨] ما يجيء ذلك في الشعر. قال الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْري[٩]:

---

(١) انظر الصحاح (حرر) ٢: ٦٢٦ (نخرة) من الصحاح (نحرة) في: د (تحرة) في: ع.

(٢) (كأنها) في: ع.

(٣) كما في المفصل ١٨٩.

(٤) (على) في: ع.

(٥) (التزموها) في: ع.

(٦) انظر المقتضب ٢: ١٦٦.

(٧) (فيكون) في: ع.

(٨) (وأكثر) ساقط من: ع.

(٩) من «بني عامر بن صعصعة، من مضر»، من شعراء الدولة الأموية (ت نحو٩٥هـ) في طبرستان. انظر السمط ٤٦١، والخزانة ١: ٤٦٤، والأعلام ٣: ٣٠٠، وابن يعيش نَسَبَه لسحيم.

٩٢- دَعانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ ... لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا[١]

وأنشد أبو زيد[٢]:

٩٣- سِنيني كُلَّها لاقَيْتُ حَرْباً ... أُعَدُّ على الصَّلادِمَةِ الذُّكورِ[٣]

قال آخر:

٩٤- ولَقد وَلَدْتَ بَنينَ صِدْقٍ سادَةً ... ولأنتَ بعدَ الله كُنْتَ السيِّدا[٤]

جمع فيها كلها[٥] بين النون والإضافة.

وقد وَهَم بعضهم، فذهب إلى أن (بنون)[٦] جمع تكسير لما رأى بغير البنية، وثبوت النون في الإضافة، وليس كذلك، فإن أصل (ابن): بَنَوٌ، فأسقط اللام، وعوض منها همزة الوصل في أوله، بدليل أنك تقول في النسبة إليه: ابنيٌّ، وبنويٌّ، فلما أرادوا جمعه بالواو والنون، أعادوا اللام، وأسقطوها كما أسقطوا ألف المقصور، لاجتماع الساكنين، وحذفت الهمزة لإعادة اللام، وللاستغناء عنها، بتحرك الباء[٧] فقالوا: بنون.

---

(١) انظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣، وشرح ابن يعيش ٥: ١١، والعيني ١: ١٦٩، والأشموني ١: ٨٦، واللسان (دستة). دَعَاني: اتركاني، يخاطب به خليليه، ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة المثنى وأصله من يدع، دع، أي: اترك.

(٢) انظر في النوادر ١٦٢ ونسبه لقُطَيْب بن سِنانٍ المُجَيْمِيّ.

(٣) انظر البيت في شرح ابن يعيش ٥: ١٢، وتحت كلمة الصلادمة (الصلاب الشداد) في: د. ويروى (فأَشْبَتُ) و(قاسيت) مكان (لاقيت) (مع) مكان (على) في: د. كما في النوادر. ويروى (الدلامصة).

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ١٢ (سنين) مكان (بنين) في: ع.

(٥) (كلها) ساقط من: ع.

(٦) (سنون) في: ع.

(٧) (بتحريك الياء) في: ع.

وأما قول سُحَيْم بن وَثِيل[١]:

٩٥- وماذا يَدَّرِي الشُّعراءُ مِنِّي ... وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[٢]

فقيل: إن النون فيه حرف إعراب، والكسرة علامة الجر ألحقوه بسِنون[٣] لأن الأربعين وأخواتها ليست جموعاً للأعداد الدالة هي عليها، إذ لو كان أربعون مثلاً جمعَ: أربعة، لوجب أن يستعمل في اثني عشرَ، بل كأنه جمعُ جمعِ أربعٍ وأربعٍ[٤] جماعة فكان ينبغي أن يكون فيه[٥]، فعوض بالواو والنون، وصار الحال فيه كحال: أرض، وأرضين. ونحو[٦] من ذلك قولهم في اسم البلدين: قَنسرون[٧]، وفلسطون، كأنهم جعلوا كل ناحية منها: قنّسراً، وفَلسطا، وكان حقه أن يكون بالتاء، فعوض من ذلك الجمع بالواو والنون، والحقُّ أن النون في قوله:

٩٦- .... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

ليستْ حرفَ إعراب، ولا الكسرة فيه علامة الجر، وإنما هي كسرة التقاء[٨]

---

(١) هو «سُحَيم بن وَثِيل بن عمرو، الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي»، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام (ت نحو ٦٠هـ) انظر جمهرة أنساب العرب ٢٢٧، والخزانة ١: ١٢٨، والأعلام ٣: ١٢٤.

(٢) انظر البيت في المقتضب ٣: ٣٣٢، والكامل ٢: ٤٥٠، ورغبة الآمل ٥: ٣٣، وشرح ابن يعيش ٥: ١١، ١٣، والهمع ١: ٤٩، والدرر ١: ٢٢، والخزانة ٣: ٤١٤، والعيني ١: ١٩١، والأصمعيات: ١٩، والأشموني ١: ٨٩. وعلى هامش (د): [صحاح: يدّري يختِل، يقال: تَدَرّاه، وادّراهُ، أي: ختله، بمعنى خدعه، والقوافي في شعر سحيم مخفوضة. ومنها:

أخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذَني مُدَاوَرَةُ الشُّؤونِ

انظر الصحاح (درى) ٦: ٢٣٣٦. المعنى: كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة.

(٣) (بستين) في: ع.

(٤) (وأربعة) مكان (أربع وأربع) في: ع.

(٥) (فيها) في: ع.

(٦) (نحو) ساقط من: ع.

(٧) (قنسرين) في: ع.

(٨) (الكسرة لالتقاء) في: ع.

الساكنين: الياء والنون، أجريت النون فيه في الجر والنصب مُجرى نون التثنية واعتمد في الفصل بينهما بحركة ما قبل الياء، والدليل عليه قول ذي الإِصْبَع[(١)]:

٩٧- إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحافَظَةٍ   وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ[(٢)]

فأبيون: جمع أبيّ، كظريفون، وظريف، فالكسرة فيه لالتقاء الساكنين بلا شك؛ لأنه جمع صحيح، كمسلمين، وصالحين، ومثله قول الآخر:

٩٨- ...   مثل الخلائف مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ[(٣)]   [٤٧]

واعلم أنه لا يجوز جمع المذكر، الخالي من تاء التأنيث، بالألف والتاء، فلا يقال: ثوبات، لأنه إن قصد تأنيثه فجمع التكسير يحصّله، وقد شذّ من ذلك كلمات، قالوا: سُرَادِقات[(٤)]، والواحد: سُرادِق، وهو البيت من القطن، والذي يدار[(٥)] حول الخيمة، من شقق بلا سقف، وحَمَّامات، وجِمَال سِبَحْلات[(٦)]، الواحد: سِبَحْل[(٧)]، مثل قِمَطْر، وهو البعير الضخم[(٨)]، وسِبَطْراتٌ، الواحد: سِبَطْر، أي[(٩)]: ممتد طويل، وذلك لأن هذه

---

(١) هو «حرثان بن الحارث، من عدوان»، ينتهي نسبه إلى مضر، وذو الإصبع لقبه، شاعر جاهلي، وهو من المعمرين (ت نحو ٢٢ق.هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٠٨، والسمط ١: ٢٨٩، والخزانة ٢: ٤٠٨، والأعلام ٢: ١٨٤.

(٢) انظر البيت في المقتضب ٣: ٣٣٣، ومجالس ثعلب ٢١٣، وشرح اختيارات المفضل ٢: ٧٥٧، والكامل ٢: ٤٥٠، ورغبة الآمل ٥: ٣٣، وشرح التبريزي للحماسة ١: ١٤٣، والخزانة ٣: ٢٢٦، والعيني ٣: ٢٨٧. والصناعتين ٣٨٣.

(٣) عجز بيت، وصدره: (ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا) والبيت في الكامل ٢: ٤٤٩، وفيه نسبه للفرزدق. وشرح ابن يعيش ٥: ١٤، والهمع ١: ٤٩، والدرر ١: ٢٢، ورغبة الآمل ٥: ٣١.

(٤) انظر الصحاح (سردق) ٤: ١٤٩٦.

(٥) (يدار بين) في: ع.

(٦) هكذا في: ع (سجلات. سجل) في: د.

(٧) الصحاح (سبحل) ٥: ١٧٢٤.

(٨) انظر (جِمَال سِبَطْرَاتٌ) في الصحاح (سبطر) ٢: ٦٧٦.

(٩) (ي) في: ع.

الأسماء لم يدخلها التكسير، فجمعوها بالألف والتاء؛ لأنها ينقلانها إلى التأنيث كالتكسير.
وحكى المطرزي[١]: أن الحَمَّام يذكر ويؤنث[٢]، ويدل على تأنيثه ما أنشده الجوهري[٣] في صفة حمام:

٩٩- فإذا دَخَلْتَ سَمِعْتَ فيها رنةً لَغَطَ المَعَاوِلِ في بيوتِ هَدَادِ

ومَعَاوِل وهَدَاد: حيَّان من الأزد، فلعل الجمع جاء على تلك اللغة.

«وتقول في جمع جَفنة ورُكبة وسِدرة: جَفَنَات ورُكُبات وسِدِرات على الاتباع، ويجب الفتح في جَفَنات، والإسكان في صَعْبَان، لأنه صفة، وعَوْرات، وبَيْضات، لاعتلال العين وشدَّاتٍ للتضعيف، ويجوز الفتح والإسكان في رُكبات وسدَرات»

ما كان من الأسماء على وزن: فَعْلة، كقَصْعة، وجَفْنة، فإنك تفتح العين منه في الجمع أبداً إذا كان اسماً، نحو: جَفَنَاتٍ، وقَصَعاتٍ، وتُسكنه إذا كان صفة، تقول: صَعْبة، وصَعْبان، وخَدْلة، وخَدْلات للفرق بين الاسم والصفة وكان الاسم بالتحريك أولى لخفته، وثقل الصفة بالاشتقاق والحاجة إلى الموصوف، وتحمل الضمير، وقد يسكن الاسم في الشعر، قال ذو الرمة:

١٠٠- أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوَى في المفاصلِ[٤]

---

(١) هو «ناصر بن عبد السَّيِّد بن علي بن المطرّز، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي» النحوي، الحنفي، وكان يقال له: خليفة الزمخشري له (المغرب) في لغة الفقه، و(المصباح) في النحو (ت٦١٠هـ). انظر إنباه الرواة ٣: ٣٣٩، وبغية الوعاة ٢: ٣١١، والأعلام ٨: ٣١١.

(٢) انظر المغرب (حمم): ٢٢٧.

(٣) في الصحاح (عول) ٥: ١٧٧٨ ، والبيت في التنبيه على حدوث التصحيف ٩٥.

(٤) انظر الديوان ٢: ١٣٣٧، والمقتضب ٢: ١٩٢، والمحتسب ١: ٥٦، ٢: ١٧١، وشرح ابن يعيش ٥: ٢٨، والخزانة ٣: ٤٢٣، وشرح شواهد الشافية ١٢٨، واللسان (سنب). الذكر: بكسر الذال وفتح الكاف: جمع ذكر، والذكر بالكسر والضم: اسم لذكرته بقلبي وبلساني، ذكري بالكسر والقصر، وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال: اجعلني على ذكر منك بالضم لا غير. والأحشاء: الأمعاء وكل ما في البطن. خفوقاً: مفعول ثان من خفق: إذا اضطرب، ورفضات الهوى: معطوف على ذكر، وهو من إضافة المصدر إلى

وقيل: إنها لغة، وأما قولهم: شِيَاه لَجَبَات، أي: قليلات الألبان، الواحدة[١]: لَجْبَةٌ، بالتسكين[٢].

فقيل: من العرب من يحرك[٣] الواحد، فجاء الجمع على لغته[٤].

وقيل: إنه في الأصل اسم، فروعي ذلك في الجمع.

وكذلك قولهم: رَبَعات، بالتحريك في جمع قولهم: رجل رَبْعة، وامرأةَ ربْعة، بالتسكين، إنه في الأصل اسم، وإلا لما ثبتت[٥] التاء مع المذكر ثبوتها مع المؤنث، فوصف به المذكر، كما يقال: رجال[٦] خمسة، وقد يَصِفُون بالأسماء على تخيل معنى الوصفية فيها، كقولك: ليلة غمّ[٧]، أي مُظلمة، وامرأة كَلْبَة[٨]، أي[٩]: دَنِيّة، هذا إذا كان الاسم صحيح العين غير مضاعف، فإن كان معتل العين، كعورة وبيضة، فإنه يسكن، كأنهم كرهوا حركة العلة وقبله مفتوح فينقلب ألفاً، فيصير: عارات، وباضات، فيشتبه بفَعْلاء، ساكنة العين، نحو: دارات وقامات، قال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، وقال: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢].

فاعله. وعلى هامش (د): قبله:

إذا قلت: وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ واجْتَنِبْ ... زِيارَتَها تُخْلِقْ حِبَالَ الوسائِلِ

(١) (الواحد) في: ع.

(٢) انظر الصحاح (لجب) ١: ٢١٨.

(٣) (تحرك) في: ع.

(٤) (لغية) في: ع.

(٥) (ثبت) في: ع.

(٦) (رجل) في: ع.

(٧) انظر الصحاح (غمم) ٥: ١٩٩٧ (غمر) في: ع.

(٨) انظر الصحاح (كلب) ١: ٢١٣.

(٩) (أي) ساقط من: ع.

وذُهَيل تقول: عَوَرات وبَيَضات[١]، فتفتح ولا تقلب[٢]؛ لأن الفتحة عارضة قال[٣]:

١٠١ - أخو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وما كان مضاعفاً لم يحرك أيضاً، فقيل في شَدَّةٍ: شَدَّاتٌ؛ لأنه لو فتح لَتَوالى مثلان[٤]، وهو ثقيل.

وإن كان الاسم مضموم الفاء كرُكبة، وظُلمة، فتضم[٥] العين اتباعاً للفاء، فتقول: رُكُبات وظُلُمات[٦].

ومنهم من يفتح للخفة، واستثقالاً للضمتين، قال الشاعر:

١٠٢ - فلمّا رأونا بادياً رُكَبَاتُنا على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ[٧]

الرواية بفتح الكاف.

وقال بعض النحويين: إذا فتحت الثاني، فقلت[٨] نحو: رَكَبات، فهو جمع رُكَب،

---

(١) انظر لغة هذيل في الكتاب ٢: ١٩١.

(٢) (فيفتح ولا يقلب) في: ع.

(٣) أي: بعض شعراء هذيل، وفي الخزانة ٣: ٤٢٩ «والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته» وهو في وصف ذكر النعام. والبيت في الخصائص ٣: ١٨٤، والمحتسب ١: ٥٨، والمنصف ١: ٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٥: ٣٠، والهمع ١: ٢٣، والدرر ١: ٦، والأشموني ٤: ١١٨، والخزانة ٣: ٤٢٩، والعيني ٤: ٥١٧.

(٤) (المثلان) في: ع.

(٥) (فيضم) في: ع.

(٦) (ظلما) في: ع.

(٧) انظر الكتاب ٢: ١٨٢، والمقتضب ٢: ٨٩، والمحتسب ١: ٥٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٢٩. وبدو الركبة: كناية عن التأهب للحرب، والكشف عن السوق فيها. على موطن، أي في موطن من مواطن الحرب يجد من يحضره ولا يهزل. (فلما زارنا) في: د، ع.

(٨) (فقلت) ساقط من: ع.

ورُكُب جمع ركبة، وهو بعيد؛ لأن رُكُباً جمع كثرة، والجمع بالألف والتاء جمع قلة، فتنافيا.

ومنهم من يسكن، وهو الأصل، والصفة من ذلك مُسكنة، تقول في حلوة: حلوات. وكذلك المضاعف فتقول في مرّة: مرّات، والمعتَلُّ العين كسُورة، لا يضم استثقالاً، بل يسكن أو يفتح، وإن كان الاسم مكسور الفاء، كسِدْرة، وكِسرة، فإنك تكسر عينه في الجمع، نحو: سِدِرات، وكِسِرات، وهو أقل من: رُكُبات وظُلُماتٍ؛ لأن اجتماع كسرتين في أول الكلمة، نحو: إِبِل، وإِطِل، أقلُّ من اجتماع الضمتين، نحو: جُنُبٍ، وطُنُبٍ. ويجوز الفتح للتخفيف والإسكان، وهو الأصل، والصفة منه تُسكن/ تقول في [٤٨] جمع عِلْجة: عِلْجات.

وكذلك المُضاعف، تقول في عِلَّةٍ: عِلاَّتٌ. والمعتل العينُ يسكن(١) كشِيَمات، ويجوز الفتح، كقول الكميت:

١٠٣ - عِيَرَاتُ الفِعَالِ والسُّؤْدَدِ العِـ ... ـدِّ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ(٢)

«وجمع التكسير يُعرب إعرابَ الواحِدِ، تقول: هؤلاءِ رجالٌ، ورأيتُ رجالاً، ومررتُ برجالٍ»

هذا هو القسم الثاني، من قسمي الجمع، وهو الجمع العام، لأنه يدخل في أسماء غير العقلاء، وفي أسماء العقلاء(٣)، مذكرها ومؤنثها، نكراتها ومعارفها قال طرفة:

١٠٤ - رأَيْتُ سُعُوداً مِنْ شُعوبٍ كَثيرةٍ ... ولم أَرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مَالِكِ(٤)

---

(١) (يسكن) ساقط من: ع.

(٢) البيت في أمالي ابن الحاجب ٢: ٧٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٣١.

(٣) (وفي أسماء العقلاء) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٩٧، والديوان ٨٨، والمقتضب ٢: ٢٢٢. وسعود: جمع سعد. الشعوب: جمع شعب، وهو فوق القبيلة، كما أن القبيلة فوق الحي، وسعد بن مالك رهط طرفه نفسه.

وقال آخر:

١٠٥- زَيْنَبُنَا مِن أكرمِ الزَّيانِبِ [1]

وهذا الجمع يعرب إعراب الواحد؛ لأنه لمَّا اختُرِع له بناء شُبِّه بالواحد، ولأن أثر موازن للواحد، وحكمه في الصحة والاعتلال، والنقص والقصر، والهمز والمد والصرف حُكْمُ الواحِدِ، فرجال كرجل، ومساجد كأحمدَ وأيدٍ كقاضٍ، وخُطىً كَرَحىً، وجَرحَى كحُبْلَى، وظِباء ككِسَاءٍ، وأكمُؤٌ كرَشَاءٍ، ودُلِيٌّ، ونُجُوٌّ، كوليّ وعَدُوٌّ وعُمْيٌ وعُشْوٌ كظَبْيٍ ودَلْو.

***



---

(١) (الزنائب) في: ع.

«ذكر المرفوعات»

إنما قدّم المرفوعات؛ لأن الرفع مستغنٍ عن النصب والجرّ، فإنّ الكلام يتم به[١] دونهما[٢]، كقولك: زيدٌ قائمٌ، وقام زيدٌ. ولأن الرفع من إعراب العُمد، والمَعْنيُّ بالعمدة ما استَغنى بها المتكلم، ولم يجد منها بداً من[٣] خطابه.

«وهي خمسة: المبتدأ وخبره، والفاعل، وما لم يُسَمَّ فاعلُه، والمُشَبَّهُ[٤] بالفاعل وهو اسم كان، وخبر إنّ»

إنما كانت المرفوعات خمسةً؛ لأن المرفوع إن رَفَعَهُ معنىً، فهو المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ قائم، وإن رَفَعَهُ لفظٌ، فذلك الرافع إن كان اسماً، فلا يكون المرفوع إلا فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، كقولنا: زيدٌ قائمٌ غلامُه، ومضروبةٌ[٥] جاريتُه.

وإن كان فعلاً فإن كان حقيقيًا، وهو ما دلّ على الحدث، فإن كان مسمى الفاعل، فالمرفوع هو الفاعل، نحو: قام زيد.

وإن لم يكن مسمَّى الفاعل، فهو مفعولٌ لم يُسم فاعلُه، نحو: ضُرِبَ زيدٌ[٦]. وإن كان غير حقيقي، وهو: ما لم يدلّ على الحدث. فهو: المشبهُ بالفاعل، نحو: كان زيدٌ ذاهباً، وكذلك إن رَفَعَهُ الحرف، نحو: إنّ زيداً ذاهبٌ.

والمختار: أنّ انحصار المرفوعاتِ في الخمسة ليس بضروريّ، بل هو أمر اتفاقيّ، لأن القسمة المذكورة ليست دائرةً بين النفي والإثبات، بل كان يمكن أن يوجد أكثر منها، لكنه لم يوجد.

والأصل في الرفع الفاعل، على ما نبين في بابه، وغيرهُ محمولٌ عليه.

---

(١) (به) ساقط من: ع.

(٢) (بدونهما) في: ع.

(٣) (من) ساقط من: ع.

(٤) (المشبهة) في: ع.

(٥) (مضروب) في: ع.

(٦) (زيد) ساقط من: ع.

«فصل

المبتدأ: كلُّ اسم مجردٍ[1] من العوامل اللفظية، لفظاً وتقديراً، لإسناد خبرٍ إليه، أو ما يسدُّ مسدَّه، وما حدَّثْتَ به عنه، فهو الخبر. كقولك: زيدٌ منطلقٌ»

من النحويين من قدّم ذكر الفاعل، لأن عامله لفظي فعل. وأكثرهم يرى تقديم المبتدأ. لأن المبتدأ أولُ الجملة، والفاعل ثاني الجملة، ولأن المبتدأ أقوى في التصرف، لأنه يزول عن موضعه، بأن يؤخر، ولا يبطل كونه مبتدأ. والفاعل إذا قدم على الفعل بطلتْ فاعليتُه. والمبتدأ اسم مفعول، من ابتدأت الشيء إذا جعلته أوّلاً. يقال[2]: بدأت الشيء وابتدأته، بمعنى إلا أن في ابتدأت زيادة كُلْفَة، كما في مثل: حملت، واحتملت.

وحدُّ المبتدأ ما ذكره في المختصر، وفيه قيود:

أن يكون اسماً، لأنه مخبر عنه، والفعل والحرف/ لا يُخْبَرُ عنهما، وقولهم: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه. قد تقدم الجواب عنه. وكذلك قول حاتم[3]: [٤٩]

١٠٦ - فَلَيْتَ شِعْرِي ولَيْتٌ غَيْرُ مُدْرِكَةٍ بِـأَيِّ حَـالٍ تـرى أضـحَى بنـو ثُعَـلا[4]

نَقَلَ (ليت) عن الحرفية إلى الاسمية، ولذلك نوّنها، فأخبر عنها. وأن يكون مجرداً، ونعني به أن لا يصحبه عامل يؤثر فيه، فيجوز أن يصحبه حرف يتعلق به تعلُّقاً معنويًا، ولا يؤثّر تأثيراً لفظيًا، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، ولهذا قَيَّد العواملَ باللفظية، والمراد بها (كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها؛ لأنها التي يصح دخولها على المبتدأ والخبر.

---

(١) (مجرداً) في: ع.

(٢) (يقابل) في: ع.

(٣) هو «حاتم بن عبد الله الطائي القحطاني، أبو عدي»، فارس شاعر، جواد (ت٤٦ق.هـ) الشعر والشعراء ١: ٢٤١، والسمط ١: ٦٠٦، والخزانة ١: ٤٩٤، ٢: ١٦٢، والأعلام ٢: ١٥١.

(٤) الديوان: ٢٠١، ورواية الديوان (لأي حال بها أضحى..).

وقوله لفظاً: احتراز من دخولها عليه، ومباشرتها إيّاه.

و[١]قوله تقديراً: احتراز مما ارتفع بعامل مضمر، كقولك: إنْ زيدٌ صار غنيًّا أعطيناك.

فزيد مبني على فعل يصيره صار[٢]، فهذا في الظاهر مجرد، وفي الحقيقة غيرُ مجرد، لتقدير الرافع.

و[٣]قوله لإسناد خبرٍ إليه، أو[٤] ما يُسد مسده.

اللام[٥] في قوله: لإسناد خبر متعلق بمجرد، أي: يُجَرّد للإسناد إذ لو جُرِّد لا للإسناد، لم يستحق إعراباً، لخلوّه عن الدلالة العارضة.

وقوله لإسناد خبر: وذلك نحو: زيد قائم.

و[٦]قوله أو ما يسد مسدَّه، أي: ما يقوم مقام الخبر المفرد، سواء لم يمكن ذكره معه، نحو: زيد يقوم غلامه، أو يمكن، نحو: زيد خلفك، وعمرٌو في الدار، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه، على ما سيأتي وأمّا الخبر، فله معنيان:

أحدهما: الكلام الذي يحتمل الصدقَ والكذبَ، أي: يمكن أن يقال لقائله: صدقت أو كذبت. وهذا هو معناه في اللغة حقيقة.

والثاني: هو مجازيّ من حيث اللغة، حقيقيٌّ من حيث النقلُ والاصطلاح، وهو أحد

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (يفسره فصار) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (و) في: ع.

(٥) (واللام) الواو في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

جزأي[١] الجملة الاسمية المسنَد إلى المبتدأ، إذ به تصير[٢] الكلام تامًّا وبه يقع التصديق والتكذيب، فإنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فالتصديق والتكذيب إنما يقعان في انطلاق (زيد) وإنما ذكرت (زيد) وهو معروف[٣] عند السامع لتسند[٤] إليه الخبر الذي هو الانطلاق، وكذلك إذا كان المبتدأ موصوفاً، فإن التصديق والتكذيب إنما[٥] يتوجهان إلى الخبر، لا إلى المبتدأ، ولا إلى صفته، فإنك إذا قلت: زيدُ بن عمرٍو كريمٌ.

فالتصديق والتكذيب يتوجهان إلى كونه كريماً لا إلى كونه ابن عمروٍ، لأن علم المخاطب بالصفة، ليس مستفاداً من هذا الكلام، بل احتاج المتكلم إلى ذكرها لإزالة اللبس، فيلزم أن يكون معلوماً للمخاطب، وإلّا فلا يحصل التمييز، وإذا كانت معلومة فلا يقصدها المتكلم بإخباره إيّاها، والتصديق والتكذيب إنما يتوجهان إلى[٦] ما قصده المتكلم، لا إلى ما لم يقصده. لكن الكلام لا يحصل من مجموعهما فافتقار المبتدأ إلى الخبر كافتقار الفاعل إلى الفعل، وافتقار الخبر إليه كافتقار الفعل إلى الفاعل.

«وهما مرفوعان بالابتداء»

إنما ارتفع المبتدأ والخبر؛ لأنهما أشبها الفاعل، فشبه المبتدأ به كونه مسنداً إليه، وشبه الخبر به كونه الجزء[٧] الثاني من الجملة.

واختلف النحويون، في رافع المبتدأ والخبر[٨].

فذهب الكوفيون[٩] إلى أن كل واحد منهما يرفع الآخر، لافتقار كل واحد منهما إلى

---

(١) (جزى) في: د، ع.

(٢) (يصير) في: ع.

(٣) (معروف) ساقط من: ع.

(٤) (ليسند) في: ع.

(٥) (إنما) ساقط من: ع.

(٦) من (إلى كونه كريماً) إلى (إنما يتوجهان إلى) ساقط من: ع.

(٧) (جزء) في: ع.

(٨) (في رافع المبتدأ والخبر) ساقط من: ع.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٤.

صاحبه، ويسمونهما[١] المترافعين، قالوا: ولا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً، في حالة واحدة، فإنه قد جاء. كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

نصب (أيًا) بتدعوا[٢]، وجزم تدعوا بأيّ، وكقولهم: أيَّهم تُكرِم أكرم، وكقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨].

نصب (أينما) بتكونوا، لأنه الخبر، وجزم (تكونوا) بأينما، وهو فاسد، إذ لو كان كما ذكروا لم يصح دخول العوامل عليهما، لبقاء الافتقار الذي جعلوه علة العمل معها[٣]، وأنه صحيح، كقولنا: كان زيدٌ قائماً، وأبطلوه لفظاً[٤] بأن العامل يجب تقديمه على المعمول، فيلزم تقدُّمُ كلٍّ واحد منهما على ما هو مقدم/ عليه وأنه محال وهو ممنوع، فإن الماء [٥٠] الحار والبارد إذا[٥] اختلطا أثّر كل واحد منهما في الآخر، مع عدم التقدم، وأما الإتيان فلا نسلم[٦] أن جزم الفعل بنفس الاسم المنصوب[٧]، بل هو بتقدير حرف الشرط، الذي هو (إن). وذهب البصريون[٨] إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنى.

ثم قيل: ذلك المعنى هو التعرِّي من العوامل اللفظية.

وقيل: هو التعرِّي، وإسناد الخبر إليه لدوران هذا المعنى معه وجوداً وعدماً، أمّا وجوداً[٩] فظاهر، وأمّا عدماً فلأنه مهما زال التعري بدخول[١٠] العوامل اللفظية، أو زال

---

(١) (ويسمون) في: ع.

(٢) (بتدعو) في: د.

(٣) (معها) ساقط من: ع.

(٤) (لفظاً) ساقط من: ع، ولعلها هكذا في: د.

(٥) (إذ) في: ع.

(٦) (يسلم) في: ع.

(٧) (المنصوب) ساقط من: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٤.

(٩) (وعدماً أما وجوداً) ساقط من: ع.

(١٠) (يدخل) في: ع.

الإسناد، كما جاء في الحروف المقطعة، في أوائل السور، وكما في الأعداد إذا سُرِدَتْ[١] متوالية من غير أن يعقد بشيء زال الرفع.

ولأن هذا المجموع مختص بهما، ولم يتنزل[٢] منزلة الجزء منهما[٣] فيعمل فيهما على ما تقدم. وإنما جاز أن يجعل التعرِّي، وهو معنى عدميّ عاملاً، لأنّ العوامل في هذه الصناعة، ليست مؤثّرة تأثيراً حسيًّا، كالإحراق للنار والبل للماء، وإنما هي أماراتٌ[٤] ودلالاتٌ، والأمارة قد تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده، فإن رَقْمَ أحد الثوبين، وعدم رقم الأخير[٥]، تميّز أحدَهما عن الآخر على أنا[٦] هذا القول، لم يجعل التعرّي وحده عاملاً، بل جعلناه مع الإسناد والعدم، يجوز أن يكون جزءاً[٧] من العلّة التامة فإن عَدَم المانع داخل في العلّة التامة. والصحيح أن معنى الابتداء جعلك إِيَّاه أَوّلاً لثانٍ، يكون خبراً عنه، والأولية معنى قائمٌ به يكسبه قوة تشبه[٨] بها الفاعل، من حيث إنه مسند إليه. وأما الخبر فقيل: إنه يرتفع بالابتداء أيضاً، وهو التعرّي وحدَه أو التعرّي مع الإسناد، وهو ظاهر كلام الزمخشري[٩] فإنه قال: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما.

وهذا الذي اختاره في المختصر، لأن هذا معنى تناولهما، وعمل في أحدهما، فوجب أن يعمل في الآخر، ألا ترى أن (كأن) لما اقتضت مشبَّهاً[١٠] ومشبَّهاً به، كانت عاملة في

---

(١) (سررت) في: ع.

(٢) (يتزل) في: ع.

(٣) (جزء منها) في: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (الآخر) في: ع.

(٦) (أنا) ساقط من: ع.

(٧) (جزاء) في: ع.

(٨) (شبه) في: ع انظر شرح ابن يعيش ١ : ٨٥.

(٩) انظر المفصل: ٢٤، وشرح ابن يعيش ١ : ٨٣.

(١٠) (مشبهاً و) ساقط من: ع.

الجزأين، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، لا أن للمبتدأ تأثيراً في العمل، بل هو شرط تأثير العامل، كما أن النار تسخن الماء، عند وجود القدر، لا بها. وقد قالوا غيرَ ذلك، أعرضنا عن ذكره لركاكته، وعدم فائدته.

«وحق المبتدأ التعريفُ»

حقُّ المبتدأ أن يكون معرفةً، وحقُّ الخبر أن يكون نكرةً[1]، وذلك لأنّ الغرض في الإخبار إفادةُ المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، فلو أخبرت عن النكرة الصريحة، وقلت: رجلٌ قائمٌ. أو: رجلٌ عالمٌ، لم يكن فيه فائدة، إذ لا يستنكر[2] المخاطب أن يكون في الدنيا: رجلٌ قائمٌ. أو: رجلٌ عالمٌ. وجميع أقسام المعرفة فرضيّ[3] في جواز الابتداء بها.

«فلا يُبتدأ بالنكرة إلا إذا تخصصتْ بوجهٍ ما»

إذا كان المبتدأ نكرة، فلا بدّ من فائدةٍ تُسوّغ ذلك. كما أن الفاعل إذا كان نكرة، بحيث لا يجهل المخاطب ذلك، كقولك: قام رجلٌ، وذهب امرأة، لم يجز، فإن حصلت فيه فائدة جاز، كقوله تعالى: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٥٠].

فقد أفاد الكلام بواسطة جواب الشرط: أن المنافقين يساؤون[4] بإصابة رسول الله ﷺ الحسنة، وإخبارهم[5] بالحذر، إذا أصابته مصيبة، وفرحهم بذلك مع قولهم.

ولنذكر الآن المواضع التي يُبتدأ فيها بالنكرة:

«كما إذا كانت موصوفة، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]»

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١: ١٠١.

(٢) (استنكره) في: ع.

(٣) (فرضي) ساقط من: ع وتحتها كلمة (متساوية) في: د.

(٤) (تساؤن) في: ع.

(٥) (اختارهم) في: ع.

لأنه لما وصف العبد بالمؤمن قَلَّ عمومه، وقَرُبَ من المعرفة، وكذلك قوله[١]: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

«أو مضافة[٢] نحو: غلامُ رجلٍ خيرٌ من عبدِ امرأةٍ»

لأن الإضافة قلّلت العموم.

«أو مشبّهة بالمضاف وهو الذي يعمل فيما بعده، نحو: عشرون درهماً في كيسِكَ/ وأفضَلُ[٣] منك فقيهٌ، و[٤]قائم في دارك محسن إليّ، وقاتل زيداً بغير حق ظالم» [٥١]

لأنه لما مُيِّزَ عشرون بالدرهم، وأضيف الأفضل إلى المخاطب، والقيام إلى الدار، والقتل إلى زيد، تخصصت به.

«أو مقدّماً عليها خبرها، ظرفاً أو حرف جر نحو: تحت رأسي سرجٌ، وعلى أبيه درعٌ[٥]»

هذا من قول أمّ تأبطَ شرًّا[٦] تؤبِّنُه، أي: تمدحه بعد موته: ولقد حملت به في ليلة مُظْلِمة، مشدودة حُبك النِّطاق، وتحت رأسي سرجٌ، وعلى أبيه درعٌ.

الحِبُك: جمع حِبَاك، وهو الطريقة، والنِطاق إزار تُثْنى أعْلاه ثَنْياً يَسيراً، وتربط[٧] تحت الثني[٨] بحبل يُديرُه الإنسان ويعقده، ويقال: إن المرأة إذا جومعت قَلِقَةً، جاء الولد شَهْماً[٩]،

---

(١) (قوله تعالى) في: ع.

(٢) (مضافاً) في: ع.

(٣) (منك) ساقط من: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٥، والكامل ١: ١١٩.

(٦) هي (أميمة) إحدى نساء بني القيس، وهم بطن من فَهْم بن عمر بن قيس بن عيلان بن مضر. الخزانة ١: ٦٦، ورغبة الآمل ٢: ١٢١.

(٧) (يربط) في: ع.

(٨) (الشيء) في: ع.

(٩) (منهما) في: ع.

حديدَ القلب[١]. وهذا قصدت بقولها: وتحت رأسي سرج[٢]؛ لأنها لا تستقر[٣]. وكذلك إذا كان على أبيه درع، يلقى مَشَقَّة في وقاعه.

وإنما جاز الابتداء بالنكرة هاهنا، لتخصصه بالإضافة في الجرّ إلى ظرف معين أو لحرف معين[٤]. وسنذكر في آخر الفصل أنه لا يجوز تقديم هذه النكرة على خبرها.

«أو تعجباً كقولك: ما أحسنَ زيداً!»

معناه عند سيبويه[٥]: شيءٌ أحسنَ زيداً، فـ(ما) فيه نكرة غير موصوفة، ولا موصولة. وسنشرح ذلك في باب التعجب إن شاء الله تعالى.

«أو مُصَدَّرَةً[٦] باستفهام أو نفيٍ، نحو: أرجلٌ عندك؟ وما رجل خيرٌ منك»

إذا كانت النكرة مُصَدَّرَةً بحرف الاستفهام كقولك: أرجلٌ[٧] عندك؟ جاز الابتداء بها، لأنه يطلب العلم باستقرار الرجل عند المخاطب، وذلك مما يُجْهَل، وكذلك إذا كانت مصدرة بحرف النفي، كقولك: ما رجلٌ خيرٌ منك، وما أحدٌ أفضلُ منك؛ لأنه يفيد العموم، والعموم مسوغ الابتداء. وهذه المسألة إنما تصح[٨] على لغة بني تميم فإنهم يرفعون الاسم بعد (ما) على الابتداء.

«أو دعاء كقوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَ﴾ [مريم: ٤٧]، ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]»

الأول: دعاءٌ لهم، كقولك: خيرٌ بين[٩] يديك.

---

(١) (الحلق) في: ع.

(٢) (وعلى أبيه درع) زيادة من: ع.

(٣) (يستقر) في: ع.

(٤) (أو لحرف معين) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٧.

(٦) (مصدراً) في: ع.

(٧) (أ) ساقط من: ع.

(٨) (يصح) في: ع.

(٩) (من) في: ع.

والثاني: دعاء عليهم، وإنما جاز هذا، لأن الأصل في هذه النكرة، أن تكون[١] منصوبة بالفعل الذي به الدعاء.

فعدل عن النصب إلى الرفع، والرفع في معنى النصب، ولهذا قدمت على الجار والمجرور، مع كونها نكرةً؛ لأنها نائبة عن الفعل المدعوّ به، كأنه قال: أُسَلِّم ولقيتَ وألزمه الله[٢]. والمطفف: الذي ينقص المكيال.

«أو استِفهاماً، نحو: مَنْ في الدار؟»

لأنه يطلب العلم بتعيين الإنسان الذي استقر في الدار، وذلك مما يُجهل.

«أو شرطاً، نحو: مَنْ يقمْ أقمْ معه»

لأنه بواسطة الشرط والجزاء صار للعموم، فأفاد.

(تنبيه):

أسماء الشرط والاستفهام منها ما يقع مبتدأه كما مثّلنا، ولا يقع غيره من المرفوعات، لأن عامل المبتدأ معنوي، وعامل غيره من المرفوعات لفظيّ.

«أو جوابَ سؤال، كقولكَ: رجلٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟»

لأن الجواب مبني على السؤال، كأنك قلت: عندي رجلٌ.

«أو للعُموم، نحو: كلُّ خيرٍ عندي»

لأن العموم مسوّغ الابتداء؛ إذ يحسُن كُلُّ الحُسْن أن تقول: كل منعم مشكورٌ، لأنه في معنى المنعمون مشكورون[٣].

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (وألزمه الله) ساقط من: ع وفي شرح ابن يعيش (١: ٨٧). والتقدير: ليسلم الله عليه، وليلزمه الويل.

(٣) من (أو للعموم) إلى (مشكورون) ساقط من: ع.

«أو اسمَ فاعل أو مفعولٍ، أو صفة مُشَبَّةً باسم الفاعل، وقبلها حرف استفهام أو حرف نفي[(١)]، كقولك: أقائمٌ أخوك؟ وما ذاهبٌ أخوتك»

وبقية الأمثلة: أمضروبٌ غلاماك؟ وما مُستخرَجٌ أموالُك، وأكريمٌ آباؤك؟ وما شديدٌ ساعداك.

ويجري مَجرى حرف[(٢)] الاستفهام أسماءُ الاستفهام[(٣)]، كقولك: كم[(٤)] ماكثٌ أخواك؟ ومتى منطلقةٌ جاريتاك؟ وكيف سابقةٌ فرساك؟ وأين ذاهبٌ عبداك[(٥)]؟ فما بعد حرف الاستفهام، وحرف النفي مبتدأ، وما بعد ذلك مرتفع به، لأنه في مذهب الفعل، كأنك قلت[(٦)]/ في مسألتي المختصر: أيقومُ أخواك؟ وما يذهبُ أخوتُك. وهذا أعني [٥٢] قائمٌ وذاهبٌ، مبتدأ بلا خبر، لأن الفاعل قد سدّ مسدَّ الخبر وحصلت بذلك الفائدة، كما تحصل من قولك: أيقومُ أخواك؟ والأخبار عن المبتدأ هاهنا محال لجريه مجرى الفعل.

ولا يجوز أن يكون قائم: مبتدأ، وأخواك: خبرَه، ولا العكس؛ لأن قائم مفرد، وأخواك مثنى، ومن شرط المبتدأ والخبر توافقَ العدتَيْن، نحو: أنتما قائمان.

فإن قلت: أقائمٌ أخوك؟ جاز الوجهان، أو يكون أخوك مرتفعاً بقائم، وهو الأجود، أو يكون مبتدأ، وقائم خبره، دون العكس. فإن قلت: أقائمان أخواك؟ فأخواك:

---

(١) (أي) في: ع.

(٢) (حرف اسم) في: ع.

(٣) (أسماء الاستفهام) ساقط من: ع.

(٤) (كم) ساقط من: ع.

(٥) (عنداك) في: د.

(٦) (كأنك قلت) ساقط من: ع.

مبتدأ، وقائمان: خبره. ويجوز أن يرتفع أخواك بقائمان، على لغة مَنْ قال: قاما غلاماك.

وأما قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فلا يكون أنت إلا مرتفعاً براغب، لأن (عن) متعلق[1] براغب، فلو رفعت (أنت) بالابتداء، لفصلت به بين راغب، وبين ما تعلق.

«أو فيها معنى النفي، كقولهم: شرٌّ[2] أَهَرَّ ذَا نَابٍ[3]»

أي: يكون الكلام في معنى الفعل والفاعل، المؤدي لفائدة الحصر، الموجب لنفي ما عداه، كقولك: شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ.

أهر: فعل معدى، من هرّ الكلب يهِرّ من باب ضرب، هريراً، وهو صوت له، دون النباح. وفي أهرّ[4] ضمير يعود إلى الشر. وذا ناب: منتصب به، كأنّ هذا القائل سمع هرير ذي الناب، في وقت ليس من عادته أن يهرّ فيه.

فقال: شر أهرّ ذا ناب، أي: ما أهرَّ ذا ناب في هذا الوقت إلا شرٌّ، أي: الشيء الذي أحوجه إلى الهرير جدير بأن يسمى شرًّا. وإنما قدمه على الفعل مع أنه نكرة، والفعل يجوز أن يكون صفة للنكرة، كقولك: مررتُ برجل أكرمك، للعلم بالمقصود. ومن كلامهم: شيءٌ ما جاء بك[5]، كأنه جاءه في وقت ليس من عادته أن يجئه[6] فيه، وشَرٌّ ما يُجيئُكَ إلى مُخَّةِ

---

(١) (متعلقة) في: ع.

(٢) (أشر) في: ع.

(٣) مَثَلٌ يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، يقال: أهره إذا حمله على الهرير وذو الناب: السبع. انظر مجالس العلماء ١٦٥-١٦٦، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠، وشرح ابن يعيش ١: ٨٦.

(٤) (الهر) في: ع.

(٥) مثل. انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٦.

(٦) (يجيه) في: ع.

عُرْقُوبٍ[١]، أي: يلجئك[٢] من قوله[٣]: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣] و(ما) زائدة، أو للإبهام لشيء، أو نكرة موصوفة، وما بعدها من الأفعال صفاتها.

ولا يجوز أن تكون[٤] موصولة لأن الموصول معرفة، فتكون مبتدئاً بالنكرة، ومخبراً بالمعرفة، ومن هذا النمط قولهم[٥]: عَبْدٌ صَرِيخُهُ أُمَةٌ[٦]، وذليل عاذ بقرملة[٧] والصريخ: الناصر، والقرملة: شجرة ضعيفة، يُقال للذليل المستنصر بالذليل.

«وحقُّ الخبرِ التنكيرُ وقد[٨] يكون معرفة نحو: زيدٌ المنطلقُ»

إنما كان حق الخبر التنكير[٩]، لما ذكرنا: أن حق الجملة الخبرية، أن تخبر عما يُعلم بما لا يُعلم، وذلك هو النكرة.

ثم للمبتدأ والخبر، في التعريف والتنكير، أربع صور[١٠]:

الأولى[١١]: أن يكونا معرفتين كقولك: زيدٌ المنطلق، تخاطب بهذا من يكون عارفاً

---

(١) مَثَلٌ يضرب لكلِّ مُضطَرٍّ إلى ما لا خير فيه، والعُرقوب لا مُخَّ فيه، يقال: ألجَأه إلى كذا، وأجاءَهُ في معناه كالآية المذكورة، وهو مُلْجَأ، ومُجاءٌ إجَاءَةً. ويروى (ما يُشيئك) والشين بدل من الجيم في لغة تميم ويروى (ما أجأك) . انظر جمهرة الأمثال ١: ٥٤٩، مجمع الأمثال ١: ٣٥٨ (يجيبك) في: ع.

(٢) (يجيبك) في: ع.

(٣) (قوله تعالى) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) (قولهم) ساقط من: ع.

(٦) مَثَلٌ يُضرب في استغاثة الذليل بمثله. والصريخ: المغيث والمستغيث جميعاً، لأن كل واحد منهما يصرخ بصاحبه، هذا بالدعاء، وذلك بالإجابة. جمهرة الأمثال ٢: ٤٠، مجمع الأمثال ٢: ٥، اللسان (صرخ).

(٧) قال الأصمعي: القَرْمَلَةُ شجيرة ضعيفة لا ورق لها. انظر جمهرة الأمثال ١: ٤٦٦، ومجمع الأمثال ١: ٢٧٩، واللسان (قرمل).

(٨) (قد) ساقط من: ع.

(٩) (للتنكير) في: ع.

(١٠) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٨.

(١١) (الأول) في: ع.

بزيد، وله عهد بأن إنساناً قد انطلق، ولا يَعْرِفُ عَيْنَه، فعرفت بأن زيداً هو صاحب الانطلاق المعهود.

وقد اتفق النحويون على أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمتَ كان مبتدأ على ما سيأتي.

وأبطله الإمام الداعي إلى الله[١] - رحمه الله - بأن قال: المبتدأ قد يكون في الحقيقة موصوفاً، والخبر صفة، وكما يجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً، والآخر بأن يكون صفة، فكذلك في اللفظ، فإذا قلت: اللهُ خالقنا، ومحمدٌ نبينا، فالخالقية صفة الله، والنبوة صفة محمد - عليه السلام[٢] - وهما في الحقيقة متعينان للخبرية، ولا يصلحان للمبتدأ به، قدمتهما أو أخرتهما.

وأقول: قولهم أيهما قدمت كان مبتدأ، لا يعنون به أنه المقدم في الحقيقة، بل يعنون به أنه يكون مخبراً عنه لا خبراً، فإن المعنى يختلف بذلك، ألا ترى أنا إذا قلنا: محمدٌ نبينا، لا يلزم أن لا يكون لنا نبيٌّ سواه، كما تقول: زيدٌ أخونا، فإنه يجوز أن يكون لنا أخ سواه، ولو قلنا: نبيُّنا محمدٌ، لزم ذلك إذا جعلنا نبينا مبتدأ، فقد بَانَ لك تغاير المعنين/ عند اختلاف [٥٣] التقديرين، أمَّا كونه مقدَّماً في الوجود أو مؤخَّراً، فمما لا يُعنى به النحويُّ.

الثانية[٣]: أن يكونا[٤] نكرتين، فإن كانا[٥] نكرتين صريحتين، كقولك: رجلٌ عالم، وإنسانٌ حكيم، فالكلام باطل لما تقدم[٦] وإن كانت النكرة التي جعلها مبتدأة[٧] من الأقسام السابقة جازت المسألة.

---

(١) (إلى الله) ساقط من: ع. وهو «فخر الدين الرازي».

(٢) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في: ع.

(٣) (الثاني) في: ع.

(٤) (يكونونا) في: ع.

(٥) (كان) في: ع.

(٦) (لما تقدم) ساقط في: ع.

(٧) (مبتدأه) ساقط من: ع.

الثالثة[١]: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبرُ نكرة، كقولك: زيد جالس، وهو على مقتضى القياس فيهما.

الرابعة[٢]: أن يكون المبتدأ نكرةً، والخبر معرفةً، كقولك: جالسٌ زيد، على أن يجعل جالساً: مبتدأ، وزيداً: خبره، وهو محال، لأنك تكون[٣] قد أخبرت عن غير المعروف بالمعروف، فالخبر حاصل للمخاطب، فلا حاجة إلى تعريفك إيّاه والمخبر عنه منكور مجهول، لم يحصل من الإخبار عنه فائدة، بل الواجب هاهنا أن يجعل زيداً: مبتدأ، وجالساً: خبراً مقدماً. وقد أجازوا العكس في الشعر عند دخول (كان) و(إن) وأخواتها على ما سيأتي، وذلك لأنّ الإعراب يختلف في هذين البابين، فقد يضطر الشاعر إلى تصيير المرفوع منصوباً، والمنصوب مرفوعاً، بخلاف قولك: جالسٌ زيد، أو حسبت جالساً زيداً، فإنه يمكننا أن نجعل جالساً خبراً مقدّماً عند التجريد، ومفعولاً ثانياً في باب حسبت، لعدم الاختلاف في الإعراب.

«وهو المبتدأ إذا كان مفرداً، كقولك: اللهُ ربنا، أو: نازل منزلته نحو: زيدٌ الأسدُ، ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]»

خبر المبتدأ على ضربين: مفرد، وجملة.

وقدّم ذكر المفرد، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، والجملة فرع عليه، وذلك لأن[٤] المفرد أصلُ الجملة؛ ولأن الإعراب يبين فيه، ولأن المفرد لا يكون إلا اسماً، لأن الفعل وحده لا يكون خبراً، والحرف لا يخبر به، والاسم هو الأصل، ولأن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، وخبر المبتدأ نظير الفعل في الجملة الفعلية، فكما أن الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد، فإذا كان مفرداً، كان هو المبتدأ في المعنى، أو نازلاً منزلته.

فالأول كقولنا: اللهُ ربنا، وزيدٌ المنطلق. فزيد هو المنطلق والمنطلق هو زيد، لأنه

---

(١) (الثالث) في: ع.

(٢) (الرابع) في: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (لأن) ساقط من: ع.

الذي قام به الانطلاق المذكور في هذا الخبر. ولا نعني بذلك أن حقيقة زيد هو حقيقة المنطلق، فإنه مُحال؛ إذِ[١] المنطلق عبارة عن شيء ذي انطلاق، وزيدٌ دال على رجل معين، وإنما نعني به أن الشيء الذي يصدق عليه أنه (زيدٌ) يصدق عليه بعينه أنه منطلق.

والثاني كقولنا: زيد الأسد، وأصله: زيد كالأسد، فحذفت حرف التشبيه للمبالغة في شجاعته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أي: هن كالأمهات في حرمة التزيج، وليس بأمهات حقيقة.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ[٢]﴾ [المجادلة: ٢] فبقي أن يكون هم أمهات حقيقة، إلا الوالدات.

ومنه قولهم: أبو يوسفَ أبو حنيفَة[٣]، وأبو يوسف ليس أبو حنيفة، ولكنه سدَّ مسده في العلم، وأغنا غَناءه.

«ويلزمه الضمير إذا كان مشتقًّا»

خبر المبتدأ إذا وقع مفرداً فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون صفة، إمّا اسم فاعل، كقولك: زيدٌ ضاربٌ، أو اسم مفعول كقولك: عبد الله مكرَم، أو صفةٌ مشبهة بالفاعل، كقولك: عمرٌو حسنٌ، وخالدٌ خيرٌ منك.

وهذا القسم يتضمن الضميرَ بالاتفاق، وهو ضمير مرفوع، بأنه فاعل، إن كان في اسم فاعل أو صفة، ومفعول لم يسم فاعله، إن كان في اسم مفعول، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بد لها من اسم يسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصح تقديمُ ما أسند إليه الفعل، أو ما في معناه، على المسند، أسند إلى ضميره، إلا أن هذا مع الذكر المرتفع به مفرد، ولهذا لا نقول[٤]: الذي ضاربٌ زيدٌ؛ لأن الاسم لا يعمل إلا إذا

---

(١) (إذا) في: ع.

(٢) (ولدنهم) ساقط من: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٧، وشرح الرضي للكافية ١: ٩٧.

(٤) (يقول) في: ع.

اعتمد على ما قبله، والفعل مع الذكر المرتفع به جملة، ولهذا نقول: الذي يُضْرَبُ زيدٌ؛ لأن الفعل يعمل، وإن لم يعتمد على شيء قبله، والدليلُ على تحملها الضميرَ المرفوع[١] أنك لو أوقعت موقع الضمير ظاهراً، لكان مرفوعاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه، ومكرَمٌ أخوه،/ وحسنٌ وجهُه[٢] وحينئذ لا يكون فيه ضمير، لإسناده[٣] إلى الظاهر. [٥٤]

ومع المضمر يؤنث الصفة، ويثنيها، ويجعلها على حسب المبتدأ، ومع الظاهر تراعى[٤] حالة من[٥] التذكير والتأنيث، فتقول: زيدٌ ذاهبة[٦] جاريتُه، وهندٌ حسنٌ غلامُها، يؤنث ذاهبة، وإن كان خبراً عن زيدٍ[٧]، لأنك شغلته بالجارية وهي مؤنثة. ويذكر حسناً، وإن كان خبراً عن[٨] هند، لأنك شغلته بغلامها وهو مذكر[٩].

الثاني: أن يكون اسماً ليس بصفة، كرجل، وغلام، من الأجناس، وزيد وعمرو[١٠] من الأعلام، وما جرى هذا المجرى.

فإذا قلت: هذا زيد، وهذا غلامك، فليس في زيد، ولا في غلامك، ضمير عند أكثر البصريين، لأن تحمّل الضمير في القسم الأول إنما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من الاشتقاق، وجريه على لفظ الفعل، وهو معدوم هاهنا، ولأنها لو تضمنت الضمير، لوجب أن يوحّد إذا كان ما بعدها مثنى، فتقول: زيدٌ غلامُه العَمْران، كما تقول: زيدٌ قائمٌ أخواه.

---

(١) (المرفوع) ساقط من: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٧.

(٣) (لاستناده) في: ع.

(٤) (يراعي) في: ع.

(٥) (بين) في: ع.

(٦) (ضاربة) في: ع.

(٧) (عن زيد) ساقط من: ع.

(٨) (عن) في: ع.

(٩) (وهو مذكر) ساقط من: ع.

(١٠) (عمر) في: ع.

وهذا لا يقوله أحدٌ، بل يجب أن تقول: زيدٌ غلاماه العَمْران، ولأن خبر المبتدأ يقع مضمراً، نحو: أنا أنا، وأنت أنت، ولاخفاء في بعد المضمر عن الفعل.

وذهب الكوفيون[١]، وعلي بن عيسى الرماني[٢]، من متأخري البصريين: إلى أن هذه الأسماء تتضمن الضمائر؛ لأنها وإن كانت[٣] أسماء جامدة غير صفة فإنها في[٤] معنى ما هو صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أخوك، وجعفرٌ غلامُك، لم ترد الإخبار عن الشخص، بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما أردت إسناد معنى الإخوة، وهي القرابة، ومعنى الغلومية، وهي الخدمة إليه، وهذه معاني أفعال، وهو ضعيف، لأن خادماً، إنما تحمل الضمير، لجريه على الفعل، الذي هو الأصل في تحمل الضمير، ولا يلزم من كون الغلام في معناه، أن يتحمل الضمير تَحَمُّله[٥]، إذا لم يشاركه فيما تحمل به الضمير، ألا ترى أنك[٦] لا تنصب به المفعول فلا تقول: زيدٌ غلام عمرًا، كما تقول: زيدٌ خادمٌ عمراً، لفقد العلّة، وتقول: مررتُ بزيدٍ غلامِك، فتصف[٧] به المعرفة، ولو قلت: مررتُ بزيدٍ خادمِك، على الصفة، وأردت الحال والاستقبال لم يجز.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٨.

(٢) هو أبو الحسن النحوي، أخذ عن ابن السراج، وابن دريد، وعنه أبو القاسم الدقيقي، من كتبه (شرح أصول ابن السراج) (ت٣٨٤هـ) في بغداد. انظر نزهة الألباء: ٣١٨، إنباه الرواة ٢: ٢٩٤، بغية الوعاة ٢: ١٨٠، والأعلام ٥: ١٣٤، ١٠: ١٥٣.

(٣) (وإن كانت) ساقط من: ع.

(٤) (في) ساقط من: ع.

(٥) (تحمل) في: ع.

(٦) (أنك) ساقط من: ع.

(٧) (فيصف) في: ع.

«وقد يكون جملة ذات ضمير يعود على[١] المبتدأ نحو: زيدٌ قام، ومحمدٌ قام أبوه، وعمرٌو مالُه كثير، وبكرٌ إن زرته أكرمَك»

خبرُ المبتدأ قد يكون جملةً، كما يكون مفرداً، إلا أنه إذا وقع جملة كان نائباً عن المفرد، واقعاً موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعَها لكان مرفوعاً، وهذا معنى قولنا: في كل جملة وقعت موقعَ المفرد، إن موضعها من الإعراب كذا، وكل جملة لم تقع[٢] موقعَ المفرد[٣]، فلا موضع لها من الإعراب، وإنما أتوا بالجملة في خبر المبتدأ توسيعاً[٤] للعبارة، في منثور[٥] الكلام ومنظومة، ولأن الجملة تشتمل على ذكرٍ يعود على المبتدأ[٦] فيفضي الإخبار بالجملة إلى ذكر المبتدأ مرتين، باسمه الظاهر والمضمر، ولأن الإخبار بالجملة قد يرفع اللبس في أماكن، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أبوه قائمٌ، فلو لم يكن هذا الخبر مبتدأ وخبراً لقلت: أبو زيد قائمٌ، فلا يُدرى هل أردت رجلاً مكتنياً بأبي زيد أو رجلاً له ابنٌ اسمه زيدٌ، وهكذا الكلام في قولك: اللهُ أطاعَ عبده، وقولك: أطاع عبدُ الله.

ولا بد للجملة من عائد، وحقيقة العائد ضميرٌ تشتمل عليه الجملةُ، مطابق للمبتدأ في تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتكلّمه وخطابه وغيبته، كقولك: أنا قام غلامي، وأنت قائمٌ غلامك، وزيدٌ قام غلامُه، وتثنى وتجمع وتؤنث، فضمير المتكلم والمخاطب لا يعودان[٧] إلا على المضمر المطابقها[١]، وضمير الغائب يعود على المضمر

---

(١) (تعود إلى) في: ع.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) (المفر) في: ع.

(٤) (توسعا) في: ع.

(٥) (منشور) في: ع.

(٦) (المبتد) في: ع.

(٧) (يعود) في: ع.

الغائب، وعلى المظهر، لأنه مثله في الغيبة، تقول: هو قام غلامُه، كما تقول: زيدٌ قام غلامُه، وإنما افتقرتِ الجملة/ إلى العائد، لأن الجملة كلام مستقل بنفسه، فإذا لم يكن فيه ذكر [٥٥] يربطه بالمبتدأ حتى يصير خبراً عنه، ومن تمامه، وقعَ أجنبيًّا منه، فلا يكون خبراً عنه، ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ قام عمرٌو لم يكن كلاماً، لأن زيداً بقي بلا خبر، فإذا قلت: عنده، أو معه، أو في داره، صارَ خبراً عنه، لأجل العائد.

والجملة التي تقع[٢] خبراً عن المبتدأ على ثلاثة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وفي الظرفية[٣] خلاف يذكره.

أما الفعلية، ففعلها يكون إمّا ماضياً أو مضارعاً، واستقبحوا أن يكون أمراً أو نهياً، كقولك: زيدٌ اِضْرِبْه، وعمرٌو لا تكرمْه، من حيث إنه لا يدخله[٤] صدق ولا كذب والعائد قد يكون أحد جزئي[٥] الجملة، نحو: زيدٌ قام، ففي قام ضمير مرفوع، يرجع على زيد، وهو فاعله، وذلك لأن زيداً ليس بفاعل لما سيأتي، ولا بد للفعل من فاعل، ولأن رفعه الظاهر في قولك: زيدٌ قام أبوه، دليل استكنانه حيث لم يظهر[٦] ولأن بروزه في التثنية والجمع، كقولك: الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا، دليل على استكنانه في الواحد، وإنما أضمروه للعم بأن الفعل، لا يخلو من الفاعل الواحد[٧] وأبرزوه في التثنية والجمع، لجواز خلوه عنهما، وقد يكون فضلة[٨]، منصوباً، نحو: زيدٌ ضربته، أو مجروراً، نحو: زيدٌ مررتُ به، ويدخل عليه حرف النفي، فيبقى[٩] خبراً كما كان، نحو: زيدٌ ما قام، وعمرو لم أضربه،

---

(١) (لمطابقهما) في: ع.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) (ظرفية) في: ع.

(٤) (تدخله) في: ع.

(٥) (جزء) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (الواحد) ساقط من: ع.

(٨) (فعله) في: ع.

(٩) (فبقي) في: ع.

فإن دخل عليه حرف الاستفهام، كقولك: زيد هل رأيته، كان قبيحاً، إذ الاستفهام لا يدخله[١] صدق ولا كذب.

وأمّا الاسمية، فكقولك: عمرٌو مالُه كثير، فعمرو: مبتدأ أول، وماله: مبتدأ ثان، وكثير: خبر عن ماله، والمبتدأ الثاني وخبره[٢]، في موضع خبر المبتدأ الأول، كما كان قام أبوه، في الجملة الفعلية خبراً عن زيد، فكأنك[٣] قلت: عمرٌو غني، وأمّا الشرطية فهي في الحقيقة مركبة من جملتين، نظم[٤] حرف الشرط شملهما فيصيرهما كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء[٥] ولصيرورة الشرط والجزاء، كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، أمّا من الشرط، كقولك: زيدٌ إن زرتَه أكرمَك بكراً، ومن الجزاء كقولك: زيد إنْ زرت بكراً أكرمك.

ويجوز أن يعود إليه عائدان، كقولك: زيدٌ إن زرته أكرمَك، ولا فرق في الجملة الشرطية بين أن يكون الشرطُ بالحرف، كما مثلنا، أما بالاسم كقولك: زيدٌ من تزر[٦] يكرمه.

ولك أن تجعل المستكن في مكرم عائداً على زيد، والهاء عائدة على (من) والمعنى[٧]: إنّ زيداً يكرم الذي تزوره، ولك أن تعكس فتجعل المستكن في (يكرم) عائداً على (من)، والهاء عائدة على زيد، والمعنى: إن الذي تزوره يكرم زيداً[٨].

---

(١) (يدخله) ساقط من: ع.

(٢) (وخبره) في: د وبدون واو وهاء في: ع.

(٣) (فكأنك) لا فاء في: ع.

(٤) (ننظم) في: ع.

(٥) من (إلا بذكر الخبر) إلى (بذكر الجزاء) ساقط من: ع.

(٦) (يزر) في: ع.

(٧) (معنى لمعنى) في: ع.

(٨) من (زيداً يكرم) إلى (يكرم زيداً) ساقط من: ع.

وتبين الفصل بالتذكير والتأنيث، فتقول على الأول: هند من تزُر يكرمه، وعلى الثاني: هند من تزُر[١] يُكرمها.

«وقولهم: السمنُ منوانِ بدرهم، والبُرُّ الكُرُّ بسِتينَ[٢] على حذف (منه)»

الراجع من الخبر إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة، قد يجوز حذفُه، إذا كان موضع الضمير معلوماً غير ملتبس كقولهم: السمنُ منوان بدرهم، فالسمن: مبتدأ، ومنوان: مبتدأ ثانٍ، وبدرهم: خبرُ المبتدأ الثاني، والمنوانِ وخبرُه: خبر المبتدأ الأول، والعائد محذوف، تقديره: منوانِ بدرهم، فموضع (منه) المحذوف رفعٌ، لأنه صفة لمنوين، وجاز حذف الصفة لفهم المعنى، وفيه ضميران:

أحدهما: مرفوع يعود إلى الموصوف، وهو المنوان.

والثاني: الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن، وحصول العلم بالعائد أغنى عن ظهوره، وذلك أن السمن جنس، ومنوانِ بعضٌ منه.

وإنما يذكر مثل هذا الكلام لتسعير الجنس، بأن يُقابل كلُّ مقدار منه بمقدار من الثمن، وليس ها هنا جنس مذكور غير السمن، فيعود إليه فكأنه قال: السمنُ كلُّه منوان منوان منه[٣] بدرهم، ولولا هذا التقدير، لكان المعنى أن السمن كلَّه منوان/ وأنه بدرهم، [٥٦] والمراد غير ذلك، ومثله: البُرُّ الكُرُّ بستين، إلا أن موضع (منه) هاهنا نصب على الحال، لأنه لا يجوز أن يكون نعتاً للكُرّ إذا كان معرفةً، والعامل في الحال ما في الجار والمجرور الذي هو بستين، وهو الخبر من الفعل، أو ما في معناه، وصاحب الحال الضمير المرفوع فيه، وجاز تقديمُه[٤] عليه، وإن كان العامل معنويًا، لأن لفظ الحال أيضاً جار ومجرور، وفيه ضميران على ما ذكرنا.

---

(١) (يزر) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩١.

(٣) (منه) ساقط من: ع.

(٤) (تقديم) في: ع.

أحدهما: مرفوع يعود إلى المضمر في بستين.

والآخر: الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول، الذي هو البُرُّ وهي الرابطة.

وقد حذف المميز أيضاً، والتقدير: البُرُّ الكُرُّ منه بستينَ درهماً، تُرك ذكر الدرهم، للعلم به، وهو من تمام الكلام، إذ لو لم ترده[1] لالتبس، ولم تعلم[2] من أي الأنواع الثمن، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر، أو شيء من الخبر، فإنه حذفت الجملة التي هي خبر تأثيرها للدلالة عليها، نحو: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾ [الطلاق: ٤]. معناه: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفَ للدلالة عليه.

وأنشد الجوهري[3] للأخطل:

١٠٧ - الخُبْزُ كالعَنْبَرِ الهِنْدِيِّ عِنْدَهُمُ ... والقَمْحُ سَبْعُونَ إِرْدَبًّا بِدِينَارِ[4]

وهو كقولهم: السمنُ منوانِ بدرهم.

ولك في المسألتين وجهٌ ثان: وهو أن تجعل الكُرّ ومنوان بَدَلَيْن من البُرّ والسمن، فعلى هذا لا يفتقر إلى عائد، لأنه بدل بعض من كل، فالرابط معنويّ، وأجازوا: ضربتُ زيداً يداً[5] ورجلاً، والكُرُّ واحد أكرار الطعامِ، وهو مكيال معروف لأهل العراق.

---

(١) (يرده) في: ع.

(٢) (يعلم) في: ع.

(٣) الصحاح (ردب) ١: ١٣٥.

(٤) البيت في المزهر ١: ١٢٢، وفي حاشية ديوان الأخطل: ٢٢٦، وفيها: قول الصغاني: «والبيت الذي نسبه الجوهري للأخطل ليس له، وله قصيدتان، على الوزن والروي، إحداهما مدح والأخرى هجوٌ».
وقال ابن بري - تعليقاً على قول الجوهري في شرح الإردبّ: «الإردب مكيالٌ ضخم لأهل مصر، ليس بصحيح، لأن الإردبّ لا يكال بهِ وإنما يكال بالويبة، والإردبّ بها ست ويبات» (عندكم) في: ع.

(٥) (زيداً) مكان (يداً) في: ع.

قال الأزهري[١]: الكرُّ: ستون قفيزاً، والقفيز: ثمانية مكاكيك[٢]، والمَكُّوك صاع ونصفٌ، وهو ثلاثُ كِيلجَات بكسر الكاف، قال[٣]: وهو[٤] من هذا الحِساب اثنا عشَرَ وَسْقاً، كلُّ وَسْق ستُّون صاعاً.

«تقول[٥]: زيدٌ في الدار، وعمرٌو خلفَك، والقيامُ أمامَك، والرحيلُ غداً، ولا يجوز زيدٌ يوم الجمعة، وقولهم: الليلةَ الهلالُ[٦]، أي: حدوثُه»

حرف الجر يجوز أن تخبر[٧] به عن المبتدأ، لأن فيه فائدةً على حسب معناه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ كعمرٍو فقد أخبَرْتَ بحصول التشابه بينهما، وإذا قلت: المالُ لزيد، فقد أخبرت بملكه له، وإذا قلت: زيدٌ في الدار، فقد أخبرت باستقراره فيها. وإذا قلت: زيدٌ من الكرام، فقد أخبرت بأنه بعضُهم.

وحروفُ الجرّ التي تقع[٨] خبراً عن المبتدأ: من، وإلى، وفي، واللام والباء، والكاف، وعلى، وعن.

وأمّا حروفُ القسم فلا يَقَعْنَ أخباراً، وكذلك مذ، ومنذ، وربّ، وحتى، وحاشا، وعدا، وخلا، وكي، ولولا، إذا جعلناها حروف جر، لما نذكر في فصل حروف الجر.

ثم إذا قلت: زيدٌ في الدار[٩]، فقولنا (في الدار) في موضع نصب على الظرف، والخبر استقر، أو مستقر على ما نذكره.

---

(١) انظر تهذيب اللغة (كر، مك ٩: ٤٤٣، ٤٦٨).

(٢) (مكاكيل) في: ع.

(٣) (قال) ساقط من: ع.

(٤) أي: والكر. وعلى هامش (د): فائدة: الإردب مكيال ضخم لأهل مصر.

(٥) (يقول) في: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٠.

(٧) (يخبر) في: ع.

(٨) (يقع) في: ع.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩١.

والدليل عليه: أنه يظهر النصبُ فيما كان معرباً فيها، نحو: زيدٌ خلفك، وفيه ضمير، والظرف والضمير في موضع رفع، لأنه قائم مقام الخبر.

وأمّا الظرف فهو على ضربين:

ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، وكلاهما قد يقع خبراً عن المبتدأ؛ لأن الحاجة تدعو إلى معرفة زمان الشيء ومكانه، كما تدعو إلى معرفة صفته، ولهذا وضعوا للسؤال عن الزمان والمكان: متى، وأيان، وأين، وأنى، كما وضعوا للسؤال عن الصفة: كيف، وما ذلك إلا لطلب العلم.

ثم المبتدأ على ضربين: جُثَّة، وحدث[١]

فالجثة: ما كان شخصاً مرئيًا، نحو: زيد، وعمرو، وثوب، وحجر.

والحدث: ما كان معنى كالمصادر نحو: العلم والقدرة. فإذا كان المبتدأ جُثَّةً، وأردتَ الأخبار عنه بالظرف، لم يكن ذلك الظرفُ إلا من ظروف المكان نحو: زيدٌ عندَك، وعمرٌو خلفَك.

وإذا كان المبتدأ حَدَثاً، نحو: القتالُ، والخروج، جاز أن نخبر عنه بالمكان والزمان، كقولك: القيامُ أمامَك، والرحيلُ غداً، وذلك لأن الجُثة قد تكون[٢] في مكانٍ دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة[٣]، ثبت اختصاصها فيه، مع جواز أن يكون في غيره، فقد حصل في الأخبار فائدةٌ، لكنها ثابتة في الأزمان كلها، لا[٤] اختصاصَ لوجودها بزمانٍ[٥]، فالإخبار عنه بزمان، كقولك: زيدٌ يومَ الجمعة، أمر لا يجهله المخاطب فلا يستفيد بهذا الأخبار شيئاً.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٩.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (الأكمه) في: ع.

(٤) (إلا) في: ع.

(٥) (بزمان) ساقط من: ع.

وأمّا الأحداثُ فليستْ أموراً ثابتة في جميع الأحيان، ولا في كل الأحيان[1] بل هي أعراض/ منقضية، تحدث في مكان دون مكان، وفي زمان دون زمان، فإذا أخبرت [٥٧] باختصاص حلولها في مكان، أو في زمان، أفاد المخاطب ما جاز أن يجهله، فإذا أخبرت عن المصدر بالزمان، فإن كان الزمان معرفةً، جاز الرفع والنصبُ، تقول: سيرُنا شهرُ رمضان، وسيرنا شهرَ رمضان.

وإن كان نكرةً، فالجيد الرفعُ، تقول[2]: سيرُنا يومانِ، ومقامُنا شهرانِ لأنك تقصد عموم اليومين السير والشهرين بالمقام، قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ لأنه قصد عموم أعمال الحج الأشهر الثلاثة التي هي: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة.

ولا يجوز أن تقول: مقامُنا شهراً بالنصب؛ لأن المقام لا يكون إلا في شهرٍ، فإن قصدتَ عموم الشهر بالمقام، جاز مع أنَّ الأحسن الرفع.

وأما قولهم: الليلةَ الهلالُ، فهو في الظاهر، إخبار عن الجُثة بالزمان لكن التقدير: الليلةَ حدوثُ الهلالِ[3]، أو طلوع الهلال[4]، فحُذف المضاف، وأقيم المضافُ إليه مُقامه [لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك تقول ذلك عند توقع طلوعه، مع جواز عدم طلوعه، وهو ليلة الثلاثين لا غير، فلو قلت: الشمسُ اليومَ، والقمرُ الليلةَ، لم يجز إلا أن يكونا مُتَوَقَّعَيْنِ، حتى قال بعض المتأخرين: لو قلت: اليومَ زيدٌ، لم يُتَوَقَّعُ وصولُه وحضورُه جاز — وهكذا الكلام فيما أنشده سيبويه:

---

(١) (ولا في كل الأحيان) ساقط من: ع.

(٢) (فتقول) في: ع.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١: ١٠٣.

(٤) (أو طلوع الهلال) ساقط من: ع.

١٠٨- أَكُـــلَّ عَـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوُونَـــهُ
يُلْقِحُـــهُ قَـــوْمٌ وتَنْتِجُونَـــهُ[١]

والتقدير: أكلَّ عام حدوث نَعَم، أو إحراز نَعَم، والحذف هاهنا أحسنُ منه في المسألة، لأن قوله: تحوونهُ يشعر بالمحذوف؛ لأن طول الكلام بصفة المبتدأ سدَّ مسد الخبر، ومنهم مَنْ يقول: الليلةُ الهلالُ، برفع الليلة، والتقدير: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه[٢]] كما تقول: اليوم يوم زيد، إذا كان له[٣] يوم معروف به في أمرٍ ما.

وأمَّا قوله: اليومَ خمرٌ وغَداً أمْرٌ[٤]، فإنه يريد: اليوم شرب خمر، فإن دخل حرف الجر على الزمان لم يجز الإخبار به عن الجُثة أيضاً، فكما لا تقول: زيدٌ يوم الجمعة، لا تقول: زيد في يوم الجمعة.

فأما قول الشاعر[٥]:

---

(١) قائله «قيس بن حصين بن يزيد الحارثي»، كما في الخزانة ١: ١٩٨، والبيت في الكتاب ١: ٦٥، والمخصص ١٧: ١٩، والإنصاف: ٦٢، والخزانة ١: ١٩٦، والعيني ١: ٥٢٩، واللسان (أبل، نعم).
النعم: الإبل، اسم مفرد بمعنى الجمع، يذكر ويؤنث. تحوونه، من حويث الشيء إذا ملكته. يلقحه قوم: أي: يحملون الفحولة على النوق، وينتج الدابة استولدها. يصف قوماً بالاستطالة على عدوهم، وشن الغارة فيهم، فكلما ألقح عدوهم إبله أغاروا عليها فنتجت عندهم. وعلى هامش (د): وبقيته:

أربابـــه نـــوكى فـــلا يحمونـــه

ولا يلاقـــون طعانـــاً دونـــه

أربابـــه نـــوكى فـــلا يحمونـــه

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من: ع.

(٣) (له) ساقط من: ع.

(٤) مَثَلٌ لهمام بن مرة، أو لامرئ القيس، ومعناه: اليوم استرسال ولهو، وغداً الجد والتشمير. انظر جمهرة الأمثال ٢: ٤٣١، والقرطبي ١: ٢٠١، وشرح الرضي للكافية ١: ٩٤.

(٥) هو أوس بن حجر.

١٠٩ - لَعَمْرُكَ إنّا والأَحابيشَ كلَّهم لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارُها لَمْ تُقَلَّمِ[١]

فإنما أخبر عن الجُثّة بحرف الجر الداخل على الزمان؛ لأنه وصفه، فبعد عن الظرفية، وصارت فيه فائدة زائدة.

ويجوز: زيدٌ في الدار، وقيامُك في اليوم، وذهابُك إلى السوق، وهذا كلُّه ظاهر.

واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً، أو حرف جر، كقولك: زيدٌ عندك، وعمرو في الدار، فليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من عمرٍو في شيء، وإنما الظرف معمول الخبر، ونائبٌ عنه، والتقدير: استقر عندك، أو حدث و[٢]وقع أو مستقر، أو واقع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار على الحقيقة، فحذفتها وأقمت الظرف مقامها، للاختصار، لدلالة الظرف عليه، والمراد بالاستقرار استقرارٌ[٣] مطلق لا استقرارٌ خاص، حتى لو أردت بقولك: زيدٌ عندك، أنه قائم عندك، أو قاعد، لم يجز الحذفُ؛ لأن الظرف لا يدل عليه، إذ ليس من ضرورة كونه عندك، أو في الدار أن يكون قائماً، ولا أن يكون قاعداً.

واختلف أصحابنا في ذلك[٤] المحذوف: فذهب الأكثرون: إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل[٥]، وتقديره: زيدٌ استقر في الدار، أو حلَّ في الدار، ويدل عليه جوازُ وقوعه صلةً، كقولك: الذي في الدار زيدٌ، والصلة لا تكون إلا جملةً؛ ولأن الجار والمجرور لا بدَّ لهما من متعلّق، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، فتقدير[٦] الأصل الذي هو الفعل أولى.

---

(١) الديوان: ١٢٠، والبيت في شرح ديوان زهير لثعلب: ٢٤، ومعاهد التنصيص ١: ١٨٣، ١٨٧. أي: نحن في حرب. ورواية الديوان (لعمرك إنا والأحاليف هؤلا..).

(٢) (أحدث أو) في: ع.

(٣) (استقرار) ساقط من: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩١.

(٥) (جزء الجملة) مكان (حيز الجمل) في: ع.

(٦) (فتقدر) في: ع.

وقيل: إن المحذوف اسم وأنه من[١] حيز الإخبار بالمفرد وتقديره: زيدٌ مستقر، أو كائن، ونحوهما، لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً فإضمار الأصل أولى، ولأن إضمار مفرد أقربُ إلى الأصل من إضمار جملة. ثم إنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر، وأقمت الظرف مُقامه، صار الظرف هو الخبر، و[٢]صار ذلك المحذوف أصلاً مرفوضاً، لا يجوز إظهاره، لأن الظرف قام مَقامه، ودلّ عليه، وكذلك إذا وقع الظرفُ صفةً، كقولك: مررتُ برجلٍ خلفك، أو حالاً، كقولك:/ جاء زيدٌ خلفَك، إذا جعلت [٥٨] خلفك متعلقاً بمحذوف هو الحال.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] فلا يعني[٣] بالمستقر الموجودَ، وإنما يعني[٤] به الساكنَ، الذي[٥] هو ضدُّ المتحرك، فلأجل ذلك أظهره.

وقيل[٦]: إنه يجوز إظهارُه رعايةً للأصل، فإن ذكرته[٧] أوّلاً، وقلت: استقر عندك، فلا يمنع مانع، هكذا ذكروه، وفيه اضطراب فليتأمل.

ثم المختار أن الضمير الذي كان في المحذوف انتقل إلى الظرف واستكنَّ فيه كما يستكن في الفعل، وصار مرفوعاً به، فإذا قلت: زيدٌ خلفَك. فالتقدير: زيدٌ خلفك هو، يدل عليه ما روى سيبويه[٨]: مررتُ بقومٍ مع فلان أجمعون، فأجمعون: تأكيد للضمير المستكن في مع، إذ لا يمكنه حمله على غيره. فكأنه قال: مررتُ بقومٍ مع فلان هم أجمعون.

---

(١) (في) في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (جاءني) في: ع.

(٤) (نعني) في: ع.

(٥) (الذي) ساقط من: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٠.

(٧) (ذكر به) في: ع.

(٨) انظر الكتاب ٢: ٥٧ هارون.

وقال كُثَيِّر[١]:

١١٠ - فإنْ يكُ جُثماني بأرضٍ سِواكُمُ ... فإنّ فؤادي عندَكِ الدهرَ أجمَعُ[٢]

فأجمع: تأكيد للمستكن في عندك، والقوافي مرفوعة، وبعده:

١١١ - إذا قلتُ هذا حينَ أسلو ذكرتُها ... فظلّت لها نفسي تتوقُ وتنزعُ[٣]

وقيل: لا ضمير في الظرف، وحرف الجر، بل حُذف بحذف رافعه.

وذهب أبو العباس ثعلب[٤] إلى أن الظرف وحرفَ الجر خبر عن المبتدأ، لا يتعلق بشيء وأنشده[٥] أصحابنا، بأن الظرف منصوبٌ، فلا بدّ له من ناصب.

فقد تلخص مما ذكرنا، أنّك إذا قلت: زيدٌ عندك، فعندك: ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء أكان اسماً أو فعلاً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك

---

(١) هو «كُثَيِّر بن عبد الرحمن، الخُزاعي المدني»، أبو صَخر، متيم مشهور من شعراء الدولة الأموية، وصاحبته عَزَّة (ت ١٠٥هـ) الشعر والشعراء ١: ٥٠٣، والسمط ١: ٦١، والخزانة ٢: ٣٨١، والأعلام ٦: ٧٢.

(٢) البيت في ديوان كُثير: ٥٧، وأمالي بن الشجري ١: ٢١٧، والسمط ٥٠٥، والهمع ١: ٩٩، والدرر ١: ٧٥، والمغني ٢: ٤٩٤، والخزانة ١: ١٩٠، والعيني ١: ٥٢٥، والأشموني ١: ٢٠١.

(٣) البيت في الديوان برواية:

إذا قلت هذا حين أسلو وأجْتَري ... على هجرها ظَلَّتْ لها النفسُ تَشْفَعُ

ونَسَب البيتين في الخزانة ١: ١٩٠-١٩١ لجميل بن معمر، ثم قال: ورأيت في تذكرة أبي حيان أن البيت لكُثير عَزّة وقال بعده:

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو ذكرتُها ... فظلّت لها نفسي تتوق وتنزع

والصواب ما قدمناه.

(٤) هو «أحمد بن يحيى بن زيد، الشيباني – بالولاء – أبو العباس، المعروف بثعلب»، إمام الكوفيين في النحو واللغة، حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف (ت ٢٩١هـ) في بغداد. انظر طبقات النحويين ١٤١، ونزهة الألباء ٢٢٨، وإنباه الرواة ١: ١٣٨، وبغية الوعاة ١: ٣٩٦، ولطائف الإشارات ١: ١٥٤، والأعلام ١: ٢٥٢.

(٥) (فأجابه) في: ع.

الضمير في موضع رفع[١]، بأنه خبر المبتدأ، وكذلك إذا قلت: زيدٌ في الدار، أو من الكرام[٢].

«وتقول: زيدٌ في الدار قائمٌ وقائماً، وعمْرو فيك راغبٌ، لا غير»

الظرف[٣] وحرف الجر، متى وقع واحدٌ منهما خبراً.

فسيبويه[٤] يسميه مستقراً لأنه يقدّر باستقر، ومتى لم يقع خبراً سماه لغواً.

وحرف الجر الذي يقع خبراً عن المبتدأ على وجهين: تام، وناقص، فالتام: ما حصلت به الفائدة كقولنا: المالُ لك، والخبر منك، والأمر إليك.

فهذا إذا جئت بعده بصفة جاز فيها[٥] الرفعُ والنصبُ. تقول: زيدٌ في الدار قائمٌ وقائماً، فإذا رفعتَ كان خبرَ مبتدأ، وحرف الجر متعلقاً به، ولا ضمير فيه وموضعه النصب، على ما تقدم، وهو لغو.

قال النابغة[٦]:

١١٢ - فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[٧]

فالسم: مبتدأ، وناقع: خبره، وفي أنيابها: متعلق بناقع.

وإذا نصبت، كان حالاً، وحرفُ الجر مستقر؛ لأنه في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ،

---

(١) (الرفع) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٠-٩١.

(٣) (الظروف) في: ع.

(٤) الكتاب ١: ٢٧.

(٥) (فيه) في: ع.

(٦) الذبياني، ديوانه ٤٦.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٢٦١، والمصون ٦٩، والمغني ٢: ٦٣٢، والهمع ٢: ١١٧، والدرر ٢: ١٤٨، والعيني ٤: ٧٣، والأشموني ٣: ٦٠. ساورتني: وَاثَبَتْنِي، والأفعى لا تلدغ إلا وثباً، ضئيلة: حية دقيقةٌ قليلة اللحم. وإنما يدق جسمها عند الكبر، فيكون ذلك أنكى لسمّها، والرقش: جمع رقشاء، وهي المنقطة بسواد، والناقع: الخالص، أو الثابت.

وفيه ذكر يعود على المبتدأ، والناقص: ما لا يحصل بمجرده فائدة، كقولك: زيدٌ[١] فيك راغبٌ، ومحمدٌ بك مأخوذٌ، وعبدُ الله عليك حريصٌ[٢]. ولا يجوز إلا رفع الصفة، إذ الكلام لا يتم دونها. وتقول: السير اليوم طيب، فيجوز رفع طيب[٣]، إمّا على أن تجعل السير مبتدأ واليوم متعلّقاً به، وطيباً: خبرُ السير، فعلى هذا لا يجوز أن تقول: السيرُ طيبٌ اليوم[٤]، لئلا يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. وإمّا على أن يجعل السير: مبتدأ، وطيباً: خبره، واليوم: متعلق به، وأصل الكلام: السيرُ طيبٌ اليومَ، فقدمته توسّعاً. ويجوز نصب طيب فيكون السير: مبتدأ واليوم: خبره، لا غير، وطيباً: نصب[٥] على الحال من الذكر الذي في اليوم.

«وحقُّ المبتدأ التقديمُ[٦]، ولذلك جاز: في داره زيدٌ، وامتنع: صاحبُها[٧] في الدار»

المبتدأ محكوم[٨] عليه، فلا بدّ له من تقدّم عقليّ، ليكون الحكمُ على متحقِّق ثابت، ولأن المبتدأ معلوم للمخاطب، فإذا سمع ذكره تشوَّق إلى معرفة أحواله، ومالَ إلى معرفة الخبر، وحقُّ الخبر التأخيرُ؛ لأنه المنتظر بعد الاسم المعروف، ولذلك أي[٩]: لكون حقه أن يكون مقدّماً أجاز البصريون: في داره زيد، فالجار وقع[١٠] خبراً عن المبتدأ، وهو مضاف وقع[١١] إلى ضمير المبتدأ، الذي هو متأخر عنه في اللفظ، فهو في الظاهر إضمارٌ قبل الذكر.

---

(١) (زيد) ساقط من: ع.

(٢) (حريص) ساقط من: ع.

(٣) (فيجوز رفع طيب) ساقط من: ع.

(٤) (اليوم) ساقط من: ع.

(٥) (نصب) ساقط من: ع.

(٦) (التقدم) في: ع.

(٧) (وصاحبها) بالواو في: ع.

(٨) (المحكوم) في: ع.

(٩) (أي) ساقط من: ع.

(١٠) (وقع) زيادة من: ع.

(١١) (وقع) ساقط من: ع.

ولكنه لما كانت النية بالخبر التأخير، كان المضمر[١] متأخراً في المعنى وإن تقدم في اللفظ، وكذلك إذا قلت: خلفه مال عمرو، ومنعوا: صاحبُها في الدار، لأن صاحبها هو المبتدأ، وقد وقع في موضعه/ والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي به غيرها، وهو [٥٩] مضاف إلى[٢] ضمير المجرور الذي هو متأخر عنه[٣] لفظاً ومعنى فالمضمر قد تقدم على المظهر لفظاً ومعنىً، وذلك غير جائز، ولا يبعد على مذهب ابن جني حيث أجاز: ضَرَبَ غلامُه زيداً[٤]، أن يجيز: صاحبُها في الدار، وسيأتي ذلك في فصل الفاعل إن شاء الله[٥].

ومنع الكوفيون: في داره زيدٌ أيضاً، لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر، وسنعود[٦] بعد هذا إليه.

«ويجب تقديمُه في مثل: مَنْ عندك؟ ومَن يقم أُحْسِنْ إليه»

حالُ المبتدأ والخبر [بالنسبة إلى[٧]] التقديم والتأخير ثلاثةُ أقسام:

الأول: ما يجب فيه تقديمُ المبتدأ[٨] وتأخيرُ الخبر[٩]، وذلك على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون المبتدأ مشتملاً على ما له صدرُ الكلام كأسماء الاستفهام، إذا كان الخبر ظرفاً أو حرفَ جر، كقولك: مَنْ عندك؟ ومَنْ في الدار؟ وما معك؟ فإن قلت: مَنْ أبوكَ؟ فالأحسن أن تجعل مَنْ: مبتدأ وأبوكَ: خبراً ليقع كل شيء في موضعه. ويجوز أن يكون أبوك : مبتدأ ، ومَنْ: خبره، ويظهر الفرق إذا دخل كان، فتقول على الأول: مَنْ كان

---

(١) (المضمر) ساقط من: ع.

(٢) (لها) في: ع.

(٣) (عنه) ساقط من: ع.

(٤) انظر شرح الرضي للكافية ١ : ٨٨.

(٥) (الله تعالى) في: ع.

(٦) (وسيعود) في: ع.

(٧) ما بين الحاصرتين من: ع، ومكانه (بغيره) في: د.

(٨) (المبتدأ) ساقط من: ع.

(٩) (الخبر) ساقط من: ع.

أباك؟ وعلى الثاني: مَنْ كان أبوك؟ وإن وضعت موضع مَنْ (أيّا) ظهر فيه الإعراب فتقول على الأول: أيُّهم كان أباك؟ وعلى الثاني، أيُّهم كان أبوك؟ ويجوز: زيدٌ مَنْ أبوه؟ لأن الاستفهام وقع في صدر الكلام، إذ هو مبتدأ ثان، كما إذا كان المبتدأ شرطاً، كقولك: مَنْ يقمْ أُحسنْ إليه، فمَنْ: مبتدأ، وخبره الشرط أو[١] الجزاء أو ما فيه عائد منهما، فيه ثلاثة أقوال، وعلى الثالث يلزم أن يكون في المثال المذكور خبرُ إنّ، وهو ضعيف؛ إذ لا يجوز عطفُ أحدهما على الآخر، وفي الخبرين يجوز ذلك، ولا يجوز تأخير (مَنْ) هاهنا لما ذكرنا، وكذلك إذا كان المبتدأ ضميرَ الشأن والقصة، كقولك: هو زيدٌ قائم. وسيأتي ذلك في المضمرات إنْ شاء الله[٢].

«وأنت أنت، وزيدٌ أخوك، وأفضلُ منّي أفضلُ منك»

الثاني: أن يستوي حال المبتدأ والخبر، بأن يكونا معرفتين، كقولك: أنت أنت، وزيدٌ أخوك. أو نكرتين موصوفتين، كقولك: أفضلُ منّي أفضلُ منك، وغلامُ رجل خيرٌ من عبدِ امرأة، فيجبُ تقديم المبتدأ، إذ لو قدم الخبر لسبق إلى ذهن المخاطب أنه المبتدأ، فيؤدي إلى الالتباس، وهذا كما أوجبنا تقديم الفاعل في نحو: ضربَ موسى عيسى، دفعاً للبس، فأيهما قدمت هاهنا كان مبتدأ، إلا أن يكون في اللفظ دليل على أن المبتدأ هو المؤخر فيجوز إذ ذاك، كقوله[٣]:

١١٣- بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرجالِ الأَبَاعِدِ[٤]

فلو كان (بنونا) مبتدأ لزم أن لا يكون لهم بنون إلا بني أبنائهم، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر، لظهور المعنى، وأمن اللبس كما أجزنا تقديم المفعول في قولك:

---

(١) (و) في: ع.

(٢) (الله تعالى) في: ع.

(٣) (كقولك) في: ع.

(٤) ينسب للفرزدق، وهو في الإنصاف ١: ٦٦، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٢٠، وشرح ابن يعيش ١: ٩٩، ٩: ١٣٢، والخزانة ١: ٢١٣، والمغني ٢: ٥٠٤، والهمع ١: ١٠٢، والدرر ١: ٧٦، والأشموني ١: ٢١٠.

أكلَ الكمثرى موسى، وأبرأ[١] المرضَى عيسى؛ لأمن اللبس، وهكذا قوله[٢]:

١١٤ - نَـمْ وإنْ لم أنَـمْ كَـرَايَ كَرَاكـا [٣] ....

فكراك: مبتدأ، وكراي: خبره، لأن غرضه جعل كرى[٤] المخاطب المأمور بمنزلة كراه، وعلى هذا نسج أبو تمام[٥] في وصف القلم فقال:

١١٥ - لُعَابُ الأَفَاعِي القَـاتِلاتِ لُعَابُـهُ ... وأَرْيُ الجَنَـى اشْـتَارَتْه أَيْـدٍ عواسِـلُ[٦]

---

(١) (أبر) في: ع.

(٢) القائل أبو تمام.

(٣) صدر بيت وتتمته: شاهدٌ منكَ أنَّ ذاكَ كذاكا. وهو في شرح ديوانه ٧٦١.

(٤) (كراي) في: ع.

(٥) هو «حبيب بن أوس الطائي، أبو تمام»، الشاعر، أحد أمراء البيان (ت٢٣١هـ). نزهة الألباء ١٥٥، والخزانة ١: ١٧٢، والأعلام ٢: ١٧٠ (قول أبو) في: ع.

(٦) البيت في ديوانه ٣: ١٢٣، وشرح ابن يعيش ١: ٩٩، والخزانة ١: ٢١٤. الأَرْيُ: ما لزق من العسل في جوف الخلية، والجَنَى: العسل، والإضافة للتخصيص، اشتارته: استخرجته، يقال: شار فلانٌ العسلَ شَوراً وشِياراً وشِيارة: إذا استخرجه، وكذلك أشاره واشتاره. العواسل: جمع عاسلة، أي مستخرِجة العسل، والعاسل مشتار العسل من موضعه.

وهذا البيت أحد أبيات عشرة في وصف القلم من قصيدة لأبي تمام مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات، وهي أحسن ما قيل في القلم. ومعنى البيت: لعاب قلمه بالنسبة إلى الأعداء سم قاتل، وبالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل.

وكُتِبَ على هامش (د):

لَـكَ القلـمُ الأَعْـلَى الـذي بِشَـبَاتِهِ ... تُصَـابُ مِـنَ الأمْـرِ الكُـلَى والمَفَاصِـلُ

لَـه الخَلَـوات الـلاءِ لَـولا نَجِيُّهـا ... لمـا احْتَفَلَـت للمُلْـكِ تلـك المحافـل

لعاب الأفاعي.. البيتَ .. وبعده:

لَـه ريقَـةٌ طَـلٌّ ولكـنَّ وقعَهـا ... بآثـاره في الشـرق والغـرب وابـلُ

فصيح إذا اسـتنطقته وهـو راكـب ... وأعجـم إن خاطبتـه وهـو راجـل

لعابه: مبتدأ، ولعاب الأفاعي: خبره، فقدّم لظهور المعنى.

وقوله في المختصر: أنت أنت، ظاهر اللفظ فاسدٌ، لاتحاد الخبر والمخبر عنه لفظاً ومعنًى، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنما جاز هاهنا، لأن المراد من التكرير، أنت على ما عرفتُك، من الوتيرة والمنزلة، لم تتغير عنه، فقد أفاد الخبر ما ليس في المبتدأ.

وعليه قول أبي النجم[1]:

١١٦- أنا أبو النجمِ وشِعري شِعري[2]

أي: شعري هو شعري المعروف الموصوف، كما عرفته، لم يتغير عن ذلك ولهذا يجوز سلبُ الشيء عن نفسه، إذا تغير[3] عما عُهد عليه.

قال العبّاس بن مِرْداس[4]:

١١٧- أنكرْتُ بَعْدَكَ مَنْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ ... ما الناسُ بَعْدَكَ يا مِرداسُ بالناسِ[5]

وقال النابغة:

---

(١) هو «الفضل بن قُدَامة العجلي، أبو النجم»، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، (ت١٣٠هـ) الشعر والشعراء ٢: ٦٠٣، والسمط ١: ٣٢٨، والخزانة ١: ٤٩، والأعلام ٥: ٣٥٧.

(٢) البيت:

أنا أبو النجم وشعري شعري ... لله دري ما يجن صدري

والرجز في الكامل ١: ٤٢، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٠٣، ٤: ١٦١٠ والخزانة ١: ٢١١، والمغني ١: ٣٦٦، ٢: ٤٨٨، ٧٣٤، ورغبة الآمل ١: ١٥٩. (أنا أبو النجم) ساقط من: ع.

(٣) (تغيره) في: ع.

(٤) (عباس) في: ع (بن) ساقط من: د، ع. من بني سليم، أبو الهيثم، شاعر فارس، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وشهد مع النبي ﷺ الفتح وحنيناً (ت نحو ١٨هـ). الشعر والشعراء ١: ٣٠٠، والسمط ١: ٣٢، والإصابة ٣: ٦٣٣، والخزانة ١: ٧٣.

(٥) البيت في الكامل ٣: ٨٩٦، ٩٩٩ منسوباً لعمران بن حطان. ورغبة الآمل ٧ :٨٣، ١٩٦.

١١٨ - يـوم كَواكِبُـهُ للنـاسِ ظـاهرةٌ   لا النـورُ نُـورٌ ولا الإظـلامُ إظـلامُ[١]

وقوله: زيدٌ أخوك، إن أردت أخوةَ النسب، فإنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه، لفرقةٍ كانت بينهما/ أو لسبب آخر ويعلم أنّ له أخاً ولا [٦٠] يدري أنه زيدٌ هذا، فتقول: زيدٌ أخوك، أي: هذا الذي عرفته هو أخوك، الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وهذا فائدة الخبر عند كونهما معرفتين، فإن كان المخاطب يعرفهما مجموعين، لم يكن في الأخبار فائدة.

فالحاصل: أنك إذا قلت: زيدٌ أخوك، فقد عرفته الأخوة وهو يعلم أن اسم الرجل زيدٌ، وإذا[٢] قلت: أخوك زيدٌ، فقد عَرَّفته الاسم، وهو[٣] يعرف الأخوة، وقد يقال: مثل هذا الكلام أيضاً لمن قد[٤] نسي فَيُذَكَّر، ولمن يريد إيقاع المساءة به، فيقال: زيدٌ أخوك، فَيُذَكَّر بالقرابة ليعفو كما قيل للنبي - عليه السلام -: قريشٌ أهلُك[٥]. وقد كان عالماً بذلك، لكنه ذُكر للاستعطاف.

«وزيد قام»

الثالث: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر فعلاً مسنداً إلى ضميره، كقولك: زيدٌ قام،

---

(١) البيت في الديوان ٢٢٢ برواية:

تبـدو كواكِبُـهُ والشـمسُ طالعـةٌ   نُـوراً بنـورٍ وإظلامـاً بـإظلامِ

وأما الرواية التي ذكرها المؤلف فعلى الإقواء، يَصِفُ يوماً.

(٢) (فإذا) في: ع.

(٣) (قد) في: ع.

(٤) (قد) ساقط من: ع.

(٥) أخرج أحمد في مسنده ١: ٣٨٣ عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - لما كان يومُ بَدْرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟» قال: فقال أبو بكر: يا رسول الله، قومُك وأهلُك..» وقريب منه في الحلية ٤: ٢٠٧. ومثله في مجمع الزوائد ٦: ٨٧، والحاكم في مستدركه ٢: ٣٢٨ من حديث ابن عمر برواية: قومك وعشيرتك، والبيهقي في السنن ٦: ٣٢١ من حديث ابن عباس برواية: هم بنو العم والعشيرة.

ولا يجوز أن تقول: قام زيدٌ، معتقداً أنه خبر مقدّم، لما فيه من الإضمار قبل الذكر، ولأن الفعل إذا[١] قدِّم صار أهلاً لأَنْ يعمل في الاسم، وهو أقوى من الابتداء، وسنقيم[٢] الدلالة على أن زيداً، في قولنا: زيدٌ قام: مبتدأ، لا فاعل قام.

«وتأخيره في مثل: أينَ زيد؟»

القسم الثاني: ما يجب فيه تأخير المبتدأ، وتقديمُ الخبر. وذلك على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون الخبر استفهاماً كقولك: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتال؟ فإذا قلت: أين زيد؟ فأصله: أزيد عندك؟ فحذفوا[٣] الظرف، وأتوا بأين مشتملة على الأماكن كلها، وضمنوها معنى همزة الاستفهام، فقدَّموها لتضمنها الاستفهام لا لكونه خبراً.

وكذلك إذا قلت: كيف زيدٌ؟ معناه على أيّ حال زيدٌ؟ وإذا قلت: متى القتالُ؟ فمعناه: القتال غداً[٤]، فعُمل بهما ما عُمل بأين. عن أبي الحسن أنه أجاز: زيدٌ أين؟ والقتالُ متى؟ على استكنان الضمير في الظرف، كما يستكنُّ في الفعل في قولك: زيدٌ قام، ومتى كان أحد جزأي[٥] الجملة الاسمية اسماً من أسماء الاستفهام، لم تدخل[٦] (إنَّ) وأخواتها عليها، لما فيه من تقديم (إنّ) على الاستفهام أو تقديم خبر (إن) عليها، ويجوز إدخال كان وظننت وأخواتها[٧] عليها، لجواز تقديم أخبارها عليها، فتقول: أين كان زيدٌ؟ ومَنْ كان أبوك؟ وأين ظننتَ زيداً؟ ومَنْ ظننتَ أباك؟

---

(١) (إذ) في: ع.

(٢) (سيقيم) في: ع.

(٣) (فحذفوه) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٤.

(٥) (جزء) في: ع.

(٦) (يدخل) في: ع.

(٧) (وأخواتها) في: ع.

«ولك مالٌ وخلفَك رجل»

الثاني: أن يكون المبتدأ نكرةً، والخبر حرفَ جر، أو ظرفاً، كقولك: لك مالٌ، وخلفك رجل، لأنك لو أخّرت الظرف وحرف الجر فقلت: مالٌ لك، ورجلٌ خلفك، لالتبس بالصفة؛ إذ الظرف وحرفُ الجر يقعان صفة للنكرة، وكذلك إذا كان الخبر جملة، كقولك: أبوه منطلق رجلٌ؛ لأن الجمل تقع أيضاً[١] صفة للنكرة.

فإن قلتَ: فيلزمك أن لا تُجز[٢] الإخبار عن المعرفة بالمعرفة، التي يجوز أن توصف[٣] بها المعرفة التي قبلها، كقولك: زيدٌ المنطلق، وزيدٌ هذا، وزيدٌ غلامُ عمرو، وهذا الرجل، والرجلُ الظريف، والرجلُ غلامُ القوم، وأخوك صاحبُ عمرٍو، وأخوك هذا، وغلامُك الظريف، فقد أجيب بأن ذهابَ وَهْمِ السامع، إلى كون المذكور صفة للنكرة، أكثر من ذهابه إلى كونه صفة للمعرفة، لافتقار النكرة إلى الصفة للتخصيص، وعدم افتقار المعرفة إليها لتعيينها ولهذا قال الصيمريُّ[٤]: الأصل في المعرفة أن لا توصف[٥]، وفي النكرة أن توصف[٦]. وأما قولهم:

﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأنعام: ٥٤] وويلٌ له، وخيرٌ بين يديه، وشرٌّ أهرَّ ذا نابٍ، فقد تقدم الجواب عنها.

---

(١) (الجملة أيضاً تقع) في: ع.

(٢) (تجوز) في: ع.

(٣) (يوصف) في: ع.

(٤) هو «عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ النحويّ، أبو محمد»، له (التَّبصرة) في النحو، كتاب جليل أكثرُ ما يشتغل به أهل المغرب، وأكثرَ أبو حيانَ من النقل عنه. انظر بغية الوعاة ٢: ٤٩.

(٥) (يوصف) في: ع.

(٦) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ١: ٢٩٨: وجب أن تكون المعرفة أحقَّ بالحال، والنكرة أحقَّ بالصفة. وقال أبو الحسن الوراق في علل النحو ٣٨٠: الأصل ألاّ توصفَ المعارف، وأما النكرة فالأصل فيها أن تنعت.

«وعلى التمرة مثلُها زبدٌ»

الثالث: أن يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ، كقولك: على التمرة مثلها زبد، فمثلها: مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير التمرة، وزبد: بدل منه أو عطف بيان، أو تنصبه على التمييز، وعلى التمرة: خبر مثلها.

فلو قدمت (مثلها) على (التمرة) لتقدم الضمير لفظاً ومعنى وأنه غير جائز وإنما ذَكَرَ هذه المسألة هاهنا ليجتمع مع أخواتها وإلا ففيما تقدم من قوله: وامتنع صاحبها في الدار فما يغني عنها/ ويجوز في هذه المسألة: رفع (زيد) على أنه مبتدأ ونصب (مثلها) على [٦١] الحال؛ لكونه صفة نكرة متقدمة عليها، ويكون الأصل: على التمرة زبدٌ مثلُها.

ويجوز أن تكون[١] فتحة اللام بنائه[٢]، لإضافته إلى غير متمكن، فعلى هذا يجوز أن تجعله في موضع نصب على الحال، وقد وافقت حركةُ البناء حركةَ الإعراب، كما[٣] تقول: زرتُك يومَ قَدِمْتَ، ويجوز أن تجعله في موضع رفع على أنه مبتدأ، وزبد: بدل منه.

«وعندي أنك قائم»

أنك قائم: مبتدأ، لأنه في تأويل المصدر، وعندي: خبر مقدم عليه، أي: عندي قيامُك.

قيل: إنما أوجبوا تقديمَ الخبر ها هنا، لأنهم قصدوا من أول الأمر التنبيه بذلك على أنها المفتوحة خوفاً أن يلتبس بموضع المكسورة.

وقيل: ليفرقوا بينها وبين التي بمعنى (لعل)؛ لأن تلك لا تكون إلا صدر الكلام.

وقيل: فعلوا ذلك كراهة بقاء (أن) المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيؤدي إلى دخول (أن) عليها.

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (بنائية) في: ع.

(٣) (كأنك) في: ع.

«ويجوز الأمران، في نحو: زيدٌ قائمٌ»

القسم الثالث: أن يجوز تقديم المبتدأ وتأخيره، وله صور:

الأولى: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر اسماً مفرداً نكرة، سواء كان جامداً أو مشتقاً فتقول: هذا ثوبٌ، وزيدٌ قائم، وثوبٌ هذا، وقائمٌ زيدٌ، وكذلك: زيدٌ غلام رجل، وغلامُ رجل زيدٌ، فإنه قد علم لا يبتدأ بالنكرة مع وجود المعرفة.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ مطلقاً، فإنك إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فقد قدمت ضمير زيد[١] المستكن في (قائم) عليه.

وكذلك إذا قلت: أبوه قائمٌ زيدٌ، فقد قدمتَ الهاء في أبوه، وهو ضمير زيد على زيد، ويذهبون في قولنا: قائم زيدٌ، إلى أنَّ زيداً[٢] مرتفع بقائم، فيوحدونه[٣] في الأحوال فيقولون: قائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون.

والمذهب الأول لكثرة مجيئه في كلام العرب قالوا: مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وتميمي أنا[٤]، قال الشاعر[٥]:

١١٩ - فَتىً ما ابْنُ الأَغَرِّ إذَا شَتَوْنَا ... وَحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ[٦]

أراد: ابنُ الأغر فتى، وما: زائدة.

---

(١) (زيداً) في: ع.

(٢) (زيد) في: ع.

(٣) (فيؤخرونه) في: ع.

(٤) انظر الإنصاف ١: ٦٦ وشرح ابن يعيش ١: ٩٢ (يَشْنَاكَ) في: د.

(٥) هو «مالك بن خالد الخناعي الهذلي» يمدح زُهَيْرَ بن الأَغَرِّ اللِّحْيَانِيَّ.

(٦) البيت في ديوان الهذليين ٣: ٥، وشرح السكري ١: ٤٥١، والإنصاف ٦٦، واللسان (قمح). قماح: من مقامحة الإبل في الشتاء، إذا لم تَشْرَب الإبل الماء في الشتاء فقد قامحت، ترفع رؤوسها. وشهراً قماح: شهران في قلب الشتاء: كانون الأول وكانون الآخر.

قال الكميت:

١٢٠ - وقــالوا تُــرَابِيٌّ هَــوَاهُ ورَأْيُــه بــذلك أُدْعَــى فــيهُمُ وأُلَقَّــبُ[١]

ومثله كثيرٌ.

وأمّا تقديم المضمر على الظاهر، فإنما يمنع[٢] منه، إذا تقدم لفظاً ومعنىً. أما إذا تقدّم لفظاً[٣] والنية به التأخير، فلا بأس.

قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

وفي الأمثال: في بيته يُؤتى الحكمُ[٤]، وعلى أهلِها دلتْ براقشُ[٥]، وفي أكفانه لفُّ الميتِ[٦].

«وعمرٌو ضربتُه»

الثانية: أن يكون المبتدأ معرفةً، والخبر جملةً، والعائد ضمير منصوب أو مجرور، كقولك: عمرو ضربته، وضربته عمرو[٧]، وزيد أبوه قائم، وأبوه قائم زيد.

والكوفيون لا[٨] يجيزونه، لما تقدم.

---

(١) البيت في شرح هاشميات الكميت ٥٤، ترابي: منسوب إلى أبي تراب: علي رضي الله عنه.

(٢) (منع) في: ع.

(٣) (ومعنى أما إذا تقدم لفظاً) ساقط من: ع.

(٤) انظر أمثال السدوسي ٤٧، وجمهرة الأمثال ١: ٣٦٨، ٢: ١٠١، وشرح ابن يعيش ١: ٩٢، ومجمع الأمثال ٢: ٧٢، والمقتضب ٤: ١٠٢، والأشباه ١: ٨٩.

(٥) يضرب لمن يعمل عملاً يرجع ضرره إليه. وبراقش: اسم كلبة لقوم من العرب، أُغِيرَ عليهم فهربوا ومعهم براقش، فاتبع القوم آثارهم بنباح بَرَاقش فاجتاحوهم. انظر جمهرة الأمثال ٧: ٥٢، ومجمع الأمثال ٢: ١٤.

(٦) انظر الإنصاف ١: ٦٦، وشرح ابن يعيش ١: ٩٢، وشرح الرضي للكافية ١: ٩٤.

(٧) (وضربته عمرو) جاءت بعد (وزيد أبوه قائم) في: ع.

(٨) (لا) ساقط من: ع.

وكذلك إذا كان العائد ضميرَ تثنية أو جمع. كقوله[١]: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] في أحد الأقوال. فإن كان العائد ضميرَ مرفوع[٢] مفرداً، كقولك: زيدٌ قام، لم يجز التقديم لما تقدم، ولمثل قولك: عمرٌو ضربته. سبعُ صور تأتي في المفعول به إن شاء الله[٣].

«وبكرٌ في الدار، وخالدٌ عندك»

الثالثة: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر ظرفاً، أو حرف جر، كالمثالين المذكورين فيجوز أن تقول: في الدار بكرٌ، وعندك[٤] خالدٌ، بلا خلاف. لكن عند البصريين في الدار، وعندك: خبران مقدمان على بكرٍ وخالدٍ. وفيهما ضمير، والنية بهما التأخيرُ.

وعند الكوفيين: بكر، وخالد: مرتفعان بالظرف، ولا يجيزون أن يكونا[٥] خبرين لتقدم المضمر على الظاهر، وهو فاسد، لأنهما لو كانا مرتفعين بالظرف، لما جاز أن نقول: إنّ في الدار بكراً، ولعل عندك خالداً؛ لدخول عاملٍ على عاملٍ، ولما جاز: في داره زيدٌ، لتقدم المضمر على الظاهر لفظاً وتقديراً[٦].

«وقد يتعدّد مثل ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ[٧]﴾ [البقرة: ٢١٨]، [آل عمران: ٣١]»

لما كان الخبر مشبّهاً بالفاعل، كان القياس أن لا يجيء للمبتدأ خبران، كما لا يجيء للفعل فاعلان، وإنما جاز أن يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً من حيث إنه مشبه بالصفة/ حيث دلّ على استقرار معنىً في الأول. [٦٢]

---

(١) (كقوله تعالى) في: ع.

(٢) (المرفوع) في: ع.

(٣) (تعالى) في: ع.

(٤) (وعند) في: ع.

(٥) (يكونا) في: ع.

(٦) (لفظاً وتقديراً) ساقط من: ع.

(٧) وغيرهما.

والصفات قد تتعدد فكذلك الأخبار، ويجوز تغايرها[١] بالمعرفة والنكرة.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦] ويجوز عطف بعضها على بعض نظراً إلى المغايرة.

ويجوز ترك العطف نظراً إلى أنها أخبار عن شيء[٢] واحدٍ وهو هو في المعنى.

«وقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ[٣]، في حكم: هذا مزٌّ»

قالوا: هذا: مبتدأ، وحلو حامض: خبرانِ، وقيل عليه: قد ثبت أن خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا فإنه يتضمن ضميراً، وأن الإضمار يعود على جملة[٤] الشيء لا على بعضه، فيجب أن يكون في[٥] (حلو حامض) ضميران، كل واحد منهما يعود على هذا، والمشار إليه واحد، وهو المخبر عنه، فينبغي أن يكون جميعه حلواً، وجميعه حامضاً، وهو مُحال.

ولا يجوز أن يريد: هذا حلوٌ بعضُه، وحامضٌ بعضُه؛ لأنه لم يَجْرِ[٦] ذكر بعض[٧] فتعيد إليه الضمير[٨]، وأيضاً فالمتكلم لم يقصد ذلك.

وجوابُه أن الكلام محمول على غير ظاهره، ومعناه: هذا مز، والمز: يجمع الطعمين، فجيء بحلو حامض على سبيل الاستعارة، لأنه أخذ من كل واحد منهما بطرف، وفي الاستعارة مبالغة أكثر من الحقيقة، لأن فيه إثبات[٩] المزوزة بعلتها، وقد سلكت العرب مثل هذا، قال طرفة:

---

(١) (تغايرهما) في: ع.

(٢) (الشيء) في: د.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٩، وشرح التسهيل ١: ٣٣٧.

(٤) (حمل) في: ع.

(٥) (في) ساقط من: ع.

(٦) (يجز) في: ع.

(٧) (البعض) في: ع.

(٨) (فيعيد الضمير إليه) في: ع.

(٩) (إثباتاً) في: ع (المزوزة) ساقط من: ع.

١٢١ - وفي الحيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ المَرْدَ شادِنٌ ... مُظَاهِرُ سِمْطَيْ لُؤلُؤٍ وزَبَرْجَدِ

خَذُولٌ تُراعِي رَبْرَباً بخَمِيلَةٍ ... تَنَاوَلُ أَطْرَافَ البَرِيرِ وتَرْتَدِي[١]

والمراد بالأحوى: الغزال، وبالخذول: البقرة الوحشية، وقد استعارهما للمرأة التي أشبهتهما بحسن الجيد والعين.

ولم يجيزوا: حلوٌ حامضٌ هذا، بالتقديم، ولم يذكروا له علَّة.

«ولا يجوز زيدٌ فمنطلق[٢]»

المبتدأ على قسمين:

الأول: ما هو عار من معنى الشرط والجزاء، نحو: زيد وعمرو، وهذا لا يدخل الفاء في خبره، فلا يجوز: زيدٌ فمنطلق؛ لأن الفاء حينئذ لا يجوز أن تكون عاطفة، لأن المبتدأ مفتقر[٣] إلى الخبر، ولا يتمّ إلا به، فلا يجوز عطفه عليه، كما لا يجوز عطف الفاعل على الفعل، وإذا لم يجز عطف المفعول على الفاعل، نحو: ضربَ زيدٌ فعمراً[٤]، مع استغنائه عنه، فألا[٥] يجوز عطف الخبر على المبتدأ مع شدة حاجته إليه كان أولى، ولا يجوز أن يكون جوابَ شرط؛ لأن زيداً اسم علم، وضع لتعريف هذا الإنسان المعين، فهو بعيد

(١) البيتان من معلقة طرفة. انظر ديوانه: ٨، ٩، وشرح النحاس للقصائد التسع ٢١٣، ٢١٤، وشرح الأنباري للقصائد السبع ١٣٩، ١٤١. المرد: ثمر الأراك، الواحدة مردة. الشادن: القوي الذي قد تحرك وكاد يستغني عن أمه من الظباء. المظاهر: الذي ليس واحداً فوق آخر. السمط: الخيط من اللؤلؤ. تراعي: تراقب. الربرب: قطيع الظباء والبقر. الخميلة: أرض سهلة ذات شجر. البرير: ثمر الأراك، أي: تتناول ثمر الأراك فتتهدل عليها الأغصان، فكأن الأغصان لها رداء.

(٢) انظر الكتاب ١: ٦٩.

(٣) (مفتقراً) في: ع.

(٤) (فعمر) في: ع.

(٥) (فإن لا) في: ع.

عن الفعل، ولا يجوز أن تكون[١] زائدةً عند سيبويه[٢]؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، فإنّ واضع اللغة حكيم، فلا يُدْخِلُ في الكلام ما لا فائدة فيه.

وأجاز أبو الحسن[٣] ذلك على زيادة الفاء، زاعماً كثرة ذلك عنهم.

وحكى: أخوكَ فوُجِد[٤]، على معنى: أخوكَ وُجد، وسيبويه لا يرى زيادة الفاء، وَتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة، فمنه قوله تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١] ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١] التقدير: فإياي فارهبوا[٥] فارهبون، فالفاء في الفعل المقدر زائدة عند أبي الحسن، وهي عند سيبويه عوض من تقديم الفعل في الأمر، إذا كان الأمر حقه[٦] أن يبدأ فيه بالفعل، فلما بدأ بالاسم جاء بالفاء عوضاً عنه، وهي في التقدير جوابُ شرط محذوف، ولذلك قالوا: بزيد فامرر، كان المعنى مهما فعلت شيئاً فامررْ بزيد.

و[٧]قال عدي بن زيد[٨]:

١٢٢ - أَرَوَاحٌ مُـــوَدِّعٌ أم بُكُـــورُ   أنـــتَ فـــانْظُرْ لأَيِّ حـــالٍ تَصِـــيرُ[٩]

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٦٩.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠٠.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠٠.

(٥) (فارهبوا) ساقط من: ع.

(٦) (حقه) ساقط من: ع.

(٧) (فقال) في: ع.

(٨) هو «عدي بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب» من بني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، نصراني، وليس من الفحول. انظر الخزانة ١: ١٨٤، والشعر والشعراء ١: ٢٢٥.

(٩) البيت في الكتاب ١: ٧٠، والخصائص ١: ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٩، والشعر والشعراء ١: ٢٢٥، وعيون ٣: ١١٥، والمغني ١: ١٧٩، والهمع ١: ١١، ٢: ١١١، والدرر ١: ٧٩، ٢: ١٤٥. أرواح: أراد: أذو رَوَاح، أو ألك رواح، أو أرواحك رواح مودع. والرواح: السير بالعشي. المعنى: إن الموت لا يفوته شيء، إن لم يَفْجَأ نهاراً فجأ بكوراً، وليس يدري المرء ما قدر له.

ومنه بيت الكتاب:

١٢٣- وقَائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[(١)]

فمن نصب: خولان، بمعنى: لابس خولان، جاز أن يجعل الفاء[(٢)] زائدة، أو جواب شرط محذوف.

ومن رفع جاز أن يجعل الفاء زائدة، وخولان: مبتدأ، والأمر خبره على قبح.

والجيد أن يكون خولان: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هؤلاء خولانُ فانكحْ كما تقول: هذا زيدٌ فقم إليه، قاله أبو علي. وأجاز[(٣)]: زيدٌ فمنطلق، على أن يكونا خَبَرَيْ مبتدأين محذوفين تقديره: هذا زيدٌ فهو منطلقٌ[(٤)].

«ويجوز: الذي يأتينا فمُكْرَمٌ، وكلُّ رجل عندي فله درهم، إلحاقهما بالشرط»

القسم الثاني: أن يكون المبتدأ متضمناً معنى الشرط، وذلك الأسماء الموصولة، كالذي والتي، ومَنْ، وما، وأيّ، والنكرات الموصوفة، فيجوز/ دخول الفاء في خبره [٦٣] جوازاً مستمراً، تشبيهاً له بالشرط والجزاء، وذلك بشرط أن يكون مبتدأه[(٥)] ليجري مجرى أسماء الشرط في أن لم يعمل فيها ما قبلها، وأن لا يراد بالموصول معين، بل يكون عاماً ليجري مَجراها في العموم، وأن تكون الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً، ليجري مَجرى أسماء الشرط في[(٦)] وقوع الفعل بعدها.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٧٠، ٧٢، والخزانة ١: ٢١٨، ٣: ٣٩٥، ٤: ٤٢١، ٥٥٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٠، ٨: ٩٥، والمغني ١: ١٧٩، ٢: ٥٣٦، والعيني ٢: ٥٢٩، والهمع ١: ١١٠، والدرر ١: ٧٩، والأشموني ٢: ٧٧، ٣: ٢٨٥. خولان: حي من اليمن، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب. الأكرومة: الكريمة. والحيان: حي أبيها وحي أمها. خلو: خالية من زوج. كما هي: كعهدك من بكارتها.

(٢) (الفاء) ساقط من: ع.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٥٣.

(٤) (فمنطلق) مكان (فهو منطلق) في: ع.

(٥) (مبتدأ) في: ع.

(٦) من (إن لم يعمل) إلى (أسماء الشرط في) ساقط من: ع.

مثاله: الذي يأتينا فمكرَمٌ، والذي خلفك فمنطلقٌ، وكلّ رجلٍ يأتينا فنُحسن[١] إليه، وكلُّ رجل خلفك فنُعطيه[٢].

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

وقال: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

وقال عَبْدَةُ بن الطَّبِيب[٣]:

١٢٤- نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ ... وكُلُّ خَيرٍ لَدَيْهِ فَهْوَ مَأْمُولُ[٤]

وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢].

فقيل: إنما دخل الفاء في خبرها، لكون[٥] الألف واللام الداخلة على أسماء الفاعلين بمعنى الذي، فقد أوقع الأمر خبراً للموصول، وأدخل الفاء كما قال: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦].

وقال سيبويه[٦]: السارقُ والسارقةُ، والزانيةُ والزاني مبتدآت محذوفاتُ الأخبار، كأنه قال: فيما يتلى عليكم السارقُ والسارقةُ ولما قال: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍ

---

(١) (فيحسن) في: ع.

(٢) (فيعطيه) في: ع.

(٣) هو «عبدة بن يزيد (الطبيب) من تميم»، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. (ت نحو ٢٥هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٢٧، والسمط ١: ٦٩، ورغبة الأمل ٥: ٩٠، والإصابة ٥: ١١٣، والأعلام ٤: ٣٢٢. (طيب) في: ع.

(٤) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٦٧٣، والهمع ١: ١٠٩، والدرر ١: ٧٩. السيب: العطاء الكثير، وأصله من: ساب الماء يسيب سيباً.

(٥) (للألف) مكان (لكون الألف) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٧١، ٧٢، ٢: ٢٠١.

﴿بَيِّنَٰتٖ لَّعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ۞ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ١، ٢] صار تقدير الكلام فيها: الزانية والزاني، أو من آياتها الزانية والزاني[١]، فتكون[٢] الفاء في قوله[٣]: فاقطعوا «فاجلدوا» جواب الجملة كما تقول: في القرآن النهي عن الزنا فلا تَزْنِ، فإن كان الموصول معيناً، بأن يقصد بالذي زيداً أو عمراً، أو كانت الصلة أو الصفة غير فعل ولا ظرف، لم يجز دخول الفاء، فلا يجوز: الذي أبوه قائم فمكرمٌ، ولا: الذي أن يكرمَني يكرمك فمُحْسن، لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلا يكون له جزاآن.

ولا يجوز: كلُّ رجلٍ أبوه قائمٌ فنُحسن إليه، ولا: كلُّ رجلٍ إن يزرنا يجلس فنحدثه[٤]، لما ذكرنا.

فإن قلت: فما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه الفاء، وبينه إذا لم يكن؟

قلت: إذا كان فيه الفاء آذن[٥] بأن الخبر مستحق بالفعل السابق؛ لأن الفاء للسببية، أي: الأول سبب الثاني.

فإذا قلت: الذي يأتينا فله درهم، أو الذي خلفك فله درهم، كان استحقاقه الدرهم بإتيانه واستقراره خلفك.

وكذلك في النكرة الموصوفة، وإذا لم تدخل[٦] الفاء كان الدرهم مستحقًّا ولا دليل على أن استحقاقه بالإتيان والاستقرار أو[٧] بغيرها، وصار كقولك: زيدٌ له درهمٌ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فهو كناية بالسبب عن

---

(١) (أو من آياتها الزانية والزاني) ساقط من: ع.

(٢) (فيكون) في: ع.

(٣) (قوله تعالى) في: ع.

(٤) (فنحدثنا) في: ع.

(٥) (فهو) مكان (آذن) في: ع.

(٦) (يدخل) في: ع.

(٧) (أو) ساقط من: ع.

المسبب، كأنه قال: وما بكم من نعمة فيجب عليكم شكر الله لها، ولا شك أن وجوب الشكر يترتب على الإنعام.

وأمّا قوله[١]: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فالغرض منه تكذيب من ظن أن الفرار ينجي من الموت، وصار هذا كقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

ونظيره قول زهير[٢]:

١٢٥- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ يَلْقَهَا ... وَإِنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ[٣]

ومن لم يهب أيضاً لقيها، و[٤]لكن قال هذا لمن هاب لينجو، كما تقول: إن شتمتني لم أشتمك.

«إلا مع عوامل المبتدأ والخبر، وفي إنّ خلاف»

إذا دخلت عوامل المبتدأ، كظننت، وكان، وأخواتها، وأخوات إنَّ، على الموصول، أو النكرة الموصوفة، لم تدخل[٥] الفاء، فلا يجوز ظننت الذي يأتينا فمُكْرَم، لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولاتُ والنكرةُ الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء، فإن أُضمرتْ مع ظننت وكان ضمير الشأن

---

(١) (تعالى) في: ع.

(٢) هو «زهير بن أبي سُلمى ربيعة، المزني»، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية (ت ١٣ق.هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ١٣٧، والخزانة ١: ٣٧٥، والأعلام ٣: ٨٧.

(٣) البيت من معلقة زهير، ويروى (...المنايا يَنَلْنَهُ*ولو نال أسباب..) وهو في شرح الأنباري للقصائد السبع الطوال: ٢٨٣ برواية:

وَمَنْ يَبْغِ أطرافَ الرِّماحِ يَنَلْنَهُ ... ولو رام أن يَرقَى السماءَ بِسُلَّمِ

وشرح ثعلب لديوان زهير: ٣٠، والخصائص ٣: ٣٢٤. وأسباب المنايا ما يفضي إلى الموت، وأسباب السماء مراقيها أو نواحيها.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (يدخل) في: ع.

جاز، كقولك: ظننته الذي يأتينا فمكرَم، وكان الذي يأتينا فمكرَم، إذا جعلت في كان ضمير الشأن، لبقاء (الذي) على ابتدائه، وأمّا إذا دخلت إنّ فأجاز أبو الحسن[١] دخول الفاء في الخبر؛ لأن (أنَّ) يؤكِّد الجملة، و[٢]لا يغير معناها قال[٣] تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ[٤]﴾ [الجمعة: ٨].

على جعل (الذي) بدلاً من (الموت).

ومنع سيبويه[٥] منه لبطلان الشبه؛ لأن (إنَّ) عملت فيه، ألا ترى أنك تقول: من يأتني[٦] أكرمْه، فيجزم، وإذا دخلت (إنَّ) وأعملتها في[٧] (مَنْ) بطل الجزاء فتقول: إنّ من يأتيني أكرمه، وحُمِل الفاء في الآيات على الزيادة. هذا هو المشهور على مذهبهما. وعكس بعض المتأخرين[٨] النقل عنها فقال: إن أبا الحسن لا يجيز دخول الفاء مع (إن) كما لا يجيزه مع أخواتها، وسيبويه يجيزه[٩]. وهو غريب.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠١.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (الله تعالى) في: ع.

(٤) (قل) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٤٥٣.

(٦) (تأتي) في: ع.

(٧) (في) ساقط من: ع.

(٨) (الشيخ ابن يعيش) مكتوب تحت (بعض المتأخرين) في: د.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠١.

«وحذفُ المبتدأ وجوباً، في قولك: لا سواءٌ، وجوازاً في قولك: صالحٌ، لمن قال لك: كيف أنت؟ وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]»

الأصل في المبتدأ والخبر الثبوت، لأن كلًّا منهما أحد جزأي الجملة، وبهما يحصل المعنى، فالمبتدأ معتمد البيان[١]، والخبر معتمد[٢] الفائدة، فلا يجوز حذف أحدهما من غير دليل، لأن في ذلك تكليفاً للمخاطب علم الغيب، ويجوز ذلك عند الدليل[٣]؛ لأن الغرض من الألفاظ الدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا يأتي به، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً[٤]، فحذف المبتدأ مرة، والخبر أخرى، وحَذْفُ المبتدأ قد يكون واجباً، كقولك: لا سواءٌ، تقديره: هذان لا سواءٌ، أو[٥] هما لا سواء، فحذف المبتدأ، لأن هذا لا يذكر إلا بعد شيئين، أو أشياء، يُدْعى تساويها فينفى، والتعويل فيه على الاستعمال، أوقد يكون جائزاً، كقولك (صالح) لمن قال لك[٦]: كيف أنت؟ فإن (كيف) سؤال عن الحال، والجواب مبنيٌّ عليه، والتقدير: أنا صالحٌ، فحذفت (أنا) لدلالة (أنت) في السؤال عليه.

ومن قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] التقدير: هذه سورة، فحذف المبتدأ لدلالة الحال عليه. ومنه قولك[٧] وقد شَمِمْتَ ريحاً طيبةً[٨]: المسكُ والله[٩]، أي هذا المسك، وللمستهلين[١٠] إذا كبروا: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال.

---

(١) (اللبيان) في: ع.

(٢) (معتبر للفائدة) في: ع.

(٣) (إذ عنده دليل) مكان (عند الدليل) في: ع.

(٤) (صالح) في: ع.

(٥) (و) في: ع.

(٦) (لك) ساقط من: ع.

(٧) (قولك) ساقط من: ع.

(٨) (طيبة) ساقط من: ع.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٤.

(١٠) (المستهلين) في: ع.

وإذا رأيت رجلاً، أو[١] أخبرَك مخبرٌ فقال: مررتُ برجل بَرٍّ بوالديه راحمٌ للمساكين، فقلت: عبد الله وربي[٢]، تريد: هذا عبدُ الله، أو من ذكرتَ عبدُ الله، أو الموصوفُ عبدُ الله.

وإذا لاح لك بناء على بعدٍ، فقلت: دارُ زيدٍ، أي: هذه دارُ زيدٍ، ولا يمنع أن يجعل المحذوف في هذه المسائل الأربع الخبر، لأن الثابت معرفة، فهو صالح لأن يكون مبتدأ، ويجوز النصب فيها، ويكون المحذوف فعلاً دلّت عليه الحال كأنك قلت: شمِمْتُ المسكَ، وأبصرَ الناسُ الهلالَ، وذكرتَ عبد الله، ورأيت دار زيد.

وقال المُرَقِّش الأكبَر[٣]:

١٢٦ - لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والـــ غاراتِ إذا قَالَ الخَمِيسُ: نَعَمْ[٤]

والمعنى هذه نَعَم فأغيروا عليها، والخميس: الجيش، لأنَّ له خمسةَ جوانب: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساقة.

«والخبر جوازاً، في قولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟»

حذفُ الخبر أحسنُ من حذف المبتدأ؛ لأن الاتساع في الخبر أكثر، لوقوعه مفرداً وجملةً وظرفاً، ولأنه يشبه الفعل، والفعل قد يُحذف كثيراً، فمن ذلك إذا قال لك قائلٌ: مَنْ عندك؟ فمَنْ: مبتدأ، يعم ذوي العقول مذكراً ومؤنثاً، مفرداً[٥] ومثنى ومجموعاً، من

---

(١) (و) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٤.

(٣) هو «عوف بن سعد، من بني بكر بن وائل»، شاعر جاهلي، من المتيمين الشجعان ابنة عمه (أسماء) وقيل: اسمه عمرو بن سعد، وهو عم المرقش الأصغر، وهذا عم طرفة بن العبد. (ت نحو ٧٥ق.هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢١٠، والخزانة ٣: ٥١٤، والأعلام ٥: ٢٧٥.

(٤) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ١٠٦٨، وشرح ابن يعيش ١: ٩٤، والمغني ٢: ٥٨٢. التلبب: لبس السلاح.

(٥) من (ولأنه يشبه) إلى (ومؤنثاً مفرداً) ساقط من: ع.

النوعين، وعندك: خبره. فإذا قلت في الجواب: زيداً، وهنداً، والزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات، كان الخبر محذوفاً، والتقدير: زيدٌ عندي، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فإنّ السائل سأل عمن[1] استقر عندك.

ويجوز إظهارُ هذا الخبر توكيداً، وهكذا الكلام إذا قال: مَنْ قام أبوه؟ فقلت: زيد. أو قال: ما في متاعك؟ فقلت: دراهم، أو قال: كم رجلاً عندك؟ فقلت: عشرون. أو قال: أيُّ إخوتك في البلد؟ فقلت: زيدٌ.

وإنما مثلنا بها إذا كان الخبر ظرفاً، أو حرف جر، أو جملة، لأن هذه لا تكون[2] مبتدآت، فيكون المحذوف[3] خبراً لا غير، فأما إذا قال: مَنْ أبوك؟ أو[4] أيُّ الرجال أخوك؟ فقلت: زيدٌ، أو قال[5]: ما طعامُك؟ فقلت: البُرُّ، أو قال: كم يوماً زمانُ سيرِكَ؟ فقلت: رمضانُ.

فالمحذوف يجوز أن يكون خبراً، أو[6] أن يكون مبتدأ، أي: زيدٌ أبي[7] أو أبي زيدٌ، أمّا إذا سأل بمتى، وأين، وأنّى، وأيّان، فقال: متى قيامُك؟ وأين جلوسُك؟ وأنّى ذهابُك؟ وأيّان انطلاقُك؟/ كان المحذوف في الجواب هو المبتدأ لا غير؛ لأن هذه الظروف [٦٥] المستفهم بها لا تكون مبتدآت وأمّا قولُ ذي الرمة:

١٢٧ - فيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ   وبَيْنَ النَّقَا آأَنْتَ أمْ أُمُّ سالِمِ[8]

---

(١) (عن) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (المحذف) في: ع.

(٤) (و) في: ع.

(٥) (قال) ساقط من: ع.

(٦) (و) في: ع.

(٧) (أي) في: ع.

(٨) البيت في الكتاب ٢: ١٦٨، والمقتضب ١: ١٦٣، والكامل ٢: ٧٧٠، والأمالي ٢: ٥٨، والخصائص ٢: ٤٥٨، وشرح شواهد الشافية ٣٤٧، والإنصاف ٤٨٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٠، والمخصص ١٦: ٤٩، والخزانة

فالمحذوف الخبر، والتقدير: آآنت الظبية؟ أو آآنت المُعتَرِضَةُ لنا أمْ أمُّ سالم؟ أي: أنكما التبستما عليَّ لشدة تشابهكما[١] فلم أعرف إحداكما[٢] من الأخرى[٣].

«ومنه»

أي: ومن حذف الخبر جوازاً قولُهم:

«خرجت فإذا السَّبُعُ»

في (إذا) هاهنا ثلاثةُ أقوال:

الأول: إنّها حرف معناها: المفاجأة، فعلى هذا لا بدّ للمبتدأ الذي هو السبع من خبر، ولا ظاهر فليقدر فإذا السبع رابض أو واقف أو حاضر أو موجود.

الثاني: إنها ظرف زمان فلا بد من خبر أيضاً؛ لأن السبع جُثة، فلا يخبر بالزمان عنه، فإن أظهرت الخبر كان مرفوعاً[٤] على التقديرين.

الثالث: إنها ظرف مكان، فلا يفتقر إلى الخبر، فإن ذكرت وصفاً، فإن جعلت الظرف لغواً رفعت الوصف على أنه خبر المبتدأ، وإن جعلته مستقرًّا نصبتَ على الحال، والعامل فيه[٥] الظرف.

«ووجوباً لقيام غيره مقامه في مثل: لولا عليٌّ لهلك عمرُ»

٤: ٤٢٣، ومعاهد التنصيص ٣: ١٦٨، وشرح ابن يعيش ١: ٩٤، ٩: ١١٩، والأشباه ٢: ١٢٣، ١٢٤. والصحاح واللسان والتاج (جلل) والديوان ٢: ٧٦٧، ٣: ١٩٩٢ قال المرصفي: (الرواية: أي ظبية الوعساء) الوعساء: الأرض اللينة ذات الرمل. جلاجل: جبل بالدهناء. والنقا: الكثيب من الرمل. عنى شدة تقارب الشبه بينها وبين الظبية، فاستفهم استفهام شاك، مبالغة في التشبيه. (أأنت) في: ع.

(١) (شأنكما) في: ع.

(٢) (أحدكما) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٥.

(٤) (مرفوعان) في: ع.

(٥) (فيه) ساقط من: ع.

(لولا) على قسمين:

أحدهما: أن يكون معناها التحضيضَ أو التوبيخ، وتلك تختص[1] بالأفعال.

والثاني: أن يكون معناها امتناعَ الشيء لوجود غيره، وهي رابطة لإحدى الجملتين بالأخرى.

وفي ارتفاع الاسم بعدها ثلاثةُ أقوال:

قال الفراء[2]: إنه يرتفع بها. وهو باطل، لأنها تلي الاسم والفعل.

قال الجَمُوحُ[3]:

١٢٨ - قالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قد رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْرَي لِمَحْدُودِ[4]

والحرف[5] لا يعمل إلا إذا اختص بأحد النوعين.

وأيضاً فليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب.

وقال آخرون: إنه يرتفع بفعل محذوف، والتقدير: لولا حضرَ زيد. وأجازوا لولا رأسك مدهوناً لغسلته، أي: لولا كان رأسُك وهذا بعيد. لأن أكثر ما يقع بعدها الأسماءُ،

---

(١) (يختص) في: ع.

(٢) وفي معاني القرآن ١: ٤٠٤: (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات) رفعهم بلولا، ثم قال: (أن تطئوهم) فأن في موضع رفع بلولا. وانظر شرح الرضي للكافية ١: ١٠٤، والجنى الداني ٥٤٤.

(٣) هو أحد بني ظفر من سُلَيم بن منصور. انظر الخزانة ١: ٢٢٢، ونسبه في اللسان لراشد بن عبد ربه، وكان اسمه غاوياً، فسماه النبي ﷺ راشداً. والبيتان من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٨٧١.

(٤) أي: لولا الحدّ والحرمان. انظر الإنصاف ١: ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢١١، وشرح الأنباري للقصائد السبع ٥٥١، وشرح ابن يعيش ١: ٩٥، ٨: ١٤٦، واللسان (عذر). الأسهم السود: أي سهام القنا، أي: سود الألوان. لا در درك: لا كان فيك خير ولا أتيت بخير، يدعو عليها. وحددت: حرمت ومنعت. والعذري: بمعنى المعذرة. (رأيتهم) مكان (رميتهم) في: ع.

(٥) (الحروف) في: ع.

والتقدير مخالِف للأصل[١].

وقال سيبويه والبصريون[٢]:

إنه يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة الحال عليه؛ لأن هذا الكلام لا يذكر إلا بعد شيء قد جرى وفي التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

أي: لولا[٣] أنتم مُضِلُّونا.

وروي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنفذ[٤] خلف امرأة ذكرت عنده بسوء، وهي حامل، فأجهضت[٥] الجنين من خيفته، فاستشار عمر الحاضرين في ذلك، فقالوا: إنما أنت والٍ[٦] ومؤدب. فقال عليّ - كرم الله وجهه -: لقد غَشُّوك، وما نصحوك، عليك غُرَّةُ عبد أو أمة. فقال عمر: لولا علي لهلك عمر[٧]. أي لولا علي[٨] حاضر أو مفتٍ[٩]، فحذف الخبر، لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره، ولم يجز استعماله، وليس قولك: لكان كذا خبره، لأنه جملة لا ضمير فيه يعود على المبتدأ ولأنه يدخله اللام.

ولو كان خبراً لم يدخله، فلا تقول: زيد لقائم، ولأنه[١٠] لا يجوز أن يكون مفرداً.

---

(١) (يخالف الأصل) في: ع.

(٢) انظر شرح الرضي للكافية ١: ١٠٤، والجنى الداني ٥٤٢.

(٣) (لا) في: ع.

(٤) (أنفذ) الذال منقوطة في: د وهو ساقط من: ع.

(٥) على هامش (ع): أجهضت الناقة: ألقت ولدها قبل تمامه.

(٦) (والي) في: ع.

(٧) أورده الإيجي في كتابه المواقف ٤١١ عن الشيعة، وتبعه مسعود بن عمر التفتازاني في شرح مقاصد الطالبين. انظر منهاج السنة النبوية ٦: ٨٧، وفيض القدير ٤: ٣٥٧، وورد «لولا معاذ لهلك عمر» في سنن البيهقي ٧: ٤٤٣ وغيره.

(٨) (لهلك عمر أي لولا علي) ساقط من: ع.

(٩) (مفتي) في: ع.

(١٠) (أنه) في: ع.

«وضربي زيداً قائماً»

معنى هذا الكلام: ضربتُ زيداً قائماً، أو أضرِبُ زيداً قائماً[١]، فهو تام من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ، فضربي: مبتدأ مضاف إلى الفاعل، وزيداً: مفعول به، وقائماً لا يجوز أن ترفعه على أنه خبر المبتدأ، لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ، والقائم ليس نفس الضرب، بل هو منصوب على الحال، وليس حالاً من زيد، ولا من الياء، وإلا لكان العامل فيه ضَرْبِي، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، فكان من صلته، فلا يصح أن يسد مسدّ خبره، لأن السادَّ مسدَّ الخبر حكمُه حكمُ الخبر، فكما أن الخبر يلزم أن يكون غير مبتدأ، فكذلك ما يسدُّ مسدَه، فيبقى[٢] المبتدأ بلا خبر، ولا ما يسد مسده، فالعامل فيه فعل مقدّر، فيه ضمير فاعل يعود على زيد، وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً/ إن أردت [٦٦] الاستقبال، وإذا كان قائماً، إن أردت المضي، فإذا، وإذ: هي الخبر، على معنى أنها القائمة مقام الخبر، الذي هو الاستقرار المحذوف، والظرف مضاف إلى (كان) التامة، وفاعلها فحذف الفعل، وأقيم الظرفُ مُقامه، ثم حذف الظرف، لدلالة اللفظ عليهُ، وإنما قدرنا: إذا وإذْ، لأن ظرف الزمان يكون الإخبار بها عن الحدث، وهي مختصة به وإذا وإذ من بينها أكثر شمولاً، فإذا: يشمل جميع المستقبل، وإذ: جميع ما مضى. وإنما حكمنا بأنّ (كان) تامة لأن خبر (كان) الناقصة يجوز أن يكون معرفة، والمنصوب هاهنا يلزم التنكير، فلا يجيزون: ضربي زيداً غلامَك، ولا يجوز: ضربي قائماً زيداً، فيفصل به بينهما، لأنه أجنبي منهما، وأجازوا: قائماً ضربي زيداً، والتقدير: إذ كان قائماً ضربي زيداً، ويكون من باب تقديم الخبر على المبتدأ.

ومما يسلك منهاج هذه المسألة قولهم: أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً[٣].

والكلام عليها كما ذكرنا، إلا أن المبتدأ هاهنا ليس بمصدر، لكنه لما أضيف إلى

---

(١) (أو أضرب زيداً قائماً) ساقط من: ع.

(٢) (فيقع) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٥، وشرح الرضي للكافية ١: ١٠٦.

الشرب الذي هو المصدر، صار حكمُه حكمَ المصدر؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، كما تقول:

صمت أحسن الصوم، تنصب[١] (أحسنَ) على المصدر لإضافته إليه، وقولهم: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً[٢]، فهي[٣] في تقدير حذف الخبر، كالمسألة الأولى، إلا أنّ فيها اتّساعاً أكثر من الأولى، فإن فيها وجهين من التقدير:

أحدهما: تقدير (ما يكون) بمعنى: الكون، كما قال:

١٢٩ - يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[٤]

والمراد بكونه وجوده، أي: أخطب وجود الأمير إذ كان قائماً، جعل وجوده خطيباً مبالغة، وإذا: ظرف قام مقام الخبر، فتقول على هذا: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، بالنصب لا غير؛ لأنك أخبرت عن المصدر بالزمان، وهذا كالمسألة الأولى، وإنما قدرنا (إذا) على التعيين لأن[٥] يكون قد صرحت بالاستقبال.

والثاني: أن (ما) يكون بمعنى الزمان، كما يقال: مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النجمِ، أي: زمانها، كأنه قال: أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائماً، فإذا: مرفوع لا غير، وإنما أحوج إلى تقدير المصدر بالزمان ما حكي عنهم: أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة[٦]، برفع يوم، لأنه أخبر عن الزمان بالزمان، ويكون قد أضاف الفعل إلى الزمان توسعاً، لأنه يقع فيه كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا[٧]﴾ [النمل: ٨٦].

---

(١) (ينصب) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٩٥.

(٣) (فهي) ساقط من: ع.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ١: ٩٧، ٨: ١٤٢، والهمع ١: ٨١، والدرر ١: ٥٤، وشرح القطر ٥٣.

(٥) (لا) في: ع.

(٦) الكتاب ١: ٢٠٠.

(٧) (لتسكنوا) في: ع وهو خطأ.

يقول العرب: نهارُه صائمٌ، وليلُه قائمٌ[١].

وقال أبو وَجْزَةَ السعديّ[٢]:

١٣٠ - أمّـا النَّهـارُ ففـي قَيْـدٍ وسِلْسِـلَةٍ ... والليلُ في جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّـاجِ[٣]

«وكلُّ رجلٍ وضيعتُه[٤]»

كل رجل: مبتدأ، وضيعتُه: معطوف عليه، والخبر محذوف عند البصريين والتقدير: كلُّ رجل وضيعتُه، أي: حرفتُه مقرونانِ، والذي حسّن الحذفَ طولُ الكلام بالعطف، وكون الواو بمعنى مع الدلالة على المقارنة، ولو قلت: زيدٌ وعمرٌو خارجان، لم يجز حذفُ الخبر، إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه.

وقال الكوفيون: وضيعتُه: هو الخبر؛ لأن الواو بمعنى مع، والتقدير: كلُّ رجل مع ضيعته، وهو فاسد، لأن (مع) اسم وظرف، والواو ليست كذلك، ولأن الحرف لا يكون خبر المبتدأ إلا إذا كان حرف جر.

«ولعمرُك لأفعَلنَّ»

لعمرك: مبتدأ محذوف الخبر لطول الكلام بجواب القسم والتقدير: لعمرُك

(١) الكتاب ١: ١٦٩، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٦، واللسان (سمع) ٨: ١٦٣.

(٢) هو «يزيد بن عبيد السلمي السعدي، أبو وَجْزَة»، شاعر محدِّث مقرئ، أصله من بني سُليم، نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن، فنسب إليهم، (ت١٣٠هـ) في المدينة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٠٢، وغاية النهاية ٢: ٣٨٢ والخزانة ٢: ١٥٠، والأعلام ٩: ٢٣٩.

(٣) انظر الكتاب ١: ٨٠، والمقتضب ٤: ٣٣١، والمحتسب ٢: ١٨٤، والكامل ٣: ١١٧٠. الساج: شجر بالهند. وصف سجيناً يقيد بالنهار ويغل في سلسلة، ويوضع بالليل في بطن محبس منحوت، أي محفور من الساج. وشاهده المجاز في جعل النهار في سلسلة، وإنما السجين هو المجعول فيها. (ففي ليل) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١٥٠، ١٥٤، ١٩٧، وشرح ابن يعيش ١: ٩٨، شرح الرضي للكافية ١: ١٠٧.

قسمي، وسنعود إليه في فصل القسم إن شاء الله(١).

«ويحتمل الأمرين قولُه: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] و﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]»

أي: يجوز في الآيتين أن يكون المحذوف هو الخبر، والتقدير: فصبر جميلٌ أحسنُ، أو عندي صبرٌ جميلُ.

وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنها موصوفة، وكذلك: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أحسنُ إليه خير(٢) لهم(٣).

ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: (٤)فأمري صبر جميل، وقالوا: أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ. كما قال عمر بن أبي ربيعة(٥):

١٣١ - فقالت: على اسمِ الله أمرُكَ طاعةٌ وإنْ كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ(٦)

أي: أمرُك مطاعٌ، وكذلك في الآية كما يقال: هذا الثوبُ نسجُ اليمن، أي: منسوجه. ويؤيده قراءة أُبَيّ(٧): «يقولون طاعةٌ وقولٌ معروف(٨)».

---

(١) (الله تعالى) في: ع.

(٢) (وخير) الواو في: ع. (أو خير) في الأزهرية.

(٣) هو مذهب سيبويه والخليل. انظر الكتاب ١: ٢٨٢، والقرطبي ١٦: ٢٤٤.

(٤) (وأمري) في: ع.

(٥) المخزومي القرشي، أبو الخطاب، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر - رضي الله عنه - فسمي باسمه، وكان يفد على عبد الملك فيكرمه، وقد نفاه عمر بن عبد العزيز إلى (دهلك) لتشبيبه بنساء الحاج، ثم غزا في البحر فاحترقت السفينة فمات غرقاً (ت٩٣هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٥٣، والخزانة ١: ٢٤٠، والأعلام ٥: ٢١١.

(٦) البيت في الخصائص ٢: ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٠، والخزانة ٢: ١٥٠، والمغني ٢: ٧٠١.

(٧) هو «أُبيّ بن كعب بن قيس، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر»، صحابي سيد القراء قاطبة، (ت٢١، أو ٢٢هـ) انظر غاية النهاية ١: ٣١ والأعلام ١: ٧٨.

(٨) انظر توجيه قراءة «أُبيّ» في الكشاف ٣: ٥٣٦، والقرطبي ١٦: ٢٤٤، والبحر ٨: ٨١.

«فصل:

الفاعل: كلُّ اسمٍ أُسند إليه فعل تام، غيرَ مُغَيَّر الصيغة، أو شبهُه مقدَّمٌ عليه أبداً، وهو مرفوع بما أسند إليه، كقولك: قام زيدٌ، وقمْ، ومررتُ برجل قائمٍ أبوه، وهيهاتَ زيدٌ»

الفاعل عند أهل اللغة: هو: الذي يُوجِد الفعل، كقولنا[١]: قام زيد، فإن قلت: مات زيد، أو مرض عمرو، لم يسم عندهم فاعلاً. وإما في عُرْف النحويين: فالفاعل ما حدّه في المختصر بقوله[٢]: كلُّ اسم، احتراز من الفعل والحرف، فإنهما لا يكونان فاعلين، لما تقدم أنه لا يُسند إليهما، وأما قول الشاعر[٣]:

١٣٢ - فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتى تَـرُدَّنِي ... إلى قَطَـريٍّ لا إخالُـكَ راضِيـا[٤]

فهو محمول على المعنى؛ لأن (حتى) لما كانت للغاية أشبهت (إلاّ) الاستثنائية فصار المعنى: فإن كان لا يرضيك إلا أن تردني.

وقيل: معناه فإن كان لا يرضيك ما جرى من الحال التي نحن عليها، وشبه في إضمار الفاعل بقولهم: إذا كان غداً فائتني بزيد، إذا كان ما نحن غداً فائتني، و(كان) تامة

---

(١) على هامش (ع) فائدة: قسمة الفاعل ثلاثة: فاعل في اللفظ والمعنى، وفاعل في اللفظ دون المعنى، وفاعل في المعنى دون اللفظ. فالأول مثل: قام زيد وقعد عمرو. والثاني مثل: ضرب زيد وأخذ عمرو، فهو مرفوع في اللفظ منصوب في تقديره. ومثال الثالث: يعجبني قيامُ زيدٍ وقعودُ عمرٍو، فهو مجرور في اللفظ بحكم الإضافة ومرفوع في المعنى، نحو الفاعل تقديره: يعجبني أن قام زيد وأن قعد عمرو.

(٢) (قوله) في: ع.

(٣) هو سوّار بن مُضَرِّب، يخاطب الحجاج، وكان الحجاج دعاه أن يكون في حرب الخوارج، فهرب منه.

(٤) البيت في الخصائص ٢: ٤٣٣، والمحتسب ٢: ١٩٢، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٥ والنوادر ٤٥، ورغبة الآمل ٥: ٢١، وشرح ابن يعيش ١: ٨٠، والعيني ٢: ٤٥١، والتصريح ١: ٢٧٢، والأشموني ٢: ٤٥، وقطري هو ابن الفجاءة، كان على رأس الخوارج.

بمعنى: إذا حدث هذا الأمر، أي: مثله فاتتني، فأضمر الفاعل[١]، لدلالة الحال عليه.

و[٢]قوله: أسند إليه فعل تام، احتراز من الأفعال[٣] الناقصة، فإن المرفوع بها مشبه بالفاعل.

وقوله: غيرَ مغير الصيغة، احتراز من الفعل المبني للمفعول به، كقولنا: ضُرب زيدٌ.

وقوله: أو شبهُه، يريد به الأسماء العاملة، ما خلا اسمَ المفعول، فإن المرفوع به مفعول غير مسمى الفاعل، وذلك اسم الفاعل، والصفة، والمصدر، واسم الفعل، قال: شِبْه، وشَبَه، وشَبِيه.

وقوله: مقدم عليه أبداً، فلا تقول: زيدٌ قام، معتقداً أنه فاعل مقدم، لأن الفاعل لا يتقدّم على الفعل عند البصريين[٤]؛ لأن الفعل عامل، ورتبةُ العامل أن يكون قبلَ المعمول. وليكون الفعل محضاً للفاعل، إذ لو أخر لجاز أن يكون لغيره، كقولك: زيدٌ قام أبوه. وأجاز الكوفيون تقديمَ الفاعل[٥]، واحتجوا بقول امرئ القيس:

١٣٣- فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ　　　فقُلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيَّبِ[٦]

أراد: متغيِّب نحسُه، وبها أنشده سيبويه:

---

(١) من (بقولهم إذا) إلى (فأضمر الفاعل) ساقط من: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) (أفعال) في: ع.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٣٢٧.

(٥) انظر التصريح ١: ٢٦٩.

(٦) البيت في الديوان ٣٨٩، ومجالس العلماء ٣١٩، واللسان (غيب).

١٣٤ - صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدومُ(١)

أراد: وقلما يدوم(٢) وصالٌ.

وعلى هذا أنشده سيبويه. ويقول آخر(٣):

١٣٥ - ولا بُدَّ مِنْ وَجْنَاءَ تَسْرِي براكبٍ ... إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُها الليلَ قاصِدِ(٤)

أراد: قاصد سيرها الليل.

ويقول آخر(٥):

١٣٦ - فَجِئْ بغَرْبٍ مِثْلِ غَرْبِ طَارِقِ

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِنْ أَيَانِقِ ... لَسْنَ بِأَنْيَابٍ ولا حَقَائِقِ

ولا ضِعَافٍ مُخُّهُنَّ زاهِقِ(٦)

أي: زاهق مُخُّهنَّ.

---

(١) ونسب في بعض نسخ سيبويه لعمر بن أبي ربيعة. ونسبه الشنتمري للمرار الفقعسي والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب ١: ١٢، ٤٥٩، والمنصف ١: ١٩١، ٢: ٦٩، والمحتسب ١: ٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣٩، ١٤٤ والإنصاف ١٤٤، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٣، ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦ والهمع ٢: ٨٣، ٢٢٤، والدرر ٢: ١٠٧، ٢٤٠، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٢٢. (تدوم) في: ع.

(٢) (يدوم) ساقط من: ع.

(٣) هو النابغة الذبياني.

(٤) الديوان ١٧٠ وروايته فيه: (فلا بُدَّ من عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ....). والبيت في الاشتقاق ٥٤١. عوجاءُ: قد اعوَجَّتْ منَ الهُزَال. وابن الجُلاح: قائد للحارث بن أبي شَمِر الجَفْنيِّ، واسمه النعمان. وهو الذي أغار على بني فَزارة وبني ذُبيان فاستباحَهم وسَبَى عَقْرَبَ بنتَ النابغة ومَنَّ عليها، فمدحه النابغةُ بقصيدةٍ فيها بيت الشاهد. (بشرى) مكان (تسرى) في: ع (الجلاج) في: د.

(٥) قيل: هو عمارة بن طارق، أو الصقر من حكيم بن معية، أو عمارة بن أرطاة أو عُقْبَة الهُجَيْمِيّ، وقيل الراجح الأول. انظر المنصف ٣: ٢٠٨، وفي اللسان (زهق) إلى عثمان بن طارق.

(٦) انظر النوادر ١٢٩، والمنصف ٣: ٥١، واللسان (مسد، صدق، زهق).

الجواب[١]: يجوز أن تحمل جميع ذلك على الضرورة، و[٢]يجوز أن تؤوَّل[٣] فيحمل بيت امرئ القيس على أن (نحسُه) مرفوع بفعل دلّ عليه (متغيب)، كأنه قال: يتغيب نحسُه متغيب.

ويرفع (وِصال) في بيت سيبويه بقَلَّ، و(ما) زائدة، ويدوم: صفة لوِصال والتقدير: وقَلَّ وصالٌ دائم على طول الصدود، ويُجْعَل (قاصد) في البيت[٤] الثالث صفةً لراكب، ويرفع (سيرُها) بالابتداء، والليلَ: خبره، قيامك[٥] الليلة وإلى ابن الجُلاح: يتعلق بتَسْري، أو بقاصد، فيكون قد فصل بقوله: سيرُها الليلَ، وهو صفة لوجناءَ بين الصفة التي هي قاصد، وبين موصوفها وهو راكب، لكن مثله قد جاء في الشعر على ما سيأتي في باب الصفة.

ويلزم من وجوب تقديم الفعل على الفاعلُ: أن لا يكون الفاعلُ شرطاً ولا استفهاماً؛ لأنه لا يعمل فيهما ما قبلَهما، ولا (كم) الخبرية، لأن لها صدرُ الكلام كرُبَّ.

أمثلة ذلك: قام زيدٌ، فقام: فعلٌ ماضٍ مسند إلى زيد، وقم: وهو فعل أمر مسند إلى الضمير المستكن فيه للمخاطب. ومررت برجل قائمٍ أبوه، أبوه: مرتفع بقائم؛ لأنه جار مَجرى يقوم، وزيدٌ حسنٌ وجهُه، فوجهُه: مرتفع بحسن؛ لأنه جار مَجرى يحسُن/ وسرّني [٦٨] ذهابُ عمرو، فعمرو: مرتفعٌ بذهاب، وهو مصدر منون، والتقدير: سرَّني أن ذهبَ عمرٌو، إنْ عنيتَ الماضي، وأنْ يذهبَ عمرٌو، إنْ عنيتَ المستقبل، وهيهاتَ زيدٌ، أي: بَعُد، وزيدٌ: مرتفع به ارتفاعه ببَعُدَ.

وأما قولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

---

(١) (والجواب) بالواو في: ع.

(٢) (يجوز أن تحمل جميع ذلك على الضرورة و) ساقط من: ع.

(٣) (يأوّل) في: ع.

(٤) (بيت) في: ع.

(٥) (كامامك) في: ع.

فقيل: إنّ اللام زائدة، وكرّر هيهاتَ توكيداً. وإذا عرفتَ حدَّ الفاعل فلا فرق بين الواجب، وهو الخبرُ الثابت، كقولك: قام زيدٌ، وبين غير الواجب، كقولك: ما قامَ زيدٌ، وهل يقومُ زيدٌ، وليقمْ زيدٌ؛ لأن المعنى بالإسناد إليه تعليقُ[١] الحديث به، وإذا قلت: لا يقوم زيدٌ علم السامعُ أنك إنما نفيتَ[٢] القيامَ عن زيدٍ.

وقوله: وهو مرفوع بما أُسند إليه، الأصلُ في الرفع الفاعلُ، لأنَّ المقصود من الإعراب: أن يكون الفرق بين المعاني، فكان حقه[٣] أن يدخل المواضع التي يحتاج فيها إلى الفرق بين المعاني.

وذلك هو الفاعل؛ وذلك لأن كلَّ واحد من الاسمين، أعني الفاعل والمفعول يصح أن يكون فاعلاً، فاحتيج إلى التمييز، والأصلُ في العمل الفعلُ[٤]، لأنه الذي يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فالأصل أن يدخل الإعراب في معمولاته، والفاعل هو الذي اقتضاه أوّلاً، وهو أقوى من المفعول، فأُعطي أوّلَ أنواع الإعراب وأقواها، وهو الرفع فثبت أن الأصلَ في استحقاق الرفع الفاعلُ، وما عداه محمولٌ عليه، وإنما رُفِعَ الفاعلُ للفرق بينه وبين المفعول، واخْتُصَّ بالرفع لقوّته بإحداثه[٥] الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه، إذ لا يجوز حذفُه، والمفعول يجوز حذفُه، والضمة أقوى من الفتحة لكون الضمةِ من الواو، والفتحة من الألف، والواوُ أقوى من الألف، لأنها أضيقُ مخرجاً، ومخرجُ الحرف كلّما اتسع ضَعُفَ الصوتُ الخارجُ منه، وإذا ضاق صَلُبَ الصوتُ وقَوِيَ، ولهذا يمكن تحريكُ الواو دون الألف فناسبوا بأن أعطوا[٦] الأقوى الأقوى، والأضعفَ الأضعف، وأيضاً فالفاعلُ أقل من المفعول؛ إذ الفعل لا يكون له إلا فاعلٌ واحد، وقد يتعدّى إلى عشر

---

(١) (تعلق) في: ع.

(٢) (بقيت) في: ع.

(٣) (فحقه) مكان (فكان حقه) في: ع.

(٤) (للفعل) في: ع.

(٥) (بإحداث) في: ع.

(٦) (أعطى) في: ع.

منصوبات، والضمةُ أثقلُ من الفتحة، فأعطَوُا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل، ليقل في كلامهم الثقيلُ وأعطَوُا المفعولَ الذي هو كثير النصب الذي هو خفيفٌ، ليكون الكثيرُ هو الخفيفَ[١] وليكون ثقلُ الرفع موازياً لقلةِ الفاعل، وخفةُ النصب موازية لكثرة المفعول، جَرْياً على منهاج الحكمة والعدل، ولما أثبتوا هذا الحكمَ في الواحد الذي هو الأصل، أجروا المثنّى والمجموعَ على قياسِه، وإن كان الحكم في المثنى على العكس، فإن إعراب الفاعل[٢] فيه بالحرف الأخف وهو الألف، وإعراب المفعول بالحرف الأثقل وهو الياء.

ورافعُ الفاعل ما أُسند إليه من فعلٍ أو شبهِه[٣]، إذ الفعل بنفسه هو الذي يقتضي الفاعلَ والمفعولَ، فكان هو العاملَ فيه.

وقيل: رافعه الفاعلية، أي: ارتفع زيد في قولنا: قام زيدٌ، بأنه فاعل لا بقام[٤]، وهو باطل بقولنا: مات زيدٌ، ورخص السعرُ[٥]، واشتدّ البردُ، وانقضّ الجدار، فإن هذه الأشياءَ، لا فعل لها، وبقولنا: لم يقم زيدٌ، إذ لا فاعلية مع معنى النفي.

واعلم أنه لا فرق في الفاعل بين المظهر والمضمر.

والمضمر نوعان: مستكن، وبارز، فالمستكن كقولنا: قمْ وزيدٌ قام، والبارز كقولنا: ذهبتُ وذهبوا؛ لأن المضمر في الاسمية كالظاهر.

---

(١) (ليكون الكثير هو الخفيف) ساقط من: ع.

(٢) (الفاعل) مكررة في: ع.

(٣) وفي التصريح ١: ٢٦٩: رافعه المسند وفاقاً لسيبويه، لا الإسناد، خلافاً لخلف الأحمر. وفي حاشية يس: (قوله: خلافاً لخلف) قال الدماميني: وقد يوجّه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، وهو الفاعلية.

(٤) (الإلقام) في: ع.

(٥) (الشعر) في: ع.

«وتقول: قامتْ هندٌ، بالتاء لا غير، لأنه مؤنث حقيقي، وتقول: طلعتِ الشمسُ وطلعَ الشمسُ، والشمسُ طلعتْ، وقام رجالٌ، وقام نسوةٌ، وإن شئتَ عكست، لأنّ كلَّ جمعٍ فهو مؤنث غيرُ حقيقي، سوى جمع السلامة بالواو والنون، للعقلاء، والرجالُ قامتْ وقاموا، والنساءُ قامت وقُمْنَ، والجذوعُ انكسرتْ وانكسرْنَ»

الفاعل إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إمّا حقيقي: وهو كلُّ ذي ذَكَر من الحيوان كرجل، وجمل، ومحمد، وأحمد، أو غير حقيقي: وهو ما لم يكن من الحيوان، كحجر، وثوب، من الأعيان، ويوم وغد، من الأزمان، وضَرْب، وقتل، من المصادر.

فإذا أسندت الفعلَ إلى المذكر لم يزد عليه شيئاً، تَدل به على أن الفاعل مذكر؛ لأن المذكر هو الأصل، والذهن يسبق إليه، فلم يفتقر إلى دليل، لا فرق في ذلك/ بين الحقيقي [٦٩] وغيره، تقول: قام زيدٌ، وتدحرجَ الحجرُ، وحَسُنَ الثوبُ، وإن أضفت الفعل إلى ضميره لم يجب إبرازُ الضمير، تقول: زيدٌ قام؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل الواحد، ولا مذكور إلا زيد، فيرجع[١] إليه.

والمؤنث إمّا حقيقي: وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان، نحو المرأة، والناقة، وهند، وزينب، وإما غير حقيقي: وهو ما لحقت لفظة علامة التأنيث ولم يكن تحتها معنى، نحو: غرفة، وبشرى، وصحراء، ودار، ومكة، ودمشق.

أما الحقيقي، فمعنى التأنيث لازم لوجوده، فيجب إلحاق التاء في فعله ليؤذن بتأنيث الفاعل تقول: قامت هند، وذهبت المرأة. فإن قلت: هلا قنعوا بصيغة المؤنث في نحو: هند، وبعلامة التأنيث في نحو[٢]: فاطمة، وليلى؟

قلت: لأن العرب تسمي المذكر بما فيه علامة التأنيث، كطلحة، وبالأسماء التي هي

---

(١) (فرجع) في: ع.

(٢) (نحو) ساقط من: ع.

للمؤنث في الأصل، نحو: هند، وكان لخديجة[١] ابنٌ يسمى هند بن هالة وقال:

١٣٧ - تجاوزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عن قِتالِه إلى مالكٍ أعشو إلى ضوءِ مالكِ[٢]

وتُسمى المؤنث باسم المذكر كجعفر. أنشد المبرد[٣]:

١٣٨ - يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ إنْ أكُ دَحْداحاً فأنتِ أقْصَرُ

.... غَرَّكِ سِرْبَالٌ عَلَيْكِ أَخْضَرُ

ومِقْنَعٌ مِنَ الحَرِيرِ أصْفَرُ وَتَحْتَ ذَاكِ سَوْأَةٌ لا تُذْكَرُ[٤]

فسمّى المرأة بجعفر، فألحقوا التاء في المؤنث احتياطاً.

وأجاز السيرافي طرحَ الهاء من المؤنث الحقيقي من غير الأناسي، فتقول: سار[٥] الناقة، لأنه لا يعقل، فجرى مَجرى الظلمة، وهو ضعيف؛ لأن تأنيثه حقيقي[٦] فجري مجرى المرأة، والفصل لا يضعف العلامة، فتقول: قامتِ اليومَ هندٌ. وحكى حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ. فحذفت التاء، لكثرة الفصل.

ورده المبرد، وقد جاء طرح العلامة في الشعر، قال جرير

---

(١) خديجة بنت خويلد، من قريش، زوجة الرسول ﷺ الأولى، (ت٣ق.هـ) الأعلام ٢: ٣٤٦، وتزوجت قبل الرسول ﷺ بأبي هالة (هند بن زرارة) ولها منه ثلاثة ذكور: هند، والطاهر، وهالة وتزوجت عتيق بن عائذ قبل أبي هالة، ولها منه: عبد مناف بن عتيق، وجارية اسمها هند. الروض الأنف ١: ٢١٦.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٥: ٩٣، والعيني ٤: ٥٥٨. أعشو، من عشا الرجل يعشو عشواً، وهو أن يستضيء ببصر ضعيف، أو بضوء ضعيف في ظلمة.

(٣) انظر الكامل ١: ٨٥.

(٤) كتب لفظ (قصير) تحت (دحداحاً) في: د، وصدر البيت الثاني (أو أكُ ذا شَيْبٍ فأنتِ أكبرُ) المقنع ما تغطي به المرأة رأسها وتستر محاسنها به.

(٥) (أساء) في: ع.

(٦) (غير حقيقي) في: ع.

١٣٩- لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... على قمعِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ[١]

ويروى: برصٌ وشامُ.

وقال آخر:

١٤٠- كأنّ غلاماً حَضْرِمِيّاً أجارَه ... عُمانيّةٌ قد عَمَّ مَفْرِقَهَا القَمْلُ[٢]

وأظنُّ أن هذا في الماضي، وأن لا يجوز إبدال الياء من التاء في المضارع، إذ لا يستفيد به تخفيفاً في اللفظ، وإذا أسندتَ الفعل[٣] إلى ضمير المؤنث الحقيقي، نحو: هند قامت، فلزوم إلحاق التاء الأولى، لأنا نوجب[٤] ذلك في المؤنث غير الحقيقي، نحو: الشمسُ طلعت، فهاهنا أوجب.

وأما غير الحقيقي، فإذا أسندت الفعل إلى ظاهره جاز إلحاقُ العلامة وتركها، تقول: طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ؛ لأن تأنيثه ليس[٥] لمعنى خلقي، والإلحاق أحسن مراعاة للفظ والتأنيث في المضارع أحسن منه في الماضي، إذ لا يستفيد بالتذكير[٦] في المضارع تخفيفاً في اللفظ، فإن فصلت بين الفعل والفاعل حسُن ترك العلامة، كقولك: طلع اليوم الشمس؛ لأن الفعل إنما أنث، لكونه مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فلما فصل بينهما ضعفت الجزئية، وإن أسندت الفعل إلى ضميره وجب إلحاق العلامة،

---

(١) يهجو الأخطلَ. يصف أن أمه نصرانية. والصلب جمع الصليب، والشام جمع الشامة. أراد أنه عارف بذلك الموضع. انظر المقتضب ٢: ١٤٨، ٣: ٣٤٩، والخصائص ٢: ٤١٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥، ١٥٣، والإنصاف ١٧٥، وشرح ابن يعيش ٥: ٩٢، والعيني ٢: ٤٦٨، والأشموني ٢: ٥٢، والخزانة ٣: ٦٧١، والديوان ٢٨٣. ويروى (باب) مكان (قمع) في: ع.

(٢) قائله أبو خِرَاش الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٣٧. برواية: كأن الغلامَ الحَنْظَلِيَّ أجارَه.

(٣) (الفعل) ساقط من: ع.

(٤) (لأنها توجب) في: ع.

(٥) (ليس) ساقط من: ع.

(٦) (بالتذكرة) في: ع.

كقولك: الشمس طلعت، لأن الفاعل قد اتصل بالفعل لفظاً[١] وحكماً.

فأما[٢] قول عامِر بن جُوَيْنٍ الطائي[٣]:

١٤١ - فَـلاَ مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهَـا ... ولا أرضَ أبقَـلَ إبْقَالَهَـا[٤]

فقد تأوَّل الأرضَ بالمكان، أو أُجري المضمر مُجرى المظهر، أو ذكره ضرورة، وإن كان يمكنه على لغة تخفيف الهمزة حذفها، وإلقاء[٥] الحركة على التاء، فتقول: أبقلَتِ بْقَالَهَا، ولكن الشاعر كان من لغته التحقيق، ولو حقق مع التاء لانكسر البيت.

وقال الأعشى[٦]:

١٤٢ - فإمّـا تَرَيْنـي وَلِي لِمَّـةٌ ... فـإنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَى بهـا[٧]

ذكر الحوادث لأنها بمعنى الحدثان، لاضطراره إلى الألف، لأن القافية مردفة[٨]،

---

(١) (أو) في: ع.

(٢) (وأما) في: ع.

(٣) هو شاعر فارسي جاهلي، من المعمرين، كان فاتكاً مستهتراً، تبرأ قومه من جرائره. انظر الخزانة ١: ٢٤، ورغبة الآمل ٦: ٢٣٥، والأعلام ٤: ١٦.

(٤) انظر الكتاب ١: ٢٤، والخصائص ٢: ٤١١، والمحتسب ٢: ١١٢، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٨، ١٦١، وشرح ابن يعيش ٥: ٩٤، والخزانة ١: ٢١، ٣: ٣٣٠، والعيني ٢: ٢٦٤، والهمع ٢: ١٧١، والدرر ٢: ٢٢٤ والأشموني ٢: ٥٣، والمغني ٢: ٧٣١، ٧٤٦.

يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث. والمزنة: واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء. والودق: المطر، وأبقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر.

(٥) (إلحاق) في: ع.

(٦) يمدح رهط عبد المَدَانِ بنِ الدَّيَّانِ سادة نجرَانَ من بني الحارث بن كعب.

(٧) الديوان: ١٧١، ورواية الديوان (فَإنْ تَعْهَدِيني وِلِي لِمَّةٌ....أَلْوَى بها) اللمة: الشعر الذي جاوز شحمة الأذن. انظر الكتاب ١: ٢٣٩، والإنصاف ٣٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٥، وشرح ابن يعيش ٥: ٩٥، ٩: ٦، ٤١ والخزانة ٤: ٥٧٨، والأشموني ٢: ٥٤، ٣: ١٦.

(٨) وفي الصحاح (ردف) ٤: ١٣٦٣. الرِدْفُ في الشِّعر: حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الروي ليس بينَهما شيء. فإن كان ألفاً لم يجز معها غيرها، وإن كان واواً جاز معها الياء.

وأول القصيدة:

١٤٣ - أَلَمْ تَنْـهَ نَفْسَـكَ عَـمَّا بِهـا　　بَـلَى عَادَهَـا بَعْـضُ أَطْرَابِهـا[١]

ولا يجوز مثل ذلك في المؤنث الحقيقي، فلا تقول: هندٌ قام، على إرادة الشخص أو الإنسان.

وأمّا ما أنشده أبو علي:

١٤٤ - تَجُـوبُ بنـا الفـلاةَ إلى سَـعِيدٍ　　إذَا مـا الشـاةُ في الأَرطـاةِ قَـالاَ[٢]

فإنما[٣] طرح العلامة، لأنه عنى بالشاة: الثور الوحشي، وقال مِنَ القائلة. والمثنى[٤] من نوعي المذكر بمنزلة مفرديها؛ لأن صيغة المفرد موجودة فيه، تقول: ذهب غلاماك، ونظف ثوباك. ومن المؤنث بمنزلة جمعها بالألف والتاء.

وأمّا المجموع جمع السلامة، فإن كان للمذكر[٥] الحقيقي بالواو والنون، كالزيدين، والصالحين، فلا تلحق[٦] فعله علامةُ تأنيث؛ لأن صيغة الواحد موجودة فيه، ولأن هذه صيغة[٧] صريحة في التذكير، لا يطلق في الغالب إلا على المذكر الحقيقي، تقول: ذهب الزيدون، وجاء الصالحون الآتين.

فإنه يجوز إلحاق التاء في فعله، قال[٨]:

---

(١) الديوان: ١٧١. أطراب: جمع طرب، وهو الشوق.

(٢) قائله الفرزدق ديوانه ٢: ٧٠، برواية: فَرَوّحْتُ القَلُوصَ إلى سعيد. والبيت في معاني الفراء ١: ٢٠٩.

(٣) (فإنها) في: ع.

(٤) (المثني) في: ع.

(٥) (المذكر) في: ع.

(٦) (يلحق) في: ع.

(٧) (الصيغة) في: ع.

(٨) هو النابغة الجعدي.

١٤٥ - ألا زَعَمَتْ بَنُو سَعْدٍ بأني ... ألا - كَذَبُوا - كبيرُ السِّنِّ فاني[1]

/ وقال النابغة: [٧٠]

١٤٦ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَني أَسَدٍ ... يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[2]

وذلك لأنه جمع بُنِيَ على غير واحده، إذ لو بُنِيَ على واحده لقيل: اِبنون كما لو سميتَ رجلاً باسمٍ، قلت في جمعه: اِسمون، فلما قالوا: بنون، كأن واحده في التقدير: بَنْ، كدَمْ، جَرَى مَجرى جمع التكسير الذي لم ينسج على منوال الواحد.

فإن قلت: فهلا أَجَزْتَ: جاءَتِ القاضون، وذهبَتِ المصطفون؛ لأن واحده لم يسلمْ.

قلت: سلم الواحد وإنما عرض[3] الحذف بعد الجمع على ما تقدم في فصل الجمع. ويجوز: حَسُنَت الأَرَضون، واتسعتِ الحَرُّون، ومضت السِّنون؛ لأن هذه مؤنثات، ولهذا لا يجوز: السنون ذهبوا، كما يجب: الزيدون قاموا.

وأجاز ابن بابشاد[4]: قامتِ الزيدون، نظراً إلى أنه جماعة، وهو قبيح ضعيف.

---

(١) الديوان ١٦٢ برواية (بنو كعب). الأغاني ٥: ٧.

(٢) انظر الديوان ٢٢٠، والكتاب ١: ٣٤٦، والمقتضب ٤: ٢٥٣، والمحتسب ١: ٢٥١، والخصائص ٣: ١٠٦، والإنصاف ٣٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٠، ٨٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٨، ٤: ٣٦، ٥: ١٠٤، والخزانة ١: ٢٨٥، ٢: ١١٩، والهمع ١: ١٧٣، والدرر ١: ١٤٨. خالوا، من المخالاة، وهي المتاركة والمقاطعة، وكانت بنو عامر بن صعصعة قد بعثوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري الذبياني، وابنه عيينة، أن يقطعوا حلف ما بينهم وبين بني أسد، ويلحقوهم ببني كنانة، على أن تحالف بنو عامر بني ذبيان فهم عيينة بذلك فقالت بنو ذبيان: أخرجوا من فيكم من الحلفاء، ونخرج من فينا فأبوا، فقال النابغة في ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت. يا بؤس للجهل، يعني ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له.

(٣) (عوض) في: ع.

(٤) هو «طاهر بن أحمد، أبو الحسن النحوي»، تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص من كتبه (شرح الجمل للزجاجي) و(شرح الأصول لابن السراج) (ت٤٦٩هـ) انظر نزهة الألباء ٣٦١، وإنباه الرواة

ونصَّ عبدُ القاهر وغيره: أنه لا يجوز، وإن كان للمؤنث[١] بالألف والتاء، فإن كان جمع علم لمذكر، فتقول: قام الطلحاتُ، وقامتِ الطلحاتُ، والطلحاتُ قامتْ وقاموا، ولا يجوز: الطلحات قُمْنَ، لأن العبرة بالمعنى.

وإن كان لمذكر غير حقيقي، كالحمّامات، أو لمؤنث حقيقيّ كالمسلمات، أو لمؤنث غير حقيقيّ كالجفنات، فيجوز في ظاهره إلحاقُ العلامة وتركُها، تقول: حسنت الحمّامات والمسلمات والجفنات[٢] وحَسُنَ هذا هو المنقول، وكان القياس أن لا يجوز: حسن المسلمات، لبقاء لفظ واحد المؤنث الحقيقي فيه، ويجوز في مضمره إلحاق التاء، وإلحاق النون، تقول: الحمامات حسنت وحَسُنَّ، والمسلماتُ ذهبتْ وذَهَبْنَ، والجفناتُ امتلأت وامتلأن، فالنون لأنه جمع مؤنث والتاء نظراً إلى أنه يقال: هي الجفنات فيعبر[٣] عنه بهي، وهي للواحدة.

وأما جمع التكسير: فإن كان جمع مذكر، من ذوي العلم كالرجال والسعود جاز إلحاق فعله التاء على إرادة الجماعة، وتركها على إرادة الجمع، تقول: قام الرجال، وقامتِ الرجال؛ لأن هذه الصيغة ارتُجلت، وزال عنها لفظ الواحد، بخلاف الزيدين والأحسنُ في مضمره إلحاق الواو، تقول: الرجال قاموا؛ لأنه مذكر حقيقي من ذوي العلم.

قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ويجوز إلحاق التاء، تقول: الرجال قامتْ، وإن كان جمع مؤنث حقيقي كالنساء والهنود جاز إلحاق العلامة وتركها.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

وقال جرير[٤]:

٢: ٩٥، وبغية الوعاة ٢: ١٧ والأعلام ٣: ٣١٨.

(١) (المؤنث) في: ع.

(٢) من (فيجوز في ظاهره) إلى (والمسلمات والجفنات) ساقط من: ع.

(٣) (متعبر) في: ع.

(٤) (جرير) ساقط من: ع.

١٤٧ - أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعدَ هِنْدٍ فشيَّبني الخَوالدُ والهُنُودُ[١]

ويجوز في مضمره التاء والنون، نحو: النساء ذهبتْ وذهبْنَ، وهذا أولى بالنون من قولك[٢]: الجفناتُ امتلأن، لأن مفرد هذا مؤنث حقيقي، وإن كان لغير ذوي العلم جاز إلحاق العلامة وتركها، تقول: ذهبتِ الأيامُ، وذهبَ الأيامُ[٣]، ويجوز في مضمره التاء والنون، تقول: الأيام ذهبتْ وذهبْنَ.

قال الفِنْد الزِّمَّانيّ[٤]:

١٤٨ - عَسَى الأيَامُ أنْ يَرْجِعْـنَ قَوْماً كالذي كانوا[٥]

لكن الأولى النون مع جمع القلة، كقولك: الأجذاع انكسرْن، والتاء مع جمع الكثرة، كقولك: الجذوع انكسرتْ، وذلك لأن جمع القلة هو من الثلاثة إلى العشرة، وذلك لا يميز إلا بالجمع، فجيء بالنون الدالة[٦] على الجمع، وجمعُ الكثرة يجري مجرى عدد الكثير، وذلك لا يُميز إلا بالمفرد فجيء له بالتاء التي تكون[٧] للمفرد.

فقد تلخص مما ذكرنا أنك إذا أضفت الفعل إلى ضمير مثنى أو مجموع وجب إبراز الضمير تقول: الزيدانِ قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمْن؛ لأنه يجوز أن يخلو الفعل من الفاعل المثنى أو المجموع، بخلاف الواحد[٨].

---

(١) انظر الديوان ١: ٣١٨ والكتاب ٢: ٩٨، والمقتضب ٢: ٢٢٣، والمنصف ٢: ٣١٤، واللسان (هند).
خالد: ترخيم خالدة. والخوالد: جمع خالدة وكذلك الهنود، وهما موضع الشاهد.

(٢) (قولك) ساقط من: ع.

(٣) (وذهب الأيام) ساقط من: ع.

(٤) هو «شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمَّان الحنفي، من بني بكر بن وائل»، شاعر جاهليٌّ، سيد بكر، من أهل اليمامة (ت نحو ٧٠ق.هـ). انظر السمط ١: ٥٧٩، والخزانة ٢: ٥٨، والأعلام ٣: ٢٦٠.

(٥) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٢، والأمالي ١: ٢٦٠، والمغني ٢: ٧٣٢.

(٦) (الدلالة) في: ع.

(٧) (يكون) في: ع.

(٨) (الفاعل) مكان (الواحد) في: ع.

ثمّ مذهب سيبويه[١]: أن الألف والواو والنون أسماء مرتفعات بأفعالها؛ لأنها حلت محل المظهرات، فكانت أسماءً فإن الأصل: الزيدان قامَ، والزيدون قام الزيدون.

ومذهب أبي الحسن: أنها أدلة على تثنية الضمير المستكن، وجمعه. وحجته: أنه ضمير غائب، فكان[٢] مستكناً كضمير الواحد. وقد ذكرنا الفرق بينهما.

وإذا أسندت/ الفعل إلى المثنى والمجموع الظاهر، فاللغة الشائعة الفصيحة إخلاؤه [٧١] من علامة التثنية والجمع، لأن وجود التثنية مغنٍ عن إلحاقها[٣] ولأن في قولك[٤]:

قاما أخواك، وقاموا، إلباساً بالخبر المقدم مبتدأ، وفي التنزيل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] و«قال الذين» ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] ومن العرب من يقول: قاما أخواك، وقاموا[٥] إخوتُك، وقمْنَ جواريك، وهذه الحروف ليست ضمائرَ بل هي حروف دوالّ على تثنية الفاعل وجمعه، كما كانت الياء في قولك: قامتْ هند، دليل تأنيث الفاعل. قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣].

وأنشد السيرافي لأُحَيْحَه بن الجُلاَح[٦]:

١٤٩ - يَلومونَني في اشْتِراءِ النَّخيـ ... ـلِ قَومي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ[٧]

وقال الفرزدق[٨]:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣١٢.

(٢) (فكانت) في: ع.

(٣) (عن إلحاقها) ساقط من: ع.

(٤) (قولنا) مكان (في قولك) في: ع.

(٥) من (إلباساً) إلى (قاما أخواك وقاموا) ساقط من: ع.

(٦) كنيته أبو عمر، وهو شاعر جاهلي من دهاة العرب وشجعانهم (ت نحو ١٣٠ق.هـ) انظر الخزانة ٢: ٢٣، والأعلام ١: ٢٦٣.

(٧) البيت في شرح ابن يعيش ٣: ٨٧، ٧: ٧، وفي شرح ابن عقيل ١: ٤٧٠، ونسبه بعضهم لأمية بن أبي الصلت. انظر شعر أمية بن أبي الصلت ٣٥٧.

(٨) يهجو عَمْرو بن عفراء الضبي، الديوان: ٤٦.

١٥٠ - ولَكِــنْ دِيَــافِيٌّ أبــوهُ وأُمُّــهُ   بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُهْ[١]

قال آخر[٢]:

١٥١ - ألْفِيَتَــا عَيْنَــاكَ عنــد القَفَــا   أوْلَى فــأوْلى لَــكَ يَــا وَاعِيَــهْ[٣]

ومن كلامهم: أكلوني البراغيثُ[٤]، ألحق العلامةَ وجعلَ البراغيث آكلة، وإنما هي قارصة، وأتى لها بضمير العقلاء، ولنشرح قوله: «وأسروا النجوى» لتغير[٥] به بقية الأمثلة، إذ لا فرق فنقول فيه خمسة أوجه:

أحدها: أنّ الواو قد جيء بها دليلاً على أن الفاعل جمعٌ.

والثاني: أن يرجع الواو إلى الناس في قوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] بدل منه بدل كل من كل، إذا أراد بالناس أهل مكة.

الثالث: أن يجعل (الذين ظلموا) مبتدأ، وأسروا: خبراً مقدماً[٦].

الرابع: أن يجعل (الذين ظلموا) خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قال: أسروا، قيل: مَنِ المُسِرُّون؟ قال: الذين ظلموا، أي: هم الذين ظلموا.

الخامس: أن يجعل (الذين ظلموا) مبتدأ، وخبره ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٣٦، وشرح ابن يعيش ٣: ٨٩، ٧: ٧ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٣، والخزانة ٢: ٣٨٦، ٣: ٢٩٢، ٣٣٤، ٤: ٥٥٤، والهمع ١: ١٦٠ دياف: قرية بالشام، وحوران: من مدن الشام. والسليط: الزيت.

(٢) هو عَمْرُو بن مِلْقَطِ (جاهليٌّ).

(٣) البيت في النوادر ٦٢ وشرح ابن يعيش ٣: ٨٨، والعيني ٢: ٤٥٨، والخزانة ٣: ٦٣٣ أولى فأولى: تهديد ووعيد. (ذا واعية) في: ع ويروى (ذا واقية) وعلى هامش (د) وقبله:

يــا أَوْسُ لوغَالَتْــكَ أَزْمَاحُنَــا   كُنْــتَ كمَــنْ تَهْــوِي بــه الهاويــة

(٤) انظر الكتاب ١: ٦، ٢: ٨.

(٥) (ليتغير) في: ع.

(٦) (خبراً مقدماً) عليه رطوبة في: د، وأثبته من: ع.

٢٤،٣٣] على حذف القول، لدلالة (أسروا النجوى) عليه كأنه قال: الذين ظلموا يقولون: ما هذا إلا بشرٌ.

(تنبيه):

أسماء الفاعِلِين والمفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، تجري[١] مَجرى الفعل فيما ذكرناه من التذكير[٢] والتأنيث، وإلحاق علامة التثنية والجمع، فنقول مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتذكرها تقول كما أبوه، وتقول[٣]: مررتُ[٤] برجلٍ قائمٍ غلاماه، وذاهب أخوته[٥]، ومنطلقة جواريه، كما تقول: قام غلاماه، وذهب أخوته وانطلقتْ جواريه.

ومَنْ قال: قاما غلاماك، وقاموا إخوتُك، وقُمْنَ جواريك.

قال: مررت برجل قائمَيْنِ أخواه، وقائِمِينَ إخوتُه، وقائماتٍ جواريه.

وتقول: مررتُ برجلٍ حسَنٍ دارُه، وحسنةٍ دارُه، كما تقول: حَسُنَ دارُه[٦]، وحَسُنَتْ دارُه، ومررتُ برجلٍ داره حسنة، لا غير، كما تقول: داره حسنتْ.

«وحقُّ الفاعل التقديمُ على المفعول»

لأنّ الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، لأنه يمتزج بالفعل حتى لا يكون له لفظ منطوق به، كقولك[٧]: اذهب، ولأنهم ألحقوا الفعلَ علامةَ التأنيث، دلالة على تأنيث الفاعل، ولأنهم ثنوا ضمير الفاعل. والمراد تثنية الفعل، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤].

---

(١) (يجري) في: ع.

(٢) (التوكيد) في: ع.

(٣) (فتذكركما تقول كما أبوه وتقول) ساقط من: ع.

(٤) (ومررت) بالواو في: ع.

(٥) (أخويه) في: ع.

(٦) (كما تقول حسن داره) ساقط من: ع.

(٧) (كقولهم) في: ع.

قالوا: أراد ألقِ ألقِ؛ لأن المخاطب مالك، ولأنهم نسبوا إلى الفعل والفاعل فقالوا في النسب إلى كنت: كنتي، قال[١]:

١٥٢ - فأصْبَحْتُ كُنتيًا وأصبحتُ عاجناً وشرُّ خِصَالِ المَرْءِ كنتُ وعاجنُ[٢]

و[٣]لأنهم ركبو (حبّ) مع فاعله وهو (ذا) فقالوا: حبّذا، وجعلوهما كاسم مفرد، وحق جزء الشيء أن يكون إلى جانبه، وحق المفعول أن يكون متأخراً عنه[٤] لأنه فضله، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، وقد تقدم لضربٍ من التوسّع، والنية به التأخير.

«ولذلك»

أي: لكون حق الفاعل التقديمَ على المفعول.

«جاز: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، وامتنع: ضَرَبَ غلامُه زيداً[٥]»

لهذه المسألة أربعُ صور:

الأولى: ضربَ زيدٌ غلامَه، وهو جائز بالاتفاق؛ لأنه على نظم أصل الكلام من تقديم الفاعل، والإضمار بعد الذكر.

الثانية: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وهو مخالف للأصلين، لأنه قدم المفعول، وأضمر قبل الذكر، لكنه جائز، لأن المضمر وإن تقدم لفظاً لكنه متأخر معنى، وهذا يصلح للرد على الكوفيين في قولهم: إنه لا يجوز: قائمٌ زيدٌ، لتقدّم المضمر على الظاهر.

---

(١) الأعشى. هكذا نسبه صاحب الهمع وليس في ديوانه المطبوع.

(٢) انظر المقرب ٢: ٧٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٧، والهمع ٢: ١٩٣، والدرر ٢: ٢٢٩، والأشموني ٤: ١٨٩، وشرح الرضي للشافية ٢: ٧٧، واللسان (عجن، وكون). الكنتي: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا والعاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً تامًّا كأنه يعجن.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (عنه) ساقط من: ع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ٧٥.

قال النحويون: كل مضمر متصل بمنصوب[1] كمثالنا، أو مجرور كقولك: مر بغلامه زيدٌ، جاز تقديمه على الظاهر، وفي التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] وفي المثل: في بيته يؤتى الحكم، وعلى أهلها دلّتْ براقشُ[2].

وقال زهير[3]:

١٥٣ - إن تَلْقَ يَوْماً على عِلاَّتِهِ هَرِماً ... تَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقَا[4]

الثالثة: ضربَ زيداً غلامُه، أخرّ الضمير لفظاً، وهو متقدم معنى وهو جائز أيضاً نظر إلى اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]/ وقال: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [٧٢] [الأنعام: ١٥٨].

الرابعة: ضَرَبَ غلامُه زيداً، وهو غير جائز عند الجمهور، لتقدّم المضمر على الظاهر لفظاً ومعنى، لأن الفاعل وقع في مرتبته، فلا يجوز أن ينوى به غيرها.

وجوزه ابنُ جني[5] وجعله قياساً، قال: وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، حتى صار تقديمه كالأصل، وحمل عليه قولُ الشاعر[6]:

---

(١) (منصوب) في: ع.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) يمدح هرم بن سنان.

(٤) انظر المقتضب ٤: ١٠٣، أمالي ابن الشجري ١: ٥٩، والإنصاف ٦٨، ٢٥١، وشرح ثعلب لديوان زهير: ٥٣. يريد: إن تلقه على قلة مال أو عدمٍ تلقه سمحاً كريماً. ويروى (من يلق يوماً..) (يلق) في: ع وهي رواية.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ٧٦.

(٦) هو أبو الأسود الدؤلي يهجو عديَّ بن حاتم. ونسبه بعضهم للنابغة الذبياني ولعله التبس ببيت النابغة الآتي:

جَـزَى اللهُ عَبْسـاً في المَـوَاطِنِ كُلِّهـا ... جَـزَاءَ الكِـلاَب العاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

١٥٤ - جَزَىٰ ربُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[1]

أراد: جزى عديَّ بن حاتم عنّي[2] ربُّه. وعند الجمهور يحمل هذا على الضرورة، أو بجعل الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاءِ وصار ذكر الفعل كتقدم المصدر، إذا كان دالًّا عليه، كقولهم: مَنْ كذب كان شرًّا له، أي: كان الكذب.

وقيل: إن الضمير يعود إلى المفعول، وعلى قياس ما ذكرنا يجوز: أيّ غلاميه ضربَ زيدٌ؟ ولا يجوز: أيُّ غلامَيْه ضَرَبَ زيداً؟ إلا على رأي ابن جني.

والضابط: أن المضمر يلزم أن يتأخر عن المظهر لفظاً أو تقديراً، أو كليهما، ولا يجوز أن يتقدم لفظاً وتقديراً إلا على رأي ابن جنيّ.

«ولا يجب تقديمُه عليه إلا في نحو: ضربتُ زيداً، وضَرب موسى عيسى، وهذا هذا، ويجوز: ضَرَبَتْ يحيى سُعدى، وأخذ العصا موسى»

حال الفاعل مع المفعول إذا اجتمعا[3] على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يجوز تقديمُ الفاعل وتأخيرُه، وذلك إذا كانا اسمين ظاهرين لهما أو لأحدهما إعراب ينفصل به، كقولك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وضربَ زيدٌ موسى. وهو الأصل. ويجوز ضَرَبَ عمراً زيدٌ، وضربَ موسى زيدٌ، وعمراً ضرب زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ، فتقدم المفعول تارة على الفاعل، وتارة على الفعل والفاعل؛ لأنه فضله ليس كجزء من الفعل.

---

(١) انظر البيت في الخصائص ١: ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ١: ١٠٢، وشرح ابن يعيش ١: ٧٦، والخزانة ١: ١٣٤، وشرح الشذور ١٣٧، والعيني ٢: ٤٨٧ والهمع ١: ٦٦، والدرر ١: ٤٤، والأشموني ٢: ٥٩.

(تنبيه) جزاء الكلاب هو الضرب بالحجارة. هذا وإنْ عدّه الأعلم من ألطف الهجو إلاَّ أنَّ عَدِيًّا صحابي جليل لا يقال فيه مثل ذلك الهجاء، وإن صحّ فلعله كان في الجاهلية قبل أن يسلمَ.

(٢) (عني) ساقط من: ع.

(٣) (أجمعا) في: ع.

وفي التنزيل: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧].

وحروف الجر كالاسم[١] الصريح.

وفي التنزيل: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [التوبة: ١٢٩].

قال سيبويه[٢]: كأنهم يقدّمون الذي بيانُه أَهَمُّ لهم، وهُمْ ببيانه أعْنَى، وإن كانَا[٣] جميعاً يُهِمّانِهِمْ ويَعْنِيانِهِمْ. فلو كانت النفوس متعلقة بأن يلي إنسان عملاً، فَوَلِي، فالأحسن أنْ يقدم المخبر الفاعل، فيقول: وَلِي فلان بلد كذا، لأن أغراض المخاطبين[٤] متعلق بأن يلي من غير نظر إلى ما يُولَّى، ولو تعلقت النفوس بقتل خارجي يُفسد في الأرض، فالأحسن أن يقدم المخْبِر المفعول، فيقول: قتلَ الخارجيَّ زيدٌ؛ لأن أغراض المخاطِبين متعلقة بقتله من غير[٥] نظر إلى مَنْ قتله. ومن فوائد التقديم والتأخير[٦] إقامة وزن الشعر، والكلام المسجع.

الثاني: أن يجب تقديم الفاعل، وذلك إمّا بأن يكون الفاعلُ مضمراً متّصلاً، فإن كان المفعول مثلَه وجب التقديمُ، كقولك: ضربتك، وإن كان مظهراً جاز تأخيره عن الفعل والفاعل، وتقديمه عليهما[٧]، كقولك: ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ، ولا يجوز تقديمه على الفاعل دون الفعل، بأن تقول[٨]: ضربَ زيداً أنا، لأنه يصير المتصل منفصلاً. ولا يجوز الإتيان بالمنفصل إلا إذا لم يقدر على المتصل.

وإمّا أن يكون الفاعل والمفعول مقصورين، أو مبنيين، وليس ثمة قرينة لفظية ولا معنوية يفصل أحدهما من الآخر، كقولك: ضربَ موسى عيسى، وضربَتْ سعدى سلمى،

---

(١) (كاسم) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١٥.

(٣) (كان) في: ع.

(٤) (المكاتبين) في: ع.

(٥) (غير) ساقط من: ع.

(٦) (والتأخير) ساقط من: ع.

(٧) (عليها) في: ع.

(٨) (يقول) في: ع.

وضرب هذا هذا، وضرب الذي في الدار الذي في السوق، إذ لو جوزنا تأخير الفاعل أفضى إلى اللبس، فإن كان هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التأخير، فاللفظية كقولك: ضَرَبَتْ يحيى سُعدى، فقد علم بمجيء التاء في الفعل أنه لسُعدى لا ليحيى، وكذلك إذا قلت(١): ضربَ موسى نفسُه عيسى، فإن رفعت (نفسُه) كان الفاعل (موسى) وإن نصبته كان (عيسى). والمعنوية كقولك: أخذ العصا موسى، لأنه عُلم أن موسى هو الآخذ، والعصا هو المأخوذ، وكذلك: أكل الكمثرى يحيى، فإنّ يحيى هو الآكل، تقدم أو تأخّر، وكقولك: ولدت هذه هذه، إذا أشرت إلى اثنين حاضرتين(٢)، لأن حضورهما يعرف الصغيرة والكبيرة، فتعرف به الوالدة والمولودة، وكقول عديّ بن الرِّقاع(٣):

١٥٥ - ولكنْ بكتْ قبْلي فهيَّجَ لي البُكَا بُكَاهَا فقلتُ: الفَضْلُ للمُتَقَدِّمِ(٤)

فالبكا: هو المفعول، وقدّمه على الفاعل، وهو بكاها، لأن قوله: ولكن بكت قبلي، مما يدل على أن بكاها هو الذي هيج بكاه، فقدّم المفعول لظهور المعنى(٥).

/ «ويجب تأخيره في نحو: ضربني زيدٌ»

الثالث: أن يجب تأخير الفاعل، وله أربع صور:

إحداها(٦): أن يكون الفاعل ظاهراً، والمفعول ضميراً متّصلاً. كقولك: ضربني زيدٌ؛ لأن جواز تقديمه يفضي إلى انفصال المتّصل فتقول: ضربَ زيدٌ إيّاي.

---

(١) (قلت) ساقط من: ع.

(٢) (حاضرين) في: ع.

(٣) هو «عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع، أبو داود»، من عاملة، شاعر كبير، مقدم عند بني أمية (ت نحو ٩٥هـ) في دمشق. انظر معجم الشعراء: ٨٦ والأعلام ٥: ١٠.

(٤) البيت في الكامل ٣: ٨٤٨ منسوباً إلى عدي هذا، وصحح أبو الحسن الأخفش نسبته إلى نصيب. انظر شعر نصيب ١٣٠، ورغبة الآمل ٧: ٢٩.

(٥) (المعنى) ساقط من: ع.

(٦) (أحديها) في: ع.

«وما ضرب زيداً إلا أنا»

الثانية: أن يقع بعد حرف الاستثناء، كقولك: ما ضرب زيداً[١] إلّا أنا، لأنك لو قدمته فقلت: ما ضربَ إلا أنا زيداً، أعملتَ ما قبل (إلا) فيما بعدها مع انفصاله عنها، وأنه غيرُ جائز. نصّ عليه أبو علي في الحجة وأمّا قولُ الأعشى[٢]:

١٥٦ - ولَيْسَ مُجيراً إنْ أَتى الحَيَّ خَائِفٌ ... ولا قَائِلاً إلا هُوَ المُتَعَيَّبا[٣]

فإن (المتعيب) منصوب فعل محذوف دلّ عليه (قائلا) كأنه قال[٤]: فقول[٥] المتعيب، وكان حدّ الكلام أن يقول: ولا قائلاً المتعيب إلا هو.

«وإيّاك نعبدُ»

الثالثة: أن يكون المراد اختصاص وقوع ذلك الفعل بذلك المفعول. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإنّ الأصلَ نعبدك ونستعينك، وليس فيهم اختصاصهم إيّاه بالعبادة والاستعانة، فلما قال: إياكَ نعبد، جرى مَجرى قولهم: ما نعبد إلا إيّاك، ولا نستعين إلا إيّاك.

وفي المثل: إيَّاكِ أَعْنِي واسْمَعِي يا جَارَه[٦].

وكذلك حال الجار والمجرور، كقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾ [المائدة: ٢٣] كأنه قال:

---

(١) (زيداً) ساقط من: ع.

(٢) يهجور عمرَو بنَ المنذر بن عَبْدَان، ويعاتبُ بني سعد بن قيس.

(٣) الديوان: ١١٣، المتعيب: اسم مفعول من تعيبَ أي عاب وتنقص. والمعنى: يلجأ المستجير إلى الحي فلا يستطيع أن يجيره لضعفه بينهم، وينطق بالكلمة فترد عليه وتعاب. (بحراً) في: ع.

(٤) (قال) ساقط من: ع.

(٥) (تقول) في: ع.

(٦) أول من قاله «سهل بن مالك الفزاري» ويضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به غيره. انظر جمهرة الأمثال ١: ٢٩، ومجمع الأمثال ١: ٤٩، والعقد ٦: ٣٣٥.

لا تتوكلوا إلا على الله.

«ومَنْ رأيتَ؟»

الرابعة: أن يكون المفعول من أسماء الاستفهام، تقول: مَنْ رأيتَ؟ وما شربتَ؟ وأيَّ الدواب ركبتَ؟ فلا يجوز تأخيرُه؛ لأن للاستفهام صدرَ الكلام، لأنه جاء لإفادة معنًى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلها، ومَنْ قال: زيدٌ ضربت، فرفع على إرادة الهاء، له أن يقول: أيُّ الدواب ركبت؟ بالرفع على إرادة الهاء.

«وقد يُحذف الفعل، للدلالة عليه في نحو: هل زيدٌ خرجَ؟»

الاستفهام يقتضي الفعلَ ويطلبه[١]، لأنك إنما تستفهم عما يشك[٢] فيه وهو الفعل، فإن الاسم معلوم، فالأصل أن يليه الفعل، فإن وليه اسم بعده فعل، كقولك: أزيدٌ قام؟ فالاختيار أن يرتفع بفعل مضمر دلَّ عليه الظاهر حملاً على الأصل و[٣]إن كان رفعُه بالابتداء أيضاً حسناً لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر أيضاً، ليقع سؤالاً عن الفائدة التي اشتمل عليها الجملة الابتدائية قبل دخول الاستفهام، وهو اختيار الجرمي حتى لا يفتقر إلى تقدير محذوف.

وقال سيبويه[٤]: إذا وقع بعد الهمزة جاز أن يرفع بالابتداء جوازاً حسناً، وأما إذا قلت: هل زيدٌ قام، فيقع إضمار الفعل لازماً، وقبيح رفعُه بالابتداء، وذلك لأن الهمزة أمُّ الباب وأقواها فيه، لأنها يدخل في مواضع الاستفهام كلها، ولا ينتقل عنه وغيرها يلزم موضعاً منه يختص به وينتقل عن الاستفهام نحو: مَنْ، وكم، وهل، على ما سيأتي، ولهذا تقول: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟.

---

(١) وفي الكتاب ١ : ٥١: حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل.

(٢) (يسئل) في: ع.

(٣) (فإن) في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١ : ٥١.

على معنى: أيُّها عندك؟ ولم يجز ذلك في غيرها، فتوسعوا في الهمزة أكثر مما توسعوا[١] في غيرها، فلم يستقبحوا أن يقع بعدها المبتدأ، واستقبحوا ذلك في غيرهما، ولهذا مثّل في المختصر بهل، دون الهمزة، ومثل الزمخشري[٢] بأن يقال: مَنْ فَعَلَ؟ فتقول: زيدٌ، وقال: إنه بإضمار فعل، وهذا غير مستقيم لأن زيداً جوابٌ والجوابُ مبنيٌّ على السؤال في الإعراب وفي الجهة الموجبة لذلك الإعراب و(مَنْ) في قولك: مَنْ فعل مبتدأ وزيدٌ جوابُه فيكون مبتدأ محذوف الخبر لا فاعلاً.

«﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٣] [التوبة: ٦]»

أحدٌ: ها هنا مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، فمتى وقع بعده الاسم فلا بدّ من فعل رافع أو ناصب.

وزعم الفراء[٤] أنّ أحداً مرتفع بالعائد الذي عاد عليه، وهو ضمير الفاعل في استجارك، وهو فاسد. لأنه حينئذ يصير استجارك خبراً لأحد، ويعود الكلام إلى المبتدأ والخبر.

و[٥]قال أبو الحسن: إنه مرتفع بالابتداء. وردَّ أصحابُنا بأنّا لا نقول: إنْ زيد قائم أكرمتك. ومن أبيات الحماسة[٦]:

---

(١) (في الهمزة أكثر مما توسعوا) ساقط من: ع.

(٢) كما في المفصل ٢١.

(٣) انظر التصريح ١: ٢٠٧.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ٨٢، ٩: ١٣، ٩٦.

(٥) لا واو في: ع.

(٦) قائله «قريط بن أنيف» من بلعنبر أو «أبو الغول الطهوي».

١٥٧ - إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا[1]

والكلام في رفع: ذو لوثة، كالكلام في رفع أحد.

«﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١]»

الأصل في (إذا) أن يضاف إلى الجملة الفعلية[2]؛ لأنها باقتضائها جواباً، وكونها لما يستقبل من الزمان، ضارعت أدوات[3] الشرط، فإن وقع بعدها اسم كما في الآية، فعند سيبويه أنه مرتفع بالابتداء، لأن تقدير الفعل على خلاف الأصل، وأوجب أن يكون خبره/ حينئذ فعلاً ليسد في اللفظ مسد الفعل الذي يقع بعد إذا، كقولك: آتيك إذا زيدٌ قام[4]. [٧٤]

وذهب جمهور النحويين: إلى أنه مرتفع بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر؛ لأن[5] (إذا) تستوجب الإضافة إلى الفعل.

«و﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]»

القراءة المشهورة في هذه الآية بكسر الباء، فرجال: فاعلة، وقرأ عاصم وابن عامر: يُسَبَّح، بفتح الباء[6]، على البناء للمفعول. فرجال: لا يجوز أن يرتفع به، لأن الرجال

---

(١) انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٥، والمغني ١: ١٦، والخزانة ٣: ٣٣٢، ٥٦٩. الحفيظة: الغضب، واللوثة بضم اللام وفتحها بمعنى واحد، وهو الحمق والاسترخاء والضعف. ويقصد بذي اللوثة قومه الذين خذلوه، فنصرته مازن.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٦١.

(٣) (ضارعتا ذوات) في: ع.

(٤) (قائم) في: ع.

(٥) (لأنه) في: ع.

(٦) كما في السبعة ٤٥٦.

مسبَّحون لا مسبِّحون، لكنه أقام الجار والمجرور مُقام الفاعل، ثم فسّر من يسبح على تقدير سؤال سائل مَنْ يسبحه؟ فقال: رجالٌ، أي: يسبِّح له رجال، فرفع رجالاً بالفعل المضمر الذي دل عليه يسبح[1]؛ لأنه يدل على أنه ثَمَّ مسبحاً. ومثله بيت الكتاب، وهو لنهشل بن حري[2]:

١٥٨- لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ ... ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطيحُ الطوائحُ[3]

فيمن روى (لِيُبْكَ) على البناء للمفعول فيرتفع ضارع بفعل محذوف، دلّ عليه لِيُبْك، أي: يَبْكيه ضارعٌ ومتخبطٌ، ولا يرتفع على أنه يدل على من يريد، لأنه يكون ذمًّا لا مدحاً، ومَنْ روى لِيَبْكِ على البناء[4] للفاعل، ونصب يزيد، فضارعٌ مرتفع به.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٧٣.

(٢) صوب في الخزانة ١: ١٥٢ هذه النسبة، حيث ذكر نسبته أيضاً إلى لبيد، وإلى مزرد أخي الشماخ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي، ونهشل بن حَرِّيِّ الدرامي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، وأسلم، ولم ير النبي ﷺ وحضر مع (عليّ) وقعة صفين، وأبوه حري بن ضمرة شاعر، وجده ضمرة بن ضمرة، شاعر فارس (ت نحو ٤٥هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٣٧، والإصابة ٦: ٥٠١، والأعلام ٩: ٢٥.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٤٥، ١٨٣، ١٩٩، والمقتضب ٣: ٢٨٣، والإيضاح العضدي ٧٤، والمحتسب ١: ٢٣٠، والخصائص ٢: ٣٥٣، والخزانة ١: ١٤٧، ٣: ٤٤٣، والعيني ٢: ٤٥٤، وشرح ابن يعيش ١: ٨٠، والهمع ١: ١٦٠، والدرر ١: ١٤٢، والأشموني ٢: ٤٩. ويزيد هذا هو يزيد بن نهشل الذي رثاه بهذا الشعر والضارع: الذليل الخاشع، المتخبط: طالب العرف. تطيح: تذهب وتهلك. والطوائح، أراد المطاوح لأنه جمع مطيحة، فجمعه على حذف الزيادة، وكقوله تعالى «لواقح» وواحدتها: مُلقحة.

(٤) من (للمفعول فيرتفع) إلى (على البناء) ساقط من: ع.

«و[١]تقول: ضربني وضربتُ زيداً، وضربتُ وضربني زيدٌ، بإعمال الثاني، وهو الأجود، و[٢]يجوز إعمال الأول»

هذا يشتمل على توجيه الفعلين إلى اسم واحد. وفيه ضعف، لما فيه مخالفة الأصول: الإضمار قبل الذكر، وحذف الفاعل الذي هو أحد جزئي الجملة في المثال الأول، والمفعول الذي لا يكمل المعنى دونه في الثاني، والفصل بين العامل والمعمول بغيرهما.

والأصل أن يوفي كل عامل معموله، كما قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا﴾ [النمل: ٩٣] فوفى (يريكم) مفعوليه، وتعرفون: مفعوله، أما قولك: ضربني وضربتُ زيداً، فالأول فعل ومفعول، وهو محتاج إلى الفاعل، والثاني فعل وفاعل، وهو محتاج إلى المفعول.

وقولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، على العكس، وليس معك إلا اسم واحد وهو زيد، وإعمالهما كليهما فيه ممتنع، لأنه يصير مرفوعاً منصوباً، وعمدة فضلة في حالة واحدة، وهو مُحال، فلا بدَّ من إعمال أحدهما، وأيهما[٣] أعملتَ جاز بلا خلاف، إذا لم ينقض معنى. لكن اختلف النحويون في الأولوية[٤]: فذهب البصريون: إلى أن إعمال الأقرب أولى، رافعاً كان أو ناصباً، لأن حق العامل أن يكون إلى جانب المعمول، إذِ الأصل أن يلي الفعل الفاعل، والجار المجرور[٥]، والجازم المجزوم، والفصل بين الجار والمجرور، والجازم والمجزوم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

وقد راعت العربُ الجِوار حتى قالوا: جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ[٦]، فعدلوا عن الإعراب

---

(١) على هامش (ع): مبحث التنازع.

(٢) (فيجوز) في: ع.

(٣) (أيها) في: ع.

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف ١: ٨٣. مسألة في (القول في أَوْلى العاملين بالعمل في التنازع)، وانظر الهمع ٢: ١٠٩.

(٥) (والمجرور) بالواو في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٢١٧، والخصائص ٣: ٢٢٠.

المستحق لخرب، وهو الرفع، لكونه صفة جحر، وجروه لمجاورته[١] المجرور، واحتجوا في ذلك بالنصوص. قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦].

فنصب: قطراً بأفرغ، إذ لو نصبه: بآتوني، لقال: آتوني أفرغْه عليه قِطراً لأن التقدير: آتوني قِطراً أفرغْه عليه.

وذلك لأن حذف ضمير المفعول وإن كان جائزاً لكنه ضعيف، لا يعدل إليه إلا إذا تعيَّن طريقاً، والإثبات هو الأصل، كما قال الفرزدق:

١٥٩ - مُلُـــوكٌ يَبْتَنُـــونَ تَوَارَثُوهَـــا   سُرَادِقَـــةَ المَقَـــاوِلُ والقِبَابَـــا[٢]

والتقدير: يبتنون سُرادِقَة المقاولُ والقبابَ توارثوها، فأثبتَ مع كل فعل مفعوله.

وقال: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

فنصب كتابيه باقرؤوا، إذ لو نصبه بهاؤم، لقال هاؤم اقرؤوه كتابيه، لأن التقدير: هاؤم كتابيه اقرؤوه.

وقال: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] فقوله في الكلالة[٣]: متعلق بيُفتيكم، إذ لو كان متعلقاً بيستفتونك لقال: يستفتونك قل الله يفتيكم فيها[٤] في الكلالة[٥].

كما قال: ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧].

وأنشد سيبويه لطُفَيْل الغَنَوِيّ[٦]:

---

(١) (لمجاورة) في: ع.

(٢) الديوان ١: ٩٩. السرادق: الفسطاط الذي يمد فوق صحن البيت والخيمة.

(٣) (فقوله في الكلالة) ساقط من: ع.

(٤) (فيها) ساقط من: ع.

(٥) من (متعلق بيفتيكم) إلى (فيها في الكلالة) مكرر في: ع.

(٦) هو طفيل بن عوف الغَنَوِيّ، أبو قُرَّان، من بني غَنِيّ، من قيس عيلان، شاعر جاهلي فحل، من الشجعان (ت نحو ١٣ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٤٥٣ والسمط ١: ٢١٠، والخزانة ٣: ٦٤٣، والأعلام ٣: ٢٢٩.

١٦٠ - وكُمْتاً مُدَمَّاةٌ كأنَّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(١)

فنصب: لونَ مُذْهَبٍ باستشعرت، ولم يرفعه بجرى.

وقال طرفة:

١٦٢ - على غَيْرِ ذَنْبٍ قُلْتُهُ غيرَ أَنَّني نَشَدْتُ فلم أُغْفِلْ حَمُولَةَ مَعْبَدِ(٢)

نصب: حمولة بأُغفل، إذْ لو نصبها بنَشَدْتُ، لقال فلم أُغفلها.

وقال كُثَيِّر:

١٦٢ - قَضَى كُلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها(٣)

نصب: غريمَه بوَفَّى، إذ لو نصب بقضى، لقال: فوفاه/ وذهب الكوفيون(٤) إلى أن [٧٥] إعمال الأول أولى لأن للتقديم أثر، ألا ترى أنه لا يجوز زيادة كان، وإلغاء ظننت أولين. ويجوز ذلك غير أولين، واحتجوا بقول الشاعر:

١٦٣ - وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابا(٥)

فنصب الغرابَ بسمعتُ، ولم يرفعه بنَعَبَ.

ويقول عمر بن أبي ربيعة(٦):

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٩، والمقتضب ٤: ٧٥، والإنصاف ٨٨، وشرح ابن يعيش ١: ٧٧، ٨٨، والعيني ٣: ٢٤، والأشموني ٢: ١٠٤، والأساس (شعر)، واللسان (دمي)، والخيل الكميت: المشربة حمرة، جمع كميت. والمدماة: الشديدة الحمرة متونها: ظهورها، جمع متن. استشعرت: كأنها لبست منه شعاراً.

(٢) الديوان ٣٨ والبيت من معلقته، والبيت في شرح الأنباري للقصائد السبع ٢٠٤، نشدت: طلبتها، والحمولة: الإبل التي يُحَمَّل عليها، ومعبد أخو طرفة.

(٣) انظر الإنصاف ٩٠، وشرح ابن يعيش ١: ٨، وشرح الشذور ٩٠، والعيني ٣: ٣، والهمع ٢: ١١١، والدرر ٢: ١٤٦، والأشموني ٢: ١٠١.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ٧٨.

(٥) انظر الإنصاف ١: ٨٦ تحمل: وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال، والبين: البعد والفراق.

(٦) أنشده سيبويه وهو لعمر بن أبي ربيعة، قال الشنتمري: قال الأصمعي: هو لطفيل الغنوي.

١٦٤- إذَا هِـيَ لَمْ تَسْـتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ تُنُخِّـلَ فاسْـتَاكَـتْ بِـهِ، عُـودُ إِسْـحَلِ[١]

أراد: تُنُخِّلَ عودُ إِسْحل، فاسْتاكَتْ به.

والجواب إمّا زيادة (كان) و(ظننت) أوّلين فيفضي إلى التناقض، إذ الأولية تقتضي الاعتناء به، والإلغاء يقتضي عدم الاعتناء به، ولا كذلك ها هنا. وأما الأبيات فتدلّ[٢] على الجواز لا على الأولوية، ومسموعنا أكثر، وقد نطق به التنزيل وذلك دال على الأولوية.

وقولنا[٣] أيُّهما أعملْتَ جاز؛ إذ لم ينقص معنى احتراز من[٤] مثل قول امرئ القيس:

١٦٥- فلو أنَ ما أَسْعَى لأدنَـى مَعيشـةٍ كفاني -ولم أطلبْ- قليـلٌ مـن المـال[٥]

فرفع: قليلٌ بكفاني، ولم ينصبه بلم أطلبْ، إذ لو نصبه به فسدَ المعنى؛ لأن (لو) معناها[٦]: امتناع الشيء لامتناع غيره، كقولك: لو زرتَنا لأكرمناك[٧]، المعنى امتنع الإكرام، لامتناع الزيارة، وإذا ولي حرف النفي جوابَها صار معناها وجود الشيء لامتناع غيره.

تقول: لو أكرمتني لم أهنْك، معناه ما أكرمتني فأهنتُك، فيكون التقدير في البيت

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٠، وشرح ابن يعيش ١: ٧٨، ٧٩، والعيني ٣: ٣٢، والهمع ١: ٦٦، والدرر ١: ٤٦، والأشموني ٢: ١٠٥. يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسْحَل، حسب تنقلها في المواضع التي تنبتها، أو هي تداول بينهما لا تفارق أحدهما. تنخل: اختير.

(٢) (فيدل) في: ع.

(٣) (وقولها) في: ع.

(٤) (من) ساقط من: ع.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٤١، والمقتضب ٤: ٧٦، والخصائص ٢: ٣٨٧ والإنصاف ٨٤، وشرح ابن يعيش ١: ٧٨، ٧٩، والخزانة ١: ١٥٨، ٢٢١ وشرح الشذور ٢٢٧، والمغني ١: ٢٨٣، ٢٩٨، ٢: ٥٦٢. والعيني ٣: ٣٥، والهمع ٢: ١١٠، والدرر ٢: ١٤٤، والأشموني ٢: ٩٨، ٤: ٤٠. والديوان ٣٩ يصف بُعْدَ همته.

(٦) (معناه) في: ع.

(٧) (لأكرمتك) في: ع.

حينئذ: لو كان سعيي لأدنى معيشة، كفاني قليل من المال، ولم أطلب قليلاً من المال، فيفسد المعنى؛ لأن سعيه إذا كان لأدنى معيشة، يلزم طلب القليل من المال، ولأنه إذا كفاه قليلٌ فلا بد أن يطلب القليل، فثبت أن نصبه بلم أطلبْ مُحال، بل هو مرفوع بكفاني، والمعنى: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلبِ الملكَ. ويوضحه قوله بعد:

١٦٦ - ولكنَّما أسعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثَالِي[١]

إذا عرفت هذا فلنعد[٢] إلى مسألتي[٣] الكتاب، أمّا الأولى فنقول على رأي البصريين: ضربني وضربتُ زيداً، فزيداً منصوب بضربتُ، وفي (ضربني) ضمير فاعل من زيد، لدلالة ذكره عليه، لامتناع خلو الفعل من[٤] فاعل في اللفظ، أو في التقدير، والتقدير: ضربني هو والكلام جملتان، وتقول في التثنية: ضرباني وضربتُ الزيدين، وفي الجمع: ضربوني وضربت الزيدين، وفي المؤنث: ضربَتْني وضربتُ هنداً، وضربتاني وضربتُ الهندين، وضربنني وضربتُ الهندات.

والفراء[٥] لا يجيز: ضربني وضربتُ زيداً، لما فيه من الإضمار قبل الذكر، وإنما يرفع زيداً، ويحذف مفعول الثاني.

والكسائي: يجيزه على أن الفاعل محذوفٌ لدلالة ذكره عليه، لا بمضمر[٦]. فتقول على مذهبه: ضربني وضربتُ الزيدَيْنِ، وضربني وضربتُ الزيدِينَ، وضربني وضربتُ

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ١: ٧٩، ٨: ٥٧، والهمع ١: ١٤٣، والدرر ١: ١٢٢، والمغني ١: ١٨٤، والديوان: ٣٩. المؤثّل: المثمر الذي له أصل، وهو الكثير أيضاً.

(٢) (فلنعدل) في: ع.

(٣) (مسألة) في: ع.

(٤) (عن) في: ع.

(٥) انظر الهمع ٢: ١٠٩. وعلى هامش (ع): الفراء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون إضمار قبل الذكر، والكسائي يجيزها، وجوازها عنده على حذف الفاعل لا على إضماره. وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فعند البصريين يثنى ويجمع، وهو لا يثنى ويجمع.

(٦) (مضمر) في: ع.

الهنداتِ، فتوحد الفعل الأول على كل حال؛ لخلوه من الضمير.

ومذهبُ سيبويه[١] أولى؛ لأن الإضمار قبل الذكر قد[٢] جاء عنهم في مواضع كما في ضمير الشأن.

وفي قولهم: نعمَ[٣] رجلاً، وربَّه رجلاً، على ما يأتي مفصّلاً، وإخلاء الفعل عن الفاعل، أو عما يقوم مَقامه غير معروف في كلامهم.

وتقول على رأي الكوفيين: ضربني وضربتُه زيدٌ، وضربني وضربتهما الزيدان، وضربني وضربتُهم الزيدون، وضربتني وضربتُها هندٌ، وضربتني وضربتهما الهندانِ، وضربْنَني وضربتُهن الهنداتُ، وأمّا الثانية فتقول على رأي البصريين: ضربتُ وضربني زيدٌ، فزيدٌ: مرفوع بضرَبني، ولا يضمر مع ضربتُ مفعولٌ؛ لأن المفعول فضلةٌ، فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر، إذ تركه جائز[٤]، لكن المعنى: ضربتُ زيداً وضربني زيدٌ، فاستغنى بذكره مرة. وتقول على رأي الكوفيين: ضربتُ وضربني زيداً، ففي (ضربني) ضمير فاعل يعود على زيد، لأن التقدير: ضربتُ زيداً وضربني زيدٌ. وتقول: ضربتُ وضرباني الزيدَيْنِ، وضربت وضربوني الزيدِينَ، وضربتُ وضربتني هنداً، وضربتُ وضرَبَتَاني الهندَيْنِ، وضربتُ وضَرَبْنَني الهنداتِ، ولا يخفى مما ذكرنا التعرف[٥] على لغة مَن يقول: قاما أخواكَ وقاموا أخوتُك.

واعلم أنه لا فرق في تنازع العوامل بين فعلين وأكثر، تقول: زارك فجلس فحدثك زيدٌ، على المذهبين[٦].

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤١.

(٢) (أولى) مكان (قد) في: ع.

(٣) (زيد) مكان (رجلاً) في: ع.

(٤) (إذ تركه جائز) ساقط من: ع.

(٥) (التصرف) في: ع.

(٦) (على المذهبين) ساقط من: ع وبعد هذا يوجد تقديم وتأخير في: ع.

وإذا أعملت الآخر قلت: زاراك فجلسا فحدثك الزيدانِ، فيفضي إلى كثرة الإضمار قبل الذكر، فيضمر في فعلين، وتعمل الثالث، وإذا أعملتَ الأول، قلت: زارك فجلسَا فحدثاك الزيدانِ. وقس على هذا الجمع والتأنيث[١].

وأما قول الشاعر[٢]:

١٦٧ - تَمَنَّتْ وَذَاكُمْ مِن سَفاهةِ رأيها ... لأهْجَوها كما هَجَتْنِي مُحَارِبُ[٣]

محاربُ: وهو قبيلة لا يرتفع بـ(هَجَتْني) لأنه قال: لأهجونها فجاء لها بمضمر[٤] فلو ارتفع بِهَجَتْنِي، لكنّا قد أضمرنا قبل الذكر، فيصير كقولنا: ضربتُه و[٥]ضربني زيدٌ، وهذا غير جائز بالاتفاق، فهو مرفوع بتمنت.

(تنبيه):

أسماء الفاعلين والمفعولين بمنزلة ما ذكرنا من تنازع العاملين معمولاً واحداً، فتقول: زيدٌ قائمٌ وذاهبٌ أخوه،/ فلك أن تجعل في قائم ضميراً يعود على زيد، فعلى هذا تقول: زيدٌ قائمٌ وذاهبٌ أخواه، ولك أن ترفع أخوه بقائم على رأي الكوفيين. وفي (ذاهب) ضمير يعود إلى الأخ. فعلى هذا تقول: زيدٌ قائمٌ وذاهبان أخواه، ومَنْ قال: قاما غلاماكَ، قال: زيدٌ قائمان وذاهبانِ أخواه، ولك أن ترفع (أخوه) بذاهب على رأي البصريين، وتضمره في قائم، فتقول على هذا: زيدٌ قائمانِ وذاهبٌ أخواه، وتقول: زيدٌ ضاربٌ وشاتمٌ عمراً، إن أعملت شاتماً، وإن أعملتَ ضارباً قلت: زيدٌ ضاربٌ وشاتمه عمراً. [٧٦]

واعتبر مما ذكرنا جميع ما يرد عليك من أمثاله.

---

(١) من (وتعمل الثالث) إلى (الجمع والتأنيث) ساقط من: ع.

(٢) هو أرطاة بن سُهَيَّة المُرِّي.

(٣) البيت في الكامل ١: ٦٧، وشرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٤٣٥، والتبريزي ٤: ٤.

(٤) (مضمر) في: ع.

(٥) لا واو في: ع.

«فصل: الفعل الذي لم يُسم فاعلُه[1] يُضم أوّلُه، ويُكسُر ما قبل آخره ماضياً، ويفتح مضارعاً، نحو: ضُرِبَ [2]يُضْرَبُ»

الحاجةُ قد تدعو إلى حذف الفاعل، إما للجهل به، كقولك: سُرِقَ المتاعُ، وأنت لا تعلم السارق، أو للإبهام كقولك: قُتل زيدٌ، وأنت تعلم القاتلَ، فَتُبْهِم أمرَه على المخاطب.

أو لعظم الفاعل، كقولك: قُطعَ اللصُّ، وفي التنزيل: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [عبس: ١٧] و[3]﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠] والمراد قتلَ الله الإنسانَ والخراصين.

أو لحقارته، كقولك: شُتم الأميرُ، أو لإيثار غرض السامع، إما بأن لا يتعلق غرضه إلا بذكر المفعول، كقولك: هُزم العدو، وإما لكون السامع غيرَ مشتَهٍ ذكرَ الفاعل إمّا لبغضائه، كما قال بعض المُحْدَثين:

١٦٨ - وإذا ذكرتكُمُ غسلْتُ فَمِي ... ولقد علمْتُ بأنّه نجسُ

وإما لمحبته كأنه يَغار من أن يُذكر كما قال الشاعر:

١٦٩ - وإيَّاكَ واسْمَ العامريَّةِ إنني ... أغارُ عليها مِنْ فَمِ المُتَكلِّمِ

أو للمخافة[4] بأن ينال بمكروه أو محبوب[5]، وذلك بأن يكون المتكلّم موالياً للفاعل والفعل مما يحذر منه عليه، كقولك: شُتِمَ الأميرُ، أو معادياً له والفعل مكرمة يلحقه به

---

(١) يسميه ابن مالك «النائب عن الفاعل» ويسميه غيره «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله» والأول أحسن؛ لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغيرَ مفعول به، كالمصدر، والظرف، والجار مع مجروره.

(٢) (ويضرب) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (المخافة) في: ع.

(٥) (بمحبوب) في: ع.

مدح أو إثابة[1]، كقولك: مُدح الأمير، أو لإقامة السجع كقوله: قال[2] ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩، ٢٠].

أو لإقامة الوزن كقول الحماسي[3]:

١٧٠ - إنَّا لنُرْخِصُ يومَ الرَّوْعِ أنفُسَنَا ولَوْ نُسَامُ بِهَا فِي الأَمْنِ أُغْلِينَا[4]

ولو سمَّى الفاعل لقال: أَغْلَيْنَاها.

أو لإقامة القافية كقول لبيد[5]:

١٧١ - وما المالُ والأهلونَ إلا وديعةٌ ولا بُدَّ يوماً أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ[6]

إذ القوافي مرفوعة، وقبله:

١٧٢ - وما المرءُ إلا كالشِّهابِ وضَوْئه يحورُ رماداً بعدَ إذ هو ساطعُ[7]

أو للاختصار، والأحسنُ أن يكون مع العلم بالفاعل.

---

(١) (وأباته) في: ع.

(٢) (قال) ساقط من: ع.

(٣) هو «بَشَامة بن جَزْء النَّهْشَلي»، وقيل: نهشل بن حري، وقيل: بعض بني قيس بن ثعلبة.

(٤) البيت في الشعر والشعراء ٢: ٦٣٨، والكامل ١: ٩٩، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٠٤، والخزانة ٣: ٥١١. أغلينا: الألف للإطلاق، والنون ضمير الأنفس، أي: جُعِلَتْ غاليةً.

والمعنى: نبذل أنفسنا في الحروب ولا نصونها ولو عرض علينا إذالتُها في غيرها لامْتَنَعْنَا، وهذا لحرصِهم على تخليد الذكر الجميل.

(٥) هو «لبيد بن ربيعة، أبو عقيل، العامري»، مخضرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم، وهو من أصحاب المعلقات، ومعدود في فحول الشعراء المجودين (ت٤١هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢٧٤ والخزانة ١: ٣٣٧، والأعلام ٦: ١٠٤.

(٦) انظر الديوان: ٨١ وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٤٤.

(٧) انظر الديوان: ٨١. الشهاب: النار. يحور: يصير. الساطع: المشتعل.

ومنه: وجُنَّ[١] وسُلَّ[٢] وزُكِمَ، وَحُمَّ، إذ قد علمنا أن مقدِّر هذه الأشياء كلها هو الله[٣] تعالى، فإذا حُذف الفاعل[٤] لأحد هذه الأمور فلا بدّ من تصغير صيغة الفعل، إذ لو لم يغير مع أنه يرفع المفعول - على ما يذكره - سبقَ إلى النفس أنه فاعل، ثم إذا غير صيغته فقيل: إنه أصل بنفسه لحصول الفائدة به وبمرفوعه، وعدم جواز تقديم مرفوعه عليه، ولإسكان الفعل مع ضمير مرفوعه، نحو: ضربتُ، ولأن من الأفعال ما لم ينطق بفاعله نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ. ويدل عليه[٥] أنك إذا أردت التلفظ بها مع تسمية الفاعل جئت بها على أفعل، فقلت: أجَنَّه الله، وأسَلَّه، وأزْكَمَه، والمختارُ أنه فرع على[٦] الفعل المسمّى الفاعل، وإلا لكانتِ[٧] العرب قد صاغتْ للماضي صيغتين: فَعَل وفُعِلَ، وهو بعيد، لأنهم شرّكوا في صيغة يفعل بين زماني الحال والاستقبال، فأولى أن لا يضعوا[٨] صيغتين لزمان واحد، ولأنك إذا بنيت من: قاول، وبايع ما لم يُسم فاعله، قلت: قُوول، وبُويع، مع أن الواوين إذا اجتمعتا أدغم إحداهما في الأخرى وأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأولى منهما[٩] بالسكون تُقلب الواو ياء تدغم[١٠] في الياء، نحو: طويتُه طيًّا، وشَويته شيًّا، وها هنا لم تدغم لكون الواو مدة منقلبةً من ألف (فاعل) وأنها لا تدغم، وإذا[١١] بنيته/ من [٧٧] واعد قلت: ووُعد بواوين ولا تهمز الأولى.

---

(١) (جز) في: ع.

(٢) (سد) في: ع.

(٣) (هو الله) ساقط من: ع.

(٤) (الفاعل) ساقط من: ع.

(٥) (عليه) ساقط من: ع.

(٦) (على) ساقط من: ع.

(٧) (لكان) في: ع.

(٨) (يصيغوا) في: ع.

(٩) (وسبقت إحداهما الأولى منهما) مكان (وسبق الأولى منهما) في: ع.

(١٠) (يدغم) في: ع.

(١١) (فإذا) في: ع.

قال الله تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

فلولا أن (وُورِي) منظور فيه إلى وَارى لوجب قلب الأولى همزةً، كما تقول في تصغير والد: أُوَيْلِد. وأما ما تمسك به صاحب القول الأول، فالإتيان[1] بالألف في تعدية تلك الأفعال إنما كان لأن تلك الأفعال ليس لها مفعول في اللفظ، فأشبهت الأفعال اللازمة، وبقية الوجوه لا يدل على استقلاله، بل يجوز أنه إنما ثبت[2] له ذلك لنيابته عن الفعل المسمى الفاعل.

ويظهر أثرُ الخلاف في قولنا: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، فصاحب القول الأول ينصب درهماً بهذا الفعل نفسه، وصاحب القول الثاني يقول: إنه منصوب بالفعل المسمى الفاعل فبقي على نصبه.

ثم الفعل إمّا أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً فيُضم أولُه، ويكسر ما قبل آخره، نحو: ضُرِبَ، وإنما ضُم أوله جبراً للوهن اللاحق بحذف الفاعل الذي هو كالجزء منه. ودليلاً على أن المحذوف إعرابه الضمة، وليشاكل إعراب المفعول الذي هو كالأجنبي منه، ليشيد[3] التواشيج بينهما، وإنما كسر ما قبل الآخر ليكون على بناءٍ مختص به، إذ لو فُتح أو ضُم كان على أبنية الأسماء، فضُرَب كنُغَر، وضُرُب كعُنُق، وإنما لم يعكس لأن الانتقال من الثقيل إلى الخفيف أخفُّ على اللسان من العكس. هذا إذا كان صحيح العين غير مدغم، وحكمُ المعتل الفاء، والمعتل اللام، والمعتل العين واللام، حكمُ الصحيح. فتقول: وُعِد، ورُمِي، وشُوِي، كضُرِب.

وإن كان مضارعاً ضُم أوله، كما ضُم أول الماضي، وفُتح ما قبل آخره، فتقول: يُضْرَبُ، ويُكرَم؛ لأن في الضم توالي ضمتين؛ لأن الساكن حاجزٌ غير حصين، وفي الكسر التباس بصيغة الفعل المبنيّ للفاعل، فلم يبقَ إلا الفتحُ؛ لخلوّه من الثقل واللبس.

---

(١) (والإتيان) في: ع.

(٢) (يثبت) في: ع.

(٣) (لشبه) في: ع.

وكذلك تقول: يُستخرَج، ويُوعَد، ويُباع، ويُغزَى، ويُرمَى، ويُرَدّ.

«وتقول: استُخرِجَ»

إذا كان أولُ الماضي همزةَ وصل، ضُم أولُ متحرك بعد همزة الوصل؛ لأن العبرة به، إذِ[1] الساكن لا يعتبر، وكذا همزة الوصل، لأنه جيء بها وُصلةً إلى النطق بالساكن، وتسقط[2] في الدرج إلا أنك تضمها أيضاً على الإتباع، فتقول: استُخْرِجَ.

«ورُدّ، بضم الفاء وكسرها والإشمام»

إن كان مضاعفاً فتقول: رُدَّ، بضم الراء، وأصلهُ رُ دِدَ فأسكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية.

ورِدّ: بكسر الراء، بنقل حركة العين إليها، وقرئ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا[3]﴾ [يوسف: ٦٥].

وقد حُكِيَ: ضِرْبَ زيدٌ، بكسر الضاد وإسكان الراء مع أن الحركة تظهر[4] في الراء ففي (رد) مع أنه لا يظهر أولى.

ويجوز إشمامُ الكسر، وبه ينشد قولَ الفرزدق وهو من أبيات الكتاب:

١٧٣- وما حُلَّ من جَهْلٍ حُبَى حُلَمائِنَا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ[5]

---

(١) (به إذ) ساقط من: ع.

(٢) (يسقط) في: ع.

(٣) قرأها الحسن وعَلْقَمَةَ بن قيس، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، والأصل (رُدِدَتْ) فلما أدغم قلبت حركة الدال على الراء. انظر المحتسب ١: ٣٤٥، والقرطبي ٩: ٢٢٤، والبحر٥: ٣٢٣، والإتحاف: ٢٦٦.

(٤) (يظهر) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٢٦٠، والمنصف ١: ٢٥٠، والهمع ١: ٢٤٨، ٢: ٧٣ واللسان (حبا) والديوان ٢: ٢٩ ويروى (ولا قائل بالعرف) الحبي بالضم والكسر: جمع حبوة، بالضم والكسر: الثوب الذي يحتبى به، وهو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما مع ظهره ويشده عليها (حل) في: د، ع.

«وقيل وبيعَ، بالكسر والإشمام، وشذَّ: قُولَ وبوعَ»

إن كان معتل العين صحيح اللام فتقول: قيلَ وبيعَ وأصلُهما: قُوِلَ وبُيِعَ، فتقول كسر العين إلى الفاء بعد حذف ضمها، وقلبت الواو في (قُوِل) ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، وبقيت الياء في (بيع) على حالها.

ومن العرب[١] من يُشِمّ[٢] الفاء شيئاً من الضمة، فيقول: قُيل، وبُيع. وبه قرأ الكسائيّ[٣]: ﴿وَإِذَا قِيلَ﴾ [البقرة: ١١] ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟[٤]﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣].

وذلك أنهم لما أرادوا الجمع بين حركة الفاء، وحركة العين المنقولة، لم يمكنهم ذلك، أتوا بحركةٍ بين حركتين الضمة والكسرة كما فعلوا في ذلك[٥] حركة الإمالة، وعبر الجماعة عن هذه الحركة بالإشمام، وهو في الحقيقة رَوْم، لأنه حركة ضعيفة. وأمّا الإشمامُ فهو تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت، ومنهم من يُبقي ضمةَ الفاء، ويُسكن[٦] العين، ويقلب الياء واواً ويُبقي الواو، فيقول: قُولَ الحق، وعُوبَ زيدٌ، وبُوعَ المتاعُ. قال:

---

(١) قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد. انظر البحر ١: ٦١.

(٢) وحقيقة الإشمام على ما قرره التفتازاني أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحوَ الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وهذا مراد النحاة والقراء، أي: في غير الآخر، لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً كما في الوقف، ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل. انظر حاشية الألوسي على شرح القطر ٣١٤، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١: ٧٨٧.

(٣) وهشام أيضاً. قال أبو زرعة في حجة القراءات ٩٠: حجة الكسائي في ذلك أنه لما كان الأصل في كل ذلك (فُعِلَ) بضم الفاء التي يدل ضمها على ترك تسمية الفاعل، أشار في أوائلهن إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسمَّ فاعلُه وأن القاف كانت مضمومة. انظر القرطبي ١: ٢٠١، والبحر ١: ٦١ وشرح ابن يعيش ٧: ٧٠، والإتحاف ١٢٩.

(٤) (الذين) ساقط من: ع.

(٥) (ذلك) ساقط من: ع.

(٦) (تسكين) في: ع.

١٧٤ - .... وقُــولَ: لا أهــلٌ لــه ولا مــالْ[١]

وقال[٢]:

١٧٥ - لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْـتَرَيْتُ[٣]

وهذه[٤] أقلُّ اللغات.

ونحو: انقيد، واختير، بمنزلة: قِيل، فتقول: انقيد به، بالكسر، وانقيدَ بالإشمام، وانقود بالإخلاص واواً وإيّاي أقيم واستقيم، فليس ما قبل الياء منه إلا الكسر الخالص؛ لأن الأصل في الفاء الكسرة فلم يكسراها أصل في الحركة بالإشمام أو الأخذ به[٥].

«وغُزِيَ وفي لغة طَيِّ: غُزَا»

تقول في غَزَا: غُزِيَ كرُمي، بقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وتقول مع واو الجمع: غُزُوا، ورُموا، وأصلها غُزِيُوا، ورُمِيُوا، فقلبت الضمة من اللام إلى العين بعد حذف الكسرة[٦] منها، وحذفت اللام لالتقاء الساكنين.

[٧٨] ويجوز في لغة بني تميم: غُزِيَ، بإسكان العين/ فتقول مع الواو: غُزْيُوا، ورُمْيُوا، فلم تحذف الياء لسكون ما قبلها.

وطيّ يستثقلون الياء والكسرة قبلها فيبدلون من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فيقولون: غزا، ورمى. قال الحماسي[٧]:

---

(١) البيت في المنصف ١: ٢٥٠، والمحتسب ٤١٦، والتمام ٤٤، واللسان والتاج (قول).

(٢) رؤبة.

(٣) الرجز في شرح ابن يعيش ٧: ٧٠، والمغني ٥١٣، والأوضح ٧: ٥٥، وشرح الأشموني ١: ١٨١، وملحق الديوان ١٧١. وقبله: ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ.

(٤) (هذا) في: ع.

(٥) من (وانقود) إلى (الأخذ به) ساقط من: ع في الفراغ يوجد كلمة أو أكثر غير واضحة.

(٦) (الكسر) في: ع.

(٧) هو بعض بني بَوْلان من طيئ.

١٧٦ - نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحَضيضِ ونَصْـ طَـادُ نفوسـاً بُنَـتْ عـلى الكَـرَمِ(١)

فتقول مع الواو غُزَوا وُرَموا، بحذف الألف لالتقاء الساكنين وتقول في الاثنين على هذه اللغة غُزَوا كما تقول في المبني للفاعل غَزَوا.

«ولا يُبنَى الأمرُ إلا مع اللام: نحو: لِتُعْنَ بحَاجَتي»

الأمر بالصيغة لا يُبنى للمفعول؛ لأنك لو بنيتَه من نحو: يذهب، بفتح ما قبل آخره، لجريه على المضارع، فإن فتحت الهمزة التبست بألف المضارع، وإن كسرت التبست بالمبني للفاعل، ولا وجه لضمها، لأن همزةَ الوصل لا يضم إلا[٢] للإتباع نحو: اُسْتُخرج، ولأنه يلتبس بالمضارع المبني للمفعول، وكنت تقول في يُخاف، ويُهاب: خَفْ، وهَبْ، فلا يدرى أفعل فاعل أم فعل مفعول.

وكنت تقول في تدحرجَ وتقاتَلَ: دحرجْ وقاتِلْ، فيلتبس بالماضي، وكنت تقول في نحو يُكرَمُ ويُحسَنُ: أُكرَم، بضم الهمزة؛ لأنها التي كانت مضمومة في الماضي فيلتبس[٣] بالمضارع المبني للمجهول.

وأما الأمر باللام فيبنى للمفعول، كقولك: لِتُعْنَ بحاجتي، ولِتُوضَع في تجارتك، ولِتُزْه علينا يا رجلُ.

واعلم أنه لا يقع في هذا الباب إلا الأفعال المتصرّفة التامة، فلا يقع فيها (كان) وأخواتها؛ لأنه يفضي إلى حذف المبتدأ الذي هو[٤] أحد جُزْأي الجملة.

---

(١) انظر شرح المرزوقي للحماسة ١: ١٦٥، وشرح الشافية ٣: ١١١، وشرح شواهد الشافية ٤٨، واللسان ١٤: ٨٠، ٩٤. نستوقد النبل: كأنه جعل خروج النار من الحَجَر عند صدمة النبل استيقاداً منهم. والمعنى: تنفذ سهامُنا من الرَّميَّة حتى تَصِلَ إلى حضيض الجبل فتخرج منه النار لشدة رَمْيِنَا، ونقتل الرؤساء ومن تعز حياته وقوله (بُنَتْ) أصله (بُنِيَتْ) فأخرجه على لغة طَيِّئ.

(٢) (إلا) ساقط من: ع.

(٣) من (بالماضي وكنت) إلى (في الماضي فيلتبس) ساقط من: ع.

(٤) (المبتدأ الذي هو) ساقط من: ع.

وأجازوا وقوع (كان) التامة فيه، فتقول: كِينَ زيد قائم، على إقامة المصدر مقام الفاعل، والجملة الابتدائية بعده تفسِّر[١] المصدر، ولم يُجيزوا في (أصبح) التامة: أُصبِحَ زيدٌ قائم، على تقدير: أصبحَ الإصباحُ، وتكون[٢] الجملة مفسراً للمصدر، لأن مضمون الجملة كون، وليس بإصباح.

«ويرتفعُ مفعول واحد حُكمه حُكم الفاعل ويبقى ما سِوَاه على نصبه»

إذا حُذف الفاعل، وغُير صيغة الفعل، فلا بدّ من مفعول يقام مقام الفاعل، وإلا لبقي الفعل حديثاً عن غير محدّث عنه، ولا بدّ من رفع ذلك المفعول لفظاً أو محلًا، لأن الكلام المفيد عندهم الفعلُ والفاعلُ، والمبتدأ والخبرُ، وهي مرفوعة، فلو بقي المفعول على نصبه لكان عمدةً؛ لأن الفعل أسند إلى الفاعل على صورة فَضْلة، وارتفاعه بذلك الفعل، لأنه مسند إليه، كما كان مسنداً إلى الفاعل، ومَنْ قال الرافع ثم الفاعليةُ لم يطّرد قوله[٣] هاهنا؛ إذ لا فاعلية ولا يرتفع به إلا مفعولٌ واحد؛ لأن الفعل إذا ارتفع به فاعل واحد ظاهر فجميع ما يتعلق به بعده يكون منصوباً، فكذلك إذا ارتفع به ما يقوم مقام الفاعل، وارتفاعه به، يكون كارتفاع الفاعل به، وإن اختلفت الصيغتان، وحكمه حكم الفاعل في تمام الكلام به، وتذكير الفعل وتأنيثه، وعدم جواز تقديمه على الفعل، حتى إذا قلت: زيدَ ضُرب[٤]، كان زيدٌ مبتدأ، وضُرب خبره[٥]، وفيه ضمير يعود عليه، وتقول: ضُرِب أخواك، وضُربا، في قول مَنْ قال: قاما غلاماك، وضُرِب إخْوتُك، وضُرِبُوا، في قول مَنْ قال: أكلوني البراغيث، وضُرِبت جواريك، وضُرِبْنَ في قول مَنْ قال: قُمْنَ جواريك، وضُرِبت هند، وهند ضُرِبت، وسُهِرَت الليلةُ، وسُهِرَ، والليلة سُهِرَتْ[٦]، لا غير، وتقول:

(١) (يفسر) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (قوله) ساقط من: ع.

(٤) (ضرب زيد) في: ع.

(٥) (خبر) في: ع.

(٦) (وسهر والليلة سهرت) في: ع.

ضُرِبَ وشُتِمَ زيدٌ، فيضمر[1] في ضُرِب مفعولاً لم يسم فاعله، فجملة الأمر أنّ حكم هذا المرفوع حكم المفعول في المعنى، وحكم الفاعل في اللفظ، فإن كان الفعل مما يتعدى إلى أكثَرَ من مفعول واحد أقمتَ واحداً منهما مقام الفاعل، وأبقيت ما عداه على نصبه، تقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، وكُسِيَ عمرٌو ثوباً، وأعلم زيدٌ عمراً خيرَ الناس، وكذا إذا كان معك منصوبات أُخر يبقى على نصبه، على ما بينه عقيب هذا إن شاء الله.

«فإذا كانَ الفعل متعدياً ذُكر مفعولُه فلا يرتفع به إلا هو، نحو: شُتِمَ بَكْرٌ، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة خلفَ عمروٍ»

إن كان الفعل متعدياً، والمراد به عند الإطلاق ما ينصب مفعولاً به، فإن كان متعدياً إلى مفعول واحد، فإذا حذف الفاعل وذكر المفعول وحدَه رُفع، تقول في ضربتُ زيداً: ضُرِبَ زيدٌ، وفي التنزيل/ : ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]. [٧٩]

إذ ليس في الكلام منصوب إلا إيّاه، ولا بدّ للفعل من شيء يقام مقام الفاعل فأقيم هو، وإن ذكرَ مع غيره، كقولك: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعة خلفَ عمرٍو، فلا يقوم مقامَ الفاعل غيرَه، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ خلفَ عمرٍو، وفي التنزيل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨] وإنما كان هو أولى؛ لأنه يظهر فيه أثرُ الفعل كما يظهر في الفاعل[2] تقول: أكلتُ خبزاً، وشربتُ[3] ماءً، ولأنه يكون فاعلاً في المعنى، والفاعلُ مفعولاً كقولك: ضارب زيد عمراً، ولأن الفعل يعمل فيه بغير واسطةٍ، فهو كالفاعل، وهو في سائرها بواسطة، ظاهراً أو مقدّراً، فيعمل في الظرفين بتوسط (في) وفي المفعول له بتوسط اللام، وفي المفعول معه بتوسط الواو.

وأما المصدر وإن عمل فيه الفعل بغير واسطة، لكنه يدل عليه دلالةً قاطعةً فكأنه

---

(١) (فيضم) في: ع.

(٢) (الفعل) في: ع.

(٣) (أو شربت) في: ع.

هو، ولأنه قد جاءت أفعال استُغني فيها[١] بالمفعول به، ولم يتكلم فيها بالفاعل، نحو: عُنيت بحاجتك، ولأنه يستدل بالمفعول على الفاعل، كما يُستدل بالمحرَق على المحرِق[٢]، والمبنَي على الباني، فثبت أن المفعول به إذا جاء معه[٣] غيره، تعينت إقامته مقام الفاعل، وقد جاءت أشياء تخالف في الظاهر[٤] ما ذكرنا فلنذكرها مع الجواب عنه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] فالقائم مقام الفاعل مفعول به، مضمر في الفعل، يعود على الطائر في قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣] أي: عمله، وكتاباً: نصب على الحال. وقرئ «ويُخْرَجُ[٥]» أي: يخرج عمله كتاباً.

ومنه قراءة أبي جعفر[٦] «ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسِبون[٧]» [الجاثية: ١٤] فالقائم مقام الفاعل ليس هو الجار والمجرور، بل هو ضمير في الفعل، كأنه ليُجزى الجزاء أو[٨]

---

(١) (فهو) في: ع.

(٢) (بالمحرف على المحرف) في: ع.

(٣) (جاء) في: ع. و(جا) في د.

(٤) (في الظاهر) ساقط من: ع.

(٥) (يُخْرَج) قراءة ابن عباس، ومجاهد، وأبي جعفر، بياء مضمومة، وراء مفتوحة، مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل ضمير الطائر. «يَخْرُج» قراءة يعقوب ووافقه ابن محيصن والحسن، بياء مفتوحة، وراء مضمومة مضارع (خرج). وقرأ الباقون العظمة مضمومة، وكسر الراء، انظر الشواذ ٧٥، والقرطبي ١٠: ٢٢٩، والبحر ٦: ١٥.

(٦) هو «يزيد بن القَعْقَاع المخزومي - بالولاء - المدني التابعي»، أحد القراء العشرة (ت ١٣٠هـ). انظر غاية النهاية ٢: ٣٨٢، ولطائف الإشارات ١: ٩٧، والأعلام ٩: ٢٤١.

(٧) قراءة أبي جعفر والأعرج وشيبة بضم الياء وفتح الزاي مبنيًّا للمفعول مع نصب (قوماً) أي: ليجزي الخير والشر، أو الجزاء أي: ما يجزي به لا المصدر فإن الإسناد إليه سيما مع وجود المفعول به ضعيف. قاله القاضي: وقيل: النائب ظرفٌ، وهو (بما) قال السمين: وفي هذه حجة للأخفش والكوفيين حيث يجوزون نيابة غير المفعول به مع وجوده. انظر القرطبي ١٦: ١٦٢، والبحر ٨: ٤٥، وحاشية شيخ زادة على البيضاوي ٣: ٣٢٣.

(٨) واو في: ع.

ليجزى الغفران، أو ليجزى ترك الرجاء قوماً؛ لأن صدر الآية وهو قول[1]: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤] [أي: لا يخافون][2] يدل[3] عليها وعلى التقارير، الكلام مقلوب؛ لأنك تقول: جَربت زيداً الخبر، فلو قلت: جربت الخبر زيداً، فقد قلبت، فإن ظاهره يدل على أن الخبر متمكن من زيد، لأن المجرى متمكن من استيفاء الجزاء، ومنه قراءة مَنْ قرأ: «وكذلك نُجِّي المؤمنين[4]» [الأنبياء: ٨٨] بتشديد الجيم وإسكان الياء.

وقيل: التقدير: نُجِّي النَّجاءُ، وهو خطأ، إذ لو كان مبنيًّا للمفعول لفتح الياء، إذ لا ضرورة إلى إسكانه، ولعل القارئ أخفى النون فظن السامعُ تشديداً فحمله على الفعل المبني للمفعول[5]، ولم يعلم أن مثل هذا يُفتح ياؤُهُ البتة، فإن القراء قليلٌ حظّهم من العربية، أو أبدل من النون الساكنة جيم، كما قالوا في إنجاص وإنجانة: إجّاص، وإجّانة، ومنه قول جرير:

١٧٧ - لقد وَلَدَتْ قُفَيْرةُ[6] جِرْوَ كَلْبٍ ... فَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابا[7]

فيجوز أن يكون (الكلاب) منصوباً على الشتم بإضمار[8] (أعني)، أو بسُبَّ على أن

---

(١) قول (جل وعلا) في: ع.

(٢) ما بين الحاصرتين من: ع.

(٣) (دل) في: ع.

(٤) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر، بنون واحدة، وجيم مشددة. واختارها أبو عبيد لموافقة مصحف الإمام ومصاحف الأمصار. انظر حجة القراءات ٤٦٩، والقرطبي ١١: ٣٣٤، والبحر ٦: ٣٣٥، والإتحاف ٣١١.

(٥) من (لفتح الياء) إلى (المبني للمفعول) ساقط من: ع.

(٦) (فقيرة) في: ع. وتكررت.

(٧) البيت في الحجة لابن خالويه ٢٢٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٧٥، والهمع ١: ١٦٢، والدرر ١: ١٤٤، والخزانة ١: ١٦٣. قفيرة: بتقديم القاف على الفاء مصغر اسم أم الفرزدق، ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جرواً لسب جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو، ولسوء خُلُقه وخَلْقه. (فقيرة) في: ع وهو خطأ.

(٨) (إضمار) في: ع.

يكون فعلُ أمر[1] للمخاطب، كأنه قال: فسُبَّ أنتَ الكلابَ بذلك الجِرو الذي ولدتْه قُفَيْرَة، أو يكونَ مفعولَ وَلَدَتْ، و(جِرْوَ كلبٍ) منصوبٌ على النداء، والتقدير: فقد ولدت قفيرةُ الكلابَ يا جِروَ كلب، فسُبَّ السبُّ. ويروى: فلو ولدت ولسُبَّ[2].

فيجوز أن يكون سُبَّ محكيًا بالقول، هو جواب لو، أي: لقلنا سُبَّ أو[3] لقيل: سُبَّ وهو فعلٌ أمر، والكلابَ منصوب، وحَذْف القول كثير، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم. وكقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

أي: فيقولون. وكثير أن يكون الكلام منصوباً على الشتم.

«وتقول: أُعطِيَ زيدٌ درهماً، وتَعْكس وأُعْطِيَ زيدٌ عمراً، ولا تَعْكِسُ للَّبْسِ»

إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، وهو أن يكون ثانيهما غيرَ الأول، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوت عمرًا ثوبًا، فهو على قسمين:

أحدهما: ما كان المفعول الأول فيه فاعلاً في المعنى لهذا الفعل، ولا يمكن العكس كقولك: أحفَرتُ زيدًا بئرًا، وأعطيتُ عمرًا درهمًا، وكسوتُ بكرًا ثوبًا.

أصل الكلام/ : حفرَ زيدٌ بئراً، وعَطَى عمرُ درهماً، أي: تناول، قال امرؤ القيس: [٨٠]

١٧٨ - وتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأنَّهُ   أساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مَساوِيكُ إِسْحِلِ[4]

---

(١) (الأمر) في: ع.

(٢) (ولو سب) في: ع.

(٣) واو في: ع.

(٤) البيت من معلقته. انظر الديوان ١٧، وشرح الأنباري للقصائد السبع ٦٦، والكامل ١: ٧٦. تعطو: تتناول، برخص: وصف للبنان، وهي الأصابع. الشثن: الجافي الغليظ. وظبي: اسم جُبَيْل من الرمل، وأساريعه: دوابّ بيض فيه. فشبّه أصابعها بالأساريع للينها. والإسحل: شجر يُستاك به. وظبي، قيل: بضم الظاء وفتح الباء، فجعله امرؤ القيس بفتح الظاء وسكون الباء، وغيّر بنيته للضرورة (ياقوت).

واكتسى زيدٌ ثوباً، إذا لبس، فلا يقلب الأولين[١] بالهمزة والآخر بحذف الزوائد، كسبت[٢] كل واحد منهما مفعولاً، والمفعول الأول[٣] مؤثر في الثاني، فإن زيداً حافر للبئر، وعمراً عاطٍ للدرهم، والعكس مُحال، ولا يجب عليك ترتيبُ المفعولين، لكن الأحسن تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى، فإذا بنيت الفعل للمفعول به[٤]، قلت: أُحفِرَ زيدٌ بئراً، وأُعطِيَ عمرٌو درهماً، ويجوز أُحْفِرَ بئرٌ زيداً، وأُعْطِيَ درهمٌ عمراً، على القلب، توسعاً في اللغة، كما قالوا: أُدخِلَ فوه الحجرَ، وأَدْخَلْتُ رأسِي في القلنسوة، والأحسنُ أن يكون مثل هذا في شعر أو سجع، لئلا يخلوَ عن غَرض.

الثاني: أن يمكن أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً بالآخر هذا الفعل، كقولك: أعطيتُ زيدًا عمرًا، إذ يجوز أن تعطو زيدًا عمرًا، وعلى العكس، فهاهنا يجب عليك ترتيب المنصوبين، بأن تقدم الذي قصدتَ أنه فاعل في المعنى، وإذا بنيت الفعل للمفعول به، وجب أن تقيم مقام الفاعل ما هو الفاعلُ في المعنى، فإن العكس منهما يوجب اللبس.

«وظُنّ زيدٌ قائماً، وتعكس على رأي، وظُنَّ زيدٌ أباك، ولا تعكس»

إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وهو (ظننت) وأخواتها، فالمفعول الثاني إن كان مفرداً نكرة، كقولك: ظننتُ زيداً قائماً، فلا يجب الترتيب بين المنصوبين، فإذا[٥] بنيته للمفعول قلتَ: ظُنّ زيدٌ قائماً.

وأكثرُ النحويين على أنه لا يجوز العكسُ، لأن المفعول الثاني قد يقع موضعه ما لا يجوز أن يرفع كالجملة، وحرفِ الجر، والظرفِ غير المتصرّف.

---

(١) (أولين) في: ع.

(٢) (كسيت) في: ع.

(٣) (الأول) ساقط من: ع.

(٤) من (وعمراً عاطٍ) إلى (للمفعول به) ساقط من: ع.

(٥) (وإذا) بالواو في: ع.

ومنهم مَنْ أجاز إذا كان[١] مفرداً نكرةً متصرفاً بأن الإجازة على القلب، فإذا قلتَ: ظُن قائمٌ زيداً، فالمعنى ظُن زيدٌ قائماً، فإن الشك[٢] في القيام لا في زيد.

وإن كان المفعول الثاني معرفة، كقولك: ظننتُ زيداً أباك فيجب ترتيبُ المنصوبين فتقدّم[٣] المعلوم وتؤخر[٤] محل الظن، ولا يقام مقام الفاعل إلا ما[٥] هو المعلوم المتحقق بلا خلاف، فتقول: ظُن زيدٌ أباك، بكونه زيداً متحققٌ، والأبوة مظنونةٌ.

فلو قلت: ظُنَّ أبوك زيداً، صارت الأبوّة معلومة، والتسمية بزيد مظنونة، فانقلب المعنى، وهذا كله مبني على ما تقدم في فصل المبتدأ والخبر، أنك تقول: زيدٌ قائم، وتعكس وتقول: زيدٌ أبوك، ولا تعكس[٦] للبس، وإن كان المفعول الثاني ظرفاً، أو حرفَ جر، أو جملةً، وجبَ أيضاً إقامةُ الأول مُقام الفاعل.

«وأُعْلِمَ زيدٌ عمرًا خيرَ الناس، ولا يُقامُ فيه غيرُ الأَوّل للبسِ»

إذا كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: أعلم اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس.

فإذا[٧] بنيتَه للمفعول أقمتَ الأولَ مُقامَ الفاعل لا غير، فتقول: أُعْلِمَ زيدٌ عمرًا خيرَ الناس، إذ لو أقمت الثانيَ والثالثَ لصار في الكلام لَبْس، فلو قلت: أُعْلِمَ عمروٌ زيداً خيرَ الناس، لصار عمرٌو وهو المعلَم بأن زيداً خير الناسِ[٨]، ولو قلتَ: أُعْلِمَ خيرُ الناسِ زيدًا عمرًا، لصار[٩] خيرُ الناس مُعْلَماً بأنَّ زيداً مثلُ عمرٍو.

---

(١) (إذا كان) ساقط من: ع.

(٢) (شك) في: ع.

(٣) (فيقدم) في: ع.

(٤) (يؤخر) في: ع.

(٥) (ما) ساقط من: ع.

(٦) (يعكس) في: ع.

(٧) (وإذا) بالواو في: ع.

(٨) من (إذ لو أقمت) إلى (خير الناس) ساقط من: ع.

(٩) (لكان) في: ع.

وأجاز الجُزوليُّ العكس إذا[١] لم يعرض ليس على ما تقدم في باب أعطيتُ، وذلك كما إذا قلت: أُعْلِمَ زيدٌ فرسَ عمرٍو سائراً، فأجاز هاهنا أن تقيمَ الثاني والثالث مُقامَ الفاعل، إذ لا لَبْس، ويكون على القلب، كما تقدم، والجمهور إنما منعوا منه لأن زيداً مفعولٌ يجوز السكوت عليه، و(فرس عمرو) فهذا لا يجوز السكوت عليه، فإذا قلتَ: أُعْلِمَ فرسُ عمرٍو زيداً سائراً، جَعلتَ (فرس عمرو) في موضعٍ يجوز السكوت عليه، وزيداً في موضعِ المبتدأ الذي لا يجوز السكوت عليه/ وفصلتَ بين (فرس عمرو)، وهو [٨١] المبتدأ، وبين خبره[٢]، وهو سائر بزيد، وهو أجنبي منهما، ولا كذلك باب (أعطيت)، فإنه يجوز السكوتُ على كِلَيْ[٣] مفعولَيْه، ولا باب ظننت، فإنه لا يجوز السكوت على واحد منهما، فَقَبُحَ القلبُ ها هنا لعدم اتفاق الكلامين.

وأمّا المفعول الثالث هاهنا، فهو المفعول الثاني من باب ظننت، وقد تقدم الخلاف فيه.

«وإن لم يُذكرِ المفعولُ، أو كان الفعل غيرَ متعد أُقيم مُقام الفاعل حرفُ الجر والمصدرُ المخصوصُ أو الزمانُ أو المكانُ المتصرفانِ. نحو: سِيرَ بزيدٍ، وضُرِبَ يومُ الجمعة خلفَ بكرٍ ضرباً شديداً بالسَّوْطِ».

إذا كان الفعل متعدياً، ولكن لم يذكر المفعول به معه، كقولك: ضَرَبْتُ ضرباً[٤] شديداً يومَ الجمعة خلفَ بكرٍ بالسوط، فإذا حُذفت الفاعل أقمتَ أيهما شئتَ مُقام الفاعل، تقول إذا أقمت المصدر مُقام الفاعل: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ يومَ الجمعةِ خلفَ بكرٍ بالسوط. وإذا أقمْتَ الظرف مُقامه لم يجز، حتى ينزع منه تقدير (في) لأنك إذا أقمتَ رفعتَه، وإذا قدرتَ (في) نصبتَه، فيتدافعان. ونَزْعُ (في) منه تُحيلُه من معنى الظرفية، وتجعله

---

(١) (إذ) في: ع.

(٢) من (سائراً فأجاز) إلى (وبين خبره) ساقط من: ع.

(٣) (كلا) في: ع.

(٤) (ضراباً) في: ع.

مفعولاً به على الاتساع، كما قالوا[١]: صِيد عليه يومان، ووُلد له ستون عاماً. ولهذا لا يجوز أن يُقام مَقام الفاعل إلا ظرفٌ متصرّف؛ لأن غيرَ المتصرِّف لا بد معه من تقدير (في) والتمثيل ظاهر، وإن كان الفعلُ غيرَ متعد، فإن لم يكن معه منصوب، كقولنا: قام زيدٌ، وقعد بكرٌ[٢]، لم يجز حذفُ فاعله، فلا يقول: قِيم ولا قُعِد؛ لأنه يبقى الحديثُ عن غير محدَّث عنه.

وأجازه المبرد على إضمار المصدر، أي: قِيم[٣] القيامُ، وقُعِدَ القعودُ؛ لأن الفعل يدل على المصدر، ولهذا إذا ذكر الفعل جاز إضمار المصدر[٤] كقوله: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠] أي: فما يزيدُهم التخويف، وجاز الإشارة إليه: كقوله[٥]: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧].

أي: ذلكما الشيءُ، ولعل[٦] الأصوب أن يقال: أصلُ الكلام: قامه زيدٌ، وقعده عمرٌو، بإضمار المصدرين، فلما بُنيا للمفعول صار البارز المنصوب مستكنًّا مرفوعاً وإن كان معه منصوب، فإنه يتعدّى بحرف الجر إلى كل شيء، ويتعدى إلى الزمان والمكان، والمفعول معه، والحال، والمستثنى مما يتعدى إليه الفعل برُبَّ، كقولك: رُبَّ رجلٍ كريم لقيتُه، لم يجز إقامةُ الجار مُقام الفاعل؛ لأن (رُبَّ) لها صدر الكلام، والقائمَ مَقام الفاعل[٧] مؤخَّر فيتدافعان.

فلو[٨] قلتَ: جئتُ من عند زيد، وحذفتَ الفاعل فإقامةُ الجار والمجرور مُقامه

---

(١) (قيل) في: ع.

(٢) (عمرو) في: ع.

(٣) (أقيم) في: ع.

(٤) من (ولهذا) إلى (إضمار المصدر) ساقط من: ع.

(٥) (تعالى) في: ع.

(٦) (ولعله) في: ع.

(٧) من (لأن رب) إلى (مقام الفاعل) مكرر في: ع.

(٨) (ولو) بالواو في: ع.

ضعيفةٌ؛ لأن (عند) ظرف غير متصرف، ولا يبعد التجويز نظراً إلى الجارّ والمجرور، وأمّا غير ذلك مما يتعدى إليه الفعل بمن وإلى والباء وغيرها، فيجوز فيها إقامة الجار والمجرور مُقام الفاعل.

فتقول: ضُرِبَ بالسوط، وذُهبَ بزيدٍ.

ولا يجوز تقديم هذا الجار والمجرور على الفعل؛ لأنه في موضع الفاعل، إلا على تأويل إضمار المصدر في الفعل، والأجودُ في المعطوف عليه الجرُّ، حملاً على اللفظ، ويجوز الرفعُ حملاً على الموضع، على تقدير فعل يتعدّى بنفسه، فكأنك قلت: أذَهَبَ زيدٌ وعمروٌ، لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة.

وإذا قلت: سِير بزيدٍ وعمروٌ، فكأنك قلت: صُحب زيد وعمرو، ويجوز أن تُبقي الجارَّ والمجرور على نصبه، وتقيم الظرفين، أو المصدرَ مُقام الفاعل، لكن الأولى إقامة الجار والمجرور، فإنه في مذهب المعقول به، فإنّ السير في قولك: سِير بزيد، وقع به.

وقيل: الظرف أولى لظهور الإعراب فيه، ولأن فيه دلالة زائدة على ما دلّ عليه الفعلُ بخلاف المصدر.

ولا يُقَام مُقامَ الفاعل المفعولُ له[١] باللام، كقولك: جئتك لابتغاء الخير[٢] لأن معناه منصوبًا ومجرورًا واحدًا، ومنعُوا منصوبه منه، فلا تقول: غُفر لزيدٍ ادخارُه؛ لأنه لا بدّ من تقدير اللام، والفاعل تقدر[٣] معه اللام، وهذا بخلاف الظرفين؛ لأن اتساع العرب فيهما أكثرُ/ إذا جعلوه فاعلاً على ما تقدم، ولا المفعول معه، فلا يقال: قِيم وزيدٌ، لأن الواو [٨٢] تحجزُ بينه وبين الفعل والفاعل لا يكون هكذا ولا الحال، فلا يقال: ذُهِب ضاحك، لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً ويكون معرفة ومضمراً، والحال قد يكون جملة، ولا يكون إلا نكرة مُظهراً، ولا التمييز لأنه لا يكون إلا نكرة، ولا المستثنى، فلا يقال: قيم إلا زيد، لحجز (إلا) بينهما.

---

(١) انظر الهمع ١: ١٦٣.

(٢) (الحمير) في: ع.

(٣) (لا تقدر) في: ع وهو خطأ.

وأمّا المصدرُ، فيجوز إقامتُه مُقام الفاعل[1] بشرط أن يكون مخصوصاً بصفة، أو محدوداً بتاء تأنيث، أو معدوداً بتثنية أو جمع، ولهذا قَيَّدَ في المختصر المصدرَ بالمخصوص.

وضعف أبو علي: سِيرَ بزيدٍ سيرٌ، لأنه لا يزيد على ما يفهم من الفعل.

«وتقول: سِيرَ بهندٍ، ولا يؤنث»

أي: لا يجوز أن تقول[2]: سيرتْ بهندٍ، لأن حرف الجر حائل لازم بين الفعل والاسم، فلم يستحكم اتصاله به، ولأن صورته مع الفعل صورةُ الفضلة، ولأن الفعل لا يلحقه ضميرُ التثنية والجمع، إذا تأخر فتقول: الهندانِ مسيرٌ بهما، والهنداتُ سِير بهنّ. فهذا أولى.

«وقد يحذف الفعل في نحو: هل زيدٌ ضُرِب؟ ونظائره»

نعني بهذا أنك إذا قلت: هل زيدٌ ضُرِبَ؟ أو ما زيد ضُرب، أو أين زيد ضُرب؟ أو متى زيد ضرب؟ أو إنْ زيد يُكرمْ أُكْرَمْ، أو إذا زيد ضُرب، كان زيد مرفوعاً بفعل مضمر يفسره الظاهر، لأن قبله ما هو بالفعل أولى، وقد سبق هذا كلُّه في فصل الفاعل.

* * *

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١: ١٥٩.

(٢) (إقامة) مكان (أن تقول) في: ع.

«فصل:

كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل[١]، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس، وما يتصرفُ منها يرفعن المبتدأ ويسمى اسماً، وينصبن الخبر ويسمى خبراً، تقول[٢]: كان زيدٌ قائماً»

هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ولهذا لو أسقطها عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، وتسمَّى أفعالاً ناقصةً. أمّا كونها أفعالاً فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، وأما كونها ناقصةً، فإن الفعل الحقيقيّ يدل على حَدَثٍ وزمان، وهذه الأفعال لا تدل إلا على الزمان فقط، إذ[٣] لا مصادر لها[٤].

وأما قولك: أزورُك لكونك شريفاً، فكون[٥]: مصدر (كان) التامة، وشريفاً: نصب على الحال، ولهذا لا يجوز: أزوُرك لكونك أخانا؛ لأن الحال لا يكون معرفةً.

وكذلك الإصباح والإمسَاء مصدَرا أصبحَ وأمسَى التّامّين، والمصيرُ مصدر صار بمعنى رجع.

---

(١) (وظل) ساقط من: ع.

(٢) (يقول) في: ع.

(٣) (إذ) ساقط من: ع.

(٤) على هامش (ع): أي: تجردت من المعنى الحدث، وأخلصت للزمان، ولذلك سميت حروفاً، واعتقد الكوفيون حرفيتها، ولا يصح ذلك لتصرفها وتعاور أحكام الأفعال عليها في إيصال ضمائر الفاعلين وغيرها.
وعند البصريين أنها أفعال لو حذفت مصادرها واستغني بأخبارها عنها فلذلك لا يخبرون: كان زيد قائماً كوناً، ولا أصبح زيد مسروراً إصباحاً. (بابشاذ) وعلى هامش (ع) أيضاً: فقولك: كان زيد قائماً، بمنزلة قولك: زيد قائم أمسِ. وقولك: يكون زيدٌ قائماً، بمنزلة: زيد قائم غداً.

(٥) (فيكون) في: ع.

قال أبو البقاء[١]: ولم يذهب أحد إلى أنها حروف، ومن عبّر عنها بالحروف كالزجاجي[٢]، فهو متجوّز[٣]، لأن الحرف في الأصل قطعةٌ من الشيء، وهذه طائفة من الكلم، وتسمى أيضاً أفعالَ عبارةٍ، أي: هي أفعالٌ لفظيةٌ لا حقيقية[٤]، فإن الفعل الحقيقي: ما دلّ على حدث؛ إذ الحدثُ هو الفعل الحقيقي، وكأنه[٥] سُمِّي باسم مدلوله. وهذه الأفعال لما[٦] لم تدل على حدث لم تكن أفعالاً، إلاّ من جهة اللفظ والتصرف. إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، أفادت الزمان في الخبر، فصار كالعوض الخبر[٧] من الحدث، فلذلك لا يتم[٨] الكلام بمرفوعها حتى يأتي بالمنصوب[٩]، ووجبَ لها أن ترفع وتنصب تشبيهاً بالفعل الحقيقي، حيث (كان) يرفع الفاعل وينصب المفعول، وحيث كان المرفوع والمنصوب هاهنا لحقيقةٍ واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقي[١٠] اللذين

---

(١) هو «عبد الله بن الحسين العُكْبَري، البغدادي، أبو البقاء، محب الدين»، الضرير، النحوي، أصله من عُكْبَرا، أخذ النحو عن ابن الخشاب، من كتبه (التبيان في إعراب القرآن) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(الترصيف في التصريف) (ت٦١٦هـ). انظر إنباه الرواة ٢: ١١٦، بغية الوعاة ٢: ٣٨، والأعلام ٤: ٢٠٨.

(٢) هو «عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، النحوي» لزم الزجاج فنسب إليه، وأخذ عن ابن السراج (ت٣٣٧هـ) بطبرية. انظر نزهة الألباء ٢٠٦، وإنباه الرواة ٢: ١٦٠، وبغية الوعاة ٢: ٧٧، والأعلام ٤: ٦٩.

(٣) انظر اللباب في علل البنا والإعراب ١: ١٦٤.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٨٩.

(٥) (ولأنه) في: ع.

(٦) (لما) ساقط من: ع.

(٧) (الخبر) ساقط من: ع.

(٨) (تتم) في: ع.

(٩) (المنصوب) في: ع.

(١٠) (والمفعولين الحقيقين) في: ع.

هما لحقيقتين مختلفتين أفرد لهما النحويون باباً، وقالوا لمرفوعها[١]: اسم كان، لأن (كان) عملت فيه فأضيف إليها للملابسة، ولمنصوبها خبر (كان)، لهذه العلّة، وللفرق بينهما وبين الفاعل والمفعول[٢]/ وسماهما سيبويه[٣] الفاعل والمفعول مجازاً، فقال: هذا باب[٤] ما [٨٣] يتعدى إلى اسم الفاعل إلى اسم المفعول[٥]، ولم يذكر من هذه الأفعال إلا: كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل ما لا يستغني عن الخبر، يريد ما كان مجرّداً عن الحدث فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث.

وقدمنا (كان) لأنها أمُّ الباب، لكثرة دورها، وتشعُّب مواضعها وتُشاركها (صار) في الاعتدال. وأصبح وأمسى أختان، لأنهما متقابلان في طرفي النهار. وأضحى وظل، أختان في المعنى، إذا كانا لصدر النهار.

وباتَ تقابل ظلَّ، إذ[٦] كان الليل، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، أخوات لانعقادها بـ(ما) النافية في أولها.

وما دام وليس، أختان لأنهما لا يتصرفان، لكن عدم التصرّف في (ما دام) عارض وفي (ليس) لازم.

ثم هذه الأفعالُ وإن كانت من عوامل المبتدأ والخبر، ومنصوبها مشبَّه بالمفعول.

ويجوز حذف الخبر عند قيام الدليل، وحذف المفعول مطلقاً لا يجوز حذف منصوبها لما ذكرنا أنه عوض من الحَدَث، والفائدة منوطة به فجرى الفعل في: قام زيدٌ. و[٧]قوله: وما يتصرف منها[٨]، يعني أنَّ متصرفات هذه الأفعال كمواضيها تقول: يكون

---

(١) (لمرفوعه) في: ع.

(٢) (والمفعول به) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢١، ٢٤.

(٤) (باب) ساقط من: ع.

(٥) (الفاعل) مكان (المفعول) في: ع.

(٦) (إذا) في: ع.

(٧) لا واو في: ع.

(٨) (منها) ساقط من: ع.

زيدٌ قائماً، وكنْ أبا فلان، يقوله الرجل لصاحبه، إذا تفرّس فيه أنه هو، ليعلم أن الأمر كما ظنّ، وأنه كان من همّه، وفي الحديث «كن أبا خيثمة[١]» وهي في التصرف ثلاثة أقسام:

- قسم لماضيه مضارعٌ وأمرٌ ونهيٌ، وهي السبعة التي بدأنا بها.
- وقسم لماضيه مضارعٌ لا غير، وهو الذي في أوله (ما) النافية.
- وقسم لا مضارعَ له ولا أمرَ[٢]، و[٣]هو ما دام وليس.

ثم إذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فعند البصريين (قائماً) منصوب بـ (كان).

وقال الكوفيون[٤]: هو حال، والتقدير، كان زيدٌ في حال ما قام. وأجابوا عن قولنا: كان زيد أخاك، بأن (أخاك) في معنى النكرة، أي: أخاً لك، وهو فاسد، لأن الحال يجوز تركها، ولا يقع مضمرًا، ولا إشارةً، ولا كذلك الخبر هاهنا ثم تقدير أخاك وهو معرفة، لأن إضافته محضة بالنكرة بعيد.

«ويجوز: كان قائماً زيد، وقائماً كان زيدٌ، وما زال قائماً زيدٌ، وليس قائماً زيدٌ، ولا يجوز: قائماً ما زال زيدٌ، وفي قولك: قائماً ليس زيدٌ، خلاف»

لما كانت هذه الأفعال متصرفةً تصرّف الأفعال الحقيقية، وشبيهة بها، لم يجز في مرفوعها إلا ما جاز في الفاعل، فلا يُقَدَّمُ مرفوعها عليها، كما لا يُقَدَّم الفاعل على الفعل، فإذا قلنا: زيدٌ كان قائماً، فزيدٌ: مبتدأ وما بعده خبر عنه.

وأصل الكلام قبل دخول (كان) عليه: زيدٌ هو قائمٌ، فأدخل (كان) على (هو قائم) فاستكنَّ (هو) في كان وانتصب قائماً، وجاز في منصوبها ما جاز في المفعول من التقديم والتأخير، مع أن الأصل تقديم مرفوعها على منصوبها فيجوز تقديم منصوبها على مرفوعها

---

(١) اسمه «عبد الله بن خَيْثَمة الأنصاري، وهو الذي لحق النبي ﷺ وهو بتبوك، فقال: كن أبا خيثمة. انظر أسد الغابة ترجمة برقم/ ٥٨٥٢/ وسيرة ابن كثير ٤: ١٤. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التوبة ٢٧٦٩، وأحمد في مسنده ٦: ٣٨٨، والسيرة النبوية لابن هشام ٤: ١٦٤.

(٢) (ولا أمر ولا نهي) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) انظر الهمع ١: ١١٠.

متوسطاً بينها وبينه في جميع هذه الأفعال لفعليتها، بلا[١] خلاف في ذلك بين النحويين[٢].

قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

ومنع ابن مُعْطي المغربي[٣] تَقَدُّمَ منصوب (ما دام) على مرفوعها، وكأنه سهوٌ منه، أو غَلط، فإنها لا تضعُف[٤] عن ليس، بل هي أقوى منها؛ لأن جمودها عرض بالتركيب، ولو فككتها لصرفتها، وقد جاء تقديمُ خبرها على اسمها أنشد المُفَضَّل[٥]:

١٧٩ - وأَحْبِسُها، ما دَامَ للزَّيْتِ عاصرٌ ... وما دامَ فوقَ الأرضِ حافٍ وناعلُ[٦]

وكذلك يجوز تقديم منصوبها عليها أنفسها في السبعة الأولى، بلا خلاف؛ لأنها أفعال متصرفة واجبة، فتقول: قائماً كان زيدٌ.

وفي التنزيل: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قدّم معمول الخبر عليها، وهو دليل جواز تقديم الخبر، لأن المعمول لا يقع حيث يقع

---

(١) (لا) في: ع.

(٢) وعلى هامش (د): قوله: لا خلاف في ذلك، قال في التوضيح خلافاً لابن درستويه في (ليس). والخط مغاير لخط المؤلف.

(٣) هو «يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين، زيد الدين الزواوي المغربي» الحنفي النحوي، كان إماماً في العربية، شاعراً محسناً، أخذ عن الجزولي. وله (حواش على أصول ابن السراج) و(شرح الجمل) و(الدرة الألفية في علم العربية) (ت٦٢٨هـ) بمصر. انظر بغية الوعاة ٢: ٣٤٤، والأعلام ٩: ١٩٢ (المعطى) في: ع.

(٤) (يضعف) في: ع.

(٥) هو «المفضل بن محمد الضبّي، أبو عبد الرحمن الكوفي»، أخذ القراءة عن عاصم والأعمش ومجاهد، وعنه أبو زيد الأنصاري، وخلف الأحمر، له الأشعار المختارة المسماة (المفضليات) وهي ١٢٨ قصيدةً، وتزيد وتنقُص، وأصحُّها التي رواها عنه «أبو عبد الله بن الأعرابي»، وله (الأمثال) و(معاني الشعر) (ت١٦٨هـ). انظر نزهة الألباء ٥٦، وإنباه الرواة ٣: ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢: ٢٩٧، والأعلام ٨: ٢٠٤.

(٦) قائله «مزّرد بن ضرار» صحابي. أو «جَزْء بن ضِرَار» أخو الشماخ مخضرم، والبيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٤٦٨. أحبس: أي أَحْبِسُ آلات الحرب، ولا أَهَبُها، ولا أبيعها لِضَنِّي بها. ويروى (وما طاف فوق..).

العامل، إذ رتبة العامل التقديمُ على المعمول/ وأمّا ما أوله (ما) النافية، وهي: ما زال، وما [٨٤] برح، وما فتئ، وما انفك. فمنع البصريون تقديم خبرها عليها؛ لأن النفي كالاستفهام، له صدر الكلام، فلا يتقدم ما في حيزه عليه.

وأجازه الكوفيون وابن كيسان؛ لأن الكلام إيجاب لدخول حرف النفي على الأفعال، التي معناهن النفي، ولم ينقلوا فيه نصًّا عن العرب.

وما ذكروه لا يخرجها عن كونها مصدرة بالنفي، ويجوز ذلك مع: لم، ولا، ولن، تقول: قائماً لم يزلْ زيدٌ، ولا يزالُ زيدٌ، ولن يزالَ زيدٌ؛ لأن: لم، ولا، ولن كالجزء من الفعل لاختصاصها به.

وأما (لا)[١] فإنها كثيرةُ التصرف، تدخل[٢] على المعرفة والنكرة، ويتخطّاها العامل فيعمل فيما بعدها، كقولك: خرجتُ بلا زادٍ، وعُوقبت بلا جُرمٍ، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وأما (ما دام) فلا يتقدم منصوبها عليها، فلا تقول: أزورُك مقيماً، ما دام زيد؛ لأن (ما) فيها مصدرية، و(ما) في صلة المصدر، وتمامه لا يتقدم عليه.

وأما (ليس) فلم يرد خبرها مقدّماً عليها.

والكوفيون لا يجيزونه، وصوبه ابن الأنباري[٣]، لأنها غير متصرفة، فجرت

---

(١) (لا) ساقط من: ع.

(٢) (يدخل) في: ع.

(٣) هو «عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري» من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال له (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) و(أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(البيان في غريب إعراب القرآن) (ت٥٧٧هـ) في بغداد. انظر إنباه الرواة ٢: ١٦٩، وبغية الوعاة ٢: ٨٦، والأعلام ٤: ١٠٤.

مجرى الحروف[١].

واضطرب كلامُ أبي علي فيه، وجوزه قدماء البصريين واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا[٢]﴾ [هود: ٨].

قدم معمول الخبر عليها، لأن يوماً معمول مصروفاً، وهو الخبر، وذلك دليل[٣] جواز تقديم الخبر لما ذكرنا.

وأجيبَ: بأن (يوماً) يجوز أن يتعلق بفعلٍ دلّ عليه (مَصْروفاً) كأنه قال: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم.

ويجوز أن يجعل فتحة (يوم) بنائية، لإضافته إلى غير متمكّن، ويكون في موضع رفع، لأنه مبتدأ، و(ليس مصروفاً) خبره، وفي (ليس) ضمير يعود على (اليوم)، وفي (يأتيهم[٤]) ضمير يعود على (العذاب)، فارتبط الكلام بأول الآية.

«وكل ما كان خبراً للمبتدأ كان خبراً هاهنا مفرداً وجملة»

اسم كان وأخواتها هو المبتدأ في الحقيقة، وخبرُها خبر المبتدأ، فكلُّ ما يقع خبراً للمبتدأ من المفرد المشتق، والجامد، والجملة الاسمية، والفعلية، والشرطية، والظرفية، يقع خبراً هاهنا، تقول: كان زيدٌ منطلقاً، وكان زيدٌ أخاك، ويجوز: كان أخاك زيدٌ، وإن لم يجز ذلك في باب الابتداء؛ لأن اختلاف الإعراب هاهنا يبين المسند والمسند إليه، وتقول: كان

---

(١) عقد ابن الأنباري في الإنصاف ١: ١٦٠ (مسألة: القول في تقديم خبر ليس عليها) وبعد أن عرض مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، وحجج الفريقين، قال: والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون.

(٢) (تأتيهم) في ع وهو خطأ.

(٣) (دليل) ساقط من: ع.

(٤) (تأتيهم) في: ع.

زيدٌ من الكرام، وكان زيدٌ خلفك، وكان قيامُك خلفَ زيد، وكان جلوسُك يومَ الجمعةِ.

ولا يجوز: كان زيدٌ يومَ الجمعة، فإن جعلت (كان) تامةً جاز، وتقول: كان الليلة الهلال، ومن قال: الليلة الهلال، فرفعهما، نصب هاهنا (الهلال) وتقول: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكان زيدٌ يخرج، وكذلك سائرها.

وإذا اجتمع المعرفة والنكرة فالأعدل أن تكون[1] المعرفة اسماً، والنكرة خبراً، ولا يجوز العكس إلا في ضرورة الشعر. قال القُطَامِيُّ[2]:

١٨٠ - قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعَا　　　ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَداعَا[3]

وذلك لمعرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيُّهما عرفت يعرف الآخر.

ويروى: موقفي، فلا ضرورة، وكما[4] لا يجوز: إنسان حليم، لا يجوز: كان إنسان حليماً؛ لعدم الفائدة، فإن كان فيه فائدة جاز، كمسألتي الكتاب، وهما: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد مجترئاً[5] عليك، لأنك نفيت أن يكون في مثل حاله أحد، وأن يجري عليه أحد، وهذا معنى يجوز أن يجهله المخاطب، ومنعوا: ما كان مثلُك أحداً؛ لأنك نفيت[6]

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) هو «عمر بن شُيَيْم، من بني جُشَم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي، الملقب بالقطامي، وصريع الغواني»، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم (ت نحو ١٣٠هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٢٣، والسمط ١: ١٣١، والأعلام ٥: ٢٦٤.

(٣) صدره من شواهد سيبويه وذكر عجزه الأعلم، الكتاب ١: ٣٣١، والبيت في المقتضب ٤: ٩٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٩١، والخزانة ١: ٣٩١، ٤: ٦٤، والهمع ١: ١١٩، ١٨٥، والدرر ١: ٨٨، ١٦٠، والأشموني ٣: ١٧٣، وضباعة: هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القُطامي.

(٤) (كما) ساقط من: ع.

(٥) (محتوياً) في: ع.

(٦) من (أن يكون في) إلى (لأنك نفيت) ساقط من: ع.

عن مثله أن يكون أحداً، وهذا مُحال. فإن أردت الغَضَّ[1] منه، والوضعَ من مقداره جاز، وكذلك يجوز إذا خصصت النكرة، كقولك: كان إنسان في الدار حليماً، وكان رجلٌ عندك أفضلَ من زيد.

وإذا قيل لك: كيف كنتَ؟ فالجيد أن تقول: صالحاً، بالنصب؛ لأن خبرها في السؤال في موضع نصب، ويجوز: صالح.

وإذا قلت: كان زيدٌ وجهُه حسنٌ، جاز أن ترفع[2]: وجهه، إما مبتدأ فترفع[3] حسناً، أو بدلاً فتنصب[4] حسناً.

قال عَبْدَةُ بنُ الطبيب:

١٨١ - فما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكنّــه بُنْيَــانُ قَــومٍ تَهَــدَّمَا[5]

يروى (هُلك) بالرفع والنصب على الوجهين.

و[6] أما قول عمرو بن كلثوم التغلبي[7]:

---

(١) مكانها بياض في ع.

(٢) (يرفع) في: ع.

(٣) (فرفع) في: ع.

(٤) (فنصب) في: ع.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٧٧، والشعر والشعراء ٢: ٧٢٨، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٧٩٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٥، ٨: ٥٥. يرثي قيس بن عاصم المنقري. يقول: مات بموته خلق كثير، وتقوض بتقوض بنيته وعزة بنيان رفيع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) هو من بني تَغْلِب، من بني عَتَّاب، أبو الأسود، شاعر جاهلي، ساد قومه (تغلب) وهو فتى، وعمر طويلاً، وهو الذي قتل «عمرو بن هند» وهو من رجال المعلقات (ت نحو ٤٠ق.هـ) في الجزيرة الفراتية. انظر الشعر والشعراء ١: ٢٣٤، والسمط ٢: ٦٣٥، والخزانة ١: ٥١٩ والأعلام ٥: ٢٥٦ (التغلبي) ساقط من: ع.

١٨٢ - صَدَدْتِ الكَأسَ عَنَّا أُمَّ عمرٍو ... وكانَ الكَأْسُ مَجراها اليمينا[١]

فمجراها إن ارتفع بالابتداء، فاليمين ظرف في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وإن ارتفع بأنه بدل، فاليمين إمّا ظرف في موضع خبر (كان)، أو هو بنفسه خبر (كان) من غير أن يجعل ظرفاً، إمّا على حذف مضاف، أي: مجرى اليمين، أو من[٢] غير حذف المضاف، على أن اليمين نفسُ المجرى على الاتساع.

فإن قلت: حقُّ الخبر أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وهذا المعنى لم[٣] يوجد في خبر (كان) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً[٤]﴾ [النساء: ١١] وقولِه: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ[٥]﴾ [النساء: ١٧٦] فإن الضمير في (كانت) لواحدة، وفي (كانتا) لصريح التثنية والخبران كذلك.

قلت: أجاب أبو علي بأنه يفيد العدد مجرداً عن الصغر، والكبر، والذكورة والأنوثة، ومعنى هذا الكلام: أن الجاهلية كانت لا تُوَرِّث[٦] النساء ولا الصغار وتقول: لا يُورث إلا من يحمل الكلَّ، وينكي العدوَّ، فأتت[٧] الآية ردًّا عليهم، ورَدْعاً لهم عن ذلك، فصار المعنى: أن النصف مرتب ميراثه على مجرد الوحدة، والثلثين مرتب ميراثهما على مجرد الاثنين، من غير نظر إلى صغر أو كبر، وقدرةٍ أو عجز، كما كانوا يزعمون.

ومَنْ قرأ[٨] «وإن كانت واحدةٌ» بالرفع فلا إشكال، لأنه يجعل (كان) تامة.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١١٣، ٢٠١، وشرح الشذور ٢٣٢، والهمع ١: ٢٠١، والدرر ١: ١٦٩، وهو من معلقة عمرو بن كلثوم، ويروى البيت أيضاً لعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. (يميناً) في: ع.

(٢) (من) ساقط من: ع.

(٣) (لم) ساقط من: ع.

(٤) (فإن) في: د، ع وهو خطأ.

(٥) (وإن) في: ع وهو خطأ.

(٦) (يورث) في: ع.

(٧) (فجاءت) في: ع.

(٨) هو نافع وأبو جعفر. انظر الإتحاف ١٨٧.

(تنبيه):

لا يجوز الإخبار عن هذه الأفعال بالفعل الماضي، فلا يقال: صار زيدٌ جلس، لأن مضمون الجملة معلومُ المضيّ، فلا حاجة إليها، ولعل هذا الحكم يختص به (كان) لأنها لمحض المضيّ، وينبغي أن يجوز/ أصبح زيدٌ قام، لتغاير الفائدتين، مع أنهم أجازوا: كنت [٨٥] فعلت، وقالوا: هذا شيء اختصت به كان لأنها أمُّ الباب، فإن دخلت (قد) جازت المسألة، تقول: صار زيدٌ قد جلس؛ لأن (قد) تقرّبه[١] من الحال، فيصير كقولك: صار زيد يجلس، قال الأعشى:

١٨٣ - فأصبحْتُ قد وَدَّعْتُ ما كان قد مَضى وقبلي ما مات ابنُ سَاسَا ومُورَقُ[٢]

وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦] فإنما أحمل حذف (قد) لأن (كان) في معنى: يكون، بسبب حرف الشرط، وأمّا قول النابغة:

١٨٤ - أَضْحَتْ خَلاءً وأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[٣]

فـ(قد) فيه مضمره.

واعلم أنك إذا قلت: كنتَ تفعَلُ، ففي ظاهره تدافع؛ لأن (كنتَ) للماضي و(تفعل) للحال أو الاستقبال، لكنهم قرروا (كان) على حقيقتها. وأما الفعل المضارع فقالوا: إنه

---

(١) (لأنه يقربه) في: ع.

(٢) رواية الديوان ٢١٧ كما يأتي:

فَمَا أَنْتَ إنْ دَامَتْ عليكَ بِخَالِدٍ كَمَا لَمْ يُخَلَّدْ قَبْلُ سَاسَا ومُورَقُ

(ساسان) في ع. ساسان: ملك الفرس. ومورق: ملك الروم.

(٣) انظر الديوان: ٥، والخزانة ٢: ٧٦، والهمع ١: ١١٤، والدرر ١: ٨٤، والأشموني ١: ٢٣. ويروى (أضحت قفاراً..) و(أمست خلاءً..) والبيت من قصيدة في مدح النعمان بن المنذر، وهي من (الاعتذاريات) وقد ألحقوها لجودتها بالمعلقات السبع. الخلاء: المكان الذي لا شيء به، واحتملوا: حملوا جمالهم وارتحلوا. وأخنى: أهلك. ولُبَدٌ: آخر نسور لقمان بن عاد.

ماض في المعنى، وجيء بالمضارع على حكاية الحال، الواقعة فيما مضى بلفظها، الذي كان يطلق عليها، كما تقول: دخلتُ عليه أمسِ وهو يُصلي، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥] وقال: يقتتلان، وإن كان الأمر قد كان[١] منذ سنين كثيرة، وأنشدَ الواحديُّ[٢]:

١٨٥ - جاريَـــةٌ في رمضـــانَ المـــاضي تُقَطِّـــعُ الحـــديثَ بـــالإيماضِ[٣]

فقال: (تُقَطِّع) من قوله الماضي، وذلك لأنه عند إيقاعِ الأمر[٤] كأن يقال له هكذا ويَقْبُح: أصبحَ زيدٌ لم يُسافر، كما يقبح: أصبحَ زيداً قام، لأن (لم يفعل) نقيض (فعل).

آخر: شرطوا كون الجملة الداخلة عليها (كان) وأخواتها قابلاً للتصديق والتكذيب، فأجازوا: زيدٌ قم إليه، ولم يجيزوه مع عوامل المبتدأ والخبر، فلم يجيزوا: كان زيدٌ قم إليه، إلا في ضرورة الشعر. أنشد أبو زيد في نوادره:

١٨٦ - ألا يـــا أُمَّ فَـــارِعَ لا تَلُـــومي عـــلى شَيءٍ رَفَعْـــتُ بـــه سَـــمَاعِي

وكـــوني بالمكـــارم ذَكِّرِينـــي وَدَلِّي دلّ ماجِـــدَةٍ صَـــنَاعِ[٥]

أوقع (ذكريني) خبراً لكان.

---

(١) (قد كان) ساقط من: ع.

(٢) هو «علي بن أحمد الواحدي، أبو الحسن»، المفسر، النحوي، وهو إمام علماء التأويل، له (البسيط) و(الوسيط) و(الوجيز) كلها في التفسير. والواحدي: نسبة إلى الواحد بن الديل بن مهرة (ت ٤٦٨هـ) بنيسابور. انظر إنباه الرواة ٢: ٢٢٣، وبغية الوعاة ٢: ١٤٥، والأعلام ٥: ٥٩.

(٣) الرجز قائله (رؤبة) وهو في ملحقات ديوانه ١٧٦، والإنصاف ١: ١٤٩، والخزانة ٣: ٤٨٢، والمغني ٢: ٧٧٠. الإيماض: بريق العينين والإيماء بهما ومسارقة النظر.

(٤) (الأمر) ساقط من: ع.

(٥) قائلها بعض بني نهشل (جاهلي) انظر النوادر ٣٠، ٥٨، والخزانة ٤: ٥٧، والهمع ١: ١١٣، والدرر ١: ٨٣، والمغني ٢: ٦٤٧. المعنى: لا تلوميني على شيء رفعت به صيتي وذِكْري وذكّريني به، والدل قريب المعنى من الهدى وهما من السكينة والوقار، والصناع: الماهرة الحاذقة بعمل اليدين.

آخر: (كان) أعم هذه الأفعال، فيجوز أن يُخبر عنها بغيرها تقول: كان زيدٌ يمسي ضاحكاً، لأنه مفيد إذ لا يعلم من (كان) إلا مساءً، ولا يجوز: أمسى زيدٌ يكون ضاحكاً، لأنه يجري مَجرى العموم بعد الخصوص، إذ قد علم من (أمسى) ما دلّ عليه يكون.

آخر: لا يجوز الفصل بين (كان) واسمها بأجنبي منهما فلا تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لأن (طعامَك) منصوب بآكل، وهو أجنبي من (كان) ومن (زيد).

ويجوز: كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ؛ لأن الفصل بالخبر.

ومثله المسألة المشهور[١] : كانتْ زيداً الحُمَّى تأخذُ[٢]، إن رفعت (الحمى) بكانت، فسدت المسألة.

وإن رفعتها بالابتداء وأضمرت في (كانت) القصةَ جازتْ. وعلى هذا تقول: كان أُمُّكَ زيدٌ ضاربٌ.

> «وتقول: ليس زيدٍ بقائم، فموضع الباء نصبٌ، ولك في المعطوف جرُّه ونصبُه»

خُصت (ليس) من بينها بزيادة الباء في خبرها لتأكيد النفي. وفي المقل: لَيْسَ عبدٌ بأخٍ لك[٣]. وقال[٤]:

١٨٧ - ولستُ بِهَيَّابٍ لِمَنْ لاَ يَهَابُنِي ‏ ‏ ‏ ‏ ولَسْتُ أَرى لِلْمَرْءِ مَا لاَ يَرى لِيَا[٥]

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٠٦-١٠٧.

(٢) هذا المثال في الكتاب ١: ٣٦ هارون. والأصول في النحو ١: ٨٦، ٢: ٢٣٧، والإيضاح العضدي ١٠٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٢٥.

(٣) قاله خُزَيْم، والمعنى: لا تَتَّكِلْ على عبدِكَ في جل الأمور، فإنه لا ينصح لك، ومثل العبدِ الخسيسُ. انظر جمهرة الأمثال ٢: ١٨٥، ومجمع الأمثال ٢: ٢٠٩.

(٤) القائل «أُبَيّ بن حُمام العبسي» وعند المرزوقي (المُرّي).

(٥) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٤١٥، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢١٧، والسمط ٣: ٣٧، والتنبيهات لعلي بن حمزة ١٤١.

ولم يزيدوها مع (ما زال) وأخواتها؛ لأن الكلام صار إيجاباً، وإذا دخل[١] (ما) النافية و(إلا) على (كان) فالأحسن تأخيرُ الاسم، وجعله بعد (إلا)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٨٢] لأن ما بعد (إلا) موجب، والنفي في الحقيقة راجع إلى الخبر. فإن[٢] لم تدخل (إلا) جاز دخول الباء في خبرها، تقول: ما كان زيدٌ بعالم، وزادوها مع (ليس)، وإن صار الكلام إيجاباً بالاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وعِذْرَتُه: إن الكلام ليس إيجاباً صرفاً، وإنما هو تقرير لمن يجحد، وخصوا الزيادة بالباء؛ لأن الكاف يوهم التشبيه، واللام لا يزاد مع تقدم المنصوب، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وزيدت[٣] الباء مع الخبر، لأن الاسم مُشَبَّهٌ بالفاعل، والفاعل لا يكون معه حرف جر[٤]، والخبر مُشَبَّهٌ بالمفعول، والمفعول يكون معه حرف الجر معدياً ومزيداً، نحو: مررتُ بزيد، ﴿تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقال السيرافي: وإنما أدخلت الباء في خبر (ليس)؛ لأنها غير متصرفة/ فتنزلت [٨٦] بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف الجر، فعديت إلى منصوبها[٥]، وموضع الباء وما بعدها نصب؛ لأنك لو أسقطتها لكان الخبر منصوباً، فإذا عطفت عليه خبراً آخر، فالأجود في المعطوف الجرّ، حملاً على اللفظ، لأنه حينئذ لا يفتقر إلى تأويل، ويجوز النصب حملاً على الموضع، فتقول: ليس زيدٌ ببخيل ولا جبانٍ، وإن شئت: ولا جباناً، أنشد سيبويه

---

(١) (أدخل) في: ع.

(٢) (قال فإن) في: ع.

(٣) (فزيدت) بالفاء في: ع.

(٤) (الجر) في: ع.

(٥) من (وقال السيرافي) إلى (إلى منصوبها) ساقط من: ع.

لعُقَيبة الأسديّ[١]:

١٨٨- معاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بالجبال ولا الحديدا[٢]

فنصب الحديدَ حملاً على موضع الجارّ والمجرور، وقد قُدح في هذا الإنشاد، بأن قيل: هذا من قصيدةٍ مجرورة، وبعد هذا البيت:

١٨٩- أكلتُم أرْضَنا فَجَرَزْتُمُوهَا فهل من قائمٍ أو من حَصيدِ[٣]

وقيل: بل هو من قصيدة منصوبة، ومنها:

١٩٠- أَدِيرُوها بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ ولا تَرْمُوا بها البلدَ البَعِيدَا[٤]

وهذا لا يفيد سيبويه؛ لأنه يجوز أن يكون هذا البيت من قصيدة مجرورة، وقد استعمل الشاعر الإصرافَ.

ولا يجوز أن يكون البيت[٥] الذي أنشده سيبويه، كما أنشده من قصيدة مجرورة، إذ ليس للشاعر أن يغير الإعراب من غير ضرورة، ويحمله على تأويل، مع أن في ذلك ركوب عيب في القافية.

وأنشد سيبويه في الحمل على الوضع:

---

(١) هو «عقيبة بن هبيرة الأسدي»، شاعر جاهلي، إسلامي (ت نحو ٥٠هـ) السمط ١: ١٤٩، والخزانة ١: ٣٤٣، والأعلام ٥: ٣٨.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، والخزانة ١: ٣٤٣، ٢: ١٤٣، والمقتضب ٤: ١١٢، ٣٧١، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٩، ٤: ٩، والسمط ١٤٨، والاقتضاب ٦٣. أسجح: أرفق وسهل. يشكو إلى معاوية بن أبي سفيان جور عماله.

(٣) البيت في تحصيل عين الذهب ١: ٣٤، والسمط ١: ١٤٩، وحاشية شرح ابن يعيش ٢: ١٠٩، والخزانة ١: ٣٤٣.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٤، والخزانة ١: ٣٤٤.

(٥) (أن يكون البيت) ساقط من: ع.

١٩١ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً ودونَ مَعَـــدٍّ فَلْتَزَعْـــكَ العَـــوَازِلُ[١]

فنصب (دون) حملاً على موضع (من دون) وإن لم يكن في المعطوف عليه الباء، والجر ضعيف.

وأنشدوا هذا البيت هكذا:

١٩٢ - بَدَالِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا ســـابِقٍ شـــيئاً إذا كـــانَ جائيـــاً[٢]

بجر سابقٍ، لأن مدركاً قد تثبت فيه الباء، فيوهم ثباتها[٣]، فكأنه قال: لست بمدركٍ ولا سابقٍ.

(تنبيه):

إذا كان خبر (ليس) ظرفاً غيرَ متمكن، نحو: ليس زيدٌ عندك، أو جملة فعلية أو اسمية، فالذي يتعلق به الظرف فعل مضارع للحال؛ لأن (ليس) لنفي ما في الحال، ولا يجوز دخول الباء على شيء من ذلك، لأن (عند) غير متمكن، والجمل لا يليها الجار.

---

(١) قائله لبيد، وهو في الكتاب ١: ٣٤، والمقتضب ٤: ١٥٢، والمحتسب ٢: ٤٣، والإنصاف ٢٠٨، والخزانة ١: ٣٣٩، ٣: ٦٦٩، والمغني ٢: ٥٢٦. وزع: كف. العذل: اللوم والزجر. والمراد بالعواذل هنا زواجر الدهر وحدثانه، والمعنى: إن كنت لا تجد أحداً باقياً من عهد عدنان ومعد إلى يومك هذا فمعنى ذلك أن مصيرك سيكون كمصيرهم، وأن حوادث الدهر يجب أن تكفك وتردعك عما أنت فيه.

(٢) قائله «زهير بن أبي سلمى» وهو في الكتاب ١: ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢: ٢٧٨، وشرح ثعلب لديوان زهير ٢٨٧، والخصائص ٢: ٣٥٣، ٤٢٤، والإنصاف ١٩١، ٣٩٥، ٥٦٥، ودرة الغواص ٦٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٢، والخزانة ٣: ٦٦٥، والعيني ٢: ٢٦٧، ٣: ٣٥١، والهمع ٢: ١٤١، والدرر ٢: ١٩٥. ويروى (ولا سابقي شيء) ويروى (ولا سابقاً شيئاً).

(٣) (إثباتها) في: ع.

«وأضمرت (كان) في نحو: ألا طعامَ ولو تمراً[١]، وادفع الشرَّ ولو إصبعاً، ويجوز الرفع فيهما»

قد تحذف[٢] (كان) وهي مرادة إذا كان عليها دليل، كما أن الفعل الحقيقي يحذف إذا كان عليه دليل، ولكثرة دورانها في الكلام، فمن ذلك قولهم: ألاَ طعامَ ولو تمراً، أي: ولو كان الطعام تمراً، فحذفت[٣] للعلم بأن (لو) شرط فيما مضى، فلا يقع بعدها إلا فعل.

و(كان) أعمُّ الأفعال، فإضمار مضمونها لازم مع كل فعل، فأضمرت، و[٤]كذلك: اِئتني بدابة ولو حماراً، أي: ولو كان المأتي به حماراً، أو ولو كانت الدابة حماراً. ويجوز الرفع فيهما على إضمار (كان) التامة.

والجر على إضمار: ولو أتيتني بتمر ضعيف، لكثرة الإضمار، مع أن إضمار الجار ضعيف.

ومثله: ادفع الشرّ ولو إصبعاً، أي: ولو كان الدفع أي: المدفوع، أو الشرُّ إصبعاً، أي: قدر إصبع أو مسافة إصبع.

ويجوز الرفع كما تقدم، ولم يذكر الزمخشري الرفع إلا في تمر وحمار[٥].

ومن إضمار (كان) ما أنشده سيبويه:

١٩٣ - فأحضرتُ عُذْرِي، عليه الشّهو ... دُ، إنْ عــاذرًا لي وإنْ تاركَــا[٦]

أي: إن كنت عاذراً لي، وإن كنت تاركاً، ولو كان في غير الشعر جاز رفعُه أي: وإن كان لي عاذر، وإن كان لي تارك، ومنه قولهم: مررت برجل إنْ طويلاً وإنْ قصيراً.

---

(١) الأصول ٢: ٢٤٨.

(٢) (يحذف) في: ع.

(٣) (فحذف) في: ع.

(٤) (فكذلك) في: ع.

(٥) كما في المفصل ٧٣.

(٦) قائله «عبد الله بن همّام السلوليّ» وهو في الكتاب ١: ١٣٢، واللسان (رهن) ١٣: ١٨٨. (الشهودَ) في: د.

«وفي مثل[١]: الناسُ مجزيّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، أربعة أوجه: نصبهما، ورفعهما، ونصب الأولَ، ورفع الثاني، وهو أجودها، والعكس أردَؤُها»

الناس مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خيراً فخيرٌ[٢] وإنْ شراً فَشَرٌّ. كلام عربي أورده سيبويه في كتابه[٣] وفيه أربعة أوجه: أحسنها نصب خير[٤]/ الأول، ورفع الثاني وتقديره[٥]: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ[٦]، وإن كان علمُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ، وإنما كان هو الأحسن، لأنه لما لم يكن بد من الإضمار لأجل حرف الشرط فقد أضمرت الرافع والمرفوع، وأبقيت الفضلة، وهو المنصوب، وجئت بعد الفاء مبتدأ وخبر، وبه يجاب[٧] الشرط بعد الفاء. إذْ لو أجيب بالفعل لم يحتج إلى الفاء، وأردؤها رفع خيراً الأول، ونصب خير الثاني. [٨٧]

وتقديره: إن كان في عملهم خير فهم يُجْزَون خيراً، أو فيكون جزاؤهم خيراً، وإنما كان هو الأردأ؛ لأنك أضمرت الرافع وأبقيت المرفوع الذي هو كالجزء من الرافع ففرقت بينهما، وأضمرت بعد الفاء مبتدأ[٨]، ثم أخبرت عنه بفعل ينصب الاسم، فقد كثر الإضمار.

---

(١) (وفي مثل) ساقط من: ع.

(٢) (فخير) ساقط من: ع.

(٣) الكتاب ١: ١٣٠، والأصول ٢: ٢٤٨، والخصائص ٢: ٣٦٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٧، وشرح التسهيل ١: ٣٦٣، وأوضح المسالك ١: ٢٦١، والمساعد ١: ٢٧٢، وتعليق الفرائد ٣: ٢٢٨، والتصريح ١: ١٩٣، والهمع ١: ١٢١.

(٤) (خيراً) في: ع.

(٥) (والتقدير) في: ع.

(٦) (فجزاؤهم خير) ساقط من: ع.

(٧) (إيجاب) في: ع.

(٨) (مبتدأ) ساقط من: ع.

والثالث: رفعُهما، أي: إن[١] كان في عمُلهم[٢] خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

والرابع: نصبهما، أي: إن كان عملهم خيراً فيجزون[٣] خيراً، أو فيكون جزاؤهم خيراً، وهذان متوسطان بين الجودة والرداءة، لأن في الثالث رفعَ الأول وفي الرابع نصبَ الثاني، وكلاهما ضعيف لما بينا، وكذلك الكلام في قولهم: المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به[٤] إن خِنْجَراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ[٥]، وخُذْ خراج الأرض إن بُرًّا فبرّ، وإن شعيراً فشعير.

وقول النابغة[٦]:

١٩٤ - قد قيلَ ذلك إنْ حقًّا وإنْ كَـذِبًا ... فـما اعتـذارُكَ مـن شيء إذَا قِـيلاَ[٧]

يجوز في: حقًّا وكذبًا، الوجوه الأربعة.

فالنصب على إضمار (كان) والرفع على تقدير: إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذب، والأجود ها هنا اتفاقُهما في الإعراب، والنصب فيهما أحسن.



(١) (إن) ساقط من: ع.

(٢) (عمله) في: ع.

(٣) (فيجيزون) في: ع.

(٤) (به) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٣٠ والهمع ١: ١٢١.

(٦) لم أره في ديوان النابغة، ونُسب في الكتاب للنعمان بن المنذر.

(٧) البيت في الكتاب ١: ١٣١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤١، ٢: ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٦، ٩٧، ٨: ١٠١، والخزانة ٢: ٧٨، والهمع ١: ١٢١، والدرر ١: ٩٠، والعيني ٢: ٦٦، والمغني ١: ٦٣، والعقد ٢: ٤٤٥ والبرصان والعرجان ٥٧. يخاطب بذلك الربيع بن زياد العبسي وكان لبيد قد اتهمه في رجز قاله للنعمان بأنه أبرص، ليكف عن منادمته فأمره النعمان بالعودة إلى قومه، فمضى الربيع وتجرد وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فأرسل إلى النعمان أبياتاً يستعطفه، فأجابه النعمان بأبيات منها هذا البيت: ويروى (قد قيل ما قيل) ويروى (فما اعتذارك من قول...).

«و(كان) لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير دلالة على عدم سابق ولا انقطاع طارِئ، وبمعنى صار، كقوله: فكانوا كهشيم المُحتظر»

(كان) على ثلاثة أقسام:

الأول: الناقصة، وفائدتها مضي مضمون الجملة، فإذا قلت: كان زيد قائماً، دلت على أن قيام زيد فيما مضى من الزمان، ثم قيل: إنها تقتضي انقطاع القيام، ليكون في تخصيص الماضي فائدة، وأبطل بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

والمختار ما قاله صاحب الكشاف وهو أنها عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا انقطاع طارئ، وذلك لأن مجرد الإخبار عن وقوع الفعل في الزمان الماضي، لا يقتضي شيئاً من ذلك، ولا ينافيه. وكذلك إذا صَرَّفَها، فقلت: يكون زيدٌ قائماً، دلّت على أن مضمون الجملة يقترن بما يأتي من الزمان، ومن غير نظر إلى ما سواه.

والناقصة قد تكون[1] بمعنى (صار) التي للانتقال، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

والهشيم: الشجر اليابس، المتهشم: المتكسر، والمحتظِر: الذي يعمل الحظيرة، وهي التي تُعمل للإبل من شجر، ليقيها البرد والريح. وما يحتظر به ييبَس[2] بطول الزمان، وتتوطؤه البهائم[3] فيتحطم ويتهشم.

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) (به ييبس) ساقط من: ع.

(٣) (ويتوطّاه البهايم) في: ع.

وقرأ الحسن[١] بفتح الظاء[٢]، وهو موضع الاحتظار، أي: الحظيرة، وقال تعالى[٣]: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠].

أي: صار، وقال ابن أحمر[٤]:

١٩٥- بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[٥]

أي: صارت، إذ لو حملناها على (كان) من غير نظر إلى صار، لكان قد أخبر بأن البيوض فيما مضى كانت فراخاً، وهذا مُحال.

ولا يجوز أن يكون على التشبيه، إذ لا معنى لتشبيه البيوض بالفراخ.

«وتجيء تامةً بمعنى ثبت ووقع، كقوله: وإن كان ذو عسْرة»

الثاني: أن تكون تامة بمعنى الحدوث، سميت تامة، لكونها دالة على الحدث، وهو الكون، ومستغنية بالمرفوع، وهي في عداد الأفعال اللازمة، تقول: كان الشتاء، أي: وقع وحدث.

قال الرُّبَيْع بن ضَبُع الفزاري:

---

(١) هو الحَسَن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، إمام أهل البصرة (ت١١٠هـ) انظر لطائف الإشارات ١: ٩٩، والأعلام ٢: ٢٤٢.

(٢) بفتح الظاء قراءة أبي رجاء وقتادة وأبي العالية وأبي حيوة وأبي السمال وأبي عمرو بن عبيد. قيل: إنها مصدر بمعنى الاحتظار، أو اسم مكان أو اسم مفعول وقرأ الجمهور بالكسر اسم فاعل. انظر الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٧: ١٤٢، والبحر ٨: ١٨١، والإتحاف ٤٠٥.

(٣) (تعالى) ساقط من: ع.

(٤) هو «عمرو بن أحمر بن العمرد، الباهلي، أبو الخطاب»، شاعر مخضرم (ت نحو ٦٥هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٣٥٦، والخزانة ٣: ٣٨، والأعلام ٥: ٢٣٧.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٧: ١٠٢، والخزانة ٤: ٣١، والأشموني ١: ٢٣٠. التيهاء: المفازة، من التيه وهو التحير، والقفر: المكان الخالي. يصف المطي بسرعة السير، فإنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت أفراخاً فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها. الحزن: ما غلظ من الأرض، وهو ضد السهل.

١٩٦ - / إذا كان الشّتاءُ فأدْفِئوني ... فإنَّ الشيخَ يَهْدِمُه الشّتاءُ[١] [٨٨]

ويقول: كان الأمر أي: وُجد، وكانت الكائنة، أي: حدثت الحادثة. ومنه: المقدورُ كائن[٢]، أي: ما يقدره الله حادث وواقع، لا راد له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وقع وحدث.

وقرأ عثمان بن عفان[٣] - رضي الله عنه - بالنصب[٤]، جعلها ناقصة ومنه : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] أي: إلا أن تحدث[٥]، و﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] أي: أحدث فيحدث. ومنه بيت الكتاب:

١٩٧ - فِدًى لبني ذُهْلِ بن شَيْبَانَ ناقتي ... إذا كانَ يومٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ[٦]

أي: إذا أحدث، وهذه التامة تعمل[٧] في الظرفين والمفعول له، وتبنى لما لم يسم فاعله، ولا تضمر[٨] فيها الشأن؛ لأنها لا تدخل على المبتدأ والخبر ولهذا تقول: كان زيد أخاك، وإذا قلت فيها[٩]: كان زيد قائماً، فانتصابه على الحال.

---

(١) البيت في السمط ٨٠٣، وأمالي المرتضى ١: ٢٥٥، وشرح الشذور ٣٥٤، والهمع ١: ١١٦، والخزانة ٧: ٣٨١، والدرر ١: ٨٤.

(٢) انظر المفصل ٢٦٤، وشرح ابن يعيش ٧: ٩٧. وورد في مستخرج أبي عوانة (باب الخبر المبين أن المقدور كائن) ٤٦٣٧.

(٣) (ت٣٥هـ) الأعلام ٤: ٣٧١.

(٤) وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود، وابن عباس، على معنى: وإن كان المطلوب ذا عسرة. انظر القرطبي ٣: ٣٧٣، والبحر ١: ٣٤٠.

(٥) (يحدث) في: ع.

(٦) نُسب في الكتاب لمقَّاس العَائِذيّ وهو في الكتاب ١: ٢١، والمقتضب ٤: ٩٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٩٨، والقرطبي ٣: ٣٧٣ واللسان (شهب) أشهب: يعني يوم الحرب، جعله كالليل تبدو فيه الكواكب، ووصفه بالشبهة، وهي البياض، إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه، وإما لما ذكره من النجوم. وذهل بن شيبان من بكر بن وائل، وكان مقّاس نازلاً فيهم. وشاهده ورود (كان) بمعنى وقع وحدث.

(٧) (يعمل) في: ع.

(٨) (يضمر) في: ع.

(٩) (فيها) ساقط من: ع.

«وزائدةً، كقولك: زيدٌ كان قائمٌ»

الثالث: أن تكون[١] زائدة، ومعنى زيادتها عند أبي علي أن لا يكون لها مرفوع ولا منصوب، لئلا يكثر الحذف.

ومعناها عند أبي سعيد[٢] أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا فاعل غير مصدرها، لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل، وهي دالة على الزمان، فإذا قلت: زيدٌ كان قائم، فالتقدير عنده: زيدٌ[٣] كان الكون قائم، لئلا يخلو الفعل من الفاعل.

وقيل: إنها إذا زيدت كانت على وجهين:

أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها كقوله: ما كان[٤] أحسن زيداً، المراد أن ذلك كان فيما مضى من الزمان، فهي حينئذ بمنزلة (ظننت) إذا أُلغيت بطل عملها لا غير، كقولك: زيدٌ ظننت منطلقٌ، فإن المعنى في ظنّي.

والثاني: أن تلغى[٥] عن العمل والمعنى معاً، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا[٦]﴾ [مريم: ٢٩] والمراد كيف نُكلم مَنْ في المهد صبيّاً[٧]، إذ لو أريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسى - عليه السلام[٨] - في ذلك[٩] معجزاً؛ إذ لا اختصاص له به، وصبياً: نصب على الحال، والعامل فيه[١٠] ما يتعلق به الجارّ، كما تقول: الذي في الدار قائماً أخوك.

وقيل: إن (كان) في هذه الآية تامةٌ، وهي العامل في الحال. وشرط زيادتها:

---

(١) (يكون) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٩٩.

(٣) (زيد) ساقط من: ع.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

(٥) (يلغى) في: ع.

(٦) (كيف) ساقط من: ع (يكلم) في: ع وهو خطأ.

(٧) (والمراد كيف نكلم من في المهد صبياً) ساقط من: ع.

(٨) (عليه وعلى نبينا السلام) في: ع.

(٩) (في ذلك الوقت) في: ع.

(١٠) (به) مكان (فيه) في: ع.

- أن[١] تكون[٢] ماضية، لأن المضارع زيدت فيه حروف[٣] المضارعة، وذلك ينافي زيادتها، ولأن المضارع في معنى اسم الفاعل، وذلك لا يزاد.

- وأن تكون متوسطة أو متأخرة، إذ لو تقدمت لكانت واقعة في أقوى مواضعها وذلك يمنع من الزيادة. قال الشاعر:

١٩٨ - سَراةُ بني أبي بَكْرٍ تَسَامَى ... على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[٤]

أراد على المسومة العراب، وهذا البيت يقوي مذهب أبي عليّ، فإنها زيدت بين الجار والمجرور، فلو كان لها فاعل لكثر الفصل بينهما[٥]، والأصل عدمه.

وأما قول فاطمة[٦] بنت أسد ترقّص ابنها عقيلاً[٧]:

١٩٩ - إنّ عَقِيلاً كاسْمه عَقِيلُ ... أنتَ تكونُ سَيِّدٌ نبيلُ[٨]

---

(١) (أن) ساقط من: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (حرف) في: ع.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٧: ٩٨، ١٠٠، والخزانة ٤: ٣٣، والعيني ٢: ٤١ والهمع ١: ١٢٠، والدرر ٨٩، والتصريح ١: ١٩٢، والأشموني ١: ٢٤١. سراة: قيل: هو جمع سرى، وقيل اسم جمع له وهو الشريف. تسامى أصله تتسامى. المسومة: الخيل التي جعلت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعى، العراب: الخيل العربية، وروى (المطهمة) بدل المسومة، وروى (جياد بني أبي بكر).

(٥) (بينها) في: ع.

(٦) هي «فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف»، وهي من المهاجرات المبايعات، وهي أمُّ جميع ولد أبي طالب، ومنهم عقيل. انظر جمهرة أنساب العرب ١٤.

(٧) هو «عقيل بن عبد مناف (أبي طالب) بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو يزيد»، صحابي، وهو أخو عليّ وجعفر لأبيهما، وهو أسنّ منهما - أسلم بعد الحديبية - (ت٦٠هـ). انظر الإصابة ٤: ٥٣١، والأعلام ٥: ٣٩.

(٨) الذي عثرت عليه ما يأتي:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَليلُ

انظر العيني ٢: ٣٩، والتصريح ١: ٢٢٩، والهمع ١: ١٢٠، والدرر ١: ٨٩، والأشموني ١: ٢٤١.

فـ(تكون) ليست[١] زائدة، بل هي ناقصة، بمعنى تصير، وفيها ضمير المخاطب، وأنت سيد: جملة في محل خبرها توسط الفعل بين المبتدأ والخبر.

واعلم أنهم يقدمون على الجملة ضميراً يعود إلى غير مذكور، يسمى ضمير الشأن، وتُفَسِّره[٢] الجملة كقولك: هو زيد قائم، فهو: مبتدأ، وزيد قائم: جملة في محل خبره[٣]، فتدخل[٤] (كان) على هذه الجملة التي صدرها ضمير الشأن، فينتقل الضمير من البروز إلى الاستكنان، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، والتقدير: كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ.

فزيد قائم: جملة منصوبة الموضع، بأنها خبر (كان) وتوهم الزمخشري[٥] إن كان المستكن فيها ضمير الشأن قسم من أقسامها، وليس كذلك، بل (كان) وأخواتها وسائر عوامل المبتدأ والخبر يدخلن على الجملة التي صدرها ضمير الشأن، فيستكن الضمير في بعضها، ويبرز في بعض.

(تنبيه):

إذا دخل الجازم على (يكون) فالأكثر (لم يكن) على القياس، ويجوز (لم يك[٦]) بإسقاط النون تشبيهاً بحروف العلة، اعتباطاً، لكثرة الاستعمال، ولا يقاس عليه، وذلك إذا كان ما بعدها متحركاً كقوله[٧]: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ [٨]﴾ [النحل: ١٢٧].

ولا يجوز حذف هذه[٩] النون في الأمر أصلاً، إذ لم يرد.

---

(١) (لست) في: ع.

(٢) (يفسره) في: ع.

(٣) (خبر) في: ع.

(٤) (فيدخل) في: ع.

(٥) انظر المفصل ٢٦٥.

(٦) (يكن) في: ع.

(٧) (تعالى) في: ع.

(٨) (مما يمكرون) في: ع.

(٩) (هذا) في: ع.

«وصار: للانتقال»

/ معنى (صار) الناقصة: انتقال الذات، إمّا[1] إلى ذات أخرى، كقولك: صار الطين خزفاً. [٨٩]

وإمّا من صفة إلى صفة، كقولك: كان الماءُ بارداً فصار حارًّا، وهي تستدعي دوام الصفة إلى وقت الإخبار، إن لم يوجد ما يعارضه.

«وتامة بمعنى رَجَعَ»

التامة قد تكون لازمة، بمعنى: رجعَ، وتُعَدَّى بإلى، تقول: صار زيد إلى عمرٍو، وفي التنزيل: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقد تكون متعدية بمعنى أمالَ، يقال: صرتُ الشيءَ، أصيرهُ وأصُورُه، أي: أملته، وفي التنزيل: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ[2]﴾ [البقرة: ٢٦٠] بضم الصاد وكسرها على اللغتين.

«وأصبح، وأمسى، وأضحى: لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»

هذه إذا كانت ناقصة، فهي لاقتران مضمون الجملة بالأوقات التي تشاركها في الحروف الأصلية.

فإذا قلت: أصبح زيدٌ قائماً، معناه أنه حصل له القيام في وقت الصباح، وفي أمسى في وقت المساء، وفي أضحى في وقت الضحى، وهُنّ يفدن أن لا ينقطع الشيء، أي: يكون ثابتاً عند إخبارك به، إن لم توجد قرينة لفظية، أو حالية، تدل على خلافه.

«وظل: لاقترانه بالنهار»

فإذا قلت: ظل زيد: قائماً، معناه أنه فعل ذلك نهاراً.

---

(١) (أما) ساقط من: ع.

(٢) قرأ حمزة وأبو جعفر ويزيد وخلف ورويس - بكسر الصاد - وقرأ الباقون: بالضم. قيل: هما بمعنى واحد، يقال: صاره يصيره ويصوره، بمعنى قطعه وأماله، وقيل: الكسر بمعنى القطع، والضم بمعنى الإمالة. انظر السبعة ١٩٠، حجة القراءات ١٤٥، القرطبي ٩: ١٨١، والبحر ٢: ٣٠٠، والإتحاف ١٦٣.

«وبات: لاقترانه بالليل»

أي: من غير أن يدل على نوم أو سهر، قال عنترة:

٢٠٠ - ولَقد أبيتُ على الطَّوَى وأَظَلُّهُ كـيما أنــالَ بـه لذيــذَ المأْكَـلِ[١]

أي: أظل عليه، فحَذَفَ حرف الجر وهو يريده، وقال جرير:

٢٠١ - فَمَنْ يستجرنا لا يَخَفْ بعد عَقدِنا ومَـنْ لا يسـالمنَا يَبـتْ غـير نـائم[٢]

«وتكون كلها بمعنى صار»

هذه الأفعال إذا كانت ناقصة، فقد تجيء بمعنى (صار) فتفيد[٣] الانتقال من غير تعرض[٤] للأوقات، تقول: أصبح زيدٌ عالماً، أي: صار عالماً[٥]، من غير أن يريد به حصولها الصباح، وظلّ زيدٌ كئيباً، وإن كان بالليل، وبات حزيناً، وإن كان بالنهار، قال تعالى[٦]: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] أي: صار لأن التبشير بالأنثى يكون بالليل وبالنهار[٧]، وأنشد سيبويه:

٢٠٢ - أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا أَمْلِـكُ رأسَ البَعـيرِ إنْ نَفَـرَا[٨]

---

(١) هو في الديوان ٢٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٦، وشرح ابن يعيش ٧: ١٠٦ ورواية الديوان (حتى أنالَ به كريمَ المأكل). وصدر البيت تعريض بقيس بن زهير وكان أكولاً، الطوى: الجوع. أظلّه: أي أظل على الجوع نهاراً، وإن طويت يوماً وليلة وأكثر من ذلك، لأنال من الطعام أطيبه ولذيذه. وكان عمر - رضي الله عنه - إذا سمع هذا البيت يقول: ذاك رسول الله ﷺ.

(٢) هو في الديوان ٢: ٩٩٥ وروى (ومَنْ لا يصالِحْنَا..).

(٣) (فيفيد) في: ع.

(٤) (تعريض) في: ع.

(٥) (أي: صار عالماً) ساقط من: ع.

(٦) (قال الله) في: ع.

(٧) (النهار) في: ع.

(٨) قائله: «الربيعُ بن ضَبُعٍ الفَزَارِيُّ»، وهو في الكتاب ١: ٤٦، والنوادر ١٥٩، والمحتسب ٢: ٩٩، وشرح =

أي: صرت.

وقال عدي:

٢٠٣- ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ... ـفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ[1]

«وتامة إلا (ظلّ) للدخول في الأوقات الثلاثة والمبيت»

تجيء هذه الأفعال إلا (ظل) تامة فتكتفي[2] بالمرفوع، فأصبح وأمسَى وأضحى: يفدن الدخول في[3] أوقاتها، تقول: أصبحنا وأمسينا وأضحينا، أي: دخلنا في وقت الصباح والمساء والضحى، كما تقول: أظهرنا، وأعتمنا وأفجرنا، أي: دخلنا في وقت الظهر والعتمة والفجر[4]، وفي التنزيل: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٤] وهما ذواتا مصدرين، قال[5]:

٢٠٤- كانَتْ قَنَاتِي لا تَلِينُ لِغَامِزٍ ... فَأَلَانَهَا الإِصْبَاحُ والإِمْسَاءُ[6]

وفي كلام عمر - رضي الله عنه - «أَضْحُوا بصلاة الضحى»[7].

= ابن يعيش ٧: ١٠٥. والخزانة ٧: ٣٨٤، هارون. يصف انتهاء شبيبته وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح لحرب، وأنه لا يملك رأس البعير إن نفر من شيء.

(١) هو في عيون الأخبار ٣: ١١٥، والمفصل ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ٧: ١٠٤، ١٠٥، وشرح عمدة الحافظ ٢١١، والهمع ١: ١١٤، والدرر ١: ٨٤، والأشموني ١: ٢٣٠. الشاهد ورود (أضحى) بمعنى صار، فلم يقع الماضي خبراً لها.

(٢) (فيكتفي) في: ع.

(٣) (في) ساقط من: ع.

(٤) (الصبح) مكان (الفجر) في: ع.

(٥) قائله: عبد الرحمن بن سويد المري.

(٦) وهو في الكامل ١: ١٨٧، ورغبة الآمل ٣: ٢٥. الغَمْزُ: العَصْر باليد. وهذا مثلٌ. يريد أنه كان صلب العود، شديد القوة على من يشتد ويجترئ عليه.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الصلاة ٥: ٢٦١ من قول عمر - رضي الله عنه - بلفظ: «أضحُوا - عباد الله عنه - بصلاة الضحى». وانظر الحاوي للفتاوي ١: ٤٤.

أي: أدخلوها في الضحى، يعني: لا تصلّوها إلى ارتفاع الضحى، وتقول: بات زيدٌ يبيت، وبياتُ بيتوتةً، إذا لبث في مكانٍ بالليل، كقولك: عَرّس. وفي كلامهم: ابنُ ستٌ سِرَّ وبِتْ. وإذا دخل في المبيت، وهو المكان الذي يلبث فيه بالليل، قال: ألا فتى يصبح في المبيت[١].

ومنه التَّبيت للأمر، وهو ما يعد ليلاً.

«وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك: لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه، و(ما) فيها نافية، وحرف النفي لازم إلا في جواب القسم»

قد تقدم أن هذه الأفعال مع حرف النفي التي في أولها، من عوامل المبتدأ والخبر ترفع[٢] المبتدأ وتنصب[٣] الخبر، تقول: ما زال زيدٌ قائماً.

قال الله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ﴾ [غافر: ٣٤] ومعناها الإيجاب، وذلك لأن معنى هذه الأفعال النفي، فزال، وبرح، وفتئ، وانفك، معناها كلها خلاف الثبات.

يقال: برح المكان بَراحاً إذا زال منه، وكذلك غيره فإذا دخل حرف النفي نفي الزوال، فعاد إلى[٤] الثبات.

فإذا قلت: ما زال زيدٌ قائماً، كان معناه: إنه قائم، وقيامُه استمر فيما مضى من الزمان، ولهذا لا يكون اسمها (أحداً) فلا يجوز/ : ما زال أحدٌ قائماً، كما لا يجوز: كان أحد قائماً. [٩٠]

ولا يدخل إلا على خبرها، فلا يجوز: لم يزل زيدٌ إلا قائماً، كما لا يجوز ثبت إلا قائماً، لأن معنى لم يَزل: ثبت، وأما قول ذي الرمة[٥]:

---

(١) لم أعثر على قائله.

(٢) (يرفع) في: ع.

(٣) (ينصب) في: ع.

(٤) (إلى) ساقط من: ع.

(٥) ديوانه ٣: ١٤١٩.

٢٠٥- حَـرَاجيجُ مـا تَنْفَـكُّ إلا مُنَاخَـةً   على الخَسْفِ أو نَرْمي بهـا بَلَـداً قَفْـرا[١]

فالأصمعي[٢] والجرمي خطأا ذا[٣] الرّمة فيه؛ لأنه أدخل (إلّا) على الخبر، وهو مُناخة.

وقال المازني[٤]: (إلا) زائدة، وفيه بُعد لأن (إلا) لم تعرف[٥] زائدة في غيره.

وقيل: الخبر على الخسف، ومُناخة: حال. والمراد: ما تنفك على الخسف إلا مُناخة.

وقيل: إنَّ (إلاّ) واقعة غير موقعها، كما في قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

وقولِ الشاعر[٦]:

٢٠٦- ....   ومـا اغـتره الشـيب إلا اغْـترارا[٧]

والتقدير: إن نحن إلا نظن ظَنًّا، وما اغتره إلا[٨] الشيبُ اغترارا[٩].

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١: ٤٢٨، والمحتسب ١: ٣٢٩، والإنصاف ١: ١٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٢٤، وشرح ابن يعيش ٧: ١٠٦، والخزانة ٤: ٤٩، والهمع ١: ١٢٠، ٢٣٠، والدرر ١: ٨٨، ١٩٥، والأشموني ١: ٢٤٦ والإفصاح ٢١٩، والمغني ١: ٧٦، وأسرار العربية ١٤٢.

وعلى هامش (ع): الحراجيج جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة. اهـ. والمعنى: لا تفارق هذه الإبل السير إلا في حال إناختها. والخسف: الإذلال، وهو أيضاً: المبيت على غير علف.

(٢) هو «عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد»: راوية العرب، ونسبته إلى جده، وقُريب لقب، واسمه عاصم (ت٢١٦هـ) في البصرة. انظر نزهة الألباء ١١٢، وإنباه الرواة ٢: ١٩٧، وبغية الوعاة ٢: ١١٢، والأعلام ٤: ٣٠٧، ١٠: ١٣٩.

(٣) (ذو) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧: ١٠٧.

(٥) (يعرف) في: ع.

(٦) هو الأعشى.

(٧) عجز بيت، وصدره (أَحَلَّ به الشَّيْبُ أثْقَالَهُ) وهو في الديوان ٤٥، والخزانة ٢: ٣٠، والمغني ١: ٣٢٦ ورواية الديوان (وما اعتره الشيب إلا اعترارا).

(٨) (اغتره إلا) ساقط من ع.

(٩) (إلا اغتره اغتراراً) في: ع.

إذ لو حُمل الكلام على ظاهره، لم يكن فيه فائدة؛ لأنه لا يظن إلا الظن، ولا يغتره الشيب إلا اغترارًا، والنية بـ(إلّا) في البيت التأخير، والمراد: ما تنفك مناخه إلا على الخسف.

ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ، لأنه منفي، ولم ينظر إلى المعنى، كما قال[1] تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] أدخل الباء لوجود لفظ النفي، وإن زال النفي بالاستفهام. ثم من النحويين من يأبى[2] تقلي القسم بها؛ لأنه موجبة، والصحيح جوازه نظراً إلى حرف النفي، لكنها قد تُحذف، وهي مرادة لأمن اللبس. قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ، وسنحكم هذا في باب القسم[3] إن شاء الله[4].

ثم هذه الأفعال إن كانت ماضيةً نُفيت بـ(ما) في غير الدعاء، كما ذكرنا، وبـ(لا) في الدعاء، قال الكميت بن زيد[5]:

٢٠٧- فلا زلتُ فيهم حيثُ يَتّهموني ... ولا زلتُ في أشياعِكُمْ أتقلَّبُ[6]

وإن كانت مضارعةً نفيب بـ(ما) في غير الدعاء، وبـ(لا) في الدعاء وغيره.

تقول: لا يزال زيدٌ قائماً، ولا يزالُ الله في عونك، وبلم ولن، ووزن زال فعِل بكسر العين، لأن مضارعه يَزال، ولهذا يقال: لم يَزل بالفتح.

---

(١) (قال الله) في: ع.

(٢) (يأتي) في: ع.

(٣) (هذا في باب القسم) ساقط من: ع.

(٤) (تعالى في باب القسم) في: ع.

(٥) (يزيد) في: ع.

(٦) هذا البيت من قصيدة طويلة للكميت مدح بها آل بيت النبي ﷺ وهي إحدى القصائد الهاشميّات. وهي من جيد شعره، ومطلعها:

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً منّي، وذو الشيب يلعب؟

والبيت برواية: (في أشياعهم). انظر الخزانة ٤: ٣١٤ هارون.

وأصل زال ها هنا أن يكون لازماً بمعنى فارق، وبرح، إلا أنه جرد من الحدث للدلالة على الزمان، وأما ما برح فينفي مضارعه بها و[(١)]لم، ولن، ولا.

وفي التنزيل: ﴿لَآ أَبۡرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] و﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [يوسف: ٨٠] واستُعملت (برح) تامة، قال: بَرِحَ الخفاء، أي: صار الخفيُّ في براح، وهي الأرض الواسعة، فزال خفاؤه.

وأمّا (ما فتئ) فينفي مضارعه بـ(لا)، ولا يجوز الفصل بين حرفي النفي، وهذه الأفعال، لأنها صارت كالكلمة الواحدة.

و[(٢)]قوله: لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه، أي: في زمان ذلك الفعل، على حسب كونه ماضياً وغير ماض، ولا يكون من هذه الأفعال اسم فاعل أصلاً. وشذ قول عنترة يصف روضة:

٢٠٨- وخَلا الذُّبابُ بِها فليس ببارح ... غَرِداً كفِعْلِ الشاربِ المُترَنِّمِ[(٣)]

«و(ما) في ما دام ماضياً لازمةً، وهي مصدرية، لتوقيت الفعل، ولهذا احتاج إلى كلام، لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه، تقول: اجلسْ ما دام زيدٌ جالساً، أي: مدةَ جلوسه، وقد تُفيدُ التأبيد، كقولك: لا أكلمُك ما دمت حياً»

(ما) في (ما دام) ليست حرف نفي، كما في الأفعال التي سبقت، بل هي مصدرية، فهي مع الفعل في تأويل المصدر، والمراد به الزمان، ولهذا لا تجيء إلا مشفوعة بكلام يكون عاملاً فيها تقول: لا أكلمكَ ما دمتَ مقيماً، أي: لا أكلمك دوام إقامتك، وحقيقته مدة دوام إقامته و(ما) فيها تقع لازمة بعينها، لا يقع غيرها من حروف النفي موقعها، ولا

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) لا واو في: ع.

(٣) البيت في ديوانه ١٩٧، وشرح النحاس للقصائد التسع ٢: ٤٧٧، ومعاهد التنصيص ٢: ١٢٢، والخزانة ١: ٦١ وهو من معلقته. الغرد: المُطَرِّب. المترنم: الذي يرجع الصوت بينه وبين نفسه.

يكون الفعل معها إلا ماضياً، لأن (ما دام) وضعت للتوقيت، وقد تفيد التأبيد[١]، فتفيد المستقبل. فلا حاجة إلى تصريفها، ولهذا عمل فيها[٢] الفعل المستقبل.

أنشد سيبويه:

٢٠٩- لَتقْــرُبِنَّ قَرَبــاً جُــلْذِيّا
مــا دامَ فــيهنَّ فَصــيلٌ حيّــا
فقــد دَجَــا اللَّيــلُ فَهَــيَّا هَــيَّا[٣]

/ ولا يقع موقع (ما) غيرها من حروف النفي، وهذا بخلاف (ما زال) وأخواتها، [٩١] فإنها تقع مضارعة، ويقوم فيها غير (ما) من حروف النفي مقامها.

و[٤]قوله: وقد تفيد التأبيد، ليس معناه أن (ما دام) وُضعت للتأبيد، ولكن المراد أنها موضوعة للتوقيت، وقد يُوقَّت بها يفيد التأبيد، كقولك: لا أكلمك ما دمتُ حياً، فإنه يقتضي أن لا يكلمه دوام حياته، ومن المحال أن يكلمه بعد انقضاء الحياة، فقد حصل التأبيد، قال الشاعر:

٢١٠- ألبـانُ إبْـلِ تَعِلَّـةَ بـنِ مُسَـافِرٍ ... مَـا دَامَ يَمْلِكُهـا عَـلَيَّ حَـرَامُ
وطَعَـامُ حَجنَـاءَ بـنِ أوْفَى مِثْلُهـا ... مَـا دَامَ يُسْـلَكُ في الحُلـوق طَعَـامُ[٥]

---

(١) (التوقيت) في: ع.

(٢) (فيه) في: ع.

(٣) القائل: ابن مياده. والرجز في الكتاب ١: ٢٧، والنوادر ١٩٤، والمقتضب ٤: ٩١، ٦٤، والمخصص ٧: ٤٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٣، ٧: ٩٦، ١١٥ والخزانة ٤: ٥٩، واللسان (جلذ، دوم، هيا). قرب يقرُب قِرابة، مثل كتب، والاسم القَرَب، وهو سير الليل لورد الغد. والجُلذي: السريع الشديد. وقيل: (جلذي) منادى مرخم جلذية، وهي اسم ناقته. فيهن: في الإبل. والفصيل: ولد الناقة. أي: لا أعذرك ما دام فيهن فصيل يطيق السير. دجا الليل: أظلم. وهيّا هيّا: زجر لها وتصويت، بكسر الهاء وفتحها.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) البيتان لرجل من تميم. وهما في الكامل ١: ٥٥، والبيان ٣: ٣٠٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٩، ٢:

فالأول[١] للتوقيت الذي لا يفيد التأبيد، إذ يمكن أن يزول ملكه عنها، وأنت تشرب ألبانها بعده.

والثاني للتأبيد؛ إذ لا يمكن أن[٢] تطعمه في وقت لا يسلك في الحلوق طعام، ولا يفصل بين (ما) و(دام) كما في غيرها، و(دام) قبل اتصالها بـ(ما) فِعْلٌ متصرف، ومضارعه يدومُ.

ومن مسائل الكتاب[٣]: ما تدوم لي أدومُ لك.

وقال الحماسي[٤]:

٢١١- دُمْ لِلْخَليلِ بِوُدِّهِ ... ما خَيْرُ وُدٍّ لا يدومُ[٥]

فيكون ماضيه على (فَعَل) مفتوح العين، وقد يقال في مضارعه: يَدَام، فيكون ماضيه على فَعِل، مكسور العين.

«و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً»

جمهور النحويين على أن (ليس) تنفي[٦] ما في الحال؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ قائم، ففيه إيجاب قيامه في الحال، فإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً، فقد نفيت هذا المعنى، فعلى هذا لا تقول: ليس زيدٌ قائماً الآنَ، إلا على سبيل التوكيد، ولا يجوز: ليس زيدٌ قائماً غداً، وأجازه المبرد[٧]

٢٦٣، ورغبة الآمل ١: ١٩٦. وروي (وطعامُ عمران بنِ أوفى ... في البطون طعامُ).

(١) (والأول) في: ع.

(٢) (أن) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٥٣ (يدوم) في: ع.

(٤) هو: يزيد بن الحكم.

(٥) هو في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٩٠.

(٦) (لنفي) في: ع.

(٧) انظر المقتضب ٤: ٨٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٢.

زاعماً أنها قد تكون نافية لما في المستقبل. والأكثرون على أنها فعل للحوق الضمائر.

وفي التنزيل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] و﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

ولحوق تاء التأنيث الساكنة، نحو: ليستْ هندٌ قائمةً، و[١] تحمل الضمير في قولك: زيدٌ ليس قائماً، وأما عدم التصرّف، فقد يكون في الأفعال، كما في: نعم، وبئس، وعسى، وفعل التعجب.

وإنما لم تُصرَّف (ليس)؛ لأنها أشبهت (ما) بنفي ما في الحال، فلزمت صيغةً واحدة، ولما مُنِعت التصرفَ لم يُعِلّوهَا؛ لأنّ الإعلال نوع من التصرّف، وأمّا قولهم: ليسي، فشاذ، ومعارَض بقولهم: ليسني، ثم حذف النون، قد يجوز أن يكون لمشابهتها بالحرف، لعدم تصرفها، ووزنها (فَعِل) بكسر العين على ما سيأتي في التصرف. وقيل: إنها حرف، وقد صرح به أبو علي في الحلبيات[٢].

«وألحق بهذه الأفعال: آض، وعاد، وغَدَا، وراحَ، وجاء، وقعد، وهُنَّ بمعنى: صار، وتجيء تامةً»

(آضَ) تجيء تامةً بمعنى: رجع، يقال: آض يئيضُ أيضاً، ومنه قال: أيضاً، وفَعَل أيضاً، في موضع الحال، أي: آيضاً، كما تقول: أتيتُه ركضاً، أي: راكضاً، وناقصةً بمعنى: صار، قال ذو الرمة[٣]:

٢١٢- وآضَ حِرْباءُ الفلاةِ الأصْعَرُ كأنَّهُ ذو صَيَدٍ أو أغْوَرُ[٤]

و(عادَ) تُستعمل تامة، إمّا متعدية، كقولك: عُدْتُ المريضَ، أو غير متعدية، يقال: عادَ مالُكَ إليك[٥]، أي: رجع، وعاد إليهم بالإحسان، أي: رجع، فهو عائد وعواد.

---

(١) (وقد) في: ع.

(٢) انظر الحلبيات ٢١٠، ٢٢٣.

(٣) ديوانه ١: ٣٢٤-٣٢٥.

(٤) الأصعر: الأميل. كأنه، أي: كأن الحرباء به صَيَدٌ. والصَيَد: داءٌ في أنوف الإبل يسيل منه الزَّبَدُ. فترفع رؤوسَها من ذلك.

(٥) (إليك) ساقط من: ع.

وناقصة بمعنى صَارَ.

قال رَبيعَة بن مَقْرُوم الضبيّ[١]:

٢١٣- فَـدَارتْ رَحانـا بفُرسـانهم فَعَـادُوا - كـأنْ لم يكونـوا - رَمِـيما[٢]

فرميما: خبر (عادوا) ويكونوا: تامة، فكأنه قال: فعادوا رميماً كأن لم يحدثوا، وغدا وراح، تستعملان تامّتين يقتسمان النهار، فالغدو من لدن طلوع الشمس إلى الزوال، والرواح مذ[٣] لدنه إلى الغروب، وناقصتين، بمعنى صار.

[٩٢] / قال عبد القاهر[٤]: وحينئذ تسلب عنهما الدلالة على الوقتين الخاصين[٥] فيجوز أن تقول[٦]: غَدا زيدٌ عالماً، وإن كان ذلك ليلاً أو آخر النهار، وراح عمرو أميراً، وإن كان ذلك ليلاً وأولِ النهار.

وجاء: مجيئها تامة ظاهر، وتجيء ناقصة، قال الخوارج لابن عباس: ما جاءت حاجَتك[٧] يروى بنصب (حاجتك)، ورفعها، فمن نصب كان (ما) مبتدأ، وهو استفهام، وفي (جاءت) ضمير يعود عليه، وهو اسمها، وحاجَتك: خبرها، كأنه قال: أيةُ حاجَةٍ صارت حاجَتك[٨]؟ وإنما أنث الضمير حملاً على المعنى؛ لأن[١] ما هي الحاجَة؟ كقولهم:

---

(١) هو من ضبة، من شعراء الحماسة، مخضرم وأسلم (ت بعد ١٦هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٣٢، والإصابة ٢: ٥١٣، والخزانة ٣: ٥٦٦، والأعلام ٣: ٤٢.

(٢) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٨٤٦، والسمط ١: ٣٧.

(٣) (من) في: ع.

(٤) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢: ١٠٨٤.

(٥) (الخاصتين) في: ع.

(٦) (فتقول) مكان (فيجوز أن تقول) في: ع.

(٧) انظر الكتاب ١: ٢٤، ٣٠٢، ٢: ٢٥، والمفصل ٣٦٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٩٠، وشرح التسهيل ١: ٣٤٧، والأشموني ١: ٢٢٩.

من (ورفعها فمن) إلى (صارت حاجتك) ساقط من: ع.

(٨) (لأنه) في: ع.

مَنْ كانَت أمَّك[٢]؟ إذا نصبتَ، فالضمير في (كانت) عائد على (مَنْ)، والجيد: من كانَ أُمَّك؟ كما أن الجيد: ما جاء حاجتَك، وإن لم يُستعمل.

ومن رفع: حاجتك، كان مرفوعاً بجاءت، و(ما) في موضع نصب بأنها خبر مقدم، ويلزم تقديمها لما فيها من الاستفهام، كما تقول: من كانت أُمُّك؟ بالرفع.

وقعد: مجيئها تامة ظاهر، وتجيء ناقصة، وفي التنزيل: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢] و﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩] أي: فتصير[٣].

ومن كلامهم: أرهفَ شَفْرَتَه حتى قعدتْ كأنَّها حربَة[٤].

أي: صارت، و[٥]أرهفَ، أي: رقَّقَ.

وهذه الأفعال أكثر ما جاءت ناقصةً بمعنى صار، جاءت ماضيةً، ولا يمنع ذلك تصرفها أيضاً، كما ذكرنا من قعدتْ وتَقْعُد.

***

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٤، ٣٠٢. هذا السطر في حاشية الصفحة ٣٠٠.

(٢) (في كانت) ساقط من: ع.

(٣) (فيصير) في: ع.

(٤) انظر المفصل ٣٦٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٩١، وشرح التسهيل ١: ٣٤٧، والأشموني ١: ٢٢٩، وأساس البلاغة (قعد) ٣٧٢.

(٥) الواو ساقط من: ع.

«فصل:

(ما) تُشَبَّه بليسَ، عند أهل الحجاز، فتعمل عملها تقول: ما زيدٌ قائماً»

ما، ولا: حرفان يليان الاسم والفعل، تقول: ما زيد قائماً، وما قام زيدٌ، وكل ما يدخل عليهما فحقه أن لا يعمل في واحد منهما. وعلل: بأنه لو عمل في أحدهما دون الآخر لزم تركُ العمل بالعامل، حيث لم يعمل، ويلزم اقتضاء الترجيح من غير مرجِّح، وإن عمل فيهما كليهما، وعواملُ الأسماء أقوى من عوامل الأفعال بالكثرة ويتعدد العمل، فيكون العامل الواحد قويًّا ضعيفاً، وهذا تناقض. و[1] الأولى أن يعلل بالاستقرار، إذ لم يجد ما يدخل عليهما، ويعمل غير (ما، ولا) لكن أهل الحجاز شبهوهما[2] بـ(ليس) من حيث إنهما يليان الأسماء، ويدخلان على المبتدأ والخبر، ويفيدان النفي فأعملوهما عملها[3]، تقول: ما زيدٌ قائماً، ولا رجلٌ أفضلَ منك.

وفي التنزيل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿وَمَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

قال الأصمعي[4]: نصب الخبر مع (ما) قليل في كلام العرب، وبنو تميم يهملونها على القياس، فيقولون: ما زيد قائم، ولا رجل أفضل منك.

قال سيبويه: وهم يقرؤون: «ما هذا بشرٌ[5]» إلاّ مَنْ درى كيف هي في المصحف،

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (شبهوها) في: ع.

(٣) (عملها) في: ع.

(٤) قال في شرح المفصل ١: ١٠٨: ويروى عن الأصمعي أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب. يعني نصب خبر (ما) المشبهة بليس.

(٥) الرفع في لغة تميم، قال ابن عطية، ولم يقرأ به، قال الزمخشري: ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشرٌ) بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود. انظر الكتاب ١: ٢٨، والكشاف ٢: ٣١٧، والقرطبي ٩: ١٨١،

فحينئذ يقرؤها كما أنزلتْ.

وقرأ عاصم[١] «ما هن أمهاتُهم» بالرفع[٢]، وقال الشاعر:

٢١٤- وَيَزْعُمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ ... وما أَنْتَ فَرْعٌ يا حُسَيْلُ ولا أَصْلُ[٣]

وقال جرير:

٢١٥- أَتَيْماً تجعلونَ إليَّ نِدًّا ... وما تَيْمٌ لِذي حَسَبٍ نَديدُ[٤]

«ولا: مثلُها، لكنها لا تعمل إلا في النكرة، ولا تنفي الحال، تقول: لا رجلٌ أفضلَ منك»

لا: أضعفُ شبهاً بـ(ليس) من (ما)؛ لأن (ما) تنفي[٥] الحال كما تنفيه[٦] (ليس) ولا: للنفي[٧] المطلق، إذ قد تنفي[٨] الماضي كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] أي: لم يصدق ولم يصلِّ.

قال الشاعر[٩]:

والبحر ٥: ٣٠٤.

(١) هو «عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي - بالولاء - أبو بكر»، أحد القراء السبعة، تابعي، لغوي، نحوي (ت١٢٧هـ) انظر غاية النهاية ١: ٣٤٦، ولطائف الإشارات ١: ٩٦، والأعلام ٤: ١٢.

(٢) قراءة عاصم في رواية المفضل عنه، وأبو معمر والسلمي. قال الفراء: أهل نجد وبنو تميم يقولون: (ما هذا بشرٌ) و(ما هن أمهاتُهم) وقراءة الجمهور بنصب (أمهاتِهم) على لغة الحجاز. انظر معاني الفراء ٣: ١٣٩، والقرطبي ١٧: ٢٧٩ والبحر ٨: ٢٣٢.

(٣) البيت في الإنصاف ٢: ٦٩٤، وحسل هنا اسم رجل. ومحل الشاهد: وما أنت فرع ولا أصل، حيث أهمل (ما) النافية.

(٤) البيت في مجالس العلماء ١١٤، وشواهد الكشاف ٤: ٣٦٦، والقرطبي ٩: ١٨٢.

(٥) (ينفي) في: ع.

(٦) (ينفيه) في: ع.

(٧) (لنفي) في: ع.

(٨) (ينفي) في: ع.

(٩) هو ابن العفيف العبدي، أو لعبد المسيح بن عسلة، أو للعفيف العبدي.

٢١٦- وأَيُّ أَمْــــرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَــــهْ[١]

أي: لم يفعلْه، فلقوّة الشبه عملتْ (ما) في المعرفة والنكرة، تقول: ما زيدٌ منطلقاً، وما رجلٌ أفضَلَ منك، واختصتْ (لا) بالنكرة، تقول: لا رجلٌ أفضَلَ منك.

أنشد سيبويه:

٢١٧- مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــرَاحُ[٢]

أي: لا بَراحٌ لي، وقد أعملها أبُو الطَّيِّب[٣] في المعرفة فقال:

٢١٨- إذَا الجود لم يُرزَق خلاصاً من الأذى فـلا الحمـدُ مكسـوباً ولا المـالُ باقيَـا[٤]

وهو قبيح.

وأما مسألة الكتاب[٥]، وهي: ما زيدٌ ذاهباً ولا أخوه قائماً، فقد نص سيبويه على أن (لا) زائدة لتوكيد النفي، وأخوه قائماً: معمولان لـ(ما) وليس لـ(لا) فيهما عمل.

ثم اسم (ما) و(لا) على اللغة الحجازية مرفوع بها.

وقال البصريون: نصب المنصوب أيضاً بها كما في (ليس).

وقال الكوفيون: نصبه بسقوط الجارّ، إذ الأصل: ما زيدٌ بقائمٍ، فلما سقطت/ الباء [٩٣]

---

(١) هو في الإنصاف ١: ٧٧، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٩، والمغني ٣٢٠، والجنى الداني ٢٩٧، والخزانة ٤: ٢٩.

(٢) قائله: سعد بن مالك القيسي (جد طرفة) وهو في الكتاب ١: ٢٨، ٣٥٤، والمقتضب ١: ٢٣٩، ٢٧٢، ٣٢٣، ٢: ٢٢٤، ٤: ٣٦٠، والإنصاف ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٨، والخزانة ١: ٢٢٣، ٢: ٩٠، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٠٦، والمغني ١: ٢٦٤، ٢: ٧٠١، والعيني ٢: ١٥٠، والأشموني ١: ٢٥٤، والهمع ١: ١٢٥، والدرر ١: ٩٧. نيرانها: يعني نيران الحرب. وأضاف نفسه إلى جده الأعلى اعتزازاً به. البراح: أن يزول من مكانه ويبارحه.

(٣) هو «أحمد بن الحسين، الجعفي الكوفي الكندي، المتنبي»، الشاعر الحكيم (ت٣٥٤هـ). انظر تاريخ بغداد ٤: ١٠٢، والأعلام ١: ١١.

(٤) البيت في شرح الواحدي لديوان المتنبي ٦٢٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٢، ٢: ٢٢٤، والمغني ١: ٢٦٥، وشرح الشذور ١٩٨، والتصريح ١: ٢٣٩.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٠.

انتصب، وهو فاسد[١]، لأن الباء مزيدة للتوكيد، والأصل التعرّي من الزيادة.

«وليس في قولك: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائمٌ، وما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، أو[٢] لكن قاعدٌ، إلا الرفع»

(ما) وإن كانت مشبّهة بليس، لكنها أضعف منها، لكونها حرفاً، وتلك فعلاً، فيبطل عملها بخمسة أمور:

أحدها: أن يفصل بينها وبين اسمها بـ(إن) المكسورة الخفيفة، تقول: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، قال[٣]:

٢١٩- ومـا إنْ طِبُّنَـا جُـبْنٌ ولكـنْ   مَنَايَانَـــا ودَوْلَـــةُ آخرِينَـــا[٤]

وذلك[٥] لأن (ما) ضعفت بالفصل، ولأن (إن) الخفيفة تشابه (إن) الثقيلة و(ما) يُبطل عمل (إنَّ) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، فأبطلت[٦] (إن) عمل (ما) تقاصًّا بينهما، وشذّ قوله:

---

(١) انظر أسرار العربية ١٤٣.

(٢) واو في: ع.

(٣) القائل: فروة بن مسيك.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٧٥، ٢: ٣٠٥، والمقتضب ١: ٥١، ٢: ٣٦٤، والخصائص ٣: ١٠٨، والمنصف ٣: ١٢٨، والمحتسب ١: ٩٢، والخزانة ٢: ١٢١، ٤: ٤٨٧ والهمع ١: ١٢٣، والدرر ١: ٩٤، والمغني ١: ٢١، والصحاح (طبب) الطب: العلة والسبب، المعنى: لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الدولة عنا.

(٥) (وذلك) ساقط من: ع.

(٦) (فأبطل) في: ع.

٢٢٠- بنـي غُذانـةَ مـا إنْ أَنـتُمُ ذهبـاً ولا صرِيفـاً ولكـنْ أنـتمُ الخَـزَفُ[١]

فالصريف: الفضة.

الثاني: تقديم[٢] خبر (ما) على اسمها، كقولك: ما قائمٌ زيدٌ؛ إذ ليس لها من التصرف ما تعمل مع التقديم.

وأما قول الفرزدق أنشده[٣] سيبويه:

٢٢١- فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٤]

فالفرزدق تميمي، فلما استعمل لغة أهل الحجاز غلط فيه.

ويمكن أن يكون بشر: مبتدأ، وخبره محذوف، ومثلَه[٥]: منصوب على الحال لأنه صفة نكرة مقدم عليها، فكأنه قال:

وإذ ما في الدنيا مثلهم بشراً، ويجعل[٦] مثلاً: ظرفاً على مذهب الكوفيين حيث يقولون:

إنه مثلك، كما يقال: زيد إزاءك في الرتبة، فكأنه قال: وإذ ما إزاءهم بشر، كما تقول: ما فوقَهم بشرٌ، ويمكن أن يجعل فتحة لام مثل بنائيّة، لإضافته إلى غير متمكن، كما قرئ:

---

(١) البيت في المغني ١: ٢٢، والخزانة ٢: ١٢٤، وشرح الشذور ١٩٤، والعيني ٢: ٩١، والهمع ١: ١٢٣، والدرر ١: ٩٥.

(٢) (تقدم) في: ع.

(٣) (أنشد) في: ع.

(٤) هو في الكتاب ١: ٢٩، والمقتضب ٤: ١٩١، ومجالس ثعلب ١١٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٣٣، والمغني ١: ٨٧، ٢: ٤٠٢، ٢: ٥٧١، ٦٦٥، والعيني ٢: ٩٦، والأشموني ١: ٢٣٠، ٢٤٨، والهمع ١: ١٢٤، ٢١٩، ٢٤٩، والدرر ١: ٩٥، ١٨٨، ٢٠٨، والديوان ١: ١٨٥، والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. أي: أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان والياً عليهم.

(٥) (مثلهم) في: ع.

(٦) (فجعل) في: ع.

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ (١)﴾ [الأنعام: ٩٤] بالفتح.

الثالث: إدخال (إلّا) في الخبر كقولك: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، قال(٢) تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] و﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] و(٣)ذلك لأن (إلّا) حوّل الكلام إيجاباً، فبطل شبه (ليس) وأمّا قوله(٤):

٢٢٢- وما الدهرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ وما طالبُ الحاجَاتِ إلا مُعَذَّبَا(٥)

فمنهم من حمله على الشذوذ، ومنهم من قال: منجنوناً منتصبٌ انتصابَ المصادر، فإنه الدولاب، وهو موصوف بالدوران، فكأنه قال:

وما الدهر إلا يدور دوراناً، ومعذباً أيضاً مصدر، فكأنه قال: وما طالب الحاجات إلّا يعذب معذّباً، أي: تعذيباً كما يقال(٦) فلانٌ كريمُ المركبِ، أي: التركيب، فإن المصدر(٧) إذا جاوز بنات الثلاثة، يجوز أن يجيء على لفظ المفعول.

وفي التنزيل: ﴿رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا (٨)﴾ [المؤمنون: ٢٩] و﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] أي: إنزالاً وإدخالاً.

الرابع: العطف بـ(بل) على الخبر، كقولك: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً؛ لأن (بل(٩))

---

(١) الفتح قراءة نافع والكسائي وحفص. والرفع قراءة الباقين انظر الكشف ١: ٤٤١، والقرطبي ٧: ٤٣، والبحر ٤: ١٨٢.

(٢) (الله تعالى) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) قائله أحد بني سعد.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ٧٥، والمغني ١: ٧٦، والتصريح ١: ١٩٧، والأشموني ١: ٢٤٨، والخزانة ٢: ١٢٩، المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

(٦) (تقول) في: ع.

(٧) (المصادر) في: ع.

(٨) (رب) ساقط من: ع.

(٩) (بل) ساقط من: ع.

للإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، فترفع[١] قاعداً على أنه خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت: بل هو قاعدٌ.

وحكى عبد القاهر في المقتصد، عن شيخه أبي محمد الحسين بن عبد الوارث[٢] ابن أخت أبي علي الفارسي - رحمهم الله - أنه إذا قال: ما جاء زيدٌ بل قعد عمرٌو جاز أن يكون الاستدراك بـ(بل) واقعاً على حرف النفي والفعل، فكأنه قال: ما جاء زيدٌ بل ما قعدَ عمرٌو، ويكون قد أضرب عن نفي الأول، وأخذ في نفي[٣] الثاني، فعلى هذا يجوز: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً.

نفيت القيام أولاً، ثم أضربتَ وأخذتَ في نفي القعود ثانياً[٤].

الخامس: العطف بـ(لكن)، وهي هاهنا بمنزلة (بل) فتقول: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، فترفع[٥] (قاعداً) على أنه خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت: لكن هو قاعدٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وإنما نصب (رسولَ الله) بعد (لكن)؛ لأنه معطوف على خبر (كان)، ويجوز إظهارها بعد (لكن)، كقوله: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾ [آل عمران: ٦٧] وليست كذلك (ما) فإنه لا يجوز إظهارُها بعد (لكن)[٦]، لأن لكن إذا عطف بها على النفي كانت للإيجاب، فلو أجزنا إظهارَ ما بعد (لكن) لكان (لكن) للنفي بعد النفي، وهذا خلاف ما وضعت له.

---

(١) (فرفع) في: ع.

(٢) هكذا في: د (الحسن) في: ع. والذي كتب في التراجم كما يأتي: محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، أبو الحسين، ابن أخت أبي علي الفارسي النحوي، أخذ عن خاله، وعنه عبد القاهر (ت٤٢١هـ). انظر نزهة الألباء ٣٤٣، وإنباه الرواة ٣: ١١٦، وبغية الوعاة ١: ٩٤، والأعلام ٦: ٣٣٠.

(٣) (النفي) في: ع.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٣١، ٢: ٩٤٦.

(٥) (فرفع) في: ع.

(٦) من (لأنه معطوف) إلى (إظهارها بعد لكن) ساقط من: ع.

(تنبيه):

يجوز: ليس زيدٌ قائماً، وليس زيدٌ قائماً بل قاعداً، وليس زيدٌ قائماً ولكن[١] قاعداً؛ لأن (ليس) إنما عملت لأنها فعل، ولم تعمل لشبه غيرها بالنفي حتى يبطل[٢] بهذه الأشياء و(لا) المشبهة بليس بمنزلة (ما) في أسباب بطلان عملها إلا في الفصل بينها/ وبين اسمها [٩٤] بأن فإن ذلك لم يرد عنهم فتقول: لا أفضلُ منك رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، ولا رجل كريماً[٣] بل بخيلٌ، ولا رجل كريماً لكن بخيلٌ.

«وتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعد أبوه، فتجرّ قاعداً وتنصبه وترفعه»

يجوز إدخال الباء على خبر (ما) تقول: ما زيدٌ بقائمٍ.

وقال الزمخشري[٤]: إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق، يريد أن ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر، والباء لا يدخل في خبر المبتدأ، وهو ضعيف، فإن أبا سعيد قال: إنما أدخلت الباء في خبر ليس، لأنها غير متصرفة فنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف جر، فعديت إلى منصوبها بالباء، وحملت (ما) على (ليس) في ذلك لاشتراكهما في النفي، فلا فرق في ذلك بين الحجازية والتميمية.

وذهب قوم إلى أن أصل الباء في الخبر إنما هو مع (ما) لضربٍ من التقابل، وذلك أن قائلاً يقول: إنّ زيداً لقائمٌ، فيقول النافي لذلك الخبر: ما زيدٌ بقائمٍ، فيأتي بالباء لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء.

وإنما يستقيم الذي ذكره الزمخشريُّ على مذهب الكوفيين، فإنهم يقولون: إنما دخلت الباء للتميز بين المذهبين، يريدون أن من يُهمل فالذي بعد (ما) عنده مبتدأ وخبر، والباء لا يقع في خبر المبتدأ. وإنما استعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد؛ لأن الإعراب

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) (يبطل عملها) في: ع.

(٣) (كريم) في: ع.

(٤) كما في المفصل ٨٢.

يفصل بينهما، ولأن الباء قد تدخل في خبر المبتدأ إذا كان الكلام مصدّراً بالنفي، كقولك: ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ، ويُبْطل ما قالَه قولُ الفرزدق:

٢٢٣- لَعَمْـرُكَ مَـا مَعْـنٌ بتـارِكِ حَقِّـهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[١]

وهو تميمي، ولأنه عطف عليه بالرفع، فدل على أن موضع بتارِكِ رفع، وربما زادوا في خبر (لا) الباء أيضاً، فقالوا: لا رجل بأفضل منك، ولا أحد بخير منك، فإذا عطفت على خبر (ما) بعد دخول الباء وفي المعطوف ضمير عائد[٢] على اسم (ما) كقولك: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه، فيجوز في (قاعد) الجرُّ بالعطف على قائم، وأبوه: مرتفع به، والنصب بالحمل على موضع الباء، والرفع إما على الابتداء، وأبو: مرتفع به، والفاعل قد سدَّ مسدَّ الخبر، كقولك: أقائمٌ غلاماك، أو على أن (أبوه) مبتدأ، وقاعدٍ: خبر مقدم، وتقول في التثنية على الأول: ما زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعد أخواه.

وعلى الثاني: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدان أخواه.

«و: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعد عمرو، بالرفع لا غير»

رَفْعُ (قاعد) هاهنا جائز بالاتفاق إمّا بأن يكون مبتدأ، و(عمرو) مرتفع به لاعتماده، أو بأن يكون عمرٌو: مبتدأ، وقاعدٌ: خبر مقدم، و[٣]لا يجوز نصبه، لأنه يكون خبراً مقدَماً، ولا جره إلا عند أبي الحسن في العطف على عاملين، فيكون عمرٌو معطوفاً على زيدٍ، وقاعد معطوفاً على قائم، ولو قلت: ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعداً عمرو في داره.

فلك رفع عمرو بقاعد وبليس وإذا أزلت في داره فليس لك رفع عمرو بقاعد[٤]

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٣١، والخزانة ١: ١٨١، والهمع ١: ١٢٨، والدرر ١: ١٠٢، والأمالي ٣: ٧٣. وذكر القالي أن معناً هذا كان رجلاً كلّاء بالبادية، يبيع بالكالئ، أي: بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. وخطأ صاحب الخزانة شراح أبيات الكتاب في قولهم: إنه يعني به معن بن زائدة الشيباني، فإن هذا متأخر عن زمن الفرزدق. منسئ: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

(٢) (عائد) ساقط من: ع.

(٣) (فلا) في: ع.

(٤) (بقائم) في: ع.

لعدم العائد ولا جره حينئذ إلا عند أبي الحسن.

«وقالوا: (لاتَ) كرُبّت وثُمَّتَ، وحينئذ لا تعمل إلا في الأحيان، ويُحذف أحدُ معمولها كقوله: «ولات حين مناص» أي: ليس الحينُ حينَ مناص، وقرئ بالرفع، وحذف الخبر، أي: ليس حين مناص موجوداً»

زادوا التاء على (لا) دلالة على تأنيثها، لكونها كلمةً. وقيل: لتأكيد النفي، كما قالوا: علاّمة ونسّابة، لتأكيد الإثبات، فقالوا: لات، وفعلوا ذلك بربّ وثَمّ، فقالوا: رُبَّتَ وثُمَّتَ. أنشد أبو زيد:

٢٢٤- مَـاوِيّ يـا ربَّـتَمَا غَـارَةٍ ... شَـعْوَاءَ كاللَّذْعَـةِ بِالمِيْسَـمِ[1]

أنشد سيبويه للأعشى[2] هكذا:

٢٢٥- ثُمَّـتَ لا تَجْزونَنـي عنـد ذاكُـمُ ... ولكـنْ سَـيَجْزيني الإلٰـهُ فيُعْقِبَـا[3]

ويروى: هنالك لا تجزونني.

وقال عبدة بن الطبيب:

٢٢٦- ثُمَّـتْ قُمْنَـا إلى جُـرْدٍ مُضَـمَّرَةٍ ... أعْـرَافُهُنَّ لأيْـدِينا مَنَادِيـلُ[4]

---

(١) قائله: ضمرة بن ضمرة النهشلي (جاهلي) وهو في النوادر ٥٥، والإنصاف ١٠٥، والمرتجل ٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٥٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٣١، والخزانة ٤: ١٠٤، ١٦٧، ١٨٨، ٤٧٩، والعيني ٣: ٣٣٠، والهمع ٢: ٣٨ والدرر ٢: ٤٢. ماوي: مرخم ماوية وهو اسم امرأة. الشعراء: الغارة المتفرقة المنتشرة. اللذعة: من لذعته النار إذا أحرقته. الميسم: ما يوسم به البعير بالنار.

(٢) ديوانه ١١٧.

(٣) هو في الكتاب ١: ٤٢٣، وسر صناعة الإعراب ٣٨٦، ورصف المباني ١٦٩، ٢٧٥، والخزانة ٧: ٤٢١ هارون. والمعنى: وما أبغي بما أفعل منكم جزاءً أو ثواباً، فإنما ثوابي فيما أفعل على الله.

(٤) البيت في الإنصاف ١: ١٠٦، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٦٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٥٣. الجرد: الخيل القصار الشعر، والأعراف جمع عرف، وهو الشعر الذي في عنق الفرس، وروي (إلى جرد مسومة) (الطيب) في: ع.

/ أما (لاتَ) فالقياس أن تكون هي المشبهة بليس؛ لأنها في معناها، ولأن ليس قد [٩٥] يدخلها تاء التأنيث، وليست كذلك الناصبة، فإنها في معنى (إنَّ) وليست (إن) مما يدخلها تاء التأنيث، ولأنها لو لم تكن بمعنى ليس للزم تكرير مرفوعها، ولا يلزم بل يجيء المرفوع بعدها من غير تكرير.

وعند أبي الحسن[١] أنها (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، ثم أنها رافعة كانت أو ناصبة لا تعمل إلا في ألفاظ الأحيان، ولا بد من حذف أحد معموليها؛ لأنها فرع على (لا) التي هي فرع على (ما) التي هي فرع على (ليس) فهي المرتبة الرابعة فضعف[٢] واستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[٣]﴾ [ص: ٣].

أي: ليس وقت تأخر وفرار، يقال: ناص عن قرنه، ينوص نَوْصاً ومناصاً، إذا فر وراغ، والمناص أيضاً الملجأ والمفر، وفيها ثلاث قراءات:

الأولى: رفع (حين) وذلك عند سيبويه على إعمال (لات) في المرفوع، وحذف الخبر، أي: لات حين مناص موجوداً. وأبو الحسن يرفعه بالابتداء.

الثانية: نصبه، فعند سيبويه هو خبر (لا) وحذف الاسم، والتقدير: لا الحينُ حينَ مناصٍ.

وعند أبي الحسن في قولٍ، هو منصوب بـ(لات)، كما تقول: لا غلام رجل، وفي قولٍ هو منصوب بفعل محذوف، كأنهم قالوا: ألا ترى[٤] حين مناص، أو يكون قوله:

---

(١) انظر الهمع ١: ١٢٦.

(٢) (فضعف) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٨ (قبلكم) في: ع وهو خطأ.

(٤) (لا) في: ع.

ولات حين مناص، من كلام الله تعالى، ولا يكون حكاية من المهلكين، كأنه قال: ولا تجعل لهم حين مناص.

الثالثة: جره إمّا بأن يكون قد ركّبه مع (لات) وبناه على الكسر، وإمّا على كون (لات) حرف جر، وهو غريب جدًّا.

وقرأ عيسى بن عمر[١] «ولاتِ حينِ مناص» بنى (لات) على الكسر وجرّ بها الحين[٢] وأنشدوا:

٢٢٧ - ولَتَعْـرِفَنَّ خَلائِقـاً مَشْـمُولَةً ... وَلَتَنْـدَمَنَّ ولاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمِ[٣]

بجر ساعة[٤].

وقال أبو زبيد الطائي[٥]:

٢٢٨ - طلبـوا صُـلْحَنا ولاتَ أوانٍ ... فأجَبْنَـا أنْ لـيسَ حـينَ بقـاءِ[٦]

---

(١) هو «الثقفي، مولى خالد بن الوليد، أبو سليمان، أو أبو عمر»، البصري، المقرئ النحوي. أخذ عن ابن أبي إسحاق، وعنه الخليل وسيبويه وابن العلاء. من كتبه (الجامع) و(الإكمال) (ت١٤٩هـ). انظر نزهة الألباء ٢١، وإنباه الرواة ٢: ٣٧٤، والخزانة ١: ٥٦، والأعلام ٥: ٢٩١.

(٢) هذه رواية عيسى بن عمر، وروي عنه (ولاتَ حينٌ) و(لاتُ حينُ) انظر الشواذ ١٢٩، والقرطبي ١٥: ١٤٥، والبحر ٧: ٣٨٣.

(٣) وهو في الأضداد للأصمعي: ١٨، والأضداد لابن السكيت ١٧٣، والخزانة ٧: ١٤٧. خلائق مشمولة، أي: مذمومة سيئة.

(٤) (بجر ساعة) ساقط من: ع.

(٥) هو «المنذر بن حَرْمَلَةَ الطائي القحطاني»، شاعر نديم معمَّر، من نصارى طَيِّئ، عاش في الجاهلية زمناً، وأدرك الإسلام ولم يسلم (ت نحو٦٢هـ) . انظر الشعر والشعراء ١: ٣٠١، والسمط ١: ١١٨، والخزانة ٢: ١٥٥، والأعلام ٨: ٢٢٨.

(٦) البيت في الخصائص ٢: ٣٧٧، والإنصاف ١: ١٠٩، والمخصص ١٦: ١١٩، وشرح ابن يعيش ٩: ٣٢، والبحر ٧: ٣٨٤، والقرطبي ١٥: ١٤٧، والمغني ١: ٢٨٢، ٢: ٧٥٨، والخزانة ٢: ١٥١، والعيني ٢: ١٥٧، والهمع ١: ١٢٦، والدرر ١: ٩٩، والأشموني ١: ٤٥٦. والديوان ٣٠.

ونسج على منواله أبو الطيب فقال:

٢٢٩ - لقد تَصَبَّرْتُ حتّى لاتَ مُصْطَبَرٍ فـالآنَ أُقْحِـمُ حتـى لاتَ مُقْـتَحَمِ(١)

واختلفوا في (التاء) من: لات حين مناص.

فمذهب سيبويه أنها متصلة بـ(لا) كقول الراعي(٢):

٢٣٠ - أفي أَثَـرِ الأظْعـانِ عينُـك تَلْمَـحُ نعَـمْ لاتَ هَنَّـا إنَّ قلبَـك مُتْـيَحُ(٣)

وقيل: إنها متصلة بـ(حين)؛ لأنها في الإمام، أي: في مصحف عثمانَ بن عفان - رضي الله عنه - موصولة بها.

ولقول أبي وَجْزَةَ السعديّ(٤)

٢٣١ - العَاطِفُونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ والمُطْعِمُـونَ زَمَـانَ أَيْـنَ المُطْعِـمُ(٥)

البقاء: اسم من أبقيت على فلان إبقاء: إذا رحمته وتلطفت به. وقيل: بقاء الصلح.

(١) البيت في شرح الواحدي لديوان المتنبي ٥٦. الاقتحام: الدخول في الشيء.

والمعنى: تكلّفت الصبر حتى لم يبقَ اصطبار، فالآن أقحم، أي: أورد نفسي المهالك وأوقعها في الحرب حتى أدرك مرادي، فلا يبقى اقتحام.

(٢) هو «عُبيد بن حُصَيْن بن معاوية النميري، أبو جَنْدَل»، والراعي لقبه، شاعر من فحول المحدثين (ت ٩٠هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٤١٥، والسمط ١: ٥٠، والخزانة ١: ٥٠٤، والأعلام ٤: ٣٤٠.

(٣) البيت في ديوان الراعي ٣٤، وأدب الكاتب ٣١٨، والخزانة ٢: ١٥٩، واللسان (تيح، هنن) والأظعان: جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج، واللمح: الإبصار الخفيف. نعم: إعلام للمستفهم السائل. المُتَيَّح: الذي يأخذ في كل جهة. والشاعر يخاطب نفسه، حين رآها ملتفتة إلى أحبابها. وأصل لات هنا: لات هنا تلمح. وهذا بيت من قصيدة في مدح بشر بن مروان المرواني.

(٤) هو «يزيد بن عبيد السلمي السعدي»، شاعر محدّث مقرئ، أصله من بني سُليم نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن، فنسب إليهم (ت١٣٠هـ) في المدينة. انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٠٢، وغاية النهاية ٢: ٣٨٢، والخزانة ٢: ١٥٠ والأعلام ٩: ٢٣٩. (حروة) في: ع.

(٥) البيت في مجالس ثعلب ٢: ٣٧٤، والإنصاف ١٠٨، والقرطبي ١٥: ١٤٧، والخزانة ٢: ١٤٧، ٤: ١٠٤، والأشموني ٤: ٣٣٩، واللسان (حين) قال ابن بري: صواب إنشاده:

وجوابه: أمّا وصلها(١) في الإمام فلا بدّ على أنها منها إذ قد جاءت(٢) فيه أشياء موصولة حقُّها الفصلُ، كقوله : ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ [القصص: ٨٢] والكاف مع (أنّ) وهي (كأنّ) التي للتشبيه، وأمّا البيت فالرواية: العاطفون ولات حين تعاطف.

ويروى: العاطفون ولات ما من عاطف، على أن التاء وإن جعلناها متصلة بحين في هذا البيت، فلا يلزم منه اتصالها به(٣).

والأجود الوقفُ على تاء لاتَ، ورُبَّت، وثُمّت، بالتاء؛ لأنها ليست بمعقتقب الإعراب، فهي كالتاء اللاحقة بالفعل الماضي، نحو: قامتْ، ومنهم من يرى الوقف عليها بالهاء، لأنها تاء تأنيث متحركة في الوصل، فجرتْ مَجرى التاء اللاحقة بالاسم.

* * *



العاطفــــون تحين مــا مــن عــاطف والمنعمـــــون زمــان أيـــن المــنعم

واللاحفــون جفــانهم قمــع الــذرى والمطعمـــون زمـــان أيـــن المطعـــم

(١) (ولا صلها) في: ع.

(٢) (جاء) في: ع.

(٣) (به) ساقط من: ع.

«فصل:

إنَّ، وأنَّ: للتحقيق»

الحروف المذكورة في هذا الفصل من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر.

أما (إنّ) المكسورة. فمعناها: التحقيق، تقول: زيدٌ قائم، فإذا أردت المبالغة في الإثبات قلت: إنّ زيداً قائمٌ، فيكون كذكر الجملة مرتين.

فإن جئت باللام، فقلت: إنّ زيداً لَقائمٌ، فيكون كذكرك الجملة ثلاثَ مرات.

وأما (أنَّ) المفتوحة. فمعناها: التحقيق، ولا يجوز وقوعها إلا بعد فعل من أفعال العلم، تقول: علمت أنّ زيداً قائم.

وفي التنزيل: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

ويجوز وقوعها بعد: ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ؛ لأن فيها مقاربة للعلم. وفي التنزيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] و﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] و﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

ووقوعها بعد الظنّ أحسن، لأن الظن ترجيحُ أحد الأمرين، فهو أميل إلى العلم.

/ ولم يستحسن أبو علي[١]: أرجو أنّك تقومُ، وأطْمَعُ أنّكَ تُعْطِيني، لأن الرجاء، [٩٦] والطمع، ليسا من الأفعال المتحققة؛ لأن المرجو، والمطموع، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، وليس فيه ملابسة للعلم.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٣٢.

وأمّا قول أبي مِحْجَن الثَّقَفِيّ(١):

٢٣٢ - إذا مِتُّ فادفني إلى جَنْبِ كَرْمة تُرَوِّي عِظامي بعد مَوتي عروقُها
ولا تَدْفُنَنِّي بالفلاةِ، فإنّني أخافُ إذا ما مُتُّ أنْ لا أذوقُها(٢)

فإنها أوقع (أنِ) المخففة التي بمنزلة المشددة بعد فعل الخوف الذي هو بمنزلة الطمع والرجاء، لأن المخوف هاهنا متحقق الوقوع، فإن الإنسان لا يذوق شيئاً بعد الموت، فأشبه العلم.

وهذا أولى من أن يروى: أن(٣) لا أذوقها، بالنصب، لأنه يكون إصرافاً وهو عيب في القافية.

وكذلك: أحببتُ، واشتهيتُ(٤). وكرهتُ، وخشيتُ، وجزعتُ، وأمنتُ؛ لأنه يجوز كونها وعدمُه، فالصواب أن يؤتى بعدها بأن المصدرية، كما جاء في التنزيل: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي(٥)﴾ [الشعراء: ٨٢] و﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ﴾ [طه: ٩٤] لأنَّ (أنِ) المصدرية لا تدل على التحقيق. ويجوز: بلغني أنّك قائمٌ، لأنّك تجعل هذا متحققاً فيما بلغك.

«وكأنّ: للتشبيه»

(كأنّ) مركبة من كاف التشبيه، وإنّ المكسورة، فإذا قلت: كأن زيداً الأسدُ، فأصله:

---

(١) هو «عمرو بن حُبَيِّب بن عمرو بن عُمَيْر»، كنيته أبو عبيدة، وقيل: اسمه مالك، من ثقيف، أحد الأبطال الشعراء الكرماء في الجاهلية والإسلام، أسلم سنة ٩هـ وكان مُولَعاً بالشراب (ت٣٠هـ) بأذربيجان أو بجرجان. انظر الشعر والشعراء ١: ٤٢٣، والخزانة ٣: ٥٥٣، والإصابة ٧: ٢٦٠، والأعلام ٥: ٢٤٣.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١: ٢٥٣، والمغني ١: ٢٨، والعيني ٤: ٣٨١، والخزانة ٣: ٥٥٠، والهمع ٢: ٢، والدرر ٢: ٢، والأشموني ٣: ٢٨٣. وروي (في الفلاة).

(٣) (أن) ساقط من: ع.

(٤) (واشتمت) في: ع.

(٥) (يوم الدين) في: ع.

إن زيداً كالأسدِ[١]، والكاف متعلق بالخبر المحذوف الذي قام الجارّ والمجرور مَقامه، والتقدير: زيدٌ كائن كالأسد، بُني الكلام على اليقين، ثم طَرَأ التشبيهُ فسرى إليه، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها، فلما أدخلوها على (إنّ) وجب فتحها؛ لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر، ولا تكون إلا أوّلاً.

والمختار أنّ الكاف لا عمل لها؛ لأن قولنا: كأن زيداً ذاهبٌ، كلامٌ تامٌّ، ولو كان (إنّ) وما بعدها معمولةً للكاف، لكان التقدير: كذهاب زيد، فلا يكون كلاماً تامًّا.

وإنما فتحت طلباً للتخفيف، كما بنوا خمسةَ عشرَ ونظائرها على الفتح.

وقال أبو سعيد: تجيء كأنّ: للتحقيق، وأنشد:

٢٣٣ - فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا   كَأَنَّ الأرضَ ليسَ بِها هِشَامُ[٢]

ويجوز أن يكون على بابها، ويكون من (باب تجاهل العارف)[٣].

«ولكنّ: للاستدراك، تقع بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً فيُسْتَدْرَكُ بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، تقول: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمراً جاءني، وجاءنيّ زيد لكنّ عمراً لم يجئني، أو غائب»

(١) على هامش (ع): الأصل في: كأنّ زيداً أسدٌ: إن زيداً كالأسد، فأريد المبالغة في التشبيه فقدمت الكاف ثم جعلت مع (إنّ) كالشيء الواحد، وصارت غير متعلقة بعامل بعد أن كانت متعلقة فصارت حرفاً لا غير بعد أن كانت تصلح أن تكون حرفاً واسماً.

(٢) قائله: «الحارث بن خالد بن العاص»، في رثاء هشام بن المغيرة. وهو في الكامل ٢: ٤٨٧، والمغني ١: ٢١٠، والهمع ١: ١٣٣، والدرر ١: ١١ واللسان (قثم). والمعنى: هو وإن كان ماتَ فهو مدفونٌ في الأرض، فقد كان يَجِبُ من أجله أن لا ينالها جدب.

(٣) هذه تسمية ابن المعتز، وسماه السكاكي: سَوْق المعلوم مساق غيره لنكتة. قال: ولا أحب تسميته بالتجاهل، لوروده في كلام الله تعالى. انظر أنوار الربيع ٥: ١١٩.

(لكنّ) حرف نادر البناء، لا مثالَ لها في الأسماء والأفعال، فإن ألفها أصل؛ إذ لا نعلم أحداً[١] يوثق بقوله، ذهب إلى أن الألف في الحروف زوائد، والألف[٢] لا تكون[٣] أصلاً في ذوات الأربعة والخمسة من الأسماء والأفعال.

وذهب الكوفيون[٤] إلى أنها مركبة، وأصلها (إنّ) زيدت عليها لا، والكاف، وأصلها: لا كأنَّ، على زيادة الكاف، كما زادها مَن قيل له: منذ كم لم ترَ فلاناً؟ فقال: كَمُذْ أخذتُ في حديثك.

ثم نقل حركة همزة (إنَّ) إلى الكاف بعد إسكانها، وحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين، فصارت: لاكن[٥]، ويؤيده: دخول اللام في خبرها، كما تدخل[٦] في خبر إنّ، ومنه:

٢٣٤- .... ولكنّني من حُبِّها لَعميدُ[٧]

والمذهب الأول، لضعف تركّب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً، ومعناها الاستدراك، كأنك لما أخبرت عن الأول خِفت أن يتوهم من الثاني مثلَ ذلك، فتداركت بخبره، ولا بدّ أن يكون خبرُ الثاني مخالفاً لخبر الأول، لتحقق معنى الاستدراك، ولذلك لا يقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإيجاب، بشرط توارد النفي والإيجاب على حكم واحد، فإن كان ما قبلها منفيًّا، كان ما بعدها موجباً، كقولك: جاءني زيدٌ لكنَّ عمراً لم يجئني[٨].

---

(١) (يعلم أحد) في: ع.

(٢) (في الحروف زوائد والألف) ساقط من: ع.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٧٩.

(٥) (لكن) في: ع.

(٦) (يدخل) في: ع.

(٧) صدره (يلومونني في حب ليلى عواذلي) وهو في الإنصاف ١: ٢٠٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٢، ٦٤، ٦٩، والخزانة ٤: ٣٤٣، والمغني ١: ٢٥٧، والعيني ٢: ٢٤٧، والأشموني ١: ٢٧٠، والهمع ١: ١٤٠، والدرر ١: ١١٦.

(٨) (جاءني عمرو لكن زيداً لم يجيئني) في: ع.

وفي التنزيل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

وأجاز الزمخشري[١]: فارقني زيد لكنَّ عمراً حاضرٌ، وجاءني زيدٌ لكنَّ عمراً غائبٌ، للمناقضة المعنوية، لأن حاضراً[٢] في معنى لم يفارقني، وغائب في معنى لم يجئني.

وإلى هذا أشار/ في المختصر بقوله: أو غائب، ولا يجوز: قام زيدٌ لكنّ عمراً لم يأكلْ؛ [٩٧] لأن القيامَ وعدمَ الأكل غيرُ متنافيين.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣] فقوله (سَلَّمَ) في معنى النفي، أي: ما أراكهم كثيراً لوجود السلامة. أو أتى به موجباً، لأن الأول منفي؛ لكونه بعد (لو).

المعنى: ما أراكهم كثيراً، وما فشلتم وما تنازعتم ولكنّ الله سلّم[٣].

«وليت: للتمني، ويُطلب بها الممكنُ والممتنع»

أي: سواء كان ممتنعاً لذاته أو لغيره، أمّا طلبُ الممكن فكقولك: ليت الأميرُ يعطيني، وأما الممتنع فكقوله[٤]: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] و﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣] و﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

وهذا كله طلبٌ مستحيل، إذ كان الواقع بخلافه، لكنّ الإنسان يطلب ما لا يكون تعليلاً لنفسه، وتصبيراً لها.

«ولعلّ: لتوقع مرجو، أو مخوف، ويختصُّ بالممكن»

أما توقع المرجوّ، فكقولك: لعلّك تكرمني[٥]. وأما توقع المخوف - ويسمى

---

(١) كما في المفصل ٣٠٠.

(٢) (حاضر) في: ع.

(٣) من (فقوله سلم) إلى (ولكن الله سلم) ساقط من: ع.

(٤) (تعالى) في: ع.

(٥) (لعل يكرمني) في: ع.

إشفاقاً – فكقولك[١]: لعلّ زيداً يؤذيك. واختص بالممكن؛ لأن ما لا يقبل الوجود لا يتوقعه العاقل[٢].

وقال المفسرون: (لعل) إذا جاءت في القرآن كانت للتعليل، بمعنى (كي) كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ[٣]﴾ [الأنعام: ١٥٥]، إلا قوله: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنه للرجاء المحض.

وأمّا قوله[٤]: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى[٥]﴾ [طه: ٤٤]، فمنظور فيه إلى رجاء موسى وهارون – عليهما السلام[٦] –، لأنهما لا يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون.

وأمّا قوله[٧] حكاية عن فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فبلوغ السماء ممكن، لكن الناس مصدفون عنه، أو أنه امتنع لكن فرعون اعتقد أنه ممكن.

وذهب جماعة من البصريين[٨] إلى أن (لعلّ) مركبة، أصلها: علّ، زِيدَ عليها اللام، على حدّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ[٩]﴾ [الفرقان: ٢٠] في قراءة من فتح (أنْ) وقول الشاعر:

---

(١) (كقولك) لا فاء في: ع.

(٢) (العامل) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٦.

(٤) (تعالى) في: ع.

(٥) (وقولا) في: د وهو خطأ.

(٦) (على نبينا وعليهما السلام) في: ع.

(٧) (قوله) ساقط من: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٧.

(٩) انظر القرطبي ١٣: ١٣، والبحر ٦: ٤٩٠.

٢٣٥- مَرُّوا عُجالَى فقالوا: كيفَ صاحِبُكم! قال الذي سألوا: أمْسَى لَمَجْهُودَا(١)

أو اللام هاهنا قد حذفت كثيراً:

٢٣٦- تقولُ بِنتي: قَدْ أَنَى إِنَاكَا يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا(٢)

والمنصور قول الكوفيين(٣)، وهو أن اللام أصل، وأنها لغتان.

لأن الأصل عدم الزيادة، ولأن الزيادة نوع تصرّف، وهو بعيد في الحروف(٤). وإنّما العرب تلعَّبَتْ بهذا الحرف كثيراً لكثرته(٥) في كلامهم، وإن معناه الطمع، ولا يخلو إنسان من ذلك، فقالوا: لعلّ، وعلّ، ولعَنّ، وعنّ، كأنهم أبدلوا من الآخر نوناً؛ لأن النون أخفُّ من اللام، وأقربُ إلى حروف المدّ واللين، ولغَنّ - بالغين المعجمة - و(٦)كأنهم أبدلوا العين غيناً لقربها منها في المخرج، وهي أخفُّ من العين، لأن العين أدخلُ في الحلق، وكلّما استفلَ الحرف كان أثقل. وَلأنّ، وأنّ كأنهم أبدلوا من العين همزة، كما أبدلوا من الهمزة

---

(١) البيت في الخصائص ١: ٣١٦، ٢: ٢٨٣، ومجالس ثعلب ١: ١٢٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٤، ٨٧، ورصف المباني ٢٣٨، والعيني ٢: ٣١٠، والخزانة ٤: ٣٣٠ والأشموني (إن وأخواتها)، والهمع ١: ١٤١، والدرر ١: ١١٧. عُجَالَى: سراعى. سألوا، أي سألوا عنه.
المعنى: إن المريض نفسه أجابهم على طريق الغيبة بقوله: أمسى لَمَجْهوداً، أي: أمسيت مجهوداً. وقد زاد اللام في خبر أمسى وهو شاذ. وروى (عِجالاً) (لمجهود) في: ع.

(٢) الأكثرون على أن الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ١: ٣٨٨، والمقتضب ٣: ٧١، والخصائص ٢: ٩٦، والمحتسب ٢: ٢١٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٦، ١٠٤، والإنصاف ١: ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢، ٣، ١٢٠، ٨: ٨٧، والمغني ١: ١٦٢، ١٦٥، ٢: ٧٨٠، والخزانة ٢: ٤٤١، والأشموني ١: ٦٢٧، ٣: ١٥٨، وشواهد الشافية ٢٤٣. أَنَى: قرب، الإنى بكسر الهمزة والقصر، أي: حان رحيلك إلى مَنْ تلتمس منه شيئاً تنفقه علينا.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٨.

(٤) (الحرف) في: ع.

(٥) (كثيراً لكثرته) ساقط من: ع.

(٦) لا واو في: ع.

عيناً، في نحو قولهم[١]: أشهد عنّ محمداً رسول الله، ولا يفعلون ذلك إلا في الهمزة المفتوحة دون المكسورة، ولم يأت في التنزيل من لغاتها إلا (لعلّ) و(أنّ) في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ[٢]﴾ [الأنعام: ١٠٩] فيمن فتح الهمزة.

وروى سيبويه[٣] عن العرب: ائتِ السوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعل تشتري.

«وهنَّ ينصبْن المبتدأ ويسمّى اسماً، ويرفعن الخبر ويسمّى خبراً، تقول: إنّ زيداً قائم»

إنما عملت هذه الحروف؛ لأنها أشبهت الأفعال من حيث إنها مبنية على الفتح كالماضي، وذوات تضعيف. كشدّ.

ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، كمدَّ، أو أربعةٍ، كأمدَّ، أو خمسة كانْقَدَّ وتدحرج، وأنها مختصة بالأسماء، و[٤]إنها تقتضي اسمين، ألا ترى أن (كأنّ) معناها[٥] التشبيه، فيقتضي مشبّهاً ومشبّهاً به، و(ليت) للتمني، فيقتضي متمنى ومتمنىً له، ويدخل على المبتدأ والخبر، فهي بمنزلة كان، وظننتُ، ومعانيها معاني الأفعال المتحققة، فمعنى: إنّ وأنّ، حققت، ومعنى كأن: شبّهت، ومعنى لكن استدركت،/ ومعنى ليت: تمنيت، ومعنى [٩٨] لعل: توقعتُ.

وإنما عملت في المبتدأ والخبر؛ لأنها دخلت عليهما واقتضتهما، ولم تنصبهما[٦] وإلا لخلا الكلام عن المرفوع، ولم يرفعهما، لئلا تزيد[٧] على الفعل، إذِ الفعل لا يكون له

---

(١) (قوله) في: ع.

(٢) قرأ بالفتح نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي والأعمش، وهي قراءة أهل المدينة، كما هي رواية العراقيين قاطبة على أنها بمعنى (لعل) وهي في مصحف «أُبَيّ» كذلك. انظر السبعة ٢٦٥، وحجة القراءات ٢٦٥، والقرطبي ٧: ٦٤، والبحر ٤: ٢٠١، والإتحاف ٢١٥.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٦٣.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (معناه) في: ع.

(٦) (ينصبهما) في: ع.

(٧) (يزيد) في: ع.

فاعلان، وشبهت من الأفعال بما قُدّم مفعوله على فاعله، فقولك: إنّ زيداً قائمٌ، بمنزلة: ضَرَبَ زيداً رجلٌ، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع حطًّا لها عن درجة الأفعال، فإن تقديم المفعول على الفاعل فرعٌ على تقديم الفاعل على المفعول.

ووافَقَنا الكوفيون على أن هذه الحروف تعمل في الاسم النصب، وخالفونا في أنهم قالوا: لا تعمل في الخبر الرفع، بل هو مرفوع على حاله، كما كان مع المبتدأ، وهو فاسد؛ لأن الخبر يرتفع عندهم بالمبتدأ، والمبتدأ قد زال، والزائل لا يعمل[١]، على أن كل ما عمل في المبتدأ عَمِلَ في الخبر، مثل كان، وظننتُ وأخواتها فكذلك ها هنا، وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع، إذ قد حصلت المخالفة بوجوب تقديم المنصوب على المرفوع، ويسمى المنصوب اسماً فيقال: اسم إنّ، واسم ليت، والمرفوع خبراً، فيقال: خبر إنَّ، وخبر لعلّ، وكذلك سائرها، وذلك لأنهما معمولاها، فأضيفا إليها[٢] للملابسة. فمعنى قولهم: اسم إنّ، أي: اسمٌ عملت فيه إنّ، وكذلك خبر إنّ، وهذا من إضافة الملابسة.

«أخبارها كأخبار المبتدأ»

اسم (إن) وأخواتها بمنزلة المبتدأ[٣]، وخبرُها[٤] بمنزلة خبر المبتدأ، فجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه[٥]، من كونه مفرداً وجملة، ومن أحواله من التعريف والتنكير، وشرائطه، من افتقاره – إذا كان جملة – إلى عائد قائم ها هنا فتقول: إنّ زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً قام، وإنّ زيداً[٦] أبوه قائم، وإنّ زيداً إن تكرمْه يكرمْك.

وإذا كان اسم (إن) جثّة، و[٧]أخبرت عنه بالظرف، لم يكن إلا ظرف مكان،

---

(١) (تعمل) في: ع.

(٢) (إليهما) في: ع.

(٣) (اسم إنّ وأخواتها بمنزلة المبتدأ) ساقط من: ع.

(٤) (خبر إن وأخواتها) مكان (وخبرها) في: ع.

(٥) (إضافة) في: ع.

(٦) (زيد) في: ع.

(٧) لا واو في: ع.

كقولك: إنّ زيداً عندك، أو في الدار.

وإذا كان حَدَثاً جاز الظرفان، كقولك: إنّ القتال يومَ الجمعة، أو خلف الجدار. وإذا اجتمع المعرفة والنكرة جعلت المعرفة اسم إنّ، والنكرة[١] خبرها كما كان ذلك في المبتدأ والخبر، ويجوز هاهنا العكس، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقال أبو ذؤيب:

٢٣٧ - وإنَّ حَرَاماً أنْ أخُونَ أمانَةً ... وآمَنَ نَفْساً ليس عِنْدِي ضَمِيرُها[٢]

ويستثنى من ذلك أمور:

الأول: يجوز: الذي يأتيني فله درهمٌ، فإذا دخلت هذه الحروف لم تدخلِ[٣] الفاء إلا مع إنّ، ففيه خلاف على ما تقدم.

الثاني: يجوز: زيدٌ قام، ولا يجوز: لعلَّ زيداً قام؛ لأن لعلَّ للتوقع، والماضي لا يُتوقع. وأمّا قولُ الهذلي[٤]:

٢٣٨ - لعلّك يا أَبَخُ حَسِبْتَ أنِّي ... قَتَلْتُ الأَسْوَدَ الحَسَنَ الكَرِيما[٥]

فهو محمول على أن التقدير: لعلك تتبين[٦] أنك حسبت.

الثالث: يجوز على قبح: زيدٌ[٧] اِضربْه، وعمروٌ[٨] لا تضربْه، ولا يجوز: ليتَ

---

(١) (والنكرة) ساقط من: ع.

(٢) ديوان الهذليين ١: ١٥٦، وشرح السكري ١: ٢١١.

(٣) (يدخله) في: ع.

(٤) هو «سارية بن زُنَيْم». وهو صاحب الجيش الذي رُوِيَ عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: يا سارِيَةُ الجبلَ الجبلَ. انظر الإصابة ٣: ٤-٧.

(٥) البيت في شرح السكري ٢: ٦٦٨. الأسود بن مرة، أخو أبي خِرَاشٍ.

(٦) (تتبين) ساقط من: ع.

(٧) (زيداً) في: ع.

(٨) (عمراً) في: ع.

زيداً[١] اضربْه، ولعلَّ عمرًا لا تكرمه، لأن هذه الحروف إنها تدخل على الخبر، والأمرُ والنهيُ ليس بخبر، إذ لا يحتملُ الصدق والكذب.

«ولا يتقدم الـخبر إلا إذا كان ظـرفاً، أو حـرفَ جرّ، نحو: إنَّ خلفك عَمْراً، وإنَّ في الدار زيداً»

لا يجوز تقديمُ اسم هذه الحروف، ولا خبرها عليها[٢]، ولا تقديمُ خبرها على اسمها، ويجوز ذلك في المبتدأ، لعدم تصرّف هذه الحروف، وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديمُ في الأفعال، نحو: قائماً كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ، ولا يجوز: إن منطلق زيداً، ولأنها على عدد الأفعال وصيغها، فلو قدم مرفوعها، لأوهمت بالفعلية، ولم يجز في هذه الحروف تقديمُ خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جارًّا و[٣]مجروراً نحو: إنَّ في الدار زيداً، ولعلَّ عندك[٤] عمرًا، وذلك لأن الظروف وحروف الجر ليست بأخبار صريحة، بل هي معمولاتُ الأخبار، ولأنّ العرب قد اتسعت في الظروف وحروف الجرّ، ففصَلوا بها بين المضاف والمضاف إليه، وبين الجار والمجرور على ما سيأتي.

[٩٩] / وإذا جاز الفصلُ بها[٥] بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد وبين الجارّ والمجرور مع شدة اتصالها، كان جوازه في (إنّ) واسمها مع أنهما شيئان[٦] منفصلان أولى، ثم إذا قلت: إنّ في الدار زيداً، فقدر الاستقرار الذي تتعلق به الظرفية بعد (زيد) لا قبله، فتقول التقدير: إنّ في الدار زيداً مستقرٌّ؛ لأنك لو قدرته قبله لقدمت المرفوعَ على

---

(١) (زيد) في: ع.

(٢) (عليه) في: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (خلفك) في: ع.

(٥) (بها) ساقط من: ع.

(٦) (شيئان) في: ع.

المنصوب. ومن الظرف ما يجب تقديمه، كقولك: إنّ خلفك رجلاً، وعلته ما ذكرناه[1] في المبتدأ، وتقول: إنّ زيداً في الدار قائمٌ وقائماً، على ما ذكرنا في المبتدأ، قال الراعي:

٢٣٩ - إنّ لكُمْ أَصْلَ البِلادِ وفَرْعَهَا   والخَيْرُ فيكمْ ثابِتاً مَبْذُولاً[2]

فإن قلت: إنَّ زيداً فيك راغب، لم يجز إلا الرفع؛ لأن الظرف غير مستقر. فإن قلت: إنّ[3] الرحيل اليوم طيبٌ. جاز فيه الرفع والنصب.

«وحذف للدلالة في قولهم: إنّ مالاً، وإنَّ ولداً، وإنّ عدداً[4]، وقال: يا ليت أيام الصَّبا رواجِعا»

خبر هذه الحروف بمنزلة خبر المبتدأ، لا يجوز حذفُه إلا عند الدلالة عليه كما سبق في المبتدأ. فكما تقول: ضربي زيداً قائماً، فكذلك تقول: إنّ ضربي زيداً قائماً، وحذفها مع (إنّ) أحسن[5]، لأنها تسدّ مسدَّ المحذوف.

وقولهم: إنَّ مالاً، وإنَّ ولداً[6]، وإن عدداً، تقديره: إنَّ لنا مالاً، وإنَّ لنا ولداً، وإنَّ لنا عدداً[7]، كأنهم سُئلوا عن ذلك، أو جرى ذكر يدل عليه فحذف، وأكثر ما جاء ذلك فيما إذا كان الخبرُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً؛ لكثرة استعمالهما والاتساع فيهما.

وقال الأعشى[8]:

---

(١) (ذكرنا) في: ع.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٧٦٢. وأصل البلاد وفرعها، أي: جميع البلاد.

(٣) (الرجل) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠٣.

(٥) (حسن) في: ع.

(٦) (وإن ولداً) ساقط من: ع.

(٧) انظر الأمثلة في الكتاب ١: ٢٨٤. (عدداً) مقدمة على (ولداً) في: ع.

(٨) ديوانه: ٢٣٣.

٢٤٠- إنّ مَحَــلاًّ، وإنَّ مُــرْتَحَلاً وإنَّ في السَّــفْرِ إذْ مَضَــوْا مَهَــلاً[١]

أي: إنّ لَنَا محلًّا في الدنيا، وإنّ لنا مرتحلاً إلى الآخرة.

وأما قول الفرزدق[٢]:

٢٤١- فلو كنتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِــنَّ زَنْجِيّــا غلــيظُ المشــافِرِ[٣]

أراد: ولكنّ زنجيًّا غليظ المشافر، لا يعرف قرابتي[٤].

ومن روى (زنجيٌّ) بالرفع. فالتقدير: ولكنك زنجيٌّ، فحذف الاسم.

وقال الأخطل[٥]:

٢٤٢- خَلاَ أنّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَــلى النَّــاسِ أو إنَّ الأَكَــارِمَ نَهْشَــلاَ[٦]

أراد: أو أنّ الأكارم نهشلاً تفضّلوا.

---

(١) هو في الكتاب ١: ٢٨٤، والمقتضب ٤: ١٣٠، والخصائص ٢: ٢٧٣، والمحتسب ١: ٣٤٩، أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٣، ٨: ٧٤، والخزانة ٤: ٣٨١، والمغني ١: ٨٧، ٢٦٣، ٢: ٦٧٤، ٧٠٠، والهمع ١: ١٣٦، والدرر ١: ١١٣. والمعنى: إن لنا في هذه الدنيا لمقاماً، وإن لنا عنها لمرتحلاً، وإن الناس فيها لمسافرون يُمْهَلُونَ إلى حين. وروى (ما مضى).

(٢) يهجو أيوب بن عيسى الضبي.

(٣) هو في الكتاب ١: ٢٨٢، ومجالس ثعلب ١: ١٠٥، والمحتسب ٢: ١٨٢، والمنصف ٣: ١٢٩، والإنصاف ١٨٢، وشرح ابن يعيش ٨: ٨١، ٨٢، والمغني ١: ٣٢٣، والهمع ١: ١٣٦، ٢٢٣، والدرر ١: ١١٤، ١٩١، والخزانة ٤: ٣٧٨ نفى نسبته إلى ضبة، وهم بنو أدّ بن طانجة، والفرزدق تميمي من تميم بن مر بن أدّ بن طانجة، وأصل المشفر للبعير، فجعله لشفة الإنسان لما قصد من تشنيع خلقه. وروى (غليظاً مشافره).

(٤) (لا يعرف قرابتي) تقدير الخبر لكنّ المحذوف، وزنجيًّا: اسمها.

(٥) البيت نسبه أيضاً إلى الأخطل المبرد في المقتضب ٤: ١٣١ وابن الشجري في أماليه ١: ٣٢٢، وابن يعيش ١: ١٠٤. ويقول البغدادي: وللأخطل في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والرويّ، ولم أجده فيها، وانظر الخزانة ٤: ٣٨٥، وديوان الأخطل ٣٩٢، فقد ذكر هناك على أنه مما نسب إلى الأخطل.

(٦) البيت في المراجع السابقة وفي الإنصاف ٢: ٣٧٤، والمقرب ١: ١٠٩، والخزانة ٤: ٣٨٢. الحيّ: القبيلة. تفضلوا: رجحوا على الناس بالفضل والمزية. نهشلا: بدل من الأكارم.

وأما قول الشاعر:

٢٤٣ - قالت[١] أمامةُ: لا تجزعْ، فقلتُ إن العزاءَ وإنَّ الصبر قد نفدا

فقوله (نفدا) إمّا خبر عن الاسمين، والألف للتثنية، أو عن أحدهما، والألف للإطلاق. وأمّا قول رؤبة[٢]:

٢٤٤ - يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رواجِعا[٣]

ففي نصب (رواجعا) ثلاثة أقوال:

قال سيبويه: إنه حال، والخبر محذوف، والتقدير: يا ليت أيام الصِّبا لنا رواجعا، كما تقول: زيدٌ في الدار قائماً، والعامل فيه ليس الجارّ والمجرور؛ لأنه عاملٌ ضعيف[٤]، لا يعمل مع الحذف، بل العامل فيه (ليت) فإنها تعمل في الحال، تقول: ليت زيداً جالساً عندنا، كأنك قلت: أتمناه في هذه الحال بخلاف (إنّ) فإنها لا تعمل في الحال، ولهذا حكمنا في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝ فَـٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٧، ١٨]، إن (آخذين، وفاكهين) حالان من المستكن في الجار والمجرور، ولم يجعلهما حالين من (المتقين) لأن العامل فيه (إنّ)، وهي لا تعمل في الحال.

وقال الكسائي[٥]: (كان) فيه مضمرة، والتقدير: كنّ رواجعاً، و(كان) لا يضمر في كل موضع، لأن الغرض منها الدلالة على زمان الحدث، ولا نعلم أن الشاعر تمنّى الماضي.

---

(١) (قالت) ساقط من: ع.

(٢) ومنسوب للعجاج في طبقات فحول الشعراء ١: ٧٨.

(٣) الرجز في الكتاب ١: ٢٨٤، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٣، ١٠٤، ٨: ٨٤، والمغني ١: ٣١٦، والأشموني ٢: ٢٧٠، والهمع ١: ١٣٤، والدرر ١: ١١٢.

(٤) (ظرف) في: ع.

(٥) انظر شرح الرضي للكافية ٢: ٣٤٧.

و[١]قال الفراء[٢]: أيام الصبا رواجعا، منصوبان بـ(ليت)؛ لأنها في معنى تمنيْتُ، وأجاز: ليت زيداً قائماً.

وقال عمر بن أبي ربيعة[٣]:

٢٤٥- لَيْتَ هَذَا الليلَ شَهْراً لا نَرَى فيه عَرِيبَا
لَيس إيَّايَ وإيَّا كَ ولا نَخْشَى رقيبَا[٤]

ومِنْ حذفِ الخبر قولُ عمرَ بنِ عبد العزيز[٥] – رحمه الله – لقرشي مَتَّ إليه بقرابة: فإنّ ذلك، ثم ذكر حاجَته فقال: لعل ذلك[٦]، أي: فإنّ ذلك مُصدّق، يعني ما ذكرت من الانتساب، ولعل مطلوبك حاصل، وإنما جاز حذف الخبر وإن لم يكن ظرفاً، لدلالة الحال عليه، كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه، نحو قولك: مَنِ القائم؟ فيقال: زيدٌ، أي: زيدٌ القائم، مع أن الأجود أن تقدر المحذوف ظرفاً، نحو: إنّ ذلك حقُّ القرابة لك[٧]، ولعلّ ذاك. أي: مطلوبك لك. فالمعنى واحد، إلا أنه من جهة اللفظ صار على منهاج القياس.

وروي أن المهاجرين قالوا: يا رسول الله إنّ الأنصار آوونا ونصرونا، فقال – عليه

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) انظر المغني ١: ٣١٦، وشرح الرضي للكافية ٢: ٣٤٦.

(٣) وفي الخزانة ٢: ٤٢٥: أن صاحب الأغاني، والجوهري في الصحاح نسباه إلى العرجي.

(٤) البيتان في الكتاب ١: ٣٨١، والمقتضب ٣: ٩٨، والمنصف ٣: ٦٠٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٥، ١٠٧، والخزانة ٥: ٣٢٢. عَرِيبا: أي: أحداً، فعيل بمعنى مُفْعِل، أي: متكلماً يخبر عنا ويعرب عن حالنا.

(٥) (ت١٠١هـ) انظر الحلية ٥: ٢٥٣، والأعلام ٥: ٢٠٩، ١٠: ١٦٠.

(٦) انظر المفصل ٢٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٣، وعلى هامش (ع): أي: لعل حاجتك تقضى. قال البغدادي: لم أقف على من خَرّجه غير ما ذكره أبو عبيد في نقل ابن الشجري. انظر أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢، وتخريج أحاديث الرضي ٢٧٧-٢٧٩.

(٧) (لك) ساقط من: ع.

السلام -: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ فقالوا: بلى[١]، فقال - عليه السلام - «فإنّ ذاك»[٢] أي: فإن ذاك[٣] يكفي، يشير - عليه السلام - إلى أن الإقرار بإحسان المحسنِ ضربٌ من المكافأة[٤].

/ «والتُزم حذفه في قولهم: ليت شعرِي»

أي: التزموا حذف الخبر في قولهم: ليت شِعْرِي، أي: علمي، يقال: شَعَرْتُ بالشي - بفتح العين - أي: علمت شِعْراً وشِعْرَةً. قال سيبويه[٥]: أصله شِعْرَتي، فحذفوا التاء[٦]، كما قالوا: أبو عُذْرِهَا، للذي يفتضّ عذرة الجارية، فشعري: اسم (ليت)، وهو مضاف إلى الفاعل، والتقدير: ليت شعري حاصل، وحذف الخبر لأن المعنى: ليتني أشعر، فناب المصدر[٧] عن الفعل، وناب الياء في شعري عن اسم ليت، الذي في قولك: ليتني، وقيل: إنما حذف لأنه لا يجيء إلا وبعده استفهام، كقولك: ليت شعري أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو، وأنشد سيبويه:

٢٤٦- أَلا لَيْتَ شِعْرِي هل تَغَيَّرَتِ الرَّحَا ... رَحَا الحَزْنِ أَمْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَما هِيَا[٨]

---

(١) (بلى يا رسول الله) في: ع.

(٢) فوقها في (ع) (فحذف الخبر). والخبر ذكره الرضي في شرح الكافية ٢: ٣٦٢، وهو في أمالي السهيلي ٤٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢. وذكره البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ٢٧٧، ولم يخرجه باللفظ، وقال: الحديث له أصل في الجامع الكبير عن أنس لكن مع ذكر الخبر قال: أخرجه عنه أبو داود في الأدب ٥: ١٥٨ بلفظ «فذاك فذاك».

(٣) (ذلك) في: ع.

(٤) على هامش (ع): فإن معرفتكم بصنيعهم مكافأة لهم.

(٥) انظر قول سيبويه في الصحاح (شعر) ٢: ٦٩٩.

(٦) (الياء) في: ع.

(٧) (فناب المصدر عن المصدر) في: ع.

(٨) نُسب في الكتاب ١: ٤٨٧ لمالك بن الريب، والبيت في أمالي القالي ٣: ١٣٧، والخزانة ١: ٣١٩. قاله عندما حضرته الوفاة غريباً بخراسان، وهو مازني تميمي. والحزن من بلاد تميم، وكذلك فلج. والرحا: مكان مستدير غليظ يكون بين رمال. ويروى (رحى المثل).

فالاستفهام وما بعده سد مسدّ الخبر؛ لأنه منصوب الموضع بالمصدر، كما تقول: لولا زيدٌ لأكرمتُك.

وقيل: إن الجملة بعد (شعري) في موضع الخبر، والأول أقيس لعدم العائد.

«و[1]تدخل اللام في أحد معمولي إنّ المكسورة، ومعمول خبرها مقدماً فتقول: إنّ زيداً لقائم، وإن في الدار لزيداً، وإن زيداً لطعامك آكل».

هذه اللام تسمى لام الابتداء؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية للتوكيد، فتقول: لَزيدٌ قائمٌ، ولَعمرٌو أفضلُ منك، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: ٤٣] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، قال الأعشى[2]:

٢٤٧- وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أسامةَ إذْ ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[3]

---

(١) (فتدخل) في: ع.

(٢) لم أجده في ديوانه.

(٣) البيت هكذا في الصحاح (أسم) ٥: ١٨٦١، وفي شرح الرضي للكافية ٢: ٧٦، وأفاد البغدادي في الخزانة ٣: ٦٢، وفي شواهد الشافية ٢٣١ بأن البيت مركب من بيتين، فإن البيت الأول الذي فيه (دعيت نزال) هو لزهير بن أبي سلمى كذا:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وقوله: (وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إذ) إنما هو صدر بيت للمسَيَّب بن عَلَس، وعجزه (يَقَعَ الصُّرَاخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ) وبيت زهير كما ذكرناه هو رواية سيبويه، وسائر النحويين، وبيت المسَيَّب بن عَلَس هو رواية الجاحظ في البيان والتبيين، فبيت زهير من قصيدة في مدح هَرِم بن سنان المري، وبيت المسَيَّب بن عَلَس من قصيدة في مدح قيس بن معدي كرب الكندي. ورويت لابن أخته الأعشى (ميمون).

وفي شرح ثعلب لديوان زهير ٨٩ بعد أن ذكر بَيْتَ زهير قال: ويروى:

ولأنت أشجع من أسامة إذ ... دعيت ....

وانظر الكتاب ٢: ٣٧، والمقتضب ٣: ٣٧٠، وإصلاح المنطق ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١١، والإنصاف ٥٣٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٢٦، ٥٠، ٥٢. أسامة: علم للأسد. ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضاً بنزالِ أن الحرب إذا اشتدت بهم وتزاحموا فلم يمكنهم التطاعن بالرماح تَدَاعَوْا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف، ومعنى (لُجَّ في الذعر) بالبناء للمفعول: تتابع الناس في الفزع، وهو

وَلزيدٌ قام، وَلزيدٌ يقوم، ولَزيد أبوه منطلقٌ، وزيدٌ لَأبوه منطلقٌ؛ لأن كليهما مبتدأ، ولا يجوز دخولُها على الخبر، فلا تقول: زيدٌ لَقائمٌ[1]؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يُؤَخَّر، كحرفي النفي والاستفهام.

وأمّا قولُه[2]:

٢٤٨ - أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[3]

فقيل: ضرورة، وقيل: اللام زائدة، وقيل: داخلة على مبتدأ محذوف تقديره[4]: لهي عجوز، وقيل: متزحلقة[5] عن موضعها.

فهذه اللام أكثر اللامات تصرفاً، وهي مبنية على الفتح للخفة، وهي مثل (إنَّ) في التوكيد، وجواب القسم بها، وكونها لا تغير معنى الجملة، و[6]لها صدر الكلام، فلم يجز الجمع بينهما؛ لأنه حينئذ يجب تأخير أحدهما عن موضعه[7]. وهم يكرهون توالي حرفين لمعنى واحد؛ لأنّ الحرف إنما أتي به نيابة عن الأفعال اختصاراً، والجمع بين حرفين لمعنى واحد يناقض[8] هذا الغرض، وأجازوا الجمع بينهما عند تغيُّر لفظ (إنّ) بإبدال همزته هاءً، كقوله:

من اللَّجاج في الشيء وهو التمادي فيه.

(١) (فلا تقول زيد لقائم) ساقط من: ع.

(٢) الرجز لرؤبة (ملحقات الديوان ١٧٠) وينسب لعنترة بن عروس.

(٣) انظر المغني (اللام)، الجنى الداني ١٦٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٠، ٧: ٥٧، ٨: ٢٣، ومجاز القرآن ١: ٢٢٣، ٧: ١١٧، والبصائر ٤: ١٤٢، والهمع ١: ١٤٠، والدرر ١: ١١٧، والعيني ١: ٥٣٥، ٢: ٢٥١، والخزانة ٤: ٣٢٨، واللسان والصحاح والتاج (شهرب) وشهربة: العجوز الفانية.

(يرضى) في: ع.

(٤) (تقديره أي) في: ع.

(٥) (مزحلفة) في: ع.

(٦) لا واو في: ع.

(٧) (موضعها) في: ع.

(٨) (تناقض) في: ع.

٢٤٩- أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[١]

فإذا وجبَ التفريقُ بينهما[٢]، وتأخير (إنّ) غير ممكن، لأن معمولها لا يتقدم عليها، ولأنها حرف عامل، فالعناية بتقديمها أولى فتعين تأخير اللام، فتدخل[٣] على ثلاثة أشياء:

(أحدها): على خبر إنّ، مفرداً كان، أو جملة.

وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٤] و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤] و﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١].

ولا يجوز: إنّ زيداً لقامَ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل[٤] على الاسم، والماضي بعيد منه، والأمر أبعد منه، ولا يجوز دخولها على قول: إنّ زيداً لم يفعل، وإنَّ زيداً لَمّا يفعل، لأن (لم) و(لما) قَلَبَتَا المضارع إلى معنى الماضي، وتقول: إنّ زيداً لفي الدار، وتقدر تعلّق الظرف بمستقر لا باستقر، كما يقدر إذا وقع صلة للذي باستقر لا بمستقر. وإذا قلت: إنَّ زيداً لَيقوم.

فذهب قوم[٥] إلى أنها تقصر الفعل على الحال، بعد أن كان مبهماً. واستدلوا بقول سيبويه: حتى كأنك لَقائمٌ، وقولك: (لقائم) للحال، وهذا رأي الكوفيين.

والمختار أن الفعل على إبهامه. كما كان، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ

---

(١) البيت لرجل من بني نمير. ونسبه ابن بري والجوهري وابن منظور في اللسان (لهن) والعيني إلى محمد بن سلمة، وهو وَهَمٌ صححه البغدادي في الخزانة ٤: ٣٤٠. والبيت في الخصائص ١: ٣١٥، والمقرب ١: ١٠٧، والجنى الداني ١٦٦، والمغني ١: ٢٥٤، وأمالي الزجاجي ٢٥٠، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٣. السنا: ضوء البرق. والقلل: جمع قلة، وهي كل شيء أعلاه. والحمى: المكان الذي يحمى من الناس فلا يقربه أحد، وأراد به حي حبيبته.

(٢) (بينهما) ساقط من: ع.

(٣) (فيدخل) في: ع.

(٤) (يدخل) في: ع.

(٥) (جماعة) في: ع.

ٱلۡقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤].

ومن المحال أن يكون للحال هاهنا، فعلى هذا يجوز: إنَّ زيداً لَسوف يقومُ، وعلى الأول لا يجوز، كما لا يجوز: إنّ زيداً لَسوف يقومُ الآنَ: لأن اللام تدل[1] على الحال، كما تدل عليه (الآن).

(الثاني): على اسم (إنّ)، إذا فصل[2] بينه وبين (إنّ) بظرف[3] أو حرف جر، كقولك: إن في الدار لزيداً، وإن عندك لبكراً، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلۡحُسۡنَىٰ[4]﴾ [فصلت: ٥٠] و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿وَإِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَـٰتٍ﴾ [يونس: ٦٧].

[١٠١] / لكن هذه اللام تقدرها قبل (إنّ)، وإلاّ لأستحال عمل (إنّ) في زيد؛ لأن اللام تعلق الفعل الصريح عن العمل، كقولك: علمتُ لَزيدٌ قائمٌ، ولأنك تقول: علمتُ إنَّ زيدًا لقائم، تكسر (إن) بعد (علمت)، وفي التنزيل: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] فلولا أن اللام مقدرة قبل (إنّ) لم تكسر، فالتقدير: علمتُ لأنّ في الدار زيداً.

(الثالث): على معمول الخبر، إذا تقدم عليه، كقولك: إنَّ زيداً لطعامك آكلٌ، وإن بكراً لفي الدار جالسٌ، وفي التنزيل: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

ولزم تقديمه حينئذ؛ لأن اللام إذا دخلت عليه، وهو قبل الخبر كانت اللام داخلة في التقدير على الخبر؛ لأن الأصل تقديمُ العامل على المعمول. ولا يجوز: إنّ زيداً آكلٌ لِطعامك، لأن حق هذه اللام أن يدخل على المبتدأ، فأخّرت إلى الخبر لئلا تجامع (أنّ)، فلا يجوز دخولها على فضلة مستغنًى عنها. وأما قول أبي زبيد الطائي أنشده[5] سيبويه:

---

(١) (يدل) في: ع.

(٢) (اتصل) في: ع.

(٣) (ظرف) في: ع.

(٤) (لي) ساقط من: ع.

(٥) (أنشد) في: ع.

٢٥٠- إنَّ امْـرأً خَصَّـني عَمْـداً مَودَّتَـهُ ... عـلى التَّنـائي لَعنـدي غـيرُ مكفـورِ[١]

فليست اللام داخلة على معمول خبر (إنّ)؛ لأن (عندي) معمولُ مكفورٍ، وخبر (إنّ) غيرُ، والتقدير: فغيرُ مكفورٍ عندي، لكنه لما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد عَدّوا معمول المضاف إليه بمنزلة المضاف، وإنما قدم معمول المضاف إليه على المضاف مع أنه غير جائز؛ إذ المعمول لا يقع حيث لا[٢] يقع العامل؛ وذلك لأنه ظرف، والظروف[٣] قد اتُّسع فيها، أو لأن (غيراً) في معنى (لا) النافية، فكأنه قال: لَعندي لا مكفور، وما بعد[٤] لا، ولن، ولم، من حروف النفي، يجوز تقديم معمول منفيِّها عليها وعلى هذا أجازوا: أنت زيداً غيرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا[٥]: أنت زيداً مثل ضارب، وهذه اللام لا تدخل[٦] إلا في خبر (إن) المكسورة، لاتفاقهما في تأكيد مضمون الجملة.

وأما قراءة سعيد بني جُبير[٧]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فاللام زائدة، كما زادها مَنْ قال[٨]:

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٢٨١، والإنصاف ٤٠٤، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٥، والمغني ٢: ٧٥٢، والهمع ١: ١٣٩، ٢: ٤٩، والدرر ١: ١١٦، ٢: ٥٩، والأشموني ٢: ٢٨٠. شعر أبي زبيد الطائي ٧٨.

يمدح الشاعر الوليد بن عقبة، ويذكر نعمة أسبغها عليه على البعد. والتنائي: البعد. ومكفور: مجحود. وأرادا خصني بمودته، فنزع الخافض، وأوصل الفعل فنصب.

(٢) (لا) ساقط من: ع.

(٣) (الظرف) في: ع.

(٤) (بعده) في: ع.

(٥) (يجز) في: ع.

(٦) (يدخل) في: ع.

(٧) الأسدي - بالولاء - الكوفي، أبو عبد الله، تابعي، قتله الحجاج بواسط (٩٥هـ). انظر غاية النهاية ١: ٣٠٥، والأعلام ٣: ١٤٥. وقراءة سعيد بفتح (أن) وكما في شرح ابن يعيش ٨: ٦٤، ٨٧.

(٨) هو كُثيِّر.

٢٥١- وما زِلْتُ من سلمَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لكالهائمِ المُقْصَى بكلِّ بلاد[١]

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكنَّ)، واستدلوا بقوله:

٢٥٢- .... ولكنني من حبِّها لَعَميدُ[٢]

وجوابه: أن اللام زائدة، أو أراد (لكنْ) الخفيفة فأتى بـ(إنّ) بعدها، والتقدير: ولكن إنَّني، فحذف الهمزة والنون الأولى تخفيفاً، وأدغمت النون في النون، على حد قوله ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٨٣] والأصل: ولكنَّ أنا هو الله ربي، فخفف وحذف[٣] وأدغم، وقرئ «ولكنّ[٤]» بحذف الألف أيضاً.

«وإذا عطفت على اسم إنَّ، ولكنَّ، بعد الخبر جاز نصبُ المعطوف ورفعه تقول: إنّ زيداً قائمٌ وعمرًا - وإن شئت - وعمرٌو»

إذا عطفت على معمول هذه الحروف، فإمّا أن تعطف على نفس الخبر خبراً مثله، و[٥]هو جائز فيها كلها تقول: إن زيداً صاحبُك وصديقُك، وليت مالَكِ دينارٌ ودرهمٌ. وكذلك إن عطفت على الضمير الذي في الخبر، إذا كان مشتقاً، كقولك: إنّ زيداً قائمٌ هو وعمرٌو، وليت زيداً قائمٌ هو وعمرٌو، ويكون (عمرو) داخلاً في التمني. وإن عطفت على

---

(١) البيت في المنصف ٣: ٥٢، والمغني (اللام) ١: ٢٥٧ برواية (بكل مراد)، والعيني ٢: ٢٤٩، والهمع ١: ١٤١، والدرر ١: ١١٧، والأشموني ١: ٢٨٠، والخزانة ٤: ٣٣٠ برواية (بكل مزاد) وفيه أن الصواب (بكل سبيل). لدن: عند. الهيام: كالجنون من العشق. المقصى: المبعد.

(٢) تقدم برقم (٢٣٤).

(٣) (وحذف) ساقط من: ع.

(٤) قرأ بإثبات الألف في الوصل نافع في رواية إسماعيل، وابن عامر، وأبو جعفر. وقرأ بغير ألف في الوصل الباقون. وأجمعوا كلهم على الوقف بالألف. أصل الكلمة كما قال المؤلف ثم خففت فصارت (لكنْ أنا) فطرحت الهمزة على النون فتحركت بالفتح، فصار: لَكِنَنَا، فاجتمع حرفان من جنس واحد فأدغمت النون الأولى في الثانية فصار (لكِنَّا) انظر حجة القراءات ٤١٧، والقرطبي ١٠: ٤٠٤ والبحر ٦: ١٢٧، والإتحاف ٢٩٠.

(٥) (فهو) في: ع.

الاسم فهو جائز فيها كلها أيضاً، وذلك إمّا بأن[1] توقع المعطوف بعد الخبر، فتنصبه، كقولك: إنّ زيداً قائمٌ وعمرًا، والتقدير: وعمرًا قائمٌ، فحذفتَ خبرَ المعطوف، لدلالة خبر الأول عليه، وهذا حكم العطف، وهو أن يجوز حذفُ خبر المعطوف[2]، إذا وافقَ خبر الأول سواء كان موجباً، كقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، أو منفيًّا، زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو.

وتقول: ليت الحسنَ يزورُنا وبِشْراً[3]، فيكون (بشر) داخلاً في التمني أيضاً.

أنشد سيبويه لرؤبة[4]:

٢٥٣- إنّ الرَّبيـعَ الجَـوْدَ والخَريفَـا ... يَـدَا أبي العبَّـاسِ والصُّـيوفا[5]

/ ويجوز في (إنّ) إذا عطفت على اسمها بعد خبرها أن ترفع المعطوف حملاً على [١٠٢] موضع اسم (إنّ)، فتقول: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو.

ولا نعني بالموضع هاهنا ما نعني به في مثل قولنا: مررتُ بزيد، إن موضع زيد نصبٌ، فإن عامل الرفع - وهو الابتداء - قد زال بدخول (إنّ)، وإنما نعني به أن قولنا: إنّ زيداً قائمٌ، مثل قولنا: زيدٌ قائمٌ، في أنه كلام يحتمل الصدق والكذب مثله، و(إنَّ) دخلت للتوكيد، وتوكيد الشيء لا يغير معناه، بل يحققه، ويُثَبِّتُه فلما تساوى المعنيان جاز رفع (عمرو) بالابتداء، ويكون خبره المحذوف من جنس الثابت لدلالة الثابت عليه، فالتقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، والأول مؤكد والثاني غير مؤكد[6].

---

(١) (أن) في: ع.

(٢) من (لدلالة خبر) إلى (خبر المعطوف) ساقط من: ع.

(٣) (وبشرا) ساقط من: ع.

(٤) انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٢٨٥، والمقتضب ٤: ١١١، والعيني ٢: ٢٦١ والهمع ٢: ١٤٤، والدرر ٢: ٢٠٠. الربيع، هنا: المطر الذي يكون في الربيع والجَوْد، بالفتح: هو الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه. والخريف: المطر يكون في الخريف، وكذا الصيوف: أمطار الصيف. وأبو العباس هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي. مدحه فجعل يديه لكثرة معروفه كهذه الأمطار.

(٦) (مؤثر) في: ع.

أنشد سيبويه لجرير[١]:

٢٥٤- إن الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ   والمَكْرُماتُ وَسَادَةٌ أطْهارُ[٢]

أراد و[٣]المكرماتُ وسادةٌ أطهارٌ فيهم.

وأمّا (أنَّ) المفتوحة فلا يجوز فيه العطفُ على الموضع، فلا تقول: بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، على معنى: وعمرٌو قائم؛ لأن (أنَّ) المفتوحة ومعمولها في موضع اسم مفرد يحكم عليه برفع أو نصب أو جرّ، فكأنك قلت: بلغني قيامُ زيد، وعطف الجملة الصريحة على المفرد الصريح لا يجوز؛ لأنها لا تقع[٤] موقعه، إذ الجملة لا يجوز أن تكون[٥] فاعلة، ومن النحويين من جوزه محتجاً بقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] فيمن رفع[٦]. وهذا الاحتجاج فاسد، لأنّ (أنّ) متعلقة بحرف جر محذوف، فالتقدير: بأن الله بريءٌ من المشركين، فلو[٧] كان (رسولِه) عطفاً على موضعها لكان حرف الجر داخلاً على الجملة، وهو ممتنع، وإنما هو معطوف على الضمير الذي في (بريء) والفصل قد سدّ مسدّ التوكيد، كما تقول: قمتُ اليوم وزيدٌ.

وأمّا (لكنّ) فهي بمنزلة (إنّ) المكسورة، عند أكثر النحويين؛ لأنها لم تغير معنى

---

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٨٦، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٦، والعيني ٢: ٣٦٣، والبيت في مدح بني أمية، والرواية الصحيحة (إن الخلافة والمروءة فيهم).

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (يقع) في: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

(٦) هم الجمهور عطفاً على الضمير المستكن في (بريء)، أو على محل (أن) واسمها في قراءة من كسر (إن). انظر القرطبي ٨: ٧٠، والبحر ٥: ٦، والإتحاف ٢٤٠.

(٧) (فلولا) في: ع.

الابتداء، ولم تخرج الجملة عن خبريها[١]، ومنهم مَنْ لم يجز العطف على الموضع فيها، لأن (لكنّ)[٢] قد صيرت الجملة محتاجة إلى جملة أخرى. فإذا قلت: لم يقمْ زيدٌ لكنَّ عمرًا قام وبِشر، كان التقدير: وبشر[٣] قائمٌ، فهذا غير داخل في الاستدراك، لأنك لم تعطفه على ما في حيّز (لكنّ)، فاختلّ العطف؛ لأنك عطفت كلاماً غير محتاج إلى ما قبله، على كلام محتاج إلى ما قبله.

وأما (كأنّ) فلا يجوز العطف معها على الموضع؛ لأنك إذا قلت: كأنّ زيداً الأسدُ وبِشْرٌ، فالكلام الأول تشبيه صريح غير داخل في المجار، والثاني ليس بتشبيه، وإنما هو استعارة داخلة في المجاز، فقد ينافي الكلامان، وإذا منعنا في (كأنّ) مع أن كلا الكلامين خبر فأولى أن يمنعه في ليت، ولعل، فإنّ ما في حيّزهما تمنّ ورجاء، وما يعطف معها على الموضع خبر فالتنافي أشدُّ، ويكون عطف خبر على ما ليس بخبر، فيصير كقولنا: قمْ ويذهبُ عمرٌو، وإنه غير جائز إذا جعلت الواو عاطفة.

«وتقول: إنّ زيداً وعمراً قائمان، بالنصب لا غير، إلا إذا وجدت الخبر، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فكأنه ابتدأ[٤] به بعد مضيّ الخبر»

إذا أوقعت المعطوف على اسم (إنّ) قبل خبرها. فإن وجدت الخبر، كقولك: إنّ زيدًا[٥] وعمرًا قائمٌ. فقائم: خبر عن أيهما شئت، وخبر الآخر محذوف، ويجوز رفع (عمرو). قال الضابئ البرجمي[٦]:

---

(١) (خبرها) في: ع.

(٢) (لكن) ساقط من: ع.

(٣) (كان التقدير وبشر) ساقط من: ع.

(٤) (ابتداء) في: ع.

(٥) (أو) في: ع.

(٦) هو «ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي، البُرْجُمي»، شاعر، خبيث اللسان كثير الشر، عُرف في

٢٥٥- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة أَهْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغريبُ[(١)]

وقيارٌ: اسم جَمَله، وغريب: هاهنا خبر (إنّ) لا غير، فلو نصب (قياراً) جاز جعله خبراً عن أيهما شئت، وهذا معنى قوله: إلّا إذا وحّدت[(٢)] الخبر، فحينئذٍ يجوز نصب عمرو ورفعه.

وإن ثنّيت الخبر ونصبت عمراً جاز بالاتفاق، كقولك: إنّ زيداً وعمراً قائمان فقائمان: خبر عنهما، وهو مرفوع بـ(إنَّ).

ولا يجوز عند البصريين رفع عمرو؛ لأن العطف على الموضع قبل الخبر غير جائز، لأنه لو[(٣)] رُفِعَ عمرو بالابتداء، وزيد منصوب بـ(أنّ)، وقائمان: خبر عنهما، فكان معمولاً لعاملين: إنّ، والابتداء، وذلك غير جائز، لأنه بتأثير أحدهما فيه يكون محتاجاً إليه، ومستغنياً عن الآخر، فبتأثير كل واحد منهما في حالة واحدة، وهو مُحال.

وأجاز الكسائي وأبو الحسن رفع عمرو مطلقاً[(٤)].

وخص الفرَّاء جوازه بالعطف على ما لم يتبين فيه الإعراب[(٥)]. فيجيز: إنك وعمرو

الجاهلية، وأدرك الإسلام (ت نحو ٣٠هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٣٥٠، والإصابة ٣: ٤٩٨، والخزانة ٤: ٨٠، والأعلام ٣: ٣٠٥.

(١) البيت في الكتاب ١: ٣٨، ومجالس العلماء ٣١٦، ٥٩٨، والإنصاف ٩٤، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٨ والمغني ٢: ٥٢٧، ٦٨٨، وشرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦، والهمع ٢: ١٤٤، والدرر ٢: ٢٠٠، ومعاهد التنصيص ١: ٦٥، والأشموني ١: ٢٨٦، واللسان (قير). قاله في السجن حينما حبسه عثمان لهجائه قوماً من بني جرول بن نهشل. وقيار: اسم فرسه. والرحل: المنزل أراد: فإني بها لغريب. وإن قياراً بها لغريب. يروى (رحله) مكان (أهله) و(قياراً) بالنصب.

(٢) (وجدت) في: ع.

(٣) (لو) ساقط من: ع.

(٤) انظر المغني ٢: ٥٢٦-٥٢٧ وشرح ابن يعيش ٨: ٦٩.

(٥) أي بأن كان مبنياً نحو: إن هذا وعمرو ذاهبان، أو يكون منصوباً بحركة مقدرة نحو: إن موسى وعمرو قائمان. ورأي الفراء هنا في غاية الجودة. وانظر المغني ٢: ٥٢٧.

قائمان، ولا يجيز: إنّ زيداً وعمرو قائمان، محتجاً بأنّ (إنّ) إذا لم تؤثر في الاسم كان وجودها كلا وجود.

واحتج الكوفيون بقوله - تعالى - في سورة المائدة[١]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ / وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

رفع (الصابئين) قبل أن يأتي بالخبر[٢]. وبقول بِشر بن أبي خازم[٣]

٢٥٦- وإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنتمْ بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاقِ[٤]

ولو عطف المنصوب لقال: إنا وإيّاكم[٥].

﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]، وبقول العرب: إنّك وزيدٌ ذاهبان[٦]. و[٧]أجرى الزجاج[٨] صفة الاسم المنصوب بـ(أنَّ) مُجرى المعطوف، فأجاز: إنّ زيداً الظريفُ كريمٌ، وتمسك بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]،

---

(١) (البقرة) مكان (المائدة) في: ع وهو خطأ.

(٢) (بخبر) في: ع.

(٣) هو من بني أسد، شاعر جاهلي، شهد حرب أسَد وطيِّئ، (ت نحو ٩٢ق.هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٢٧٠، والخزانة ٢: ٢٦٢، والأعلام ٢: ٢٧ (أبي) ساقط من: ع (حازم) في: ع.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٢٩٠، والإنصاف ١٩٠، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٩، ٧٠، والخزانة ٤: ٣١٥، والعيني ٤: ٣١٥. بغاة: جمع باغ، من البغي، وهو الظلم والعدوان. والشقاق: الخلاف والتنازع. و(ما) مصدرية ظرفية. أي: إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة.

(٥) (أنا وإياكم) ساقط من: ع.

(٦) انظر المغني ٢: ٥٢٧، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٩.

(٧) لا واو في: ع.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٨.

وبقول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون[١]، ومَجرى النعت والتوكيد واحد[٢].

والجواب: أمّا الآية - فيروى أن[٣] عائشة[٤] - رضي الله عنها - أرادت[٥] أن تغيّر ثلاثة مواضع من المصحف، إحداها هذا، فتجعله (والصابئين) والآخر قوله في سورة النساء: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فتجعله (والمقيمون)، والثالث قوله في طه: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، فتجعله (هذين).

ويجوز أن يكون (الصابئون) معطوفاً على الضمير في (هادوا) فإنهم يجرون[٦] العطف على المضمر من غير توكيد.

ويجوز أن يكون (الصابئون والنصارى) مبتدأ خبره ما بعده، ويكون خبر إن محذوفاً في نية المذكور، لدلالة خبر ما بعده عليه.

أو يكون فيه تقديم وتأخير، ويكون المعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر منهم. فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر (إنَّ) عليه، فيكون الظاهر خبر (إنّ) ويكون في النية مقدماً، والصابئون والنصارى رفع بالابتداء كأنه مستأنف والمراد: والصابئون والنصارى[٧] كذلك.

ومثلُه كثير، وإلى هذا أشار في المختصر. وأما البيت فـ(بُغَاةٌ) يجوز أن يكون خبر: (إنّ)، أو خبر: أنتم، وحذف الخبر الآخر، أو أتى بالضمير المرفوع نظراً إلى لفظ اسم

---

(١) وفي الكتاب ١: ٢٩٠ « واعلم أن ناساً من العرب يَغْلَطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: هم ». وانظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٩.

(٢) (واحداً) في: ع.

(٣) (عن) مكان (أن) في: ع.

(٤) انظر معاني الفرّاء ٢: ١٨٣، والقرطبي ١١: ٢١٦.

(٥) (أنها أرادت) في: ع.

(٦) (يجيزون) في: ع.

(٧) من (مبتدأ وخبره محذوف) إلى (والصابئون والنصارى) ساقط من: ع.

(إن)، لا إلى موضعه، لأن اسم (إنّ)[١] النون والألف، وهذا يكون ضميراً مرفوعاً كقولك: فعلنا. وأما قولهم: إنّك وزيدٌ ذاهبان، فهو غَلَط.

قال سيبويه[٢]: العربيُّ قد يستهويه الغَلَطُ فيتكلم بالكلمة[٣]. ووجهُ الغَلَط أنّ معنى: إنّك وزيدٌ ذاهبان: أنت وزيدٌ ذاهبان، فاعتقد سقوط (إنَّ) من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع، كما قال الأَحْوَصُ[٤]:

٢٥٧ - مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها[٥]

جرّ ناعباً على توهم وجود الباء في خبر ليس، فإنه قد يدخله الباء كثيراً. وأما إجراء الصفة مُجرى المعطوف، فبعيدٌ؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه، و﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] في الآية محمولٌ على البدل من الضمير في (يقذف)، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو علام الغيوب، أو خبر بعد خبر، أو هو على حدّ قولنا: زيدٌ قام أبو عمرٍو، إذا كان أبو عمرٍو هو زيد فإنه قد أجازه بعضُهم.

ويجوز نصبه على أن يكون حالاً من الخبر في يقذف[٦]، والنية في الإضافة

---

(١) (اسم إن) ساقط من: ع.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٠.

(٣) (بكلمة) في: ع.

(٤) بالخاء المعجمة في: ع وهو الصواب، وهو «زيد بن عمرو بن قيس الرياحي اليربوعي التميمي». إسلامي، معاصر لسحيم بن وثيل. انظر الخزانة ١: ٢٣٤، ٢: ١٤٢ وبالحاء المهملة في: د.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٨٣، ١٥٤، ٤١٨، والخصائص ٢: ٣٥٤، والإنصاف ١٩٣، ٣٩٥، ودرة الغواص ٦٣، وشرح ابن يعيش ٢: ٥٢، ٥: ٦٨، ٧: ٥٧، ٨: ٦٩، والمغني ٢: ٥٣١، ٦١١ والخزانة ٢: ١٤٠، ٣: ٥٠٧، ٦١٣، والأشموني ٢: ٢٣٥. والبيان والتبيين ٢: ٢٦١.

يهجو بني يربوع، بنسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم، فغرابهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة.

(٦) من (أو على أنه خبر) إلى (حالاً من الخبر في يقذف) ساقط من: ع، وفي شرح ابن يعيش ٨: ٦٨ (ويجوز نصبه على أن يكون حالاً من المضمر في الظرف والنية...).

الانفصال، والمراد به الحال، وأمّا قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون[١] فالجواب عنه ما ذكرنا في قولهم[٢]: إنّك وزيدٌ ذاهبان، أو ما ذكرنا في بيت بِشر؛ لأن (هم) ضمير يكون مرفوعاً ومنصوباً، فلما رآه في الحالين بلفظ واحد حمل مؤكده على الرفع، أو رَفَعَه؛ لأن المؤكد لم يظهر فيه الإعراب، وتقول: إن القوم كلَّهم ذاهبون، فالأجود نصب (كلهم) على التوكيد. وذاهبون خبر القوم. ويجوز رفع (كلهم) على الابتداء، وذاهبون: خبره، والجملة خبر (إن)، وحينئذ يجوز ذاهب على الإفراد نظراً إلى لفظ كلّ، وتقول: إن القوم أجمعين ذاهبون، فلا يجوز في: أجمعين إلا النصب؛ لأنه لا يلي العوامل.

«وتقع[٣] (إنّ) المكسورةُ في موضعٍ يختصُّ بالجملة، بأن يتعاقب عليه الابتداءُ والفعل[٤]»

فرَّقت العربُ[٥] بين صيغتي (إنّ، وأنّ) لاختلاف موضعَيْهما، فإن المكسورة في تأويل الجملة، ولا تعمل في موضعها عواملُ الأسماء، و(أنّ) المفتوحة في تأويل المفرد، تعمل في موضعها عواملُ الأسماء. وخُصَّت المفتوحة بموضع المفرد؛ لأنها مصدرية، فجرى مَجرى (أن) الخفيفة؛ ولأن ما يقع موقع المفرد منهما يفتقر إلى كلام تُشْفَعُ به، فجرى مَجرى المركب، فاختير لها الفتح، فالمكسورة[٦] تقع حيث ما كان مظنةً للجملة، وذلك بأن يتعاقب في موضع الابتداء والفعل؛ لأن الموضع حينئذ لا يكون معمولاً لعامل، لأن العامل/ ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول[٧]. [١٠٤]

وقوله: يتعاقب عليه الابتداء والفعل، أي: يجوز أن يجيء كلُّ واحد منهما على سبيل

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٩٠.

(٢) (قولك) في: ع.

(٣) (يقع) في: ع.

(٤) على هامش (ع): تكسر إن في أربعةَ عشرَ موضعاً: ابتداء بعد القول، وبعد القسم، وبعد الموصول، وحالاً، وبعد إذ، وحيث، وبعد ما كان في خبره اللام، وبعد اللام، وبعد ثم، وبعد النهي، وبعد إلا، وبعد النداء، وبعد كلا، وبعد الرجاء.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٠.

(٦) (فالمكسور) في: ع.

(٧) (بالمعمول) ساقط من: ع.

البدل، بأن يجيء هذا مرةً، وذاك أخرى من قولهم: عاقبت الرجل في الراحلة، إذا ركبت أنت مرةً، وهو أخرى.

قال حاتم:

٢٥٨- إِذَا كنتَ رَبّاً للقَلُوصِ فلا تَـدَعْ رَفيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَـيْرَ رَاكِـبِ
أَنِخْهَـا فأَرْدِفْـهُ فـإِنْ حَمَلَـتْكُمَا فَذَاكَ وإنْ كان العِقَابُ فعاقِـبِ[١]

«وذلك بأن تقع[٢] مبتدأة، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ [النحل: ١٢٨]»

لأنك إذا ابتدأت كلامك فإنما تبتدئ بالجملة فيصح أن تقول: زيدٌ قائمٌ[٣]. ويقومُ زيدٌ.

«وبعد القول، كقوله: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ﴾ [البقرة: ٦٩]»

لأنه يصح وقوع الجملة بعد القول، تقول: قلت زيدٌ قائمٌ، وقلت قام زيدٌ، وإذا أجريت القول مُجرى الظنّ فتحت بعده، تقول[٤]: أتقول أن زيداً قائم، كما تفتحها بعد الظنّ.

«وجواباً للقسم كقوله: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢]»

لأن القسم يُتلقى بالجملة، تقول: حلفتُ لَزَيْد خيرٌ[٥] منك، ووالله لآتينّك، وفي التنزيل: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] ثم قال: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ٤]، وقالت غُنَيَّةُ الكلابية:

---

(١) الديوان ٢٠٥. والبيت الأول في الحماسة البصرية ٢: ٣٨. القلوص: الناقة الفتية.

(٢) (يقع) في: ع.

(٣) (قام) في: ع.

(٤) (فتقول) في: ع.

(٥) (خير) ساقط من: ع.

٢٥٩- أحلِفُ بالمَرْوَة حقًّا والصَّفَا إنّكَ خيرٌ من تفاريقِ العَصا[١]

ويعمهون: أن يتحيرون من العَمَه، وهو التحير والتّردد.

وحكي أن بعض المتأخرين أجاز فتحها، وهو ضعيف غير مسموع.

«وصلة للموصول كقوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]»

لأن الموصول يوصل تارة بالاسم، وتارة بالفعل، كقولك: رأيتُ مَنْ أبوه أفضلُ منك، ورأيت مَنْ يزورك.

ومن مسائل الكتاب[٢]:

أعطيتُه ما[٣] إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّد ما معك، وهؤلاء الذين إنَّ أجبنهم لَأشجعُ من شُجَعائكم. وتنوء بالعصبة: أي تثقلهم، والباء للتعدية، أي تنيء العصبة، يقال: ناء

---

(١) أصله أن غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ أرْشَ الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت البيت. سئل أعرابي عن قولهم: أجدى من تَفَارِيق العصا، فقال: إن العصا تقطع سواجير للأسارى والكلاب، ثم تقطع السواجير أوتاداً، ثم تقطع الأوتاد أَشِظَّةً، فإن جعلوا رأس الشِّظاظ كالفَلْكةِ صار مهاراً للبختي، فإن فرق المهار صار منه تَوَادٍ، وهي خشبات تشد على خلف الناقة إذا صرت، فإن كانت العصا قناةً فكل شِقَّة منها جلاهق، وهو قوس البندق، وإن فرّقت الشقة صارت سهاماً، وإذا فرقت السهام صارت حِظاءً، والحِظاء جمع حَظوة وهو السهم الصغير، فإن فرقت الحظاء صارت مَغَازِلَ، فإن فُرِّقَتْ المغازل شُعِبَ بها المشعب أقداحه المصدوعة فكيف تشظت آلت إلى نفع فضُرب في الانتفاع بها المثل.

و(أجدى) هكذا في خطبة المفصل وفيه نظر، وذلك أن أفعل من كذا لا يستعمل إلا مما يستعمل منه (ما أفعلَه!) والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف، والجيد أن يقال: أنفع، أو خير. ويجوز أن يحمل على رأي من يقول: ما أعطاه للدراهم وأولاه للخير! والبيت في جمهرة الأمثال ١: ٢٥٣، والبيان والتبيين ٣: ٤٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٤٧٣.

(٣) (من) بدل (ما) في: ع.

بالحمل[١]، إذا نهض به مثقلاً، وناء به الحمل: أثقله وماله، وكذلك أناء به الحملُ[٢]، مثل أناعه.

قال ابنُ السراج[٣]: وهذا كما[٤] تقول: انزل بنا وارتَحل بنا، أي: اجعلنا ممن ينزل معك، ويرحل معك[٥].

ومثله قولُ الحطيئة[٦]:

٢٦٠- ديارُ التي كَانَتْ -ونحن على مِنىً- تَحُـلّ بِنَـا لـولا نَجَـاءُ الرَّكَائِـبِ[٧]

أي: تجعلنا نحل عندها، لا أنها تنتقل[٨] إلينا.

«وحالاً، كقولك: ما أتاني زيد إلا أنّه مسرعٌ»

لأن الحال يكون جملةً. أنشد سيبويه لـ(كثير):

---

(١) (إناء الحمل) في: ع.

(٢) (أثقله وماله وكذلك أناء به الحمل) ساقط من: ع.

(٣) هو محمد بن السري، أبو بكر البغدادي، المعروف بابن السراج، أخذ عن المبرد، وعنه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني. ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عَقَلَه ابن السراج بأصوله. له (الأصول في النحو) (ت٣١٦هـ) انظر نزهة الألباء ٢٤٩، وإنباه الرواة ٣: ١٤٥، وبغية الوعاة ١: ١٠٩، والأعلام ٧: ٦.

(٤) (كما) ساقط من: ع.

(٥) (رحل معه) في: ع.

(٦) وليس في ديوانه. ونسبه المبرد في الكامل ٢: ٦٣٢ لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧.

(٧) تحل بنا: تجعلنا نحل وننزل، عاقبت الباء فيه الهمزة، حل به المكانَ وأحله المكانَ: أنزله. نَجَاءُ: سرعة السير. والمعنى: كادت عمرة أن تحملني على الإقامة أبداً في مِنًى من شدّة حبي لها، ولولا نفرة الناس عن مِنًى بعد قضاء حجهم وتفرقهم إلى بلادهم لكنت خليقاً أن أقيم. وانظر رغبة الآمل ٦: ١٢.

(٨) (ينتقل) في: ع.

٢٦١ - مـــا أعطيَـــاني ولا ســـألتُهما إلّا وإنّي لحـــاجِزِي كَرَمِـــي[١]

«وبعد (حتى) التي يبتدأ بعدها الكلام، نحو: قد قال القومُ ذلك حتى إنّ زيداً يقولُه»

إذا كانت[٢] (حتى) حرفَ ابتداء يُستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها (إنّ) المكسورة لأنه تقع[٣] بعدها الجملة الفعلية كقولك: مرضَ حتى لا يرجونَه. والجملة الاسمية كقول الفرزدق[٤]:

٢٦٢ - فيا عَجَبـاً حتـى كُلَيْـبٌ تَسُبُّني وكانَـــتْ كُلَيْـــبٌ مُـــدْرَجاً للمَشَـــاتِمِ

«وبعد إذ، وحيث»

أما بعد (إذ) فكقولك: (لقيتُك إذْ إن الخليفة عبد الملك) لأنه يصح أن تقول: لقيتُك إذ الخليفة عبدُ الملك.

وكذلك تقول: قصدتُك زمنَ إنّ الحجاج أمير، لأنه يصح أن تقول: قصدتُك زمن الحجاجُ أمير[٥].

وأما بعد (حيث) فكقولك: جلستُ حيث إنّ زيداً جلسَ؛ لأن (حيث) تضاف إلى الجملة، كقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: ٦] ولا يبعد فتحها عند من

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٧٢، والمقتضب ٢: ٣٤٦، والعيني ٢: ٣٠٨، والهمع ١: ٢٤٦، والدرر ١: ٢٠٣، والأشموني ١: ٢٧٥. يعني عبدَ الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم. وقد حكى المبرد رواية سيبويه، ثم قال: وغيره يروى: ألا وأني، بالفتح. وهذا يوجب أن كثيراً لم يسألها ولا أعطياه لأن كرمه حجزه عن السؤال. والصحيح رواية سيبويه، لأنه إنما يريد أنه إذا سألها وأعطياه حجزه كرمه عن الإلحاف في السؤال.

(٢) (كان) في: ع.

(٣) (يقع) في: ع.

(٤) ديوانه ٢: ٣١٧.

(٥) (قصدتك زمن الحجاج أمير) ساقط من: ع.

أضاف (حيث) إلى[١] المفرد.

«وإذا وقع في خبرها اللام كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١]»

قد تقدم أن اللام لا تكون[٢] إلا في خبر (إن)، فإذا قلت: علمتُ أنَّ زيداً لَقائمٌ، فأصله: علمتُ زيداً قائماً، ثم دخلت اللام فعلَّقَت الفعل، فقلت: علمتُ لَزيدٌ قائماً، ثم دخلت (إن) فيكون التقدير: علمتُ لأن زيداً قائمٌ، ثم فرق بين اللام و(إن). وقيل: علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، أنشد سيبويه:

٢٦٣- ألم تـرَ إنِّي وابـنَ أَسْـوَدَ ليلـةً ... لنَسْـرِي إلى نـارينِ يَعْلـو سَـنَاهُمَا[٣]

«والمفتوحة في موضع يختص بالمفرد، فلا يقع فيه إلا الاسم وحدَه أو الفعل وحدَه[٤]»

قوله المفتوحة، أي: وتقع (أن) المفتوحة في موضع كذا، وذلك لأن المكان إذا اختص بأحد (القبيلَيْن) كان مبنيًّا على ما قبله ومعمولاً له، أو في حكم المعمول، فيجب أن تكون[٥] فيه المفتوحة؛ لأنها معمولة لما قبلها، وهي وما بعدها في تأويل اسمٍ يحكم عليه برفع أو نصب أو جر.

واعتبر ابن جنّي، بأن يقع في موضعها ذاك.

---

(١) (إلى) ساقط من: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٧٤، والعيني ٢: ٢٢٢، والأشموني ١: ٢٧٥، اللسان (سنا). السنا: الضوء. والسرى: السير ليلاً.

(٤) (أو الفعل وحده) ساقط من: ع.

(٥) (يكون) في: ع.

«وذلك بأن تقع[١] فاعلة أو مفعولة، وبعد (لو، ولولا)؛ لأنها بعد (لو) فاعلة، وبعد (لولا) مبتدأة، التُزِمَ إفرادُها، ومجرورةً، وبعد (حتى) الجارة والعاطفة، وبعد (مُذْ)/ نحو: بلغني أنّ زيداً قائمٌ، وعلمتُ أنّك جالسٌ، ولو أنّهم، وفلولا أنه، وذلك بأنهم قالوا: وعجبتُ من أحوالك حتى أنك تفاخرني، وعرفتُ أمورك حتى أنك صالحٌ، وما رأيتُه مذ أن الله خلَقني» [١٠٥]

من مواضع (أن) المفتوحة أن تقع فاعلة، كقولك: بلغني أنَّ زيداً قائمٌ، لأنه في معنى بلغني قيامُ زيدٍ، أو مفعولة، كقولك: علمت أنّك جالسٌ، أي: علمتُ جلوسَك. وكذلك إذا وقعت بعد ظننت، كقولك: ظننت أنّك قائمٌ.

قال سيبويه[٢]: (أن) وما بعدها سدَّت مسدَّ مدلولي (ظننت).

وقال أبو الحسن[٣]: (أن) وما بعدها في موضع المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف فالتقدير: ظننتُ قيامَك كائناً أو حاضراً. وبعد (لو) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾ [البقرة: ١٠٣] و﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥].

قال المبرد[٤]: إنها مرفوعة بأنها فاعلة[٥] فعل محذوف فإنك إذا قلت: لو أنَّ زيداً جاء لأكرمته، تقديره: لو وقع مجيء زيد لأكرمتُه. وهذا رأي الزمخشري[٦]، وهو الذي ذكره في هذا المختصر، لأن الموضع للفعل، فإذا وقع فيه اسم أو ما هو في حكم الاسم كان على إضمار فعل وتقديره. وجعلها أبو سعيد مبتدأه قد نابت[٧] عن الفعل إذا كان خبرها فعلاً، وأجاز: لو أنّ زيداً قام لأكرمتُك، ولم يجز: لو أن زيداً قائمٌ لأكرمتُك.

---

(١) (يقع) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٦٤.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٠.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٦٠.

(٥) (فاعل) في: ع.

(٦) كما في المفصل ٣٢٣.

(٧) (ناب) في: ع.

وبعد (لولا) كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

فإن ما بعد (لولا، وإن) كان جملة من مبتدأ أو خبر في التقدير لكن المفرد ملتزم الوقوع فيه، ولا يظهر فيه خبره، فكان الموضع للمفرد. فعند البصريين هي مبتدأة. وعند الكوفيين مرتفعة بـ(لولا)[1].

وعلل أبو علي[2] فتحها بعد (لولا) بأن الموضع مختص بالاسم. وفي هذا المختصر إشعار به، ولعلّه بنَى ذلك على الأغلب، فإنه قد أنشد في بعض كتبه لأبي ذؤيب:

٢٦٤- أَلا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهَا   فَقُلْتُ بَلَى لَولا يُنَازِعُني شُغْلِي[3]

فدخل (لولا) على الفعل.

وأن تقع مجرورةً إمّا بحرف جر، كقولك: زرتُك لأنك تكرمُني، قال تعالى[4]: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وأمّا بإضافة اسم إليها، كقولك: جئتُ مِنْ أجل أنك تحبني.

وقوله: وبعد (حتى) الجارة كالمكرر؛ لأن قوله: ومجرورة، يغني عنه، لكنه أراد أن يذكر حالها بعد (حتى) في جميع أقسامها، أمّا (حتى) الابتدائية فقد تقدم أنه تقع بعدها المكسورة. وأمّا (حتى) الجارة فتقع بعدها المفتوحة، تقول: عجبتُ من أحوالك حتى أنّك تفاخرني، أي: حتى المفاخرة إلى هذه الحالة. وكذلك بعد (حتى) العاطفة كقولك: عرفتُ أمورك حتى أنك صالحٌ، أي: حتى صلاحك؛ لأن (حتى) في العطف لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها، والصلاح من جملة الأمور، وأن يقع بعد (مذ) كمسألة الكتاب[5]

---

(١) عقد في الإنصاف ١: ٧٠ مسألة في (القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا).

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١٣٠.

(٣) البيت في ديوان الهذليين ١: ٣٤، وشرح السكري ١: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٨: ١٤٦، والمغني ١: ٣٠٦، والهمع ١: ١٠٥، والدرر ١: ٧٧ والخزانة ٤: ٤٩٨. ينازعني: يجاذبني. المعنى: لو يُخَلِّيني شُغلي وما أريد لجزيتكِ وأَضْعَفْتُ. وذكر ابن هشام في المغني أن (لولا) في هذا البيت كلمتان بمنزلة قولك (لو لم).

(٤) (الله تعالى) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٤٦٢.

وهي: ما رأيته مذ أن الله خلقني، وذلك لأن (مذ) إن كانت حرف جر كانت لابتداء غاية الزمان، وذلك الزمان يضاف إلى (أن)، ولكنه حذف للعلم به، ولما بين المصادر والظروف من[١] التواشج والتشابك[٢] على ما سيأتي، فإنّ (مذ)[٣] وقعت مجرورة، والتقدير في الظاهر: ما رأيتُه مُذ خلقَ الله إيّاي. وفي التقدير: ما رأيتُه مذ زمنَ خلقَ اللهُ إيّاي. وإن كان اسماً مبتدأ فخبرها زمان أيضاً، كقولك: ما رأيته مذ يوم الخميس.

والزمان محذوف فـ(أنّ) في الظاهر في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، كما تقول: أمرك أنك تكرمنا و[٤]صدقتك أنّكَ تطعمُ المساكين.

وفي التقدير يضاف إليها، فثبت أنها مجرورة أو مرفوعة. ومن مواضعها ولم نذكره في المختصر قولك: زيدٌ قائمٌ كما أنّ عمرًا قاعدٌ، وأنت صديقي مثلُ ما[٥] أنّ أباكَ مكرمي، أي: أن الأمر حق لا مزية فيه. قال[٦] تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

قال سيبويه للخليل: يجوز أن تقول: زيدٌ قائمٌ كما عمرٌو قاعدٌ، فهلا أجزتَ كسر (إنّ) لأنها في موضع الجملة؟

فأجاب: بأنه ليس كلُّ موضع يحسنُ فيه المبتدأ والخبر يحسن فيه (إن) المكسورة، ألا ترى أنك تقول: أين زيدٌ واقفٌ؟ وكيف زيدٌ صانعٌ؟ واليوم زيدٌ راحلٌ[٧].

---

(١) (من التشارك والتواشج) في: ع.

(٢) (والتشابك) ساقط من: ع.

(٣) (مذ) ساقط من: ع.

(٤) لا واو في: ع.

(٥) (ما) ساقط من: ع.

(٦) (قال الله) في: ع.

(٧) عبارة سيبويه ٣: ١٤٥ هارون هكذا: «وسألته هل يجوز: هذا حقٌّ كما أنك هاهنا هل يجوز على حدّ قوله: كما أنت هاهنا؟ فقال: لا؛ لأن (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع، ألا ترى أنك لا تقول: يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ، ولا كيف إنّك صانعٌ. فـ(كما) بتلك المنزلة».

ولا يجوز أن يوقع فيه (إن) المكسورة، فتقول: أين إن زيداً واقفٌ؛ لأن قبل الدخول أن يصح عمل الإخبار فيه في الظروف المتقدمة على المبتدأات، فإذا أدخلت (إن) المكسورة لم يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يقع فيها/ كلها إلا (أن) المفتوحة، فتكون[1] هي وما بعدها في تأويل المصدر، والظروف المتقدمة أخبار. [١٠٦]

(تنبيه):

إذا وقعت (أن) المفتوحة معمولةَ حرف الجر[2] جاز حذفُ حرف الجر، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ[3]﴾ [البقرة: ٢٥].

أراد (بأن لهم) بدليل قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧] فحذف الباء لطول الكلام بـ(أنّ) ومعمولها.

فعند الخليل[4] (أن) في موضع جر؛ لأن حرف الجر المحذوف في تقدير الثابت. وعند سيبويه أنها في موضع نصب بالفعل، إذ ليس لحرف الجر من القوة ما يعمل مضمراً، ويلحق بها (أن) الخفيفة المصدرية.

فإذا قلت: ملتُ إلى أن تزورني، ورغبتُ في[5] أن أصحبك، جاز: ملت أن تزورَني، ورغبت أن أصحبك؛ لطول الكلام، فإن كان موضعه المصدر كقولك: ملتُ إلى زيارتك، ورغبتُ في صحبتك، لم يجز حذفُ حرف الجر؛ إذ لا استطالة فيه.

---

(١) (فيكون) في: ع.

(٢) (جر) في: ع.

(٣) و(عدن) في: ع وهو خطأ (تجري من تحتها الأنهار) في: ع.

(٤) هو «الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، أو الفرهودي، أبو عبد الرحمن»، وهو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عنه، وكلما قال سيبويه (وسألته) أو (قال) من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. وأخذ عنه النضر بن شميل، وهو أول من استخرج علم العروض، وضبط اللغة، قيل: له كتاب العين. الفراهيدي نسبة إلى بطن من الأزد، والفرهودي نسبة إلى حيّ من الأزد (ت١٧٠هـ). انظر مراتب النحويين ٥٤، وإنباه الرواة ١: ٣٤١، وبغية الوعاة ١: ٥٥٧، والأعلام ٢: ٣٦٣.

(٥) (في) ساقط من: ع.

«ويجوز في قولك: أولُ ما أقول أنّي أحمدُ اللهَ، ومررتُ به فإذا أنه عبدٌ، الفتح والكسر»

من المواضع ما يحتمل الفتحَ والكسرَ. فمنها مسألةُ الكتاب[١] وهي (أولُ ما أقولُ أني أحمد الله) فإن فتحت كان الكلام تامًّا، فأول: مبتدأ مضاف إلى (ما) وأقول: صلة (ما) وأول: حدث؛ لأنه بعض ما يضاف إليه، وقد أضيف إلى المصدر، فكان في حكم المصدر، و(أن) وما بعدها[٢] في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، كأنك قلت: أولُ قولي، أي: مقولي حمداً لله، لأن حمدَ الله قولٌ، كما تقول: أول شأني أني خارج، لأن الخروج شأن وأمر، ولا يجوز: أولُ ما أقول أني أضرب زيداً؛ لأن (ضربَ زيدٌ) ليس بمقول.

وإن كسرت كان الخبر محذوفاً، لأن (أول) مبتدأ، وجميع ما بعده من تمامه؛ لأن قوله: إني أحمد الله، جملة محكية بالقول في موضع نصب به، والتقدير: أولُ قولي إني أحمد الله ثابت، أو حاضر، فقام طول الكلام مقام الخبر.

ومنها قولك: مررتُ به فإذا أنه عبدٌ[٣]، إن فتحت أردت المصدرَ، كأنك قلت: فإذا العبوديةُ واللؤمُ، وهو مبتدأ، وإذا: خبره، كما تقول: أمامي القتال، وتلقائي العبودية، أو يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: فإذا العبوديةُ ثابتةٌ، ويكون (إذا) حرفاً دالًّا على المفاجأة. وإن كسرت فقد رأيت نفسه عبداً، ويكون بمعنى الجملة، لأن (إذا) هذه يقع بعدها المبتدأ والخبر، كأنك قلت: فإذا هو عبدٌ.

أنشد سيبويه:

٢٦٥- وكنتُ أُرَى زيداً - كما قِيلَ - سَيِّداً ... إذا إِنَّــهُ عبــدُ القَفَــا واللَّهــازِمِ[٤]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٧١، وشرح ابن يعيش ٨: ٦١، والمغني ٢: ٤٦٣.

(٢) (وما بعدها المصدرية) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٧٢.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٧٢، والمقتضب ٢: ٣٥١، والخصائص ٢: ٣٩٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٧، ٨: ٦١، والشذور ٢٠٧، والأشموني ١: ٢٧٦ والخزانة ٤: ٣٠٣. أرى بمعنى أظن، متعد لثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل، وثانيها زيداً، وثالثها سيداً. عبد القفا، أي عبد قفاه، كما يقال: لئيم القفا وكريم =

رواه بالفتح والكسر.

فإن قلت: هلا أوجبتم الفتح، فإن الموضع لا يقع فيه إلا المبتدأ؟ قلت: (إذا) ظرف والقياس يقتضي إضافتها إلى[١] الجملتين كـ(حيثُ)، إلا أنه لما دخلها معنى المفاجأة، منع[٢] من وقوع الفعل بعدها، وذلك أمر عارض.

ومنها قولك[٣]: علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، فالفتح على جعله مفعولاً، والكسرُ على جعل (علمت) في مذهب القسم وتلقيه بـ(أنْ) كما يتلقى باللام، قال[٤]:

٢٦٦ - ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُها[٥]

ومنها قولُك: زيدٌ قائلٌ أنك تُحسن إليه، فالكسر على أنه محكيٌّ بالقول، والفتح إما على جعل (قائل) بمعنى ظانّ، على لغة بني سليم، أو على حذف حرف الجر، والمحكي محذوف، كأنك قلت: زيدٌ قائلٌ إنك جوادٌ لأنك تحسنُ إليه.

«ولا تدخل (إنّ) على (أنّ) إلا مع الفصل، كقولك: إنّ عندي أنّك عالمٌ»

إنّ وأنّ: حرفا تحقيق فلا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول: إنّ أنك ذاهبٌ حقٌّ، وعلمت أنّ إنّك ذاهب حقّ؛ لأنا إذا منعنا الجمع بين (إن) واللام، لاتفاقهما في المعنى. مع أنهما مفترقان في اللفظ فلأن يمنع الجمع بين (إنّ وأنّ) مع اتفاقهما لفظاً ومعنى أولى، فإن

= الوجه. واللهازم: جمع لِهزِمة - بكسر اللام والزاي وهي بُضيعة في أصل الحنك الأسفل. وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز. المعنى: كنت أظن زيداً سيداً شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه لئيم.

(١) (إلى) ساقط من: ع.

(٢) (منع) ساقط من: ع.

(٣) (قولك) ساقط من: ع.

(٤) نسب في الكتاب لـ«لبيد».

(٥) البيت من معلقته. انظر الكتاب ١: ٤٥٦، والخزانة ٤: ١٣، ٣٣٢، والعيني ٢: ٤٠٥، والهمع ١: ١٥٤، والدرر ١: ١٣٧، والأشموني ٢: ٣٠. وشرح الأنباري للقصائد السبع ٥٥٧، وشرح النحاس للقصائد التسع ١: ٣٩٩ ورواية المعلقة (صادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها * إنّ .....) لا تطيش: لا تخطئ.

أردت ذلك فصلت بينهما، كما ذكرنا في اللام، فقلت: إنّ عندي أنّك عالم[١]، فإنّ واسمها وخبرها في تأويل اسم (إن) والظرف خبر.

«وتقول: إنّني وإنّي، وكذلك أنّ وكأنّ ولكنّ[٢]، ويجبُ ليتني، والكثير لعلّي»

/ إذا كان المبتدأ ضميراً لمتكلم المفرد المنفصل، كقولك: أنا ذاهبٌ، فأدخلت عليه [١٠٧] (إن) نقلته من صيغة المنفصل المرفوع إلى صيغة المتصل المنصوب، فقلت: إنني ذاهبٌ، وكذلك أنني، بالفتح، وكأنني، ولكنني، بإلحاق نون الوقاية، تشبيهاً لها بالفعل، وإبقاء للفتحة عليها، كما قالوا: ضربني، ويضربني[٣].

ولما كانت هذه الحروف كثيرة الاستعمال في الكلام، وفي آخرها نونان استجازوا التخفيف بحذف إحدى النونات، فقالوا: إنّي وأنّي، وكأنّي ولكنّي، وفي التنزيل: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] و﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] والأكثرون على أن المحذوف النون[٤] الوسطى؛ لأنها طرف الحرف.

وقيل: الأولى، لأنها ساكنة، فهي أضعف، وهو ضعيف؛ لأنها وسط الحرف. وقيل: هي نون الوقاية، لأنها زائدة، ولقولهم: لعلي، وأما (ليت)، فلا يجوز فيها حذف نون الوقاية؛ إذ ليس[٥] في آخرها نون ولا ما يشبه النون. وفي التنزيل: ﴿لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨] و﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

وجاء في الشعر (ليتي)، تشبيهاً بـ(أنى)؛ لأنها ناصبة مثلها. أنشد سيبويه لزيد الخيل[٦]:

---

(١) (قائم) في: ع.

(٢) (ولكن) ساقط من: ع.

(٣) (ويضربوني) في: ع.

(٤) (والنون) في: ع.

(٥) من (لأنها زائدة) إلى (إذ ليس) ساقط من: ع.

(٦) هو «زيد بن مُهَلْهِل، من طَيِّئ، أبو مُكْنِف»، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم وسماه رسول الله ﷺ: زيدَ الخير، (ت٩هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢٨٦، والسمط ١: ٦٠، والإصابة ٢: ٦٢٢، والخزانة ٢: ٤٤٨، والأعلام ٣: ١٠١.

٢٦٧ - كَمُنْيَـةِ جَـابِرٍ إذا قـال لَيْتـي   أُصَـادِفُه وأفقِـدُ بعـضَ مـالي(١)

وأما (لعلّ)، فالأكثر فيه (لعلّي)، بحذف نون الوقاية.

وفي التنزيل: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ (٢)﴾ [القصص: ٣٨] و﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] وذلك لأن اللام قريبة من مخرج النون، ولهذا يدغم فيها في نحو قوله: ﴿مِّن لَّدُنۡهُ﴾ [الكهف: ٢] فصار اجتماع اللامين والنون بمنزلة اجتماع ثلاث نونات، وقد جاء (لعلني)، وهو الأصل.

قال عُرْوَةُ بن الورد(٣):

٢٦٨ - ذَريني أطَـوِّفُ في الـبلادِ لَعَلَّنِـي   أُفِيـدُ غِنًـى فيـه لِـذِي الحَـقِّ مَحْمِـلُ(٤)

وتقول: إنَّنا، وإنَّا. وكأنّنا وكأنَّا، قال تعالى: ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧] وقرئ (إنَّنا) (٥)، وليس المحذوفة في (إنا) الثالثة، بلا خلاف لأنها بعض المضمر.

«وإذا خففت (إنّ) المكسورة و(أن) المفتوحة، و(كأنّ) جاز إعمالها والغاؤها»

الحذف والتخفيف في الحرف مما يأباه القياس، وقد جاء ذلك قليلاً، وأكثره فيما كان مضاعفاً، نحو إنّ وأخواتها ورُبَّ، لثقل التضعيف مع شبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، ولهذا لم يأت في (ثم)؛ لأنها غير مختصة بالأسماء، فأمّا (إن) المكسورة إذا خففت فالأكثر إلغاؤها؛ لأنها إنما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، وقد زال فصارت

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٨٦، والمقتضب ١: ٢٥٠، ومجالس العلماء ١٢٩، والنوادر ٦٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٩٠، ١٢٣، والخزانة ٢: ٤٤٦ والعيني ١: ٣٤٦، والهمع ١: ٦٤، والدرر ١: ٤١، والأشموني ١: ١٢٣، واللسان (ليت). المنية: واحدة المنى، ما يتمناه المرء. وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً ليقتله كما تمنى قبله مزيد أن يلقى زيداً، فتشابهت مناهما. ويروى (وأتلف جل مالي).

(٢) (لعلي أطلع) ساقط من: ع.

(٣) ديوانه ٦٢.

(٤) البيت في الإنصاف ١: ٢٢٧، ويروى (دعيني).

(٥) هي قراءة ابن عامر والكسائي. انظر الميسر في القراءات الأربعة عشرة ٣٨٣.

كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل، ولا يلزم ذلك في الفعل إذا خففت بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يعمل للفظه بل لمعناه، فتقول: إنْ زيدٌ لَقائمٌ. ويجوز إعمالها، فتقول: إنْ زيداً لمنطلق[١]، حكاه سيبويه[٢].

وقرئ: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ[٣]﴾ [يس: ٣٢] و﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[٤]﴾ [هود: ١١١] بالنصب، والتخفيف تشبيهاً لها بفعل حذف بعض حروفه، وبقي عمله[٥]، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، ولم أُبَلْ زيداً[٦].

وأمّا (أنَّ) المفتوحة، فإذا خففت لم تلغَ عن العمل بالكلية[٧]، ولا يصيرها التخفيف حرفَ ابتداء، إنما ذلك في المكسورة، بل لا بد من أن تعمل إمّا ظاهراً وإمّا مقدّراً، وذلك لأن اتصال المفتوحة بما بعدها أشدُّ من اتصال المكسورة؛ لأن اتصال المكسورة بما بعدها ليس إلا اتصال العامل بالمعمول، فجاز أن يفارقها العمل ويخلص حرف ابتداء، وللمفتوحة مع ذلك اتصال الصلة والموصول[٨]، فإنّ ما بعد المفتوحة صلةٌ

---

(١) (منطلق) في: ع.

(٢) في الكتاب ١: ٢٨٣ (حدَّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطَلِقٌ، وأهل المدينة يقرؤون: وإنْ كُلاً لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّك أعمالَهم. يخفِّفون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ، وذلك لأن الحرفَ بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عملُه كما لم يغيّر عملُ: لم يكُ ولم أُبَلْ، حين الحذف).

(٣) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة «وإن كل لَمّا» بتشديد (لما) وخفف باقي السبعة. فمن شدد فعلى أن (إن) نافية، و(كل) مبتدأ وخبره (جميع) و(لما) بمعنى (إلا). ومن خفف فعلى أن (إن) مخففة من الثقيلة مهملة و(ما) زائدة للتأكيد، واللام فارقة، أي: إن كل لجميع. انظر القرطبي ١٥: ٢٤، والبحر ٧: ٣٣٤، وحاشية الجمل ٣: ٥١١، والإتحاف ٣٦٤ و(كلا) في د، ع ولم أعثر على نص بقراءة النصب.

(٤) الإعمال والتخفيف قراءة نافع وابن كثير، وقرأ أبو بكر عن عاصم نحوها إلا أنه لم يشدد ميم (لما) دونها. وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (إن) وتخفيف (لما)، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بتشديد (إنّ ولمّا) جميعاً. انظر حجة القراءات ٣٥٠، والإتحاف ٢٦٠.

(٥) (جملة) في: ع.

(٦) (زيد) في: ع.

(٧) (بالكلية) ساقط من: ع.

(٨) (بالموصول) في: ع.

لها، فلم يبطل عملها بالكلية، فلا بد لها من اسم مقدر محذوف تعمل فيه، وهو ضمير الشأن، فإن لم يكن فيها مضمر أعملتها فيما بعدها كقوله:

٢٦٩ - فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَألتِني　　فِراقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صَديقُ[١]

فالكاف في موضع نصب بأنه اسم (إن) وقال آخر[٢]:

٢٧٠ - بأنْكِ الربيعُ، وغَيْثٌ مَرِيعٌ　　وقدماً هُناكَ تكونُ الثُّمالا[٣]

وحكي: أظنُّ أنْك قائم، وأحسبُ أنه ذاهب، وهو قليل.

قال سيبويه[٤]: وليس هذا بالجيد، ولا بالكثير، يعني إعمالها ظاهراً فيما بعدها.

وأمّا (كأنّ) إذا خففت فحالها كحال (أن) المفتوحة إذا خففت، فالأجود إبطال عملها ظاهراً، لنقض لفظها بالتخفيف، فيكون فيها ضمير الشأن، فتقول: كأنْ زيداً أسدٌ،

---

(١) البيت في المنصف ٣: ١٢٨، والإنصاف ٢٠٥، والمقرب ١: ١١١، والمغني ١: ٢٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٣، والعيني ٢: ٣١١، والهمع ١: ١٤٣، والدرر ١: ١٢٠، والأشموني ١: ٢٩٠، والخزانة ٢: ٤٦٥، ٤: ٤٥٢، واللسان (حرر، صدق) يفخر بالكرم، فلو سألته زوجتُه الفراق مع حبّه لها أجابها إليه، كراهةَ ردِّ السائل. ويريد بيوم الرخاء قبلَ إحكام عقد النكاح بدليل البيت بعده:

فما رُدَّ تزويجٌ عليه شهادةٌ　　ولا رُدَّ من بعدِ الحِرارِ عتيقُ

ويروى (طلاقك).

(٢) القائل عمرة (أو جنوب) بنت العجلان، ترثي أخاها عمراً ذا الكلب، وينسب لكعب بن زهير أيضاً.

(٣) البيت في الإنصاف ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ٨: ٧٥، والمغني ١: ٢٩، والتصريح ١: ٢٣٢، والأشموني ١: ١٩١، والخزانة ٤: ٣٥٢. الثمال: الغياث. (ثماماً) في: ع. ويروى

بأنّكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ　　وأنّكَ هُناكَ تكونُ الثُّمالا

ويروى:

بأنّكَ كنتَ الربيعَ المغيثَ　　لمن يعتريكَ وكنتَ الثُّمالا

وروي (بأنّك) وحينئذ لا شاهد فيه.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٧٣، ٧٥.

والمراد: كأنه زيد أسد/ أي: الشأن والحديث؛ وذلك لأن (كأنّ) تغير المبتدأ[١] لفظاً [١٠٨] ومعنًى، فلم تهمل[٢] مطلقاً، قال:

٢٧١- ونَحْـــرٍ مُشْـــرِقِ اللـــون   كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ[٣]

ويروى: كأن ثدييه، على الإعمال، كما قال:

٢٧٢- كـــأَنْ وَرِيدَيْـــه رِشـــاءُ خُلْـــبِ[٤]

وأما (لكنّ) إذا خففت، فيبطل عملُها، وتقع في حروف[٥] العطف، ومعنى الاستدراك باق بحاله، وقد عرفت مما ذكرنا أن قوله في المختصر: جاز إلغاؤها في (إن) المكسورة خفيفة، وفي (أن) المفتوحة، و(كأن) مؤول، والمراد إلغاؤها ظاهراً.

«والمكسورة المخففة إذا أهملت لزم[٦] خبرها اللام، كقوله: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] و﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٨] وتسمى اللامَ الفارقةَ؛ لأنها فرقت بين المخففة والنافية»

(إن) المكسورة إذا خففت وأهملت، فإن دخلت على اسم كان مبتدأ، ولزم المجيء

---

(١) من (لنقض لفظها) إلى (تغير المبتدأ) ساقط من: ع.

(٢) (يهمل) في: ع.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٢٨١، ٢٨٣، والمنصف ٣: ١٢٨، والمحتسب ١: ٩ والإنصاف ١٩٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٣٧، ٢: ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٨: ٧٢، وشرح الشذور ٢٨٥، والعيني ٢: ٣٠٥، والهمع ١: ١٤٣ والدرر ١: ١٢٠، والخزانة ٤: ٣٥٨، والأشموني ١: ٢٩٣، والصحاح ٥: ٢٠٧٣ (انن). ويروى (ووَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ) النحر: الصدر، أو أعلاه، أو موضع القلادة منه. والحُقّ، بالضم: وعاء ذو غطاء ينحت من الخشب والعاج.

(٤) الرجز لرؤبة، وهو من ملحقات ديوانه ١٦٩، وفي الكتاب ١: ٤٨٠، والمقتضب ١: ٥٠، والإنصاف ١: ١٩٨، وشرح ابن يعيش ٨: ٧٢، ٨٣، والمقرب ١: ١١٠، والعيني ٢: ٢٩٩، والخزانة ٤: ٣٥٦، والجنى الداني ٥٢٣، الصحاح ٥: ٢٠٧٣ (أنن) واللسان (خلب). الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشاء: الحبل. والخُلْب: الليف. ورشاء، كذا وردت بالإفراد، وهو جائز، فقد يخبر بالمفرد عن المثنى، ويروى (رشاءا) بالتثنية.

(٥) (حرف) في: ع.

(٦) (الزم) في: ع.

باللام المؤكدة في خبره، كقولك[١]: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، وتسمى[٢] هذه اللام الفارقة، ولام الفصل؛ لأنها تفصل[٣] بين المخففة من الثقيلة، وبين النافية؛ إذ النافية لا يلزمها اللام، كقوله: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] و﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] وهذه تلزمها وفي التنزيل: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] و﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] و﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

والتقدير: فعليها حافظ، وما: زائدة، وكذا في غيرها، هذا إذا قرئ بتخفيف لما، فإن قرئ بالتشديد كان (إن) نافية بمعنى (ما)، و(لما) بمعنى (إلا)، كقوله: عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبك سوطاً[٤].

وإن دخلت على فعل، فعند البصريين لا يكون ذلك الفعل إلا من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، مثل كان وظننت وأخواتها؛ لأن أصلها الدخول على المبتدأ والخبر، فلما لم يمكن[٥] ذلك، دخلت على عاملها ليكون دخولها عليه كدخولها عليها. وفي التنزيل: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا[٦]﴾ [الإسراء: ١٠٨] ﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: ١٦٧] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١].

وأجاز الكوفيون دخولها على غيرها من الأفعال، ورووا عن العرب: إن تزينك لنفسك، وإن تشينك لهيه[٧]، وأنشدوا قول عاتكة بنت زيد بن نُفيل[٨]:

---

(١) (وكذلك) في: ع.

(٢) (يسمى) في: ع.

(٣) (يفصل) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٧٥.

(٥) (يكن) في: ع.

(٦) (وإن) في: د. وهو خطأ.

(٧) انظر الأصول في النحو ١: ٢٦٠، وشرح ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٦ (يزينك .. يشينك) في: ع.

(٨) قرشية، شاعرة صحابية كانت من المهاجرات، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق كانت حسناء جميلة، وبعد موته تزوجها عمر بن الخطاب، وهو ابن عمها، وبعد استشهاده تزوجها الزبير بن العوام، وبعد

٢٧٣ - غَدَرَ ابنُ جُرموزٍ بِفارسِ بُهْمَةٍ ... لا طائش رَعِشِ السنانِ ولا اليدِ
شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... وجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ(١)

وهو عند البصريين من قبيل الشاذ.

واختلفوا في هذه اللام، فذهب قوم إلى أنها اللام التي تدخل في خبر (إن) المشددة للتأكيد، نحو: إنّ زيداً لَقائمٌ، إلا أنها إذا كانت مشددة لم يلزم اللام، وإن خففت لزمت، فاللام أفادت التأكيد، والفصل بينها وبين النافية.

وذهب قوم: إلى أن هذه(٢) ليست تلك؛ لأن تلك لام ابتداء(٣)، تعلق الفعل عن العمل، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، كقولك: اعلم لزيدٌ منطلقٌ، وهذه قد تجاوزت الأفعال إلى ما بعدها، فعملت فيه، نحو: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦] و(إنْ قَتَلْتَ لمسلماً) وليست هي الداخلة على الفعل للقسم، لأن تلك إذا دخلت على الفعل المضارع يلزمه إحدى النونين غالباً، وهذه لا يلزمها، كقوله: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ [الفرقان: ٤٢] ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: ١٦٧].

مقتله خطبها عليُّ بن أبي طالب فأرسلت إليه: إني لأضِنُّ بابن عم رسول الله ﷺ عن القتل (ت نحو ٤٠هـ). انظر الإصابة ٨: ١١، والخزانة ٤: ٣٥١، والأعلام ٤: ٧.

(١) البيت الأول مركب من بيتين وهما:

غدرَ ابنُ جرموزٍ بفارس بُهمَةٍ ... يومَ اللقاء وكان غير معرِّدِ
يا عَمْرُو لو نَبَّهتَه لوجدتَه ... لا طائشاً رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ

وعاتكة في هذه الأبيات ترثي زوجها الزبير، والخطاب لقاتل الزبير (عمرو بن جرموز) بعد منصرفه من وقعة الجمل. انظر المحتسب ٢: ٢٥٥، والمقرب ١: ١١٢، والإنصاف ٢: ٦٤١، والمغني ١: ٢١، وشرح ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٢، والعيني ٢: ٤٧٨، والهمع ١: ١٤٢، والدرر ١: ١١٩، والأشموني ١: ٢٩٠، والخزانة ٤: ٣٤٨. والشاهد استدل الكوفيون بالبيت الثاني على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة.

(٢) (أنها) في: ع.

(٣) (اللام لام الابتداء) مكان (لام ابتداء) في: ع.

وذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) في جميع ذلك بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى إلا، فإذا قلت: إن زيد لقائمٌ، فالمعنى: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وهو فاسد، وإن ساعدهم المعنى، إذ لا عهد لنا باللام يكون بمعنى (إلا) ولو جاز ذلك لجاز: قام القوم[١] لزيداً، على معنى إلا زيداً، وذلك لا يجوز بالاتفاق، وإن أعملت (إنْ) المخففة فأنت في إتيان اللام مخير، تقول: إنْ زيداً منطلقٌ، وإنْ زيداً لمنطلقٌ؛ لأنها بالعمل فارقت النافية فلم يلزم اللام، ولا يجوز دخولها حينئذ على الفعل لأن عوامل الأسماء لا تلي الأفعال.

[١٠٩] «والمفتوحة المخففة إذا وليها/ الفعلُ فلا بدّ من: قد، أو السين، أو سوف، في الواجب، ومن: (لن) أولاً أو (لم) في المنفي[٢]، مثل: علمت أن قد خرجت، و(علمَ أنْ سيكونُ)، و(أفلا يَرَوْن ألّا يرجعُ إليهم قولًا). وبينها وبين الفعل ضميرُ الشأن مقدر واجب الإضمار»

قد ذكرنا أن (أن) المفتوحة إذا خففت لم تلغَ عن العمل بالكلية، بل لا بدّ من أن تعمل، إمّا ظاهراً أو مقدراً، فمتى رفعت الاسم بعدها وجب ضمير الشأن والجملة في موضع رفع بأنها خبره، فإذا قلت: علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، فتقديره: أنه زيدٌ قائمٌ، فخفف (أن)، وحذف الضمير حذفاً لازماً.

ثم هذه المخففة إن دخلت على الاسم، لم يحتج إلى العوض، إذ لم يلحقها إلا تغيير[٣] واحد، وهو الحذفُ، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ[٤]﴾ [النور: ٩]

---

(١) (اليوم) في: ع.

(٢) (ولم في النفي) في: ع.

(٣) (تغير) في: ع.

(٤) قرأ نافع (أنْ) خفيفة (غَضِبَ) بكسر الضاد وفتح الباء (اللهُ) فاعل. قال سيبويه: ها هنا هاء مضمرة، و(أنْ) خفيفة من الثقيلة، المعنى: أنه غضب الله عليها. وقرأ الباقون: (أنَّ غَضَبَ الله عليها) انظر السبعة ٤٥٣، وحجة القراءات ٤٩٦، والبحر ٦: ٤٣٤، والإتحاف ٣٢٢.

فيمن قرأ بالتخفيف والرفع، والمراد أنه غضب الله عليها. و[1] قال[2]:

٢٧٤ - في فِتيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[3]

أي: أنه، وكلُّ مَنْ: مبتدأ، وهالك: خبر مقدم.

وفي النفي لن أو لا أو لم لما ذكرنا، وفي التنزيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥].

وقوله: (وبينها وبين الفعل ضميرُ الشأن) لا اختصاص لثبوت ضمير الشأن فيه بدخولها على الفعل، فإنّا قد بينا أنها إذا أهملت ففيها ضمير الشأن سواء دخلت على الاسم أو الفعل[4].

وإن وليها فعل فقد لحقها تغييران الحذفُ وإيلاؤها ما لم تكن[5] تليه، وهي مثقلة فأتوا بشيء يكون عوضاً من المحذوف، وجابراً للوهن اللاحق من التغييرين[6] وذلك في الواجب (قد) أو[7] السين أو سوف؛ لاختصاص هذه الثلاثة[8] بالفعل الموجب ولم يأتوا

---

(١) لا واو في: ع.

(٢) هو الأعشى، الديوان ٥٩، ورواية عجزه (أن لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢: ١٢٣، والخصائص ٢: ٤٤١، والمنصف ٣: ١٢٩، والمحتسب ١: ٣٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢، والإنصاف ١٩٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٧١، ٧٤، والخزانة ٣: ٥٤٧، ٤: ٣٥٦. وعلى هامش (د): هكذا أنشده الشيخ وغيره.

وأفاد في الخزانة ٣: ٥٤٧ أن السيرافي نقل عن مَبْرَمان أن هذا المصراع وهو (أن هالك كل من يحفى وينتعل) معمول، أي: مصنوع، والثابت المروي (أن ليس يدفعُ عن ذي الحيلة الحيَلُ) وقال ابن المستوفي: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شكّ أنّ النحويين غيّروه، ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعاً، وحكمه أنْ يقع بعد أن المثقلة منصوباً فلما تغيَّر اللفظ تغيَّر الحكم. والشاهد في الروايتين واحد وهو إضمار الهاء في (أن). (أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل).

(٤) من (أي أنه) إلى (الاسم أو الفعل) ساقط من: ع.

(٥) (يكن يليه) في: ع.

(٦) (التعرير) في: ع.

(٧) واو في: ع.

(٨) (الثلاث) في: ع.

بـ(أن) المصدرية، لئلا يجمعوا بين مثلين، تقول: عرفتُ أنْ قد قام زيدٌ، وأن سيقومُ زيدٌ، وأن سوف يقومُ زيد.

وفي التنزيل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال أبو صخر الهذلي(١):

٢٧٥- فَتَعَلَّمِي أنْ قَدْ كَلِفْتُ بكُمْ ... ثُمَّ افْعَلِي ما شِئْتِ عَنْ عِلْمِ(٢)

وحال (كأن) إذا خففت كحال (أن) المفتوحة المخففة.

وفي التنزيل: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] وقال جميل(٣):

٢٧٦- كأنْ لم نُحارِبْ يا بُثَيْنَ لو انها ... تَكَشَّفُ غُمَّاها وأنتِ صديقُ(٤)

وأنشد أبو سعيد:

٢٧٧- أفي اليومِ تقويضُ الأحبةِ أوْ غَدِ ... ولمّا تَبِنْ وجهاً لهم وكأنْ قَدِ(٥)

أراد: وكأنه(٦) قد أَبَنْتَ.

وأما قول النابغة الجَعْدِي(٧):

---

(١) هو «عبد الله بن سلمة السَّهْمِيّ، من بني هذيل بن مدركة» من شعراء الدولة الأموية. انظر السمط ١: ٣٩٩، والخزانة ١: ٥٥٥، والأعلام ٤: ٢٢٣ (الصخر) في: ع.

(٢) البيت في شرح السكري ٢: ٩٧٥ برواية (فاستَيْقِنِي) مكان (فتعلمي)، وفي شرح ابن يعيش ٨: ٧٦.

(٣) هو «جميل بن عبد الله العُذري القضاعي، أبو عمرو»، من عشاق العرب، وصاحبته بُثَيْنَةُ، وهما جميعاً من عُذْرَةَ (ت٨٢هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٤٣٤، والسمط ١: ٢٩، والأعلام ٢: ١٣٤.

(٤) الديوان: ٧٥. وهو في الكامل ١: ٩٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٣٤٧.

(٥) البيت لعُبيد الله بن عتبة بن مسعود، وهو في الزاهر ١: ١١٢، ٢: ٣٧٩.

(٦) (أرادوا كأنه) في: ع.

(٧) هو «قيس بن عبد الله الجعدي العامري، أبو ليلى» شاعر مفلق، صحابي، معمر (ت نحو ٥٠هـ) في أصبهان. انظر السمط ١: ٢٤٧، والإصابة ٦: ٣٩١، والأعلام ٦: ٥٨.

٢٧٨- قُرومٌ تَسامَى عند بابِ دِفَاعُهُ   كَأَنْ يُؤْخَذُ المَرْءُ الكريمُ فَيُقْتَلاَ[١]

والقوافي منصوبة، فرواه سيبويه (كأن يؤخذُ) بالرفع، والتقدير كأنه يؤخذ فيكون الألف في (يقتلا) بدلاً من النون الخفيفة ويكون قد ألحقها في الواجب، ولم يأت بـ(قد) مع (كأن) للضرورة.

ورواه المازني: (يؤخذ) بالنصب، فتكون (أن) مصدرية[٢]، دخلت عليها كاف التشبيه، و(يقتل) معطوفاً على (يؤخذ)، والألف للإطلاق، كأنه قال: كأخذ الكريم وقتله.

«وتلحق (ما) إنّ وأخواتها فتكفهنَّ عن العمل، ويلين[٣] الجملتين»

تدخل (ما) على هذه الحروف، فتقول: إنّما، وأنّما، وكأنّما، ولكنّما، وليتما، ولعلما، فتكفهنّ عن العمل؛ لزوال شَبَهِهِنَّ بالفعل بسبب التركيب، ولزوال الاختصاص بالأسماء عنهن، فإنهن قد صرنَ حروف ابتداء، يقع بعدهنّ الابتداء والفعل.

وأما إنّما وأنّما فحكمها[٤] حكم (إن، وأن) بكسرهما في الموضع الذي تكسر فيه (إن) وبفتحها في الموضع الذي تفتح فيه (أن).

ويجوز الأمران حيث يجوز إن في أن، فإنما المكسورة تقديرها تقدير الجمل كما كانتْ (إن) المكسورة كذلك.

وفائدة التركيب الحصر، فإن (ما) زادت تأكيداً على تأكيدها، فأفادت حصر الحكم في المحكوم عليه، أو حصر المحكوم عليه في الحكم، فآل معنى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] إلى: ما الله إلا إله واحد، نحو: لا إله إلا الله.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٧٠، وهو في ديوانه ١٣١. وصف قوماً اجتمعوا لدى باب ملك محجَّب للتخاصم، وجعل دفاع الحجاب لمن وقفوا وحجبوا شبيهاً بأن يؤخذ الرجل الكريم ثم يقتل. والقروم: السادة، وتسامى: تتسامى وترتفع، بمعنى يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته.

(٢) (المصدرية) في: ع.

(٣) (تلين) في: ع.

(٤) (فحكمها) في: ع.

وكذلك: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧، النازعات: ٤٥] والاختصاص فيها يقع مع المتأخر، فإذا قلت: إنما هذا لك، فالاختصاص في (لك) أي: هذا لك[1] لا لغيرك.

وإذا قلت: إنما لك هذا، فالاختصاص في هذا، أي ليس لك إلا هذا، وفي التنزيل: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وكذلك إذا وقع بعدها فعلٌ ويكون معناه: إن ذلك الفعل لم يوجد، أو لا[2] يوجد إلا من ذلك الفاعل، أو في ذلك المفعول، فإذا قلت: إنما ضربَ عمرًا زيدٌ، فالاختصاص في الضارب أي: لم يضربْ عمرًا غيرُ زيد.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] و[3]﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩] أي: لا يخشى، ولا يتذكر غيرهم[4].

/ وقال الفرزدق[5]: [١١٠]

٢٧٩- أنا الضَّامِنُ الرّاعي عَلَيْهِم وإنّما يُدافِعُ عن أحسابِهِمْ أنا أو مِثْلي[6]

أي: ما يدافع عن أحسابهم[7] إلّا أنا، فـ(أنا) فاعل (يدافع). وإذا[8] قلت: إنّما ضربَ زيدٌ عمرًا، فالاختصاص في المضروب، أي: لم يضرب زيدٌ غيرَ عمرٍو. و[9] في

(١) (أي هذا لك) ساقط من: ع.

(٢) (أو لا يوجد) ساقط من: ع.

(٣) لا واو في: ع.

(٤) (الا غيرهم) في: ع.

(٥) ديوانه ٢: ١٥٣.

(٦) البيت في المحتسب ٢: ١٩٥، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٥، ٨: ٥٦، ومعاهد التنصيص ١: ٨٩، والمغني ١: ٣٤٢، والعيني ١: ٢٧٧، والهمع ١: ٦٢، والدرر ١: ٣٩، والأشموني ١: ١١٦. يروى الشطر الأول (أنا الذّائدُ الحامي الذّمارَ وإنما).

(٧) (أنا أو مثلي أي ما يدافع عن أحسابهم) زيادة من: ع بعد (أحسابهم).

(٨) (وإنما) في: ع.

(٩) لا واو في: ع.

التنزيل: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وتقول: «حسبتك إنّها أنت عالم» فلا تكون (إنها) إلا مكسورة، لأن المفتوحة مصدرٌ، والمفعول الثاني من مفعولي هذه الأفعال هو الأولُ إذا كان مفرداً، وليس المصدر بالكاف في (حسبتك). وقال كُثير:

٢٨٠ - أَراني ولا كُفْـرَانَ للهِ إنّـما   أُواخِـي مـن الإِخْـوَانِ كُـلَّ بخيـلِ[١]

تكسر فيه (إن) لا غير، وإنها المفتوحة تقدير المفردات، وهي وما بعدها في تأويل المصدر، كما كانت (أن) كذلك، فتقع حيث تقع تلك، تقول: أولُ أمرك أنّما تجلس، كما تقول: أولُ أمرك أنّك تجلس. قال تعالى: ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠، والأنبياء: ١٠٨، وفصلت: ٦] فـ(أنما) في موضع رفع؛ لأنها مفعول[٢] لم يسم فاعله.

وقال الشاعر[٣]:

٢٨١ - أَبْلِـغِ الحـارثَ بـنَ ظَـالمِ المـو   عِـدَ والنـاذِرَ النُّـذْرَ عَلَيَّـا
أنّـما تَقتـل النِّيـامَ ولا تَقـ   ـتُلُ يَقْظَـانَ ذا سِـلاحٍ كَمِيَّـا[٤]

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٦٦، والخصائص ١: ٣٣٨، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٥، والهمع ١: ٢٤٧، والدرر ١: ٢٠٥. يروى مكان الإخوان: الأقوام، الكفران: جحود النعمة، وضد الشكر، جعل تعلقه بالنساء خاصة، وهن موسومات بالبخل على الرجال، حكماً عامًّا في مواخاته لكل بخيل مبالغة، كأنه لا يواخي غيرهن.

(٢) (مفعول ما لم) في: ع.

(٣) هو ابن الإطنابة.

(٤) البيتان في الكتاب ١: ٤٦٥، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٦ كان الحارث بن ظالم المري قد توعده بالقتل، ونذر دمه إن ظفر به. الكمي: الشجاع المقدم الجريء. يشير إلى أن الحارث قتل خالد بن جعفر بن كلاب غيلة وهو نائم في قبته. فيقال: إنّ الحارث لما سمع هذا الشعر أقبل في سلاحه مستصرخاً عمرو بن الإطنابة، فلما بَعُدَ عن الحي قال: ألست يقظان ذا سلاح؟ قال: أجل. قال: فإني الحارث بن ظالم! فاستخذى له. ثم مَنَّ عليه الحارث وخلّى سبيله.

(السام) مكان (النيام) في: د. (السبام) في: ع.

فـ(أنما)[(١)] مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول الثاني لـ(أبلغ)، فهي في موضع المصدر؛ لأن المراد: أبلغه[(٢)] هذا القولَ.

ويجوز أن تقول[(٣)]: أولُ ما أقول أنّما أحمدُ الله، إنما أحمد الله[(٤)]، بالفتح والكسر كما تقدم في (إن). ويجوز أن تعمل إنّما وأنّما، فتقول: إنّما زيداً قائمٌ، وعلمتُ أنّما عمرًا خارجٌ، تجعل (ما) [(٥)] فيهما زائدة[(٦)]، على حد زيادتها في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً [(٧)]﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأمّا كأنما، ولكنّما، وليتَما، ولعلما، فالإعمال فيها أحسنُ منه في إنَّما وأنَّما لقوّة[(٨)] معنى الفعل فيها، وعدم تغير معناها، ألا ترى أن التشبيه والاستدراك والتمني والترجي على حالها فيها لم يتغير، وفي كأنّما وليتما ولعلما أقوى منه في لكنّما، لأنهنّ يغيرْنَ معنى الخبر في الجملة بخلاف لكنّما، وإلغاؤها حسنٌ، وحينئذ يوقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، قال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

وقال ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي[(٩)]:

٢٨٢- ولكنّما أهلي بِوادٍ أنيسُهُ ... ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[(١٠)]

---

(١) (وإنما) في: ع.

(٢) (أبلغ) في: ع.

(٣) (يقول) في: ع.

(٤) (أنما أحمد الله) ساقط من: ع.

(٥) (ما) ساقط من: ع.

(٦) (ما زائدة) في: ع.

(٧) (فما فوقها) في: ع.

(٨) (القوة) في: ع.

(٩) شاعر من بني تميم بن سعد بن هذيل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم، وليست له صحبة. انظر السمط ١: ١١٥، والخزانة ١: ٤٧٦، والأعلام ٣: ١١٣، (حرثة) في: ع.

(١٠) البيت في الكتاب ٢: ١٥، والمقتضب ٣: ٢٨١، وشرح ابن يعيش ١: ٦٢، ٨: ٥٧، والعيني ٤: ٣٥٠، وديوان الهذليين ١: ٢٣٧. يقول: أهلي بوادٍ ليس به أنيس، هم مع السّباع والوَحْش في بلدٍ قفْر. مثنى: اثنان اثنان، ومَوْحَد: واحد واحد.

وقال الفرزدق[١]:

٢٨٣ - أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قيسٍ لعلّما أضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا[٢]

وليست (ما) [٣] موصولةً؛ لأن القوافي منصوبةٌ. وقال سُوَيْد بن كُرَاع العُكلي[٤]:

٢٨٤ - تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نفسِكَ أبا جُعَلٍ لَعَلَّما أنتَ حالِمُ[٥]

وأما قول النابغة[٦]:

٢٨٥ - قالَتْ ألا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لنا إلى حمامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ[٧]

---

(١) ديوانه ١: ١٨٠ والرواية فيه: فربما أضاءت.. ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٤٢١، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٤، ٥٧، والمغني ١: ٣١٨، ٣٢٠، وشرح الشذور ٢٧٩، والهمع ١: ١٤٣، والدرر ١: ١٢٢، والأشموني ١: ٢٨٤. يهجوه بأنهم أصحاب حمير، لا أصحاب خيول.

(٣) (ما) ساقط من: ع.

(٤) هو من بني الحارث بن عوف، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام (ت نحو ١٠٥هـ). انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٣٥، والأعلام ٣: ٢١٥.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤١، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٤، ٥٨، ١٣١. يهزأ برجل توعده. تحلل: أي: من يمينك، وعالج: طلب منه أن يعالج ما ذهب من عقله، وتعاطيه ما ليس في وسعه. ثم يقول: إنك كالحالم في وعيدك إياي. والشاهد إلغاء (لعل) لأنها جعلت مع (ما) من حروف الابتداء.

(٦) ديوانه: ١٦. والرواية فيه (فيا ليتما).

(٧) البيت في الكتاب ١: ٢٨٢، والخصائص ٢: ٤٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٢، ٢٤١، والإنصاف ٤٧٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٥٤، ٥٨، والمغني ١: ٦٦، ٣١٦، ٣٤١، وشرح الشذور ٢٨٠، والخزانة ٤: ٢٩٧. يذكر النابغة زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت إلى سرب من القطا طائراً، وكان عدده ستاً وستين، فإذا ضم إليه نصفه في العدد، وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مئة كما يروون من قولها:

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه

ونصفه قديه تم الحمام ميه

ويروى (فقدي) وقد فيهما بمعنى حَسْب. كما يروى (أو نصفه) وهو كذلك في: ع.

فيروى[١] بنصب الحمام على إعمال (ليت) لبقاء معناها، أو على جعل (ما) زائدة، وبالرفع إمّا على الإلغاء، أو على جعل (ما) موصولة، ويكون التقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمام، فحذف العائد لطول الكلام، كما قرئ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ [٢]﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع[٣]، وكما قالوا: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً.

وقوله في المختصر: (إنّ) وأخواتها يؤذن بأن كلَّ واحد من هذه الحروف يسمى أختَ (أن)، وهذا غير مستنكر، لأن كلّ واحد منها[٤] كلمةٌ، ولو جاء في عبارتهم وأخوتها[٥] لم يبعد من حيث إنه حرفٌ ولفظٌ وقولٌ[٦]. ومتى أخذت الكلمة مجردةً من المعاني، جاز تذكيرُها؛ لأنها حرف[٧] وتأنيثها؛ لأنها كلمةٌ، فتقول: ليت لا ينفعُني، وليت لا تنفعُني.

❊❊❊



(١) (ويروى) في: ع.

(٢) ورفع (أحسن) قراءة الحسن والأعمش على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أحسن، فحذف العائد وإن لم تطل الصلة وهو نادر. انظر الإتحاف ٢٢٠.

(٣) (بالرفع) ساقط من: ع.

(٤) (لأن كل مستنكر لأن كل واحد منهما) في: ع.

(٥) (وأخواتها) في: ع.

(٦) (وقول) ساقط من: ع.

(٧) (حروف) في: ع.

«فصل: تُشَبَّهُ[١] (لا) بـ(إنَّ)، للمبالغة في النفي، فيفتح[٢] الاسم معها مفرداً، كقولك: لا رجلَ عندَك، وينصب[٣] مضافاً أو مشبهاً به، كقولك: لا غلامَ رجلٍ عندك، ولا حسناً وجهُه، ولا ضارباً زيداً، ولا عشرينَ درهماً»

لا: إمّا أن تكون[٤] زائدةً على ما سيأتي، وإمّا ناهيةً، نحو: لا تفعلْ[٥]، وإمّا نافيةً وهي إمّا[٦] عاطفةٌ وسيأتي، أو غيرُ عاطفة، وهي إمّا أن تنفي الفعل إمّا المضارع، إما في القسم نحو: والله لا يقومُ زيدٌ، أو في غيره نحو: زيدٌ لا يقومُ. وأما الماضي، إما في الدعاء نحو: لا درَّ درُّه/ أو في القسم نحو: واللهِ لا زرتك، أو في[٧] غيرهما نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] وكقوله[٨]: [١١١]

٢٨٦- وأيُّ عبـــدٍ لـــك لا أَلَمّـــا[٩]

وإما أن تنفي[١٠] الاسم، وهي[١١] إمّا عاملة: إمّا عملَ ليس ومعها التاءُ كما أنشدناه من قول الراعي، أو ليس معها التاء نحو: لا رجلَ أفضلُ منك. وإمّا عمل (إن) وسنذكرها في هذا الفصل.

---

(١) (يشبه) في: ع.

(٢) (فتفتح) في: ع.

(٣) (تنصب) في: ع.

(٤) (يكون) في: ع.

(٥) (لا يفعل) في: ع.

(٦) (إما) ساقط من: ع.

(٧) (في) ساقط من: ع.

(٨) هو أمية بن أبي الصلت أو أبو خراش الهذلي.

(٩) الرجز في أمالي ابن الشجري ١: ١٤٤، ٢: ٩٤، ٢٢٨، والإنصاف ٧٦، والمغني ٢: ٢٦٩، والخزانة ٢: ٧٦، اللسان (لمم) وقبله (إن تغفِر اللهم تغفرْ جَمَّا). انظر أمية بن أبي الصلت شعره ٢٦٥.

(١٠) (ينفي) في: ع.

(١١) (فهي) في: ع.

وغير العاملة[١]: إما أن تلي المعرفة، نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمرو، أو النكرةَ نحو: لا رجلَ في الدار ولا امرأة، ومن هذا القسم ما[٢] يتوسط بين الجار والمجرور، نحو: جئت بلا زادٍ[٣]، أو بين العاطف والمعطوف إما في النكرة نحو: زيدٌ غيرُ شجاعٍ ولا كريمٍ. أو في المعرف باللام نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو لا يلي شيئاً كقولك: لا، في جواب من قال: أقامَ زيدٌ؟

فهذه أقسام (لا) والمقصود منها في هذا الفصل الكلام في (لا)[٤] العاملة عمل (إنّ) وهي التي تستغرق الجنس، وشبهها بـ(إنَّ) الناصبة للأسماء، لوقوعها صدر الجملة، ولاختصاصها بالأسماء. ولدخولها على المبتدأ والخبر، ولكونها لتوكيد النفي، كما أن (إن) لتوكيد الإثبات، فِعلَّةُ الحمل هو المشابهةُ لا المناقضة فإنه مُحال، والمنفي بها ثلاثة أقسام:

الأول: النكرة المفردة العامة، فالنكرة احتراز من المعرفة، والمفرد من المضاف والمشابِه له، والعامة من النكرة التي يراد بها الواحد، وتلك ترفع بعد (لا) على مذهب (ليس)، كقولك: لا رجل أفضل منك، ومثال ما جمعَ الأوصاف الثلاثة قولك: لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فالجار والمجرور رفع بأنه الخبر. ويتعلق بمحذوف، والظرف متعلق به، والتقدير: لا عاصمَ كائن من أمر الله اليومَ.

ومثله: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] و﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

وإنما اقتصر في المختصر على ذكر المفرد؛ لأن التنكير يفهم من قوله بعد هذا: وحقُّ المنفي بها التنكير، وما تعمل[٥] فيه (لا) المشبهة بـ(ليس) قد سَبَق.

---

(١) (عاملة) في: ع.

(٢) (ما) ساقط من: ع.

(٣) انظر المغني ١: ٢٧٠.

(٤) (لا) ساقط من: ع.

(٥) (يعمل) في: ع.

واختلف النحويون في قولك: لا رجلَ[١]، فذهب جمهورُ البصريين إلى أنه مبني مع (لا) على الفتح. وذلك لأن أصل لا رجل عندي، لا من رجل؛ لأنه جواب من يقول: هل من رجل عندك؟ على سبيل إثبات واحد من جميع الأفراد التي يصدق عليها أنه رجل، فيجب أن يكون الجواب بحرف الاستغراق الذي هو (من)، ليكون مطابقاً للسؤال ومتضمِّناً لنفي ما[٢] لما سأله. واستدلوا على أنه جواب بأنه خبر، وكلّ خبر يصح أن يكون جواباً.

وضَعْفُ هذا الاستدلال لا يخفى على المتأمل.

واستدلوا على ذلك بالاستعمال، ومن أبيات الحماسة:

٢٨٧ - وكيفَ أَنْسَاكَ لا أبديك واحِدَةٌ ... عِنْدِي ولا بِالذي أَوْلَيْتَ مِن قِدَمِ[٣]

فجاء بمَن فحذف (مَنْ) من اللفظ تخفيفاً، وتضمن الكلام معناها، فبُني لتضمنه معنى الحرف كـ(خمسةَ عشرَ) فصار (لا) واسمها[٤] بمنزلة اسم واحد، وبُني على الحركة لأن له حالةَ تمكن قبل البناء، وخص بالفتحة؛ لأنه أخف الحركات، وقد طال الكلام بالتركيب، ولتكون[٥] حركة المبني بها كحركة المعرب وهو المضاف المشابه له. وكحركة المعرب بـ(أن).

وذهب الزجاج والسيرافي إلى أنه معرب، ويدل عليه ظاهر كلام سيبويه فإنه قال في الكتاب[٦]: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لما[٧] تَعمل فيه لازمٌ.

---

(١) عقد في الإنصاف ١: ٣٦٦ مسألة في (اسم لا المفرد النكرة، معرب أو مبني). وانظر أسرار العربية ٢٤٧.

(٢) (لنفي ما) ساقط من: ع.

(٣) قائله: أبو دَهْبَل، والبيت في شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٦١٩ برواية: لا نُعماك واحدةٌ ... ولا بالذي أسديت. وشرح التبريزي ٤: ٨١. (يدك) في: ع.

(٤) (واسم لا) في: ع.

(٥) (ليكون) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٣٤٥.

(٧) (تنوين ما) في: ع.

وحجتها أنّ (لا) عاملةٌ في رجل، ولم نجد عاملاً بُني مع معموله، ولا مركباً عمل أحدُ شطريه في الآخر، وقولُهم: إنّ[١] (من) مقدرة فيه ممنوعٌ؛ إذ من الجائز أن يكون النفي العام مستفاداً من نفس (لا)، فإنّ سيبويه[٢] نص على أن لا فرق بين قولك: ما جاءني رجلٌ، وما جاءني من رجلٍ؛ وذلك لأن كليهما محتمل نفي الواحد ونفي الجنس، ثم إن كان العموم من (مِن) فلا بد من تقديرها، وحرفُ الجر إذا أفاد معنًى فلا بد له من فعل أو معنى فعل يتعلق[٣] به، ولا فعل ها هنا ولا ما في معناه. ولا يجوز أن يتعلق بنفس (لا)، لأن الحروف لا تعمل في موضع الجارّ والمجرور، ولا بما يلاقيها من معنى النفي، كما أنه لا يجوز أن تقول: هل زيدٌ أخوك اليومَ، على تعليق[٤] الظرف بما في (هل) من معنى الاستفهام/ وأيضاً فلا بد من تقدير (مِن) في المضاف والمشابه له وبنائهما[٥] لذلك، ولا يمنع إضافتهما من البناء، فإن (لَدُنْ) مبنيةٌ بالاتفاق مع أنها أضيفت في قوله[٦]: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]. وأيضاً فقد قالوا: لا رجلَ ظريفَ عندك، فإن قلت: رُكّب رجل وظريف[٧] ثم أدخل (لا) فليس في كلامهم تركيبُ الصفة مع الموصوف.

فإن قلت: الأصلُ ظريفاً، فحُذِفَ التنوينُ منه للمشاكلة، فالمعروف في المشاكلة التحريكُ بحركات الإتباع لا الحذف، ويلزم على هذا أن يكون (ظريف) معربًا منصرفًا حذف تنوينه لا للوقف ولا لالتقاء الساكنين. ولا الإضافة[٨] ولا حرف التعريف.

---

(١) (إن) ساقط من: ع.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٥.

(٣) (متعلق) في: ع.

(٤) (تعلق) في: ع.

(٥) (بناهما) في: ع.

(٦) (تعالى) في: ع.

(٧) (بظريف) في: ع.

(٨) (للإضافة) في: ع.

وهذه كلها تحكمات[١] ودعاوَى لا تصبر على السبر حقَّ الصبر[٢].

ثم من قال: إنه معرب، قال: إنما حذف التنوين منه، لأن (لا) واسمها كالكلمة الواحدة، أو[٣] لا يفصل بينهما، فصار كالمركب، فحذف التنوين تخفيفاً، وللإيذان بأن النصب بـ(لا)؛ إذ لو نُوِّن لتوهم أن النصب بفعل محذوف، كقولك: وعدتَني بدرهمٍ وبدينارٍ، فلا[٤] درهماً ولا ديناراً.

وذهب الكوفيون إلى مثل ما ذهبا[٥] إليه، وخالفوهما في التأويل، فقالوا: أصل (لا رجل في الدار)، لا أجدُ رجلاً[٦] في الدار، فحذف الفعل، ونابت عنه (لا) كما نابت عنه في قولهم: إنْ قمتَ قمتُ، وإلا فلا يريدون: وإنْ لم تقمْ فلا أقومُ، وقالوا: مَنْ سَلَّمَ عليك فسلِّمْ عليه ومَنْ لا فلا تعبأ به، ومن كلامهم: إمَّا لاَ فافعل[٧] فأمالوا (لا) لنيابتها عن الفعل فنصب الاسم بعدها؛ لأنها قد أغنت عن الفعل لفظاً ومعنى، وحُذف التنوين على نية الإضافة، وهو فاسد؛ إذ لا إضافة[٨] هاهنا، لفظاً[٩] ولا تقديراً، لا إنما نابت فيما ذكروه من الصور لدلالة الفعل المذكور على ما نابت عنه ولا فعل هاهنا.

وقيل: إنما حذف التنوين لنقصان (لا) عن (إن)، وهو فاسد، لأن النقصان ينبغي أن يظهر فيما هو من أثر العامل، والتنوين في اسم (إن) ليس من أثر (إن) حتى يحذف عند النقصان.

---

(١) (تحكما) في: ع.

(٢) (لا تصير على السير حق السير) في: ع.

(٣) واو في: ع.

(٤) (ولا) في: ع.

(٥) (ما ذهبنا) في: ع.

(٦) (رجالاً) في: ع.

(٧) انظر الكتاب ١: ١٤٨، ٢٧٩.

(٨) (وهو فاسد إذ لا إضافة) ساقط من: ع.

(٩) (لا لفظاً) في: ع.

الثاني: النكرة المضافة، كقولك: لا غلامَ رجلٍ عندك، وهي معربة بالاتفاق منصوبة نصباً صحيحاً؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين منه، والتنوين لا يدخل المبنيات، ولأنك لو بنيت لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وذلك معدوم النظير.

وتقول: لا غلامَيْ رجل عندك، ولا بني رجل عندك[١]، فالياء فيهما علامة النصب الصحيح بمنزلة الفتحة في الواحد.

الثالث: النكرة المشابهة للمضاف، وهي ما رفعت ما[٢] بعدها أو نصبته، وبذلك أشبهت المضاف إذا أثرت فيما بعدها.

ولا فرق بين أن يكون الرفع والنصب حقيقتين، كقولك: لا حسناً وجهُه عندك، ولا ضارباً زيداً في داركَ.

أو غير حقيقتين، كقولك: لا كائناً أبوه في داركَ، ولا عشرين درهماً لك، وكذلك ما ينصب في المحل، كقولك: لا[٣] مقيماً في دارك عندنا، ولا ماراً بعمرٍو يحسن[٤] إليك، ولا حافظاً للقرآن عندك.

وهذا القسم أيضاً معربٌ بالاتفاق، منونة إن كانت متصرفة، كما مثلنا، وإلا لم ينوّن، لا لأجل (لا) بل لعدم صرف الكلمة، كقولك: لا أفضلَ من زيد عندنا، وتثني هذه النكرة وتجمعُها، تقول: لا ضاربين بكراً في دارك، ولا زائرين اليوم عندنا، وتقول: لا قواصدَ الأميرِ عندنا، تجر[٥] الأمير على الإضافة، وتكون النكرة مضافة، أو بنصبه على أنه معمول (قواصد) فتكون[٦] النكرة مشابهة للمضاف[٧] وكذلك تقول: لا ذكرى خير عندك، وخيراً على ما ذكرنا، وقوله تعالى: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

---

(١) (ولا بني رجل عندك) ساقط من: ع.

(٢) (ما) ساقط من: ع.

(٣) (ولا) في: ع.

(٤) (تحسن) في: ع.

(٥) (بجر) في: ع.

(٦) (فيكون) في: ع.

(٧) (للإضافة) في: ع.

يجوز أن يكون مثل: لا رجلَ، وأن يكون مثل: لا خيراً من زيدٍ.

«وحقُّ المنفي بها التنكيرُ»

قال سيبويه[١]: كلّ شيء حسُن لك أن تُعْمِل فيه (رُبّ) حسُن لك أنْ تُعْمِل فيه (لاَ). وعللوه بأنها لاستغراق الجنس على ما بيّنا، وجواب لقول السائل: هل من رجلٍ؟ وذلك يختص بالنكرة، لأن (من) للتبعيض، وتبعيضُ المعرفةِ مُحال فلا يجوز: هل من زيدٍ؟ فيكون المنفي بها نكرةً، ليطابق[٢] الجوابُ السؤالَ، ولأن (لا) ضعفتْ جدًّا في باب العمل، لأنها تنصب ولا ترفع - عند سيبويه - فجرى مَجرى عشرين، ومَنَوَيْن، ورطل، وتلك لا تعمل إلا في النكرة، فعلى هذا إذا كان مضافاً فلا يكون مضافاً إلا إلى نكرة، أو إلى معرفة إضافة لا تتعرف[٣] به، فيجوز: لا مثلك عندنا، ولا شبهك ولا غير زيد ولاسيما زيد، ولا ضارب زيد[٤] الآن عندك/ ولا شاتم عمرٍو غداً في دارك، ولا حسن [١١٣] الوجه في دارك؛ لأن المضاف في هذه المواضع كلها لا يتعرف بالإضافة.

وحكى ابن السراج[٥] أنّ أناساً يجيزون: لا زيدَ لك، ولا أبا محمدٍ لك.

وأجاز الكوفيون[٦]: لا هؤلاءِ[٧] ولا هي لك، ولا هذين ولا هاتين لك، على تقدير التنكير، كما تقول: لا رجلَ ولا امرأةَ لك.

وحكوا من كلام العرب: إنْ كان قد أخذ في هذا الفجّ فلا هو.

وأباه البصريون، وحملوا[٨] ما ورد على الشذوذ.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٥٠.

(٢) (لتطاق) في: ع.

(٣) (يتعرف) في: ع.

(٤) (زيد) ساقط من: ع.

(٥) كما في الأصول ١: ٤٩٤.

(٦) انظر الأصول ١: ٤٩٥.

(٧) (لا هو لاه) في: ع.

(٨) (فحملوا) في: ع.

«وشذّ مثل: لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ[١]»

قد جاءت أشياءُ دخلت فيها (لا) على المعرفة، منها قولُ المرأة التي ظُلِمَتْ[٢]: لا عبدَ الله بالوادي، تريد: عبد الله بنَ سَبْرَةَ الجَرَشي أحد الفتّاك: إيذاناً منها بأن عبد الله كان يكشف ما نزل بها.

وقالوا: لا بصرةَ لكم[٣]، يريدون البلدَ المعروف. وقالوا: قضيةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لها[٤]، يعنون عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وقال ابن الزَّبِيرِ الأَسدي[٥]:

٢٨٨ - أَرَى الحاجاتِ عنـدَ أبي خُبيبٍ نكِـــدْنَ ولا أُمَيَّـــةَ بـــالبلادِ[٦]

وقال الراجز:

٢٨٩ - لا هَيْـــثَمَ الليلَـــةَ للمَطِـــيّ

---

(١) الرجز في الكتاب ١: ٣٥٤، والمقتضب ٤: ٣٦٢، والأصول ١: ٤٦٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٣٩، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٢، ٤: ١٢٣، والخزانة ٢: ٩٨، والهمع ١: ١٤٥، والدرر ١: ١٢٤، والأشموني ٢: ٤. الشاهد نصب (هيثم) بـ(لا) وهو علم معرفة، وجاز ذلك لأنه أراد: لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي، فصار العلم شائعاً إذ أدخله في جملة المنفيين.

(٢) (التي ظلمت) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٥٥ وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٤، والهمع ١: ١٤٥.

(٤) انظر الكتاب هارون ٢: ٢٩٥، وشرح التسهيل ٢: ٦٧، وتعليق الفرائد ٤: ١١٥، والمغني ١٢٦، والمساعد ١: ٣٤٧، والأشموني ٢: ٤، والهمع ٢: ٤.

(٥) هو «عبد الله بن الزَّبير بن الأشيم الأسدي»، من شعراء الدولة الأموية (ت نحو ٧٥) انظر الخزانة ١: ٣٤٥، والأعلام ٤: ٢١٨.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٣٦٢، والأصول ١: ٤٦٦، أمالي ابن الشجري ١: ٢٣٩، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٢، وشرح الشذور ٢١٠، والهمع ١: ١٤٥، والدرر ١: ١٢٣، والأشموني ١: ٤، والخزانة ٢: ١٠٠. أبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير، كان له ثلاث كنى: أبو خبيب، وأبو بكر، وأبو عبد الرحمن، وكان إذا هجي كني بأبي خبيب. نكدن: ضقن وتعذرن. والبيت في هجاء عبد الله بن الزُّبير بن العوام لما بخل عن هبة الشاعر وقد سأله زاداً وراحلة. ونسب الشعر في الأغاني إلى فضالة بن شريك.

ورُدّ هذا كلّه إلى النكرة من وجهين:

أحدهما: أن تُقدّر فيه مثلاً مضافاً. كأنه قال: لا مثل هيثم الليلة للمطيّ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه. ويكون قد[1] حذف الألف واللام من البصرة في قوله: لا بصرة لكم، مع أن (لا) غيرُ داخلة على البصرة؛ لكونها[2] صارت إلى جانب الاسم، فكرهوا دخولها على ما فيه الألف واللام.

الثاني: أن يكون إنسان قد اشتهر بخصلة من جود أو شجاعة أو قيام بأمر لا يقُوم به غيرُه، فيُفْقَد فيُحْتاج إلى من يَسد مسدَّه، ويرأب[3] صدعَه، فكلّ[4] من أثرَ مثل أثره في ذلك الأمر جرى مجراه عندهم فكأنَّ هيثماً كان يقوم[5] بأمر المطي ففقده، واحتاج[6] إلى من يقوم بذلك فلم يره فقال: لا هيثم، على تقدير التنكير، كأنه جعل كل من يقوم بذلك مسمى بالهيثم، ومن هذا المعنى قولهم في المثل: أينما أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْداً[7]. ويروى: أينما أذهب، وفي مَثَل آخر: بكُلِّ وادٍ أَثَرٌ من ثَعْلَبَة[8]. وقال بعضُ بني تميم:

٢٩٠- إن الذئاب قدِ اخْضَرَّتْ براثِنُها ... والناسُ كلُّهُمُ بَكْرٌ إذا شَبِعوا[9]

---

(١) (قد) ساقط من: ع.

(٢) (لأنها) في: ع.

(٣) (ويركب) في: ع.

(٤) (وكل) في: ع.

(٥) (تأثيره) في: ع. (كان) ساقط من: ع.

(٦) (وهو محتاج) في: ع.

(٧) يضرب مثلاً لاستواء الناس في الشر والمكروه. والمثل للأضْبَط بن قُرَيع سيد قومه فرأى منهم جَفْوة، فرحل عنهم إلى آخرين، فرآهم يصنعون بساداتهم مثل ذلك، فقال هذا القول. ويروى (في كُلِّ وادٍ سَعْدُ بن زيدٍ). انظر جمهرة الأمثال ١: ٦١، ومجمع الأمثال ١: ٥٣.

(٨) هذا من قول ثعلبيّ رأى من قومه ما يَسوؤه، فانتقل إلى غيرهم، فرأى منهم أيضاً مثل ذلك. انظر مجمع الأمثال ١: ٩٥. (من) ساقط من: ع.

(٩) البيت في الخصائص ٣: ٢٧٢، والسمط ١: ٢٣ المعنى: إن الناس كلهم إذا أخصبوا عدوٌّ لكم كبكر بن وائل لبني تميم. وبراثن الذئاب مخالبها بمنزلة الأصابع للإنسان واخضرارها كناية عن اخضرار الأرض. وهذا كناية عن الخصب.

«وخبرها مرفوع بالابتداء أو بها»

خبر (لا) مرفوع بالاتفاق، واختلفوا في رافعه: فذهب سيبويه[١] إلى أنه يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخول (لا)، وهو الابتداء، فارتفاعُ أفضلُ وخير في قولك في[٢]: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك[٣]، كارتفاعهما في قولك[٤]: لا فيها رجل أفضلُ منك، ولا فيها أحد[٥] خيرٌ منك؛ لأن (لا) عامل ضعيف؛ لأنها فرع (إن) وهو فرع (كان)، وهو فرع (ظننت)، فليس لها من القوة أن تنفذ[٦] إلى معمولين، فصارت كالحروف الجارة والجازمة والناصبة للفعل المضارع، وتلك لا تعمل إلا في كلمة واحدة. وقال أبو الحسن[٧]: (لا) هي الرافعة للخبر كما أنّ (إنّ) رفعت الخبر بالاتفاق، لأن كل واحد منهما اقتضى شيئين[٨]، وكل ما اقتضى شيئين[٩] وعمل في أحدهما عمل في الآخر، وليس كذلك ما ذكروه من الصور فإنها لم يقتضي إلا شيئاً[١٠] واحداً، وهذا قولٌ قويٌّ، ويظهر أثر الخلاف في مثل قول أمية بن أبي الصلت[١١]:

٢٩١ فـــلا لَغْـــوٌ ولا تَـــأْثيمَ فيهـــا[١٢]

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٥.

(٢) (قولنا) في: ع.

(٣) (ولا أحد خير منك) ساقط من: ع.

(٤) (في قولك) ساقط من: ع.

(٥) (أحد فيها) في: ع.

(٦) (يتعد) في: ع.

(٧) انظر الهمع ١: ١٤٦.

(٨) (يقتضي الشيئين) في: ع.

(٩) (الشيئين) في: ع.

(١٠) (الأشياء) في: ع.

(١١) هو «أمية بن عبد الله أبي الصلت، أبو عثمان، الثقفي»: شاعر جاهلي حكيم، أدرك الإسلام ولم يسلم (ت ٥هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٤٥٩، والسمط ١: ٣٦٢، والخزانة ١: ١١٩، والأعلام ١: ٣٦٤.

(١٢) البيت في أوضح المسالك ١: ٣٢٢، وشرح الشذور ٨٨، والخزانة ٢: ٢٨٣، والعيني ٤: ٣٤٦، والأشموني ٢: ١١، والتصريح ١: ٢٩١، واللسان (سهر) أمية بن أبي الصلت شعره ٢٧٤، وأمية يذكر أهل الجنة. وتمامه (ولا حينٌ ولا فيها مليمُ).

فلغو: مرفوع بالابتداء، وتأثيم: معمول (لا).

فعند سيبويه (فيها) خبرٌ عنهما لاتحاد العامل. وعند أبي الحسن هو خبر عن أيهما شئت، وخبر الآخر محذوف، لاختلاف العاملين[١].

إذ لا يجوز: هذا عمرٌو وقام زيدٌ الكريمان، ويجوز عند سيبويه[٢] لا رجلَ ولا امرأةَ ذاهبان.

وعند أبي الحسن: المسألة فاسدة كما يفسد عنده: إنّ زيداً وعمرٌو قائمان.

«ويحذفه الحجازيون[٣] كثيراً، وقد يثبتونه نحو: لا رَجُلَ أفضلُ منك، ولا أحَدَ خيرٌ منك، ولا يُثبتُه بنو تميم»

قد تقدم أن (لا) النافية للجنس جواب، أو في تقدير الجواب، فخبر الاسم المسؤول عنه يكون قد جرى ذكره في السؤال، فيجوز حذفه في الجواب لدلالة السؤال عليه، ويجوز إثباته إجراءً على الأصل، فمِن المثبت قولُهم: لا رَجُلَ أفضلُ منك[٤]، ولا أحدَ خيرٌ منك سمعها يونس[٥] عن أهل الحجاز.

ومن المحذوف/ كلمة الشهادة، وهو قولنا: لا إلهَ إلا اللهُ، ومعناه: لا إلهَ في [١١٤] الوجود، أو للخلق إلا الله، ولا غلامَ، ولا حولَ ولا قوةَ، أي: لنا، ولا أهل ولا مال، أي: لك، ولا بأس، أي: عليك، ولا فتًى - أي: في الوجود - إلا عليّ، ولا سيفَ - أي: في الوجود - إلا ذو الفَقار[٦].

---

(١) (لاختلاف العاملين) ساقط من: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٤٩.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ١٠٧.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٤٥، والأصول ١: ٣٨٦.

(٥) هو «يونس بن حبيب الضبي - بالولاء - أبو عبد الرحمن» النحوي. أخذ عن أبي عمرو، وسمع من العرب، وعنه سيبويه والكسائي والفراء، قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة، أملأ كلَّ يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة: هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه (ت١٨٣هـ). انظر نزهة الألباء ٤٩، وإنباه الرواة ٤: ٦٨، وبغية الوعاة ٢: ٣٦٥، والأعلام ٩: ٣٤٤.

(٦) انظر مجالس العلماء ١٠٥، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٧، والهمع ١: ١٤٧، والمقاصد الحسنة ٤٦٦، وفي =

والمعنى: أنه ليس في الوجود من الفتيان مَنْ يستحق هذا الاسم إلا عليّ، ولا من السيوف ما يستحق هذا الاسم سوى ذي الفَقار.

ولا يجوز أن يكون (عليّ) في قوله: لا فتًى إلا عليّ، هو الخبر، لأن (فتى) عام و(علي) خاص، والخاصُّ لا يكون خبراً من[1] العام؛ إذ لا يجوز أن تقول: الحيوان إنسان[2]؛ إذ من الحيوان ما ليس بإنسان، وإنما يجوز العكس، ولأن عليًّا معرفة، و(لا) لا تعمل[3] في معرفة اسماً كان أو خبراً؛ وذلك لأن سيبويه، وإن ذهب إلى أن الخبر مرتفع بالابتداء، وخبر المبتدأ يجوز أن يكون معرفة، لا[4] يجيز أن يكون الخبر هاهنا معرفة، لأن الاسم نكرة، ولا يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة.

وأما بنو تميم فلا يجيزون إظهار خبر (لا) البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في: لا رجلَ أفضلُ منك، إنّ (أفضل) نعت لرجل على الموضع، وكذلك (خير منك) نعت لـ(أحد) على الموضع، وأمّا قولُ رجل من النبيت[5] - وهو حيٌّ من اليمن -:

٢٩٢- إذا اللقاحُ غَدَتْ ملقًى أصرتُها ... ولا كـريمَ مـن الوِلْـدان مصـبوحُ[6]

فـ(مصبوح) يجوز أن يكون صفة للمنفي على الموضع، والخبر مضمر على ما هو مذهب بني تميم.

= القاموس (فقر) الفَقار - بالفتح - سيف العاص بن مُنَبِّه، قُتل يوم بدر كافراً فصار إلى النبي ﷺ، ثم صار إلى عليّ رضي الله عنه.

(١) (عن) في: ع.

(٢) (الإنسان حيوان) في: ع.

(٣) (يعمل) في: ع.

(٤) (ولا) في: ع.

(٥) النبيت: بطون بني عمرو بن مالك بن الأوس. انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦٦.

(٦) انظر الكتاب ١: ٣٥٦، والمقتضب ٤: ٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢١٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٧، والعيني ٢: ٣٦٨، والأشموني ٢: ١٧، والأصول ١: ٤٦٩، والموجز ٥٣، وديوان حاتم ٣١١. مصبوح: يسقى الصَّبوح، وهو شرب الغداة.

ويجوز أن يكون خبراً على اللغة الحجازية، وفيه بعدٌ؛ لأن الشاعر ليس بحجازي. وهذا البيت غلط فيه الزمخشريُّ[١] حيث نَسبه إلى حاتم، والجرميُّ حيث نسبه إلى أبي ذؤيب، وغلط فيه ابن السراج[٢] وأبو علي، حيث رويا صدره:

٢٩٣ - ورَدَّ جازِرُهم حَرْفًا مُصرّمةً[٣] ....

وهو صدر بيت آخر[٤] من هذه القطعة، وعجزه:

٢٩٤ - .... في الـرَّأسِ مِنْهـا وفي الأَصْـلاَبِ تَمْلِـيحُ

وأول القطعة:

٢٩٥ - هلَّا سألتِ النبيتينَ مـا حسبي عنـد الشـتاء إذا مـا هَبَّـتِ الـريحُ[٥]

فإن قلت: لماذا اطرد حذف الخبر[٦] في المنفي، نحو: لا رجلَ ولا غلامَ ولا ملجأ، ولم يطرد[٧] في الإثبات، نحو: إن مَالاً وإن إبلاً؟ قلت: عموم النفي ينبئ عن معنى الخبر، وليس للإثبات عموم كعموم النفي، فإن[٨] أردت خبراً خاصًّا لم يكن بدٌّ من ذكره، نحو:

---

(١) انظر المفصل ٢٩.

(٢) انظر الأصول ١: ٤٦٩.

(٣) وهو في الكتاب ١: ٣٥٦، والأشموني ٢: ١٧ . يصف ما هم فيه من جدب، فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون، إذ لا لبن عندهم، والحرف: الناقة الضامر، أو القوية الصلبة، شبهت بحرف الجبل وهو طرف منه وناحية.

(٤) (البيت الآخر) في: ع.

(٥) انظر العيني ٢: ٣٦٩.

(٦) (الجنس) في: ع.

(٧) (تطرد) في: ع.

(٨) (فإذا) في: ع.

لا رجل في الدار؛ لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاصّ[١]، إلا أن يقع[٢] النفي في جواب: هل من رجل في الدار؟ مصرحاً به. فحينئذٍ يجوز الاقتصار على قولك: لا رجل؛ لأن السؤال يدل على الخبر[٣] الخاص.

«ودخول اللام في لا أبا لك، ولا غُلاَمَيْ لك، ليَصِحّ عمل (لا)[٤]»

قولهم: لا أبا لك[٥]، إن كان على لغة من قال: هذا أباك، ورأيتُ أباك، ومررت بأباك، فيكون الاسم مبنيًّا على الفتح، إلا أن الألف لا يفتح.

وإن كان على اللغة الفصيحة، وهي: هذا أبوك، ورأيتُ أباك، ومررت بأبيك، فحقه أن تقول[٦]: لا أبَ لك، كما أنشد سيبويه لنَهَار بن تَوْسِعَة اليَشْكُرِيّ[٧]:

٢٩٦ - أبِي الإسْـلامُ لا أبَ لِي سِـوَاهُ إذا افتَخَـروا بقَـيْسٍ أو تَمِـيمِ[٨]

وكذلك: لا يَدَيْنِ له بالشرّ، ولا ناصِرَيْنِ له.

وهذه هي[٩] اللغة الفصحى؛ لأن ألف أب، ونون المثنى والمجموع، إنما يثبت

---

(١) (خبر ص) في: ع.

(٢) (نفي) في: ع.

(٣) (الخبر) ساقط من: ع.

(٤) (عملاً) مكان (عمل لا) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٤٨، والأصول ١: ٣٨٨.

(٦) (يكون) في: ع.

(٧) هو من بني بكر بن وائل، كأن أشعر بكر بخراسان، وكان أبوه شاعراً أيضاً (ت٨٣هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٥٣٧، والسمط ٢: ٨١٧، والأعلام ٩: ٢٤.

(٨) انظر الكتاب ١: ٣٤٨، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٤، والهمع ١: ١٤٥، والدرر ١: ١٢٥، ورغبة الآمل ٧: ٩٧. يقول: إنما فخره بدينه لا بنسبه.

(٩) (في) في: ع.

ملك[١]، وتحذف هذه عند الإضافة، واللام يبطلها، كما تقول[٢]:

غلام لك، ألا ترى أن الاسم يعود نكرة، ثم قيل: مطلت الفتحة فنشأتْ عنها الألف، وهو ضعيف؛ لأن الإشباع من أحكام الضرورات، بل الصحيح أن الأب منصوب بـ(لا)، والألف فيه هي التي في قولك: رأيتُ أباك، وكأن أصله: لا أباك[٣]، كما أنشد أبو علي:

٢٩٧- أبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تَخوِّفيني[٤]

وأنشد الجوهريُّ[٥]:

٢٩٨- أمِنْ أجلِ حَبلٍ لا اباكَ ضَرَبْتَهُ بِمَنْسَأةٍ قد جَرَّ حبلُكَ أحْبُلا[٦]

وقال آخر[٧]:

٢٩٩- وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباكَ مُخَلَّدُ[٨]

---

(١) (ملك) ساقط من: ع.

(٢) (يقول) في: ع.

(٣) (وكان أصله لا أباك) ساقط من: ع.

(٤) قائله أبو حية النميري كما في الخزانة ٢: ١١٨ أو الأعشى كما في أمالي ابن الشجري ١: ٣٦٢. والبيت في المقتضب ٤: ٣٧٥، والخصائص ١: ٣٤٥، والمقرب ١: ١٩٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٥، وشرح الشذور ٣٢٨ والهمع ١: ١٤٥، والدرر ١: ١٢٥، واللسان (أبي).

(٥) في الصحاح ١: ٧٦ (نسأ) وقائله: أبو طالب وهو في غاية المطالب ١٤٢ برواية:

أمِن أجلِ حَبْلٍ ذي رِمامٍ علوته بمنسأةٍ قد جاء حَبْلٌ وأحبُلُ

(٦) انظر المنصف ٢: ٥٩، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ١٥١، واللسان (نسأ، حبل). قاله فيمن قتل رفيقه بالعصا لأجل حبل، المنسأة: العصا التي يساق بها.

(٧) هو مسكينٌ الدراميُّ. الديوان ٥٠ برواية: وأي عزيز لا أبا لك يمنعُ ويروى (يُمَتَّع).

(٨) البيت في الكتاب ١: ٣٤٦، والمقتضب ٤: ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٥، والخزانة ٢: ١١٦. مزرد: أخو الشماخ. والبيت من أبيات عينية في الخزانة أورد فيها عدة من الشعراء، وذكر مساقط رأسهم وقبورهم، وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد، مهوِّناً بذلك من أمر الدنيا.

ولكن هذا ضرورة، لأن (أباك) معرفة؛ لإضافته إلى كاف المخاطب، و(لا) لا تعمل في المعرفة، فأقحموا اللام بين المضاف والمضاف إليه، وكانت اللام أولى بالإقحام؛ لأنها حرف تفهيم من أحد قسمي الإضافة المحضة، وكانت[١] أولى من (مِنْ)[٢] لأن[٣] اللامَ على حرف واحد، ومِنْ، على حرفين، والفصل بين المضاف والمضاف إليه على خلاف الأصل، فكلما كان الفاصل أقلَّ كان أولى/ ولأن (من) لا يصح إلا في مثل قولك: [١١٥]

لا ثوبي من خزك، على معنى: لا ثوبي خَزّك، فقالوا: لا أبا لك، فهذه اللام معتد بها من حيث إنها جعلتِ المنفي نكرة؛ لقطعها إياه عن الإضافة، وغير معتد بها من جهة ثبوت الألف التي لا تثبت[٤] إلا في حالة الإضافة، وكذا الكلام في قولهم: لا غلامَيْ لك، ولا ناصرِي لزيد؛ إذ الأصل لا غلامَيْن ولا ناصرِينَ، فحذفت[٥] النون كما تحذف في الإضافة، وأقحمت اللام لما ذكرنا، وقبل الاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفي إليه لا باللام، ولا تُعَلَّقُ اللام هاهنا، والتحقيق ما ذكرنا[٦].

وأكثر ما يجيء: لا أبا لك[٧]، في كلامهم للدعاء، وقد كثر حتى استعملوه حيث لا أب، قال الراجز:

٣٠٠- رَبَّ العبادِ ما لَنا وما لَكا
قد كُنْتَ تَسْقِينَا فَما بَدَا لَكا
أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْثَ لا أَبَا لَكا[٨]

---

(١) (وكان) في: ع.

(٢) (من) ساقط من: ع.

(٣) (إن) في: ع.

(٤) (يثبت) في: ع.

(٥) (فيحذف) في: ع.

(٦) من (وقبل الاسم) إلى (والتحقيق ما ذكرنا) ساقط من: ع.

(٧) انظر الأصول ١: ٣٨٨.

(٨) الرجز في حواشي المقتضب ٤: ٣٧٣، والكامل ٣: ٩٥١، والرصف ٢٤٥، والعقد ٢: ٢٣٥، واللسان

ومما يذكرونه على ألسنة البهائم أن الضب قال لابنه الحسل:

٣٠١- أَهَـــدَمُوا بيتَـــكَ لا أَبَـــا لَكَـــا
وأنـــا أمشـــي الـــدَّألاَ حَوَالَكَـــا(١)

ويجوز إقحام اللام في جميع الأسماء الستة على لغة من أعربها بالحرف(٢).

ومن أبيات الحماسة:

٣٠٢- وذي إخوةٍ قَطَّعَتْ أقْرَانَ بَيْنِهِم　　كـما تَرَكُـوني واحِـداً لا أخاليَـا(٣)

وأنشد الجوهريُّ(٤):

٣٠٣- أَخي، لا أَخالِي بعدَه غير أنَّني　　كراعِـي خَيـالٍ يَسْـتَطِيفُ بـلا فِكْـرِ

وإنما جاز: لا أخالي، مع أنه لا تقول في الإضافة: رأيت أخاي، وإنما تقول: رأيت أخي، للفصل بين المضاف والمضاف إليه. أنشد سيبويه:

٣٠٤- وداهيـةٍ مـن دَواهـي المنـو　　نِ يَحْسَـبُهَا النـاسُ لا فالَهَـا(٥)

(أبي) ورغبة الآمل ٧: ١٤٥.

(١) الرجز في الكتاب ١: ١٧٦، والكامل ٢: ٥٤٨، وأمالي الزجاجي ١٣٠، المخصص ١٣: ٢٢٦، ٢٣٣، واللسان (حول، دأل)، والهمع ١: ٤١، ١٤٥، والدرر ١: ١٥، ٢٤. الدَّألا: مَشْيٌ كَمِشْيِ الذِّئبِ، يقالُ: هو يَدْأَلُ في مَشْيِهِ إذا مَشَى كَمِشْيَةِ الذئب، من ذلك قول امرئ القيسِ:
أَقَـبَّ خَبِيـثَ الـرَّكْضِ والـدَّألاَنِ

والرجز من تكاذيب الأعراب، يزعمون أنه من قول الضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم.

(٢) (بالحروف) في: ع.

(٣) قائله: صخر بن عمرو، أخو الخنساء. وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٠٩٤، والكامل ٣: ١٢٢٢. يريد: أي قطعت الأسباب الجامعة بينهم بقتلهم وتفريقهم.

(٤) في الصحاح (خيل) ٤: ١٦٩١، واللسان ١١: ٢٣٠.

(٥) قائله: عامر بن الأحوص، ونسبه الشنتمري إلى الخنساء. وهو في الكتاب ١: ١٥٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٢. المنون: الدهر والمنيّة، لا فالها، أي: ليس لها مدخل تعالج منه، أي: هي داهية مشكلة.

(تنبيه):

إذا قلت: لا غلامَيْنِ لك، ولا بَنِينَ لك. فذهب سيبويه[١] أنهما مبنيان لقيام العلة الموجبة للبناء. والياء جيء بها لتكون[٢] بإزاء فتحة البناء، وتثبت[٣] النون فيه، وإن لم يثبت التنوين في الواحد، لأن النون قوّته بحركتها، والتنوينُ ضعيف بسكونه، ولهذا تقول: الرجلان والرجل، فتثبتها[٤]، وتحذفه.

ومذهب المبرد[٥] أنهما معربان؛ إذ ليس في كلامهم مركب ثُنِّي ثاني شطْرَيْهِ أو جمع، فإذا قلت: لا غلامَيْن ظريفَيْن لك[٦]، فلا يجوز حذف النون من غلامين، لأنك فصلت بين المضاف والذي يقع الإضافة إليه، بصفة المنفي، ومع الفصل لا يجوز حذف النون من الجمع والتثنية، ولا إثبات الألف في الأب عند سيبويه[٧] فلا تقول: لا يدي بِهَالَكَ، ولا ابا فيها لك[٨]، ولا يجوز حذف النون من (ظريفين)[٩] أيضاً، لأن الحذف إنما جاء في الاسم المنفي، لا في صفته[١٠].

---

(١) مثال الكتاب ٢: ٢٨١ هارون (لا غلامَيْنِ ولا جاريتَي لك).

(٢) (ليكون) في: ع.

(٣) (يثبت) في: ع.

(٤) (فيثبتها) في: ع.

(٥) انظر المقتضب ٤: ٣٦٦، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٦.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١٠٧، ١٠٨.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١٠٧، ١٠٨.

(٨) (لك) ساقط من: ع.

(٩) (الظريفين) في: ع.

(١٠) (الصفة) في: ع.

«وتقول في الصفة: لا رجلَ ظريف، وإن شئت رفعتَ أو نصبتَ»

إذا وصفتَ المفردَ المنفي بـ(لا) بصفة مفردة إلى جانبه، فيجوز في الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ عندك.

واستضعفه الزجاج، وتأويله إمّا على أنهم بنوا: رجلَ ظريفَ، كخمسةَ عشرَ؛ لأنه أشبهه[١] إشباهاً لفظيًّا لا معنويًّا؛ إذ لم يتضمن الحرف، لأن الصفة لا يعطف على الموصوف، ثم أدخلوا (لا) على المركب، أو على أنهم ركبوا (لا) مع (رجل)، ثم أسقطوا التنوين من (ظريف)؛ ليشاكل[٢] لفظُه لفظَ (رجل) وقد سبق الكلام على هذا.

فإن كانت الصفة غير متصرفة، كقولك: لا ثوبَ أحمرَ لك، فلا تنوين فيه.

الثاني: النصب، نحو: لا رجلَ ظريفاً عندك، إذ البناء غير مستقيم لما فيه من جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، فنصب حملاً على لفظ المنفي.

أمّا مَنْ قال: حركةُ المنفي إعرابية، فظاهر، وأمّا مَنْ قال: إنها بنائية فبناء حركة الإعراب على حركة البناء غير[٣] جائز، إذ لا يجوز أن تقول: رأيته أمسِ[٤] الأحداث، ولا رأيته حزامِ العاقلة، بجر الصفتين، بل يجب فتحها، لكن قالوا: حركة البناء هنا تشبه[٥] حَركة الإعراب، لاطرادها في كل نكرة منفية بـ(لا)، فجرت مجرى العامل الذي يعمل في كل اسمٍ يلاقيه، ومثله الضم في المنادى العلم، لاطراده في كل منادى مفرد علم.

وهذا التعليل ينتقض بالمضاف إلى ياء المتكلم، إذ لا يجوز أن تقول: رأيتُ غلامي العاقِل، بجر العاقل، إذا قلنا: إن كسرة (غلامي) كسرةُ بناء، مع أن كسرة المضاف إلى ياء

---

(١) (أشبه) في: ع.

(٢) (لتشاكل) في: ع.

(٣) (على حركة البناء غير) ساقط من: ع.

(٤) (الأمس) في: ع.

(٥) (يشبه) في: ع.

المتكلم مطردة في كل اسم، وعلى هذا تقول: لا ثوبَ أحمر لك، فامتناع (أحمر) من التنوين، لأجل أنه غير منصرف[١] لا لكونه مبنيًّا، وربما حمل نصب الصفة هاهنا على محل المنفي، لأن محله نصب بـ(لا)/ لمضارعتها (إن)، ولهذا نصب المضاف والمضارع له، وإنما بني مع [١١٦] (لا) للتركيب، فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة الإعراب.

الثالث: الرفع نحو: لا رجلَ ظريفٌ، حملاً على موضع (لا) واسمها، وهو الرفع، إذ لا بدّ له من موضع من الإعراب، والرفع أولى به، إذ لم يدخل على المجموع عامل، ولأن أصله: لا في الدار رجلٌ، لاتحاد المعنيين. ومنه: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] و(رجلٌ) فيه مرفوع بالابتداء مع صحة الحجة بـ(لا).

فإن قلت: هلا أجزتم: إن زيد الظريفُ عندك، برفع الظريف، حملاً على الموضع، كما أجزتم: لا رجل ظريف عندك. قلت: فرق أبو سعيد بينهما بأن المبتدأ والخبر قبل أن يعمل فيهما (لا) منفيان بها، وكذلك بعد عملها[٢]، ألا ترى أنك إذا قلت: لا رجلَ في الدار، أصله: لا في الدار رجل، فيجوز أن لا يعتبر عملها، إذ يجوز[٣] أن لا يعمل، بخلاف إنّ وأخواتها، فإنهنّ لا يوجدن مع المبتدأ والخبر، إلا عاملان[٤] فلم يمكن إلغاء عملها، وإن كانت الصفة المفردة مع الفصل، كقولك: لا رجلَ فيها ظريفاً، فبناء ظريف ممتنع، إذ لا تركيب للفصل، ولا مشاكلة للبعد، فيجوز النصب والرفع، وإن كانت الصفة مضافة أو مشبهة للمضاف، ولا فصل، كقولك: لا رجل غلام أمير عندك، ولا غلام حافظاً للقرآن هاهنا.

أو مع الفصل، كقولك: لا رجلَ فيها صاحب صدق، ولا غلامَ عندك حافظاً للقرآن، فلا بناء؛ لما فيه من جعل أربع كلمات كالكلمة الواحدة، وفي جواز الرفع توقف،

---

(١) (متصرف) في: ع.

(٢) (علمها) في: ع.

(٣) (لا يجوز) في: ع.

(٤) (علامات) في: ع.

إذ الصفة هاهنا لو باشرتْها (لا)[١]، لم تكن إلا منصوبة فينبغي أن يجب النصب كما وجب[٢] في قولنا: يا زيد ذا المال، وعلله الخليل: بأنهم جعلوا وصف المنادى بمنزلته إذا كان مضافاً، فهاهنا يجعل وصف اسم (لا)، بمنزلة اسمها إذا كان مضافاً، وإذا وصفت[٣] اسم (لا) المعرب لم يجز في صفته إلا الإعراب، سواء كان مفرداً أو مضافاً أو مشابهاً له؛ لأن الصفة لا تزيد[٤] على الموصوف، فتقول: لا غلامَ رجل خيراً منك، ولا ذا مالٍ كريماً عندك، ولا عشرين درهماً جيدة في كيسك، ولا ذا مالٍ صاحب صدق، ولا خيراً[٥] من زيد حاضراً، ولا أفضلَ منك ذا مال، ولا أفضل منك حسناً[٦] وجهُه.

«ويجوز في: (لا حول ولا قوة) فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، ورفعه ورفعهما، ورفع الأول، وفتح الثاني»

إذا عطفت على اسم (لا) المبني اسماً مفرداً مثله، وأعدت (لا) كقولك: لا حولَ ولا قوة إلا بالله، فلك فيه خمسة أوجه[٧].

الأول: بناؤهما على الفتح كما مثلنا، تجعل (لا) الثانية بمنزلة الأولى[٨] ويكون الكلام جملتين، وتقدير جزأين، كما في قولك: ليس زيدٌ وليس أخوه عندك.

قال تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وقال: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] وقال: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ[٩]﴾ [البقرة: ١٩٧].

---

(١) (باشرها إلا) في: ع.

(٢) (يجب) في: ع.

(٣) (وصف) في: ع.

(٤) (يزيد) في: ع.

(٥) (خير) في: ع.

(٦) (حسن) في: ع.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٢: ١١٢.

(٨) (الأول) في: ع.

(٩) الآية ساقطة من: ع.

الثاني: أن يفتح الأول وينصب الثاني، تقول: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، على جعل (لا) الثانية زائدة مؤكدة للنفي، كما في قولك: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، قال أنس بن العباس السلمي[١]:

٣٠٥- لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ اتّسَعَ الفتقُ على الرَّاتقِ[٢]

هكذا هو البيت، وقبله:

٣٠٦- لا صلحَ بيني فاعْلَمُوه ولا بينكُمُ ما حَمَلَتْ عاتِقي
سَيْفي وما كُنَّا بنَجْدٍ وما قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشَّاهقِ[٣]

ومن روى[٤]:

٣٠٧- .... اتَّسَعَ الخُرق على الراقِعِ[٥]

فقد غلط؛ لأن هذا عجز بيت لابن حمام الأزدي[٦]، صدره (كنا نداريها فقد مُزِّقَتْ[٧]).

---

(١) هو «أنس بن عباس بن مرداس السلمي» كما في العيني ٢: ٣٥١ وقيل قائله: أبو عامر جدّ العباس بن مرداس.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣٤٩، ٣٥٩، واللمع ٤٤، والسمط ٣: ٣٧، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠١ و١١٣، ٩: ١٣٨، والمغني ١: ٢٤٩، ٢: ٦٦٥، وشرح الشذور ٨٧، والعيني ٢: ٣٥١، ٤: ٥٦٧، والهمع ٢: ١٤٤، ٢١١، والدرر ٢: ١٩٨، ٢٣٨، والأشموني ٢: ٩، واللسان (قمر) الخلة: الصداقة.

(٣) انظر السمط ٣٧، والمقتضب ٢: ٧٣، والإنصاف ١: ٣٨٨، والعيني ٢: ٣٥١، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٣. واللسان (ودي) ١٥: ٣٨٤. البيت الثاني ساقط من: ع.

(٤) (يروى) في: ع.

(٥) هكذا في الأصول ٣: ٤٤٦. تقوله العرب عندما يفسد الشيء حتى يفوت تلاقيه.

(٦) انظر المؤتلف والمختلف ١٢٧.

(٧) انظر الأمالي ٣: ٧٣.

وزعم يونس[١] أنه نوّن (خلة) اضطراراً، فلو[٢] قلت: لا[٣] سوداء ولا بيضاء لك. احتملت حركته[٤] (بيضاء)، وجهين: البناء والإعراب؛ لامتناع الاسم من التنوين.

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني[٥]، فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، قال رجل من مَذْحِج[٦]:

٣٠٨- وإذا تكونُ كريهةٌ أُدْعَىٰ لها　　　وإذا يُحاسُ الحيسُ يُدْعَى جندبُ

هَذَا - لَعَمْرُكُمُ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ　　　لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[٧]

[١١٧] / وإنما أنشدنا البيت الأول ليعلم أن القوافي مرفوعة، ورفع الثاني إما للعطف على موضع لا حول، فيكون الكلام جملة واحدة.

وأما على مذهب المبرد حيث يجيز الرفع من غير تكرير، أو يكون لا بمعنى ليس، وعلى هذين الوجهين كان الكلام جملتين.

الرابع: رفع الاسمين، فتقول: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله. وقرئ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٥٩.

(٢) (فلا) في: ع.

(٣) (فلا) في: ع.

(٤) (حركة) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٥٢.

(٦) (من قبائل الأنصار) أسفل كلمة (مذحج) في: د (من) ساقط من: ع وفي القاموس (ذحج): مَذْحِج كمجلس. وقيل: قائله: زرافة الباهلي، أو هُنَي بن أحمر الكِناني، أو ضمرة بن ضمرة، أو عامر بن جوين، أو منقذ بن مرة، أو عمرو بن الغوث.

(٧) البيتان في شرح ابن يعيش ٢: ١١٠، والمغني ٢: ٦٥٦، والعيني ٢: ٣٣٩، والخزانة ١: ٢٤٢-٢٤٣. والبيت الأول في جمهرة الأمثال ٢: ٤٢٦، والسمط ٣: ٤١. والثاني في الكتاب ١: ٣٥٢، والمقتضب ٤: ٣٧١، والأصول ١: ٣٨٦، والهمع ٢: ١٤٤، والدرر ٢: ١٩٨. الحيس: لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام.

خِلَلٌ[(١)]﴾ [إبراهيم: ٣١] - وقال الراعي[(٢)]:

٣٠٩- وما صَرَمْتُكِ حتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لا ناقةٌ لِي في هذا ولا جَمَلُ[(٣)]

ويروى: وما هَجَرْتُكِ.

ورفع الاسمين إمّا على أنه جواب لسؤال مكرر، أو لأن (لا)، في الموضعين بمعنى ليس، أو الأولى[(٤)] بمعنى ليس والثانية على مذهب المبرد، أو على العكس، والأولى بمعنى ليس، والثانية زائدة للتوكيد.

الخامسة: رفع الأول وفتح الثاني، فتقول: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

قال أمية ابن أبي الصلت الثقفي يصف الجنة:

٣١٠- فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها ... وما فَاهُوا به أبداً مقيمُ

فرفع الأول إمّا على جعل (لا) بمنزلة ليس[(٥)]، أو على مذهب المبرد، وفَتْحُ الثاني ظاهر، والكلام جملتان؛ لأنك إنْ جعلت الأولى بمعنى ليس، والثانية بمنزلة (إن) فهما عاملان، وإن رفعته[(٦)] بالابتداء فالأولى غير عاملة، وقد دخلت على جملة، والثانية عاملة، وقد دخلت على جملة.

«فإن لم تُعِد (لا)، نَصبتَ الثانيَ أو رفعتَه»

---

(١) (فيه) ساقط من: ع. قرأ بالرفع والتنوين نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف. انظر الإتحاف ٢٧٢.

(٢) البيت للراعي عبيد بن حُصيْن النميري. انظر ديوانه ١١٢ .

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٥٤، ومجالس ثعلب ١: ٢٨، واللمع ٤٤، وجمهرة الأمثال ٢: ٣٩١، وشرح ابن يعيش ٢: ١١١، ١١٣، والعيني ٢: ٣٣٦، والأشموني ٢: ١١. صرمتك: قطعتك. وعجز البيت مَثَلٌ يُضرب عند التبري من الأمر والتخلي عنه.

(٤) (الأول) في: ع.

(٥) (أو) مكان (ليس) في: ع.

(٦) (فإن رفعت) في: ع.

إن لم تعد (لا)، كقولك: لا غلامَ وجاريةً لك[١]، نصبت الثاني حملاً على اللفظ، أو رفعته حملاً على الموضع، فإن حكم العطف حكم الصفة، إلا في البناء، فإنه غير ممكن، لتخلل حرف العطف بينهما، قال الفرزدق[٢]:

٣١١- فلا أبَ وابْناً مثلُ مَرْوانَ وابنِهِ إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا[٣]

وقد روي برفع[٤] ابن، بالعطف على الموضع، ورفع[٥] (مثل) على النعت[٦] والخبر محذوف.

(تنبيه):

إذا كان الاسم الثاني معرفةً لم يجز بناؤه ولا نصبه، بل[٧] يجب رفعه حملاً على المحلّ، كقولك: لا غلامَ لك والعباسُ، لأن (لا)[٨] لا تعمل في المعارف.

وإنما أجاز[٩] سيبويه[١٠]: لا رجلَ وأخاه عندك؛ لأن المنفي الثاني مضاف إلى ضمير النكرة، فيكون في حكم النكرة، ولهذا قالوا: كلُّ ناقةٍ وسَخْلَتِهَا بدرهمٍ[١١]،

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٤٩.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في العيني ٢: ٣٥٥ قائله رجل من عبد مناة بن كنانة.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٤٩، والمقتضب ٤: ٣٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠١، و١١٠، والتصريح ١: ٢٤٣، والهمع ٢: ١٤٣، والدرر ٢: ١٩٧، والأشموني ٢: ١٣، والعيني ٢: ٣٥٥، والخزانة ٢: ١٠١ وهو في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقد جعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المُرْتَدِيَيْنِ به.

(٤) (يروى رفع) في: ع.

(٥) (فرفع) في: ع.

(٦) (على النعت) ساقط من: ع.

(٧) (بل) ساقط من: ع.

(٨) (لا) ساقط من: ع.

(٩) (جاز) في: ع.

(١٠) انظر الكتاب ١: ٣٥٦، والمثال فيه: لا رجلَ لك وأخاه، وهذا كقوله: لا رجلَ لك وأخاً له.

(١١) الكتاب ١: ٣٥٦. السخلة: ولد الشاء من المعز والضأن، ذكراً كان أو أنثى، والجمع سخل، وسخال، وسخلة كعنبة.

وذلك[١] قليل.

«وإذا فصلت بين (لا) واسمها، أو أوليتها[٢] معرفة وجب الرفع والتكرير[٣] نحو: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ فيها ولا عمرٌو»

إذا فصلت بين (لا) واسمها بطل عملُها، فإن جعلتها بمعنى (ليس) لم يجب التكرير، وإن رفعت الاسم بعدها بالابتداء وجب التكريرُ، تقول: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، لأنه جوابٌ لسؤال مكرر.

كأن قائلاً قال: أفيها رجلٌ أم امرأةٌ؟ فقلت: لا فيها رجل ولا امرأة[٤]. قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

وكذلك إذا وقعت النكرة وجب التكرير[٥]، وإذا[٦] لم يكن فصل تقول: لا رجلٌ رجلٌ فيها ولا امرأةٌ، كما قرئ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] وإذا أدخلها على معرفة[٧] بطل عملُها، ووجب التكرير[٨] أيضاً، كقولك: لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو، لما ذكرنا. قال أبو ذؤيب الهذلي:

٣١٢- هنالِكَ لا إتْلافُ مالِيَ ضَرَّنِي ... ولا وَارِثِي أَنْ ثُمِّرَ المالُ حامِدِي[٩]

وأجاز المبرد ترك[١٠] التكرير في جميع هذه الصور[١١]، وجعل (لا) بمنزلة غيرها

---

(١) (وهو) مكان (ذلك) في: ع.

(٢) (أولتها) في: ع.

(٣) (التكرر) في: ع.

(٤) (فقلت لا فيها رجل ولا امرأة) ساقط من: ع.

(٥) (وجب الرفع والتكرير) في: ع.

(٦) (وإن) في: ع.

(٧) (المعرفة) في: ع.

(٨) (ووجب الرفع والتكرير) في: ع.

(٩) البيت في شرح السكري ١: ١٩٥. المعنى: إذا مت لم يضرني إتلاف مالي ولا يحمدني وارثي في جمعي له.

(١٠) (عدم) في: ع.

(١١) (الصورة) في: ع.

من حروف النفي، أمّا مع الرفع في النكرة، فلقول[1] الشاعر[2]:

٣١٣- وأنتَ امرُؤٌ مِنّا خُلِقتَ لغيرِنا آذنت   حَيَاتُـكَ لا نَفْـعٌ وموتُـك فـاجعُ[3]

وأمّا في المعرفة فلقولهم[4]: لا نَوْلُكَ أن تفعلَ كذا، أي: لا عطيّتُكَ فعلُك[5] كذا، فـ(أن) في موضع الرفع بأنها خبر المبتدأ وأنشد سيبويه:

٣١٤- بَكَتْ جَزَعاً واسْتعبرتْ ثم   ركائبُهـا أن لا إلينـا رُجُوعُهـا[6]

ويروى: قَضَتْ وَطَراً.

ومن أبيات الحماسة:

٣١٥- لَمستُ بكفِّي كفَّهُ أبتغي الغِنَى   ولم أَدْرِ أنَّ الجودَ من كَفِّه يُعْدِي

فلا أنا منه ما أفادَ ذَوُو الغِنَى   أَفَدْتُ وأعداني وأتْلَفْتُ ما عِندِي[7]

---

(١) (فكقول) في: ع.

(٢) هو رجل من بني سلول، أو الضحاك بن هنّام.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٥٨، والمقتضب ٤: ٣٦٠، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٢، والهمع ١: ١٤٨، والدرر ١: ١٢٩، والأشموني ٢: ١٨. المعنى: أنت منا في النسب، إلا أن نفعك لغيرنا، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا، ولكن موتك يفجعنا لأنك أحدنا.

(٤) (فكقولك) في: ع.

(٥) (وفعلك) في: ع.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٣٥٥ ، والمقتضب ٤: ٣٦١، والمقرب ١: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٥، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٢، ٤: ٦٥، ٦٦، والهمع ١: ١٤٨، والدرر ١: ١٢٩، والأشموني ٢: ١٨، والخزانة ٣: ٨٨. يذكر أنها فارقته فبكت بكاء جزع، أو لجزعها من الفراق. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهيةً منها لفرقة الأحباب، أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، آذنت: أشعرت وأعلمت. والركائب جمع ركوبة، وهي الراحلة تركب. جعل تهيؤ الإبل للركوب عليها كأنه إيذان بالفراق.

(٧) القائل: عبد الله بن سالم الخياط، مولى هذيل، دخل على المهدي فأنشده هذين البيتين، فأمر له بخمسين ألف درهم، ففرقها ولم يرجع إلى منزله منها بشيء. وقيل: ابن الخياط، وقيل: بشار بن برد. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٦٣٠، والأغاني ٣: ٢٦.

وسيبويه حمل الأشعار على الضرورة.

وأمّا قولهم: لا نَوْلُك أن تفعلَ كذا، فإنما تُرك التكرير فيه؛ لأنهم أجروه مُجرى: لا ينبغي لك أن تفعلَ كذا؛ لأنه في معناه، و(لا) إذا دخلت على الفعل لا يحتاج إلى التكرير، لأن الفعل يدل على المصدر الدالّ على القليل والكثير، فـ(لا) حينئذ كالنافية للجنس، وتلك لا يجب تكريرها كما قالوا: لا سلامٌ عليك، فلم يكرروا[١] لأنه في معنى: لا سلّم[٢] الله عليك./ ولعل قولَ المبرد هاهنا أظهرُ، إذ قولُ النحويين: إنه جواب لسؤال مكرر، [١١٨] تحكُّمٌ محض، ولِمَ لا يجوز أن يكون أصلُ الكلام فيها: رجلٌ أو[٣] زيدٌ في الدار، فأدخل (لا) على هذه الجملة؟

أو يكون جواباً لسؤال السائل، هل فيها رجلٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ ويكون المجيب قد أعاد الجملة في الجواب تأكيداً لنفيه؟

«وقد حُذف المنفي في قولك: لا عليكَ[٤]، أي: لا بأسَ عليك»

حَذْف المنفي بـ(لا) ضعيفٌ؛ لأن (لا) حرف، والحرف دال على معنى في غيره، فلا بد منه، ولأنه مبني مع[٥] المنفي، وحذفُ أحدِ شطري المركب غيرُ جائز، وإنما جَرّأهم عليه كثرةُ استعمال هذا الحرف، وكونها تستعمل جواباً، وحذف المسؤول عنه بعد السؤال مستمر، وعليك: إما خبر لـ(لا) وهو قبيح، لزوال الشطر الثاني من شطري المركّب من كل وجه، أو صفته للمنفي المحذوف، وهو أيضاً قبيح لدخول (لا) على ما لا[٦] يدخل

---

(١) (تكرروا) في: ع.

(٢) (سلام) مكان (لا سلم) في: ع.

(٣) واو في: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ١١٤، ٣٥٤، ٣٩٨، ٢: ٤٦.

(٥) (على) في: ع.

(٦) (لا) ساقط من: ع.

عليه، فإنهم يستقبحون وقوع الصفات مواقع الأسماء، كقولك: مررت بقائم، وشربتُ بارداً؛ لأن الصفات تكون بأشياء[١] لا يصح دخول عوامل الأسماء عليها، وهي الظروف غير المتمكنة، وحروف الجر، والجمل، ومن ذلك قولهم: لا كالعشيةِ عشيةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ، والمراد: لا عشية كالعشية الليلةَ، ولا أحد كزيدٍ رجلاً.

***



(١) (ناشئاً) في: ع.

فهرس الجزء الأول